

# التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية

التعليق على القانون ١٩٥٤/٣٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف المعدل ومذكرته والقوانين المكملة له وهي قانون براءات الاختراع ١٩٤٩/١٣٢ وقانون العلامات التجارية ١٩٣٩/٥٧ ومشروع القانون الجديد لحماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته والاتفاقيات الدولية وقوانين الدول العربية ومبادئ النقض والصيغ القانونية فيما يلي :  
أولاً : القانون ١٩٥٤/٣٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف المعدل ومذكرته والقوانين المكملة له والمشروع الجديد لقانون حماية الملكية الأدبية والفنية الذي وافق عليه مجلس الشعب .  
ثانياً : اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات واتفاقية واشنطن واتفاقية الملكية الفكرية واتفاقية الجات والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والقوانين العربية ومبادئ النقض والصيغ القانونية .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail: [mourad@contact.com.eg](mailto:mourad@contact.com.eg)

<http://www.contact.com.eg/mourad>



**التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية**

**COMMENTARY ON INTELLECTUAL  
PROPERTY, PATENTS AND ARTISTIC COPY  
RIGHTS LAWS**

## **جميع الحقوق محفوظة للمؤلف**

جميع الحقوق محفوظة ، ولا يجوز طبع أو تصوير أو إنتاج أي جزء من هذا المصنف بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق من المؤلف :

المستشار الدكتور عبد الفتاح مراد ، دكتوراه في القانون العام المقارن مع مرتبة الشرف الأولى ، رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية . الأستاذ المحاضر بالجامعات.

العنوان : الإسكندرية المنشية ٤٨ شارع القائد جوهر شقة رقم ٢١  
ت : ٠٢/٤٨٤٠٤٤٠ فاكس : ٠٢/٤٨٧٨٨٧٢ جمهورية مصر العربية .

**E-mail:mourad@contact.com.eg**

**<http://www.contact.com.eg/mourad>**

### **TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES**

TOUS DROITS D'AUTEUR RESERVES . TOUTE REPRODUCTION, TOTALE OU PARTIELLE, DE CE LIVRE EST FORMELLEMENT INTERDITE A MOINS D'UNE AUTORISATION ECRITE DE L'AUTEUR:

CONSEILLER DR. ABD EL FATTAH MOURAD

CHEF DE JUSTICE DE LA COUR D'APPEL D'ALEXANDRIE.

DOCTORAT DANS LE DROIT GENERAL ET COMPARATIF AVEC LA MENTION "TRES HONORABLE".

PROFESSEUR DE DROIT AUX UNIVERSITES.

ADRESSE: NO 48 RUE EL KAYED GOHAR, APPARTEMENT NO 31, MANCHEYA, ALEXANDRIE, EGYPT.

TEL: (03)4840440

FAX: 03/4878882

**E-mail:mourad@contact.com.eg**

**<http://www.contact.com.eg/mourad>**

ALL RIGHTS ARE RESERVED FOR THE AUTHOR  
NO PART OF THIS BOOK MAY BE USED OR REPRODUCED IN ANY MANNER WHATSOEVER WITHOUT PREVIOUS WRITTEN PERMISSION FROM THE AUTHOR:

COUNSELLOR DR. ABD EL FATTAH MOURAD, CHIEF JUSTICE OF THE HIGH COURT OF APPEAL, DOCTORATE IN GENERAL AND COMPARATIVE LAW WITH GRADE OF HONOR, LECTURER PROFESSOR IN UNIVERSITIES :

ADDRESS : NO 48, EL KAYED GOHAR STREET , APT.31 MANCHEYA, ALEXANDRIA, EGYPT.

TEL: (03)4840440

FAX: 03/4878882 ALEXANDRIA , EGYPT.

**E-mail:mourad@contact.com.eg**

**<http://www.contact.com.eg/mourad>**



# التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية

التعليق على القانون ١٩٥٤/٣٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف المحل ومذكرته والقوانين المكملة له وهي قانون براءات الاختراع ١٩٤٩/١٣٢ وقانون العلامات التجارية ١٩٣٩/٥٧ ومشروع القانون الجديد لحماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته والاتفاقيات الدولية وقوانين الدول العربية ومبادئ النقص والصيغ القانونية فيما يلي :

أولاً : القانون ١٩٥٤/٣٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف المحل ومذكرته والقوانين المكملة له والمشروع الجديد لقانون حماية الملكية الأدبية والفنية الذي وافق عليه مجلس الشعب .

ثانياً : اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات واتفاقية واشنطن واتفاقية الملكية الفكرية واتفاقية الجات والجاناب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والقوانين العربية ومبادئ النقص والصيغ القانونية .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه في القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

[E-mail:mourad@contact.com.eg](mailto:E-mail:mourad@contact.com.eg)

<http://www.contact.com.eg/mourad>

بسم الله الرحمن الرحيم

### تحذير وتبليغ

قام بعض أدياء البحث القانوني ومعترفي سرقة المؤلفات العلمية بنقل أجزاء من مؤلفاتنا ونسبوها إلى أنفسهم . وذلك بالمخالفة للقانون والمعاهدات الدولية واتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ومثال ذلك كتابنا (شرم تشريعات الغش ، شرم تشريعات المخدرات ، المعجم القانوني رباعي اللغة ، شرم الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية ، ملكية الشقق واتحاد الملاك ، وجرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وضريبة المبيعات وشرم قانون المرور وشرم تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب وشرم تشريعات الشمر العقاري وغيرها من مؤلفاتنا) وقد تم اتخاذ الإجراءات الجنائية والمدنية ضدهم كما تم إبلاغ العيانات والنيابات التي ينتمون إليها بالجرائم التي ارتكبوها ،،،،

وعلى من يرغب الرجوع إلى مؤلفاتنا أن يقوم بوضع النقطة التي رجم إليها بين قوسين وأن يغير صراحة إلى اسم المؤلف واسم المرحم ولا يزيد الاقتباس عن سطرين على الأكثر .  
ولن نحن نحذر من إتيان مثل هذه الجرائم من غيرهم على أبحاثنا مستقبلاً مع حفظ كافة الحقوق القانونية .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

دكتوراه في القانون المقارن مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

E-mail: [mourad@contact.com.eg](mailto:mourad@contact.com.eg)

<http://www.contact.com.eg/mourad>

# إهداء

إِلَى زَوْجَتِي ..

إِلَى ابْنَتِي لَمِيَاء ..

إِلَى ابْنِي بِهَاء ..

الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مَعِيَ:

بِاللَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ

شَيْءٍ عِلْمٌ عَلَيْهِمْ إِيْمَانًا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

«لَوْ أَنَّ مَرْجَاتِ مَنْ نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ عَلَيْهِمْ»

(من الآية ٧٦ من سورة يونس)

عبد الفتاح مراء



## حديث نبوي

### شريفه

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (( إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به <sup>(١)</sup> ، أو ولد صالح يدعو له )) . رواه مسلم .

وضع رواية أخرى عند ابن ماجه : عن أبي قتادة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (( خير ما يُلْقَى الرجل من بعده ثلاث : ولد صالح يدعو له ، وصدقة تجرى يبلغها أجرها ، وعلم يُعمل به من بعده )) .

وضع رواية أخرى لابن ماجه والبيهقي : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشره ، وولداً صالحاً تركه ، أو مصدقاً ورثه ، أو مسجداً بناه ، أو بيتاً لابن السبيل بناه ، أو نهراً أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته ، تلحقه من بعد موته )) .

<sup>(١)</sup> ونحن نرى أنه يراد بالعلم الذي ينتفع به الإنسان بعد موته العلم الذي تركه ليعمل به وينتفع به سواء علمه لأحد أو تركه في كتاب يتعلم الناس من خلاله بعد موته ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه : (( إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علماً علمه ونشره )) .

وروى ابن ماجه عن معاذ بن أنس عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من علم علماً لله أجر من عمل به ، لا ينقص من أجر العامل شيء) .

وروى الزوار عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (معلم الخير يستغفر له كل شيء ، حتى الحيتان في البحر) .

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل إثم من تبعه لا ينقص ذلك من إثمهم شيئاً) .



## مقدمة

أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية :

ترجع الأهمية النظرية لهذا البحث في أنه يشتمل على الأصول التشريعية لقانون حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له ويتمثل ذلك في القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية والقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع وللقانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات التجارية ومشروع قانون حماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته الإيضاحية ويشتمل أيضاً على الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية متمثلة في اتفاقية برن<sup>(١)</sup> لحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات ضد عمل نسخ غير مرخص بها لما ينتجونه من فونوجرامات المؤرخة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ واتفاقية واشنطن اتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة الموقعة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩ واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ويشتمل أيضاً على الأصول التشريعية لقوانين الملكية الأدبية والفنية في البلاد العربية ويشتمل أيضاً على المبادئ القانونية التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض المصرية بشأن الملكية الأدبية والفنية ويشتمل أيضاً على أهم الصيغ القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الأدبية والفنية وترجع الأهمية العملية لهذا البحث في أنه ينير الطريق أمام الباحثين والقضاة والمتخصصين وذلك لمعرفة موضوع من أهم الموضوعات التي تتناولها الدول الآن بالبحث وهي الملكية الأدبية والفنية حيث أن وضوح هذا الموضوع بشكل وضوح الرؤية في جوهر هذه الملكية التي هي ملكية غير ملموسة وبالتالي فإيضاح الصورة بالنسبة لها يطمأننا على أننا نعيش في عالم يحترم الأفكار ويدعمها وينمّيها وذلك في صورة وضع نقنين لها متمثلاً في وضع قانون للملكية الأدبية والفنية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ١٥٢ وما بعدها .

ثانياً : أهمية الاتفاقيات الدولية بالنسبة للملكية الأدبية والفنية :

إن للاتفاقيات الدولية عموماً أهمية كبرى أما بالنسبة لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية فقد أجازت هذه الاتفاقية لأى بلد عضو النص على شروط أو قيود أو استثناءات أو تحفظات إلى الحد الذى تسمح به إتفاقية روما لسنة ١٩٦١ بشأن حماية منتجى التسجيلات ضد النسخ غير المشروع للفونوجرامات وهيئات الإذاعة .

ثالثاً : منهج البحث :

سلكنا في التطبيق على الملكية الأدبية والفنية منهجاً علمياً مزدوجاً يجمع بين مدرسة الشرح الفقهي التحليلي والتأصيلي ومدرسة الشرح على المتون حيث عرضنا الأصول التشريعية لقانون حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له والاتفاقيات الدولية النافذة في مصر بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية والأصول التشريعية لقوانين الملكية الأدبية والفنية في البلاد العربية والمبادئ القانونية التى قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض المصرية بشأن الملكية الأدبية والفنية وأهم الصيغ القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الأدبية والفنية<sup>(١)</sup>.

رابعاً : خطة البحث :

سوف نعرض في هذا المؤلف الكتب التالية :

الكتاب الأول : الأصول التشريعية لقانون حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له .

الباب الأول : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية .

الباب الثاني : القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع .

الباب الثالث : القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات التجارية .

الباب الرابع : مشروع قانون حماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته الإيضاحية .

الكتاب الثاني : الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٥٦٥ وما بعدها .



الباب الأول : اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية .

السبب الثاني : اتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات ضد عمل نسخ غير مرخص بها لما ينتجونه من فونوجرامات المؤرخة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ .

السبب الثالث : اتفاقية واشنطن اتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة الموقعة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩ .

السبب الرابع : اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية<sup>(١)</sup>.

الكتاب الثالث : الأصول التشريعية لقوانين الملكية الأدبية والفنية في البلاد العربية.

السبب الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف في دولة قطر .

السبب الثاني : الأصول التشريعية للمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية حقوق المؤلف في دولة البحرين<sup>(٢)</sup>.

السبب الثالث : الأصول التشريعية لقانون اتحادى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف في دولة الإمارات العربية المتحدة .

السبب الرابع : الأصول التشريعية لقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية المؤلف في المملكة الأردنية الهاشمية .

السبب الخامس : الأصول التشريعية لنظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية .

السبب السادس : الأصول التشريعية للمرسوم التشريعى رقم ١٤٨ فى ٢٢ من حزيران لسنة ١٩٤٩ بقانون العقوبات فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية في الجمهورية العربية السورية .

الكتاب الرابع : المبادئ القانونية التى قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض المصرية بشأن الملكية الادبية والفنية<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر تفصيلا د . عبد الفتاح مراد \* موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة \* ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) أنظر د . عبد الفتاح مراد \* موسوعة الملكية الأدبية والفنية \* ص ٦٥ وما بعدها .

**الفصل الأول : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تراخيص براءة الاختراع والعلامات التجارية .**

**الفصل الثانى : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الرقابة على المصنفات .**

**الكتاب الخامس : أهم الصيغ القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الأدبية والفنية<sup>(١)</sup> .**

صيغة رقم (١) : بشأن التظلم من أمر رئيس محكمة .

صيغة رقم (٢) : بشأن عقد بيع براءة اختراع .

صيغة رقم (٣) : بشأن صيغة أخرى من عقد بيع براءة اختراع .

صيغة رقم (٤) : بشأن نموذج لطلب براءة الاختراع .

صيغة رقم (٥) : بشأن نموذج لتظلم مقدم للجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

صيغة رقم (٦) : بشأن نموذج لإخطار بالمعارضة فى إصدار براءة اختراع .

صيغة رقم (٧) : بشأن نموذج لطلب إدارى فى قرار لجنة إصدار براءة اختراع عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

صيغة رقم (٨) : بشأن عقد ترخيص بطبع المصحف والاحاديث .

صيغة رقم (٩) : بشأن عقد بيع رسم أو نموذج صناعى .

صيغة رقم (١٠) : بشأن عقد بيع مؤلف لناشر .

صيغة رقم (١١) : بشأن عقد مقاوله لطبع كتاب وتجليده طبقاً للمادة ٥/ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٢) : بشأن صيغة طلب استصدار أمر بإثبات الأداء الطنى ويمنع الأداء طبقاً للمادة ٥ / ح من قانون التجارة<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد ' محكمة النقض كمحكمة موضوع فى المواد الجنائية والمدنية ' ص ٥٥ وما بعدها .

(٢) أنظر د . عبد الفتاح مراد ' موسوعة الملكية الأدبية والفنية ' ص ٢٦٥ وما بعدها .

صيغة رقم (١٣) : بشأن طلب استصدار أمر بوقف نشر المصنف أو عرضه وبمنع استمراره طبقاً للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٤) : بشأن عقد بيع حق تأليف طبقاً للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة (١٥) : بشأن صيغة عقد طبع ونشر طبقاً للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٦) : بشأن صيغة دعوى بسحب المصنف من التداول طبقاً للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٧) : بشأن صحيفة دعوى بطلب إتلاف نسخ المصنف طبقاً للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٨) : بشأن عقد نقل تكنولوجيا متعلقة بتصنيع برنامج حاسب آلي طبقاً لنص المادة ٥ / ط من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٩) : بشأن طلب توقيع الحجز التحفظي على نسخ مؤلف .

صيغة رقم (٢٠) : بشأن تظلم من أمر الحجز على نسخ مؤلف .

الصيغة رقم (٢١) : بشأن صيغة دعوى أصل النزاع حول نسخ مؤلف .

صيغة رقم (٢٢) : بشأن دعوى طلب تعويض عن تقليد كتاب واستغلاله .

صيغة رقم (٢٣) : بشأن المطالبة بدین الحراسة على تركة فنان - ممثل ومنتج سينمائي .

صيغة رقم (٢٤) : بشأن التعويض عن حق الأداء العلني .

صيغة رقم (٢٥) : بشأن المطالبة بحق الأداء العلني لمصنف موسيقى .

صيغة رقم (٢٦) : بشأن دعوى إبطال عقد شركة لعدم مساهمة أحد الشركاء في أرباحها أو خسائرها<sup>(١)</sup> .

صيغة رقم (٢٧) : بشأن رفع دعوى ضد شريك ليقيم حصته في رأس مال الشركة .

صيغة رقم (٢٨) : بشأن طلب فصل ( عزل ) شريك من الشركة ( م ٥٣١ مدني ) .

صيغة رقم (٢٩) : بشأن طلب إذن كتابي من المؤلف أو الملحن بنقل حقوق الاستغلال المالي لمصنف موسيقى غنائي .

(١) أنظر بـ . عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاء والباحثين والمهنة الحرة " ص ٥٦ وما بعدها .

صيفة رقم (٣٠) : بشأن طلب إذن كتابي من المؤلف بإجراء تعديل أو تحويل على مصنفه .

صيفة رقم (٣١) : بشأن طلب إذن كتابي من المؤلف بالموافقة على ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى .

صيفة رقم (٣٢) : بشأن عقد استغلال صوت مطرب / مطربة في الغناء التسجيل لمدة محددة وبأجر محدد .

صيفة رقم (٣٣) : إذن كتابي من مؤلف السيناريو والحوار بنقل حقوق الاستغلال المالي للمصنف السمعي أو السمعي والمرئي .

صيفة رقم (٣٤) : بشأن عقد إخراج فيلم سينمائي .

صيفة رقم (٣٥) : بشأن عقد أداء عمل فني في مصنف سمعي بصري .

صيفة رقم (٣٦) : بشأن عقد طبع ونشر واستغلال مصنفات .

صيفة رقم (٣٧) : بشأن طلب على عريضة لاستصدار أمر بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف .

صيفة رقم (٣٨) : بشأن أمر على عريضة بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

صيفة رقم (٣٩) : بشأن التظلم من أمر وقّتي وفقاً لحكم المادة ٤٤ من قانون حماية حق المؤلف .

صيفة رقم (٤٠) : بشأن دعوى موضوعية بأصل النزاع وفقاً للفترة الأخيرة من المادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف<sup>(١)</sup> .

صيفة رقم (٤١) : بشأن طلب على عريضة بالحجز التحفظي على براءة اختراع وفقاً

مادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ / ٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية.

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد ' موسوعة الملكية الأدبية والفنية ' ص ٥٤ وما بعدها .

صيغة رقم (٤٢) : بشأن طلب على عريضة بالحجز على علامة تجارية مزورة وفقاً للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ وبالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية<sup>(١)</sup> .

صيغة رقم (٤٣) : بشأن طلب على عريضة من مؤلف بإجراء وصف تفصيلي لمصنف وفقاً للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ وبالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

صيغة رقم (٤٤) : بشأن طلب مقدم لقاضي الأمور الوقتية من مؤلف لوقف نشر كتاب أو عرضه وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون ٣٨ / ٩٢ .

صيغة رقم (٤٥) : بشأن طلب على عريضة مقدم لقاضي الأمور الوقتية من ورثة مؤلف بتوقيع الحجز التحفظي على مصنف وفقاً للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من قانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

صيغة رقم (٤٦) : بشأن طلب على عريضة مقدم لقاضي الأمور الوقتية بمنع استمرار عرض مسرحي إثباتاً لحق الأداء العلني لمؤلف وفقاً للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

صيغة رقم (٤٧) : بشأن طلب مقدم لقاضي الأمور الوقتية لوقف صناعة مصنف مقلد وفقاً للمادتين ٢ ، ٤٣ من قانون ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون ٣٨ / ٩٢ .

صيغة رقم (٤٨) : بشأن ندب خبير بناء على طلب مؤلف وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٤٣ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ / ٩٢ .

صيغة رقم (٤٩) : بشأن نظلم من أمر على عريضة صادر من قاضي الأمور الوقتية بخصوص مصنف أوقف عرضه أو نشره أو حجز عليه وفقاً للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصري الجديد " ص ٤٥ وما بعدها.

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم " ص ٢٦ وما بعدها .

صيفة رقم (٥٠) : بشأن نموذج تصريح قانوني بإيداع مصنف من مصنفات الحاسب الآلى طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ وقرار وزير الثقافة رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣ .

صيفة رقم (٥١) : بشأن صيفة دعوى تعويض عن الاعتداء على حق أحد المؤلفين .

ونحن نأمل أن يوافقنا القراء بالبريد المُسجل دون غيره بكل ما يروونه من نقد أو اقتراحات بشأن موضوعات مؤلفاتنا حتى تأتي الطبقات التالية أوفى بالغرض وأنفع للقارئ<sup>(١)</sup>.

المستشار الدكتور  
عبد الفتاح مراد  
رئيس محكمة الاستئناف العالي بالأسكندرية  
دكتوراه في القانون العام المقارن  
مع مرتبة الشرف الأولى  
الأستاذ المحاضر بالجامعات  
**E-mail:mourad@contact.com.eg**  
**http://www.contact.com.eg/mourad**

<sup>(١)</sup> تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني على العنوان التالي:

الإسكندرية - ميدان المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر - الدور الأول - شقة رقم ٣  
تليفاكس : ٣/٤٨٤٤٤٤٨ .

كما يمكن إرسال المؤلفات لطالبيها بالبريد للمكان المطلوب وبخضم خالص .  
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

## الكتاب الأول

# الأصول التشريعية لقانون حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الكتاب للأصول التشريعية لقانون حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له وذلك في الأبواب التالية<sup>(١)</sup> :

الباب الأول : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية .

الباب الثاني : القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع .

الباب الثالث : القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات التجارية .

الباب الرابع : مشروع قانون حماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته الإيضاحية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنيين الحرة " ص ٥٤ وما بعدها .





## الباب الأول

### القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

#### بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض فى هذا الباب للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية وذلك فى الفصلين التاليين<sup>(١)</sup> :

الفصل الأول : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

الفصل الثانى : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون التجارة الجديد " ص ٥٤ وما بعدها .

## الفصل الأول

### القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

#### بشأن حماية حق المؤلف<sup>(١)</sup>

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض فى هذا الفصل للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق

المؤلف وذلك على النحو التالى :

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من

القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ يونية سنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ، وموافقة رأى مجلس الدولة ،

أصدر القانون الأتى :

مادة ١ : تسرى أحكام القانون المرافق لهذا على حماية حقوق المؤلف ويبلغى كل

ما كان مخالفا لأحكامه .

مادة ٢ : على وزراء العدل والداخلية والثقافة<sup>(٢)</sup> كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون،

ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ،

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٣ شوال سنة ١٣٧٣ (٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤) .

(١) الوقائع المصرية (العدد ٤٩ مكرر غير اعتيادى ) فى ٢٤ يونية سنة ١٩٥٤ .

(٢) استبدلت عبارة المعارف العمومية بعبارة الثقافة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ (الجريدة الرسمية - العدد رقم ٢٣ تابع فى ١٩٩٢/٦/٤) .

## الباب الأول

### في المصنفات التي يحمي مؤلفوها

مادة ١ : يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفوا المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيًا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تصنيفها .

ويعتبر مؤلفاً الشخص الذي نشر المصنف منسوباً إليه سواء كان ذلك بذكر اسمه علي المصنف أو بأي طريقة أخرى إلا إذا قام الدليل علي عكس ذلك .  
ويسري هذا الحكم علي الاسم المستعار بشرط ألا يقوم أنني شك في حقيقة شخصية المؤلف .

مادة ٢<sup>(١)</sup> : تشمل الحماية المنصوص عليها في هذا القانون مؤلفي :

- المصنفات المكتوبة .
- المصنفات الداخلة في فنون الرسم والتصوير بالخطوط أو الألوان والحفر والنحت والعمارة .
- المصنفات التي تلقى شفويًا ، كالمحاضرات والخطب والمواعظ وما يماثلها .
- المصنفات التمثيلية والتمثيلية الموسيقية .
- المصنفات الموسيقية ، سواء اقتصرت بالألفاظ ، أو لم تقتنر بها .
- مصنفات التصوير المرئية والمصنفات السينمائية وما يماثلها من مصنفات ، يصدر بتحديدها قرار من وزير الثقافة .
- الخرائط الجغرافية والمخطوطات (الرسم الكروكية) .
- المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا ، أو الطبوغرافيا ، أو العلوم .
- المصنفات التي تؤدي بحركات ، أو خطوات وتكون معدة ماديًا للإخراج .
- المصنفات المتعلقة بالفنون التطبيقية .

(١) المادة ٢ مستبدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٣ تابع الصادر في ١٩٩٢/٦/٤ .

- المصنفات السمعية والسمعية البصرية التي تعد حصيصاً لتذاع بواسطة الإذاعة السلكية ، أو اللاسلكية ، أو التلفزيون ، أو أجهزة عرض الأمثلة أو أية وسيلة تقنية أخرى .

- مصنفات الحاسب الآلي من برنامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة . (وتعتبر هذه المصنفات من المصنفات الأدبية) <sup>(١)</sup> .

وتشمل الحماية ، مؤلفي المصنفات التي يكون التعبير عنها بالكتابة ، أو الصوت أو الرسم ، أو الحركة ، أو التصوير ، كما تشمل كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزاً بطابع ابتكاري ولم يكن لفظاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف .

مادة ٣ : يتمتع بالحماية من قام بترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو بتحويله من لون من ألوان الأدب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر أو من قام بتلخيصه أو تحويله أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأي صورة تظهره في شكل جديد وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلي .

علي أن حقوق مؤلف المصنف الفوتوغرافي لا يترتب عليها منع الغير من النقاط صور جديدة للشيء المصور ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان وبصفة في ذات الظروف التي أخذت فيها الصورة الأولى .

مادة ٤ : مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٩ لا تشمل الحماية :

أولاً : المجموعات التي تتألف من مصنفات عدة كمختارات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها من المجموعات وذلك مع عدم المعاس بحقوق مؤلف كل مصنف .

ثانياً : مجموعات المصنفات التي آلت على الملك العام .

ثالثاً : مجموعات الوثائق الرسمية كنصوص القوانين والمراسيم واللوائح والاتفاقات الدولية والأحكام القضائية وسائر الوثائق الرسمية .

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ تابع بتاريخ ٢١ أبريل عام ١٩٩٤ .

ومع ذلك تتمتع المجموعات مألقة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع الى الابتكار أو لترتيب لو أى مجهود شخصى آخر يستحق الحماية .

### الباب الثالثى

#### فى حقوق المؤلف

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

#### حق المؤلف فى استغلال مصنفه ماليا

مادة ٥ : للمؤلف وحده الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تعيين طريقة هذا النشر .  
وله وحده الحق فى (استغلال مصنفه ماليا) ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق إلا بعد الحصول على (إذن كتابي) من صاحب حق الاستغلال المالى للمصنف الأصيلي أو خلقه ، ويتضمن الأذن طريقة ونوع ومدة الاستغلال<sup>(١)</sup> .

مادة ٦ : يتضمن حق المؤلف فى الاستغلال :

أولاً : نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة وخاصة بإحدى الصور الآتية :

التلاوة العلنية أو التوزيع الموسيقى أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة اللاسلكية للكلم أو الصوت أو للصور أو العرض بواسطة الفانوس السحري أو السينما أو نقل الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر الصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون بعد وضعها فى مكان عام .

ثانياً : نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صورة منه تكون فى متنول للجمهور ، سواء تم ذلك بطريقة الطباعة ، أو الرسم ، أو الحفر ، أو التصوير ، أو الصب فى قالب ، أو التسجيل ، أو النسخ ، أو التثبيت على أسطوانات ، أو أسطوانة مسموعة ، أو مرئية ، أو بأية طريقة أخرى .

(١) الفقرة الثانية من المادة رقم ٥ استبدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٣ تباع فى ١٩٩٢/٦/٤ .

مادة ٧ : للمؤلف وحده إدخال ما يري من التعديل أو التحويل علي مصنفه وله وحده الحق في ترجمته إلي لغة أخرى .

ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئا من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة الثالثة إلا بإذن كتابي منه أو ممن يخلفه .  
ويتم تداول المصنف بعنوانه الأصلي ، أو ترجمته المطابقة له ، ولا يجوز تعديل هذا العنوان أو تغييره إلا بموافقة كتابية من المؤلف أو ممن يخلفه .

مادة ٧ مكرراً : دون إخلال بأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، يحظر علي كل من صاحب الحق ومن يزاول نشاط استغلال المصنفات السمعية أو السمعية البصرية ، سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ، انتاج أو نسخ أو تصوير أو تسجيل أو تحويل أو عرض أو طرح للتداول أي من هذه المصنفات بأي طريقة إلا بعد الحصول علي ترخيص من وزارة الثقافة .  
ويصدر قرار من وزير الثقافة بتعيين الجهة المختصة بمنح الترخيص وشروطه وإجراءاته والرسم المستحق علي إصداره ، أو تجنيده بما لا يجاوز ألف جنية سنويا .

وتؤول حصيلة الرسم المشار إليه إلي صندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة <sup>(١)</sup> .  
(مدة حق المؤلف في ترجمة مصنفه للغة الأجنبية أو العربية) .

مادة ٨ : تنتهي حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلي لغة أجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف إلي اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى (خمس سنوات) من تاريخ أو نشر المصنف الأصلي أو المترجم <sup>(٢)</sup> .

مادة ٩ : للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وفي أن يدفع أي اعتداء علي هذا الحق وله كذلك أن يمنع أي حذف أو تغيير في مصنفه .

(١) المادة ٧ مكرر أضيفت بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " ص ٥٦٨ وما بعدها .

على أنه إذا حصل الحذف أو التغيير فى ترجمة المصنف مع ذكر ذلك فلا يكون للمؤلف الحق فى منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على الترجمة مسائل بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

مادة ١٠ : لا يجوز الحجز على حق المؤلف وإنما يجوز الحجز على نسخ المصنف الذى تم نشره ولا يجوز الحجز على المصنفات التى يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .

مادة ١١ : ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع إيقاعه أو تمثيله أو القاءه فى اجتماع عاقل أو فى جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة ما دام لا يحصل فى نظير ذلك على رسم أو مقابل مالى .

ولموسيقى القوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة والأشخاص العامة الأخرى الحق فى إيقاع المصنفات من غير أن تلزم بدفع أى مقابل عن حق المؤلف ما دام لا يحصل فى نظير ذلك على رسم أو مقابل مالى .

مادة ١٢<sup>(١)</sup> : لا يجوز للمؤلف الذى نشر مصنفه بإحدى الطرق المبينة بالمادة (٦) من هذا القانون أن يمنع أى شخص من عمل نسخة وحيدة من هذا المصنف (لاستعماله الشخصى) وكذلك المصنفات السمعية والسمعية البصرية إذا تم اذاعتها كاملة بالاذاعة أو عرضها بالتلفزيون .

مادة ١٣ : لا يجوز للمؤلف بعد نشر المصنف حظر التحليلات والاقتباسات القصيرة إذا قصد بها (النقد أو المناقشة أو الأخبار) ما دامت تشير إلى (المصنف اسم المؤلف) إذا كان معروفاً .

مادة ١٤ : لا يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التى تنشر فى الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة مؤلفيها .

(١) محلة بالقانون ٣٨ لسنة ٩٢ الجريدة الرسمية للعدد ٣٠٣ فى ٩٢/٦/٤ .

ولكن يجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنشر (مقتبساً أو مختصراً أو بياناً مجزئاً) من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من مؤلفيها وبغير إضفاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة من هذا القانون .

ويجوز للصحف أو النشرات الدورية أن تنقل المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ما دام لم يرد في الصحيفة ما يحظر النقل صراحة .

ولا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأخبار اليومية والحوادث المختلفة التي لها طبيعة الأخبار العادية ، ويجب دائماً في حالة النقل أو نشر اقتباس أو غيره مما ذكر بالفقرات السابقة ذكر المصدر بصفة واضحة واسم المؤلف إن كان قد وقع مؤلفه .

مادة ١٥ : يجوز دون إذن المؤلف أن ينشر ويذاع على سبيل الأخبار الخطب أو المحاضرات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعية العلمية والأدبية والفنية والسياسية والاجتماعية والدينية ما دامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة إلى العامة .

ويجوز أيضاً دون إذن منه نشر ما يلقى من مرافعات قضائية علنية في حدود القانون .

مادة ١٦ : في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يكون للمؤلف وحده الحق في نشر مجموعات خطبه ومقالاته .

مادة ١٧ : في الكتب الدراسية وفي كتب الأدب والتاريخ والعلوم والفنون يباح :

أ- نقل مقتطفات قصيرة من المصنفات التي سبق نشرها .

ب- نقل المصنفات التي سبق نشرها في الفنون التخطيطية أو المجسمة أو الفوتوغرافية بشرط أن يقصر النقل على ما يلزم لتوضيح المکتوب .

ويجب في جميع الأحوال أن يذكر بوضوح المصادر المنقول عنها وأسماء المؤلفين .



مادة ١٨ : بعد وفاة المؤلف يكون لورثته وحدهم الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ فإذا كان المصنف عملاً مشتركاً وفقاً لأحكام هذا القانون ومات أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول إلى المؤلفين المشتركين وخلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

ومع ذلك يجوز للمؤلف أن يعين أشخاصاً بالذات من الورثة أو غيرهم ليكون لهم حقوق الاستغلال المالى المشار إليه في الفقرة السابقة ولو جاوز المؤلف في ذلك القدر الذى يجوز فيه الوصية .

مادة ١٩ : إذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل حق تقرير النشر إلى من يخلفونه وفقاً لأحكام المادة السابقة .  
ولهؤلاء وحدهم مباشرة حقوق المؤلف الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٧ والمادة ٩ .

على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له أو بأى أمد آخر وجب تنفيذ ما أوصى به .

### انقضاء حق المؤلف

مادة ٢٠ : مع دعم الإخلال بحكم المادة ٨ تنتضى حقوق الاستغلال المالى المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ بمضى (خمسين عاماً) على وفاة المؤلف ، على أنه بالنسبة لمصنفات التصوير المرئية والمصنفات السمعية البصرية التى ليس لها طابع إنشائى واقتصر فيها على مجرد نقل المناظر نقلاً آلياً فتنتضى هذه الحقوق بمضى خمسة عشر عاماً ، تبدأ من تاريخ أول نشر للمصنف<sup>(١)</sup> وتحسب هذه المدة من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصاً معنوياً عاماً أو خاصاً .

(١) الفقرة الأولى من المادة ٢٠ استبدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ المنشورة بالجريدة الرسمية للعدد ٢٣ تبع الصادر فى ١٩٩٢/٦/٤ .

مادة ٢١ : تبدأ مدة الحماية الميمنة فى الفقرة الأولى من المادة السابقة بالنسبة للمصنفات التى تنشر غفلا من اسم المؤلف أو مستعار من تاريخ نشرها ما لم يكشف عن شخصيته خلالها فتبدأ مدة الحماية من تاريخ الوفاء<sup>(١)</sup> .

مادة ٢٢ : تحسب مدة الحماية بالنسبة الى المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة العشرين من هذا القانون .

مادة ٢٣ : إذا لم يباشر الورثة أو من يخلف المؤلف الحقوق المنصوص عليها فى المادتين ١٨ ، ١٩ ورأى وزير الثقافة أن (الصالح العام) يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب الى خلف المؤلف نشره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

فإذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير الحقوق المذكورة بعد استصدار أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية ويعوض خلف المؤلف فى هذه الحالة تعويضا عادلا .

مادة ٢٤ : فى الأحوال التى تبدأ فيها مدة الحماية محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقا لأحكام هذا القانون يتخذ أول نشر للمصنف مبدءا لحساب المدة بغض النظر عن إعادة النشر إلا إذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الإعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفًا جديد . فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلا على حساب المدد .

### الفصل الثامس

#### أحكام خاصة ببعض المصنفات

مادة ٢٥ : إذا اشترك عدة أشخاص فى تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك اعتبر الجميع أصحابا بالتساوى فيما بينهم إلا إذا اتفق على غير ذلك وفى هذه الحالة لا يجوز لأحدهم مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاق جميع المؤلفين المشتركين فإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٨٥ وما بعدها .

من اختصاص المحكمة الابتدائية وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ من هذا القانون . ولكل من المشتركين فى التأليف الحق فى رفع الدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف .

مادة ٢٦ : إذا كان لشركاء كل من المؤلفين تحت نوع مختلف من الفن فلكل منهم الحق فى استغلال الجزء الذى ساهم به على حده بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٧ : المصنف الجماعى هو المصنف الذى يشترك فى وضعه جماعة بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه فى الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حده .

ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه مؤلفاً ويكون له وحده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف .

مادة ٢٨ : فى المصنفات التى تحمل اسماً مستعاراً أو التى لا تحمل اسم المؤلف يعتبر الناشر لها قد فوض من المؤلف فى مباشرة الحقوق المقررة فى هذا القانون ما لم ينصب المؤلف وكيلًا آخر أو يعلن شخصيته ويثبت صفته .

مادة ٢٩ : فى حالة الاشتراك فى تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف الشطر الموسيقى وحده الحق فى الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله أو بتنفيذه أو بنشره أو بعمل نسخ منه مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبى ويكون لمؤلف الشطر الأدبى الحق فى نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف فى هذا الشطر ليكون أساساً لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٠ : فى المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفى الاستعراضات المصحوبة بموسيقى وفى جميع المصنفات المشابهة يكون لمؤلف الشطر غير الموسيقى الحق فى الترخيص بالأداء العلنى للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه أو بعمل نسخ منه ويكون لمؤلف الشطر الموسيقى حق التصرف فى

الموسيقى وحدها بشرط ألا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣١ : يعتبر شريكا في تأليف المصنف السينمائي أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون .

أولاً : مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعي أو التلفزيون .  
ثانياً : من قام بتحرير المصنف الأدبي الموجود بشكل يجعله ملائماً للفن السينمائي .  
ثالثاً : مؤلف الحوار .

رابعاً : واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف السينمائي .

خامساً : المخرج إذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل إيجابي من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف السينمائي .

وإذا كان المصنف السينمائي أو المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون مبسوطاً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركاً في المصنف الجديد .

مادة ٣٢ : لمؤلف السيناريو ولمن قام بتحرير المصنف الأدبي ولمؤلف الحوار والمخرج مجتمعين الحق في عرض المصنف السينمائي أو المعد للإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون رغم معارضة<sup>(١)</sup> واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارض المدنية على الاشتراك في التمثيل .

ولمؤلف الشطر الأدبي أو الشطر الموسيقي الحق في نشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو الإذاعة اللاسلكية أو التليفزيون ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٣٣ : إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف سينمائي أو مصنف معد للإذاعة والتليفزيون عن القيام بتمام ما يخصه من العمل فلا يترتب على ذلك منع

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٩٨ ما بعدها .

بأبى المشرىكبر من استعمال الجزء الذى أنجزه مع عدم الإخلال بما للممتع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف .

مادة ٣٤ : يعتبر منتجاً للمصنف السينمائى أو الإذاعى أو التلفزيونى الشخص الذى يتولى تحقيق الشريط أو يتحمل مسئولية هذا التحقيق ويضع فى متناول مؤلفى المصنف السينمائى أو الإذاعى أو التلفزيونى الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاج المصنف وتحقيق إخراجة .

ويعتبر المنتج دائماً ناشر المصنف السينمائى وتكون له كافة حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخه .

ويكون المنتج طول مدة استقلال الشريط المتفق عليها نائباً عن مؤلفى المصنفات الأدبية أو الموسيقى المتنبئة كل ذلك ما لم يتفق على خلافه .

مادة ٣٥ : للهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة اللاسلكية الحق فى إذاعة المصنفات التى عرض أو توقع فى الممارح أو فى أى ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لهذه الإذاعة .

وعلى هذه الهيئات إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو لخلفه ولمستغل المكان الذى يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتضى .

مادة ٣٦ : لا يحق لمن قام بعمل صورة أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصل الصورة أو نسخاً منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم ما لم يتفق على غير ذلك ولا يسرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام ومع ذلك لا يجوز فى الحالة السابقة عرض صورة أو تداولها إذا ترتب على ذلك مساس بشرف الشخص الذى تمثله أو بسمعته أو بوقاره .

وللشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف والمجلات وغيرها من النشرات المماثلة حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك

وتسرى الأحكام على الصور أيا كان الطريقة التي عملت بها من رسم أو حفر أو وسيلة أخرى<sup>(١)</sup> .

### الفصل الثالث

#### نقل حقوق المؤلفين

مادة ٣٧ : للمؤلف أن ينقل إلى الغير كل أو بعض حقوق الاستغلال المبيّنة بالمواد ٥ ، ٦ ، ٧ من هذا القانون<sup>(٢)</sup> .

ويشترط لتمام التصرف أن يكون (مكتوباً) وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حده يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

وعلى المؤلف أن يمتنع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه .

مادة ٣٨ : يقع باطلاً كل تصرف فى الحقوق المنصوص عليها فى المواد ٥ (فقرة أولى) و ٧ (فقرة أولى) و ٩ من هذا القانون .

مادة ٣٩ : تصرف المؤلف فى حقوقه على المصنف سواء كان كاملاً أو جزئياً يجوز أن يكون على أساس مشاركة نسبية فى الإيراد الناتج منه الاستغلال أو بطريقة جزائية .

مادة ٤٠ : يعتبر باطلاً تصرف المؤلف فى مجموع انتاجه الفكرى المستقل .

مادة ٤١ : لا يترتب على التصرف فى النسخة الأصلية من المؤلف أياً كان نوعه (نقل حقوق المؤلف) ولكن لا يجوز الزام من انتقلت إليه ملكية هذه النسخة بأن يمكن المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها وذلك كله ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٤٢ : للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بحبس مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه رغم تصرفه فى

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مصطلحات اللغات ومنظمة التجارة العالمية " ص ١١٢ وما بعدها .

(٢) الفقرة الأولى من المادة رقم ٣٧ استبدلت بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

حقوق الاستغلال المالي ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدماً من ألت حقوق الاستغلال المالي إليه تعريضاً عادلاً يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم .

مادة ٤٣ : لرئيس المحكمة الابتدائية بناء علي طلب المؤلف أو من يخلفه وبمقتضى أمر يصدر علي عريضة أن يأمر بالاجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة لأحكام المواد ٦،٧ (فقرة أولي) من القانون :

أولاً : إجراء وصف تفصيلي للمصنف .

ثانياً : وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته.

ثالثاً : توقيع الحجز علي المصنف الأصلي أو نسخة (كتاباً كانت أو صوراً أو رسومات أو فوتوغرافيات أو اسطوانات أو الواحاً أو تماثيل أو غير ذلك ) وكذلك علي المواد التي تستعمل في إعادة نشر هذا المصنف أو استخراج نسخ منه بشرط أن تكون المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف.

رابعاً : إثبات الأداء العلني بالنسبة لايقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلاً .

خامساً : حصر الإيراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير يندب لذلك أن اقتضى الحال وتوقيع الحجز علي هذا الإيراد في جميع الأحوال .

ولرئيس المحكمة الابتدائية في جميع الأحوال أن يأمر بندب خبير لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ وأن يفوض علي الطالب إيداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلي المحكمة المختصة في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدر الأمر فإذا لم يرفع في هذا الميعاد زال كل أثر له .

مادة ٤٤ : يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً أو بتعين حارس النزاع مهمة إعادة نشر أو عرض صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع علي أن يودع الإيراد الناتج في خزانة

المحكمة إلى أن يفصل في أصل النزاع من المحكمة المختصة .

مادة ٤٥ : يجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر بإتلاف نسخ أو صور المصنف الذي نشر بوجع غير مشروع والمواد التي استعملت في نشره بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر. ولها أن تأمر بتغيير معالم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير صالحة للعمل وذلك كله على نفقة الطرف المسئول على أنه يجوز للمحكمة إذا كان حق المؤلف بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من تاريخ صدور الحكم وبشرط عم الإخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥(ف) ، ٧(ف أ) ، ٩(ف أ) أن تستبدل الحكم بتثبيت الحجز التحفظي على هذه الأشياء وفاء لما تقضي به للمؤلف من تعويضات بالحكم بإتلاف أو تغيير المعالم .

وكذلك لا يجوز بإتلاف أو تغيير المعالم إذا كان النزاع المطروح خاصا بترجمة مصنف إلى اللغة العربية بالمخالفة لحكم المادة الثامنة ويقتصر الحكم على تثبيت الحجز التحفظي على المصنف المترجم وفاء لما تقضي به المحكمة للمؤلف من تعويضات .

وفي كل الأحوال يكون للمؤلف بالنسبة لدينه الناشئ عن حقه في التعويض امتياز على صافي ثمن بيع الأشياء وعلى النقود المحجوز عليها ولا يتقدم على هذا الامتياز غير امتياز المصروفات القضائية والتي تتفق لحفظ وصيانة تلك الأشياء ولتحصيل تلك المبالغ .

مادة ٤٦ : لا يجوز بأي حال أن تكون المباني محل حجز تطبيقاً للمادة العاشرة من هذا القانون ولا أن يقضى بإتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعماري الذي تكون تصميماته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع.

مادة ٤٧<sup>(١)</sup>: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على

(١) معجلة ، ٢ مضافة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ٩٢ منشور في الجريدة الرسمية لعدد ٢٣ في ٩٢/٦/٤ .



عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:  
 أولاً: من اعتدى علي حق من حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد: ٥ ، ٦ ،  
 ٧ من هذا القانون .

ثانياً : من أدخل في مصر بقصد الاستغلال دون إذن المؤلف، أو من يقوم مقامه  
 مصنفًا منشورًا في الخارج مما تشمله الحماية التي تفرضها أحكام هذا القانون.

ثالثاً : من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو للإيجار مصنفًا مقلداً مع علمه بتقليده .  
 رابعاً : من قلّد في مصر مصنفًا منشورًا في الخارج ، أو باعه أو عرضه للبيع ،  
 أو للتداول ، أو للإيجار ، أو صدره ، أو شحنه للخارج مع عمله بتقليده وتتعدد  
 العقوبة بتعدد المصنفات محل الجريمة.

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه  
 ولا تزيد علي خمسين ألف جنيه.

وفي جميع الأحوال تقتضي المحكمة بمصادرة النسخ المقلدة والأدوات المستخدمة  
 للتقليد ، ونشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة في جريدة يومية واحدة أو أكثر علي  
 نفقة المحكوم عليه<sup>(١)</sup>.

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقتضي بطلب المنشأة التي استغلها المقلدون،  
 أو شركائهم في ارتكاب أحد الأفعال المشار إليها مدة لا تزيد علي ستة أشهر.

مادة ٤٧ مكرر : يعاقب علي مخالفة حكم المادة (٧) مكررا بالحبس مدة لا تجاوز  
 سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد علي ثلاثة آلاف جنيه، أو بإحدى هاتين  
 العقوبتين .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التعليل علي قانون العقوبات " ص ٨٩ وما بعدها .

## الباب الرابع

### أحكام ختامية

#### الإيداع بدار الكتب

مادة ٤٨<sup>(١)</sup>: يلتزم مؤلفو وناشر وطيّعو ومنتجو المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم ، وينظم وزير الثقافة بقرار منه الشروط والأوضاع والإجراءات التي تحدد أحكام الإيداع وعدد النسخ أو نظائرها البديلة وطرق حفظها وتأمينها وفقا لطبيعة كل مصنف ، ولوزير الثقافة أن يقرر وجوب إيداع نسخة أو أكثر من بعض المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون قبل الترخيص بها .

ومع عدم الإخلال بواجب الإيداع ، يعاقب الناشر ، أو المنتج ، حسب الأحوال ، علي التخلف عن القيام به بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد علي خمسة آلاف جنيه .

ولا يترتب علي عدم الإيداع إخلال بحقوق المؤلف المقررة بهذا القانون .  
ولا تسري هذه الأحكام علي المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات الدورية إلا إذا نشرت منفردة .

مادة ٤٨ مكرر : يلتزم منتجوا وموزعوا الأشرطة السينمائية من الإنتاج المصري أو الإنتاج المشترك بين مصر وغيرها ، التي تعد بقصد الاستغلال للعرض في الأماكن العامة داخل جمهورية مصر العربية أو في الخارج . أن يودعوا علي نفقتهم وبالتضامن فيما بينهم (نسخة مقاس ٣٥ مم من كل شريط سينمائي للمصنفات الفنية بوزارة الثقافة) قبل الترخيص بعرضه أو بتصديره إلى الخارج ، ولا يجوز لهذه الإدارة بعرضه أو بتصديره إلى الخارج ، ولا يجوز لهذه الإدارة الترخيص بالعرض أو التصدير قبل إيداع النسخة المذكورة . ويعاقب علي عدم الإيداع طبقا

(١) معذلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ٩٢ الجريدة الرسمية العدد ٢٢ في ٩٢/٦/٤ .

لأحكام هذه المادة (بغرامة) لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه وذلك دون الإخلال بوجوب الإيداع .

مادة ٤٩ : تسرى أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين والأجانب التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في بلد أجنبي . أما مصنفات المؤلفين الأجانب التي تنشر لأول مرة في بلد أجنبي فلا يحميها هذا القانون إلا إذا (كانت محمية في البلد الأجنبي وبشرط أن يشمل هذا البلد الرعايا المصريين بحماية مماثلة لمصنفاتهم المنشورة أو الممثلة أو المعروضة لأول مرة في مصر وأن تمتد هذه الحماية إلى البلاد التابعة لهذا البلد الأجنبي .

مادة ٥٠ : مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة تسرى أحكام هذا القانون على كل المصنفات الموجودة وقت العمل به .

على أنه بالنسبة لحساب مدة حماية المصنفات الموجودة يدخل في حساب هذه المدة الفترة التي انقضت من تاريخ الحادث المحدد لبدء سريان المدة إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

وتسرى أحكام هذا القانون على كل الحوادث والاتفاقات<sup>(١)</sup> التالية لوقت العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو عرضت أو تمثلت لأول مرة قبل ذلك أما الاتفاقيات التي تمت قبل العمل بهذا القانون فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة لأحكام القانونية التي كانت سارية المفعول وقت انتمائها .

مادة ٥١ : تلغى المواد ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ من قانون العقوبات .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الملكية الأدبية والفنية" ص ٥٨ وما بعدها .

## الفصل الثاني

### المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

#### بشأن حماية حق المؤلف

##### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الفصل للمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف وذلك على النحو التالي :

المصنف سواء كان مؤلفاً أدبياً أو علمياً أو فنياً هو ثمار تفكير الإنسان ومهبط سره ومرآة شخصيته ، بل هو مظهر من مظاهر هذه الشخصية ذاتها يعبر عنها ويفصح عن كوامنها ويكشف عن فضائلها أو نقائصها فحق المؤلف على مصنفه من هذه الناحية متصل أشد الاتصال بشخصيته . فعلى قدر احترام المجتمع للفرد باعتباره كائناً له حقوق يستقل بها عن الجماعة يزداد هذا الحق وضوحاً واستقراراً . ولقد مضى على الإنسانية أحقاب طويلة لم تبرز فيها هذه المعاني ، فكانت ثمار العقول نهبا لغير مبتدعيها وغنيمة شائعة للكافة لا تجد من التشريع حماية أو رعاية إلى أن ظهرت بواخر نهضة كبرى في أواسط القرن الثامن عشر تناولت النظم الأساسية والاجتماعية بالدراسة والنقد والتحليل فبرزت قيمة الفرد<sup>(١)</sup> وأهميته في حياة المجتمع ، وما لبث الحال أن قامت الثورة الفرنسية وعصفت بالأوضاع القديمة وأرست القواعد الأولى لحقوق الإنسان على مبادئ الفردية التي جعلت من تأمين حرية الفرد وكرامته وارتفاع شأنه وسيلة المجتمع في الدفاع عن حضارته وغايته التي خلق لها .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التعليق على القانون المدني " ص ٤٣ وما بعدها .

وكان من الطبيعي وتلك هي المبادئ التي تصدى للدفاع عنها رجال تلك النهضة أن يحظى حق المؤلف بغاية رجال الثورة وهو حق كما سبق القول يتميز في صورة من صوره بأنه يرد على ذات شخصية الفرد في مظهر من مظاهرها فصدر في فرنسا للقانون المؤرخ ١٧٩١/١/٣ لحماية حق بالمؤلف ثم تنابت القوانين التي منحت نطق هذه الحماية في ١٧٩٣/٧/١١ ، ١٨١٠/٢/٥ ، و ٨ أبريل سنة ١٨٥٤ ثم صدر قانون ١٤ يوليه سنة ١٨٦٦ وهو القانون النافذ إلى الآن .

وفى بلجيكا صدر قانون حماية حقوق المؤلفين في ١٨٨٦/٣/٢٢ على غرار آخر قانون فرنسي وفى غيرها من البلاد صدرت قوانين مماثلة حتى استقرت حماية حق المؤلف في معظم أمم العالم المتمدين .

ولقد أشرت تلك الطبيعة الخاصة لحق المؤلف على مصنفه كثيراً من الجدل القانوني ونحا رجال الفقه إلى إدخاله في نطاق حق الملكية ، إلا أنه لوحظ بأن حق المؤلف على مصنفه يختلف من بعض الوجوه عن حق الملكية العادية لأنه حق موقوف محدود بأجل يسقط بانقضائه في الملك العام بينما الملكية دائمة يتوارثها الخلف عن السلف .

ثم أن حق المؤلف يتناول ناحية أدبية بحتة تخول للمؤلف وحده حق تقرير نشر مصنفه على الجمهور ونسبته إلى نفسه وسحبه من التداول وإلزام الغير باحترام مصنفه فلا يجوز للغير أن يجرى فيه بالإضافة أو الحذف أو التحويل وذلك كله رغم السزول عن المصنف وهذا ما يعبر عنه بالحق الأدبي Driot Moral كما أن حق المؤلف يتناول أيضاً ناحية مادية إذا مت قر المؤلف نشر مصنفه يجعل هذا الحق يدخل في نمته المالية وهو ما يعبر عنه بالحق المادي Droit Pecuniaire لذلك قال البعض بأن المؤلف حقين منفصلين مستقلين كل منهما عن الآخر وتلك هي نظرية الأزواج Système Dualist وقد لاقت النظرية نجاحاً لأنها تبدو وسيلة لتفسير المظاهر المثبتة لحق المؤلف وقال البعض الآخر أن حق المؤلف لا يمكن

أن ينقسم كما أنه لا يدخل في ذمته المالية لأن مصدر الإيراد في استغلال المصنف هو المصنف ذاته وهو مظهر شخصية المؤلف لا ينفصل عنها وليس هذا الإيراد إلا كممثل أرباح السهم تدخل في ذمة المؤلف المالية إلا أن حقه على الأرباح هو حقه على المصنف ذاته وتلك هي نظرية الوحدة *Système Unitaire* ولما كانت نظرية الوحدة تربط حق المؤلف بشخصيته وتزرع عن هذا الحق صفة الاحتكار المادي وتغلب ناحيته الأدبية . فإن الأخذ بهذه النظرية يفيد جمهرة المؤلفين ويضحي بمصلحة المتعاملين معهم وأحياناً بمصلحة الجماعة إذ يصبح من المتعذر إخضاع مثل هذا الحق وقد امتزج بشخصية صاحبه لاستيلاء الدولة مثلاً .

وقد رأى في المشروع المطروح لهذه الاعتبارات عدم التقيّد بنظرية معينة وعدم إيراد نص لتحريف طبيعة حق المؤلف القانونية على أن يترك ذلك لاجتهاد القضاء ورجال الفقه وخاصة وأن مثل هذه النظريات تخضع لتطور دائم متصل بتطور الجماعة الإنسانية ذاتها فحيث تعلو النظرية الفردية أو تفتقر أو تتخذ الإنسانية مبادئ مغايرة في تأسيس نظمها الاجتماعية وتنظيم علاقة الفرد بالمجتمع وتقدير أثر كل منهما على الآخر يميل المشروع أو يصدف عن مشايعة نظرية دون أخرى .

ومع ذلك فقد عنى المشروع بإبراز حق المؤلف في صوره المعنوية والأدبية وكذلك في صوره المادية مراعيًا في كل ذلك اعتبارين أساسيين لا يمكن إغفالهما وهما حماية النشاط الفكري للإنسان وتأمين مصلحة الدولة .

وإذا كانت غاية الدولة بحماية حق المؤلف لم تقف عند وضع التشريعات المحلية اللازمة بل تعدتها إلى تنظيم هذه الحماية دولياً وكأن المشروع المطروح قد استلهم القواعد التي تقررت في هذا الخصوص للإفادة ما أمكن من الاتفاقات الدولية<sup>(١)</sup> التي أسفرت عنها هذا التنظيم فإنه يحسن إيراد لمحة عاجلة عن مضمون هذه الاتفاقات وتطوراتها .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٥٩ وما بعدها .

فقد أنشئ في باريس في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٨ الجمعية الأدبية والفنية الدولية<sup>(١)</sup> لتقرير حقوق المؤلفين في مختلف الدول والعمل على حمايتها والدفاع عنها - وقد أسفرت جهود هذه الجمعية عن عقد معاهدة برن التي أبرمت في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ بين كثير من الدول لتنظيم حماية حقوق المؤلفين وأنشئ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد بين الدول الموقعة عليها للعمل على تحقيق الأغراض التي عقدت المعاهدة من أجلها ، كلما أنشئ مكتب دولي تابع لحكومة الاتحاد السويسري يسمى مكتب الاتحاد الدولي لحماية المؤلفات الأدبية والفنية - ثم توالى المؤتمرات الدولية بعد ذلك معدلة لبعض النصوص فيما أسفرت عنه هذه المؤتمرات من اتفاقات وموسعة لنطاق هذه الحماية ، وهذه المؤتمرات في مؤتمر باريس الذي انتهت أعماله في ٤ مايو سنة ١٨٩٦ ومؤتمر برلين في ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ومؤتمر روما في ٣ يونية سنة ١٩٢٨ وأخيراً مؤتمر بروكسل الذي انتهت أعماله في ٢٦ يونية سنة ١٩٤٨ ويمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرتها هذه المؤتمرات فيما يلي:

أولاً : حماية المؤلفات الأدبية والفنية والعلمية أيأ كان نوعها أو قيمتها طيلة حياة المؤلف و ٥٠ سنة بعد وفاته .

ثانياً : تقرير حماية المؤلفات التي تنشر بعد وفاة مؤلفها .

ثالثاً : الاعتراف بحق المؤلف المعنوي أو الأدبي على معاشه بعد وفاته أو بعد نزوله عن المصنف .

رابعاً : تحريم نقل القصص والروايات التي تنشر في الصحف والمجلات من إحداها إلى الأخرى إلا بإذن من مؤلفها وكذلك تحريم المقالات الأدبية والعلمية والفنية التي تنشر في الصحف إذا حظر مؤلفوها هذا النقل صراحة في الصحيفة ، وإياحة نقل المقالات السياسية والأخبار اليومية دون قيد أو شرط .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الموسوعة الكبرى لللغات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٤٥١ وما بعدها .

خامساً : تقرير حق المؤلف فى ترجمة مؤلف مدة مساوية لمدة حماية حقه على المصنف الأصيلى وقد كانت المدة المقررة لذلك فى اتفاقية برن الأصلية عشر سنوات فقط إلا أنها عدلت فى مؤتمر باريس على الوجه السابق مع إعطاء الدول المنظمة إلى الاتحاد أو الخارجة عنه والتي تنضم إليه فيما بعد حق إسقاط حق المؤلف فى الترجمة إلى لغة البلد التى يطلب المؤلف حماية مصنفه فيها ، إذا مضت عشر سنوات دون أن يقوم المؤلف بترجمة المصنف على لغة هذا البلد وقد ظل الوضع قائماً فى ظل الاتفاقات الثلاثة بما فى ذلك اتفاقية بروكسل الأخيرة المعقودة فى سنة ١٩٤٨ .

وقد اتفق على أنه لا يحق للدول الخارجة على الاتحاد والتي تنضم إليه بعد أول يولييه سنة ١٩٥١ أن تنضم للاتفاقية<sup>(١)</sup> إلا على أساس معاهدة بروكسل ، وأخيراً أدلت مؤسسة اليونسكو التابعة لهيئة الأمم المتحدة بدلوها فى ميدان التعاون الدولي بشأن حماية حق المؤلف فنظمت عقد اتفاق عالمي وقعت عليه فى جنيف فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢ دول كثيرة لم تكن مصر من بينها . وقد نص فى هذا الاتفاق على أنه لا يؤثر بأى وجه من الوجوه على اتفاقية برن ولا على انضمام أية دولة إلى الاتحاد الدولي الذي أنشأته تلك الاتفاقية - وأضافت دول اتفاقية برن تصريحاً فى آخر الاتفاق يعفيها من عدم تطبيق نصوصه فيما يتصل بالمصنفات التى تصدر عن دولة من الأعضاء الموقعين على هذه الاتفاقية أو على الدول التى تنسحب من اتفاقية برن بعد أول يناير سنة ١٩٥١ . وبخصوص مدة الحماية ذاتها وضع الاتفاق العالمي المذكور مبدأ هو أنه لا يجوز أن تقل مدة الحماية عن مدة تستمر طيلة حياة المؤلف و ٢٥ سنة من بعد وفاته . ونص الاتفاق بالنسبة لحق الترجمة على أنه بمضى ٧ سنوات على تاريخ أول نشر للمصنف دون أن يقوم المؤلف بترجمته إلى اللغة القومية لإحدى دول الاتفاق يجوز لأي شخص من رعايا تلك

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٤٥ وما بعدها .



الدولة أن يقوم بتلك الترجمة بعد اتباع إجراءات معينة نصت عليها المادة الخامسة من هذا الاتفاق مع تعويض المؤلف تعويضاً عادلاً .

تلك لمحة عاجلة عن تاريخ حماية حق الملكية الأدبية والفنية في المجال الدولي . ويلاحظ من مقارنة نصوص هذه المعاهدات بتشريعات الدول التي اشتركت في توقيعها أنها جميعاً تصدر عن فكرة واحدة واصل واحد مع اختلاف يسير في المماثل التفصيلية .

ولقد اتخذ تنظيم حماية حق المؤلف هذه الصيغة الدولية لأن طبيعة موضوع هذا الحق تباي عليه أن يقتيد بحدود المكان فإن ثمار العقل البشري لا تعد ملكاً لأمة دون أخرى ، بل هي تراث الإنسانية المشترك تأخذ منه كافة الشعوب بنصيب .

في مصر :

ظل المؤلفون محرومين من تشريع يحمي حقوقهم . وقد أشارت المادة ١٢ من القانون المدني الوطني الصادر في سنة ١٨٨٣ إلى هذا التشريع بقولها سيكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته على حسب القانون المخصوص بذلك كما أشارت إليه المادة ٨٦ من القانون المدني الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٨ بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بقولها "الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة" وكذلك جاء قانون العقوبات في المواد من ٣٤٨ على ٣٥١ بنصوص لحماية هذا الحق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدي عليه . وقد ظلت هذه النصوص معطلة لعدم صدور التشريع الخاص الذي أشارت إليه - على أن القضاء لم يقف مكتوفاً إزاء هذا الوضع فقد رأى أن حق المؤلف حق ملكية حقيقي تحميه قواعد العدل ومبادئ القانون الطبيعي التي توجبها المواد ٣٩ من لائحة ترتيب المحاكم الوطنية و ١١ من القانون المدني المختلط الملغى و ٢ من لائحة التنظيم القضائي لمحاكم المختلطة الملغاة - على القضاء أن يحكموا بها إذا لم يوجد في القانون نص

أو كان النص قاصراً أو غامضاً .

على أن مصر وإن أغفلت وضع هذا التشريع طيلة هذه المدة فقد أسهمت في المؤتمرات الدولية التي عقدت لتنظيم حماية حقوق المؤلفين ، ذلك أن لجنة التعاون الفكري في عصبة الأمم قررت في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٣ أن تدعوا إلى الانضمام إلى اتفاقية برن جميع الدول التي لم تنضم إليها بعد - وقد وافق مجلس عصبة الأمم على هذا القرار في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٤ فوجهت الأمانة العامة للعصبة في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ دعوة إلى مصر للانضمام إلى هذه الاتفاقية وقد لقيت هذه الدعوى عناية من الحكومة المصرية فألفت في شهر أغسطس من هذا العام لجنة لبحث هذا الموضوع وتقرير الشروط التي يجب مراعاتها عند انضمام مصر إلى هذه الاتفاقية - وقد أتمت هذه اللجنة مهمتها وقامت في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتقرير جاء به أن المادة ٢٥ من الاتفاقية تحتم وجود تشريع وطني في موضوع حماية حقوق المؤلفين ولما كان هذا التشريع غير موجود في مصر فقد اضطرت المحاكم المختلفة بدفاعاً عن الملكية الأدبية إلى الالتجاء إلى المادة ٣٤ من لائحة ترتيبها (القديمة) وإلى المادة ١١ من القانون المدني المختلط (وتنص كلتا المادتين على مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة عند عدم وجود نص في القانون أو عدم كفايته أو غموضه) غير أن تلك الحماية التي لا سند لها إلا الأحكام القضائية لا تغني عن حماية تستند على تشريع خاص بقواعد ثابتة وحدود معينة وانتهت في ختام تقريرها إلى القول بأن التأليف وإن لم يبلغ في مصر الدرجة المرجوة من الذبوع والانتشار إلا أن الاعتبار الدولي يدعو وحدهما لمن القوانين اللازمة لحماية المؤلفات - وقد أخذت الحكومة وتتخذ في وضع تشريع لحماية حقوق المؤلفين وألفت لهذا الغرض لجنة في شهر فبراير سنة ١٩٢٦ وقد انتهت من وضع المشروع في أول مارس سنة ١٩٢٧ ولكنها وقفت عند هذا الحد فلم يستأنف المشروع خطواته التشريعية .

وقد دعيت مصر بعد ذلك للاشتراك في مؤتمر روما سالف الذكر الذي عقد في ٧ مايو سنة ١٩٢٨ إعادة النظر في اتفاقية برن فلبت هذه الدعوة وأوفدت مندوبين عنها للاشتراك في هذا المؤتمر اشتراكا مقصورا على تتبع أعماله والاشتراك في مناقشاته دون الارتباط بشيء باسم الحكومة المصرية وقد قدم الوفد تقريرا ضمنه التعديلات التي أدخلها المؤتمر على معاهدة برلين .

كذلك دعيت للاشتراك في المؤتمر الذي عقدته الجمعية الأدبية والفنية الدولية في مدينة بلجراد في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٨ فلبت الدعوة واشتركت في أعمال هذا المؤتمر . وقد أعرب رئيسه وأعضاؤه عن أملهم في أن يصدر قريبا التشريع المصرى الخاص بحماية حقوق المؤلفين وأن لا يتأخر انضمام مصر إلى معاهدة برن . كما أبدى الرئيس رغبته في انعقاد المؤتمر اللاحق للجمعية في مدينة القاهرة وقد تحققت هذه الرغبة فعقد هذا المؤتمر بالقاهرة في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٩ وعرضت للحكومة المصرية على المؤتمر مشروع القانون سالف الذكر وقد وصفه رئيس المندوبين المصريين بأنه يأخذ بأحدث المبادئ القانونية مع مراعاة تقدم العلوم واختراع الوسائل الحديثة لنشر الأخبار ، فأجاب على ذلك رئيس المؤتمر قائلا أن المشروع مطابق لجميع المبادئ التي بنى عليها اتفاق<sup>(١)</sup> برلين سنة ١٩٠٨ فيما عدا نقطتين (الأولى) مدة حفظ حقوق التأليف التي جعلت في المشروع طيلة حياة المؤلف وثلاثين سنة بعد وفاته و(الثانية) مدة حفظ حق الترجمة حيث جعلت في المشروع عشر سنوات بعد نشر المؤلف بدلا من المدة التي تضمنها اتفاق برلين وهي مدى حياة المؤلف وخمسون سنة بعد وفاته أى مدة حماية المؤلف نفسه . وأضاف رئيس المؤتمر إلى ذلك قوله : أن المشروع المصرى مطابق لمشروع القانون النموذجي الذي وضعته الجمعية الدولية الأدبية والفنية مع شيء من التوسع .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المعنى " ص ٧٨ وما بعدها .

وفى أثناء مفاوضات مؤتمر مونترال لإلغاء الامتيازات الأجنبية رغب مندوب إيطاليا على الدول المشتركة فى المفاوضات أن تطلب إلى الحكومة المصرية :  
 أولاً : أن تسن قانوناً يحمى حماية فعلية ما للرعايا الأجانب من حقوق التأليف .  
 ثانياً : أن تكفل هذه الحماية بعقوبات جنائية تدخلها فى القانون الجنائى المصرى الجديد .

ثالثاً : أن تشترك فى اتفاقية برن التى أعيد النظر فيها فى مدينة روما وقد انضم إليه فى الرغبة مندوب فرنسا - فأجاب المفاوض المصرى على ذلك قائلاً : أن الحكومة المصرية لم يفتها الاهتمام بتلك لمسألة الخاصة بحقوق التأليف وذلك لمصلحة المؤلفين الأجانب ولمصلحة المؤلفين المصريين معاً .

وأخيراً فقد أن الوقت لوضع هذا التشريع الذى يسد نقصاً ظاهراً ملموساً فى مجموعة القوانين المصرية ويحمى حق الملكية الأدبية والفنية حماية فعالة تستند على نصص تشريعية لا تغنى عنها حماية القضاء استناداً إلى مبادئ العدالة .

والمشروع المرافق يكفل حماية حقوق المؤلفين ويأخذ فى هذا الصدد بأحدث المبادئ التى تضمنها المعاهدات الدولية التى سلفت الإشارة إليها فضلاً عن مبادئ التشريعات الحديثة فى الدول الأوربية . وتوفق أحكامه بين حقوق المؤلفين وحقوق الهيئة الاجتماعية كما توفق بين حقوق المؤلفين الناشرين . وتبين مدى حق المؤلف ومظاهر هذا الحق . كما تورد تفصيلاً جامعاً غير مانع لأنواع المؤلفات والمصنفات التى يضافى عليها الحماية .

ويقع المشروع فى ٥٢ مادة تجمعها أبواب أربعة :

### الباب الأول

#### المصنفات المحمية

يتضمن هذا الباب القواعد الأساسية العامة التى بنى عليها المشروع .  
 فنصت المادة الأولى على مبدأ حماية مؤلفي المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون

والعلوم أياً كانت الصورة المادية التى تبدو فيها ويغض النظر عن نوع المصنف أو أهميته أو الغرض من وضعه أو طريقة التعبير عنه . والحكم فى كون المصنف مبتكراً أو غير مبتكر يرجع لتقدير القضاء .

وقد عرفت هذه المادة المؤلف بأنه الشخص الذى ينشر المصنف منسوباً إليه بأية طريقة من الطرق المتبعة فى نسبة المصنفات لمؤلفيها سواء كان ذلك بذكر اسم المؤلف عليه أو بذكر اسم مستعار أو علامة خاصة لا تدع مجالاً للشك فى التعرف على شخصية المؤلف وهذه القرينة غير قاطعة فهى تقبل الدليل العكسى .

وأوردت المادة الثانية بياناً للمصنفات التى تشملها هذه الحماية وذلك على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

كما تضمنت النص على امتداد الحماية إلى عنوان المصنف إلا إذا كان العنوان عبارة تدل على موضوع المصنف وليست متميزة بطابع ابتكارى<sup>(١)</sup> .

وقد قصد بهذا النص أن يكون حائلاً دون انتفاع مصنف من شهرة مصنف آخر بانتحال عنوانه .

والمصنفات المبتكرة التى يحميها المشروع غير مقصورة على المصنفات الأصلية بل تشمل المؤلفات المترجمة كما تشمل كافة صور إعادة إظهار المصنفات الموجودة فى شكل جديد على ألا يخل ذلك بحماية حق المؤلف الأصلى (المادة الثالثة) .

وقد أوردت المادتان الثالثة والرابعة قيوداً بالنسبة لحماية المصنفات الفوتوغرافية كما استثنت بعض المجموعات من المصنفات التى تشملها الحماية - فبالنسبة للمصنفات الفوتوغرافية فإنه يجوز لغير مؤلفيها التقاط صور جديدة للأشياء المصورة ولو أخذت فى نفس الظروف التى اتخذت فيها الصور الأولى (المادة ٣) أما فيما يتصل بالمجموعات كالوثائق الرسمية ونصوص القوانين والاتفاقات الدولية

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبق على القانون المبنى " ص ٨٩ وما بعدها .

فى نطاق المصنفات المحمية لأنها وثائق عامة تضعه الدولة فلا يستأثر بها فرد دون آخر بل هى حق شائع للجميع ، على أن الحكم يختلف فى شأن هذه الوثائق إذا جمعت فى مجموعة وروعى فى جمعها الاختيار والترتيب بحيث تبدو صورة مصنف جديد فإتها تدخل عندئذ فى نطاق المصنفات المحمية (المادة الرابعة) .

وكذلك الحال بالنسبة لمجموعات الشعر والنثر والموسيقى وغيرها فإنه يجوز أن تشملها حماية هذا القانون إذا تميزت عن غيرها بسبب يرجع للاختيار والترتيب شأنها فى ذلك شأن مجموعات الوثائق الرسمية ومجموعات الوثائق التى آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها .

فمناط الحكم هو التمييز بما يضاف عليها وصف الابتكار أما المجموعات التى تنتظم عدة مصنفات سبق نشرها دون مراعاة الاختيار أو الترتيب فى وضعها فإنها تخرج عن نطاق الحماية . ويلاحظ فى جميع هذه الأحوال أن حقوق أصحاب المصنفات التى تجمع تظل محفوظة .

## الباب الثالث

### الفصل الأول

#### فى حقوق المؤلف

لم يعن المشروع كما سبق القول بتعريف الطليعة القانونية لحق المؤلف إلا أنه لم يغفل استظهار حق المؤلف الأدبى وحقه المادى على مصنفه فبين أن للمؤلف دون سواه الحق فى تقرير نشر مصنفه وفى تحديد طريقة هذا النشر (المادة ٥ فقرة أولى) ولة حق نسبة المصنف إليه وما يتبع ذلك من حقه فى منع أى خذف أو تعديل أو تغيير فى المصنف (المادة ٧ فقرة أولى و ٩ فقرة أولى) .

وللمؤلف فضلاً عن ذلك حق سحب المؤلف من التداول أو تعديله تعديلاً جوهرياً رغم تصرفه فى حقوق الاستغلال المالى وذلك إذا طرأت أسباب أدبية خطيرة تدعو لذلك (المادة ٤٢) فقد يضع الكاتب مؤلفه متأثراً برأى استحوذ عليه ثم يبدو له بعد

البحث والتقصي والاطلاع أنه قد جانب الصواب في رأيه هذا . وقد يكون موضوع المصنف خطيراً هاما . في مثل هذه الحالة تنقطع الصلة بين المصنف وواضعه فلم يعد معياراً عن حقيقة آرائه بل لعل وجود المصنف على هذه الصورة بغض في شخصيته ويؤذى سمعته . ولمواجهة أمثال هذه الحالات قرر المشروع حق المؤلف في سحب هذا المصنف من التداول . ولم يغفل العقد المبرم بين المؤلف والناشر فنص إلى جانب حق المؤلف في سحب المصنف من التداول على تعويض<sup>(١)</sup> الناشر تعويضاً عادلاً ، وهو كل ما يعنيه من وراء هذا العقد .

تلك مظاهر الحق الأبدي للمؤلف فهي تهدف إلى استمرار التوافق بين شخصيته وبين أثره الفني كما تحول دون عبث الناشرين بالمؤلفات في سبيل الاستغلال التجاري وتحرص على توفير الاحترام الواجب لشخصية المؤلف لأن في إياحة تعديل للمصنف مساساً بهذا الاحترام واعتداء على السيادة المقررة للمؤلف على أفكاره وعلى نتائج هذه الأفكار عندما تأخذ شكل مصنف مادي .

وحقوق المؤلف الأبدية غير قابلة للتصرف بطبيعتها شأنها في ذلك شأن الحقوق الشخصية للبحثة التي تنصل بشخص الإنسان . ويترتب على ذلك بطلان كل تصرف يتم بشأنها (مادة ٣٨) وعدم جواز توقيع الحجز عليها (المادة ١٠) على أن المشروع لم يغفل حقوق الدائنين فأباح لهم توقيع الحجز على نسخ المصنف المنشور .

وقد امتكى المشروع بفكرة الصفة الشخصية لحق المؤلف عندما قرر عدم جواز التصرف في مجموع الإنتاج الفكري المستقبلي (مادة ٤٠) .

وحق المؤلف المادي أو المالي هو حقه في استغلال مصنفاًته على أية صورة من صور الاستغلال ويتم هذا الاستغلال عن طريق نقل المصنف إلى الجمهور بطريق مباشر أو غير مباشر ، فالنقل المباشر هو عرض المصنف على الجمهور عرضاً

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٧٨ وما بعدها .

مباشراً كال تلاوة العلنية أو التوقيع الموسيقى أو التمثيل المسرحى أو العرض العلنى أو الإذاعة اللاسلكية للتكلم أو للصوت والإذاعة للصور أو العرض بأية وسيلة آليّة كالسينما أو الفانوس السحرى أو الإذاعة اللاسلكية بواسطة مكبر للصوت أو بواسطة لوحة التليفزيون يعد وضعها فى مكان عام (المادة ٦ فقرة أولى) "ويسمى هذا الحق" حق الأداء العلنى" أما النقل غير المباشر فيتم عن طريق نسخ المصنف بواسطة الطباعة أو بالرسم أو الحفر ، أو التصوير أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينماتى ويسمى حق النقل غير المباشر "حق عمل نماذج من المصنف" (المادة ٦ فقرة ٢) .

ثم يبين المشروع الحقوق المالية المقررة للمؤلف كحقه فى ترجمة مؤلفاته أو الإذن بترجمتها وكذلك حقه فى تحويلها من لون من ألوان الأدب أو الفن على لون آخر أو تلخيصها أو تحويلها وعلى وجه العموم كافة صور إظهار المصنفات الموجودة بشكل جديد (المادة ٧ فقرة ٢ والمادة ٣) .

#### القيود التى ترد على حق المؤلف :

جاء المشروع بقيود على حق المؤلف يملها الصالح لأن للهيئة الاجتماعية حقاً فى تيسير سبل الثقافة والتزود من ثمار العقل البشرى فلا تحول دون بلوغ هذه الغاية حقوق مطلقة للمؤلفين ذلك لأن الأجيال الإنسانية المتعاقبة تساهم عادة بما تخلفه من آثار فى تكوين المؤلفات .

فقد نصت المادة الثامنة على انتهاء الحماية المقررة للمؤلف وللمن ترجم مصنفه إلى لغة أجنبية بالنسبة لحقهما فى ترجمة المصنف إلى اللغة العربية إذا مضت خمس سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصل أو المترجم دون أن يباشر المؤلف أو المترجم بنفسهما أو بواسطة غيرهما ترجمة المصنف إلى اللغة العربية وفى هذا القيد ألزمنى تغليب للصالح العام المصرى على المصلحة الفردية للمؤلف وحتى



يمكن دفع هذا المؤلف ، وحته على مباشرة هذه الترجمة<sup>(١)</sup> فى أقرب وقت معتول  
رعاية لمصلحة البلاد كيلا تحرم من ثمار التفكير الإنسانى فى مختلف الأمم  
الأخرى لمدة طويلة .

ومن القيود الواردة على حق المؤلف ما نصت عليه المادة ١١ فقرة أولى من حق  
الغير فى إيقاع المصنفات أو تمثيلها أو إلقائها فى لجماعات خاصة كالاجتماعات  
العائلية واجتماعات الجمعيات أو المندييات أو المدارس دون تعويض للمؤلف .  
وكذلك ما نصت عليه المادة المذكورة فى فقرتها الثانية من حق فرق موسيقى  
القوات العسكرية وما فى حكمها من الفرق النظامية التابعة للدولة أو الأشخاص  
العامة الأخرى فى إيقاع المصنفات الموسيقية دون تعويض للمؤلف أيضاً ما دام لا  
يحصل فى الحالتين رسم أو مقابل مالى من جمهور المستمعين .

ومنها حق عمل نسخة واحدة من المصنف للاستعمال الشخصى (المادة ١٢) فلا  
يجوز للمؤلف منع صاحب هذه النسخة من استعمالها على هذا النحو .  
وكذلك ما نصت عليه المادة ١٣ من إياحة التحليلات والاقتباسات القصيرة إذا  
عملت بقصد النقد أو المناقشة أو التتقيب أو الأخبار .

ومن هذه القيود حق الصحف أو النشرات الدورية فى أن تنشر مقتبساً أو مختصراً  
أو بياناً موجزاً من المصنفات أو الكتب أو الروايات أو القصص بغير إذن من  
مؤلفيها وبغير قيد انقضاء المدة المنصوص عليها بالمادة الثامنة . وقد روعي فى  
ذلك تغليب الصالح العام لضرورة العمل على نشر الثقافة مع ملاحظة ما يبدل من  
جهد فى الاقتباس أو الاختصار أو غيرهما .

ومن هذه القيود أيضاً حق الجرائد أو المجلات أو النشرات الدورية فى نقل  
المقالات الخاصة بالمناقشات السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الدينية التى تشغل

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " معجم مراد القاتونى والاقتصادى والاجتماعى " ص ٦٥٠  
وما بعدها .

الرأى العام فى وقت معين ما دام لم ينص صراحة على حظر النقل - (المادة ١٤  
فقرة ٣) ومن الطبيعى أن لا تشمل الحماية أيضاً الأخبار اليومية والحوادث  
المختلفة التى لها طبيعة الأخبار العادية (المادة ١٤ فقرة ٣) .

وأخيراً فقد أجازت المادة ١٥ نشر وإذاعة ما يلقى فى الجلسات العلنية للهيئات  
التشريعية أو الإدارية أو فى الاجتماعات العلمية والأدبية والفنية والسياسية والدينية  
من خطب أو محاضرات أو أحاديث ما دامت موجهة على الكافة وكذلك المرافعات  
القضائية العلنية فى حدود القانون وذلك كله دون إذن من المؤلف كما أباحت المادة  
١٧ نقل مقتطفات قصيرة من بعض المصنفات إلى الكتب المعدة للتعليم ومؤلفات  
النقد والتاريخ والمصنفات العلمية على أن يلتزم الناقل حد الاعتدال فيما ينقل .

ولم يغفل المشروع فى كافة هذه الصور رعاية الحق الأبدى للمؤلف فأوجب ذكر  
اسمه والمصدر الذى ينقل عنه على صورة واضحة كما حفظ للمؤلف حقه الخالص  
فى نشر مجموعات خطبه أو مقالاته (المادة ١٦) .

وقد حرص المشروع رعاية لحق المؤلف على أن ينص على عدم جواز نقل  
المقالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو الروايات المسلسلة والقصص الصغيرة التى  
تنشر فى الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون إذن المؤلف (الماد ١٤ فقرة  
أولى) .

ومن القيود ما يرد على حق المؤلف بعد وفاته، انتقل هذا الحق إلى ورثته أو  
خلفه فقد نصت المادة ٢٣ على حق وزير المعارف فى الحلول محل هؤلاء فى  
مباشرة الحقوق المنصوص عليها بالمادتين ١٨ ، ١٩ إذا لم يباشروا هذه الحقوق  
كعجزهم أو عدم أهليتهم أو غير ذلك من الأسباب وكذلك إذا توفى المؤلف من غير  
وارث أو خلف فيكون للوزير فى هذه الحالات حق تقرير نشر المؤلف الذى لم  
ينشر فى حياة واضعه . كما يكون له حق استغلال المؤلف استغلالاً مالياً على  
النحو المبين فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ وقد رسم المشروع طريقة استعمال هذه الحقوق

فنص على ضرورة الحصول على أمر بذلك من رئيس محكمة القاهرة الوطنية ولم يغفل النص على حق الورثة أو الخلف فى تعويض عادل .

وحكمة هذا القيد ظاهرة ، فإن فى ترك المؤلفات القيمة مقبورة غير منشورة حرمانا لطلاب الثقافة من خيرها ونفعها .

#### حق الملكية الأدبية والفنية بعد وفاة المؤلف :

عنى المشروع فى المواد من ١٨ إلى ٢٤ بتنظيم مباشرة هذا الحق بعد وفاة المؤلف وبين كيفية مباشرته وانقضاءه بالنسبة لمختلف أنواع المؤلفات .

فنصت المادتان ١٨ ، ١٩ على انتقال هذا الحق بشطريه الألبى والمالى إلى الورثة أو خلفائه بعد وفاة المؤلف فىكون لهم دون سواهم الحق فى تقرير نشر مؤلفاته التى لم تنشر فى حياته ما لم يوص المؤلف بما يخالف ذلك كما أوجبت احترام رغبة المؤلف إذا أوصى بمنع النشر أو حدد موعداً لنشر مصنفه فلم تجز نشره قبل انقضاء هذا الموعد (المادة ١٩) .

وبينت المادة المذكورة حق من يخلف المؤلف فى مباشرة امتيازات الاستغلال المالى المنصوص عليها فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ كما أشارت هذه المادة فضلاً عما متقدم إلى حكم انتقال حق المؤلف إذا كان المصنف عملاً مشتركاً ومات أحد المؤلفين دون خلف فنصت على أن نصيبه يؤول إلى المؤلفين المشتركين أو خلفهم ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك فهؤلاء أجدر الناس بأن يؤول إليهم هذا الحق فى مثل هذه الحالة .

وحق الاستغلال المالى المقرر للمؤلف موقوف محدود بأجل نصت عليه المادة ٢٠ وهو طيلة حياة المؤلف وخمسون سنة بعد وفاته ، هذا الأجل هو الذى انتهت إليه المعاهدات الدولية التى أشير إليها فى صدر هذه المذكرة وأخذت به أكثر الدول الأوروبية ، وإذا كان المصنف فوتوغرافياً أو خاصاً بالإنتاج السينمائى الذى يقتصر على نقل المناظر الطبيعية سقط الحق بعد انقضاء خمسة عشر عاماً منذ تاريخ أول

نشر للمصنف ، فإذا كان المصنف قد اشترك في وضعه أكثر من مؤلف حسبت المدة من تاريخ وفاة آخر من بقى حياً من المشتركين في التأليف وتحسب هذه المدة من تاريخ النشر إذا كان صاحب الحق شخصاً معنوياً وذلك بالطبيعة لا يسرى عليه حكم الإنسان من حيث انتهاء أجله .

وعرض المشروع في المادة ٢١ لبيان حكم حماية المصنفات التي تنشر غفلاً عن اسم المؤلف أو باسم مستعار فنص على أن مدة حماية هذه المصنفات تبدأ من تاريخ نشرها ذلك ، لأن المؤلف مجهول في هذه الحالة فلا يمكن تطبيق حكم المادة ٢٠ بشأنه - على أنه قد يكشف عن شخصيته بعد نشر المؤلف فتحسب مدة الحماية في هذه الحالة طبقاً للقاعدة العامة سالفة الذكر أي من تاريخ الوفاة .

وبينت المادة ٢٢ كيفية حساب مدة حماية المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف فنصت على أنها تحسب من تاريخ وفاته وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠ الخاصة بتعدد المشتركين في التأليف وقد سبق بيان حكمها .

ووضعت المادة ٢٤ الأساس الذي يتخذ لحساب مدة حماية المؤلفات التي تبدأ الحماية فيها من تاريخ لنشر ، فنصت على أن المقصود من ذلك إنما هو تاريخ أول نشر للمصنف بغض النظر عن إعادة نشره ، ويستثنى من ذلك حالة إدخال تعديلات جوهرية على المؤلف عند إعادة نشره بحيث يظهر في صورة مؤلف جديد ، وفي هذه الحالة تحسب المدة من تاريخ إعادة النشر .

وإذا كان المصنف مؤلفاً من عدة أجزاء نشرت في فترات ، اعتبر كل جزء كمصنف مستقل بالنسبة إلى حساب مدد الحماية<sup>(١)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٨٩ وما بعدها .

## الفصل الثاني

### أحكام خاصة ببعض المصنفات

عرض المشروع فى الفصل الثانى من الباب الثانى لبعض المصنفات التى يتعدى تطبيق القواعد العامة بشأنها فوضع لها أحكاماً خاصة ضمنها المواد من ٢٥ إلى ٣٦ .

وهذه المصنفات هى المصنفات المشتركة والمصنفات الجماعية والمصنفات التى تنشر غفلاً من أسماء مؤلفيها أو بأسماء مستعارة والمصنفات الموسيقية أو المصنفات السينمائية والصور .

#### المصنفات المشتركة :

هى المصنفات التى يشترك فى تأليفها عدة أشخاص وهى نوع يجمع بين إنتاج جميع المشتركين فى التأليف على نحو يتعدى معه فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك وفى هذه الحالة يعتبرون جميعاً أصحاب حق المؤلف على التساوى إلا إذا اتفق على غير ذلك فلا يجوز مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف الا باتفاقهم جميعاً فإذا اختلفوا يرجع فى فض هذا الخلاف إلى المحكمة الابتدائية " المادة ٢٥ " .

وقد سوى بين جميع المشتركين فى التأليف بالنسبة لحق المؤلف لتعدى تحديد نصيب كل منهم فى استقلال المصنف بسبب استحالة فصله وتمييزه .

وقد كفل الشق الأخير من المادة ٢٥ لجميع المشتركين فى التأليف حق رفع الدعاوى عند وقوع أى تعدى على حق المؤلف الذى يملكونه على الشيوخ فيما بينهم أما النوع الآخر من المصنفات المشتركة فهى المصنفات المشتركة التى يتميز فيها نصيب كل مشترك فى التأليف بسبب إختلاف أنواع الفنون التى يساهم بها كل منهم فى المؤلف المشترك وفى هذه الحالة يكون لكل منهم حق استغلال الجزء الذى انفرد بوضعه على ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك " المادة ٢٦ " .

### المصنف الجماعي :

هو المصنف الذي يشترك في وضعه جماعة من المؤلفين بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي ويندمج عمل المشتركين فيه في فكرة صاحب التوجيه بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة وصاحب حق المؤلف في هذه المصنفات هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي وجه ونظم ابتكار المصنف فله وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف " المادة ٢٧ " .

والمصنفات التي تنشر غفلا من اسم المؤلف أو باسم مستعار : تعتبر ملكا للناشر لها وأساس هذا الحكم قرينة مفترضة في أن المؤلف قد فوض للناشر في مباشرة حقوق استغلاله وذلك إلى أن يكشف المؤلف عن شخصيته ولا شك أن في هذا الحكم تيسيرا للمؤلف في مباشرة حقوقه إذا ما رغب عن الإعلان عن شخصه وحرص على أن يظل أمره مجهولا " المادة ٢٨ " .

### المصنفات الموسيقية :

المصنفات الفنية إما أن تكون موسيقى غنائية وإما أن تكون استعراضات او مصنفات تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى . وقد عالج المشروع مصنفات الموسيقى الغنائية في المادة ٢٩ والمقصود بها المصنفات التي يشترك في تأليفها واضع الجزء الأدبي ( أي الرواية او المقطوعة ) وواضع الموسيقى .ولما كان الشطر الموسيقي في المصنفات الغنائية هو الشطر الأهم فقد نص المشروع على ان واضع هذا الشطر هو صاحب الحق في تقرير نشر المصنف المشترك أو عرضه أو تنفيذه أو عمل نسخ منه . ولم يفل حق مؤلف الشطر الأدبي فحظ له حقه في الأرباح فضلا عن حقه الأصلي في نشر أو عمل نسخ من الشطر الأدبي وحده ، على انه لا يجوز له أن يتصرف في هذا الشطر الأدبي ليكون أساسا لمصنف موسيقي آخر حتى لا يضار شريكه في التأليف وهو واضع الشطر الموسيقي ما لم يتفق على غير ذلك ( المادة ٢٩ ) .

وعرضت المادة ٣٠ لحكم المصنفات التي تنفذ بحركات وبعبارة أخرى المصنفات التي تكون وسيلتها في التعبير حركات أو خطوات وما يمثلها مصحوبة بالموسيقى ولما كان الشطر غير الموسيقى هو الأهم هنا ، فقد نص المشروع على ان واضع هذا الشطر هو صاحب الحق في تقرير نشر المصنف المشترك إلى آخر ما جاء بالمادة مع الاحتفاظ لمؤلف الشطر الموسيقى بحق للتصرف في الموسيقى وحدها وذلك بنفس القيد الوارد في المادة السابقة أي بشرط ألا تستعمل الموسيقى في مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك .

#### المصنفات السينمائية :

عرض لها المشروع في المواد من ٣١ إلى ٣٤ وقد حددت المادة ٣١ المشتركين في تأليف المصنف السينمائي وحفظ المشروع حق عرض المصنف السينمائي للمخرج ولواضع السيناريو وللمؤلف الحوار ولمن قام بتحرير المصنف الأدبي ، مجتمعين ، وذلك رغم معارضة واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع المصنف الموسيقى مع عدم الإخلال بحقوق المعارضين<sup>(١)</sup> . وقد أثر المشروع الفريق الأول بحق عرض المصنف السينمائي لأهمية دوره في وضع المصنف إذ يرجع إليه الفضل في تحقيق الفكرة الفنية في عالم السينما ، أما الفريق الآخر الذي يضم واضع الموسيقى وواضع القسم الأدبي الأصلي في المصنف فلن دوره مقصور على تحديد الخطوط الرئيسية العامة للمصنف ( مادة ٣٢ ) .

وقد جاءت المادة ٣٣ بحكم تقتضيه أهمية المصنفات السينمائية وما يتفق في سبيلها من نقات باهظة ، قد تذهب هباء لمجرد عنت أحد المشتركين في تأليف المصنف السينمائي عن القيام باتمام ما يخصه في العمل ، فلا يترتب على ذلك منع باقي

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون الإجراءات الجنائية " ص ٢٠١ وما بعدها .

المشتركين من استعمال الجزء الذى تم مع عدم الإخلال بما لمؤلف هذا الجزء من حقوق .

ولما كان المنتج هو ناشر المصنف وهو الذى يحمل عبئه ومسئوليته من الناحية المالية فقد اعتبره المشروع نائباً عن مؤلفى المصنف فيما يتعلق باستغلال الفيلم (المادة ٣٤) .

وقد أباح المشروع للهيئات الرسمية المختصة إذاعة المصنفات عن طريق الإذاعة اللاسلكية وأوجب على مديرى المسارح أو أى مكان عام آخر تعرض فيه المصنفات تمكين هذه الهيئات من اتخاذ الوسائل التى تكفل إذاعتها (المادة ٣٥) .

وليس المقصود من هذا النص إنكار حقوق التأليف بل تغليب الصالح العام ورعاية جانب الثقافة العامة . فقد حفظ للمؤلف حقه فى تعويض عادل نظير إذاعة مصنفاته بهذه الوسيلة كما أوجب النص على الهيئات الرسمية إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف . وتعويض مستقل المكان الذى يذاع منه المصنف إذا كان لذلك مقتضى .

**الصور وما يماثلها :**

عرضت المادة ٣٦ لبيان الحكم فى حالة النزاع بين من قام بعمل الصورة والشخص الذى تمثله هذه الصورة بشأن عرض أو نشر أو توزيع أصل الصورة أو نسخ منها فقضت بأن صاحب الصورة هو وحده دون المصور صاحب الحق فى الإذن بنشرها فى الصحف والمجلات وغيرها وأن صاحب الصورة له الحق فى الإذن بالنشر حتى ولو لم يأن بذلك المصور ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك كما علقت حق المصور فى عرض ونشر وتوزيع الصورة أو نسخ منها على أن الأشخاص الذين تمثلهم الصورة ، واستثنت من هذا الحكم حالة نشر الصورة لمناسبة حوادث وقعت علانية أو إذا كانت لرجال رسميين أو نوى شهرة عالمية وكذلك إذا كانت السلطات العامة قد أذنت بنشر الصورة لغرض اقتضاه الصالح العام . على أنه لا يجوز فى هذه الأحوال عرض الصورة أو تداولها إذا ترتب على



ذلك مساس بشرف الشخص الذي تمثله أو بسمعته أو بوقاره .  
وسوت الفقرة الأخيرة من هذه المادة في الحكم بين جميع الصور مهما اختلفت وسائلها من رسم أو حفر أو نحت أو غيرها .

### الفصل الثالث

#### نقل حقوق المؤلفين

نحا المشرع في الفصل الثالث من الباب الثاني الذي عقده لبيان أحكام نقل حقوق المؤلفين نحواً يوفق بين مصالح المؤلفين والناشرين فأقام التوازن بين حقوق المؤلفين وحقوق من آل اليهم حق الاستغلال المالي للمؤلف .

بعد أن حفظت المادة الخامسة فقرة ثانية للمؤلف حقه الخالص في استغلال مصنفه استغلالاً مادياً بأية طريقة من طرق الاستغلال اعترفت له المادة ٣٧ بالحق في نقل الحقوق المالية المنصوص عليها في المواد الخامسة والسادسة والسابعة وهذا الحق الأخير مما يقتضيه استغلال المصنف ، وقد اشترطت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ لصحة التصرف في الحق المالي<sup>(١)</sup> أن يكون التعاقد بشأنه بالكتابة وأن يتضمن في صراحة وبالتفصيل كل حق محل التصرف على حدة مع بيان مداه والغرض منه وزمان الاستغلال ومكانه وذلك حتى يكون كل من الطرفين على بينة من أمره وخاصة لكي لا توضع في العقد نصوص اجمالية غامضة مجففة للمؤلف .

وأجاز المشرع للمؤلف سحب مصنفه من التداول رغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي (المادة ٤٢) .

إزاء هذه الحقوق التي أقرها المشرع للمؤلفين لم يغفل حقوق الناشرين فأوجبت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ على المؤلف أن يتمتع عن أي عمل يترتب عليه

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصري الجديد " ص ٩٠ وما بعدها .

تعطيل مباشرة الحق محل التصرف كما جعلت للناشر الحق في تعويض عادل في حالة سحب المصنف من التداول .

وقد رتب المشروع على الصفة الشخصية لحق المؤلف أحكاما ضمنها المادتين ٣، ٤٠ كما سبقت الإشارة إلى ذلك فنص في المادة ٣٨ على بطلان التصرف في الحقوق الأدبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المواد ٥ ، ٧ ، ٩ كما نص في المادة ٤٠ على بطلان تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه المستقبل .

ونصت المادة ٤١ على أن التصرف في النسخة الأصلية للمصنف لا يترتب عليه في الأصل نقل حق المؤلف ، وهذا تطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٧ ما لم يتفق على غير ذلك كما أن عدم الزام من انتقلت إليه ملكية هذه النسخة بوضعها تحت تصرف المؤلف لنسخها أو عرضها تطبيق للقواعد العامة في خصائص الملكية .

### الباب الثالث

#### الفصل الأول

##### في الإجراءات

عقد المشروع هذا الباب لبيان الاجراءات<sup>(١)</sup> التي تكفل حماية حق المؤلف حماية فعلية ودفع أي اعتداء يقع على هذا الحق .

فقطمت المادة ٤٣ الإجراءات التحفظية التي يجوز اتخاذها حفظا لحقوق ذوي الشأن وهي إجراء وصف تفصيلي للمصنف الذي نشر أو أعيد نشره على خلاف احكام المشروع وكذلك وقف نشر أو عرض أو صناعة المصنف وتوقيع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخه أو صورته وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة النشر أو استخراج نسخ منه بشرط ألا تكون هذه المواد صالحة إلا لإعادة نشر المصنف المقصود .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* التطبيق على القانون المعنى \* ص ٤٣ وما بعدها .

وفيما ينطبق بالإيقاع والتمثيل واللقاء أو العرض على الجمهور ، أجازت المادة لرئيس المحكمة فضلا عن إجراء الوصف التفصيلي إثبات هذا الأداء العلني ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا وحصر الإيراد الناتج من النشر أو العرض وتوقيع الحجز على هذا الإيراد .

وتنفذ التدابير التي تأمر بها المحكمة بناء على أمر يصدر على عريضة تقدم وتنفذ بالطرق العادية ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بندب خبير لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ .

وحسنت الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة ميعاد خمسة عشر يوما يلي اتخاذ هذه الإجراءات لرفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة فإن لم ترفع بطلت هذه الإجراءات وزال كل أثر لها.

وقد نصت المادة ٤٤ على جواز التظلم من الامر الصادر في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٤٣ امام رئيس المحكمة الامر الذي له بصفته قاضيا للأمور المستعجلة أن يقضى بتأييد الامر أو بإلغائه كلياً أو جزئياً بعد سماعه اقوال طرفي النزاع .

وله كذلك تعيين حارس تكون مهمته أعاده نشر أو عرض أو صناعة أو استخراج نسخ للمصنف محل النزاع و ان يأمر بإيداع الناتج من الإيراد خزانة المحكمة الى أن تفصل للمحكمة المختصة في أصل النزاع .

وأجازت المادة ٤٥ للمحكمة المطروح امامها اصل النزاع بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر بتألف المصنف الذي نشر أو أعيد نشره على خلاف أحكام المشروع وكذلك نسخه أو صوره والمواد التي استعملت لإعادة نشره الا تكون صالحة لعمل آخر وذلك على نفقة الطرف المسؤول<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٨٧ وما بعدها .

واستنتجت المادة حالة انقضاء حق المؤلف فى فترة نقل عن سنتين ابتداء من صدور الحكم فلم تجز الامر بالإتلاف فى هذه الحالة واستبدلت به تثبيت الحجز وفاء لما تقتضى به للمؤلف من تعويضات ألا إذا رأت المحكمة صيانة لحقوق المؤلف الادبية ضرورة الحكم بالإتلاف أو تغيير المعالم .

ورئى كذلك مد الاستثناء وجوبا الى حالة المخالفة لحكم المادة الثامنة من القانون لان مثل هذه المخالفة لا تبلغ درجة الخطورة التى يتعين الحكم فيها وحسب المؤلف ما يحكم له به من تعويضات .

وجعلت الفقرة الثانية من المادة ٤٥ الدين الناشئ عن التعويض ممتازا بالنسبة لصافى ثمن بيع الاشياء والمبالغ المحجوزة ولا يسبق هذا الامتياز فى الترتيب سوى امتياز المصاريف القضائية والمصاريف التى تنفق للمحافظة على تلك الاشياء أو لتحصيل المبالغ .

واستنتجت المادة ٤٦ المبانى من الأشياء التى يجوز توقيع الحجز عليها أو إتلافها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعمارى الذى يعتدى على تصميماته ورسومها باستعمالها غير مشروع لما فى ذلك من إجحاف شديد بالمخالف بما يتنافى مع مقتضيات الصالح العام .

## الفصل الثانى

### فى الجزاءات

ونصت المادة ٤٧ على اعتبار الجرائم المنصوص عليها فيها جرائم مكونة لجريمة التقليد فجعلت العقوبة فيها الغرامة بحيث لا تقل عن عشر جنيتها ولا تزيد عن مائة جنسية ورئى تشديد العقوبة فى حالة العود فأجيز الحكم بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة الى ثلاثمائة جنية او باحدى هاتين العقوبتين .

ولم يشترط القانون قصدا جنائيا خاصا وإنما يجب توافر القصد الجنائى العام الذى يشمل بطبيعة الحال علم البائع بتقليد المصنف إذ أن ذلك العلم يدخل فى أدراك

المتهم للوضع الإجرامى المشترط فى القصد الجنائى .  
واجبىز للمحكمة أن تقضى بعقوبات تبعية وهى الغلق المؤقت أو النهائى أو  
المصادرة كما ان اجبىز لها ايضا نشر الحكم فى الصحف على نفقة المحكوم عليه .

#### الباب الرابع

#### أحكام ختامية

تتاول المشروع فى هذا الباب ثلاثة موضوعات مختلفة تنتم أحكامه ، اولها خاص  
بايداع نسخ من المصنفات بالجهة المختصة والثانى يتعلق بتبادل حماية المؤلفات فى  
المجال الدولى والثالث عن سريان القانون على الماضى .

#### الإيداع :

أوجبت المادة ٤٨ على ناشرى المصنفات التى تعد للنشر عن طريق عمل نسخ  
منها ان يودعوا خلال شهر من تاريخ النشر ٥ نسخ من المصنف بدار الكتب  
المصرية وفقا للنظام الذى يصدر به قرار من وزير المعارف العمومية وذلك بقصد  
تغذية المكتب العامة وتمكين الدولة من مراقبة ما ينشر فى البلاد من مؤلفات أدبية  
أو فنية أو موسيقية .

ويقتصر الإيداع على المصنفات التى تستخرج منها عدة نسخ عن طريق الطبع أو  
أية وسيلة أخرى مشابهة ومن ثم فمن غير المعقول تكليف من قام بصنع تمثال بأن  
يودع نموذجا منه .

وقد أعفيت المصنفات المنشورة فى الجرائد و المجلات من واجب الإيداع فإذا  
نشرت هذه المصنفات مستقلة وجب الإيداع .

#### تبادل حماية المؤلفات فى المجال الدولى :

يشمل المشروع بحمايته المصنفات التى تنشر لأول مرة فى البلاد سواء كان  
مؤلفوها مصريين أو أجنبى وكذا مصنفات المصريين التى تنشر لأول مرة فى  
الخارج ، أما مصنفات المؤلفين الأجانب التى تنشر لأول مرة فى بلد أجنبى فلا

يحميها هذا القانون الا إذا كانت محمية في البلد الاجنبي وبشرط ان يشمل هذا البلد الرعايا المصريين بحماية مماثلة لمصنفاتهم المنشورة او الممثلة او المعروضة لأول مرة في مصر (المادة ٤٩) وأن تمتد هذه الحماية الى البلاد التابعة لهذا البلد الاجنبي وذلك لأن المصنف العربي قد لا يكون معروفا في دولة اجنبية الا انه معروف في البلاد التابعة لها فرئى حماية المؤلفين المصريين في الدول ذات الصيغة العربية التابعة لدول الأجنبية التي تخضع لهذا السبب لتشريع هذا الباد الاجنبي.

#### سريان الأحكام على الماضى :

تدخل في نطاق الحماية التي اقرها المشروع كافة المصنفات الموجودة عند العمل به (المادة ٥٠) وقد وضعت الفقرة الثانية من هذه المادة قاعدة لحساب مدة الحماية هذه المصنفات فأدخلت في حسابها المدة التي مضت بين الحادث الذي حدد مبدأ سريان المدة وتاريخ العمل بالقانون .

وجاءت الفقرة الثانية بحكم يتفق مع القواعد العامة والخاصة بسريان أحكام القانون على الماضى فلم تجعل له أثرا رجعيا وقصرت سريان أحكامه على الحوادث والاتفاقات التي تلي تاريخ العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو نفذت أو مثلت قبل ذلك . أما الاتفاقات التي تمت قبل العمل بالقانون فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للأحكام القانونية التي كانت نافذة وقت عقدها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٣٩ الخاصة بنصيب المؤلف في الأرباح الناتجة عن استغلال المصنف زيادة على ما تم الاتفاق<sup>(١)</sup> عليه إذا كان هذا الاتفاق غير عادل أو لم تراعى في تقديره ظروف لم تكن في الحسبان .

وقد اقتضى النص على عقوبات جنائية جديدة إلغاء المواد ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ من قانون العقوبات خاصة وأن الأحكام الأخرى التي تضمنتها هذه المواد

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدنى " ص ٤٥٠ وما بعدها .

الملغاة لحماية الملكية الصناعية قد سبق إلغاؤها بالمادة ٥٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

وقد أعد هذا المشروع استنادا إلى الإعلان الدستوري<sup>(١)</sup> الصادر بتاريخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش وكذلك الإعلان الدستوري الصادر بإعلان الجمهورية في ١٨ يونية سنة ١٩٥٣ .

وعرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .  
وتتصرف وزارة العدل برفعه الى مجلس الوزراء حتى اذا ما وافق عليه تفضل باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

تحريرا في يوليو سنة ١٩٥٣

وزير العدل

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية " ص ٧٨ وما بعدها .





## الباب الثاني

### قانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

### بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

### المعدل بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ و٤٧ لسنة ١٩٨١<sup>(١)</sup>

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الباب للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المعدل بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ و٤٧ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو التالي :

#### الباب الأول

#### براءات الاختراع

#### الفصل الأول

#### أحكام عامة

مادة ١ : تمنح براءة الاختراع وفقا لأحكام هذا القانون عن كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة .

مادة ٢ : لا تمنح براءة اختراع عما يأتي :

أ - الاختراعات التي ينشأ عن استغلالها إخلال بالأداب أو بالنظام العام .

<sup>(١)</sup> نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ في ٢٥/٦/١٩٨١ .

ب- الاختراعات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية إلا إذا كانت هذه المنتجات تصنع بطرق أو عمليات كيميائية خاصة وفي هذه الحالة الأخيرة لا تنصرف البراءة إلى المنتجات ذاتها بل تنصرف إلى طريقة صنعها .

مادة ٣ : لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه في الحالتين الآتيتين :

١- إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة لتاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال الاختراع بصفة علنية في مصر أو كان قد شُهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أُنشِئت في مصر وكان الوصف أو الرسم الذي نُشر من الوضوح بحيث يكون في إمكان ذوى الخبرة استغلاله<sup>(١)</sup> .

٢- إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عن الاختراع أو عن جزء منه لغير المخترع أو لغير من ألت إليه حقوقه أو كان قد سبق للغير أن طلب براءة عن الاختراع ذاته أو عن جزء منه في المدة المذكورة .

مادة ٤ : يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى " سجل براءات الاختراع " تُسَيد فيه البراءات وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٥ : للأشخاص الآتي ذكرهم حق طلب براءات الاختراع :

١- المصريين .

٢- الأجانب الذين يقيمون في مصر ، أو الذين لهم فيها مؤسسات صناعية أو تجارية .

٣- الأجانب الذين ينتمون إلى بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، أو يقيمون بتلك

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٨٧ وما بعدها .

البلاد ، أو يكون لهم فيها محل حقيقي .

٤- الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار<sup>(١)</sup> أو العمال التي تأسس في مصر أو بلاد تعامل مصر معاملة المثل ، متى كانت متمتعة بالشخصية المعنوية .

٥- المصالح العامة .

مادة ٦ : يكون الحق في البراءة للمخترع أو لمن آلت آلية حقوقه .

وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص كان الحق في البراءة لهم جميعاً شركة وبالتساوي بينهم ، ما لم يتفقوا على خلاف ذلك أما إذا كان قد توصل إلى الاختراع عدة أشخاص كل منهم مستقل عن الآخر فيكون الحق في البراءة لمن أودع طلبه قبل الآخرين .

مادة ٧ : إذا كلف شخص آخر للكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للأول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستحدثها العامل أو المستخدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام متى كان الاختراع في نطاق العقد أو رابطة العمل أو الاستخدام .

وينكر اسم المخترع في البراءة وله أجره على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الأجر كان له الحق في تعويض عادل ممن كلفه الكشف عن الاختراع أو من صاحب العمل .

مادة ٨ : في غير الأحوال الواردة في المادة السابقة ، وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة أو الخاصة الملحق بها المخترع ، يكون لصاحب العمل الخيار بين استغلال الاختراع ، أو شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصري الجديد " ص ٩٦ وما بعدها.

للمخترع على أن يتم الاختيار في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الأخطار بمنح البراءة .

مادة ٩ : الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة الاختراع في خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة يعتبر كأنه قدم في خلال تنفيذ العقد أو قيام رابطة العمل أو الاستخدام ، ويكون لكل من المخترع و صاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها في المادتين السابقتين تبعاً للأحوال .

مادة ١٠ : تخول البراءة مالكة دون غيره الحق في استغلال الاختراع بجميع الطرق .

مادة ١١ : لا يسرى حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً أو قام بالأعمال اللازمة لاستغلاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة ، فيكون له حق استغلال الاختراع لحاجات منشأته دون أن ينتقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها.

مادة ١٢ : مدة براءة الاختراع خمس عشرة سنة - تبدأ من تاريخ طلب البراءة .  
ولصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات بشرط أن يطلب التجديد في السنة الأخيرة وأن يثبت أن للاختراع أهمية خاصة وأنه لم يكن منه ثمرة تتناسب مع جهوده ونفقاته .

والقرار الصادر من إدارة البراءات في شأن التجديد قابل للطعن أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ويقدم الطعن بالشروط وفي المواعيد التي تحددها اللاتحة التنفيذية وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي .

أما البراءات التي تمنح وفقاً لأحكام الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا القانون ، فتكون مدتها عشر سنوات غير قابلة للتجديد .

مادة ١٣ : يؤدي عند تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب التجديد رسم مقداره خمسون جنيهاً (٥٠ ج) .

كما يؤدي رسم سنوى لبدء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة البراءة طبقا للفئات المبينة بالجدول المرفق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص زيادة فئات الرسم المحددة بهذا القانون بما لا يجاوز ٥٠% من قيمتها .  
ولا ترد هذه الرسوم بأية حالة<sup>(١)</sup> .

مادة ١٤ : (فقرة أولى) إذا كان موضوع الاختراع إدخال تعديلات أو تحسينات أو إضافات على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، جاز لصاحب هذه البراءة أن يطلب وفقا لأحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من هذا القانون براءة إضافية تنتهي مدتها بانتهاء مدة البراءة الأصلية و يؤدي عند تقديم الطلب رسم مقداره خمسة وعشرون جنيها (٢٥ج)<sup>(٢)</sup> .

وإذا ألغيت البراءة الأصلية لعدم دفع الرسوم المقررة فإن البراءة الإضافية تصبح لاغية . أما إذا ألغيت البراءة الأصلية لسبب آخر أو أبطلت فإن البراءة الإضافية تظل قائمة بعد دفع الرسوم المقررة في الفقرة الثانية من المادة السابقة وتصبح مستقلة عن البراءة الأصلية وتعتبر مدتها من تاريخ هذه البراءة .

مادة ١٤ (مكرر)<sup>(٣)</sup> : يجوز للجهة المختصة ببراءات الاختراع بالنسبة لطالبي تسجيل الاختراعات من المصريين النظر في إعفائهم من كل أو بعض الرسوم المستحقة لتسجيل طلباتهم . ويصدر الوزير المختص القرارات والضوابط المنظمة لذلك .

(١) محللة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

(٢) محللة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨١ .

## الفصل الثاني

### إجراءات طلب البراءة

مادة ١٥ : يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن آلت إليه حقوقه إلى إدارة براءات الاختراع ، وفقا للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد .

مادة ١٦ : يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع وطريقة استغلاله ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة ، التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ويرفق بالطلب رسم للاختراع عند الاقتضاء وذلك كله بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ : يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب.

مادة ١٨ : تفحص إدارة براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما يأتي:

١- أن الطلب المقدم وفقا لأحكام المادة ١٥ من هذا القانون .

٢- أن الوصف والرسم يصوران الاختراع بكيفية تسمح لأرباب الصناعة بتنفيذه<sup>(١)</sup>.

٣- أن العناصر المبتكرة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة واضحة .

مادة ١٩ : لإدارة براءة الاختراع أن تكلف الطالب إجراء التعديلات التي ترى وجوب إدخالها على الطلب وفقا لأحكام المادة السابقة وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا لم يقم الطالب بهذا الإجراء اعتبر متنازلا عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار إدارة براءات الاختراع بشأن هذه التعديلات أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من هذا القانون ، وذلك بالأوضاع وفي المواعيد

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قطاع الأعمال العام " ص ١٠٢ وما بعدها .

التي تحددها اللائحة التنفيذية . وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي وغير قابل للطعن.

مادة ٢٠ : إذا توافرت في طلب البراءة الشروط المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون قامت إدارة براءات الاختراع بالإعلان عن الطلب بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢١ : يجوز لكل ذي شأن أن يقدم لإدارة البراءات في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطاراً كتابياً بمعارضته في إصدار البراءة ويجب أن يشتمل هذا الإخطار على أسباب المعارضة .

مادة ٢٢ : تفصل في المعارضة<sup>(١)</sup> لجنة تشكل بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم الرأي في مجلس الدولة وللجنة أن تستعين برأي ذوي الخبرة من موظفي الحكومة أو غيرهم .

مادة ٢٣ : القرار الصادر من اللجنة في المعارضة يجوز الطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٤ : منح البراءة لصاحب الحق فيها يكون بقرار من وزير التجارة والصناعة ويشهر هذا القرار بالكيفية التي تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ : إذا ظهر لإدارة براءات الاختراع أن الاختراع خاص بشئون الدفاع أو أن له قيمة عسكرية ، فعليها أن تطلع وزارة الحربية<sup>(٢)</sup> والبحرية فوراً على طلب

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٣٥ وما بعدها .

(٢) استبدلت عبارتي ( وزارة الحربية ) ، ( وزير الحربية ) بعبارتي ( وزارة الدفاع ) ، ( وزير الدفاع ) - وذلك بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩ - الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ في ١٩٧٩/٨/٢٧ .

البراءة والوثائق الملحقة به .<sup>(١)</sup> ولوزير الحربية والبحرية أن يعارض في إعلان طلب البراءة إذا رأى فيه مساساً بشئون الدفاع ، وله وللمسبب نفسه أن يعارض في نشر أو إعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع ، وذلك في ظرف شهر من تاريخ تقديم الطلب أو من تاريخ صدور القرار .

ولوزير الحربية والبحرية في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطالب مقابل شراء الاختراع منه ، أو الاتفاق معه على استغلاله .

مادة ٢٦ : يجوز لطالب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم في أى وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه ، مع بيان ماهية التعديل وأسبابه ، بشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع .

وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ٢٧ : لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءات والمستندات الخاصة بها وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل ، وذلك بالكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية .

### الفصل الثالث

#### انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

مادة ٢٨ : ينتقل بالميراث الحق في البراءة ، وجميع الحقوق المترتبة عليها .

وكذلك تنتقل ملكية براءة الاختراع كلها أو بعضها ، بعوض وبغير عوض<sup>(١)</sup> كما يجوز رهنها . ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها ، لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل البراءات .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٣٠٠ وما بعدها .



ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة ورهنها بالأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٩ : يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات الاختراع الخاصة بمدينهم وفقا لما هو مقرر في قانون المرافعات لحجز الأعيان المنقولة أو حجز ما للمدين لدى الغير ، وتعفى إدارة البراءات من الأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه بما في نمته قبل المحجوز عليه .

ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرمي المزاد لإدارة البراءات للتأشير بهما في السجل . ولا يحتج بهما قبل الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير . وينشر عن الحجز بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

#### الفصل الرابع

##### الترخيص الإجباري باستغلال الاختراعات

##### ونزع ملكيتها للمنفعة العامة

مادة ٣٠ : إذا لم يستغل الاختراع في مصر خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة أو عجز صاحبه عن استغلاله استغلالاً<sup>(١)</sup> وافيا بحاجة البلاد وكذلك إذا أوقف استغلال الاختراع مدة سنتين متتاليتين على الأقل جاز لإدارة البراءات أن تمنح رخصة إجبارية باستغلال الاختراع لأي شخص رفض صاحب البراءة التنازل له عن حق الاستغلال أو علق تنازله على شروط مالية باهظة . ويشترط لمنح الرخصة الإجبارية أن يكون طالبا قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية ويكون لصاحب البراءة الحق في تعويض مناسب .

وعلى إدارة البراءات أن تعلن صاحب البراءة بصورة من الطلب المذكور وعليه أن يقدم لها في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية ردا كتابيا على هذا الطلب وإذا

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ١٠٦ وما بعدها .

لم يصل الرد في الميعاد المحدد أصدرت الإدارة قراراً بقبول الطلب أو رفضه ولها أن تعلق القبول على ما تراه من الشروط وقرار الإدارة قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

مادة ٣١ : إذا رأت إدارة براءات الاختراع برغم فوات المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب خارجة عن إرادة صاحب البراءة جاز لها أن تمنحه مهلة لا تتجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الأكمل .

مادة ٣٢ : إذا كان لاستغلال الاختراع أهمية كبرى للصناعة القومية وكان هذا الاستغلال يستلزم استخدام اختراع آخر سبق منح براءة عنه جاز لإدارة البراءات منح مالك الاختراع ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع السابق وذلك إذا رفض مالكه الاتفاق على الاستغلال بشروط معقولة .

كما يجوز على عكس ما تقدم أن يمنح مالك الاختراع السابق ترخيصاً إجبارياً باستغلال الاختراع اللاحق إذا كان لاختراعه أهمية أكبر .

ويراعي في منح التراخيص وفي تقدير التعويض المستحق لأحد صاحبي الاختراع على الآخر الشروط والأوضاع المشار إليها في المادة ٣٠ من هذا القانون .

وقرار الإدارة في هذا الشأن قابل للطعن أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن .

مادة ٣٣ : يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة نزع ملكية الاختراعات لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة أو بالدفاع الوطني ويصح أن يكون ذلك شاملاً جميع الحقوق المترتبة على البراءة أو على الطلب المقدم عنها ، كما يصح أن يكون مقصوراً على حق استغلال الاختراع لحاجات الدولة .

وفي هذه الأحوال يكون لصاحب البراءة الحق في تعويض عادل ، ويكون تقدير

التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ ، ويكون التظلم من قرارها أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة ، وفي ظرف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان قرار اللجنة للمتظلم .

### الفصل الخامس

#### انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

مادة ٣٤ : تنقضي الحقوق المترتبة على براءة الاختراع في الأحوال الآتية :

١- انقضاء مدة الحماية التي تخولها براءة الاختراع وفقا لنص المادة الثانية عشر من هذا القانون .

٢- تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .

٣- صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضي به يبطلان البراءة .

٤- عدم دفع الرسوم المستحقة في مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها .

ويعلن عن البراءات المنتهية في الأحوال السابقة بالكيفية التي تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٥ : لإدارة براءات الاختراع ولكل ذي شأن أن يطلب الى محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة الحكم بإبطال البراءات التي تكون قد منحت مخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون وتقوم الإدارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضي به .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء على طلب إدارة براءات الاختراع أو بناء على طلب ذي الشأن بإضافة أى بيان للسجل قد أغفل تكوينه به أو بتعديل أى بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة أو بحذف أى بيان دون به بغير وجه حق .

مادة ٣٦ : إذا لم يستغل الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح رخصة إجبارية به ، جاز لكل ذي شأن أن يطلب الى إدارة براءات الاختراع إلغاء البراءة الممنوحة عنه .

## الباب الثاني

### الرسوم والنماذج الصناعية

مادة ٣٧ : فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بألوان أو بغير ألوان لاستخدامه في الإنتاج الصناعي بوسيلة آلية أو كيميائية .

مادة ٣٨ : يعد بوزارة التجارة والصناعة سجل يسمى "سجل الرسوم والنماذج الصناعية" تسجل فيه الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٣٩ : يقدم طلب تسجيل الرسم أو النموذج إلى إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسوم أو النماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

مادة ٤٠ : لا يجوز رفض طلب التسجيل إلا لعدم استيفائه الأوضاع والشروط المشار إليها في المادة السابقة .

ويجوز لطالب التسجيل أن يتظلم من قرار إدارة الرسوم والنماذج الصناعية أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٦ ، كما يجوز له التظلم من قرار هذه اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة<sup>(١)</sup> ، وهذا وذلك في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الإدارة أو اللجنة .

مادة ٤١ : تعطى إدارة الرسوم والنماذج للطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

١- الرقم المتتابع للطلب وتاريخه .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التعليق على القانون المبنى " ص ٧٨ وما بعدها .

٢- عدد الرسوم والنماذج التي يشتمل عليها الطلب وبيان المنتجات الصناعية المخصصة لها .

٣- اسم المالك ولقبه وجنسيته ومحل إقامته .

وتبدأ آثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب إذا كان مستوفياً للاشتراطات القانونية .

يعلن التسجيل وفقاً للأوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٤٢ : لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

مادة ٤٣ : لا يكون نقل ملكية الرسم أو النموذج حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل ونشره بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

مادة ٤٤ : مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ طلب التسجيل<sup>(١)</sup> . ويمكن أن تستمر الحماية مدتين جديدتين على التوالي إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلباً بالتجديد خلال السنة الأخيرة من كل مدة وذلك بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية في خلال الشهر التالي لانتهاء مدة الحماية بإخطار المالك كتابة بانتهاء المدة فإذا انقضت الثلاثة الأشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد ، قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

مادة ٤٥ : يدفع عند تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج وكذلك عند تقديم طلب التجديد رسم قدره مائتان وخمسون قرشاً ولا يرد هذا الرسم بأية حال .

مادة ٤٦ : تقوم إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بشطب اسم شخص غير المالك الحقيقي للرسم أو النموذج ، متى تقدم لها حكم نهائي من محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قاض بهذا الشطب .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الشهر العقاري " ص ٦٢ وما بعدها .

وتقوم إدارة الرسوم والنماذج بهذا الشطب من تلقاء نفسها ، أو بناء على طلب نوى الشأن .

مادة ٤٧ : شطب التسجيل أو تجديده يجب النشر عنه وفقاً للأوضاع التى تقررها اللائحة التنفيذية .

### الباب الثالث

### أحكام مشتركة

### الفصل الأول

### الجرائم والجزاءات

مادة ٤٨ : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ثلثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

- ١- كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقاً لهذا القانون .
- ٢- كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لهذا القانون .
- ٣- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلاً في مصر .
- ٤- كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك ، بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

مادة ٤٩ : يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإداري أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية ، وخاصة إعداد وصف تفصيلي عن المنتجات أو البضائع المقلدة والألات والأدوات التى استخدمت أو قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها وتحجز هذه الأشياء عند الاقتضاء ،

على ألا يوقع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفي لتعويض المدعى عليه إذا ما ثبت أنه غير محق في دعواه .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أن يستصدر الأمر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع أية دعوى إدارية أو جنائية ، ويجب عليه في هذه الحالة أن يقوم برفع دعواه الإدارية أو المباشرة أو بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية أيام - عدا مواعيد المسافة - من تاريخ تنفيذ الأمر وإلا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها .

ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصداعى .

ويجوز عند الاقتضاء أن يشمل الأمر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات ندب خيرير أو اكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

مادة ٥٠ : يجوز لمحكمة القضاء الإداري والمحكمة الجنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التى تحجز فيما بعد لاستئزال ثمنها من الغرامات أو التعويضات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . كما أن لها أن تأمر بإتلافها عند الاقتضاء ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي<sup>(١)</sup> .

ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥١ : تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس جرائم

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٣٥٠ وما بعدها .

ممتثلة في العود .

## الفصل الثاني

### أحكام ختامية

مادة ٥٢ : ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية المؤقتة للاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية المعروضة في المعارض الأهلية أو الدولية التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل .  
ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار من وزير التجارة والصناعة<sup>(١)</sup> .

مادة ٥٣ : إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، يجوز لذي الشأن أو لمن آلت إليه حقوقه أن يقدم طلباً لإدارة البراءات عن هذا الاختراع بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ، وذلك في خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الاجنبي .

واستثناء من حكم المادة الثالثة من هذا القانون ، لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع أو استعماله أو تقديم طلب آخر عنه في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويسري حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية ، على أن تكون المدة ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الأجنبي وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ١١ .

مادة ٥٤ : لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البري والبحري والجوي التابعة لأحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصري الجديد " ص ٩٠ وما بعدها.



مادة ٥٥ : تنطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية السّتي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به بشرط تقديم طلب براءة الاختراع أو طلب تسجيل الرسم والنموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ . وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها أحكام هذا القانون<sup>(١)</sup> .

مادة ٥٦ : لا يجوز لموظفي "إدارة براءات الاختراع" أو "إدارة الرسوم والنماذج الصناعية" أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالإدارة .

مادة ٥٧ : يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يأتي :

١- تنظيم إدارة براءات الاختراع وإدارة الرسوم والنماذج الصناعية وإمسالك السجلات الخاصة بها .

٢- وضع الشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

٣- الأوضاع والشروط المتعلقة بالنشر والإعلان المنصوص عليه في هذا القانون .

٤- الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات وبمختلف الأعمال والتأثيرات .

مادة ٥٨ : يجوز لذوي الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية لمصالحهم من أحكام هذا القانون .

مادة ٥٩ : تلغي من قانون العقوبات الأحكام التي تخالف هذا القانون .

مادة ٦٠ : على وزراء التجارة والصناعة والعدل والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٨٧ وما بعدها .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة<sup>(١)</sup> .

صدر في ١٦ أغسطس ١٩٤٩ ونشر في ١٩٤٩/٨/٢٥ .

---

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الفتى " ص ٩٥٠ وما بعدها .

## الباب الثالث

### قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

#### الفصل بالعلامات والبيانات التجارية<sup>(١)</sup>

##### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض فى هذا الباب للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وذلك على النحو التالى :

##### الباب الأول

##### أحكام عامة

مادة ١<sup>(٢)</sup> : فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، تعتبر علامات تجارية الأسماء المتخذة شكلا مميزا والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز وعنوانات المحال والدمغات والأختام والتصاویر والنقوش البارزة وأية علامة أخرى أو أي مجموع منها إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم في تمييز منتجات عمل صناعي أو استغلال زراعي أو استغلال للقابات أو لمستخرجات الأرض أو أية بضاعة للدلالة على مصدر المنتجات أو البضائع أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات .

مادة ٢ : يعد سجل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية .

(١) اللوائح المصرية في ١٣ يولية سن ١٩٣٩ ، العدد ٦٩

(٢) المادة رقم (١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ ، الجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر (ج) غير اعتيادي في ٦ مايو ١٩٥٦ .

مادة ٣ : يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات علي الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوي حكم بصحتها .

مادة ٤ : للأشخاص الآتي ذكرهم حق تسجيل علاماتهم :

- ١- كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مصري الجنسية .
- ٢- كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر مقيم بمصر أو له فيها محل حقيقي .
- ٣- كل صاحب مصنع أو منتج أو تاجر ينتمي لبلاد تعامل مصر معاملة المثل أو يقيم بها أو له فيها محل حقيقي .
- ٤- الجمعيات أو جماعات أرباب الصناعة أو المنتجين أو التجار التي تكون مؤسسة في مصر أو في إحدى البلاد المذكورة آنفا إذا كان يمكن اعتبارها متمتعة بالأهلية المدنية .
- ٥- المصالح العامة .

مادة ٥ : لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتي :

- أ- العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التي يطلقها العرف علي المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها .
- ب- كل تعبير أو رسم أو علامة مخلة بالأداب أو مخالفة للنظام العام .
- ج- الشعارات العامة والأعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو بإحدى البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ، وكذلك أي تقليد للشعارات .
- د- العلامات والدمغات الرسمية للبلاد سائلة الذكر الخاصة برقابتها علي البضائع أو ضمانها في حالة ما إذا كانت العلامة التجارية التي تشمل علي تلك العلامات والدمغات يراد استخدامها في بضائع من نفس الجنس أو من جنس مماثل .
- هـ- العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية البحتة .

و- رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة، وكذلك العلامات التي تكون تقليدا لها .

ز- الأسماء الجغرافية إذا كان استعمالها من شأنه أن يحدث لبسا أيا كان فيما يتعلق بمصدر المنتجات أو أصلها .

ح- صورة الغير أو شعاراته ما لم يوافق مقدما علي استعمالها .

ط- البيانات الخاصة بدرجات الشرف التي لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا .

ي- العلامات التي من شأنها أن تضلل الجمهور أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك العلامات التي تحتوي علي بيان اسم تجاري وهمي أو مقلد أو مزور .

### الباب الثاني

#### إجراءات التسجيل

مادة ٦ : يقدم طلب تسجيل العلامة إلى إدارة تسجيل العلامات التجارية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٧ : لا تسجل العلامة إلا عن فئة واحدة أو أكثر من فئات المنتجات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٨ : إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل إلي أن يقدم أحدهم تنازلا من المنازعين له مصدقا عليه أو حكما حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والاثبات والتحكيم " ص ٥٤ وما بعدها .

مادة ٩ : يجوز لإدارة تسجيل العلامات التجارية أن تفرض من القيود والتعديلات ما تري لزمه لتحديد العلامة وتوضيحها علي وجه أدق نقاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها .

وعلي الإدارة في حالة الرفض أو القبول المعلق علي شرط ، أن تخطر الطالب كتابة بأسباب قرارها مع بيان الوقائع المتعلقة بذلك .

وإذا لم يتم الطالب بتنفيذ ما فرضته الإدارة من الاشتراطات خلال ستة أشهر اعتبر متنازلا عن طلبه .

مادة ١٠<sup>(١)</sup> : يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره ويرفع التظلم إلي لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار من وزير التجارة والصناعة وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من موظفي مجلس الدولة الفنيين وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة ١١ من هذا القانون .

مادة ١١ : إذا أيدت اللجنة قرار إدارة التسجيل الصادر برفض العلامة لمشابقتها علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز للطالب تسجيل علامته إلا بناء علي حكم قضائي يصدر ضد صاحب التسجيل .

مادة ١٢ : يجب علي إدارة التسجيل في حالة قبول العلامة الإشهار عنها بالكيفية المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(١) المادة ١٠ مستبذلة بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ ، الجريدة الرسمية العدد ٧٥ مكرر في ١٧/٩/١٩٥٣ .

وكان النص قبل التعديل الآتي :  
" يجوز للطالب أن يتظلم من قرار إدارة التسجيل في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره ويرفع التظلم إلي لجنة تشكل لهذا الغرض بقرار يصدره مجلس الوزراء بناء علي طلب وزير التجارة والصناعة .

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون أحدهم من قسم قضايا الحكومة وقرارات اللجنة نهائية إلا في الحال المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون ."

ويجوز لصاحب الشأن أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تحدده اللائحة التنفيذية إخطارا كتابيا بمعارضته في تسجيل العلامة مشتملا علي أسباب المعارضة .

وعلي الإدارة أن تعلن طالب التسجيل بصورة من إخطار المعارضة . وعلي طالب التسجيل أن يقدم للإدارة في الميعاد الذي تقرره اللائحة التنفيذية ردا كتابيا علي هذه المعارضة مشتملا علي الأسباب ، وإذا لم يصل ذلك الرد للإدارة في الميعاد المذكور اعتبر طالب التسجيل متنازلا عن طلبه .

مادة ١٣ : قبل الفصل في المعارضة يتعين علي الإدارة سماع الطرفين أو أحدهما إذا طلب ذلك .

وتصدر الإدارة قرارا بقبول التسجيل أو رفضه ، وفي الحالة الأولى يجوز لها أن تقرر ما تراه لازما من الاشتراطات .

وقرار الإدارة بشأن المعارضة قابل للطعن أمام المحكمة الابتدائية<sup>(١)</sup> في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إخطار صاحب الشأن به .

إذا رأت الإدارة أن المعارضة في تسجيل العلامة غير جدية جاز لها رغم الطعن في قرارها أن تصدر قرارا مسببا بالسير في إجراءات التسجيل .

مادة ١٤ : يجوز لمالك علامة سبق تسجيلها أن يقدم في أي وقت طلبا إلي إدارة التسجيل لإدخال أية إضافة أو تعديل علي علامته لا تمس ذاتيتها مساسا جوهريا ، ويصدر قرار الإدارة في ذلك وفقا للشروط الموضوعية للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية ويكون قابلا للطعن بالطرق ذاتها .

مادة ١٥ : يكون للتسجيل أثره من تاريخ تقديم الطلب .

ويجب إشهار التسجيل بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ملحوظة : نموذج التظلم المنصوص عليه بالمادة ١٠ بالصفحة رقم ٥٣ من هذا الكتاب .  
(١) أنظر د.عبد الفتاح مراد " إدارة المحاكم في مصر والدول العربية " ص ٨٩ وما بعدها .

مادة ١٦ : يعطى لمالك العلامة بمجرد إتمام تسجيلها شهادة تشمل البيانات الآتية :

أولاً : الرقم المتتابع للعلامة .

ثانياً : تاريخ الطلب وتاريخ التسجيل .

ثالثاً : الاسم التجاري ، أو اسم ولقب مالك العلامة ومحل إقامته وجنسيته .

رابعاً : صورة مطابقة للعلامة .

خامساً : بيان المنتجات أو البضائع المخصصة لها العلامة .

مادة ١٧ : لكل شخص أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .

#### الباب الثالث

#### انتقال ملكية العلامة ورهنها

مادة ١٨ : لا يجوز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

مادة ١٩ : يشتمل انتقال ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التي يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق علي غير ذلك .

وإذا نقلت ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال من غير العلامة جاز لنقل الملكية الاستمرار في صناعة نفس المنتجات التي سجلت العلامة من أجلها أو الاتجار فيها ما لم يتفق علي غير ذلك .

مادة ٢٠<sup>(١)</sup> : لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها أو رهنها حجة علي الغير إلا بعد التأشير بذلك في السجل وشهره بالكيفية التي تقررهما اللائحة التنفيذية .

(١) مادة رقم ( ٢٠ ) معلقة بالقرار الجمهوري بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ٥٦ في ١٩/٣/١٩٥٩ .



## الباب الرابع

### التجديد والشطب

مادة ٢١ : مدة الحماية المترتبة علي تسجيل العلامة عشر سنوات ، ولصاحب الحق فيها أن يضمن استمرار الحماية لمدة جديدة إذا قدم طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة وفقا للأوضاع والشروط المنصوص عليها في المادة السادسة وهكذا في كل مدة .

وفي خلال الشهر التالي لانتهاؤ مدة الحماية القانونية تقوم إدارة التسجيل بإخطار صاحب العلامة كتابة بانتهاء مدة حمايتها وترسل إليه الإخطار بالعنوان المقيّد بالسجل ، فإذا انقضت الثلاثة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم صاحب العلامة طلب التجديد قامت الإدارة من تلقاء نفسها بشطب هذه العلامة من السجل .

مادة ٢٢ : يجوز للمحكمة ، بناء علي طلب أي صاحب شأن ، أن تأمر بشطب التسجيل إذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية خمس سنوات متتالية إلا إذا قدم مالك العلامة ما يسوغ به عدم استعمالها .

مادة ٢٣ : إذا شطب تسجيل العلامة فلا يجوز أن يعاد تسجيلها لصالح الغير عن نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .

مادة ٢٤ : شطب التسجيل أو تجديده يجب إظهاره بالكيفية التي تقررها اللجنة التنفيذية .

مادة ٢٥ : مع عدم الإخلال بما جاء بالمادة الثالثة يكون لإدارة تسجيل العلامات ، ولكل صاحب شأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التي تكون قد سجلت بدون وجه حق . وتقوم الادارة بشطب هذه العلامات متى قدم لها حكم بذلك حائز القوة الشيء المحكوم فيه .

ويجوز للمحكمة أن تحكم بناء علي طلب الإدارة أو صاحب الشأن ، بإضافة أي

بيان للسجل قد أغفل تنوينه به أو بحذف أو بتعديل أي بيان وارد بالسبيل إذا كان قد دون به بنون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

### الباب الخامس

#### البيانات التجارية

مادة ٢٦ : فيما يختص بتطبيق هذا القانون يعتبر بيانا تجاريا أي إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي :

- أ- عدد البضائع أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو طاقتها أو وزنها .
- ب- الجهة أو البلاد التي صنعت فيها البضائع أو أنتجت .
- ج- طريقة صنعها أو إنتاجها .
- د- العناصر الداخلة في تركيبها .
- هـ اسم أو صفات المنتج أو المصانع .
- و- جود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .
- ز- الاسم أو الشكل الذي تعرف به بعض البضائع أو تقوم به عادة .

مادة ٢٧ : يجب أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا علي نفس المنتجات أم علي المحال أو المخازن أو بها أو علي عنواناتها أو الأغلفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض البضائع علي الجمهور .

مادة ٢٨ : لا يجوز وضع اسم البائع<sup>(١)</sup> أو عنوانه علي منتجات واردة من بلاد غير التي يحصل فيها البيع ما لم يكن مقترنا ببيان دقيق مكتوب بحروف ظاهرة عن البلاد أو الجهة التي صنعت أو أنتجت فيها .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ١٤٨ وما بعدها.

ولا يجوز للأشخاص المقيمين في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج بعض المنتجات أو صنعها الذين يتجرون في منتجات مشابهة واردة من جهة أخرى أن يضعوا عليها علاماتهم إذا كانت من شأنها أن تضلل الجمهور فيما يتعلق بمصدر تلك المنتجات حتى لو كانت العلامات لا تشمل على أسماء هؤلاء الأشخاص أو عناوينهم ما لم تتخذ التدابير الكفيلة بمنع كل لبس .

مادة ٢٩ : لا يجوز للصانع أن يستعمل اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى ما لم يقرن هذا الاسم ببيان الجهة الأخيرة على وجهه يمتنع معه كل لبس .

مادة ٣٠ : يجوز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظا عامة تدل في الاصطلاح التجاري<sup>(١)</sup> على جنس الناتج لا على مصدره ويستثنى من ذلك الأسماء الإقليمية للمنتجات النبيذية .

مادة ٣١ : لا يجوز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أي نوع كان ، سواء أكانت اكتسبت في معارض أم مباريات أم منحت من رؤساء الدول أو الحكومات أو المصالح العامة أو هيئات العلماء أو الجمعيات العلمية إلا بالنسبة للمنتجات التي تنطبق عليها هذه المميزات وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوها أو لمن آلت إليهم حقوقهم ، ويجب أن يشمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها والمعارض أو المباريات التي منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين في عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الجديد في شرح تشريعات الفسخ التجاري والصناعي والأغنية " ص ٨٥ وما بعدها .

مادة ٣٢<sup>(١)</sup> : إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بقرار وزاري منع استيراد تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .

وتحدد بهذا القرار الكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك ، علي أن تكتب هذه البيانات باللغة العربية .  
وتحدد بقرار وزاري الكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها بها عند عدم إمكان ذلك علي أن تكتب البيانات باللغة العربية " .

#### الباب السادس

#### الجرائم والجزاءات

مادة ٣٣<sup>(٢)</sup> : يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد علي ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .  
١- كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلي تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة .  
٢- كل من وضع بسوء القصد علي منتجاته علامة مملوكة لغيره .

(١) المادة ٣٢ محللة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ ، الجريدة الرسمية العدد ٨٨ مكرر غير اعتيادي في ١٩٥٤/١١/٤ وكان نصها قبل التعديل الآتي:  
" إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمتها جاز بمرسوم منع تلك المنتجات أو بيعها أو عرضها للبيع ما لم تحمل بيانا أو أكثر من هذه البيانات .  
وتحدد بقرار وزاري الكيفية التي توضع بها البيانات على المنتجات والإجراءات التي يستعاض عنها عند عدم إمكان ذلك علي أن تكتب البيانات باللغة العربية .  
(٢) - المادة ٣٣ محللة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ المبرق الإشارة إليه .  
المادة ٣٣ قبل التعديل كالآتي :

" يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنتين وبغرامة من عشرة جنيهات إلي ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط " .

٣- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع عله بذلك .

مادة ٣٤<sup>(١)</sup> : يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من خالف أحكام المواد من (٢٧) إلى (٣٢) من هذا القانون .

٢- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (و) و (ط) و (ي) من المادة الخامسة .

٣- كل من ذكر بغير حق علي علامته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلي الاعتقاد بحصول تسجيلها .

مادة ٣٥<sup>(٢)</sup> : يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أو يستصدر بناء علي عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة علي

(١) المادة ٣٤ معدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه ، وكان نصها قبل التعديل : " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد علي سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلي مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين " .

(٢) المادة ٣٥ معدلة بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ السابق الإشارة إليه وكان نصها .

مادة ٣٥ - يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر - بناء علي عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة علي تسجيل العلامة - أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلي الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة .

ويجوز إجراء هذا الحجز عند استيراد البضائع من الخارج .

ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضي نذب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عمله وإلزام الطالب بتقديم كفالة .

وتعتبر الإجراءات الواردة في هذه المادة باطلة بحكم القانون ما لم تتبع في خلال ثمانية أيام عدا مواعيد المسافة برفع دعوى مدنية أو جنائية علي من اتخذت بشأنه تلك الإجراءات .

تسجيل - العلامة - أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص :

أ- عمل محضر حصر ووصف تفصيلي عن الآلات والأدوات التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة ، وكذلك البضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها .

ب- توقيع حجز على الأشياء المذكورة في البند السابق على ألا يوقع الحجز عليها إلا بعد أن يقدم الطالب تأميناً يقره القاضي تقديراً أولاً لتعويض المحجوز عليه عند الاقتضاء .

ويجوز بعد توقيع الحجز المنازعة في كفاية التأمين التي قدمها الحاجز وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات ، ويجوز أن يشمل الأمر الصادر من القاضي نذب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر في عملة .

وفي جميع الأحوال تعتبر الإجراءات التحفظية التي اتخذها مالك العلامة باطلة إذا لم يتبناها رفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت ضده تلك الإجراءات وذلك خلال العشرة أيام التالية لصدور الأمر مع مراعاة مواعيد المسافة .

وللمدعى عليه أن يعلن دعواه إلى الحاجز وإلى قلم كتاب المحكمة المودع لديها التأمين بطلب التأمين خلال ٩٠ يوماً تبدأ من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا لم يرفع الحاجز دعواه أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة . وفي الحالتين لا يصرف التأمين للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى المحجوز<sup>(١)</sup> عليه أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة \* ص ٨٩ وما بعدها .

دون رفعها ما لم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع التأمين .

مادة ٣٦ : يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحبوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة . ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر علي نفقة المحكوم عليه .

ويجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند الاقتضاء بإتلاف المنتجات والأغلفة ومعدات الحزم وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة أو تحمل بيانات غير قانونية ، وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزوير ، ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة .

مادة ٣٦ مكررا<sup>(١)</sup> : في حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ يجب الحكم علي المتهم بعقوبة الحبس ونشر الحكم أو لصقه وإغلاق المصنع أو المحل التجاري لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تزيد علي ستة أشهر .

### الباب السابع

#### أحكام ختامية

مادة ٣٧ : الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صبغة صناعية أو تجارية أو لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها فيما يختص بمصادرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى لها

(١) المادة ٣٦ مكررا مضافا بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ السابق الإشارة إليه .

يجوز الترخيص لهم بتسجيل علامة تكون مخصصة للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص وذلك عندما يرى وزير التجارة والصناعة أن في الترخيص تحقيقاً لمصلحة عامة .

ويترتب على تسجيل مثل هذه العلامة بجميع الآثار المنصوص عليها في هذا القانون إلا أنه لا يجوز لتسقال ملكيتها إلا بترخيص خاص من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٨<sup>(١)</sup> : ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية الوقائية للعلامة التي تكون موضوعاً على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الأهلية أو الدولية التي تقام في مصر أو في أحد البلاد التي تعامل مصر معاملة المثل ويعين وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره هذه المعارض .

مادة ٣٩ : العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون ويتم تسجيلها في خلال سنتين من هذا التاريخ تعتبر ، فيما يختص بتطبيق المادة الثالثة ، أنها مسجلة منذ بدء سريان القانون .

على أن مدة العشر سنوات المنصوص عليها في المادة (٢١) لا تبدأ إلا من تاريخ تقديم طلب التسجيل .

(١) المادة ٣٨ محلة بالقانون رقم ٥٣١ لسنة ١٩٥٣ الجريدة الرسمية العدد ٨٩ مكرر في ١٩٥٣/١١/٥ .

وكان نص المادة ٣٨ قبل التحليل كالاتي :

"ينص في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الأحكام التي تكفل الحماية الوقائية اللازمة للعلامات التي تكون موضوعاً على منتجات أو بضائع معروضة في المعارض الصناعية أو الزراعية التي تقام بمصر بشرط أن تكون العلامات متمتعة بالحماية في بلادها الأصلية حتى ولو كانت المنتجات أو البضائع واردة من دول لم ترتبط معها مصر بمعاهدات في هذا الخصوص " .



مادة ٤٠ (١) : يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية

المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالأخص على ما يأتي :

١- تنظم إدارة تسجيل العلامات التجارية وإمساك السجلات .

٢- الأوضاع والشروط والمواعيد المتعلقة بالإجراءات الإدارية .

٣- تقسيم جميع المنتجات - لغرض التسجيل - إلى فئات تبعاً لنوعها وجنسها .

٤- الأوضاع والشروط المتعلقة بالإشهار المنصوص عليه في هذا القانون .

٥- الرسوم الخاصة بتسليم الصور والشهادات .

٦- تعريف الرسوم الخاصة بمختلف الأعمال والتأشيرات وبيان الإجراءات

المنصوص عليها في هذا القانون عند الاقتضاء .

مادة ٤٠ مكرراً (٢) : يكون للموظفين المذكورين بعد صفة مأموري الضبط القضائي

فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون أو المراسيم ، أو القرارات التي تصدر تنفيذاً

له ، وهم :

١- مدير إدارة مكافحة الغش التجاري ، ووكيلها ، ومفتشوها ومساعدوهم .

٢- رؤساء مكاتب السجل التجاري ، أو من يقوم مقامهم .

٣- الموظفون الفنيون بمصلحة الصناعة .

مادة ٤١ : لكل مصري ولكل شخص مقيم بمصر وكذلك لكل جماعة مؤسسة في

مصر أو يوجد مركز عملها في مصر ولكل مصلحة عامة حق المطالبة بتطبيق

أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها

إذا كانت أكثر رعاية من أحكام هذا القانون .

(١) قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٣٩ الصادر في ١٩٣٩/١٢/٢٥

وقائع العدد ١٥٥ في ١٩٣٩/١٢/٣١ .

(٢) مادة ٤٠ مكرر مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٩ الجريدة الرسمية العدد ١١٤

في ١٩٤٩/٨/٢٩ .

مادة ٤٢ : تلغى من قانون العقوبات<sup>(١)</sup> المواد التى تخالف أحكام المادتين (٣٣) ، (٣٤) من هذا القانون .

مادة ٤٣ : على وزيرى التجارة والصناعة ، والعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر اللائحة المنصوص عليها فى المادة (٤٠) .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بسراى المنتزه فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٩٥٨ (٩ يوليو سنة ١٩٣٩) .

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وزير العدل

أحمد محمد خشبة

وزير التجارة والصناعة

سأبا حبشى

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* التطبيق على قانون العقوبات \* ص ٦١ وما بعدها .

## الباب الرابع

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

### بمشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

### ومذكرته الإيضاحية<sup>(١)</sup>

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض فى هذا الباب لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية وذلك فى الفصلين التاليين :

الفصل الأول : قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية .

الفصل الثانى : المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون حماية الملكية الفكرية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٥ وما بعدها .

## الفصل الأول

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

#### بمشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية<sup>(١)</sup>

##### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض فى هذا الفصل لقرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك على النحو التالى :

##### رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى قانون العلامات والبيانات التجارية الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ،  
وعلى قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

وعلى قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى تضمنتها الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغوي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وجنول تعهدات جمهورية مصر العربية فى مجال تجارة السلع والخدمات والموافقة فى مراكش بالمملكة المغربية بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٤ .

وعلى الملحق رقم ١ (ج) من ملاحق اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (اتفاقية

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدنى " ص ٨٧ وما بعدها .

الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية) .

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما إرتأه مجلس الدولة ،

قرر مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى مجلس الشعب :

### (المادة الأولى)

يعمل فى شأن حماية حقوق الملكية الفكرية بالقانون المرافق .

### (المادة الثانية)

تلغى القوانين أرقام ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية ، و ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية<sup>(١)</sup> والمنتجات الكيميائية الصيدلانية فتلغى اعتبار من أول يناير سنة ٢٠٠٥ ، ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المرافق .

### (المادة الثالثة)

يصدر الوزراء المختصون كل فى مجال اختصاصه اللوائح التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون المرافق ، وتظل اللوائح والقرارات القائمة وقت العمل بالقانون المرافق نافذة إلى حين بدء العمل باللوائح والقرارات الجديدة .

### (المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٠ عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيماوية المتعلقة بالأغذية، والمنتجات الكيماوية الصيدلانية والكائنات الدقيقة فيعمل بها اعتباراً من أول يناير

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الغش " ص ٥٤ وما بعدها .

سنة ٢٠٠٥ .

ييصم هذا القانون بخاتم لدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر في / / ١٩٩٩ الموافق

رئيس الجمهورية

## قانون

## حماية حقوق الملكية الفكرية

## الكتاب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ،

والمعلومات غير المفصح عنها

## الباب الأول

## براءات الاختراع ونماذج المنفعة

مادة ١ : تمنح براءة اختراع طبقاً لأحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعي يكون جديداً ، ويمثل خطوة إبداعية سواء كان الاختراع متعلقاً بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أو بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة<sup>(١)</sup> .

كما تمنح البراءة استقلالا عن كل تعديل أو تحسين أو إضافات ترد على اختراع سبق أن منحت عنه براءة ، ويكون منحها لصاحب التعديل أو التحسين أو الإضافة وفقاً لأحكام هذا القانون .

ويشمل مفهوم الصناعة في هذا الشأن المنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية ، والكائنات الدقيقة ، والعمليات الميكروبيولوجية

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٣٥٠ وما بعدها .

الدقيقة وغير البيولوجية لإنتاج النباتات والحيوانات ، والعمليات البيولوجية لإنتاج النباتات .

**مادة ٢ : لا تمنح براءة اختراع لما يلى :**

- ١- الاختراعات التى يكون من شأن استغلالها الإخلال بالنظام العام أو الآداب أو الإضرار الجسيم بالبيئة أو الإضرار بحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .
- ٢- الاكتشافات والنظريات العملية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات .
- ٣- طرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان والحيوان .
- ٤- النباتات والحيوانات أياً كانت درجة ندرتها أو غرابتها وكذلك الطرق التى تكون فى أساسها بيولوجية لإنتاج الحيوانات .
- ٥- الأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والحمض النووى والجينوم .

**مادة ٣ : لا يعتبر الاختراع جديداً كله أو جزء منه فى الحالتين الآتيتين :**

- ١- إذا كان قد سبق طلب إصدار براءة اختراع أو صدرت براءة عنه أو عن جزء منه فى مصر أو فى الخارج قبل تاريخ تقديم طلب البراءة .
- ٢- إذا كان قد سبق استعمال الاختراع فى مصر أو فى الخارج بصفة علنية أو كان قد أفصح عن وصفه على نحو يمكن نوى الخبرة من استغلاله قبل تقديم طلب البراءة .

ولا يعد إفصاحاً فى حكم البند السابق الكشف عن الاختراع فى المعارض الوطنية أو الدولية خلال السنة السابقة على تاريخ التقدم بطلب البراءة ، وتحدد اللائحة التنفيذية أوضاع وإجراءات الكشف عن الاختراع .

**مادة ٤ : مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة فى مصر يكون لكل شخص طبيعى أو اعتبارى من المصريين أو الأجانب الحق فى التقدم بطلب براءة اختراع لمكتب براءات الاختراع فى مصر .**

ماده ٥ : يعد مكتب براءات الاختراع سجل خاص تقيد فيه طلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة وجميع البيانات المتعلقة بكل منها وباستغلالها والتصرفات التي ترد عليها وفقاً لأحكام هذا القانون ولوائحه وقراراته التنفيذية .

مادة ٦ : يثبت الحق في البراءة للمخترع أو لمن آلت إليه حقوقه .  
وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة أشخاص ثبت حقهم عليه بالتساوي فيما بينهم مالم يتفقوا على غير ذلك .

أما إذا كان قد توصل إلى ذات الاختراع أكثر من شخص يستقل كل منهم عن الآخر يثبت الحق للأسبق إلى تقديم طلب البراءة .

مادة ٧ : إذا تعادى شخص مع آخر للتوصل إلى اختراع معين فتكون جميع الحقوق المالية المترتبة على الاختراع للشخص الأول مالم يتفق على غير ذلك .

وإذا توصل العامل أو الموظف إلى اختراعه في نطاق علاقة العمل وأثنائها أو كان ما توصل إليه يدخل ضمن نشاط المنشأة فيكون الحق في البراءة للعامل أو الموظف . ولا يجوز له استغلالها أو التصرف فيها قبل إخطار صاحب العمل كتابة لاستعمال حقه في الخيار بين شراء البراءة أو استغلال الاختراع أو إيداء عدم رغبته في أيهما ، ويلتزم صاحب العمل بإخطار العامل بخياره كتابة ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ حصول إخطار العامل له بوجوب الاختيار<sup>(١)</sup> .

ويجب أن يكون شراء صاحب العمل للبراءة أو استغلاله للاختراع بمقابل عادل يراعى فيه - على وجه الخصوص - العائد الاقتصادي للاختراع . وفي جميع الأحوال يبقى الاختراع منسوباً إلى المخترع .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ١٢٠ وما بعدها .



مادة ٨ : الطلب المتقدم من العامل أو الموظف السابق للحصول على براءة اختراع مما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٧) خلال سنة من تاريخ تركه المنشأة الخاصة أو العامة ، يعتبر كأنه قد قدم أثناء قيام رابطة العمل أو الاستخدام . وتزداد المدة الى ثلاث سنوات إذا التحق العامل أو الموظف بمنشأة منافسة وكان الاختراع نتيجة مباشرة لنشاطه وخبرته السابقة بالمنشأة التي كان يعمل بها .

مادة ٩ : لا تسرى أحكام المادتين (٧) ، (٨) على العقود وعلاقات العمل والاستخدام التي تتم خارج مصر .

مادة ١٠ : مدة براءة الاختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة في مصر .

مادة ١١ : تخول البراءة مالكها الحق في منع الغير من استغلال الاختراع بأية طريقة<sup>(١)</sup> .

ويستنفذ حق مالك البراءة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة ، إذا قام بتسويق السلعة في أية دولة أو رخص للغير بذلك .

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق ما يقوم به الغير من الأعمال الآتية :

١- الأعمال الخاصة بأغراض البحث العلمي .

٢- قيام الغير في مصر ، بحسن نية ، بصنع منتج ، أو باستعمال طريقة صنع منتج معين أو باتخاذ ترتيبات جنبة لذلك ، قبل تاريخ منح البراءة لشخص آخر عن المنتج ذاته ، أو عن طريق صنعه ، ولهذا الغير رغم صدور البراءة حق الاستمرار لصالح منشأته فقط في القيام بالأعمال المذكورة ذاتها دون التوسع فيها ، ولا يجوز التنازل عن حق القيام بهذه الأعمال ، أو نقل هذا الحق إلا مع باقي عناصر المنشأة .

٣- الاستخدامات غير المباشرة لطريقة الإنتاج ، التي يتكون منها موضوع الاختراع وذلك للحصول على منتجات أخرى .

٤- استخدام الاختراع فى وسائل النقل البرى أو البحرى أو الجوى التابعة لإحدى البلاد الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل مصر معاملة المتل ، وذلك فى حالة وجود أى من هذه الوسائل فى مصر بصفة مؤقتة أو عارضة .

٥- قيام الغير بصنع أو تركيب أو استخدام أو بيع المنتج أثناء فترة حمايته بهدف استخراج ترخيص لتسويقه ، على ألا يتم التسويق بعد انتهاء تلك الفترة وكذلك قيام هذا الطرف بإنتاج أوسع نطاقاً بهدف تخزين المنتج الى أن تنقضى فترة الحماية .

٦- الأعمال التى يقوم بها الغير خلاف ما تقدم ، شريطة ألا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستخدام العادى للبراءة ، وألا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لأصحاب البراءة ، مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

مادة ١٢ : يستحق رسم عند تقديم طلب براءة الاختراع كما يستحق رسم سنوى يتكرر بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة البراءة .

وتحدد اللائحة التنفيذية قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألف جنيه عند تقديم الطلب ، وبما لا يجاوز خمسمائة جنيه بالنسبة للرسم السنوى .

كما تحدد اللائحة قواعد تخفيض هذه الرسوم وأحوال الإعفاء منها .

مادة ١٣ : يقدم طلب البراءة من المخترع أو من آلت إليه حقوقه إلى مكتب براءات الاختراع وفقاً للأوضاع والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد ، ويعتبر فى حكم الاختراع الواحد مجموعة الاختراعات التى تشكل فكرة إبداعية متكاملة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاء والباحثين والمهنيين الحرة " ص ٨٧ وما بعدها .

مادة ١٤ : يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع يتضمن بياناً كاملاً عن موضوعه ، وعن أفضل أسلوب يمكن ذوى الخبرة من تنفيذه ، وذلك بالنسبة لكل واحد من المنتجات والطرق محل الطلب .

ويجب أن يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها ، وأن يرفق بالطلب رسم هندسي للاختراع عند الإقتضاء . وإذا كان الطلب متعلقاً باختراع خاص بمواد بيولوجية - نباتية أو حيوانية - فوجب أن يرفق به ما يثبت أن الحصول على هذه المواد تم وفقاً للأحكام القانونية النافذة فى بلد المنشأ . فإذا كان الطلب متعلقاً بكتائنات دقيقة وجب على الطالب أن يفصح عن هذه الكائنات ، وأن يودع مزرعة حية منها لدى الجهة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ومع مراعاة أحكام المادة (٣٩) يلتزم الطالب فى جميع الأحوال بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلبات التى سبق أن قدمها فى الخارج عن نفس الاختراع أو ما يتصل بموضوعه وكذلك نتائج البت فى هذه الطلبات .

وتحدد اللائحة التنفيذية مرفقات طلب براءة الاختراع والمواعيد الواجب تقديمها خلالها والأحوال التى تستوجب رفضه .

مادة ١٥ : يجوز لطالب البراءة أن يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب .  
مادة ١٦ : لمكتب براءات الاختراع أن يكلف طالب البراءة بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التى يراها إعمالاً لأحكام المادة (١٤) ، وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة ، فإذا لم يقدم الطالب بهذا الإجراء عد متتازلاً عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار مكتب براءات الاختراع بشأن هذا التكليف أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٧) ، وذلك خلال ثلاثين يوماً ، ووفقاً للإجراءات

المنصوص عليها في المادة (٣٧) ، وذلك خلال ثلاثين يوماً<sup>(١)</sup> ، ووفقاً للإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٧ : يجوز لطالب براءة الاختراع أن يقدم في أى وقت قبل الإعلان عن قبول طلب البراءة طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه الهندسى مع بيان ماهية التعديل وأسبابه وبشرط ألا يؤدي التعديل الى المماس بذاتية الاختراع . وتتبع في هذا الشأن ذات الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

مادة ١٨ : يفحص مكتب براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق من أن الاختراع جديد ويمثل خطوة إبداعية وقابل للتطبيق الصناعى طبقاً لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، فإذا توافرت في الاختراع الشروط المشار إليها ، وروعت في طلب البراءة الأحكام المنصوص عليها في المادتين (١٣) ، (١٤) قام مكتب براءات الاختراع بالإعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويجوز لكل ذى شأن أن يعترض كتابة على السير في إجراءات إصدار البراءة بإخطار يوجه الى مكتب براءات الاختراع متضمناً أسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان عن قبول الطلب في جريدة براءات الاختراع ، ووفقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ولا يقبل الاعتراض إلا بعد أداء الرسم التي تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز ألف جنيه .

مادة ١٩ : إذا تبين لمكتب براءات الاختراع أن الاختراع يتعلق بشئون الدفاع أو أن له قيمة عسكرية وجب عليه قبل الإعلان عن قبول طلب البراءة أن يرسل إلى وزارة الدفاع خلال عشرة أيام من تاريخ الانتهاء من الفحص صورة من الطلب

ومرفقاته مع إخطار الطالب بذلك خلال سبعة أيام من تاريخ الإرسال ، ولوزير الدفاع أن يعترض على الإعلان عن قبول طلب البراءة ، وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ الإرسال .

وله بعد الإعلان عن قبول طلب البراءة الاعتراض على السير فى إجراءات إصدارها وذلك إذا تراءى له أن الطلب يتعلق بشئون الدفاع أو أن له قيمة عسكرية، ويكون الاعتراض خلال تسعين يوماً من تاريخ الإعلان عن قبول طلب البراءة فى جريدة براءات الاختراع .

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد الاعتراض فى الأحوال المشار إليها ، وإجراءات نظره والبت فيه .

وفى جميع الأحوال يكون مقابل الاعتراض شراء الاختراع أو الاتفاق على استغلاله أو طلب تطبيق أحكام الترخيص الإيجابى الواردة بهذا القانون وذلك خلال سنة أشهر من تاريخ الاعتراض .

مادة ٢٠ : يكون منح البراءة بقرار من الوزير المختص أو من يفوضه فى ذلك وينشر هذا القرار فى جريدة براءات الاختراع بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة ٢١ : لا يتم الإعلان عن قبول طلب البراءة إلا بعد انقضاء سنة تبدأ من تاريخ تقديمه ويظل سرياً خلال تلك الفترة .

مادة ٢٢ : يجوز للكافة بعد الإعلان عن قبول الطلب الإطلاع عليه وعلى مستنداته وما دون عنه فى سجل براءات الاختراع ، كما يجوز لأى منهم الحصول على

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم" ص ٩٨ وما بعدها .

صورة مما تقدم وذلك مقابل رسم لا يجاوز ألف جنيه ، ووفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية<sup>(١)</sup> .

مادة ٢٣ : يجوز نقل ملكية البراءة كلها أو بعضها بعموض أو بغير عوض ، كما يجوز رهنها أو تقرير حق الإنتفاع عليها .

ومع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها أو تقرير حق انتفاع عليها حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك فى سجل البراءات .

ويكون النشر عن انتقال ملكية البراءة أو رهنها أو تقرير حق الإنتفاع عليها وفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ : يجوز للدائن أن يوقع الحجز على براءة الاختراع الخاصة بمدينه وفقاً لقواعد الحجز على المنقول تحت يد المدين ولدى الغير . ولا يلتزم مكتب البراءات بالأحكام المتعلقة بإقرار المحجوز لديه بما فى الذمة قبل المحجوز عليه .

ويجب على الدائن أن يعلن الحجز ومحضر مرسى المزايد لمكتب البراءات للتأشير بهما فى السجل ولا يكون أيهما حجة على الغير إلا من تاريخ ذلك التأشير . وينشر عن الحجز بالطريقة التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٥ : يجوز لمكتب براءات الاختراع أن يمنح تراخيص إجبارية باستغلال الاختراع على النحو التالى :

أولاً : إذا رأى الوزير المختص - بحسب الأحوال - أن استغلال الاختراع<sup>(٢)</sup> يحقق ما يلى :

١- أغراض المنفعة العامة غير التجارية :

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الشهر العقاري " ص ٦٢ وما بعدها .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٣٥ وما بعدها .

ويعتبر من هذا القبيل أغراض المحافظة على الأمن القومي ، والصحة والغذاء ، وسلامة البيئة .

## ٢- مواجهة حالات الطوارئ أو ظروف الضرورة للقوى .

ويصدر الترخيص الإجبارى لمواجهة الحالات الواردة فى البندين (١) ، (٢) دون الحاجة لتفاوض مسبق مع صاحب البراءة ، أو لانقضاء فترة من الزمن على التفاوض معه ، أو لانقضاء فترة من الزمن على التفاوض معه ، أو لعرض شروط معقولة للحصول على موافقته بالاستغلال .

٣- دعم الجهود الوطنية فى القطاعات ذات الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، وذلك دون إخلال غير معقول بحقوق مالك البراءة ، ومع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

ويلزم إخطار صاحب البراءة بقرار الترخيص الإجبارى بصورة فورية فى الحالات الواردة فى البندين (١) ، (٣) وفى أقرب فرصة معقولة تتيحها الحالات الواردة فى البند (٢) .

ثانياً : إذا طلب وزير الصحة فى أية حالة من حالات عجز كمية الأدوية المحمية بالبراءة عن سد احتياجات البلاد ، أو انخفاض جودتها ، أو الارتفاع غير العادى فى أسعارها ، أو إذا تعلق الاختراع بأدوية الحالات الحرجة أو الأمراض المستعصية أو المتوطنة أو بمنشآت الوقاية من هذه الأمراض ، وسواء تعلق الاختراع بالأدوية ، أو بطريقة إنتاجها ، أو بالمواد الخام الأساسية التى تدخل فى إنتاجها ، أو بطريقة تحضير المواد الخام اللازمة لإنتاجها .

ويجب فى جميع الحالات إخطار صاحب البراءة بقرار الترخيص الإجبارى بصورة فورية .

ثالثاً : إذا رفض صاحب البراءة الترخيص للغير باستغلال الاختراع - أياً كان الغرض من الاستغلال - رغم عرض شروط معقولة عليه ، وانقضاء فترة تفاوض لا تقل عن سنتين<sup>(١)</sup> .

ويتعين على طالب الترخيص الإجبارى فى هذه الحالة أن يثبت أنه قد بذل طوال الفترة المشار إليها محاولات جدية للحصول على ترخيص اختياري من صاحب البراءة بشروط معقولة .

رابعاً : إذا لم يقدّم صاحب البراءة باستغلالها فى مصر ، بمعرفته أو بموافقته أو استغلت فيها استغلالاً غير كاف ، رغم مضي أربع سنوات من تاريخ تقديم طلب البراءة أو ثلاث سنوات من تاريخ منحها أيهما أطول ، وكذلك إذا أوقف صاحب البراءة استغلال الاختراع بدون عذر قهرى لمدة تزيد على سنة . ويكون الإستغلال بالنتائج المنتجة موضوع الحماية فى مصر ، أو باستخدام طريقة الصنع المحمية ببراءة الاختراع فيها .

ومع ذلك ، إذا رأى مكتب براءات الاختراع ، رغم فوات أى من المدتين المشار إليهما ، أن عدم استغلال الاختراع يرجع إلى أسباب قانونية أو فنية أو اقتصادية خارجة عن إرادة صاحب البراءة ، جاز أن يمنحه مهلة أخرى كافية لإستغلال الاختراع .

خامساً : إذا ثبت - بعد اتخاذ الإجراءات القضائية أو الإدارية الواجبة الإتباع من السلطة المختصة طبقاً للقوانين واللوائح المعمول بها - تعسف صاحب البراءة أو قيامه بممارسة حقوقه التى يستمدّها من البراءة على نحو مضاد للتنافس ..

ويعتبر من الأفعال المضادة للتنافس مايلى :

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة قطاع الأعمال العام" ص ١٠٢ وما بعدها .



١- المبالغة فى أسعار بيع المنتجات المشمولة بالحماية ، أو التمييز بين العملاء فيما يتعلق بأسعار وشروط بيعها .

٢- عدم توفير المنتج المشمول بالحماية فى السوق ، أو طرحه بشروط مجحفة .

٣- وقف إنتاج السلعة المشمولة بالحماية أو انتاجها بكمية لا تحقق التناسب بين الطاقة الإنتاجية وبين احتياجات السوق .

٤- القيام بأعمال أو تصرفات تؤثر سلباً على حرية المنافسة ، وفقاً للضوابط القانونية المقررة .

وبعد فى حكم الأفعال المضادة للتنافس فى تطبيق أحكام هذه المادة استعمال الحقوق التى يخلوها القانونون لصاحب البراءة على نحو يؤثر سلباً على نقل التكنولوجيا .

وفى جميع الأحوال السابقة يصدر الترخيص الإجبارى دون حاجة للتفاوض ، أو انقضاء مهلة على حصوله ، وحتى لو كان الترخيص الإجبارى لا يستهدف الوفاء باحتياجات السوق المحلى .

ويكون لمكتب براءات الاختراع أن يرفض إنهاء الترخيص الإجبارى إذا كانت الظروف التى دعت لإصداره تنبئ بتكرار حدوثها .

ويراعى عند تقدير التعويض المستحق لصاحب البراءة الأضرار التى سببتها ممارسته المضادة للتنافس .

ويجوز لمكتب براءات الاختراع إسقاط البراءة إذا تبين بعد مضى سنتين من منح الترخيص الإجبارى أن ذلك الترخيص لم يكن كافياً لتدارك الآثار السلبية التى لحقت بالاقتصاد القومى بسبب تعسف صاحب البراءة فى استعمال حقوقه .

ويجوز لكل ذى مصلحة الطعن فى قرار إسقاط البراءة أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٧) ، ووفقاً للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

سادساً : إذا كان استغلال صاحب الحق فى براءة اختراع أياً كان مسنده القانونى - لا يتم إلا باستغلال اختراع آخر لازم له ، جاز لمكتب البراءات منح ترخيص إجبارى يسمح استغلال الاختراع الآخر إذا توافرت الشروط الواردة بالمادة (٢٦) بالإضافة الى الشرطين الآتيين<sup>(١)</sup> :

١- أن يكون الاختراع منطوياً على أهمية فنية واقتصادية بالمقارنة بالأهمية الفنية والاقتصادية للاختراع الآخر .

٢- أن يحق لصاحب الحق فى براءة الاختراع الآخر أن يحصل على ترخيص إجبارى باستخدام الاختراع الأول .

ولا يجوز التنازل عن الإستخدام المرخص به لإحدى البراءتين إلا بالتنازل عن استخدام البراءة الأخرى .

سابعاً : فى الأحوال المتعلقة بتكنولوجيا أشباه الموصلات ، لا يمنح الترخيص إلا لأغراض المنفعة العامة غير التجارية ، أو لمعالجة الآثار التى يثبت - بعد اتخاذ الإجراءات القضائية أو الإدارية - أنها مضادة للتنافس .

ويكون منح التراخيص الإجبارية فى الحالات المنصوص عليها فى هذه المادة وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٦ : يراعى عند إصدار الترخيص الإجبارى مايلى :

١- أن يثبت فى طلب إصدار الترخيص الإجبارى ، وفقاً لظروف كل حالة على حدة . وأن يستهدف أساساً توفير احتياجات السوق المحلية .

٢- أن يكون لصاحب البراءة حق التظلم من القرار الصادر بمنح الترخيص الإجبارى للغير أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٧) وذلك خلال ثلاثين

(١) أنظر د .عبد الفتاح مراد "شرح تشريعات الشهر العقارى" ص ٦٢ وما بعدها .

يوماً من تاريخ إخطاره بصدور الترخيص وفقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

٣- أن يكون لمن يطلب الحصول على الترخيص الإجبارى ، أو لمن يصدر لصالحه ، منشأة عاملة فى مصر ، وأن يكون قادراً على استغلال الاختراع بصفة جدية .

٤- أن يلتزم المرخص له ترخيصاً إجبارياً باستخدام الاختراع فى النطاق وبالشروط وخلال المدة التى يحددها قرار منح الترخيص .

فإذا انتهت مدة الترخيص دون تحقيق الغرض من هذا الاستخدام جاز لمكتب براءات الاختراع تجديد المدة .

٥- ألا يقتصر استخدام الترخيص الإجبارى على طالبه ، فيجوز لمكتب براءات الاختراع منحه غيره .

٦- ألا يجوز للمرخص له ترخيصاً إجبارياً أن يتنازل عنه للغير إلا مع المشروع أو مع الجزء المتعلق باستخدام الاختراع .

٧- أن يكون لصاحب البراءة الحق فى الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال اختراعه ، وتراعى فى تقدير هذا التعويض القيمة الاقتصادية للاختراع ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون ضوابط وإجراءات تقدير هذا التعويض وكيفية الحصول عليه . ويكون لصاحب البراءة التظلم من قرار تقدير قيمة التعويض أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٧) ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ووفقاً للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

٨- أن ينقضى الترخيص الإجبارى بانتهاء مدته . ومع ذلك يقرر مكتب براءات الاختراع إلغاء الترخيص الإجبارى قبل نهاية مدته إذا زالت الأسباب التى أدت الى

الحصول عليه ولم يعد مرجحاً قيام هذه الأسباب مرة أخرى ، وتتبع في ذلك الإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية .

٩- أن يكون لصاحب الاختراع أن يطلب إنهاء الترخيص الإجباري ، قبل نهاية المدة المحددة له ، وذلك إذا زالت الأسباب التي أدت إلى الحصول عليه ولم يعد مرجحاً قيامها مرة أخرى .

١٠- أن تراعى المصالح المشروعة للمرخص له عند إنهاء الترخيص الإجباري قبل نهاية مدته .

١١- أن يكون لمكتب براءات الاختراع تعديل شروط الترخيص أو إلغاؤه وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب كل ذي شأن ، وذلك إذا لم يتم المرخص له باستخدام الترخيص خلال مسنتين من تاريخ منحه ، أو إذا أخل بالتزاماته المنصوص عليها في الترخيص .

مادة ٢٧ : يجوز بقرار من الوزير المختص نزع ملكية براءة الاختراع لأسباب تتعلق بالدفاع الوطني ، وكذلك في حالات الضرورة التي يقرها من الحالات التي تجيز إصدار الترخيص الإجباري والمنصوص عليها في المادة (٢٥) . ويجوز أن يكون نزع الملكية مقصوراً على حق الاستغلال<sup>(١)</sup> .

وفى جميع الأحوال يكون نزع الملكية مقابل تعويض عادل ، ويكون تقدير التعويض بواسطة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٧) ، وفقاً للقيمة الاقتصادية السائدة وقت إصدار قرار نزع الملكية .

وينشر قرار نزع الملكية في جريدة براءات الاختراع ، ويكون الطعن في قرار نزع الملكية وفي قرار اللجنة بتقدير التعويض أمام محكمة القضاء الإداري ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن بالقرار بموجب خطاب مسجل

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٤١٠ وما بعدها .

موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وتفصل المحكمة فى هذا الطعن على وجه الإستعجال .

مادة ٢٨ : تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع بما يسقطها فى الملك العلم فى الأحوال الآتية :

- ١- انقضاء مدة الحماية وفقاً لنص المادة (١٠) .
  - ٢- تخلى صاحب براءة الاختراع عن حقوقه عليها دون الإخلال بحقوق الغير .
  - ٣- صدور حكم بات ببطالان براءة الاختراع .
  - ٤- الامتناع لمدة تسعة شهور من تاريخ الاستحقاق عن دفع الرسوم السنوية أو الغرامة التأخيرية ومقدارها ٧% من هذه الرسوم ، وذلك وفقاً للقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية .
  - ٥- عدم استغلال الاختراع فى مصر فى السنتين التاليتين لمنح الترخيص الإجبارى وذلك بناء على طلب يتقدم به كل ذى شأن إلى مكتب براءات الاختراع .
  - ٦- تعسف صاحب براءة الاختراع فى استعمال حقوقه فى الحالات التى لا يكون الترخيص الإجبارى فيها كافياً لتدارك ذلك التعسف .
- ويعلن عن البراءة التى انتقضت حقوق أصحابها عليها وفقاً للأحكام السابقة بالنشر فى جريدة براءات الاختراع بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية .
- مادة ٢٩ : يختص القضاء الإدارى بنظر الدعاوى المتعلقة بالقرارات الصادرة بشأن براءات الاختراع .
- مادة ٣٠ : تمنح براءة نموذج المنفعة طبقاً لأحكام هذا القانون عن كل إضافة فنية جديدة فى شكل أو تكوين وسائل أو أدوات أو عدد أو أجزاءها أو منتجات أو مستحضرات أو طرق إنتاج كل ما تقدم ، وغير ذلك مما يستخدم فى الاستعمال الجارى .

ولمقدم الطلب تحويله إلى طلب براءة اختراع ، كما يحق لمطالب براءة الاختراع تحويل طلبه الى طلب براءة لنموذج منفعة .

ويرتد القيد في الحالتين الى تاريخ تقديم الطلب الأصلي .

ولمكتب براءات الاختراع - من تلقاء نفسه - تحويل طلب براءة نموذج المنفعة الى طلب براءة اختراع متى توافرت شروطه .

مادة ٣١ : مدة حماية نموذج المنفعة سبع سنوات غير قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ تقديم طلب براءة نموذج المنفعة الى مكتب براءات الاختراع في مصر .

مادة ٣٢ : يستحق رسم عند تقديم طلب براءة نموذج المنفعة كما يستحق رسم سنوي يتدرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة البراءة .  
وتحدد اللائحة التنفيذية قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألف جنيه لكل طلب ، وكذلك قواعد تخفيضها وحالات الإعفاء منها<sup>(١)</sup> .

مادة ٣٣ : مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١١) ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من قلّد بهدف التداول التجاري موضوع اختراع أو نموذج منفعة منحت براءة عنه وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة مع علمه بذلك متى كانت براءة الاختراع أو براءة نموذج المنفعة صادرة ونافذة في مصر .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة" ص ٣٥٠ وما بعدها .

٣- كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الإعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك بيلغات تؤدي الى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو براءة نموذج منفعة .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة الأشياء المقلدة محل الجريمة والأدوات التى استخدمت فى التقليد وينشر الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٣٤ : يجوز لصاحب براءة الاختراع أن يطلب من رئيس المحكمة المختصة بحسب الأحوال إصدار أمر بإجراء حجز تحفظى بشأن المنتجات أو البضائع المدعى بتقليدها للمنتج الصادر عنه البراءة وفقا لوصف التفصيلى الذى تم الإفصاح عنه فى وثيقة براءة الاختراع ، ويصدر الأمر بالإجراءات التحفظية اللازمة لحفظ هذه المنتجات والبضائع على النحو الذى يضمن بقاءها بحالتها .

ويجوز أن يصدر الأمر المشار إليه قبل رفع الدعوى ويسقط بعدم رفعها خلال ثمانية أيام من تاريخ صدور .

مادة ٣٥ : يعتبر المنتج المطابق قد تم الحصول عليه وفقا للطريقة المشمولة بالبراءة إذا أثبت المدعى فى دعواه المدنية :

١- أن المنتج المطابق قد تم الحصول عليه بالاستخدام المباشر للطريقة المشمولة بالبراءة .

٢- أو أنه قد بذل الجهد المعقول للكشف عن الطريقة التى استخدمت فى الإنتاج .

وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تأمر المدعى عليه بأن يثبت أن الطريقة التي استخدمها في الحصول على المنتج المطابق تختلف عن الطريقة المشمولة بالبراءة والمملوكة للمدعى .

وعلى المحكمة أن تراعى في اتخاذ إجراءات الإثبات حق المدعى عليه في حماية أسراره الصناعية والتجارية .

مادة ٣٦ : يجوز للمحكمة الإدارية أو المدنية أو الجنائية المختصة على حسب الأحوال أن تأمر بالتصرف في الأشياء المتحفظ عليها بالطريقة التي تحددها وفاء لما يقضى به من غرامات أو التعويضات ، كما لها أن تأمر بإعدامها عند الاقتضاء.

وفى جميع الأحوال يجب على المحكمة أن تفصل في أمر الأشياء المتحفظ عليها حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر القصد الجنائي .

مادة ٣٧ : تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة تختص بنظر التظلمات من القرارات التي يصدرها مكتب براءات الاختراع تطبيقاً لأحكام هذا القانون برئاسة مستشار بمحاكم الاستئناف أو من في درجته من أعضاء الهيئات القضائية وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة وثلاثة من نوى الخبر<sup>(١)</sup> .

ويكون التظلم أمام اللجنة مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز خمسمائة جنيه .

ويجب على اللجنة البت في التظلم في موعد غايته ستون يوماً من تاريخ تقديم التظلم ، ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً .

ولا يجوز قبول الدعوى أمام القضاء بشأن قرارات مكتب براءات الاختراع إلا بعد الفصل في التظلم أو فوات ستين يوماً من تاريخ تقديمه دون البت فيه .



وتنظم اللاتحة التنفيذية إجراءات عمل هذه اللجنة .

مادة ٣٨ : يكون لمكتب براءات الاختراع الطعن في القرار الصادر من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٧) وذلك أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المكتب به بموجب كتاب مسجل موسى عليه مصحوب بعلم الوصول وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٣٩ : إذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع في أحد البلاد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل مصر معاملة المثل ، جاز لمقدم الطلب أو لمن آلت إليه حقوقه خلال السنة التالية لتاريخ تقديم الطلب ، أن يتقدم إلى مكتب براءات الاختراع في مصر بطلب مماثل عن ذات الموضوع بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وفي هذه الحالة يعتد في تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول في البلد الأجنبي .

مادة ٤٠ : لا يجوز للعاملين بمكتب براءات الاختراع أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة بالمكتب .

مادة ٤١ : تسرى الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع على كل مالم يرد به نص خاص في شأن براءات نماذج المنفعة .

مادة ٤٢ : تسرى أحكام هذا القانون على كل طلب تم تقديمه لمكتب براءات الاختراع قبل تاريخ العمل بهذا القانون ولم تصدر بشأنه براءة اختراع ويجوز للطلاب أن يعدل طلبه بما يتفق وأحكام هذا القانون .

وتسرى مدة الحماية المقررة بهذا القانون على براءات الاختراع التي لم تنته مدتها في تاريخ العمل به .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم " ص-

مادة ٤٣ : صدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا الباب .

مادة ٤٤ : على مكتب براءات الاختراع أن يتلقى طلبات براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيمائية الزراعية المتعلقة بالأغذية ، والمنتجات والمستحضرات الكيمائية الصيدلانية لحفظها هي والطلبات الخاصة بذات المنتجات والتي قدمت اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ وذلك لحين البدء في فحصها اعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٥ ميلادية .

وتبدأ الحماية المقررة للاختراعات المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها في الفقرة السابقة - في حالة منح البراءة - من تاريخ تقديم الطلب وتستمر لما تبقى من مدة البراءة المنصوص عليها في المادة (١٠) .

مادة ٤٥ : مع مراعاة الميعاد المقرر لبدء الفحص في طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها في المادة (٤٤) ، يحق للمتقدم بطلب براءة أن يطلب من السلطة الحكومية المختصة منحه حقاً تسويقية استثنائية لمنتجه في مصر ، شريطة أن يكون المنتج ذاته قد نال براءة اختراع لحمايته في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية ، وأن يكون قد سبق منحه موافقة تسويقية في مصر وفي تلك الدولة بناء على طلبات قدمت اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ ، على أن يلتزم الطالب بتقديم المستندات الدالة على ذلك .

ويتمتع الطالب بالحقوق التسويقية الإستثنائية لمنتجه والتي توافق السلطة الحكومية المختصة على منحها له ، وذلك إلى أن يبت مكتب براءات الاختراع المنصرى في طلب الحصول على البراءة ، أو لمدة خمس سنوات تحسب من تاريخ الموافقة على منحه تلك الحقوق أي المنتين أقل .

## الباب الثاني

### التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

مادة ٤٦ : يقصد بالدائرة المتكاملة فى تطبيق أحكام هذا القانون كل منتج فى هيئته النهائية أو فى هيئته الوسيطة يتضمن عناصر - أحدهما على الأقل عنصراً نشطاً - مثبتة على قطعة من مادة ، وتشكل مع بعض الوصلات أو كلها كياناً متكاملًا يستهدف تحقيق وظيفة إلكترونية محددة<sup>(١)</sup> .

كما يقصد بالتصميم التخطيطى كل ترتيب ثلاثى البعد معد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع .

مادة ٤٧ : يتمتع بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون التصميم التخطيطى الجديد للدوائر المتكاملة .

وبعد التصميم التخطيطى جديداً متى كان نتاج جهد فكرى بذله صاحبه ، ولم يكن من بين المعارف العامة الشائعة لدى أرباب الفن الصناعى المعنى .

ومع ذلك يعتبر التصميم التخطيطى جديداً إذا كان اقتران عناصرها واتصالها ببعضها هو فى ذاته جديداً على الرغم من أن العناصر التى يتكون منها قد تقع ضمن المعارف العامة الشائعة لدى أرباب الفن الصناعى المعنى .

مادة ٤٨ : لا يتمتع بالحماية أى مفهوم أو طريقة أو نظام فنى أو معلومات مشفرة يمكن أن يشتمل عليها التصميم التخطيطى للدائرة المتكاملة .

مادة ٤٩ : تكون مدة حماية التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة عشرة سنوات تحسب اعتباراً من تاريخ تقديم طلب تسجيلها فى مصر ، أو من تاريخ أول استغلال تجارى لها فى مصر أو فى الخارج أى التاريخين أسبق .

(١) أنظر د .عبد الفتاح مراد \* موسوعة قطاع الأعمال العام \* ص ١٠٢ وما بعدها .

وتتقضى مدة حماية التصميمات التخطيطة فى جميع الأحوال بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ إعداد التصميم .

مادة ٥٠ : يقدم طلب تسجيل التصميم التخطيطة من صاحب الحق فيه إلى مكتب براءات الاختراع ، ويجب أن يرفق بالطلب صورة أو رسم لهذا التصميم وعينة من كل دائرة متكاملة كانت موضع استغلال تجارى والمعلومات التى توضح الوظيفة الإلكترونية للدائرة .

ويجوز للطالب أن يستبعد جزءاً أو أكثر من التصميم إذا كانت الأجزاء المقدمة منه كافية لتحديد هذا التصميم وبيان وظيفته .

ويعد فى المكتب سجل لقيد طلبات التسجيل وفقاً للشروط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية ، ويستحق عن كل طلب رسم تحددته اللائحة بما لا يجاوز ألف جنيه .

ولا يقبل الطلب إذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ أول استغلال تجارى للتصميم من صاحب الحق فيه سواء فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥١ : لا يجوز بغير تصريح كتابى مسبق من صاحب الحق فى التصميم التخطيطة المحمى قيام أى شخص طبيعى أو اعتبارى بأى عمل من الأعمال التالية:

- ١- نسخ التصميم للتخطيطة بكامله أو أى جزء جديد منه سواء تم النسخ بإملاجه فى دائرة متكاملة أو بأى طريق آخر .
- ٢- استيراد التصميم التخطيطة أو بيعه أو توزيعه لأغراض التجارة سواء تم ذلك على وجه الأفراد أو كان مندمجاً فى دائرة متكاملة أو كان أحد المكونات لسلعة .

مادة ٥٢ : مع عدم الإخلال بأحكام الحماية المقررة في هذا القانون ، يجوز لأى شخص طبيعى أو اعتبارى القيام بغير ترخيص من صاحب الحق بعمل أو أكثر مما يلى :

١- النسخ أو الاستغلال التجارى الذى يشمل الاستيراد أو البيع أو التوزيع لدائرة متكاملة تحتوى على تصميم تخطيطى محمى أو سلعة تدخل فى صنعها تلك الدائرة المتكاملة ، إذا وقع الفعل من شخص لا يعلم أو لم يكن متاحاً له أن يعلم وقت الفعل أن تلك الدائرة المتكاملة أو السلعة التى فى حوزته تتضمن تصميماً تخطيطياً محمياً . وفى هذه الحالة يجوز للحائز ، مقابل أداء تعويض عادل لصاحب الحق ، أن يتصرف فيما لديه من مخزون سلعى أو سلع أمر بشرائها ، وذلك بعد إخطاره من صاحب الحق بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول بأن الدائرة المتكاملة أو السلعة التى فى حوزته تتضمن تخطيطاً محمياً .

٢- الاستخدام الشخصى أو لأغراض الاختبار أو الفحص أو التحليل أو التعليم أو التدريب أو البحث العلمى لتصميم تخطيطى محمى ، فإذا ما أسفر ذلك عن ابتكار تصميم تخطيطى جديد ، يكون للمبتكر الحق فى حمايته .

٣- ابتكار تصميم تخطيطى مطابق لتصميم تخطيطى آخر محمى وذلك نتيجة جهود مستقلة .

٤- استيراد التصميم التخطيطى المحمى أو الدائرة المتكاملة التى تتضمن هذا التصميم سواء كانت منفردة أو مندمجة فى سلعة ، أو السلعة التى تحوى دائرة متكاملة تتضمن تخطيطاً محمياً ، وذلك متى تم تداول أيها فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥٣ : يجوز لمكتب براءات الاختراع أن يمنح للغير ترخيصاً إجبارياً باستخدام التصميم التخطيطي وفقاً لأحكام الترخيص الإلزامي لبراءات الاختراع والمنصوص عليها في المادتين (٢٥) ، (٢٦)<sup>(١)</sup> .

مادة ٥٤ : يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة (٥١) بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس الذى لا تقل مدته عن ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

مادة ٥٥ : تسرى أحكام المواد (٣٤) ، (٣٦) ، (٤٣) على هذا الباب .

### الباب الثالث

#### المعلومات غير المفصح عنها

مادة ٥٦ : تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون المعلومات غير المفصح عنها، وتشمل ما يلى:

- ١- المعلومات التى تتصف بالسرية . وتحقق السرية إذا كانت المعلومات فى مجموعها أو فى التكوين الذى يضم مفرداتها ليست معروفة أو غير متداولة بشكل عام لدى المشتغلين بالفن الصناعى الذى تقع المعلومات فى نطاقه .
- ٢- المعلومات التى تستمد قيمتها التجارية من كونها سرية .
- ٣- المعلومات التى تعتمد فى سريتها على ما يتخذه حائزها القانونى من اجراءات فعالة للحفاظ عليها .

مادة ٥٧ : تستمد الحماية التى تقررها أحكام هذا القانون مدة عشر سنوات الى المعلومات غير المفصح عنها التى كانت ثمرة جهود كبيرة والتى تقدم الى الجهات

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد 'موسوعة الملكية الادبية والفنية' ص ٣٥٠ وما بعدها .

المختصة ببناء على طلبها للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلانية أو الزراعية، التي تستخدم كيانات جديدة ، لازمة للاختبارات الواجب إجراؤها للسماح بالتسويق<sup>(١)</sup> .

وتلتزم الجهات المختصة التي تتلقى هذه المعلومات بحمايتها من الانشاء وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تقديم المعلومات إليها أو من تاريخ انتهاء مدة السماح بالتسويق - على حسب الأحوال - أيهما أبعد .

ولا يعتبر تعديا على حقوق صاحب هذه المعلومات ما تقوم به الجهات المختصة من الكشف عنها لضرورة تكتضيها حماية الجمهور ، أو من استخدم معلومات الاختبار ذاتها عند اختبار أو تقييم منتجات أخرى مشابهة .

مادة ٥٨ : يلتزم الحائز القانوني للمعلومات غير المفصح عنها باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على هذه المعلومات لمنع تعرضها للتداول بمعرفة غير المختصين .

كما يلتزم بتنظيم تداول هذه المعلومات داخل المنشأة ، وقصره على الملتزمين قانونا" ، بالحفاظ عليها ومنع تسريبها للغير .

ولا تتنفي مسؤولية الحائز القانوني بتعدي الغير على هذه المعلومات إلا إذا اثبت انه بذل في الحفاظ عليها جهدا" كافيا" ومعقولا" .

وتستمر صفة السرية للمعلومات وما يترتب عليها من حقوق في منع الغير من التعدي عليها ، ما دامت تعتبر معلومات غير مفصح عنها طبقا" لحكم المادة (٥٦) .

وتقتصر حقوق الحائز القانوني للمعلومات غير المفصح عنها على منع الغير من التعدي عليها بأى من الأفعال التي تتناقض مع الممارسات التجارية الشريفة ،

(١) انظر د .عبد الفتاح مراد "التطبيق على قانون العقوبات" ص ١٢٥ وما بعدها .

والمشار إليها في المادة (٥٩) ، ويكون للحائز القانوني اللجوء الى القضاء في حالة ثبوت ارتكاب الغير لأى من هذه الأفعال .

ويحق لصاحب المعلومات غير المفصح عنها أو لخلفه أن يتنازل عنها للغير بعوض أو بغير عوض .

مادة ٥٩ : تعد الأفعال الآتية ، على الأخص مناقضة للممارسات التجارية الشريفة، وينطوى ارتكابها على منافسة غير مشروعة :

- ١- رشوة العاملين بالجهة التى تحوز للمعلومات بغرض الحصول عليها .
  - ٢- إفشاء المعلومات من جانب العاملين إذا كانت تلك المعلومات قد وصلت الى علمهم بحكم وظيفتهم .
  - ٣- قيام أحد المتعاقدين فى "عقود سرية المعلومات" بإفشاء ما وصل الى علمه منها.
  - ٤- الحصول على المعلومات من أماكن حفظها بأية طريقة من الطرق غير المشروعة أو غيرها .
  - ٥- الحصول على المعلومات بأية وسيلة من وسائل التجسس .
  - ٦- الحصول على المعلومات باستعمال الطرق الاحتيالية .
  - ٧- استخدام الغير للمعلومات التى وردت إليه نتيجة الحصول عليها بأى من الطرق السابقة مع علمه بسريتها وبأنها متحصلة من أى من هذه الافعال .
- ويعتبر تعدياً" على المعلومات غير المفصح عنها ما يترتب على الأفعال المشار إليها من كشف للمعلومات ، أو حيازتها ، أو استخدامها بمعرفة الغير الذى لم يرخص له الحائز القانونى بذلك .
- مادة ٦٠ : لا تعد من قبيل الافعال المتناقضة مع الممارسات التجارية الشريفة الأفعال الآتية :



١- الحصول على المعلومات من المصادر العامة المتاحة كالمكتبات ومنها مكتبات براءات الاختراع والسجلات الحكومية المفتوحة والبحوث والدراسات والتقارير المنشورة .

٢- الحصول على المعلومات نتيجة بذل الجهود الذاتية والمستقلة التي تستهدف استخراج المعلومات من خلال الفحص والاختبار والتحليل للسلعة المتداولة في السوق والتي تتجسد فيها المعلومات غير المفصح عنها .

٣- حصول على المعلومات نتيجة البحث العلمى والابتكار والاختراع والتطوير والتعديل والتحسين التى يبدئها المجتهدين مستقلين عن صاحب المعلومات غير المفصح عنها .

٤- حيازة واستعمال المعروفة والمتاحة والتي يجرى تداولها فيما بين المشتغلين بالفن الصناعى الذي تقع المعلومات فى نطاقه

مادة ٦١ : يجوز لصاحب المعلومات غير المفصح عنها ، أن يتقدم إلى مكتب براءات الاختراع بطلب بإيداعها لديه ، وفى هذه الحالة تنطبق على المكتب المذكور - فى حدود مهمته - الأحكام الخاصة بالحائز القانونى المنصوص عليها فى المادة (٥٨)<sup>(١)</sup> .

ويكون تقديم الطلب وإيداع المعلومات وفقاً للأحكام والقواعد التى تحددها اللائحة التنفيذية ، ويستحق على الطلب رسم تحدده اللائحة بما لا يجاوز مائتى جنية عن كل سنة .

وتحدد اللائحة التنفيذية مدة الإيداع وإجراءات تجديدها وما يتخذ فى شأن إنذار صاحب المعلومات بسحبها بعد انتهاء مدة إيداعها وإجراءات إتلافها فى حالة عدم حصول السحب .

مادة ٦٢ : مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها أى قانون آخر ، يعاقب كل من يقوم بوسيلة غير مشروعة بالكشف عن المعلومات المحمية طبقا لهذا القانون أو بحيازتها أو باستخدامها مع علمه بسرقتها وبأنها متحصلة عن تلك الوسيلة،بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تزيد على خمسين ألف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنية ولا تزيد على مائة ألف جنية .

مادة ٦٣ : تسرى أحكام المواد ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٣ على هذا الباب .

### الكتاب الثاني

#### العلامات والبيئات التجارية والمؤشرات

#### الجغرافية والرسومات والنماذج الصناعية

#### الباب الأول

#### العلامات والبيئات التجارية والمؤشرات الجغرافية

مادة ٦٤ : العلامة التجارية هى كل ما يميز منتج سلعة كان أو خدمة عن غيره ، وتشمل على وجه الخصوص الأسماء المتخذة شكلا مميزا والإمضاءات ، والكلمات، والحروف ، والأرقام والرسوم ، والرموز ، وعناوين المحال، والدمغات، والأختام ، والتصاوير والنقوش البارزة ومجموعة الألوان التى تتخذ شكلا خاصا ومميزا ، وكذلك أى خيط من هذه العناصر إذا كانت تستخدم أو يراد أن تستخدم إما فى تمييز منتجات عمل صناعى أو إستغلال زراعى أو استغلال للغابات أو لمستخرجات الأرض أو أية بضاعة وإما للدلالة على مصدر المنتجات ،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٩٦ وما بعدها.

أو البضائع أو نوعها ، أو مرتبتها ، أو ضمانتها ، أو طريقة تحضيرها ، وإما للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات .

وفى جميع الأحوال يتعين أن تكون العلامة التجارية مما يدرك البصر .

مادة ٦٥ : تختص مصلحة التسجيل التجارى بتسجيل العلامات التجارية فى السجل الخاص بهذه العلامات وفقا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٦٦ : يعتبر من قام بتسجيل العلامة مالكا لها متى أقرن ذلك باستعمالها فى الخمس سنوات التالية للتسجيل دون منازعة من الغير فى أولية الاستعمال .

ويحق لمن كان أسبق إلى استعمال العلامة ممن سجلت باسمه الطعن ببطلان التسجيل خلال الخمس سنوات المذكورة .

ومع ذلك يجوز الطعن ببطلان تسجيل العلامة دون التقيد بأى مدة متى أقرن التسجيل بسوء النية .

مادة ٦٧ : مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة فى مصر يكون لكل شخص طبيعى أو اعتبارى من المصريين أو من الأجانب يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا الحق فى التقدم بطلب تسجيل علامة تجارية .

مادة ٦٨ : لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يأتى :

١- العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التى يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية لها .

٢- كل علامة مخلة بالنظام العام والأداب .

٣- الشعارات العامة والإعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدول وكذلك أى تقليد لها العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصيغة الدينية .

٤- رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر وغيرها من الرموز المشابهة وكذلك العلامات التى تكون تقليدا لها .

٥- صورة الغير أو شعاراته ما لم يوافق على استعمالها .

٦- البيانات الخاصة بدرجات الشرف التي لا يثبت الطالب التسجيل حصوله عليها.

٧- العلامات والمؤشرات الجغرافية التي من شأنها أن تضلل الجمهور أو تحدث لبساً لديه أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات من السلع أو الخدمات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك العلامات التي تحتوى على بيان أسم تجارى وهمى مقلد أو مزور .

مادة ٦٩ : لا يشترط لتمتع صاحب العلامة المشهورة عالمياً وفي مصر بالحماية المقررة في هذا القانون تسجيل تلك العلامة .

ويجب على المصلحة أن ترفض من تلقاء نفسها أى طلب لتسجيل علامة مطابقة لعلامة مشهورة يتضمن استخدام العلامة لتمييز منتجات تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة المشهورة في تمييزها ، ما لم يكن الطلب مقبلاً من صاحب العلامة المشهورة .

ويسرى الحكم المتقدم على طلبات التسجيل التي تنصب على منتجات لا تماثل المنتجات التي تستخدم العلامة المشهورة مسجلة في إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وكان استخدام العلامة على المنتجات غير المماثلة من شأنه أن يحمل الغير على الاعتقاد بوجود صلة بين صاحب العلامة المشهورة وتلك المنتجات ، وأن يؤدي هذا الاستخدام إلى إلحاق ضرر بصاحب العلامة المشهورة .

مادة ٧٠ : تستخدم العلامة الجماعية لتمييز منتج ينتجه مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى كيان معين ولو كان لا يملك بذاته منشأة صناعية أو تجارية ويقدم طلب تسجيل العلامة الجماعية بواسطة ممثل هذا الكيان .

مادة ٧١ : يجوز للوزير المختص - تحقيقاً للمصلحة العامة - أن يرخص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أعمال مراقبة المنتجات أو

فحصها بتسجيل علامة تخصص للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص لتلك المنتجات وذلك فيما يتعلق بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة إنتاجها أو صفتها أو حقيقتها أو أية خاصية أخرى تميزها .  
ولا يجوز التصرف في تلك العلامة إلا بموجب ترخيص خاص من الوزير المختص .

مادة ٧٢ : يستفد حق مالك العلامة في منع الغير من استرداد أو استخدام أو بيع أو توزيع المنتجات التي تميزها هذه العلامة إذا قام بتسويق تلك المنتجات في أية دولة أو رخص للغير ذلك .

مادة ٧٣ : تمنح العلامة الموضوعة على منتجات معروضة في المعارض الوطنية أو الدولية حماية مؤقتة ، ولا يترتب على تلك الحماية امتداد المدة المنصوص عليها في المادة (٧٦) .

ويعين الوزير المختص هذه المعارض بموجب قرار يصدره وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع وإجراءات منح تلك الحماية .

مادة ٧٤ : يقدم طلب تسجيل العلامة إلى مصلحة التسجيل التجاري وفقا للأوضاع وبالشروط التي تقررها اللائحة التنفيذية ، وتحدد هذه اللائحة فئات الرسوم المستحقة على الطلب وسائر الإجراءات المتعلقة بالعلامة بما لا يجاوز في مجموعة خمسة آلاف جنية .

مادة ٧٥ : تسجل العلامة عن فئة واحدة أو أكثر الفئات أو نوعية المنتجات التي ينتجها طالب التسجيل ، أو يعترف إنتاجها وذلك وفقا للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويكون استخدامها على الفئة أو الفئات أو نوعية المنتجات المسجلة عنها .

وتسرى أحكام المادة (٩٢) على الفئات التي لم تستخدم في شاتها العلامة بصفة جدية .

مادة ٧٦ : إذا أودع طلب تسجيل علامة في أحد البلاد الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل مصر معاملة المثل ، جاز لمقدم الطلب أو لمن آلت إليه حقوقه - خلال السنة أشهر التالية لتاريخ تقديم الطلب - أن يتقدم إلى المصلحة في مصر بطلب مماثل يتعلق بذات العلامة ، وينصب على ذات المنتجات التي يشملها الطلب السابق ، وذلك كله وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

وفي هذه الحالة يعتد في تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول في البلد الأجنبي .  
مادة ٧٧ : إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل ذات العلامة أو تسجيل علامات متشابهة عن فئة واحدة من المنتجات ، توقف إجراءات التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلا من منازعه أو حكما واجب النفاذ صادرا لصالحه .

مادة ٧٨ : يجوز لمصلحة التسجيل التجارى بقرار مسبب أن ترفض طلب تسجيل العلامة طبقا لأحكام هذا القانون ، وأن تكلف طالب التسجيل بإجراء التعديلات اللازمة لتحديدتها وتوضيحها لتفادى التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها أو تقديم طلب بذلك ويخطر الطالب بهذا القرار بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

ويعتبر الطالب متنازلا عن طلبه إذا لم ينفذ ما كلفته به المصلحة من تعديلات خلال ستة أشهر من تاريخ الإخطار .

مادة ٧٩ : يجوز للطالب أن يتظلم من قرار المصلحة المشار إليه في المادة (٧٨) ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره به ، وتنتظر التظلمات لجنة أو أكثر تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة أعضاء أحدهم من أعضاء مجلس الدولة .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد وإجراءات تقديم التظلمات ونظرها والبت فيها .

مادة ٨٠ : إذا أيدت اللجنة القرار الصادر برفض طلب تسجيل العلامة لتشابهها مع علامة أخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة أو عن فئة واحدة منها فلا يجوز تسجيل هذه العلامة للطلاب إلا بناء على حكم قضائي واجب النفاذ .

مادة ٨١ : يجب على المصلحة نشر قرار قبول طلب تسجيل العلامة في جريدة العلامات التجارية والرسومات والنماذج الصناعية<sup>(١)</sup> ، وذلك بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ويجوز لكل ذي شأن أن يعترض كتابة على تسجيل العلامة بإخطار يوجه إلى المصلحة متضمنا أسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوما من تاريخ النشر وفقا للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

وعلى المصلحة أن ترسل صورة من إخطار الاعتراض إلى طالب التسجيل وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الإخطار إليها .

وعلى طالب التسجيل أن يقدم للمصلحة ردا كتابيا مسببا على الاعتراض ، خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه الإخطار ، وإلا اعتبر متنازلا عن طلب التسجيل .  
وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المنظمة لذلك .

مادة ٨٢ : تصدر المصلحة قرارها في الاعتراض مسببا إما بقبول التسجيل أو رفضه ، وذلك بعد سماع طرفي النزاع ، ويجوز لها .

مادة ٨٣ : يجوز الطعن في قرار المصلحة المشار إليه في المادة (٨٢) من هذا القانون خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم صاحب الشأن به أو إخطاره بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وذلك أمام المحكمة المختصة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قطاع الأعمال العام " ص ٤٥ وما بعدها .

مادة ٨٤ : يكون تسجيل العلامة بقرار من المصلحة، وينشر هذا القرار في جريدة العلامات التجارية والرسومات والنماذج الصناعية بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨٥ : تمنح المصلحة مالك العلامة المسجلة شهادة بالبيانات التي نشرت عنها في الجريدة المشار إليها .

مادة ٨٦ : لمالك العلامة إن يطلب من المصلحة كتابة إدخال أى تعديل على العلامة لا يمس بذاتيتها مساسا جوهريا بوله كذلك طلب إدخال أى تعديل بالحذف دون الإضافة على بيان المنتجات الخاصة بالعلامة .

ويصدر القرار بقبول طلب التعديل أو رفضه وفقا للشروط المقررة لقرارات قبول طلبات التسجيل الأصلية، وتسرى في هذا الشأن الأحكام المقررة للاعتراض والنظم والطعن والنشر بالنسبة لهذه القرارات .

مادة ٨٧ : لكل شخص أن يطلب الاطلاع على المعلومات المسجلة أو الحصول على مستخرجات أو صور من السجل الخاص بتسجيلها وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التي تقرها اللائحة التنفيذية ومقابل رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز مائة جنية .

مادة ٨٨ : يجوز نقل ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم المالك إذا كانت ذات ارتباط وثيق بالمحل التجارى أو مشروع الاستغلال ما لم يتفق على غير ذلك .

وإذا لم يشمل نقل ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامة التجارية على ذات نوعية المنتجات أو الفئة أو الفئات المسجلة عنها ، ما لم يتفق على غير ذلك .



مادة ٩٠ : لا يكون نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك في السجل ونشره بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩١ : مدة الحماية المقرّبة على تسجيل العلامة التجارية سبع سنوات، و تمتد لمدة أو لمدة مماثلة ويكون طلب التجديد في كل مرة خلال السنة الأخيرة من مدة الحماية ومقابل سداد الرسم المستحق على طلب التسجيل لأول مرة .

ويكون لصاحب الحماية أن يتقدم بطلب تجديد مدة الحماية خلال ستة أشهر من تاريخ انتهائها وذلك مقابل أداء الرسم المقرر ورسم إضافي تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز خمسمائة جنية وإلا قامت المصلحة بشطب العلامة .

مادة ٩٢ : يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب كل ذي شأن أن تأمر بشطب تسجيل العلامة إذا ثبت لديها أنها لم تستعمل بصفة جدية - دون مبرر تقدره - لمدة ثلاث سنوات متتالية .

مادة ٩٣ : يجوز إعادة تسجيل العلامة بعد شطبها وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ الشطب طبقاً للأوضاع وبذات الإجراءات المقررة للتسجيل ومقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز ألف جنية .

ويجوز بعد فوات المدة المذكورة إعادة تسجيل العلامة لصاحبها أو تسجيلها للغير وذلك طبقاً للأوضاع وبذات الإجراءات والرسوم المقررة للتسجيل أول مرة .

ومع ذلك إذا كان الشطب تنفيذاً لحكم قضائي واجب النفاذ بعدم الأحقية في تسجيل العلامة جاز تسجيلها لصالح الغير فور الشطب .

مادة ٩٤ : ينشر قرار تجديد التسجيل أو شطبه في جريدة العلامات التجارية والرسومات والنماذج الصناعية بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩٥ : يكون للمصلحة ولكل ذى شأن فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٨٦) اللجوء الى المحكمة المختصة بطلب إضافة أى بيان للسجل أغفل تكوينه أو بحذف أو تعديل أى بيان دون فيه دون وجه حق أو كان غير مطابق للحقيقة .

مادة ٩٦ : لمالك العلامة أن يرخص لشخص أو أكثر طيبعى أو اعتبارى باستعمال العلامة على كل أو بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة ، ولا يحول الترخيص للغير دون استعمال مالك العلامة لها ما لم يتفق على غير ذلك .

ولا يجوز لمالك العلامة إنهاء عقد الترخيص أو عدم تجديده إلا لسبب مشروع .  
مادة ٩٧ : يجب أن يكون عقد الترخيص باستعمال العلامة موثقاً أو مصدقاً على صحة التوقيعات عليه ، كما يجب قيده فى سجل العلامات التجارية ولا يكون للترخيص أثر قبل الغير إلا بعد هذا القيد والنشر عنه بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩٨ : لا يجوز للمرخص له التنازل عن عقد الترخيص للغير إلا مع التنازل عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة فى تمييز منتجاته وذلك ما لم يتفق على خلافه .

ولا يكون لرهنه أو تقرير حق الانتفاع<sup>(١)</sup> عليه حجة قبل الغير إلا بعد قيده فى السجل و النشر عنه بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٩٩ : لا يجوز أن يتضمن عقد الترخيص أية شروط تقيد المرخص له بقيود غير ضرورية للحفاظ على الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة .

ومع ذلك يجوز أن يتضمن عقد الترخيص الشروط التالية :

١- تحديد مدة الترخيص باستعمال العلامة على أن يراعى فى هذا الشأن أحكام الفقرة الثانية من المادة (٩٦) .

٢- الشروط المعقولة التي تمكن مالك العلامة من مراقبة جودة المنتجات التي تميزها العلامة موضوع الترخيص وبما لا يتعارض مع حرية المرخص له في الادارة والتشغيل .

٣- إلزام المرخص له بالامتناع عن أى عمل من شأنه أن يؤدي الى الإقلال من شأن المنتجات التي تميزها العلامة .

مادة ١٠٠ : يقدم طلب شطب قيد الترخيص من مالك العلامة أو المرخص له ، وتخطر المصلحة الطرف الآخر بهذا الطلب ويكون الشطب في الحالات وبالإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠١ : يعتبر بياننا تجاريا في نطاق تطبيق أحكام هذا القانون ، أى إيضاح يتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما يأتي :

١- عدد المنتجات أو مقدارها، أو مقاسها، أو كيلها، أو طاقاتها ، أو وزنها .

٢- الجهة أو البلد التي صنعت أو أنتجت فيها المنتجات .

٣- طريقة صنع أو انتاج المنتجات .

٤- العناصر الداخلة في تركيب المنتجات

٥- اسم أو صفة الصانع أو المنتج.

٦- وجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية أو أية امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية أو صناعية .

٧- الاسم أو الشكل الذي تعرف به بعض المنتجات .

مادة ١٠٢ : يجب أن يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على ذات المنتجات أو على المحال أو المخازن أو بها أو على

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنيين الحرة " ص ٩٦ وما بعدها .

عناوينها أو على الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يستعمل في عرض المنتجات على الجمهور.

مادة (١٠٣) : لا يجوز ذكر ميداليات أو جوائز أو درجات فخرية من أى نوع إلا بالنسبة للمنتجات التى تنطبق عليها هذه المميزات . وبالنسبة للأشخاص والأسماء التجارية الذين اكتسبوها أو لمن آلت إليهم حقوقهم ، ويجب أن يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها وجهة منحها والمناسبة التى منحت فيها .

ولا يجوز لمن اشترك مع آخرين فى عرض منتجات أن يستعمل لمنتجاته الخاصة التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .

مادة ١٠٤ : إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاقاتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها، جاز بقرار من الوزير المختص منع بيع تلك المنتجات أو عرضها للبيع أو استيرادها ما لم تحمل هذه البيانات .

ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد الكيفية التى توضع بها هذه البيانات على المنتجات بالغة العربية ، وبالإجراءات التى يستعاض عنها بها عند الاقتضاء .

مادة (١٠٥) : المؤشرات الجغرافية هي التى تحدد منشأ سلعة ما فى منطقة أو جهة فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية أو تعامل مصر معاملة المثل متى كانت النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة و المؤثرة فى ترويجها راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي ويشترط لحماية هذه المؤشرات أن تكون قد اكتسبت الحماية فى بلد المنشأ .

مادة (١٠٦) : لا يجوز لأي شخص في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاج سلعة ما أن يضع على المنتجات التي يتجر فيها مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت في الجهة ذات الشهرة الخاصة .

مادة ١٠٧ : لا يجوز استخدام أي وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحى بطريقة ما بأنها نمأت في منطقة جغرافية على خلاف المنشأ الحقيقي لها .

مادة ١٠٨ : لا يجوز لمنتج سلعة في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاجها أن يضع مؤشراً جغرافياً على ما ينتجه من سلع شبيهة في مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحى بأنها منتجة في الجهة المشار إليها .

مادة ١٠٩ : يجوز أن تطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت تدل في الاصطلاح التجاري بصورة أساسية على جنس المنتج دون المنشأ الجغرافي له .

مادة ١١٠ : يشترط لتسجيل علامة تجارية على مؤشر جغرافي أن يكون إنتاج السلعة بصيغة مستمرة بمعرفة طالب التسجيل في المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة .

مادة ١١١ : لا يجوز تسجيل العلامة التجارية التي تشمل على مؤشر جغرافي إذا كان استعمالها من شأنه أن يضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقي للسلعة .

مادة ١١٢ : يجوز تسجيل العلامة التجارية التي تشمل على مؤشر جغرافي، إذا كان الحق في هذه العلامة قد اكتسبت من خلال استعمالها بحسن نية قبل تاريخ العمل بهذا القانون أو قبل منح المؤشر الجغرافي الحماية في بلد المنشأ .

مادة ١١٣ : يجوز لكل ذي مصلحة رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية المختصة بالطرق المعتادة بطلب منع استخدام أي مؤشر جغرافي لم تتضمنه علامة تجارية مسجلة إذا كان من شأن هذا الاستخدام تضليل الجمهور بشأن المنشأ الحقيقي للسلعة.

وتكون المحكمة الابتدائية المختصة هي المحكمة التي يقع في دائرتها مكان استخدام المؤشر الجغرافي .

مادة ١١٤ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من زور علامة تجارية تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور .

٢- كل من استعمل بسوء قصد علامة تجارية مزورة أو مقلدة .

٤- كل من وضع بسوء قصد على منتجاته علامة تجارية مملوكة للغير .

٥- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع أو التداول منتجات عليها علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .  
وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهرين والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة المنتجات محل الجريمة أو المبالغ أو الأشياء المتحصلة منها ، وكذلك الأدوات التي استخدمت في ارتكابها .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بخلق المنشأة التي استغلها المحكوم عليه فى ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر ، ويكون الغلق وجوبياً فى حالة العود .

مادة ١١٥ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه بإحدى هاتين العقوبتين :

- ١- كل من وضع بياناً تجارياً غير مطابق للحقيقة على منتجاته أو محالة أو مخازنه أو بها أو على عناوينها أو على الأغلفة أو القوالب أو المكاتب أو وسائل الإعلان أو على غير ذلك مما يستعمل في عرض المنتجات على الجمهور .
- ٢- كل من ذكر بغير حق على علامته أو أوراقه التجارية بياناً يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيلها .
- ٣- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، من المادة (٦٨) .
- ٤- كل من ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أى نوع كان على منتجات لا تتعلق بها أو على أشخاص أو أسماء تجارية لم يكتسبها .
- ٥- كل من اشترك مع آخرين في عرض منتجات واستعمل لمنتجاته الخاصة المميزات التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها .
- ٦- كل من وضع على السلع التى يتجر بها - فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاج سلعة معينة - مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى هذه الجهة.
- ٧- كل من استخدم أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توحى بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى منطقة جغرافية ذات شهرة خاصة على خلاف المنشأ الحقيقى لها .
- ٨- كل منتج سلعة فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاجها وضع مؤشراً جغرافياً على ما ينتجه من سلع شبيهة فى مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحى بأنها منتجة فى الجهة المشار إليها .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التى لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه<sup>(١)</sup> .

مادة ١١٦ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على طلب كل ذى شأن وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة ، وعلى وجه الخصوص :

١- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٢- إجراء حصر ووصف تفصيلي للألات والأدوات التى تستخدم أو تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان أو المؤشر الجغرافى موضوع الجريمة ، وكذلك البضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة فى البند (٢) .

ولرئيس المحكمة فى جميع الأحوال أن يأمر بئدب خير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له .

مادة ١١٧ : يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ٥٨ وما بعدها .



مادة ١١٨ : يجوز للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم ببيع الأشياء المحبوزة أو التى تحجز فيما بعد واستئزال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو الأمر بالتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

كما يجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات المخالفة ، وعند الاقتضاء بإتلاف المنتجات أو البضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما يحمل تلك العلامة أو يحمل بيانات أو مؤشرات جغرافية بالمخالفة لأحكام هذا الكتاب . وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التى استعملت بصفة خاصة فى ارتكاب الجريمة .

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وللمحكمة أن تأمر بكل أو ببعض ما سبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

مادة ١١٩ : يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا الباب .

### الباب الثانى

#### الرسومات والنماذج الصناعية

مادة ١٢٠ : يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط وكل شكل مجسم، بالألوان أو بغير ألوان إذا اتخذ مظهراً مميزاً يتسم بالجدة وكان قابلاً للاستخدام الصناعى .

مادة ١٢١ : يفقد الرسم أو النموذج الصناعى وصف الجدة إذا :

١- تم عرضه على الجمهور أو وصفه أو عرض استخداماته قبل تاريخ إيداع طلب تسجيله .

ومع ذلك لا يفقد الرسم أو النموذج الصناعي وصف الجدة إذا كان هذا العرض أو الوصف قد تم بعد تقديم طلب تسجيله في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل مصر معاملة المثل أو كان العرض في أحد المعارض الوطنية أو الدولية أو نشر عن الرسم أو النموذج الصناعي في أحد المؤتمرات أو إحدى الدوريات العلمية ، وذلك كله خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر سابقة على تاريخ إيداع طلب التسجيل في مصر .

٢- اشتمل على اختلافات غير جوهرية بالنسبة لرسم أو نموذج صناعي سابق أو خصص لنوع آخر من المنتجات غير المخصص له الرسم أو النموذج السابق تسجيله .

مادة ١٢٢ : تختص مصلحة التسجيل التجاري بتسجيل الرسومات والنماذج الصناعية في السجل المعد لذلك .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد من الرسومات والنماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعة واحدة متجانسة .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات طلب التسجيل وعدد الرسوم والنماذج التي يمكن أن يشتمل عليها الطلب الواحد والرسوم المقررة على هذه الطلبات وتجديدها وعلى كافة الإجراءات المتعلقة بها على ألا تتجاوز هذه الرسوم في مجموعها ألفي جنيه .

مادة ١٢٣ : لا يجوز للموظفين القائمين على سجل الرسومات والنماذج الصناعية أن يقدموا بالذات أو بالواسطة طلبات تسجيل لرسومات أو نماذج صناعية إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ تركهم الخدمة .

مادة ١٢٤ : لا يجوز تسجيل أي رسم أو نموذج صناعي من الرسومات والنماذج الصناعية الآتية :

١- الرسم أو النموذج الذي تستلزمه عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية للمنتج .

٢- الرسم أو النموذج الذى يتضمن شعارات أو رموز دينية أو أختام أو أعلام خاصة بمصر أو بالدول الأجنبية أو الذى ينشأ عن استخدامه إخلال بالنظام العام أو الآداب .

وعلى المصلحة فى جميع أحوال رفض طلب التسجيل وإخطار الطالب بقرار الرفض مسبباً ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .  
ويجوز السّتظلم من هذا القرار فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار به.

وتنظر التظلم لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة أحدهم من أعضاء مجلس الدولة ، وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة .  
وتتظم اللاتحة التنفيذية إجراءات عمل هذه اللجنة وتحدد الرسم المقرر للتظلم بما لا يجاوز خمسمائة جنيه .

وتصدر اللجنة قرارها مسبباً خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم .  
ويكون الطعن على قرار اللجنة أمام محكمة القضاء الإدارى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان به .

مادة ١٢٥ : للمصلحة أن تكلف طالب التسجيل بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التى تراها إعمالاً لأحكام المادة (١٢٤) على النحو الذى تبينه اللاتحة التنفيذية ، فإذا لم يقم الطالب بهذا الإجراء عدّ متنازلاً عن طلبه .

وللطالب أن يتظلم من قرار المصلحة بشأن هذا التكليف أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٢٤) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ووفقاً للإجراءات التى تحددها اللاتحة التنفيذية .

ويجوز للطالب من تلقاء نفسه أن يتقدم للمصلحة بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات المشار إليها وذلك بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٢٦ : مدة الحماية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج عشرة سنوات تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل في مصر .

وللمصلحة أن تجدد الحماية لمدة خمس سنوات أخرى إذا قدم مالك الرسم أو النموذج طلباً بالتجديد خلال السنة الأخيرة من المدة ، وذلك وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

وتقوم المصلحة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل ، إذا انقضت الثلاثة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم المالك طلب التجديد .

مادة ١٢٧ : يترتب على تسجيل الرسم أو النموذج الصناعي منح صاحبه دون غيره الحق في استخدامه وفي صنع أو بيع أو استيراد المنتجات المتخذة شكل هذا الرسم أو النموذج أو تتضمنه .

ويستنفذ الحق في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع المنتجات المشار إليها إذا قام صاحبه بتسويق تلك المنتجات في أية دولة أو رخص للغير بذلك .

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق ما يقوم به الغير من استخدام للرسم أو النموذج الصناعي المحمي من الأعمال التالية :

- ١- أنشطة البحث العلمي .
- ٢- أغراض التعليم أو التثريب .
- ٣- الأنشطة غير التجارية .
- ٤- تصنيع أو بيع أجزاء من المنتجات المشار إليها وذلك بقصد إصلاحها مقابل أداء تعويض عادل .

٥- الاستخدامات الأخرى التي لا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستغلال العادي للرسم أو النموذج الصناعي المحمي ولا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحبه مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

مادة ١٢٨ : يجوز نقل ملكية الرسم أو النموذج الصناعي كله أو بعضه بعوض أو بغير عوض ، كما يجوز رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه .

ومع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية الرسم أو النموذج الصناعي ولا يكون رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل الرسومات والنماذج الصناعية .  
وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

مادة ١٢٩ : يجوز للمصلحة لدواعي المصلحة العامة وبقرار مسبب أن تمنح للغير ترخيصاً إجبارياً غير استثنائي باستخدام الرسم أو النموذج الصناعي المحمي وذلك مقابل تعويض عادل . وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع وإجراءات منح هذا الترخيص .

مادة ١٣٠ : تنشر المصلحة قرارات التسجيل والتجديد والشطب في جريدة العلامات التجارية والرسومات والنماذج الصناعية مشفوعة بصورة من الرسم أو النموذج بحسب الأحوال ، وذلك وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

مادة ١٣١ : لكل شخص أن يطلب الإطلاع على الرسم أو النموذج الصناعي المسجل أو الحصول على مستخرجاته أو صور من السجل الخاص بتسجيله وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية ومقابل رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز مائة جنيه .

مادة ١٣٢ : تتمتع بحماية مؤقتة الرسومات والنماذج الصناعية التي تتوفر فيها شروط التسجيل والتي تعرض في المعارض الوطنية أو الدولية التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع وإجراءات منح تلك الحماية .  
مادة ١٣٣ : للمصلحة ولكل ذي شأن أن يرفع الدعوى الى محكمة القضاء الإدارى بطلب شطب تسجيل الرسم أو النموذج الصناعى الذى تم بدون وجه حق ، وتقوم المصلحة بشطب التسجيل متى قدم لها حكم واجب النفاذ بذلك .

مادة ١٣٤ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها فى أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١- كل من قلد رسماً أو نموذجاً أو نموذجاً صناعياً محمياً تم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢- كل من صنع أو باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد الإتجار أو التداول منتجات تتخذ رسماً أو نموذجاً صناعياً مقلداً مع علمه بذلك .

٣- كل من وضع بغير حق على منتجات أو إعلانات أو علامات تجارية أو أدوات معينة أو غيرها بيانات تؤدي الى الاعتقاد بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .  
وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التى لا تقل عن أربعة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة الرسم أو النموذج الصناعى المضبوط والمنتجات محل الجريمة والأدوات التى استخدمت فى ارتكابها وينشر الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

**مادة ١٣٥ :** لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع وبناء على طلب كل ذي شأن، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة ، على وجه الخصوص :

- ١- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .
  - ٢- إجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات المخالفة والأدوات التي استخدمت أو تستخدم في ارتكاب الجريمة .
  - ٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة في البند (٢) .
- ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بنبذ خير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .
- ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع الى المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له .
- مادة ١٣٦ :** يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه الى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره ، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً .

**مادة ١٣٧ :** يصدر وزير العدل بالاتفاق<sup>(١)</sup> مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا الباب .

### الكتاب الثالث

#### حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

**مادة ١٣٨ :** ففى تطبيق أحكام هذا القانون ، يكون للمصطلحات التالية المعنى الوارد قرين كل منها :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الادبية والفنية " ص ٥٨ وما بعدها .

أ- المصنف : كل إنتاج أدبي أو علمي أو فني مبتكر أيا كان نوعه أو طريقة التعبير عنه أو أهميته أو الغرض من تصنيفه .

ب- الابتكار : الطابع الإثرائى الذى يسبغ على المصنف الأصالة .

ج- المؤلف : الشخص الطبيعى الذى يبتكر ، المصنف ويعد مؤلفا للمصنف من يذكر اسمه عليه أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفا له مالم يقدّم الدليل على غير ذلك .

ويعتبر مؤلفاً للمصنف من ينشره بغير اسمه أو باسم مستعار بشرط ألا يقوم شك فى معرفة حقيقة شخص المؤلف ، فإذا قام الشك اعتبر ناشر أو منتج المصنف سواء أكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً ممثلاً عن المؤلف فى مباشرة حقوقه الى أن يتم التعرف على حقيقة شخصية المؤلف .

د- المصنف الجماعى : المصنف الذى تضعه جماعة من المؤلفين بتوجيه شخص طبيعى أو اعتبارى يتكفل بنشره باسمه وتحت إدارته ، ويندمج عمل المؤلفين فيه فى الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص ، بحيث يستحيل فصل عمل كل مؤلف وتمييزه على حدة .

هـ المصنف المشترك : المصنف الذى لا يندرج ضمن المصنفات الجماعية ، ويشارك فى وضعه عدة أشخاص سواء أمكن فصل نصيب كل منهم فيه أو لم يمكن

و- المصنف المشتق : المصنف الذى يستمد أصله من مصنف سابق الوجود كالترجمات والتوزيعات الموسيقية وتجميعات المصنفات بما فى ذلك قواعد البيانات سواء أكانت مقروءة من الحاسب أو من غيره ، ومجموعات التعبير الفلكلورى مادامت مبتكرة من حيث ترتيب أو اختيار محتوياتها .

ز- الفلكلور الوطنى : كل تعبير يتمثل فى عناصر متميزة تعكس التراث التقليدى الفنى الذى نشأ أو استمر فى مصر ، وبوجه خاص التعبيرات الآتية :



- ١- التعبيرات الشفوية مثل الحكايات و الأحاجي والألغاز والأشعار الشعبية .
- ٢- التعبيرات الموسيقية مثل الأغاني الشعبية المصحوبة بموسيقى .
- ٣- التعبيرات الحركية مثل الرقصات الشعبية والمسرحيات والأشكال الفنية والطقوس سواء تجسدت في شكل مادي أو لا .
- ٤- التعبيرات الملموسة مثل :

أ- منتجات الفن الشعبي وبوجه خاص الرسومات بالخطوط والألوان ، والحفر ، والنحت ، والخزف ، والطين والمنتجات المصنوعة من الخشب أو الموزاييك أو المعدن أو الجواهر ، والحقائب المنسوجة يدوياً وأشغال الإبرة والمنسوجات والسجاد والملبوسات .

ب- الآلات الموسيقية .

ج- الأشكال المعمارية .

ح- الملك العام : الملك الذى تزول إليه جميع انصناعات المستبعدة من الحماية بداية ، أو التى تنقضى مدة حماية الحقوق المالية عليها .

ط- النسخ : عمل نسخة أو أكثر من المصنف أو تسجيل صوتى ، بأية طريقة ، أو فى أى أشكال بمافى ذلك التخزين الإلكتروني الدائم<sup>(١)</sup> أو الوقتى للمصنف أو للتسجيل الصوتى .

ى- النشر : النسخ فى شكل ملموس للمصنف أو للتسجيلات الصوتية بعد إتاحتها للجمهور بأية طريقة من الطرق وبعد معقول من النسخ يلبى احتياجات الجمهور ، بمراعاة طبيعة كل مصنف .

وتكون إتاحة المصنف للجمهور بموافقة المؤلف أو مالك حقوقه ، أما التسجيلات الصوتية فتكون إتاحتها للجمهور بمراعاة طبيعة كل مصنف . وتكون إتاحة

المصنف للجمهور بموافقة المؤلف أو مالك حقوقه ، أما التسجيلات الصوتية فتكون إتاحتها للجمهور بموافقة منتجها أو خلفه .

ك- منتج المصنف السمعي أو السمعي البصري : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يبادر إلى إنجاز المصنف السمعي أو المصنف السمعي البصري ويضطلع بمسئولية هذا الإنجاز .

ل- فنانون الأداء : الممثلون والمغنون والموسيقيون والراقصون ، وغيرهم من الأشخاص الذين يمثلون أو يغنون أو يلقون أو ينشدون أو يعزفون أو يرقصون في مصنفات أدبية أو فنية محمية طبقاً لأحكام هذا القانون أو سقطت في الملك العام ، أو يؤدون فيها بصورة أو بأخرى ، بما في ذلك التعبيرات الفلكلورية .

م- منتج التسجيلات الصوتية : الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يسجل لأول مرة أصواتاً لأي مصنف أو أداء لأحد فناني الأداء أو غير ذلك من الأصوات ، ولك دون عملية تثبيت الأصوات على الصورة في إطار إعداد مصنف سمعي بصري .

ن- الإذاعة : البث السمعي أو السمعي البصري للمصنف أو للأداء أو للتسجيل الصوتي أو لتسجيل المصنف أو الأداء وذلك إلى الجمهور بطريقة لاسلكية ، ويعد كذلك البث عبر التوابع الصناعية .

س- التوصيل العنسي : البث السلكي أو اللاسلكي لصور ، أو أصوات أو لصور وأصوات لمصنف ، أو أداء أو تسجيل صوتي ، أو بث إذاعي بحيث يمكن التلقي عن طريق البث وحده لغير أفراد العائلة والأصدقاء المقربين ، في أي مكان أو أماكن بعيدة عن المكان الذي يبدأ منه البث ، وبغض النظر عن الزمان أو المكان

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الأصول القانونية للبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت " ص ٥٨ وما بعدها .

الذى يتم فيه التلقى ، بما فى ذلك أى زمان أو مكان يختاره المتلقى منفرداً عبر جهاز الحاسب .

ع- هيئة الإذاعة : الهيئات المنوط بها أو الممسولة عن البث الإذاعى اللاسلكى السمعى أو السمعى البصرى .

ف- الوزير المختص : وزير الثقافة .

ص- الوزارة المختصة : وزارة الثقافة .

مادة (١٣٩) : يتمتع بحماية هذا القانون مؤلفو المصنفات ، وبوجه خاص المصنفات الآتية :

- ١- الكتب ، والكتيبات ، والمقالات ، والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة .
- ٢- برامج الحاسب<sup>(١)</sup> .
- ٣- قواعد البيانات سواء كانت مقروءة من الحاسب أو من غيره .
- ٤- المحاضرات ، والخطب ، والمواعظ ، وأية مصنفات شفوية أخرى .
- ٥- المصنفات التمثيلية والتمثيلية الموسيقية والتمثيل الصامت ( البانتوميم ) .
- ٦- المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة بها .
- ٧- المصنفات السمعية البصرية .
- ٨- مصنفات العمارة .
- ٩- مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان ، والنحت ، والطباعة على الحجر ، وعلى الأقمشة وأية مصنفات مماثلة فى مجال الفنون الجميلة .
- ١٠- المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها .
- ١١- مصنفات الفن التطبيقي والتشكيلي .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة" من ٩٨ وما بعدها .

١٢- الصور . التوضيحية ، والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية (الاسكتشات) والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية .

١٣- المصنفات المشتملة ، وذلك دون الإخلال بالحماية المقررة للمصنفات التي اشتملت منها .

وتشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان مبتكراً .

مادة ١٤٠ : لا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ، ولو كان معبراً عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة في مصنف .

كذلك لا يشمل ما يلي :

أولاً : الوثائق الرسمية ، أياً كانت لغتها الأصلية أو اللغة المنقولة إليها ، مثل نصوص القوانين ، واللوائح ، والقرارات ، والاتفاقيات الدولية ، والأحكام القضائية وأحكام المحكمين ، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي .

ثانياً : أخبار الحوادث والوقائع الجارية التي تكون مجرد أخبار صحفية .

ومع ذلك تتمتع مجموعات ما تقدم بالحماية إذا تميز جميعها بالابتكار في الترتيب أو بأى مجهود شخصى جدير بالحماية .

مادة ١٤١ : يعتبر الفلكلور الوطنى للمجتمع المصرى ملكاً عاماً للدولة ، وتباشر الوزارة المختصة عليه حقوق المؤلف الأدبية والمالية وتستخدم الحصيلة الناتجة عن مباشرة هذه الحقوق فى المحافظة على هذا الفلكلور ودعمه .

مادة ١٤٢ : يتمتع المؤلف وخلفه العام - على المصنف - بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتنازل أو للتنازل عنها ، وتشمل هذه الحقوق ما يلى :

أولاً : الحق في إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة .

ثانياً: الحق في نسبة المصنف إليه .

ثالثاً : الحق في منع تعديل المصنف تعديلاً يعتبره المؤلف تشويهاً أو تحريفاً له ، ولا يعد التعديل في مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا أغفل المترجم الإشارة الى مواطن الحذف أو التغيير أو أساء بعمله لسمعة المؤلف ومكانته .

مادة ١٤٣ : للمؤلف وحده - إذا طرأت أسباب خطيرة - أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بحظر طرح مصنفه للتداول أو بسحبه من التداول أو بسحبه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه يرغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي. ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدماً من ألت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً يدفع في غضون أجل تحدده المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم .

مادة ١٤٤ : يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل تصرف يرد على أى من الحقوق الأدبية المنصوص عليها في المادتين (١٤٢) ، (١٤٣) .

مادة ١٤٥ : تباشر الوزارة المختصة ، على أى مصنف ، الحقوق الأدبية المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون ، في حالة عدم وجود وارث أو موصى له ، وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المقررة فيه .

مادة ١٤٦ : يمتنع المؤلف وخلفه من بعده ، بالحق الإستثنائي في الترخيص أو المنع لأى استغلال لمصنفه بأى وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو التمثيل بأية وسيلة أو البث الإذاعي أو إعادة البث الإذاعي أو الأداء العلني ، أو الترجمة أو السحوير أو التأجير أو الإعارة أو الإتاحة للجمهور بأى طريقة من الطرق ، بما في ذلك إتاحتته عبر أجهزة الحاسب أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل التكنولوجية . ولا

ينطبق الحق الإستثنائى فى التأجير على برامج الحاسب إذا لم تكن هى المحل الأساسى للتأجير ولا على تأجير المصنفات السمعية البصرية متى كان لا يودى الى انتشار نسخها على نحو يلحق ضرراً مادياً للحق الإستثنائى المشار إليه .

كما يتمتع المؤلف وخلفه من بعده بالحق فى تتبع أعمال التصرف فى النسخة الأصلية لمصنفه الفنى ، والذى يخوله الحصول على نسبة مئوية معينة لا تتجاوز عشرة فى المائة من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة .

مادة ١٤٧ : للمؤلف أن ينقل إلى الغير كل أو بعض حقوقه المالية المبينة فى هذا القانون .

ويشترط لاتعاقد التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محلاً للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه ويكون المؤلف مالكا لكل مالم يتنازل عنه صراحة من حقوق مالية ، ولا يعد ترخيصه باستغلال أحد هذه الحقوق ترخيصاً منه باستغلال أى حق مالى آخر يتمتع به على المصنف نفسه . ومع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية المنصوص عليها فى هذا القانون ، يتمتع عليه القيام بأى عمل من شأنه تعطيل استغلال الحق محل التصرف .

مادة ١٤٨ : للمؤلف أن يتقاضى المقابل النقدى أو العيني الذى يراه عادلاً نظير نقل حق أو أكثر من حقوق الاستغلال المالى لمصنفه الى الغير ، على أساس مشاركة نسبية فى الإيراد الناتج من الإستغلال . كما يجوز له التعاقد على أساس مبلغ جزائى أو بالجمع بين الأسامين .

مادة ١٤٩ : إذا تبين أن الاتفاق المشار إليه فى المادة (١٤٨) مجحف بحقوق المؤلف أو أصبح كذلك لظروف طرأت بعد التعاقد يكون للمؤلف أو خلفه أن يلجأ

الى المحكمة الابتدائية بطلب إعادة النظر فى قيمة المقابل عليه ويجوز للمحكمة أن تستجيب لهذا الطلب مراعية فى ذلك اعتبارات العدالة.

مادة ١٥٠ : لا يترتب على تصرف المؤلف فى النسخة الأصلية من مصنفه ، أيا كان نوع هذا التصرف ، نقل حقوقه المالية .

ومع ذلك لا يجوز إلزام من انتقلت إليه ملكية هذه النسخة بأن يمكن المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها ، وذلك كله ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ١٥١ : يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل تصرف للمؤلف فى مجموع إنتاجه الفكرى المستقبلى .

مادة ١٥٢ : يجوز الحجز على الحقوق المالية للمؤلفين على المنشور أو المتاح للتداول من مصنفاتهم . ولا يجوز الحجز على المصنفات التى يموت صاحبها قبل نشرها ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .

مادة ١٥٣ : يتمتع فنانون الأداء وخلفهم العام بحق أدبى أبدي لا يقبل التنازل عنه أو التقادم يخولهم مايلى :

١- الحق فى نسبة الأداء الحى أو المسجل إليهم ، بالصورة التى أبدعوه عليه ، واحترام الأداء الحى منهم عند عمل تسجيل سمعى له .

٢- الحق فى منع أى تغيير أو تحريف أو تسويه فى أدائهم .

وتباشر الوزارة المختصة هذا الحق الأدبى فى حالة عدم وجود وارث أو موصى له وذلك بعد انقضاء مدة حماية الحقوق المالية المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ١٥٤ : يتمتع فنانون الأداء بالحقوق المالية الاستثنائية الآتية :

١- توصيل أدائهم الى الجمهور والترخيص بالإتاحة العلنية أو التأجير أو الإعارة . للتسجيل الأصيل للأداء أو النسخ منه .

٢- منع أى استغلال لأدائهم ، بأية طريقة من الطرق ، بغير ترخيص كتابى مسبق منهم .

ويعد استغلالاً محظوراً بوجه خاص تسجيل هذا الأداء الحى على دعامة أو تأجيرها بهدف الحصول على عائد تجارى مباشر أو غير مباشر أو البث الإذاعى لها إلى الجمهور .

٣- تأجير أو إعارة الأداء الأصيل أو نسخ منه لتحقيق غرض تجارى مباشر أو غير مباشر ، بغض النظر عن ملكية الأصل أو النسخ المؤجرة<sup>(١)</sup> .

٤- الإتاحة العلنية لأداء مسجل عبر الإذاعة أو أجهزة الحاسب أو غيرها من الوسائل التكنولوجية ، وذلك بما يحقق تلقيه على وجه الانفراد فى أى زمان أو مكان .

ولا يسرى حكم هذه المادة على تسجيل فنائى الأداء لأدائهم ضمن تسجيل سمعى بصرى .

مادة ١٥٥ : يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بالحقوق المالية الاستثنائية الآتية:

١- منع أى استغلال لتسجيلاتهم بأية طريقة من الطرق بغير ترخيص كتابى مسبق منهم ، ويعد بوجه خاص استغلالاً محظوراً فى هذا المعنى نسخها أو تأجيرها أو البث الإذاعى لها أو إتاحتها عبر أجهزة الحاسب وغيرها من الوسائل التكنولوجية .

٢- الإتاحة العلنية لتسجيل صوتى بوسائل ملكية أو لاسلكية أو عبر أجهزة الحاسب أو غيرها من الوسائل التكنولوجية .

مادة ١٥٦ : تتمتع هيئات الإذاعة ، بالحقوق المالية الاستثنائية الآتية :

١- منح الترخيص باستغلال تسجيلاتها .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين الإجراءات " ص ٢٥ وما بعدها



٢- منع أى توصيل لتسجيلها التلفزيونى لبرامجها الى الجمهور بغير ترخيص كتابى مسبق منها ، ويعد بوجه خاص استغلالاً<sup>(١)</sup> محظوراً تسجيل هذه البرامج أو عمل نسخ منها أو تأجيرها أو إعادة بثها إذاعياً أو نقلها الى الجمهور .

مادة ١٥٧ : تنطبق الأحكام الخاصة بتنازل المؤلف عن حقوقه المالية وفقاً لهذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة .

ومع عدم الإخلال بما نص عليه فى هذا القانون من حقوق استثنائية لفنانى الأداء وهينات الإذاعة لا يكون لهؤلاء إلا حق الحصول على مقابل مالى عادل لمرة واحدة نظير الاستخدام المباشر أو غير المباشر للبرامج المنشورة فى الأغراض التجارية للإذاعة أو التوصيل أى الجمهور .

مادة ١٥٨ : تحمى الحقوق المالية للمؤلف المنصوص عليها فى هذا القانون مدة حياته ولسبعين سنة تبدأ من أول السنة الميلادية التالية لسنة وفاته .

مادة ١٥٩ : تحمى الحقوق المالية لمؤلفى المصنفات المشتركة مدة حياتهم جميعاً ولسبعين سنة تبدأ من أول السنة التالية لسنة وفاة آخر من بقى حياً منهم .

مادة ١٦٠ : تحمى الحقوق المالية لمؤلفى المصنفات الجماعية - باستثناء مؤلفى مصنفات الفن التطبيقي - مدة سبعين سنة تبدأ من أول السنة الميلادية التالية للسنة التى يتم فيها نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة نيهما أبعد . وذلك إذا كان مالك حقوق المؤلف شخصاً اعتبارياً ، أما إذا كان مالك هذه الحقوق شخصاً طبيعياً فيكون حصاب المدة طبقاً للقاعدة المنصوص عليها فى المادتين (١٥٨) ، (١٥٩) .

وتنقضى الحقوق المالية على المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها بمضى سبعين سنة تبدأ من أول السنة الميلادية التالية لسنة نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة ليهما أبعد .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الادبية والفنية " ص ٦٩ وما بعدها .

مادة ١٦١ : تحمي الحقوق المالية<sup>(١)</sup> على المصنفات التي تنشر بدون اسم مؤلفها أو باسم مستعار لمدة سنة تبدأ من أول السنة الميلادية لسنة نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد ، فإذا كان مؤلفها شخصاً معروفاً ومحددًا أو كشف مؤلفها عن شخصيته فتحسب مدة الحماية طبقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادة ( ١٥٨ ) .

مادة ١٦٢ : تنقضى الحقوق المالية لمؤلفي مصنفات الفن التطبيقي بانقضاء خمس وعشرون سنة تبدأ من أول السنة الميلادية التالية لسنة نشرها أو إتاحتها للجمهور لأول مرة أيهما أبعد .

مادة ١٦٣ : في الأحوال التي تحسب فيها مدة الحماية من تاريخ النشر أو الإثاحة للجمهور لأول مرة ، يتخذ تاريخ أول نشر أو أول إتاحة للجمهور أيهما أبعد مبدأ لحساب المدة ، بغض النظر عن إعادة النشر أو إعادة الإثاحة للجمهور إلا إذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الإعادة تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفًا جديدًا .

فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات نشرت منفصلة وعلى فترات ، فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلًا عند حساب مدة الحماية .

مادة ١٦٤ : يتمتع فنانو الأداء بحق مالي استثنائي في مجال أدائهم ، على النحو المبين في المادة ١٥٤ وذلك لمدة سبعين سنة تبدأ من أول السنة الميلادية التالية للسنة التي يتم فيها الأداء أو التسجيل على حسب الأحوال .

مادة ١٦٥ : يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحق مالي استثنائي في مجال استغلال تسجيلاتهم ، على النحو المبين في المادة ( ١٦١ ) ، وذلك لمدة سبعين سنة تبدأ من أول السنة الميلادية التالية للسنة التي تم فيها أول بث لهذه البرامج .

مادة ١٦٧ : لهيئات البث الإذاعي ، الحق في إذاعة المصنفات التي تؤدي في أي مكان عام . وتلتزم هذه الهيئات بإذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف وبمصاد تعويض عادل نقدي أو عيني للمؤلف ، كما تلتزم بمصاد أي تعويض آخر إذا كان لذلك مقتضى .

مادة ١٦٨ : يجوز لكل شخص أن يطلب من الوزارة المختصة منحه ترخيصاً شخصياً للنسخ أو الترجمة أو بهما معاً لأي مصنف محمى طبقاً لأحكام هذا القانون، وذلك دون إذن المؤلف وللأغراض المبينة في الفقرة التالية نظير مصاد تعويض عادل للمؤلف أو خلقه ، وبشرط ألا يتعارض هذا الترخيص مع الإستغلال العادي للمصنف ، أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف .

ويكون إصدار الترخيص بقرار مسبب يحدد فيه النطاق الزماني والمكاني له ولأغراض الوفاء باحتياجات التعليم بكافة أنواعه ومستوياته .  
وتحدد اللائحة التنفيذية حالات وشروط منح الترخيص وفئات الرسم المستحق بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل مصنف .

مادة ١٦٩ : مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقاً لأحكام هذا القانون ، ليس للمؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بأى عمل من الأعمال الآتية أولاً : أداء المصنف في إجتماعات داخل إطار العائلة أو النادي الخاص أو المنشأة التعليمية مادام ذلك يتم بدون حصول مقابل مالى مباشر أو غير مباشر .  
ثانياً : عمل نسخة وحيدة من المصنف لاستعمال الناسخ الشخصى المحض .  
وبشرط ألا يخل هذا النسخ بالاستغلال العادي للمصنف أو يلحق ضرراً غير مبرر بالمصالح المشروعة للمؤلف أو لأصحاب حق المؤلف .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصرى " ص ١٢٠ وما-

ومع ذلك يكون المؤلف بعد نشر مصنفه أن يمنع الغير من القيام بدون إذنه بأى من الأعمال الآتية :

- نسخ أو تصوير مصنفات الفنون الجميلة أو التطبيقية أو المصنفات المعمارية .
- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لمصنف مكتوب .
- نسخ أو تصوير كل أو جزء جوهرى لنوتة موسيقى .
- نسخ أو تصوير كل أو جزء لقاعدة بيانات أو مواد .

**ثالثا :** عمل نسخة وحيدة من برنامج الحاسب بمعرفة الحائز الشرعى له ، أو الاقتباس منه وإن جاوز هذا الاقتباس القدر الضرورى لاستخدام هذا البرنامج مادم فى حدود الغرض المخصص به ، وكذلك بغرض الحفظ ، أو الإحلال عند فقد النسخة الأصلية أو تلفها أو عدم صلاحيتها للاستخدام ، ويجب إتلاف النسخة الأصلية أو المقتبسة بمجرد زوال سند الحائز .

**رابعا :** عمل تحليلات للمصنف أو إقتباسات منه بقصد النقد أو المناقشة أو الاعلام .

**خامسا :** النسخ من مصنفات محمية وذلك للاستعمال فى إجراءات قضائية أو إدارية فى حدود ما تقتضيه هذه الإجراءات مع ذكر المصدر واسم المؤلف .

**سادسا :** نسخ أجزاء قصيرة من مصنف فى صورة مكتوبة أو مسجلة تسجيلاً سمعياً أو بصرياً أو سمعياً بصرياً وذلك لأغراض التدريس بهدف الإيضاح أو الشرح ، بشرط أن يكون النسخ فى الحدود المعقولة ولا يتجاوز الغرض منه ، وأن يذكر اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل النسخ كلما كان ذلك ممكناً عملاً .

**سابعا :** نسخ مقالات أو أعمال قصيرة أو مقتطفات منها إذا كان ذلك ضرورياً لأغراض التدريس فى منشآت تعليمية لا تستهدف الربح بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بالشروط الآتية :

- أن يكون النسخ لمرة وحيدة ، أو فى أوقات منفصلة غير متصلة .

- عدم توافر مكتة الحصول على رخصة بالنسخ .

- أن يشار الى اسم المؤلف وعنوان المصنف على كل نسخة .

ثامنا : تصوير نسخة وحيدة من المصنف بواسطة دار للوثائق أو المحفوظات أو المكتبات التى لا تستهدف الربح - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - وذلك بالشروط الآتية :

- أن يكون النسخ لمقالة منشورة أو مصنف قصير أو مستخرج من مصنف متى كان الغرض من النسخ تلبية طلب شخص طبيعى لاستخدامها فى دراسة أو بحث على أن يتم ذلك لمرة واحدة أو على فترات متفاوتة وذلك كله إذا تعذر الحصول على ترخيص بالنسخ .

- أن يكون النسخ بهدف المحافظة على النسخة الأصلية أو لتحل النسخة محل نسخة فقدت أو تلفت أو أصبحت غير صالحة للاستخدام ويستحيل الحصول على بديل لها بشروط معقولة .

ثامعا : النسخ المؤقت للمصنف الذى يتم تبعا أو أثناء البث الرقعى له أو أثناء القيام بعمل يستهدف إستقبال مصنف مخزن رقميا ، وفى إطار التشغيل العادى للأداة المستخدمة ممن له الحق فى ذلك ، على أن يتم بترخيص من المؤلف صاحب الحق أو بمقتضى القانون .

مادة ١٧٠ : مع عدم الإخلال بحقوق المؤلف الأدبية طبقا لأحكام هذا القانون ليس للمؤلف أو خلفه أن يمنع الصحف أو الدوريات أو هيئات الإذاعة ، فى الحدود التى تيررها أغراضها مما يلى

أولا : نشر مقتطفات قصيرة من مصنفاته التى أتيحت للجمهور بصورة مشروعة ومقالاته المنشورة المتعلقة بالمناقشات فى الموضوعات السياسية أو الاقتصادية أو

العلمية أو الأدبية أو الدينية التي تشغل الرأي العام في وقت معين ، ما لم يكن المؤلف قد حذر ذلك عند النشر ، وبشرط الإشارة الى المصدر الذي نقلت عنه والى اسم المؤلف .

ثانياً : نشر الخطب والمحاضرات والأحاديث التي تلقى في الجلسات العلنية للمجالس النيابية والهيئات التشريعية والإدارية والاجتماعية والدينية ما دامت هذه الخطب والمحاضرات والأحاديث موجهة الى العامة ويشمل ذلك المرافعات القضائية العلنية<sup>(١)</sup> .

ومع ذلك يظل للمؤلف وحده أو خلفه الحق في جمع هذه المصنفات في مجموعات تنسب إليه .

ثالثاً : نشر مقتطفات من مصنف سمى أو بصري أو سمعى بصري متاح للجمهور وذلك في سياق التغطية الإخبارية للأحداث الجارية .

مادة ١٧١ : تنطبق القيود الواردة على الحقوق المالية للمؤلف طبقاً لأحكام هذا القانون على أصحاب الحقوق المجاورة .

مادة ١٧٢ : إذا إشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك إعتبر جميع الشركاء مؤلفين للمصنف بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفق كتابة على غير ذلك وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد بمباشرة حقوق المؤلف إلا باتفاق مكتوب بينهم .

فإذا كان إشترك كل من المؤلفين يندرج تحت نوع مختلف من الفن ، كان لكل منهم الحق في إستغلال الجزء الذي ساهم به على حدة ، بشرط ألا يضر ذلك بإستغلال المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإشبات والتحكيم " ص ٨٩ وما بعدها .

ولكل منهم الحق في رفع الدعاوى عند وقوع إعتداء على أى حق من حقوق المؤلف .

وإذا مات أحد المؤلفين الشركاء دون خلف عام أو خاص ، يؤول نصيبه الى باقى الشركاء أو خلفهم ، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك .

مادة ١٧٣ : يكون للشخص الطبيعي<sup>(١)</sup> أو الاعتبارى الذى وجه ابتكار المصنف الجماعى ، التمتع وحده بالحق فى مباشرة حقوق المؤلف عليه .

مادة ١٧٤ : يعتبر مؤلف المصنفات التى لا تحمل اسم المؤلف أو التى تحمل اسما مستعارا مفوضاً للناسر لها فى مباشرة الحقوق المنصوص عليها فى هذا القانون ، ما لم يعين المؤلف وكىلا آخر أو يعلن شخصيته ويثبت صفته .

مادة ١٧٥ : أولاً : يعتبر شريكاً فى تأليف المصنف السمعى البصرى أو السمعى البصرى :

- ١- مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج .
  - ٢- من يقوم بتحويل مصنف أدبى موجود بشكل يجعله ملائماً للأسلوب السمعى البصرى .
  - ٣- مؤلف الحوار .
  - ٤- واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف .
  - ٥- المخرج إذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف .
- وإذا كان المصنف مبسطاً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق شريكاً فى المصنف الجديد .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٦٢ وما بعدها .

ثانيا : لمؤلف السيناريو ومحور المصنف الأدبي ومؤلف الحوار والمخرج مجامعين الحق في عرض المصنف السمعي أو البصري أو السمعي البصري رغم معارضة واضع المصنف الأدبي الأصلي أو واضع الموسيقى ، وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعرض المدنية على الاشتراك في التأليف .

ثالثا : لمؤلف الشطر الأدبي أو الشطر الموسيقى الحق في نشر مصنفه بطريقة أخرى غير الطريقة المنشور بها هذا المصنف المشترك ما لم يتفق كتابة على غير ذلك .

رابعا : إذا امتنع أحد الشركاء في تأليف مصنف سمعي بصري أو سمعي أو بصري عن إتمام الشق الخاص به ، فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزه وذلك مع عدم الإخلال بما للمنتفع من حقوق مترتبة على اشتراكه في التأليف

خامسا : يكون المنتج طول مدة استغلال المصنف السمعي أو البصري أو السمعي البصري المتفق عليه نائبا عن مؤلفى هذا المصنف وعن خلفهم فى الاتفاق على استغلاله دون الإخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية أو الموسيقية المقتبسة أو المحورة ، كل ذلك ما لم يتفق كتابة على خلافه .

ويعتبر المنتج ناشرا لهذا المصنف ، وتكون له حقوق الناشر عليه وعلى نسخه فى حدود أغراض الاستغلال التجارى له .

مادة (١٧٦) : لا يحق لمن قام بعمل صورة لآخر أن ينشر أو يعرض أو يوزع أصلها أو نسخا منها دون إنئه ما لم يتفق على خلافه . ومع ذلك يجوز نشر الصورة بمناسبة حوادث وقعت علنا أو إذا كانت الصورة تتعلق بأشخاص ذوى صفة رسمية أو عامة أو يتمتعون بشهرة محلية أو عالمية أو سمحت بهذا النشر



المسلطات العامة خدمة للصالح العام ، ويشترط ألا يترتب على عرض الصورة أو تداولها في هذه الحالة مساس بشرف الشخص أو بسمعته أو بوقاره .

ويجوز للشخص الذى تمثله الصورة أن يأتى بنشرها فى الصحف وغيرها من وسائل النشر حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ما لم يتفق على غير ذلك .

وتسرى هذه الأحكام على الصور أيا كانت الطريقة التى عملت بها من رسم أو حفر أو أية وسيلة أخرى .

مادة ١٧٧ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع ، بناء على طلب ذى الشأن ، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية وغيرها من الإجراءات التحفظية المناسبة وذلك عند الاعتداء على أى من الحقوق المنصوص عليها فى هذا الكتاب .

١- إجراء وصف تفصيلي للمصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي .

٢- وقف نشر المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو عرضه أو نسخه أو صناعته .

٣- توقيع الحجز على المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي الأصلي أو على نسخة وكذلك على المواد التى تستعمل فى إعادة نشر هذا المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي .

٤- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٥- حصر الإيراد الناتج عن استغلال المصنف أو الأداء أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي وتوقيع الحجز على هذا الإيراد فى جميع الأحوال .

ولرئيس المحكمة فى جميع الأحوال أن يأمر بئدب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع الى المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له .

مادة ١٧٨ : يجوز لمن صدر ضده الأمر أن يتظلم منه لرئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوما تاريخ صدوره ، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً أو تعيين حارس مهمته إعادة نشر المصنف أو التسجيل الصوتي أو البرنامج الإذاعي أو استغلاله أو عرضه أو صناعته أو استخراج نسخ منه ، ويودع الايراد الناتج خزانة المحكمة الى أن يفصل في أصل النزاع .

مادة ١٧٩ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ، ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

أولاً : بيع وتأجير مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي محمي طبقاً لأحكام هذا القانون ، أو طرحه للتداول بأى صورة من الصور بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

ثانياً : تقليد مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار مع العلم بتقليده .

ثالثاً : التقليد في الداخل لمصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي منشور في الخارج أو بيعه أو عرضه للبيع أو التداول أو للإيجار أو تصديره الى الخارج مع العلم بتقليده .

رابعاً : نشر مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي أو أداء محمي طبقاً لهذا القانون أو إتاحتها للجمهور أو وضعه في متناوله عبر أجهزة الحاسب<sup>(١)</sup> أو شبكات

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " كيف تستخدم شبكة الانترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات " ص ٨٩ وما بعدها .

الانترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات أو غيرها من الوسائل التكنولوجية بدون إذن كتابي مسبق من المؤلف أو صاحب الحق المجاور.

خامساً : التصنيع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأى جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحويل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

سادساً : الإزالة أو التعطيل أو التعييب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

سابعاً : الاعتداء على أى حق أدبى أو مالى من حقوق المؤلف أو من الحقوق المجاورة المنصوص عليها فى هذا القانون .

وتتعدد العقوبات بتعدد المصنفات أو التسجيلات الصوتية أو البرامج الإذاعية أو الأداءات محل الجريمة .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ محل الجريمة أو المتحصلة منها وكذلك المعدات والأدوات المستخدمة فى ارتكابها .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى بغلق المنشأة التى استغلها المحكوم عليه فسى ارتكاب الجريمة مدة لا تزيد على ستة أشهر ، ويكون الغلق وجوبياً فى حالة العود فى الجرائم المنصوص عليها فى البندين ثانياً ، وثالثاً من هذه المادة .

وتقضى المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بإتلاف النسخ المقلدة .

مادة ١٨٠ : تسرى أحكام قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وذلك فى حالة إتفاق طرفى النزاع على التحكيم .

مادة ١٨١ : يصدر الترخيص بالاستغلال التجارى أو المهنى للمصنف أو التسجيل الصوتى أو الأداء أو البرنامج الإذاعى الذى يسقط فى الملك العام من الوزارة المختصة مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز ألف جنيه .

مادة ١٨٢ : يلتزم مؤلفو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات والتسجيلات الصوتية والأداءات المسجلة والبرامج الإذاعية بالتضامن فيما بينهم بإيداع عدد لا يجاوز عشرة من نسخها ، ويصدر الوزير المختص قراراً بإيداع عدد من النسخ مراعيًا طبيعة كل مصنف ، ويتجدد الإلتزام بإيداع عدد من النسخ عند كل طبعة من أيها . ولا يترتب على عدم الإيداع المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويعاقب الناشر والطابع والمنتج عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه عن كل مصنف أو تسجيل صوتى أو برنامج إذاعى وذلك دون الإخلال بالإلتزام بالإيداع .  
وتعفى من الإيداع المصنفات المنشورة فى الصحف والمجلات والدوريات إلا إذا نشر المصنف منفرداً .

مادة ١٨٣ : يُنشأ لدى الوزارة المختصة سجل لقيّد التصرفات الواردة على المصنفات والأداءات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإذاعية الخاضعة لأحكام هذا القانون ، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القيد فى هذا السجل مقابل رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز ألف جنيه للقيد الواحد .

ولا يجوز قيام المتصرف إليه باستغلال<sup>(١)</sup> الحق أو الحقوق محل التصرف إلا بعد إتمام القيد .

ولا يترتب على عدم القيد المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٨٤ : يجوز لكل شخص الحصول على شهادة إيداع لمصنف أو أداء مسجل أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي مودع ، وذلك من الوزارة المختصة مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز ألف جنيه عن كل شهادة .

مادة ١٨٥ : تلتزم جميع المحال التي تطرح للتداول بالبيع أو بالإيجار أو بالإعارة أو الإذن بالاستخدام مصنفات أو أداءات مسجلة أو تسجيلات صوتية أو برامج إذاعية بالآتي :

١- الحصول على ترخيص من الوزير المختص مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز ألف جنيه .

٢- إمساك دفاتر منظمة تثبت فيها بيانات كل مصنف أو تسجيل صوتي أو برنامج إذاعي وسنة تداوله .

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد<sup>(١)</sup> في قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه .

مادة ١٨٦ : يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا القانون .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ١٤١ وما بعدها .

مادة ١٨٧ : مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر تطبيق أحكام هذا القانون على المواد المحمية للمصريين التي تنشر داخل البلاد أو خارجها ولغير المصريين إذا ما نشرت لأول مرة داخل البلاد أو خارجها بشرط أن تنشر داخلها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر الخارجى .

#### الكتساب الرابع

#### الأصناف النباتية

مادة ١٨٨ : تتمتع بالحماية طبقاً لأحكام هذا القانون الأصناف النباتية المنبسطة في مصر أو فى الخارج سواء تم التوصل إليها بطريقة بيولوجية أو غير بيولوجية وذلك متى قيدت فى السجل الخاص بالأصناف النباتية التى تمنح حق الحماية .

مادة ١٨٩ : يشترط للتمتع بالحماية أن يكون الصنف متصفاً بالجدة والتميز والتجانس والثبات وأن يحمل تسمية خاصة به .

ويكون الصنف جديداً إذا لم يتم - حتى تاريخ تقديم طلب حق مربي الصنف النباتى - بيع مواد الإكثار النباتى للصنف أو تداولها بنفسه أو بموافقة لأغراض استغلال الصنف . ولا يفقد الصنف شرط الجدة إذا تم الطرح أو التداول فى مصر لمدة لا تزيد عن سنة من تاريخ تقديم الطلب وذلك بالنسبة للمحاصيل الحقلية والبستانية ولمدة لا تزيد عن ست سنوات بالنسبة للأشجار والأعشاب . فإذا كان الطرح أو التداول قد تم فى الخارج فيجب ألا تزيد المدة على أربع سنوات بالنسبة للمحاصيل الحقلية والبستانية وست سنوات بالنسبة لأشجار الفاكهة وأشجار الزينة الخشبية والأعشاب .

كما لا يفقد الصنف شرط الجدة إذا تم بيعه أو منع حق إستغلاله بموافقة المربي بجهة أخرى قبل منحه حق الحماية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ١٨٥ وما بعدها .

ويكون الصنف متميزاً إذا أمكن تمييزه عن غيره من الأصناف المعروفة بصفة واحدة ظاهرة على الأكل مع إحتفاظه بهذه الصفة عند إكثاره .

ويكون الصنف متجانساً إذا كان الاختلاف بين أفراده يقع في نطاق الحدود المسموح بها .

ويكون الصنف ثابتاً - عند تكرار زراعته - إذا لم تتغير خصائصه الأساسية بتكرار إكثاره .

مادة ١٩٠ : تكون مدة حماية الأصناف النباتية عشرين سنة بالنسبة للمحاصيل الحقلية والبستانية وخمسة وعشرين سنة بالنسبة للأشجار والأعقاب .  
وتبدأ مدة الحماية اعتباراً من تاريخ منحها .

ويمنح الصنف المتقدم عنه طلب حق المربي حماية مؤقتة تبدأ من تاريخ إيداع الطلب وتنتهى بنشر الإعلان عن قبول منح الصنف حق الحماية ، ويتمتع الصنف خلال هذه المدة بجميع الحقوق المنصوص عليها بالمادة (١٩١) .

مادة ١٩١ : يحق لمن يحصل على شهادة حق المربي أن يستعمل ويستغل الصنف المحمي ، كما يحق له أن يمارس في شأنه كافة الأنشطة التجارية وله أن يرخص للغير بذلك الاستعمال والاستغلال بمقتضى إذن كتابي . ولا يحق انتاج وإكثار وتداول وبيع وتسويق واستيراد وتصدير مواد الإكثار إلا بموافقة مربي الصنف المحمي .

مادة ١٩٢ : لا تمنع الحماية قيام الغير بالأعمال الآتية :

١- الأنشطة غير التجارية والاستخدام بفرض الإكثار بواسطة المزارع على أرض في حيازته ولغير الأغراض التجارية .

٢- الأنشطة التي تتعلق بأغراض البحث العلمي .

٣- أنشطة التربية والتجهين والانتخاب التي تستهدف انتاج أصناف جديدة .

٤- الأنشطة التي تتعلق بأغراض التعليم والتدريب .

مادة ١٩٣ : يجوز بقرار من وزير الزراعة - وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية - منح حق استخدام واستغلال الصنف المحمي دون موافقة المربي وذلك في الحالات التي تقتضيها المصلحة التومية أو الظروف البيئية ، وكذلك في حالات امتناع المربي عن إنتاج الصنف بمعرفته أو توفير مواد الإكثار للغير للصنف المحمي أو رفضه منح حق استغلال الصنف رغم مناسبة الشروط المعروضة عليه . ويستحق المربي تعويضاً عادلاً مقابل حق الغير في استخدام واستغلال<sup>(١)</sup> الصنف خلال مدة الترخيص وتراعى في تقدير التعويض القيمة الاقتصادية لهذا الصنف .

مادة ١٩٤ : يجب على المرخص له تطبيقاً لأحكام المادة (١٩٣) أن يلتزم بشروط الترخيص ، ولا يجوز له التنازل عنه للغير أو المساس بالحقوق الأخرى للمربي أثناء مدة الترخيص .

ويلغى الترخيص بانتهاء المدة المحددة له أو بمخالفة المرخص له لأي شرط من شروط الترخيص .

مادة ١٩٥ : تشكل بقرار من وزير الزراعة لجنة تسمى لجنة حماية الأصناف النباتية ، وتختص هذه اللجنة بالنظر في طلبات منح حق المربي طبقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها قرار تشكيلها .

وينشأ بوزارة الزراعة سجل لقيد الأصناف التي تمنح حق المربي ، ويكون القيد في هذا السجل طبقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

وتصدر شهادة منح حق المربي وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية وبعد أداء رسم تحدد هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسة آلاف جنيه .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التعليل على القانون المدني " ص ١٤٨ وما بعدها .



ويتم النشر عن منح حق المربي مرتين في جريدين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة صاحب الحق .

ويخطر من رفض طلبه بقرار الرفض أسبابه . ويكون لكل ذي شأن حق التنظيم من قرار منح حق المربي أو رفض الطلب ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر أو من تاريخ الإخطار على حسب الأحوال .

وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات الإخطار ونظر التظلم والبت فيه .

مادة ١٩٦ : تلغى شهادة حق المربي بناء على توصية اللجنة المختصة وذلك في أحوال فقد الصنف لأحد الشروط الخاصة بمنح حق المربي وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة .

ويكون إخطار ذي الشأن بهذا القرار بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وله أن يتظلم منه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار .

ويصدر وزير الزراعة قراراً بقواعد وإجراءات نظر التظلم والبت فيه .

مادة ١٩٧ : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الكتاب أو القرارات الصادرة تنفيذاً له بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة ، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة ، وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال يحكم بمصادرة التقاوى ومواد الإكثار المضبوطة .

مادة ١٩٨ : لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع وبناء على طلب كل ذي شأن، ومقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة ، وعلى وجه الخصوص :

- ١- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .
  - ٢- إجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات المخالفة والأدوات التي إستخدمت أو تمستخدم في ارتكاب الجريمة .
  - ٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة في البند (٢) .
- ولرئيس المحكمة في جميع الأحوال أن يأمر بئدب خبير أو أكثر لمعونة المحضر المكلف بالتففيذ ، وأن يفرض على الطالب إيداع كفالة مناسبة .
- ويجب أن يرفع الطالب أصل النزاع الى المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الأمر وإلا زال كل أثر له .
- مادة ١٩٩ : يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية في تنفيذ أحكام هذا الكتاب<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهين الحرة " ص ٨٩ وما بعدها .

## الفصل الثاني

### المذكرة الإيضاحية لمشروع

### قانون حماية الملكية الفكرية

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الفصل للمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون حماية الملكية الفكرية وذلك على النحو التالي :

تشكل حقوق الملكية الفكرية أسمى صور حقوق الملكية على وجه الإطلاق. ويبتدى هذا السمو من اتصال موضوع هذه الحقوق بأسمى ما يملكه الإنسان ، وهو العقل فى إبداعاته وتجلياته الفكرية .

ويرد حق الملكية الفكرية على النتائج الذهنية أيا كان نوعه ، كحق المؤلف فى مصنفاته العملية أو الأدبية أو الفنية ، وحق المخترع فى مخترعاته الصناعية كما يرد على قيمة من القيم التى تجتنب العملاء وتعتبر ثمرة للنشاط كالحق فى العلامة التجارية وثقة العملاء .

ويسبغ حق الملكية الفكرية على صاحبه الأبوّة على نتاجه الذهني أو ثمرة نشاطه فيكون له تبعاً ذلك أن يحتكر استغلال هذه الثمرة أو ذلك النتاج .

وقد عنى التشريع الدولى بتنظيم حماية حقوق الملكية الفكرية ، فتوالت الاتفاقيات الدولية<sup>(١)</sup> فى هذا المضمار بداية من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (سنة ١٨٨٣) ، مروراً باتفاقية برن لحماية حق المؤلف

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "الاتفاقيات الدولية الكبرى" ص ١٤٥ وما بعدها .

(سنة ١٨٨٦) ، وانتهاء باتفاقية جوانيب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية المعروفة اختصاراً بـ (TRIPS) كإحدى اتفاقيات جولة أوروغواي (سنة ١٩٩٤) التى أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن عديد من الاتفاقيات الأخرى التى تقع فى الفترات البينية .

ولم يكن المشرع المصرى - فى هذا النطاق - غائباً عن الساحة إذ أصدر التشريعات التى تكفل الحماية لكل حقوق الملكية الفكرية سواء الملكية الأدبية والفنية ، أو الملكية الصناعية متأثراً بالشرعية الدولية بادية بقانون العلامات والبيانات التجارية الصادر بالقانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٩ ، مروراً بقانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الصادر بالقانون رقم (١٣٢) لسنة ١٩٤٩ ، لنتهاء بقانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم (٣٥٤) لسنة ١٩٥٤ .

وقد ظل هذا التأثير ذو الطابع الدولى ظاهراً فى التشريعات المصرية بدلا تعديلها أكثر من مرة لمواكبة ما استحدثت من اتفاقيات دولية فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية ، لعل آخرها التعديل الأخير لقانون حماية حق المؤلف بالقانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٤ .

فالمشرع المصرى إذن - وبإبناء على ما تقدم - كان متابعاً لما يستجد على الساحة الدولية من اتفاقيات تعنى بحماية حقوق الملكية الفكرية ، معنيا بتطوير التشريع لمسايرة المستجدات فى الاتفاقيات التى انضمت مصر إليها والمفاهيم بشأن الحقوق محل ما لم تتضمن إليه من الاتفاقيات<sup>(١)</sup> .

وإذ انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التى تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أوروغواي ومن بينها الملحق رقم (١ج) المتعلق باتفاقية

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "الاتفاقيات الدولية الكبرى" ص ١٤٥ وما بعدها .

جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) فقد اتسعت مجالات حقوق الملكية الفكرية الواجبة الحماية . فلم تعد تقتصر التزامات مصر في هذا الخصوص على المجالات التقليدية (حق المؤلف - العلامات التجارية - براءات الاختراع - الرسوم والنماذج الصناعية) والتي كانت تنظمها القوانين الأربعة المشار إليها ، بل أصبح لزاماً عليها أن تمد الحماية إلى مجالات جديدة تتمثل في الحقوق المجاورة لحق المؤلف، والمؤشرات الجغرافية ، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها ، والأصناف النباتية ، فضلاً عما لحق المصناعات التقليدية ذاتها من تطور كبير في مجال الحماية ولد التزامات جديدة يتعين الوفاء بها .

وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد فقد قامت الحاجة إلى مراجعة التشريعات الوطنية القائمة وتطويرها للوفاء بالالتزامات الدولية المشار إليها ، وتوفير الحماية اللازمة للمجالات الجديدة التي يتعين أن تمتد إليها الحماية ، وذلك كله وفق المعايير الدولية المستحدثة .

وقد اتبع المشرع المصرى استجابة لكل ذلك - نهج إعداد تشريع موحد يعالج بين نفيه جميع جوانب حماية حقوق الملكية الفكرية إيماناً بفائدة هذا النهج ومسايرة للعديد من التشريعات المقارنة في هذا المجال .

وقد جاء للمشروع متضمناً أربعة كتب أساسية يعالج منها جانباً من جوانب حماية تلك الحقوق ، وذلك على النمق الآتى :

**الكتاب الأول :** يعالج براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها وقد ضم المواد من (١) إلى (٦٣) .

**الكتاب الثانى :** ويتناول العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسومات والنماذج الصناعية وذلك فى المواد من (٦٣) إلى (١٣٧) .

الكتاب الثالث : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ويشمل المواد من ١٣٨ إلى ١٨٧ .

الكتاب الرابع : وموضوعه الأصناف النباتية من (١٨٨) إلى (١٩٩) .  
ونذكر كل وفق تفصيل نورد أهم ملامحه فيما يلي .  
الكتاب الأول

يعالج براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات  
التخطيطية للدوائر المتكاملة والمطومات غير المفصح عنها  
وتعالج هذه المسائل في ثلاثة أبواب تتمثل أحكامها الهامة فيما يأتي :  
الباب الأول

#### براءات الاختراع ونماذج المنفعة

نصت المادة الأولى من المشروع على منح البراءة عن كل اختراع تتوافر فيه  
الشروط التي يبينها دون تمييز يستند إلى مكان الاختراع أو المجال التكنولوجي  
الذي ينتمي إليه<sup>(١)</sup> .

وقد توسعت الفقرة الثالثة في مفهوم الصناعة بحيث تشمل المنتجات الكيميائية  
المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية ، والكائنات الدقيقة ، والعنيمات  
الميكروبيولوجية الدقيقة وغير البيولوجية لإنتاج النباتات والحيوانات ، والعمليات  
البيولوجية لإنتاج النباتات، وينأى عن ذلك منح البراءة عن الاختراع التي تنتمي  
إلى هذه المجالات بما يتوافق وحكم المادة (٢٨) من اتفاقية (الترييس) .

وقد منعت المادة الثامنة من المشروع منح البراءة للاختراعات التالية :  
١- الاختراعات التي يكون من شأن استغلالها الإخلال بالنظام العام أو

(١) انظر ٢٠٠٠ عدد الفلاح مراد "اتفاقيات دولية الكبرى" ص ١٤٥ وما بعدها .

الأدب أو الأضرار الجسيم بالبيئة أو الأضرار بحياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات .

٢- الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات .

٣- طرق تشخيص وعلاج وجراحة الإنسان والحيوان .

٤- النباتات والحيوانات أيا كانت درجة ندرتها أو غرابتها وكذلك الطرق التي تكون في أساسها بيولوجية لإنتاج الحيوانات .

٥- الأعضاء والأنسجة والخلايا الحية والحمض النووي والجنوم .

والجدير بالذكر أن قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الحالي يقصر منع منح البراءة على الاختراعات التي ينشأ عن استغلالها إخلال بالأدب العامة أو النظام العام وقد أضاف المشروع إلى ذلك سائر طوائف الاختراعات سالفة البيان واضعاً في الاعتبار الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة بنا تجيزه المادة ٧ ، ٨ من اتفاقية (التريس) تحقيقاً للمصلحة العامة التي تقتضي استبعاد تلك الاختراعات من نطاق منح براءة الاختراع .

وعالجت المادة (٧) من مشروع القانون الاختراعات التي يتوصل إليها شخص في إطار علاقة عقدية مع آخر بحيث تكون جميع الحقوق المالية المترتبة على الاختراع لهذا الآخر ما لم يتفق على غير ذلك ، كما تناولت حكم الاختراعات التي يتوصل إليها العمل أو الموظف في نطاق رابطة العمل أو الاستخدام وأثناءها ، أو من خلال نشاط المنشأة وقد أقام النص نوعاً من التوازن بين حقوق العامل أو الموظف الذي يتوصل إلى الاختراع ، وحقوق رب العمل بقرّر حق العامل أو الموظف في البراءة أو التصرف فيها قبل إخطار صاحب العمل كتابة ، وجعل الأخير الحق في شراء البراءة أو استغلال الاختراع بمقابل عادل يحصل عليه العامل يراعى فيه على وجه الخصوص العائد الاقتصادي للاختراع مع بقاء الاختراع متسبباً إلى المخترع في جميع الأحوال .

وحددت المادة (١٠) من المشروع مدة البراءة بعشرين سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة في مصر ، وهو الحد الأدنى للمدة الذى أو جبته المادة ٣٣ من اتفاقية (الترييس) ، ولم يغير المشروع بين طوائف الاختراعات فيما يتعلق بمدة الحماية ، على خلاف ما يقرره قانون براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية الحالى الذى يميز بين مدة براءة الاختراعات المتعلقة بطريقة تصنيع المنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية أو العقاقير الطبية أو المركبات الصيدلانية وهى عشر سنوات غير قابلة للتجديد ، وبين غيرها من الاختراعات التى يجعل مدة براءتها خمس عشرة سنة تقبل التجديد مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات . فهذا التمييز بين طوائف الاختراعات فى مدة البراءة لم يعد جائزا فى ظل اتفاقية (الترييس) .

وقررت المادة (١١) من مشروع القانون حق مالك البراءة فى منع الغير من استغلال الاختراعات بأية طريقة ، وأخذت بمبدأ استنفاد حق مالك البراءة فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع توزيع السلعة إذ قام بتسويق السلعة فى أية دولة أو رخص للغير بذلك وهو ما يعرف بالاستنفاد الدولى وذلك لإتاحة توفير السلعة المشمولة بالحماية عن طريق البراءة فى السوق المحلى بأقل الأسعار السائدة عالمياً عن طريق الاستيراد الموازى<sup>(١)</sup> . وأوردت الفقرة الثالثة من المادة (١١) قائمة بالأعمال التى لا تعتبر اعتداء على حق مالك البراءة آخذة فى هذا الشأن بمنهج التوسع تحقيقاً للمصلحة العامة وبما لا يتعارض مع أحكام اتفاقية (الترييس) .

وأوجبت المادة (١٤) من مشروع القانون أن يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلى للاختراع يتضمن بياناً كاملاً عن موضوعه وعن أفضل أسلوب يمكن نوى الخبرة من تنفيذه ، وأن يشتمل وصف الاختراع على العناصر الجديدة التى يطلب صاحب الشأن حمايتها ، وأن يرفق بالطلب رسم هندسى للاختراع عند الاقتضاء ، ويحقق

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير " ص ١٠٤ وما بعدها .



الحكم إفصاح طالب البراءة عن كل المعلومات والأسرار والمعارف الفنية المتعلقة بالاختراع وهو ما من شأنه أن يمكن الغير من تنفيذه عند انتهاء مدة البراءة ، ويحقق في الوقت ذاته إمكانية متابعة الإنجازات المتلاحقة في مجال التقدم العلمى والتكنولوجى للاختراعات ودراسة العناصر الجديدة التى يقوم عليه هذا التقدم مما يسهم فى مزيد من الابتكارات ويدفع حركة التنمية الصناعية والتكنولوجية ، وإلى جانب ذلك فإن الإفصاح الكامل عن الاختراع ييسر للمرخص له ترخيصاً إجبارياً - فى الحالات التى يحددها مشروع القانون - تنفيذ الاختراع .

ولما كان وصف الاختراعات المتعلقة بالكائنات الدقيقة لا يحقق بمجرد الوقوف على أسرار الاختراع مهما تضمن من معلومات توصيلية متعلقة به فقد أوجبت الفقرة الرابعة من المادة (١٤) - فى هذا النطاق - أن يودع طالب الحصول على البراءة مزرعة حية من الكائن الدقيق لدى الجهة التى تحددها اللائحة التنفيذية حتى يمكن للغير الحصول على كل أسرار الاختراع .

وتلتزم أحكام المادة ذاتها طالب البراءة بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلبات التى سبق أن قدمها فى الخارج عن نفس الاختراع أو ما يتصل بموضوعه وكذلك البت فى هذه الطلبات .

وتأخذ المادة (١٨) من مشروع القانون بمبدأ الفحص للاختراع فتوجب على مكتب براءات الاختراع فحص طلب البراءة ومراقبته للتحقيق من توافر الجدة ، والابتكار الذى يقتضى أن يمثل الاختراع خطوة إبداعية ، وكذلك القابلية للتطبيق الصناعى فبالذا توافرت فى الاختراع هذه الشروط الموضوعية والشروط الشكلية المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ١٤ من المشروع قام مكتب البراءات بالإعلان عن قبول طلب الحصول على البراءة فى جريدة براءات الاختراع بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية .

ويختلف هذا النظام اختلافاً جوهرياً عن النظام المعمول به طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الذى يقتصر الفحص على الجوانب الشكلية فى الطلب ولا يوجب على إدارة براءات الاختراع فحص الشروط الموضوعية للاختراع .

وتضع المادة (٢١) من المشروع حد أدنى للمدة التى يجب أن يستغرقها الفحص وهى سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة ، ولا تجيز الإعلان عن قبول الطلب قبل انقضائها ، وتنص على بقاء كل المعلومات المتعلقة بالاختراع سرية خلال تلك المدة .

وقد نظم المشروع فى المادتين (٢٥ و ٢٦) منه منح التراخيص الإجبارية باستغلال الاختراع وتكلفت المادة (٢٥) ببيان الحالات التى يجوز فيها لمكتب براءات الاختراع أن يمنح هذه التراخيص ببيان ، وقد سلك المشروع نهج التوسعة فى هذه الحالات بهدف تحقيق المصالح الوطنية مسترشداً فى ذلك بأحكام عديدة من التشريعات المقارنة أهمها تقيين الملكية الصناعية الفرنسى ، وقانون براءات الاختراع الكندى والقانون البرازيلى بشأن الملكية الصناعية الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٩٦ ، والقانون الأرجنتينى رقم ٤٨١/٢٤ والمعدل بالقانون رقم ٥٧٢/٥٤ والمنشور فى الجريدة الرسمية للأرجنتين فى ٢٢ مارس ١٩٩٦ ، وقد روعى فى هذا التوسع عدم الخروج على أحكام اتفاقية التريبس وباريس (تعديل استكهولم لسنة ١٩٦٧) .

وقد تناولت المادة (٢٦) الشروط الواجب مراعاتها عند إصدار الترخيص الإجبارى والالتزامات الملقاة على عاتق المرخص له والضمانات المقررة لصاحب البراءة وهى منقولة فى معظمها عن المادة (٣١) من اتفاقية (التريبس) .

وقد استحدث المشروع أحكام منح براءة نموذج المنفعة (المواد من ٣٠ حتى ٣٢) وأحال فى شأن ما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه البراءة فى المشروع إلى الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع (المادة ٤١) ، وقد نصت المادة (٣٠) على منح براءات

نموذج المنفعة عن كل إضافة فنية جديدة فى شكل أو تكوين وسائل أو أدوات أو عدد أو أجزائها ومنتجات أو مستحضرات أو طرق إنتاج محل ما تقدم ، وغير ذلك مما يستخدم فى الاستعمال الجارى .

وأجازت المادة ذاتها لمقدم طلب نموذج المنفعة ولمكتب براءات الاختراع - من تلقاء نفسه - تحويل طلب براءة نموذج المنفعة إلى براءة اختراع متى توافرت شروط الطلب الأخير .

وحددت المادة (٣١) مدة حماية نموذج المنفعة بسبع سنوات غير قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ تقديم طلب براءة نموذج المنفعة إلى مكتب براءات الاختراع فى مصر . وتناولت المادة (٣٢) من المشروع بالتأنيث الأفعال التى تعد اعتداء على حقوق مالك براءة الاختراع أو براءة نموذج المنفعة ، وجعلت عقوبة ارتكاب أى فعل من هذه الأفعال الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين مع عدم الإخلال بحكم المادة (١١) التى بينت حالات استنفاد حق المالك البراءة فى منع الغير من استيراد<sup>(١)</sup> أو استخدام أو بيع أو توزيع السلعة ، وغلظت المادة (٣٣) العقوبة فى حالة العودة بحيث لا تقل مدة الحبس عن ستة أشهر ويكون الحد الأدنى للغرامة خمسين ألف جنيه والحد الأقصى مائة ألف جنيه .

وأوجبت المادة ذاتها أن يقضى فى جميع الأحوال بمصادرة الأشياء المقلدة محل الجريمة والأدوات التى استخدمت فى التقليد وينشر الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وبينت المادة (٣٤) الإجراءات التحفظية التى يجوز لصاحب براءة الاختراع أن يطلب من رئيس المحكمة المختصة إصدار أمر بها لحفظ المنتجات أو البضائع

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير" ٥٨ وما بعدها .

المدعى بتقليدها للمنتج الصادر عنه البراءة على النحو الذى يضمن بقائها بحالتها .  
 ووفاء بالتزام الذى تفرضه أحكام اتفاقية التريبس . نظمت المادة (٣٥) من  
 المشروع قواعد الإثبات فى الدعاوى المتعلقة ببراءة الطريقة الصناعية بما يخفف  
 العبء على المدعى صاحب البراءة فأجازت للمحكمة إذا تعذر عليه إثبات أن  
 المنتج المطابق قد تم الحصول عليه بالاستخدام المباشر لطريقته المشمولة بالحماية  
 رغم بذله جهداً معقولاً للكشف عن هذه الطريقة - أن تنقل عبء الإثبات إلى  
 المدعى عليه فتأمره بأن يثبت أن الطريقة التى استخدمها فى تصنيع المنتج المطابق  
 تختلف عن الطريقة المشمولة بالبراءة والملوكة للمدعى ، وذلك كله فى إطار  
 حماية حق المدعى عليه فى حماية أسرارهِ الصناعية والتجارية .

وأجازت المادة (٣٦) من المشروع للمحكمة الإدارية أو المدنية أو الجنائية  
 المختصة بحسب الأحوال التصرف فى الأشياء المتحفّظ عليه بالطريقة التى تحددها  
 للوفاء بما يقضى به من الغرامات أو التعويضات وأن تأمر بإعدامها عند الاقتضاء  
 وأوجبت على المحكمة - فى جميع الأحوال - أن تفصل فى أمر الأشياء المحجوز  
 حتى فى حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر القصد الجنائى .

وتكفلت المادة (٣٧) من المشروع ببيان أحكام التظلم من القرارات التى يصورها  
 مكتب براءات الاختراع تطبيقاً لأحكام المشروع ، فصّت على تشكيل لجنة بقرار  
 من الوزير المختصّ لنظر هذه التظلمات برئاسة مستشار بمحاكم الاستئناف أو من  
 فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة  
 وثلاثة من نوى الخبرة .

وأحالت إلى اللاتحة التنفيذية لتنظيم إجراءات عمل هذه اللجنة ، وبينت المدة التى  
 يجب عليها البت فى التظلم خلالها ، وجعلت سلوك سبيل التظلم إلى هذه اللجنة  
 شرطاً لقبول الدعوى أمام القضاء بشأن القرارات المشار إليها .

وقررت المادة (٣٨) حق مكتب براءات الاختراع في الطعن في القرار الصادر من تلك اللجنة أمام محكمة القضاء الإداري خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المكتب بالقرار .

وأجازت المادة (٢٩) من المشروع لكل من قدم طلباً للحصول على براءة اختراع في إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل مصر معاملة المثل ، أن يتقدم إلى مكتب براءات الاختراع في مصر بطلب مماثل عن ذات الموضوع خلال السنة التالية لتقديم الطلب في الخارج ، ورتبت على ذلك الاعتداء في تحديد الأولوية بتاريخ تقديم الطلب الأول في البلد الأجنبي . وهذا الحكم مأخوذ من المادة (٤)<sup>(١)</sup> من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (تعديلي استكهولم لسنة ١٩٦٧) .

وتحقيقاً لاتساع نطاق الاستفادة بالأحكام المستجدة في المشروع نصت الفقرة الأولى من المادة (٤٢) على سريان أحكامه على الطلبات التي تم تقديمها لمكتب براءات الاختراع قبل تاريخ العمل بالقانون ولم تصدر بشأنها براءة وأجازت للطلب تعديل طلبه بما يتفق وأحكام المشروع .

ولبلوغ ذات الغاية نصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على سريان مدة الحماية المقررة وهي عشرون سنة على براءات الاختراع التي لم تنته مدتها في تاريخ العمل بالقانون .

ومواكبة لما نص عليه المشروع في المادتين ٢ ، ٤ من مواد الإصدار تحقيقاً للاستفادة بفترة السماح المتاحة لبراءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية الصيدلانية والكائنات الدقيقة استجابة للمصلحة القومية - فقد أوجبت المادة (٤٤) من المشروع على مكتب البراءات، أن يتلقى طلبات براءات الاختراع الخاصة بتلك

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة البمارك والإستيزاد والتصدير" ص ١٠٤ وما بعدها .

المنتجات وهذه الكائنات التي قدمت اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ لحفظها خلال فترة السماح بحيث لا تبدأ إجراءات فحصها إلا بعد انتهاء تلك الفترة في أول يناير سنة ٢٠٠٥ ميلادية على أن تحسب مدة الحماية المقررة لهذه الطائفة من الاختراعات - في حالة منح البراءة اعتباراً من تاريخ تقديم طلب البراءة وتستمر لما تبقى من هذه المدة .

وامتكاماً لهذا التنظيم لأجازت المادة (٤٥) لمقدم طلب الحصول على البراءة أن يطلب من السلطة الحكومية المختصة منحة حقوقاً تمويقية استثنائية لمنتجه في مصر خلال فترة حفظ الطلب ويشترط لإمكان منح هذه الحقوق ما يأتي :

١- أن يكون المنتج ذاته قد نال براءة اختراع في دولة عضو في منظمة التجارة العالمية.

٢- أن يكون قد سبق منح الطالب موافقة تمويقية في مصر وفي تلك الدولة كليهما بناء على طلب قدم منه اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٩٥ .

٣- أن يقدم الطالب المستندات الدالة على سبق منحه الموافقة التسويقية المشار إليها<sup>(١)</sup>.

وتحدد الفقرة الثانية من المادة المذكورة النطاق الزمني لتمتع الطالب بالحقوق التسويقية لمنتجه التي توافق السلطة الحكومية المختصة على منحها له ، بحيث يستمر هذا التمتع إلى أن يبت مكتب براءات الاختراع المصري في طلب الحصول على البراءة ، ما لم تمض خمس سنوات من تاريخ الموافقة على منحه تلك الحقوق دون البت في طلب البراءة، وحينئذ تنقضي الحقوق التسويقية الاستثنائية بمضي هذه المدة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "التطبيق على القانون المدني" ص ٤١٠ وما بعدها .

## الباب الثاني

### التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

تعتبر حماية التصميمات التخطيطية من المجالات الجديدة التي لم تكن محلاً لحماية قانونية في مصر من قبل أوجبها انضمام مصر إلى معاهدة واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة المعتمدة في ٢٦ مايو سنة ١٩٨٩ ، كذلك فقد تضمنت اتفاقية حماية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (الترييس) قسماً خاصاً بحماية التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، ولا شك في أهمية إصباغ الحماية على هذه التصميمات لأنها تمثل العصب الرئيسي لصناعة تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الخدمات ، وتمثل الركيزة الأساسية لتطوير جميع الصناعات الأخرى .

وقد روعى في إعداد مشروع أحكام حماية التصميمات التخطيطية توافقها مع اتفاقية (الترييس) ومعاهدة<sup>(١)</sup> واشنطن المشار إليهما ، ولقد نظم المشروع هذه الأحكام من حيث الشروط الموضوعية التي يجب توافرها في التصميم التخطيطي حتى يمنح حماية قانونية وما يترتب على منح هذه الحماية والإجراءات الشكلية الخاصة بطلب هذا المنح وذلك وفقاً لما يأتي :

فقد عرفت المادة (٤٦) من المشروع الدائرة المتكاملة بأنها كل منتج ، في هيئته النهائية أو في هيئته الوسيطة ، يتضمن عناصر - أحدها على الأقل عنصراً نشطاً - مثبتة على قطعة من مادة وتشكل مع بعض اتصالات أو كلها كيانه متكاملاً يستهدف تحقيق وظيفة بأنه كل ترتيب ثلاثي الأبعاد معد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع وإصباغ الحماية على التخطيط للدوائر المتكاملة اشترط المشروع في المادة (٤٧) أن يكون التصميم التخطيطي للدائرة المتكاملة جديداً وعده كذلك متى كان نتاج جهد فكري بذله صاحبه ، كما اعتبره جديداً إذا كان اقتران عناصر

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٧٨ وما بعدها .

الدائرة واتصالها ببعضها هو فى ذاته جديداً على الرغم من أن هذه العناصر قد تكون شائعة لدى أرباب الفن الصناعى المعنى .

وبينت المادة (٤٨) التصميمات التى لا تتمتع بالحماية وهى : المفاهيم أو الطريقة أو النظام الفنى أو المعلومات المشرفة التى يشتمل عليها التصميم التخطيطى للدائرة المتكاملة .

وحدد المشروع فى المادة (٤٩) مدة حماية التصميمات التخطيطية بعشر سنوات من تاريخ تقديم طلب التسجيل فى مصر ، أو من تاريخ أو لاستغلال تجارى لها فى مصر أو فى الخارج - أى للتاريخين أسبق - وبحيث تنقضى مدة الحماية فى جميع الأحوال بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ إعداد التصميم .

وأوضح المشروع فى المادة (٥٠) من له الحق فى طلب تسجيل التصميم التخطيطى للدائرة المتكاملة والجهة التى يقدم إليها الطلب والسجل الذى يقيد فيه والرسم الذى يؤدى ، وأحال إلى اللائحة التنفيذية فى بيان شروط وإجراءات التقد وتحديد الرسم فى نطاق الحد الأقصى الذى يبينه المشروع .

وكفالة للحماية المقررة للتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة أو جب المشروع فى المادة (٥١) الحصول على تصريح مسبق من صاحب الحق فى التصميم التخطيطى المحمى للقيام بأى من أعمال :

- نسخ التصميم التخطيطى بكامله أو أى جزء جديد منه سواء تم للنسخ بإيجامه فى دائرة متكاملة أو بأى طريق آخر .

- استيراد أو بيع أو توزيع التصميم التخطيطى لأغراض التجارة سواء تم ذلك منفرداً أو مندمجاً فى دائرة متكاملة أو كان أحداً لمكونات السلسلة .

ومن ناحية أخرى أورد المشروع فى المادة (٥٢) الأعمال التى يجوز فيها لأى شخص طبيعى أو اعتبارى القيام بها بالنسبة للتصميم التخطيطى للدوائر المتكاملة وذلك بغير ترخيص من صاحب الحق ، كما أجاز المشروع فى المادة (٥٣) لمكتب



البراءات منح ترخيص إجبارى باستخدام التصميم التخطيطى وفقاً لأحكام الترخيص الإجبارى لبراءات الاختراع المنصوص عليها فى المادتين (٢٥) و(٢٦) من المشروع .

ونصت المادة (٥٤) من المشروع على العقوبات المقررة لمخالفة أى من أحكام المادة (٥١) وهى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس الذى لا يقل عن ستة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

وأحالت المادة (٥٥) فى شأن تنظيم الأمر بالإجراءات التحفظية ، والتصرف فى الأثبات المتحفظ عليها ، وتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا الباب إلى المواد (٣٤) و(٣٦) و(٤٣) الواردة فى شأن براءات الاختراع ونماذج المنفعة .

### الباب الثالث

#### المعلومات غير المفصّل عنها

يتعرض مشروع القانون لمجال المعلومات المفصّل عنها فى الباب الأول من هذا الكتاب ، الذى يتناول موضوع براءات الاختراع ، حيث يفرض مثلاً تقضى المادة (٢٩) من اتفاقية (التريبس) على المتقدم بطلب لحماية اختراع ما أن يكشف أو يفصح عن موضوع اختراعه بتقديم وصف تفصيلى له على النحو الذى يمكن شخصاً متعمداً فى الفن الصناعى من تنفيذ الاختراع ، وإن يفصح أيضاً عن أفضل طريقة للتنفيذ ويعتبر الإفصاح واحداً من أقدم وأهم الأركان التى يقوم عليها الفكر والممارسة فى حماية حقوق الملكية الصناعية من خلال براءات الاختراع لما للإفصاح من قيمة عملية تقترن بالاعتبارات الأخلاقية وقد نصت على ضرورته اتفاقية باريس وكل قوانين براءات الاختراع فى كل الدول . وفى مقابل هذا

الإقصاح فإن صاحب الملكية الصناعية ، المتضمنة فى براءات الاختراع ، تترتب له حقوق استثنائية تستمر طوال مدة البراءة ، كما يتمتع بحماية لملكيته الصناعية تكفلها الدولة ، بما يتسنى من عقاب المعتدى عليها أثناء فترة حمايتها .

ويتناول المشروع فى هذا الباب تنظيم المعلومات غير المفصح عنها وهى تختلف اختلافاً بيناً عن المعلومات المفصح عنها فى المفاهيم الأساسية ، وفيما يترتب عليها من مسؤوليات وحقوق الأطراف المتعاملة معها ، وفى دور الدولة إزاءها .

وقد أوجب هذا التنظيم انضمام مصر إلى اتفاقية (الترييس) التى تعالج هذه المعلومات فى المادة (٣٩) من القسم السادس من وثيقتها . وقد تكفل المشروع بهذا التنظيم فى المواد من ٥٦ وحتى ٦٣ منه .

فأوردت المادة (٥٦) مفهوم المعلومات غير المفصح عنها طبقاً لأحكام المادة (٣٩) من اتفاقية (الترييس) ، وأوردت فى هذا الشأن أنها تشمل ما يلى :

١- المعلومات التى تنصف بالسرية : بمعنى أنها ، فى مجموعها أو فى التكوين الذى يضم مفرداتها ، ليست معروفة أو متداولة بشكل عام لدى المشتغلين بالفرن الصناعى الذى تقع المعلومات فى نطاقه .

٢- المعلومات التى تستمد قيمتها التجارية من كونها سرية .

٣- المعلومات التى تعتمد فى سريتها على ما يتخذها حائزها القانونى من إجراءات فعالة للحفاظ عليها .

ونصت الفقرة الأولى من المادة (٥٧)<sup>(١)</sup> على امتداد الحماية التى تقرها أحكام المشرع مدة عشر سنوات إلى المعلومات غير المفصح عنها التى كانت ثمرة جهود كبيرة والتى تقدم إلى الجهات المختصة بناء على طلبها للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلانية أو الزراعية ، التى تستخدم كيانات كيميائية جديدة ، لازمة

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "التعليق على القانون المدنى" ص ٤١٠ وما بعدها .

للاختبارات الواجب إجراؤها للسماح بالتصويق .

وألزمت الفقرة الثانية الجهات المختصة التي تتلقى المعلومات المشار إليها في الفقرة الأولى بحملتها من الإقضاء وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تقديم المعلومات إليها أو من تاريخ انتهاء مدة السماح بالتصويق - على حسب الأحوال - أيهما أبعد .

وأجازت الفقرة الثالثة من المادة ذاتها لتلك الجهات أن تكشف عن المعلومات التي تلقتها لضرورة تنفيذها حماية الجمهور ، وأن تستخدم المعلومات اللازمة للاختبار عند اختبار أو تقييم منتجات أخرى مشابهة دون أن يعتبر ذلك تعدياً على حقوق صاحب هذه المعلومات ، والهدف من هذه الإجازة الإفادة من وسائل التحليل والاختبار والتقييم لما فيها من مضامين علمية ذات قيمة في تحليل منتجات أخرى غير التي قدمت المعلومات لخدمتها هي توسعة في الانتفاع بالمعلومات تحقق مصلحة عامة ولا تتطوى في الوقت ذاته على أي استخدام فيه شبهة الاستغلال التجاري أو غير العادل .

وألقت المادة (٥٨) على عاتق الحائز القانوني للمعلومات غير المفصح عنها بالتزام اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة عليها ومنع تعرضها للتداول بين غير المختصين وتنظيم التداول بين المترمين قانوناً بالحفاظ عليها وقررت مسئوليتها عن تعدي الغير على هذه المعلومات ما لم يثبت أنه بذل في الحفاظ عليها جهداً كافياً ومعقولاً، وخولت هذا الحائز القانوني - في المقابل - حقوق منع الغير من التعدي على المعلومات غير المفصح عنها بأى من الأفعال التي تتناقض مع الممارسات التجارية الشريفة المنصوص عليها في المادة (٥٩) وحقه في اللجوء إلى القضاء في حالة ثبوت ارتكاب الغير لأى من هذه الأفعال .

وقد تكلفت المادة (٥٩) ببيان الأفعال المشار إليها ، وهو بيان مثال لا بيان حصر ، وقد اعتبرت تعدياً على المعلومات ما يترتب على هذه الأفعال من كشف لتلك

المعلومات أو حيازتها أو استخدامها بمعرفة الغير الذى لم يخصص له الحائز القانونى بذلك ، ثم عدلت المادة (٦٠) طائفة من الأفعال التى لا تعد من قبل الأفعال المتناقضة مع الممارسات التجارية<sup>(١)</sup> الشريفة بمراعاة أن الحصول على المعلومات إنما يكون من المصادر العامة المتاحة أو من خلال الفحص والاختبار والتحليل للسلعة المتداولة فى السوق أو نتيجة الجهود المستقلة للبحث العلمى والابتكار والاختراع والتعديل والتحسين ، أو كانت تقع فى نطاق المعلومات المعروفة والمتاحة التى يجرى تداولها بين المشتغلين بالفن الصناعى المعنى .

وقد أجازت المادة (٦١) لصاحب المعلومات غير المفصح عنها أن يتقدم إلى مكتب براءات الاختراع بطلب لإيداعها لديه ، وفى هذه الحالة تنطبق على المكتب المذكور - فى حدود مهمته - الأحكام الخاصة بالحائز القانونى المنصوص عليها فى المادة (٥٨) وأحالت إلى اللائحة التنفيذية فى بيان الأحكام والقواعد الخاصة بتقديم الطلب وإيداع المعلومات وتحديد الرسم فى نطاق الحد الأقصى الذى وضعته المادة ، وكذلك مدة الإيداع وإجراءات تجديدها وما يتخذ فى شأن إنذار صاحب المعلومات بسحبها بعد انتهاء مدة إيداعها وإجراءات إتلافها فى حالة عدم حصول السحب .

وتكلفت المادة (٦٢) ببيان الأفعال المؤثرة فى نطق المعلومات المحمية والعقوبات المقررة لها .

كما أحالت المادة (٦٣) فى شأن تنظيم الأمر بالإجراءات التحفظية والتصرف فى الأشياء المحتفظ عليها وتحديد من يكون لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا الباب إلى المواد (٣٤) و(٣٦) و(٤٣) الواردة فى شأن براءات الاختراع .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مر - "شرح قانون التجارة المصرى الجديد" ص ٥٠ وما بعدها.

## الكتاب الثاني

## العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية

## والرسومات والنماذج الصناعية

## الباب الأول

## العلامات والبيانات التجارية

## والمؤشرات الجغرافية

عنى المشروع بتنظيم أحكام للعلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية على نحو يتوافق مع أحكام اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (التريبيس) وما لحالت إليه من أحكام اتفاقية باريس للملكية الصناعية .

وقد وردت أبرز أحكام المشروع فى هذا الخصوص على النحو التالى :

استجاب المشروع فى المادة (٦٤) لأحكام المادة (١٥) من اتفاقية (التريبيس) فى تعريف العلامة التجارية من حيث إضافة مجموعة الألوان التى تتخذ شكلا خاصا ومميزا إلى ما تشمله العلامة التجارية على وجه الخصوص ، فضلا عن اشتراط المشروع أن تكون العلامة التجارية فى جميع الأحوال مما يدرك بالبصر .

وراعى المشروع فى المادة (٦٦) أحكام اتفاقية باريس من حيث الاعبداء باستعمال العلامة كقرينة على ملكيتها ، فأجاز لمن كان أسبق إلى استعمال العلامة ممن سجلت باسمه أن يطعن ببطان التسجيل خلال الخمس سنوات التالية للتسجيل ، مع إجازة الطعن ببطان تسجيل العلامة دون التقيد بأى مدة إذا اقرن التسجيل بسوء النية<sup>(١)</sup> .

وواكب المشروع فى المادة (٦٩) أحكام المادتين (١٦) ، (٢٠) من اتفاقية (التريبيس) ، إذ نظمت لأول مرة الأحكام الخاصة بالعلامة المشهورة عالميا وفى

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "التطبيق على القانون المدنى" ص ٤١٠ وما بعدها .

مصر من حيث عدم اشتراط تسجيلها حتى يتمتع صاحبها بالحماية ، وأوجب المشروع على مصلحة التسجيل التجارى أن ترفض من تلقاء نفسها طلب تسجيل علامة مطابقة لعلامة مشهورة إذا كان يتضمن استخدام العلامة لتمييز منتجات تماثل تلك التى تستخدم العلامة المشهورة فى تمييزها اللهم إلا إذا قدم الطالب من صاحب العلامة المشهورة ، ونصت الفقرة الثانية من المادة ، ذاتها على سريلان ذات الحكم على طلبات التسجيل التى تنصب على منتجات لا تماثل تلك التى تستخدم العلامة المشهورة مسجلة فى إحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وكان استخدامه للعلامة غير المماثلة من شأنه أن يولد انطباعاً لدى الغير بوجود صلة بين صاحب العلامة المشهورة وتلك المنتجات ، وأن يودى هذا الاستخدام للعلامة المشهورة إلى إلحاق ضرر بصاحبها<sup>(١)</sup> .

وعنى المشروع بتنظيم أحكام العلامة الجماعية استجابة لأحكام المادة (٨) من اتفاقية باريس ضمن فى المادة (٧٠) على أن العلامة الجماعية تستخدم لتمييز منتج تنتجه مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى كيان معين ولو كان لا يملك بقلته منشأة صناعية أو تجارية مع تحديد من له تقديم طلب تسجيل تلك العلامة بلغة ممثل هذا الكيان .

وطبق المشروع الحقوق والاستيراد الموزى قضيمنت المادة (٧٢) منه استفاد حق مالك العلامة فى منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع المنتجات التى تميزها العلامة إذا قام بتسويق هذه المنتجات فى أية دولة أُرخص للغير بذلك .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٢٠٤ وما بعدها .

وعلاج المشروع فى المادة (٧٦) مسألة تحديد الأولوية عند إيداع طلب تسجيل علامة فى أحد البلاد الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل مصر معاملة المثل ، فأجاز لمقدم هذا الطلب أو لمن آلت إليه حقوقه أن يتقدم خلال الستة أشهر التالية لتاريخ تقديم الطلب بطلب مماثل يتعلق بذات العلامة وينصب على ذات المنتجات التى شملها الطلب السابق المقدم فى البلد الأجنبى واعتد فى تحديد الأولوية فى هذه الحالة بتاريخ تقديم الطلب فى البلد الأجنبى ، وبذلك يكون المشروع قد واكب أحكام اتفاقية باريس .

وأجاز المشروع فى المادة (٨٨) نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها استقلالها عن المحل التجارى أو مشروع الاستغلال وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللاتحة التنفيذية ، وفى ذلك يكون المشروع قد واكب أحكام اتفاقية<sup>(١)</sup> (الترييس) .

ونص المشروع فى المادة (٩١) على أن مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة سبع سنوات تمتد لمدة أو مدد ممتلئة فتطابق بذلك مع أحكام المادة (١٨) من اتفاقية (الترييس) .

كما أجاز المشروع فى المادة (٩٢) للمحكمة المختصة بناء على طلب كل ذى شأن أن تقرر بطلان تسجيل العلامة إذا ثبت لديه أنها لم تستعمل بصفة جدية - دون مبرر مقدره - لمدة ثلاث سنوات متتالية ، وهو حكم يتماشى وأحكام المادة (١٩) من اتفاقية الترييس ويتفق مع فلسفة المشروع التى تولى استخدام العلامة أهمية كبيرة وتعتبر شرطاً لاستمرار تسجيلها .

وقد علاج المشروع فى المواد من (٩٦ إلى ١٠٠) أحكام عقد الترخيص

(١) انظر د. عيد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ١٠٠ وما بعدها .

باستخدام العلامة وذلك لأول مرة في النظام القانوني المصري فجاءت نصوص هذه السواد مواكبة لأحكام عقد الترخيص باستخدام العلامة على نحو ما تعرفه اتفاقية باريس للملكية الصناعية فأجاز المشروع في المادة ٩٦ لمالك العلامة أن يرخص لشخص أو أكثر طبعياً كان هذا الشخص أو اعتبارياً باستخدام العلامة على كل أو بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة مع إجازة استخدامه هو لها أيضاً إى إذا اتفق على غير ذلك مع ربط مدة الترخيص بالمدة المقررة لحماية العلامة المنصوص عليها فى المادة (١٩) من المشروع ، وحظر المشروع على مالك العلامة إنهاء عقد الترخيص أو عدم تجديده إلا لسبب مشروع .

واشترط فى المادة (٩٧) أن يكون عقد الترخيص موثقاً أو مصدقاً على صحة التوقيعات عليه ، كما أوجب قيده فى سجل العلامة التجارية ورتب على هذا القيد حكماً يتمثل فى ألا يكون للترخيص أثر قبل الغير إلا بعد إجراء هذا القيد والنشر عنه<sup>(١)</sup> .

ووضع فى المادة (٩٩) قاعدة عدم جواز أن يتضمن عقد أية شروط تقيد المرخص له بغير غير ضرورة للحفاظ على الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة ، بما مفاده جواز أن يتضمن عقد الترخيص شروطاً ضرورية للحفاظ على تلك الحقوق عندها المشروع على النحو التالى :

أ- تجديد مدة الترخيص باستخدام العلامة مع مراعاة حكم المادة (٩٦) فى فقرتها الثانية (مدة الترخيص باستخدام العلامة وفقاً لحكم المادة (٩١) ، وعدم جواز إنهاء عقد الترخيص أو عدم جواز إنهاء عقد الترخيص أو عدم تجديد إلا لسبب مشروع).

ب- شروط معقولة تكفل مراقبة جودة المنتجات التى تميزها العلامة بشرط ألا

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "الاتفاقيات الدولية الكبرى" ص ١٤٥ وما بعدها .



يتعارض ذلك وحرية المرخص له فى الإدارة والتشغيل .

ج- الشروط التى تكفل إلزام المرخص له بالامتثال عما من شأنه الإقلال من شأن المنتجات التى تميزها العلامة .

وقد عالج المشروع موضوع المؤشرات الجغرافية فى المواد من (١٠٥ إلى ١١٣) فجاءت نصوصها مواكبة لأحكام المؤشرات الجغرافية على نحو ما هو منصوص عليه فى اتفاقية (التربيس) (المواد من ٢٢ إلى ٢٤) واتفاقية باريس فنصت المادة ١٠٥ على أن المؤشرات الجغرافية هى التى تحدد منشأ سلعة ما فى منطقة أو جهة فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية أو تعامل مصر معاملة المثل متى كانت النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة والمؤثرة فى ترويجها راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافى ، واشترط حكم هذه المادة لحماية هذه المؤشرات أن تكون قد اكتسبت الحماية فى بلد المنشأ .

وحظر المشروع فى المواد ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ الممارسات التى من شأنها تضليل الجمهور أو الإيهام بطريقة تضلل بشأن المنشأ الحقيقى للسلعة ما أن يضع على المنتجات التى ينتجها مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى الجهة ذات الشهرة الخاصة (المادة ١٠٦ ، كما حظر استخدام أية وسيلة فى تسمية أو عرض سلعة ما توصى بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى منطقة جغرافية على خلاف المنشأ الحقيقى لها (المادة ١٠٧) ، وحظر أيضا على منتج سلعة فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاجها أن يضع جغرافيا على ما ينتج من سلع شبيهة فى مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحي بأنها منتجة فى الجهة المشار إليها المادة (١٠٨) .

وأجاز المشروع فى المادة (١٠٩) إطلاق أسماء جغرافية على منتجات أصبحت - ل فى الاصطلاح التجارى بصورة أساسية على جنس المنتج دون المنشأ

الجغرافى له ، ولعل من أشهر الأمثلة على ذلك عبارة (كولونيا) التى تطلق على الرائحة العطرية والتى بحسب الأصل تدل على مقاطعة (كولونيا) فى ألمانيا .

وفىما يتعلق بتسجيل العلامة التجارية التى تشمل على مؤشر جغرافى فقد عالج المشروع ذلك كله فى المواد من (١١٠ حتى ١١٣) فاشتراط لتسجيل تلك العلامة أن يكون إنتاج السلعة بصفة مستمرة بمعرفة طالب التسجيل فى المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة (المادة ١١٠) وأجاز تسجيلها إذا كان الحق فيها قد اكتسب من خلال استعمالها بحسن نية قبل تاريخ العمل بالقانون ، أو قبل منح المؤشر الجغرافى الحماية فى بلد المنشأ (المادة ١١٢) .

وأجاز المشروع لكل ذى مصلحة أن يرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بطلب منع استخدام أى مؤشر جغرافى لم تتضمنه علامة تجارية مسجلة إذا كان من شأن هذا الاستخدام تضليل الجمهور بشأن المنشأ الحقيقى للسلعة مع تحديد تلك المحكمة بأنها تلك التى يقع فى دائرتها مكان استخدام المؤشر الجغرافى (المادة ١١٣) .

ومن أجل إنفاذ فعال لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالعلامة التجارية والمؤشرات الجغرافية على نحو ما تشترطه اتفاقية التريبس فى المادة ٦١ فقد أورد المشروع فى المواد من (١٤ حتى ١١٩) الأحكام الكفيلة بتحقيق هذا الإنفاذ سواء على صعيد العقوبات (المادتان ١١٤ ، ١١٥) بما سنه من عقوبات مقيدة للحرية أو غرامات تصل إلى خمسين ألف جنيه والمصادرة الوجوبية فضلا عن الغلق الاختيارى ، أو على صعيد الإجراءات التحفظية (المادتان ١١٦ ، ١١٧) إذ أجاز المشروع لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على عريضة أن يأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية والتى تصل إلى حد توقيف الحجز على الآلات والأدوات التى تستخدم أو تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة والمنتجات والبضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الإعلان أو غير ذلك مما

توضع عليه العلامة أو البيان أو المؤشر الجغرافى موضوع الجريمة وكذا البضائع المستوردة من الخارج إثر ورودها .

وفتح المشروع فى المادة (١١٧) طريق التظلم أمام من صدر ضده الأمر وذلك إلى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره الذى له أن يؤيد أو يلغيه كلياً أو جزئياً وغير خاف فى أن تقرير هذا الطريق تيسير كبير إذ يتيح للمتظلم طريقاً ميسراً لعرض تظلمه على القاضى مصدر الأمر المتظلم منه وفى ذلك خروج على القواعد العامة للأوامر على العرائض .

وفى إطار تفعيل إنقاذ حقوق الملكية الفكرية أجاز المشروع فى المادة ١١٨ منه للمحكمة فى أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم ببيع المحجوزات أو ما سوف يحجز لاحقاً واستئزال ثمنها من التعويضات<sup>(١)</sup> أو الغرامات كما أجاز لها أن تأمر بالتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها مناسبة ، وخولها كذلك الأمر بإتلاف العلامات المخالفة ، والمنتجات وغيرها مما يحمل تلك العلامة أو يحمل بيانات أو مؤشرات جغرافية مخالفة ، وكذا إتلاف الآلات والأدوات التى استعملت بصفة خاصة فى ارتكاب الجريمة ، مع جواز الأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وخول المشروع المحكمة الأمر بكل أو بعض ما سبق فى حالة الحكم بالبراءة .

### الباب الثانى

#### الرسومات والنماذج الصناعية

قنن المشروع أحكام اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (التريپس) وما أحالت إليه من أحكام اتفاقية باريس للملكية الصناعية بشأن الرسومات والنماذج الصناعية، وذلك على النحو التالى :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المبنى " ص ١٠٠ وما بعدها .

اعتمد المشروع وصف (الجدة) و(القابلية للاستخدام الصناعي) كوصفين مميزين للرسم أو النموذج الصناعي محدداً أحوال فقد الرسم لوصف الجدة وذلك في المادتين (١٢٠) ، (١٢١) فقد وضعت المادة (١٢٠) معياراً لما يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً فاشتترطت أن يتخذ مظهراً مميزاً يتسم بالجدة والقابلية للاستخدام الصناعي ، وعددت المادة (١٢١) حالات فقد الرسم أو النموذج لوصف الجدة فنصت على حالتين هما :

١- عرض الرسم أو النموذج على الجمهور أو وصفه أو عرض استخداماته قبل تاريخ طلب التسجيل مستثنية من ذلك :

أ- أن يتم ما تقدم بعد تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج في دولة عضو بمنظمة التجارة العالمية أو تعامل مصر معاملة المثل .

ب- إذا تم العرض في أحد المعارض الوطنية أو الدولية .

ج- إذا نشر عن الرسم أو النموذج في أحد المؤتمرات والدوريات ، واشترطت لذلك كله أن يتم خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر سابقة على إيداع طلب التسجيل في مصر<sup>(١)</sup> .

٢- أن يشمل على اختلافات غير جوهرية بالنسبة لرسم أو نموذج سابق أو أن يخصص لنوع آخر من المنتجات غير ما خصص له في الرسم أو النموذج السابق تسجيله .

وقد حظرت المادة (١٢٤) من المشروع تسجيل أى رسم أو نموذج صناعي إذا :

أ- استلزمته عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية للمنتج .

ب- تضمن شعارات أو رموزاً دينية أو أختاماً أو أعلاماً خاصة بمصر أو بالدول الأجنبية ، أو الذى ينشأ عن استخدامه إخلال بالنظام العلم أو الآداب .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٢٠٤ وما بعدها .

كفلت المادة ذاتها نظاماً للتظلم فى أحوال رفض طلب التسجيل ، فأوجبت على المصلحة فى جميع أحوال رفض هذا الطلب أن تخطر الطالب بقرار الرفض مسبباً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار به .

وأنشأت المادة آلية لنظر هذا التظلم فنصت على أن تنتظره لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة أحدهم من أعضاء مجلس الدولة ، وأتاحت للجنة أن تستعين بذوى الخبرة فى مجال عملها .

ونصت المادة ذاتها على أن تصدر اللجنة قرارها مسبباً خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديم التظلم ، وقطعت طريق الطعن على قرار اللجنة فحددت محكمة القضاء الإدارى محكمة لنظر الطعن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان به<sup>(١)</sup> .

وأجازت المادة (١٢٥) من المشروع للمصلحة أن تكفل طالب التسجيل بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التى تراها إعمالاً لحكم المادة (١٢٤) حتى يمكن تسجيل الرسم أو النموذج ، واعتبرت عدم قيام الطالب بهذا الإجراء تنازلاً عن طلبه .

وأتاحت للطالب طريقاً للتظلم من قرار المصلحة بشأن هذا التكليف وذلك أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٢٤) وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ، كما أتاحت للطالب أن يتقدم من تلقاء نفسه بطلب للمصلحة لإجراء هذه التعديلات أو الاستيفاءات .

وكفلت المادة (١٢٦) من المشروع الحماية للرسم أو النموذج وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل فى مصر ، وأجازت للمصلحة أن تجدد الحماية لمدة خمس سنوات أخرى بناء على طلب للتجديد يتقدم به المالك خلال السنة الأخيرة من مدة العشر سنوات المنوه عنها ، فإذا انقضت الثلاثة أشهر التالية

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإجراءات والتحكيم " ص ٥٨ وما بعدها .

لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون التقدم بطلب لتجديدها قامت المصلحة من تلقاء نفسها بشطب التسجيل .

وحددت المادة (١٢٧) من المشروع الحقوق المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج وأحوال استفاداً والاستثناءات عليها ، فنصت على أن هذه الحقوق تتمثل في الحق فى استخدام الرسم أو النموذج وفى صنع أو بيع أو استيراد المنتجات المتخذة شكل هذا الرسم أو الرسم أو النموذج أو متضمنة له ، كما حددت أحوال استفاد هذه الحقوق فنصت على أنها تستنفذ إذا قام صاحب الرسم أو النموذج بتسويق المنتجات فى أية دولة أو بالترخيص للغير بذلك . ونصت على الأعمال التى لا تعتبر اعتداء على هذه الحقوق وهى :

أ- أنشطة البحث العلمى .

ب- أغراض التعليم أو التدريب .

ج- الأنشطة غير التجارية .

د- تصنيع أو بيع أجزاء من المنتجات المتخذة شكل الرسم أو النموذج وذلك بقصد إصلاحها مقابل أداء تعويض عادل .

هـ- أية استخدامات أخرى لا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستغلال العادى للرسم أو النموذج المحمى ولا يضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب الرسم أو النموذج مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

وقد أجازت المادة (١٢٩) <sup>(١)</sup> من المشروع - لدواعى المصلحة العامة وبقرار مسبب منح الغير ترخيصاً إجبارياً غير استثنائى باستخدام الرسم أو النموذج المحمى وذلك مقابل تعويض عادل لصاحبه .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "الاتفاقيات الدولية الكبرى" ص ١٤٥ وما بعدها .

وقررت المادة (١٣٢) من المشروع حماية مؤقتة للرسم أو النموذج الذى يعرض فى المعارض الوطنية أو الدولية<sup>(١)</sup> التى يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص ، وذلك حتى لا يكون عرضها مبرراً لاقتقادها وصف الجودة .

وعالجت المادة (١٣٣) من المشروع مسألة شطب تسجيل الرسم أو النموذج الذى تم بدون وجه حق فأجازت للمصلحة ولكل ذى شأن أن يرفع الدعوى بذلك إلى محكمة القضاء الإدارى وأوجب على المصلحة شطب التسجيل متى قدم لها حكم واجب النفاذ بذلك .

وأفرد المشروع المواد (١٣٤ حتى ١٣٦) لمعالجة الأحكام الكفيلة بتوفير إنفاذ فعال لحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالرسومات والنماذج الصناعية سواء على صعيد العقوبات (المادة ١٣٥) وهو ما لا يخرج عن التنظيم الذى وفره المشروع فى ذات الخصوص فى مجال العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية .

### الكتاب الثالث

#### حقوق المؤلف والحقوق المجاورة

استحدث المشروع فى خصوص حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ما يأتى:  
أورد المشروع فى المادة (١٣٨) قائمة تعريفات بالمصطلحات الأساسية المستخدمة فيه تجنب تكرارها فى المواد المتعلقة بها ويشار إلى أن معظم تلك المصطلحات كانت واردة بالفعل فى قانون حماية حق المؤلف الحالى ، ومن أهم المصطلحات المستحدثة القولكلور الوطنى والملك العام والنشر ومنتج المصنف السمعى أو السمعى البصرى وفنانو الأداء ومنتج التسجيلات الصوتية والتوصيل العلنى وهيئة الإذاعة .

ونص المشروع فى المادة (١٤٠) على قاعدة عامة أوردتها اتفاقية (التريپس) مفادها ألا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٩٨ وما بعدها .

والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات ، ولو كان معبراً عنها موصوفة أو موضحة أو مدرجة في مصنف .

كذلك لا تشمل ما يلي :

أولاً : الوثائق الرسمية ، أياً كانت لغتها الأصلية أو اللغة المنقولة إليها ، مثل نصوص القوانين ، واللوائح ، والقرارات ، والاتفاقيات الدولية ، والأحكام القضائية ، وأحكام المحكمين ، والقرارات الصادرة من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي .

ثانياً : أخبار الحوادث والوقائع الجارية التي تكون مجرد أخبار صحفية .

ومع ذلك تتمتع مجموعات ما تقدم بالحماية إذا تميز جمعها بالابتكار في الترتيب أو بأى مجهود شخصى مدير بالحماية .

واعتبر المشروع فى المادة (١٤٦) إلى صور الحق الاستثنائى المالى للمؤلف الحق فى الإتاحة للجمهور بأية طريقة من الطرق بما فى ذلك أتاحتته عبر أجهزة الحاسب أو من خلال شبكات الإنترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل التكنولوجية ، ونص المشروع على عدم انطباق الحق الاستثنائى فى التأجير على برنامج الحاسب إذا لم تكن هى المحل الأساسى له ، ولا على المصنفات السمعية والبصرية متى كان التأجير لا يؤدى إلى انتشار نسخها على نحو يلحق ضرراً مادياً بالحق الاستثنائى للمؤلف ، كما أضاف حق التبع للمؤلف على أعمال التصرف فى النسخة الأصلية لمصنفه الفنى بحيث يحصل على نسبة مئوية من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة . لا تجاوز عشرة فى المائة من الزيادة .

وقد أكد المشروع فى المادة (١٤٨) على أن الأصل أن يحصل المؤلف على حقوقه المالية فى صورة نسبة مئوية من الإيراد الناتج من الاستغلال وجعل الاستثناء أن يكون التعاقد على أساس مبلغ جزائى أو بالجمع بين الأسامين النسبى والجزائى .



وعالج المشروع لأول مرة مدة حماية أصحاب الحقوق المجاورة للمؤلف في المواد (١٥٣ وما بعدها) ، وهم فنانون الأداء ومنتجو التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة. وارتكز المشروع في مد الحماية إليهم إلى اتفاقية روما لعام ١٩٦١ .

ونص المشروع في المادة (١٥٣ فقرة ثانية) على أن تبشر الوزارة المختصة (وزارة الثقافة) الحقوق الأدبية بعد انقضاء مدة الحقوق المالية للمؤلفين أو لفنانى الأداء ما دام لا يوجد وارث أو موصى له .

ورفع المشروع في المادة (١٥٨) مدة انقضاء حماية الحقوق المالية لمؤلف لتصبح سبعين سنة ميلادية تحسب من أول السنة الميلادية التالية لسنة وفاته .

وخص المشروع في المواد (١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦) فنانى الأداء ومنتجى التسجيلات الصوتية بمدة سبعين سنة لحماية حقوقهم المالية من أول سنة الأداء أو سنة التسجيل حسب الأحوال ، أما هيئات الإذاعة فتتمتع بالحماية مدة عشرين سنة فقط يبدأ حسابها من بداية سنة أول بث لبرامجها .

واستحدث المشروع في المادة (١٦٨) لأول مرة نظام التراخيص الإجبارية في مجال النسخ أو الترجمة أو النسخ والترجمة معاً ، وترك للائحة التنفيذية تحديد حالات وشروط منح التراخيص بما يتفق مع ملحق اتفاقية برن النافذة في مصر .

وأخذ المشروع في المادة (١٦٩) بمبدأ عام مفاده حق كل شخص في عمل نسخة وحيدة لاستخدامه الشخصى المحض ، وعطل هذا الحق بالنسبة لمصنفات العمارة والفنون الجميلة ، وأجاز تصوير نسخة وحيدة من المصنفات بواسطة دار الوثائق أو المحفوظات أو المكتبات التى لا تستهدف للربح بأية صورة من الصور ، وبشروط محددة .

كما أجاز عمليات النسخ المؤقت للمصنفات الذى يتم تبعاً أو أثناء البث الرقمية له وأثناء القيام بعمل يستهدف استقبال مصنف مخزن رقمياً ، فى إطار التشغيل العادى للأداة المستخدمة ممن له الحق فى ذلك .

واستحدث المشروع فى المادة (١٧٩) جرائم جديدة مرتبطة باستخدام التقنيات الحديثة البث أو الاستقبال ، وهى جرائم حظر التصنيع أو الاستيراد بغرض البيع أو التأجير لأى جهاز أو وسيلة أو أداة مصممة أو معدة للتحليل على حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور - ويندرج تحت الحظر الإزالة أو التعطيل أو التعيب بسوء نية لأية حماية تقنية يستخدمها المؤلف أو صاحب الحق المجاور .

وأخيراً فقد استحدث المشروع فى المادة (١٨٣) إنشاء سجل لقيّد التصرفات الواردة على المصنفات والتسجيلات الصوتية والبرامج الإنذاعية الخاضعة لأحكامه ، ليكون وسيلة عملية لضبط المعاملات المتعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

#### الكتاب الرابع

#### الأصناف النباتية

تنص اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) على ضرورة قيام الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية بمنح براءة اختراع لكل اختراع يتم ابتكاره ، وتنص المادة السابعة والعشرون فقرة ٣ ب على إمكانية قيام الدول الأعضاء باستثناء النباتات والحيوانات من منح براءات الاختراع والتي تطبق حالياً طبقاً للاتفاقية على الابتكارات فى مجال الأحياء الدقيقة والعمليات الحيوية وغير الحيوية والميكروبية المستخدمة فى الإنتاج النباتى أو الحيوانى أو أن يطبق كبديل لنظام براءات الاختراع فى مجال الإنتاج النباتى نظام آخر فعال وفريد ومميز Suits Generis لحماية الأصناف النباتية بحيث يتم تطبيق أحد البديلين أو كلاهما<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير " ص ١٠٤ وما بعدها .

ويتبنى ميثاق الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV والصادر في عام ١٩٩١ نظاماً خاصاً بحماية الأصناف النباتية يعتبر نظاماً محدوداً يغطي مادة إكثار الصنف فقط ويحقق التوازن بين المميزات التي تعطى للمزارع مستخدم الصنف المطلوب حمايته وبين الطلب مربى الصنف احتكار استغلاله ، بينما في حالة الحماية عن طريق منح براءات الاختراع فإن قاعدة الحماية أوسع بكثير وأكثر شمولاً واحتكارية بالإضافة إلى صعوبة تطبيق قواعد حماية الأصناف النباتية عن طريق براءات الاختراع ، وهذا ما دعا المشروع لتبنى تطبيق النظام الخاص بحماية الأصناف وتفضيله على الحماية بنظام براءات الاختراع . وتتحصل أهم أحكام هذه المادة بهذا النظام الخاص فيما يأتي :

نصت المادة (١٨٨) على أن تتمتع بالحماية الأصناف المستتبطة في مصر أو في الخارج سواء تم التوصل إليها بطريقة بيولوجية أو غير بيولوجية واشترطت ضرورة قيدها في السجل الخاص بالأصناف النباتية التي تمنح حق الحماية .

وقد تضمنت المادة (١٨٩) شروط تمتع الصنف النباتي بالحماية وتتمثل في أن يكون الصنف جديداً ومتميزاً ومتجانساً وثابتاً وأن يحمل الصنف تسمية خاصة به ، كما تكفلت المادة ذاتها ببيان مفهوم الجودة والتميز والتجانس والثبات ، وأوردت حالات لا يفقد فيها الصنف النباتي شرط الجودة رغم طرحه أو تداوله أو بيعه أو منح حق استغلاله .

وحددت المادة (١٩٠) مدة حماية الأصناف النباتية في كل من المحاصيل الحقلية والبستانية بعشرين سنة ، أما الأشجار والأعشاب فقد جعلت مدة حمايتها خمسة وعشرين سنة ، كما تكفلت ببيان قواعد من الحماية المؤقتة .

أما المادة (١٩١) فقد تناولت الحقوق التي تمنح لمن يحصل على شهادة حق مربى الصنف النباتي المحمي وقواعد ترخيصه للغير في استعمال واستغلال هذا الصنف .

وتحدد المادة (١٩٢) الأعمال التي لا تمنع الحماية قيام الغير بها وتضمن الأنشطة غير التجارية أو الأنشطة التي تتعلق بأغراض البحث العلمي والتربية والتهجين والانتخاب وكذلك الأنشطة التي تتعلق بأغراض التعليم والتدريب .

وتعالج المادة (١٩٣) قواعد ودواعي منح الترخيص الإجبارى لاستخدام واستغلال الصنف المحمى دون موافقة المربي وذلك بقرار من وزير الزراعة ووفقاً للإجراءات والقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويحرص المشروع على النص على استحقاق المربي تعويضاً عادلاً مقابل استخدام الصنف خلال مدة الترخيص .

وتحدد المادة (١٩٤) واجبات المرخص له ترخيصاً إجبارياً ، وتنص على إلغاء الترخيص بانتهاء مدته أو بمخالفة أى من شروطه .

وتتناول المادة (١٩٥) الجهة للمنوط بها النظر فى طلبات منح حق المربي وهى لجنة حماية الأصناف النباتية التى تشكل بقرار من وزير الزراعة يبين فيه قواعد وإجراءات عملها ، كما تنص على إنشاء سجل لقيد الأصناف وإصدار شهادة منح حق المربي ورسوم إصدار هذه الشهادة والنشر عن منح الحق وطريقة إخطار من رفض طلبه وقواعد التظلم من قرار منح حق المربي أو رفض الطلب .

وتتکفل المادة (١٩٦) ببيان قواعد وحالات إلغاء شهادة حق المربي وطريقة إخطار ذى الشأن بقرار الإلغاء وحق التظلم منه ، وتعهد إلى وزير الزراعة إصدار قرار بقواعد وإجراءات نظر التظلم والبت فيه .

وتشتمل المادة (١٩٧) على بيان عقوبات مخالفة أحكام هذا الكتاب والقرارات الصادرة تنقيهاً له وتشديد العقوبة فى حالة العود .

كما تنظم المادة (١٩٨) إصدار الأمر بإجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية .

ومشروع القانون معروض للفضل - فى حالة الموافقة - بالسير فى إجراءات إصداره .

## الكتاب الثاني

### الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر

#### بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية<sup>(١)</sup>

##### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الكتاب للاتفاقيات الدولية النافذة في مصر بشأن حماية الملكية الأدبية والفنية وذلك في الأبواب التالية :

الباب الأول : اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية .

الباب الثاني : اتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات ضد عمل نسخ غير مرخص بها لما ينتجونه من فونوجرامات المؤرخة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ .

الباب الثالث : اتفاقية واشنطن اتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة الموقعة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩ .

الباب الرابع : اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاء والباحثين والمهنة الحرة " ص ٢٥ وما بعدها .



## الباب الأول

### اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية<sup>(١)</sup>

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الباب لاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وذلك في الفصلين التاليين :

الفصل الأول : اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية .

الفصل الثاني : ملحق أحكام خاصة بشأن البلدان النامية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراك "موسوعة مصطلحات تجارة و منظمة التجارة العالمية" ص ٣٩ وما بعدها .

## الفصل الأول

### اتفاقية برن الدولية<sup>(١)</sup> لحماية المصنفات الأدبية والفنية<sup>(٢)</sup>

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض فى هذا الفصل لاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية وذلك على النحو التالى :

إن دول الاتحاد ، إذ تحوها الرغبة على حد سواء فى حماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية بأكثر الطرق فعالية واتساقا .

واعترافا منها بأهمية أعمال مؤتمر إعادة النظر الذى انعقد فى استكهولم عام ١٩٦٧ ، قررت تعديل الوثيقة التى أقرها مؤتمر استكهولم ، مع الإبقاء على المواد من ١ إلى ٢٠ والمواد من ٢٢ إلى ٢٦ من تلك الوثيقة دون تغيير .

تبعاً لذلك فإن المندوبين المفوضين الموقعين أدناه ، بعد تقديمهم وثائق تفويضهم الكامل والتى وجدت صحيحة ومستوفاة للشكل القانونى ، قد اتفقوا على ما يلى :

مادة ١: تشكل الدول التى تسمى عليها هذه الاتفاقية اتحاداً لحماية حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية .

مادة ٢: ١- تشمل عبارة "المصنفات الأدبية والفنية" كل إنتاج فى المجال الأدبى والعلمى والفنى أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه مثل الكتب والكتيبات وغيرها

(١) المؤرخة ٩ سبتمبر ١٨٨٦، والمكاملة بباريس فى ٤ مايو ١٨٩٦ ، والمحللة فى برلين ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ ، والمكاملة ببرن فى ٢٠ مارس ١٩١٤ ، والمحللة بروما فى ٢ يونيو ١٩٢٨ وبروكسل فى ٢٦ يونيو ١٩٤٨ ، واستكهولم فى ١٤ يوليو ١٩٦٧ وباريس فى ٢٤ يوليو ١٩٧١ .

(٢) نص رسمى باللغة العربية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية / ويو ، جنيف سنة ١٩٧٦ .



من المحررات والمحاضرات والخطب والمواظ والأعمال الأخرى التي تنتم بنفس الطبيعة ، والمصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية ، والمصنفات التي تؤدي بحركات أو خطوات فنية والتمثيلات الإيمائية ، والمؤلفات الموسيقية سواء اقترنت بالألفاظ أم لم تقترن بها ، والمصنفات السينمائية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب السينمائي ، والمصنفات الخاصة بالرسم والتصوير بالخطوط أو بالألوان وبالعمارة والنحت والحفر وبالطباعة على الحجر ، والمصنفات الفوتوغرافية ويقاس عليها المصنفات التي يعبر عنها بأسلوب مماثل للأسلوب الفوتوغرافي ، والمصنفات الخاصة بالفنون التطبيقية والصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصميمات والرسومات التخطيطية والمصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم .

٢- تختص ، مع ذلك ، تشريعات دول الاتحاد بحق القضاء بأن المصنفات الأدبية والفنية أو مجموعة أو أكثر منها لا تتمتع بالحماية طالما أنها لم تتخذ شكلا ماديا معينا .

٣- تتمتع الترجمات والتحويلات والتعديلات الموسيقية وما يجرى على المصنف الأدبي أو الفني من تحويلات أخرى بنفس الحماية التي تتمتع بها المصنفات الأصلية وذلك دون المساس بحقوق المؤلف الأصلي .

٤- تختص تشريعات دول الاتحاد بتحديد الحماية التي تمنحها للنصوص الرسمية ذات الطبيعة التشريعية أو الإدارية أو القضائية وكذلك للترجمة الأصلية لهذه النصوص .

٥- تتمتع مجموعات المصنفات الأدبية أو الفنية كدوائر المعارف والمختارات الأدبية التي تعتبر ابتكاراً فكرياً ، بسبب اختيار وترتيب محتوياتها ، بالحماية بهذه الصفة وذلك دون المساس بحقوق المؤلفين فيما يختص بكل مصنف يشكل جزءاً من هذه المجموعات .

٦- تتمتع المصنفات المذكورة آنفاً بالحماية في جميع دول الإتحاد . وتباشر هذه الحماية لمصلحة المؤلف ولمصلحة من أل إليه الحق من بعده .

٧- تختص تشريعات دول الإتحاد بتحديد مجال تطبيق القوانين الخاصة بمصنفات الفنون التطبيقية وبالرسوم والنماذج الصناعية ، وكذلك شروط حماية هذه المصنفات والرسوم والنماذج ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٤/٧ من هذه الاتفاقية . وبالنسبة للمصنفات التي تتمتع بالحماية في دولة المنشأ بصفتها فقط رسوم نماذج ، فإنه لا يكون من حقها التمتع في دولة أخرى من دول الإتحاد إلا بالحماية الخاصة المقررة في تلك الدولة للرسوم والنماذج . ومع ذلك ، فإذا لم تكن هذه الحماية الخاصة مقررة في تلك الدولة الأخيرة ، فإن هذه المصنفات تتمتع بالحماية باعتبارها مصنفات فنية .

٨- لا تنطبق الحماية المقررة في هذه الاتفاقية على الأخبار اليومية أو على الأحداث المختلفة التي تنصف بكونها مجرد معلومات صحفية .

مادة ٢ (ثانياً) : ١- تختص تشريعات دول الإتحاد بالحق في ان تستعب جزئياً أو كلياً الخطاب السياسية والمرافعات التي تتم أثناء الإجراءات القضائية من الحماية المقررة في المادة السابقة .

٢- تختص أيضاً تشريعات دول الإتحاد بحق تحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها نقل المحاضرات والخطب والأعمال الأخرى التي تتسم بنفس الطبيعة والتي تلقى علنياً وذلك عن طريق الصحافة وإذاعتها وإحاطة الجمهور علماً بها بالوسائل السلكية أو عن طريق تضمينها وسائل النقل للجمهور المنصوص عليها في المادة ١١ (ثانياً) (١) من هذه الاتفاقية وذلك عندما يبرر الهدف الإعلامي المنشود هذا الاستعمال .

٣- ومع ذلك ، يتمتع المؤلف بحق استثنائي في عمل مجموعة من مصنفاته المنصوص عليها في الفترات السابقة .

مادة ٣ : ١- تشمل الحماية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية :

أ- المؤلفين من رعاية إحدى دول الاتحاد عن مصنفاتهم سواء كانت منشورة أم لم تكن <sup>(١)</sup>.

ب- المؤلفين من غير رعاية إحدى دول الاتحاد ، عن مصنفاتهم التي تنشر لأول مرة في إحدى دول الاتحاد أو في آن واحد في دولة خارج الاتحاد وفي إحدى دول الاتحاد .

٢- في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يعامل المؤلفين من غير رعاية هذه إحدى دول الاتحاد الذين تكون إقامتهم العادية في إحدى هذه الدول معاملة المؤلفين من رعاية تلك الدولة .

٣- يقصد بتعبير "المصنفات المنشورة" المصنفات التي تنشر بموافقة مؤلفيها أيا كانت وسيلة عمل النسخ ، بشرط أن يكون توافر هذه النسخ قد جاء على نحو يفي بالاحتياجات المعقولة للجمهور مع مراعاة طبيعة المصنف . ولا يعد نشرًا تمثيل مصنف مسرحي أو مصنف مسرحي موسيقي أو سينمائي وأداء مصنف موسيقي والقراءة العلنية لمصنف أدبي والنقل السلبي أو إذاعة المصنفات الأدبية أو الفنية وعرض مصنف فني وتنفيذ مصنف معماري .

٤- يعتبر كاتبة منشور في آن واحد في عدة دول كل مصنف ظهر في دولتين أو أكثر خلال ثلاثين يوما من نشرة لأول مرة .

مادة ٤ : تسرى الحماية المقررة في هذه الاتفاقية حتى إذا لم تتوفر الشروط الواردة في المادة (٣) وذلك على :

١- مؤلفي المصنفات السينمائية التي يكون مقر منتجها أو محل إقامته المعتادة في إحدى دول الاتحاد .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها .

٢- مؤلفى المصنفات المعمارية المقامة فى إحدى دول الاتحاد أو المصنفات الأخرى الداخلة فى مبنى أو إنشاء آخر كائن فى إحدى دول الاتحاد .

مادة ٥ : (١) و (٢) خارج دولة المنشأ (٣) فى دولة المنشأ (٤) "دولة المنشأ" :

١- يتمتع المؤلفون ، فى دول الاتحاد غير دولة منشأ المصنف ، بالحقوق التى تخولها قوانين تلك الدول حالياً أو قد تخولها مستقبلاً لرعاياها بالإضافة إلى الحقوق المقررة بصفة خاصة فى هذه الاتفاقية ، وذلك بالنسبة للمصنفات التى يتمتعون على أساسها بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية<sup>(١)</sup> .

٢- لا يخضع التمتع أو ممارسة هذه الحقوق لآى إجراء شكلى ، فهذا التمتع وهذه الممارسة مستقلان عن وجود الحماية فى دولة منشأ المصنف . تبعاً لذلك ، فإن نطاق الحماية وكذلك وسائل الطعن المقررة للمؤلف لحماية حقوقه يحكمها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها دون سواء ، وذلك بصرف النظر عن أحكام هذه الاتفاقية .

٣- الحماية فى دولة المنشأ يحكمها التشريع الوطنى . ومع ذلك إذا كان المؤلف من غير رعايا دولة منشأ المصنف الذى يتمتع على أساسه بالحماية بمقتضى هذه الاتفاقية ، فإنه يتمتع فى تلك الدولة بذات الحقوق المقررة لرعاياها .

٤- تعتبر دولة المنشأ :

أ- بالنسبة للمصنفات التى تنشر لأول مرة فى إحدى دول الاتحاد ، الدولة المذكورة.

وفى حالة المصنفات التى تنشر فى آن واحد فى عدد من دول الاتحاد التى تمنح مدداً مختلفة للحماية ، الدولة التى يمنح تشريعها مدة الحماية الأقصر .

ب- بالنسبة للمصنفات التى تنشر فى آن واحد فى دولة خارج الاتحاد ودولة من

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الموسوعة العقارية " ص ٦٩ وما بعدها .

دول الاتحاد ، الدولة الأخيرة .

ج- بالنسبة للمصنفات غير المنشورة أو بالنسبة للمصنفات التي تنشر لأول مرة في دولة خارج الاتحاد دون أن تنشر في آن واحد في دولة من دول الاتحاد ، دولة الاتحاد التي يعتبر المؤلف من رعاياها ، ومع ذلك :

١- إذا ما تعلق الأمر بمصنفات سينمائية يقع مقر منتجها أو محل إقامته في دولة من دول الاتحاد فإن هذه الدولة تكون دولة المنشأ .

٢- إذا ما تعلق الأمر بمصنفات معمارية مقامة في إحدى دول الاتحاد أو أعمال فنية أخرى داخلية في مبنى يقع في إحدى دول الاتحاد ، فإن هذه الدولة تكون دولة المنشأ .

مادة ٦ : ١- عندما لا تقرر دولة خارج الاتحاد الحماية الكافية لمصنفات مؤلفين من رعايا دولة من دول الاتحاد فلهذه الأخيرة أن تنقذ من حماية المصنفات المؤلفين الذين كانوا في تاريخ أول نشر من رعايا تلك الدولة دون أن يقيموا عادة في إحدى دول الاتحاد . فإذا ما استعملت دولة أول نشر هذا الحق فلا يتطلب من دول الاتحاد الأخرى منح مثل هذه المصنفات التي تخضع لمعاملة خاصة ، حماية أوسع من تلك التي تمنح لها في دولة أول نشر .

٢- لا تؤثر القيود المقررة بموجب الفقرة السابقة على الحقوق التي يكون المؤلف قد اكتسبها بالنسبة لمصنف نشر في إحدى دول الاتحاد قبل وضع هذه القيود موضع التنفيذ .

٣- على دول الاتحاد التي تضع قيوداً على حماية حقوق المؤلفين طبقاً لأحكام هذه المادة أن تخطر ذلك للمدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويشار إليه فيما بعد باسم المدير العام) بموجب إعلان كتابي تحدد فيه الدول التي تنقذ الحماية في مواجهتها وكذا القيود التي تخضع لها حقوق المؤلفين من رعايا هذه الدول . ويقوم المدير العام بإبلاغ هذا الإعلان في الحال إلى جميع دول الاتحاد .

مادة ٦ (ثانياً) : ١- بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق فإن المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة المصنف إليه ، وبالاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو تعديل آخر لهذا المصنف أو كل مساس آخر بهذا المصنف يكون ضاراً بشرفه أو بسمعته .

٢- الحقوق الممنوحة للمؤلف بمقتضى الفقرة (١) السابقة تظل محفوظة بعد وفاته وذلك على الأكل إلى حين انقضاء الحقوق المالية ويمارس هذه الحقوق الأشخاص أو الهيئات المصرح لها من قبل تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها ومع ذلك فإن الدول التي لا يتضمن تشريعها المعمول به عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها ، نصوصاً تكفل الحماية بعد وفاة المؤلف لكل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقة يكون لها الحق في النصر على أن بعض هذه الحقوق لا يحتفظ بها بعد وفاة المؤلف<sup>(١)</sup> .

٣- وسائل الطعن للمحافظة على الحقوق المقررة في هذه المادة يحددها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها .

مادة ٧ : ١- مدة الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تشمل مدة حياة المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته .

٢- ومع ذلك ، فإنه بالنسبة للمصنفات السينمائية ، يكون لدول الاتحاد الحق في أن تنص على أن مدة الحماية تنتهي بمضى خمسين عاماً على وضع المصنف في متناول الجمهور بموافقة المؤلف ، وفي حالة عدم تحقق مثل هذا الحدث خلال خمسين عاماً من تاريخ إنجاز مثل هذا المصنف ، فإن مدة الحماية تنقضى بمضى خمسين عاماً على هذا الإنجاز .

٣- بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو تحمل اسم مستعاراً ، فإن مدة

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الإنجاز الدولي الكبير " ص ٩٨ وما بعدها .

الحماية التي تمنحها هذه الاتفاقية تنتهي بمضى خمسين سنة على وضع المصنف فى متناول الجمهور بطريقة مشروعة . ومع ذلك ، إذا كان الاسم المستعار الذى يتخذه المؤلف لا يدع أى مجال للشك فى تحديد شخصيته فإن مدة الحماية تكون هى المنصوص عليها فى الفقرة (١) . وإذا كشف مؤلف مصنف يعوزه اسم المؤلف أو يحمل اسما مستعارا عن شخصيته خلال المدة المذكورة أعلاه تكون مدة سريان الحماية هى المدة المنصوص عليها فى الفقرة (١) . ولا تلتزم دول الاتحاد بحماية المصنفات التى لا تحمل اسم مؤلفها أو لا تحمل اسما مستعارا إذا كان هناك سببا معقولا لافتراض أن مؤلفها قد توفي منذ خمسين سنة .

٤- تختص تشريعات دول الاتحاد بحق تحديد مدة حماية مصنفات التصوير الفوتوغرافى والفن التطبيقى بالقدر الذى تتمتع فيه بالحماية كمصنفات فنية . ومع ذلك فإن هذه المدة لا يمكن أن تقل عن خمس وعشرين سنة تبدأ من تاريخ انجاز مثل هذا المصنف .

٥- يبدأ سريان مدة الحماية المقررة على إثر وفاة المؤلف وكذلك المدد المقررة فى الفقرات (٢) و(٣) و(٤) أعلاه من تاريخ الوفاة أو حصول الواقعة المشار إليها فى تلك الفقرات على أن سريان هذه المدد يبدأ دائما احتسابه من أول يناير من السنة التالية للوفاة أو حصول الواقعة .

٦- يمكن لدول الاتحاد أن تقرر مدة للحماية أطول من تلك المنصوص عليها فى الفقرات السابقة<sup>(١)</sup> .

٧- يكون لدول الاتحاد الملزمة بأحكام وثيقة روما من هذه الاتفاقية والتي تمنح تشريعاتها الوطنية الماربية المفعول وقت توقيع هذه الوثيقة مددا أقل من المنصوص

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاء والباحثين والمهن الحرة " ص ٢١ وما بعدها .

عليها في الفقرات السابقة حق الإبقاء على تلك المدد عند التصديق إلى هذه الوثيقة  
أو الانضمام إليها .

٨- وعلى كل الأحوال فإن المدة يحكمها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية  
فيها. مع ذلك وما لم يقرر تشريع هذه الدولة غير ذلك فإن المدة لن تجاوز المدة  
المحددة في دولة منشأ المصنف .

مادة ٧ (ثالثاً) : تطبق أحكام المادة السابقة أيضاً في الحالة التي يكون فيها حق  
المؤلف مملوكاً على الشيوع للشركاء في عمل المصنف على أن تحسب المدد  
المقرر إلى أثر وفاة المؤلف اعتباراً من تاريخ وفاة آخر من بقي من الشركاء على  
قيد الحياة<sup>(١)</sup> .

مادة ٨ : يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق  
استثنائي في ترجمة أو التصريح بترجمة مصنفاتهم طوال مدة حماية ما لهم من  
حقوق في المصنفات الأصلية .

مادة ٩ : ١- يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية الذين تحميهم هذه الاتفاقية بحق  
استثنائي في التصريح بعمل نسخ من هذه المصنفات بأية طريقة وبأي شكل كان .  
٢- تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بعمل نسخ من هذه المصنفات في  
بعض الحالات الخاصة بشرط ألا يتعارض عمل مثل هذه النسخ مع الاستغلال  
العادي للمصنف وألا يسبب ضرراً بغير مبرر للمصالح المشروعة للمؤلف .

٣- كل تسجيل صوتي أو بصري يعتبر نقلاً في مفهوم هذه الاتفاقية .  
مادة ١٠ : ١- يسمح بنقل مقتطفات من المصنف الذي وضع في متناول الجمهور على  
نحو مشروع بشرط أن يتفق ذلك وحسن الاستعمال وأن يكون في الحدود التي يبررها  
الفرض المنشود ويشمل ذلك نقل مقتطفات من مقالات الصحف والدوريات في شكل  
مختصرات صحفية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الموسوعة العقارية " ص ٢٢٥ وما بعدها .



٢- تختص تشريعات دول الاتحاد ، والاتفاقات الخاصة المعقودة أو التي قد تعقد فيما بينها وفي حدود ما يبرره الغرض المنشود بإياحة استعمال المصنفات الأدبية أو الفنية على سبيل التوضيح للأغراض التعليمية وذلك عن طريق النشرات والإذاعات اللاسلكية والتسجيلات الصوتية أو البصرية بشرط أن يتفق مثل هذا الاستخدام وحسن الاستعمال .

٣- يجب عند استعمال المصنفات طبقاً للفقرتين السابقتين من هذه المادة ذكر المصدر واسم المؤلف إذا كان وارداً به .

مادة ١٠ (ثانياً) : ١- تختص تشريعات دول الاتحاد بحق السماح بنقل المقالات المنشورة في الصحف والدوريات عن موضوعات جارية اقتصادية أو سياسية أو دينية أو المصنفات المذاعة التي لها ذات الطابع وذلك بواسطة الصحافة أو الإذاعة أو النقل المملوك للجمهور في الحالات التي لا تكون فيها حقوق النقل أو الإذاعة أو النقل المملوك المذكور محفوظة صراحة . ومع ذلك فإنه يجب دائماً الإشارة بكل وضوح إلى المصدر ، ويحدد تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيهاجزاء المترتب على الإخلال بهذا الالتزام .

(٢) تختص أيضاً تشريعات دول الاتحاد بتحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها ، وذلك بمناسبة عرض أحداث جارية عن طريق التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو الإذاعة أو النقل المملوك للجمهور ، نقل المصنفات الأدبية أو الفنية التي شوهت أو سمعت أثناء الحدث وجعلها في متناول الجمهور وذلك في حدود ما يبرره الغرض الإعلامي المنشود<sup>(١)</sup> .

مادة ١١ : (١)- يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية بحق استثنائي في التصريح :

١- بتمثيل مصنفاتها وأدائها علناً بما في ذلك التمثيل والأداء العلني بكل الوسائل أو

<sup>(١)</sup> أنظر د. ع. الفتح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ١٥٠ وما بعدها .

الطرق .

٢- بنقل تمثيل وأداء مصنفاتهم إلى الجمهور بكل الوسائل .

(٢) يتسّع مؤلفو المصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي بنفس الحقوق فيما يختص بترجمة مصنفاتهم .

مادة ١١ ثالثاً : (١)- يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحق استثنائي في التصريح:

١- بإذاعة مصنفاتهم أو بنقلها إلى الجمهور بأية وسيلة أخرى تستخدم لإذاعة الإشارات أو الأصوات أو الصور باللاسلكي .

٢- بأى نقل للجمهور ، سلكياً كان أم لاسلكياً للمصنف المذاع عندما تقوم بهذا النقل هيئة أخرى غير الهيئة الأصلية .

٣- بنقل المصنف المذاع للجمهور بمكبر للصوت أو بأى جهاز آخر مشابه ناقل للإشارات أو الأصوات أو الصور .

(٢) تختص تشريعات دول الاتحاد<sup>(١)</sup> بتحديد شروط استعمال الحقوق المذكورة في الفقرة (١) السابقة على أن يقتصر أثر هذه الشروط على الدول التي فرضتها لا غير ولا يمكن أن تمس هذه الشروط بأى حال بالحقوق المعنوية للمؤلف ، ولا يحقه فى الحصول على مقابل عادل تحدده السلطة المختصة فى حالة عدم الاتفاق عليه .

(٣) ما لم ينص على خلاف ذلك فإن للتصريح الممنوح طبقاً للفقرة (١) من هذه المادة ، لا يتضمن التصريح بتسجيل المصنف المذاع بالآلات تسجيل الأصوات أو الصور<sup>(٢)</sup> . ومع ذلك فإن تشريعات دول الاتحاد تختص بتحديد نظام التسجيلات

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدنى " ص ٥٨ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٢٠٢ وما بعدها .

المؤقتة التي تجريها هيئة إذاعية بوسائلها الخاصة لاستخدامها في إذاعتها الخاصة ويجوز لهذه التشريعات أن تصرح بحفظ هذه التسجيلات في محفوظات رسمية بالنظر لطبيعتها الاستثنائية كوثائق .

مادة ١١ (ثالثاً) : (١) - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية بحق استثنائي في تصريح :

١- التلاوة العلنية لمصنفاتهم بما في ذلك التلاوة العلنية بجميع الوسائل أو الطرق .

٢- نقل تلاوة مصنفاتهم إلى الجمهور بجميع الوسائل .

(٢) - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي بنفس الحقوق فيما يتعلق بترجمة مصنفاتهم .

مادة ١٢ : يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية أو الفنية بحق استثنائي في تصريح تحرير أو تعديلها أو إجراء أي تحويلات أخرى عليها .

مادة ١٣ : ١- يجوز لكل دولة في الاتحاد أن تضع ، فيما يخصها ، تحفظات وشروط بشأن الحق الاستثنائي الممنوح لمؤلف مصنف موسيقي وللمؤلف لية كلمات يكون قد تم تسجيلها مع المصنف الموسيقي بتصريح من الأخير ، وذلك في ترخيص التسجيل الصوتي لذلك المصنف الموسيقي مصحوباً بالكلمات أن وجدت . بيد أن مثل هذه التحفظات والشروط يقتصر تطبيقها على الدولة التي فرضتها ، ولا يجوز أن تمس بأي حال بحق المؤلف في الحصول على مقابل عادل تحدده السلطة المختصة في حالة عدم الاتفاق عليه ودنيا .

٢- تسجيلات المصنفات الموسيقية التي تم إنجازها في إحدى دول الاتحاد طبقاً للمادة ٣/١٣ من الوثيقتين لهذه الاتفاقية الموقعيتين في روما في ٢ يونيو ١٩٢٨ وفي بروكسل في ٢٦ يونيو ١٩٤٨ ، يمكن أن تكون محلاً للنقل داخل تلك الدولة بغير موافقة مؤلف المصنف الموسيقي وذلك حتى نهاية مدة سنتين اعتباراً من التاريخ الذي تصبح فيه الدولة المذكورة مرتبطة بهذه الوثيقة .

(٣) التسجيلات التي تسلم وفقاً للقررتين (١) و (٢) من هذه المادة والتي يتم

استيرادها بغير تصريح من الأطراف المعنية ، فى دولة تعتبرها تسجيلات مخالفة للقانون ، تكون عرضة للمصادرة .

مادة ١٤ : (١) يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية أو الفنية بحق استثنائى فى ترخيص:

١- تحويل مصنفاتهم وعمل نسخ منها للإنتاج السينمائى ، وتوزيع مثل هذه النسخ المحورة أو المنقولة .

٢- التمثيل والأداء العلنى والنقل الملقى للجمهور للمصنفات المحورة أو المنقولة بهذا الشكل .

(٢) تحويل الإنتاج السينمائى المأخوذ من مصنفات أدبية أو فنية تحت أى شكل فى آخر ، يظل خاضعاً لتصريح مؤلفى المصنفات الأصلية ، وذلك دون المساس بترخيص مؤلفى الإنتاج السينمائى .

(٣) لا تنطبق أحكام المادة ١٣ (١) .

مادة ١٤ (ثانياً) : (١) دون المساس بحق المؤلف لأى مصنف يكون قد تم تحويله أو نقله ، يتمتع المصنف السينمائى بذات الحقوق التى يتمتع بها مؤلف مصنف أصلى ، بما فى ذلك الحقوق المشار إليها فى المادة السابقة .

(٢) (أ) تحديد أصحاب حق المؤلف لمصنف سينمائى يختص به تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها .

(ب) ومع ذلك ، فى دول الاتحاد التى تقضى تشريعاتها تضمين أصحاب حق المؤلف فى مصنف سينمائى المؤلفين الذين ساهموا فى عمل المصنف ، فإن مثل هؤلاء المؤلفين فى حالة ما إذا تمهّدوا بتقديم مثل هذه المساهمة ، ليس لهم - ما لم يتفق على خلاف ذلك أو على نص خاص - أن يعترضوا على عمل نسخ من المصنف السينمائى أو تكايله أو تمثيله أو أدائه علناً أو نقله ملكياً إلى الجمهور ، أو إذاعته أو على أى نقل آخر إلى الجمهور ، أو تضمينه حاشية بالترجمة أو جعله

ناطقاً بلغة أخرى .

(جـ) أمر البت فيما إذا كان يجب إفراغ التعهد المذكور أعلاه لأغراض تطبيق الفقرة الفرعية (ب) السابقة ، في شكل عقد مكتوب أو محرر مكتوب له ذات الأثر من عدمه ، يختص به تشريع دولة الاتحاد التي يتخذها منتج المصنف السينمائي مقراً له أو محلاً لإقامته المعتادة . ومع ذلك يختص تشريع دولة الاتحاد المطلوب توفير الحماية فيها بحق القضاء بما إذا كان التعهد المشار إليه يجب ان يكون عقداً مكتوباً أو محرراً مكتوباً له ذات الأثر<sup>(١)</sup> .

ويجب على الدول التي تقوم باستعمال هذا الحق ان تخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال الى كل دول الاتحاد الأخرى .

(د) يقصد بعبارة " ما لم يتفق على خلاف ذلك أو على نص خاص " ، أى شرط مقيد يمكن أن يخضع له التعهد المذكور .

(٣) لا تطبق أحكام الفقرة (٢) (ب) المشار إليها أعلاه على مؤلفي السيناريو والحوار والمصنفات الموسيقية التي يتم تأليفها بغرض اجتاز مصنف سينمائي ، ولا على المخرج الرئيسي لهذا المصنف ، هذا ما لم يقرر التشريع الوطني خلاف ذلك . ومع ذلك فعلى دول الاتحاد التي تخلو تشريعاتها من أحكام تقضي بتطبيق الفقرة (٢) (ب) المشار إليها على المخرج للمذكور ، أن تخطر المدير العام بذلك بموجب إعلان كتابي يقوم بإبلاغه في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى .

مادة ١٤ (ثالثاً): (١) فيما يتعلق بالمصنفات الفنية الأصلية والمخطوطات الأصلية لكتاب ومؤلفين موسيقيين ، يتمتع المؤلف أو من له صفة بعد وفاته من الأشخاص أو الهيئات وفقاً للتشريع الوطني ، بحق غير قابل للتصرف فيه ، في نقل

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٣٩ وما بعدها

مصلحتهم بعمليات بيع المصنف التالية لأول تنازل عن حق الاستغلال يجريه المؤلف<sup>(١)</sup> .

(٢) لا يمكن المطالبة بتوفير الحماية المنصوص عليها في الفقرة السابقة في أية دولة من دول الاتحاد إلا إذا كان تشريع الدولة التي ينتمي إليها المؤلف يقرر هذه الحماية وفي الحدود التي يسمح بها تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها .

(٣) يختص التشريع الوطني بتحديد إجراءات التحصيل والمبالغ الواجبة .

مادة ١٥ : (١) لكى يعتبر أن لمؤلفى المصنفات الأدبية أو الفنية التي تحميها الاتفاقية الحالية هذه الصفة ويكون لهم بالتالى حق المثل أمام محاكم دول الاتحاد ومقاضاة من يمس بحقوقهم ، يكفى أن يظهر اسم المؤلف على المصنف بالطريقة المعتادة ، هذا ما لم يَم الدليل على عكس ذلك . وتطبق هذه الفقرة حتى إذا كان الاسم مستعاراً ، متى كان الاسم المستعار الذى يتبذره المؤلف لا يدع مجالاً للشك فى تحديد شخصيته .

(٢) يفترض أن الشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى يظهر اسمه بالطريقة المعتادة على مصنف سينمائى هو المنتج لهذا المصنف ، هذا ما لم يَم الدليل على عكس ذلك .

(٣) بالنسبة للمصنفات التي لا تحمل اسم المؤلف أو التي تحمل اسماً مستعاراً ، غير تلك المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه ، يفترض أن الناشر الذى يظهر اسمه على المصنف ، وما لم يثبت عكس ذلك ، بمثابة ممثل المؤلف ، وبهذه الصفة فإن له حق المحافظة على حقوق المؤلف والدفاع عنها . ويوقف سريان حكم هذه الفقرة عندما يكشف المؤلف عن شخصيته ويثبت صفته .

(٤) (أ) بالنسبة للمصنفات غير المنشورة والتي تكون شخصية مؤلفها مجهولة ، مع وجود كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه من مواطنى إحدى دول الاتحاد ، فإن تشريع

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٥٥ وما بعدها .

هذه الدولة ويختص بحق تعيين السلطة المختصة التي تقوم بتمثيل المؤلف ويكون لها حق المحافظة على حقوقه والدفاع عنها في دول الاتحاد<sup>(١)</sup> .

(ب) على دول الاتحاد التي تقوم بمثل هذا التعيين عملاً بالحكم المذكور أن تخطر المدير العام بذلك بمقتضى إعلان كتابي يتضمن كل البيانات الخاصة بالسلطة المختصة التي تم تعيينها بهذا الشكل ، ويقوم المدير العام بإبلاغ ذلك في الحال إلى جميع دول الاتحاد الأخرى .

مادة ١٦ : (١) تكون جميع النسخ غير المشروعة لمصنف محلاً للمصادرة في دول الاتحاد التي يتمتع فيها المصنف الأصلي بالحماية القانونية .

(٢) تطبيق أحكام الفقرة السابقة أيضاً على النسخ الواردة من دولة لا يتمتع فيها المصنف بالحماية أو تكون قد توقفت فيها حمايته .

(٣) تجرى المصادرة وفقاً لتشريع كل دولة .

مادة ١٧ : لا يمكن لأحكام هذه الاتفاقية أن تمس بأي شكل بحق حكومة كل دولة من دول الاتحاد في أن تسمح أو تراقب أو تمنع ، عن طريق التشريع أو إصدار اللوائح ، تداول أو تمثيل أو عرض أى مصنف أو إنتاج ترى السلطة المختصة ممارسة هذا الحق بالنسبة إليه<sup>(٢)</sup> .

مادة ١٨ : (١) تسرى هذه الاتفاقية على كل المصنفات التي لا تكون ، عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ، قد سقطت بعد في الملك العام لدولة المنشأ بانقضاء مدة الحماية .

(٢) ومع ذلك ، إذا سقط أحد المصنفات في الملك العام في الدولة المطلوب توفير الحماية فيها ، نتيجة انقضاء مدة للحماية السابق منحها له ، فإن هذا المصنف لا يتمتع فيها بالحماية من جديد .

<sup>(١)</sup> أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

<sup>(٢)</sup> أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٥٥ وما بعدها .

(٣) يجرى تطبيق هذا المبدأ وفقاً للأحكام التى تتضمنها الاتفاقيات الخاصة المعقودة أو التى قد تعقد لهذا الغرض فيما بين دول الإتحاد . وفى حالة عدم وجود مثل هذه الأحكام ، تحدد الدول المعنية ، كل فيما يخصها ، الشروط الخاصة بتطبيق هذا المبدأ .

(٤) تنطبق الأحكام السابقة أيضاً فى حالة انضمام دول جديدة إلى الإتحاد وكذلك فى الحالة التى تمتد فيها الحماية للتطبيق للمادة (٧) أو بسبب التنازل عن التحفظات .

مادة ١٩ : لا تمنع أحكام هذه الاتفاقية من المطالبة بتطبيق حماية أوسع يكون قد قررها تشريع دولة من دول الإتحاد .

مادة ٢٠ : تحتفظ حكومات دول الإتحاد بالحق فى عقد اتفاقات خاصة فيما بينها ، مادامت هذه الاتفاقات تخول حقوقاً تفوق تلك التى تمنحها هذه الاتفاقية ، أو تتضمن نصوصاً لا تتعارض مع هذه الاتفاقية ، وتبقى أحكام الاتفاقات القائمة سارية متى كانت مطابقة للشروط السابق ذكرها .

مادة ٢١ : (١) يتضمن الملحق أحكاماً خاصة تتعلق بالدول النامية .

(٢) مع مراعاة أحكام المادة ٢٨ (أ) (ب) ، يشكل الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة .

مادة ٢٢ : (١) (أ) يكون للاتحاد جمعية تتكون من دول الإتحاد الملتزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦ .

(ب) تمثل حكومة كل دولة بمندوب واحد يمكن أن يعاونه مناوون ومستشارون وخبراء .

(ج) تتحمل نفقات كل وفد الحكومة التى عينته .

(٢) (أ) تقوم الجمعية بما يلى :



(١) تعالج جميع المسائل الخاصة بالمحافظة على الاتحاد وتتميمه وتنفيذ هذه الاتفاقية .

(٢) تزود المكتب الدولي للملكية الفكرية ( ويدعى فيما بعد " المكتب الدولي " ) المشار إليه في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية ( وكعى فيما بعد " المنظمة " ) بالتوجيهات الخاصة بالإعداد لمؤتمرات التعديل ، مع مراعاة ملاحظات دول الاتحاد غير الملتزمة بالمواد من (٢٢) إلى (٢٦) .

(٣) تنظر فى تقارير وأنشطة مدير عام المنظمة الخاصة بالاتحاد وتعتمدها ، وتزوده بجميع التوجيهات اللازمة بخصوص الموضوعات التى تدخل فى اختصاص الاتحاد .

(٤) تنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية .

(٥) تنظر فى تقارير وأنشطة لجنتها التنفيذية وتعتمدها وتزودها بالتوجيهات .

(٦) تحدد برنامج الاتحاد وتأثر ميزانية السنوات الثلاث الخاصة به وتعتمد حساباته الختامية .

(٧) تقر اللاتحة المالية للاتحاد .

(٨) تنشئ ما تراه ملائماً من لجان خبراء وجماعات عمل لتحقيق أغراض الاتحاد .

(٩) تحدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها كمرافقين من الدول غير الأعضاء فى الاتحاد ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

(١٠) تقر التعديلات الخاصة بالمواد من (٢٢) إلى (٢٦) .

(١١) تتخذ أى إجراء آخر ملائم يهدف إلى تحقيق أغراض الاتحاد .

(١٢) تباشر أية مهام أخرى تدخل فى نطاق هذه الاتفاقية<sup>(١)</sup> .

(١٣) تمارس الحقوق الممنوحة لها بموجب اتفاقية إنشاء المنظمة شريطة قبولها لهذه الحقوق .

(ب) تتخذ الجمعية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضاً تحفلات أخرى تدبرها المنظمة بعد الإطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٣- (أ) يكون لكل دولة عضو في الجمعية صوت واحد .

(ب) يتكون التمثال القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في الجمعية .

(ج) بغض النظر عن أحكام الفقرة الفرعية (ب) ، الجمعية أن تتخذ قرارات إذا كان عدد الدول الممثلة في أية دورة يقل عن النصف ولكن يساوي ثلث الدول الأعضاء في الجمعية أو يزيد عليه . ومع ذلك فإن قرارات الجمعية ، بخلاف تلك المتعلقة بإجراءاتها ، لا تكون نافذة إلا إذا توافرت الشروط التالية :

يبلغ المكتب الدولي القرارات المذكورة إلى الدول الأعضاء في الجمعية التي لم تكن ممثلة ، ويدعوها إلى الإدلاء بتصويتها أو امتناعها كتابة خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ ذلك الإبلاغ . فإذا ملكن عدد الدول التي أدلت بتصويتها أو امتناعها عند انقضاء تلك المدة يساوى على الأقل العدد الذي كان مطلوباً لاستكمال التمثال القانوني في الدورة ذاتها تكون تلك القرارات نافذة متى كتبت الأغلبية المطلوبة مازالت قائمة في نفس الوقت .

(د) مع مراعاة أحكام المادة ٢/٢٦ تتخذ قرارات الجمعية بأغلبية ثلثي الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

(هـ) لا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت .

(و) لا يمثل المندوب إلا دولة واحدة فقط ولا يصوت إلا باسمها .

(ز) تشارك دول الإتحاد غير الأعضاء في الجمعية في اجتماعاتها كمرائين .

٤- (أ) تجتمع الجمعية في دورة علنية مرة كل ثلاث سنوات بدعوة من المدير

العالم ، ويكون اجتماعها ، فيما عدا الحالات الاستثنائية ، أثناء نفس الفترة ونفس

المكان اللذين تجتمع فيهما الجمعية العامة للمنظمة .

(ب) تجتمع الجمعية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو على طلب ربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية .

٥- تضع الجمعية النظام الداخلي الخاص بها .

مادة ٢٣ : ١- يكون للجمعية لجنة تنفيذية .

٢- (أ) تتكون اللجنة التنفيذية من الدول التي تنتخبها الجمعية من بين الدول الأعضاء فيها ، وعلاوة على ذلك يكون للدولة التي يقع على إقليمها مقر المنظمة بحكم وضعها ، متد في اللجنة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٢٥ (٧) (ب) <sup>(١)</sup> .

(ب) تمثل حكومة كل دولة عضو في اللجنة التنفيذية بمندوب واحد يمكن أن يعاونه مناوون ومستشارون وخبراء .

(ج) تتحمل نفقات كل وفد للحكومة التي عينته .

٣- يكون عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية مساوياً لربع عدد الدول الأعضاء في الجمعية ، وعدد تحديد عدد المقاعد التي يتعين شغلها يهمل الباقي بعد التسمية على أربعة .

٤- تراعى الجمعية عند انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية توزيعاً جغرافياً عادلاً وضرورة أن تكون الدول الأطراف في الاتفاقات الخاصة التي يمكن أن تعقد في إطار الإتحاد ضمن الدول التي تتكون منها اللجنة التنفيذية .

٥- (أ) يتولى أعضاء اللجنة التنفيذية مهام عملهم ابتداء من ختام دورة الجمعية التي تم فيها انتخابهم حتى ختام الدورة العادية التالية للجمعية .

(ب) يمكن إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ولكن بحد أقصى لا يزيد على ثلثي عددهم .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاء والباحثين والمهنة الحرة " ص ٨٨ وما بعدها .

(ج) تضع الجمعية القواعد التفصيلية الخاصة بانتخاب وإعادة الانتخاب المحتمل لأعضاء اللجنة التنفيذية .

٦- (أ) تقوم اللجنة التنفيذية بما يلي :

١- تعد مشروع جدول أعمال الجمعية .

٢- تعرض على الجمعية مقترحات متعلقة بمشروع البرنامج ومشروع ميزانية السنوات الثلاث الخاصة بالاتحاد والمعدة من قبل المدير العام .

٣- تقرر البرامج والميزانيات السنوية التي يعدها المدير العام وذلك في حدود البرنامج وميزانية السنوات الثلاث<sup>(١)</sup> .

٤- تعرض على الجمعية ، مع التعليقات الملائمة ، التقارير الدورية للمدير العام والتقارير السنوية الخاصة بمراجعة الحسابات .

٥- تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان قيام المدير العام بتنفيذ برنامج الإتحاد طبقاً لقرارات الجمعية مع مراعاة الظروف التي قد تطرأ فيما بين دورتين عاديتين للجمعية .

٦- تباشر أية مهام أخرى تعهد إليها في نطاق هذه الاتفاقية .

(ب) تتخذ اللجنة التنفيذية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضاً اتحادات أخرى تديرها المنظمة بعد الإطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٧- (أ) تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة عادية مرة كل سنة بدعوة من المدير العام، ويتم الاجتماع أثناء نفس الفترة وفي نفس المكان اللذين تجتمع فيهما لجنة التنسيق التابعة . للمنظمة وذلك بقدر الإمكان .

(ب) تجتمع اللجنة التنفيذية في دورة غير عادية بدعوة من المدير العام إما بمبادرة منه أو بناء على طلب رئيسها أو ربع أعضائها .

(١) أنظر د. عهد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٥٤ وما بعدها .

- ٨- (أ) يكون لكل دولة عضو في اللجنة التنفيذية صوت واحد<sup>(١)</sup> .
- (ب) يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية .
- (ج) تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات التي اشتركت في الاقتراع .
- (د) لا يعتبر الامتناع بمثابة تصويت .
- (هـ) لا يمثل المندوب إلا دولة واحدة فقط ولا يصوت إلا باسمها .
- ٩- لدول الاتحاد غير الأعضاء في اللجنة التنفيذية أن تحضر اجتماعاتها كمرائيين .
- ١٠- تضع اللجنة التنفيذية لائحة إجراءاتها .
- مادة ٢٤ : ١- (أ) يمارس المكتب الدولي المهام الإدارية الخاصة بالاتحاد ، ويعتبر المكتب الدولي امتداداً لمكتب الاتحاد المتحد مع مكتب الاتحاد الذي أنشأته الاتفاقية الدولية لحماية الملكية الصناعية .
- (ب) يقوم المكتب الدولي ، بصفة خاصة ، بأعمال السكرتارية لمختلف أجهزة الاتحاد .
- (ج) المدير العام للمنظمة هو الرئيس التنفيذي للاتحاد وهو الذي يمثل .
- ٢- يجمع المكتب الدولي المعلومات الخاصة بحماية حق المؤلف وينشرها ، وتقوم كل دولة من دول الاتحاد بتزويد المكتب الدولي ، في أقرب وقت ممكن ، بجميع القوانين الجديدة والنصوص الرسمية المتعلقة بحماية حق المؤلف .
- ٣- يصدر المكتب الدولي مجلة شهرية .
- ٤- يزود المكتب الدولي كل دولة في الاتحاد ، بناء على طلبها بمعلومات عن المسائل المتعلقة بحماية حق المؤلف<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيقي على قانون التجارة المصري الجديد " ص ٤٣ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٣٩ وما بعدها .

٥- بجرى المكتب الدولى دراسات ويقدم خدمات تهدف إلى تيسير حماية حق المؤلف .

٦- يشترك المدير العام ، وأى عضو يكلفه من موظفى المكتب الدولى ، فى كافة اجتماعات الجمعية واللجنة التنفيذية وأية لجنة خبراء أخرى أو جماعة عمل ، دون أن يكون لهم حق التصويت . ويكون المدير العام ، أو أى عضو يكلفه من موظفى المكتب الدولى ، سكرتيراً لهذه الأجهزة بحكم منصبه .

٧- (أ) يقوم المكتب الدولى ، وفقاً لتوجيهات الجمعية وبالتعاون مع اللجنة التنفيذية، بإعداد مؤتمرات التعديل الخاصة بأحكام الاتفاقية فيما عدا المواد من ٢٢ إلى ٢٦ .

(ب) للمكتب الدولى أن يتشاور مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن الإعداد لمؤتمرات التعديل .

(ج) يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم فى مناقشات هذه المؤتمرات دون أن يكون لهم حق التصويت .

٨- ينفذ المكتب الدولى أية مهام أخرى تعهد إليه<sup>(١)</sup> .

مادة ٢٥ : ١- (أ) تكون للاتحاد ميزانية .

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد الإيرادات والنفقات الخاصة بالاتحاد ومساهمته فى ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحادات ، وكذلك ، إذا اقتضى الأمر ، المبلغ الموضوع تحت تصرف ميزانية مؤتمر المنظمة .

(ج) تعتبر نفقات مشتركة بين الاتحادات النفقات التى لا تخص الاتحاد وحده ، بل تخص كذلك واحداً أو أكثر من الاتحادات الأخرى التى تديرها المنظمة ، ويكون نصيب الاتحاد فى هذه النفقات المشتركة بنسبة المصلحة التى تعود عليه منها .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الانجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده " ص ٨٩ وما بعدها .

٢- توضع ميزانية الاتحاد بعد اعتبار مقتضيات التنسيق مع ميزانيات الاتحادات الأخرى التي تدبرها المنظمة .

٣- تمول ميزانية الاتحاد من المصادر التالية :

أ- حصص دول الاتحاد .

ب- الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي مما يخص الاتحاد .

ج- حصيلية بيع مطبوعات المكتب الدولي الخاصة بالاتحاد والحقوق المتصلة بهذه المطبوعات .

د- الهبات والوصايا والإعانات .

هـ- الإيجارات والفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى .

٤- (أ) لتحديد حصة كل دولة من دول الاتحاد في الميزانية ، تنتمى تلك الدولة إلى فئة وتقوم بدفع حصصها السنوية على أساس عدد من الوحدات محددة كما يلي :

|       |    |       |    |       |   |
|-------|----|-------|----|-------|---|
| فئة ١ | ٢٥ | فئة ٣ | ١٥ | فئة ٥ | ٥ |
| فئة ٢ | ٢٠ | فئة ٤ | ١٠ | فئة ٦ | ٣ |
|       |    |       |    | فئة ٧ | ١ |

(ب) تبيّن كل دولة الفئة التي ترغب في الانتماء إليها عند إيداعها وثيقة التصديق أو الانضمام الخاصة بها ، ما لم يكن قد سبق لها بيان ذلك ، ويمكن لتلك الدولة أن تغير الفئة التي تنتمى إليها ، فإذا ما اختارت فئة أدنى فعليها أن تعطن ذلك للجمعية في إحدى دوراتها العادية ، ويصبح أى تغيير من هذا القبيل سارى المفعول من بداية السنة التالية للدورة المذكورة .

(ج) تكون الحصة السنوية لكل دولة مبلغاً تبلغ نسبته إلى المبلغ الإجمالى للاشتراكات السنوية في ميزانية الاتحاد ، ما يعادل نسبة عدد وحدات تلك الدولة إلى إجمالى الوحدات الخاصة بجميع الدول المساهمة .

(د) تستحق الحصص فى أول يناير من كل سنة .

(هـ) لا يجوز لدولة التى تتأخر فى دفع حصصها أن تباشر حقها فى التصويت فى أى من أجهزة الإتحاد الذى تتمتع بعضويته إذا كان مقدار ديونها المتأخرة يعادل مبلغ الحصص المستحقة عليها عن المستتين للمباقتين بالكامل أو يزيد عليه . ومع ذلك يجوز لأى من أجهزة الإتحاد أن يسمح لتلك الدولة بالاستمرار فى مباشرة حقها فى التصويت فى مثل هذا الجهاز مادام كان مقتنعاً بأن التأخير فى الدفع ناتج عن ظروف استثنائية لا يمكن تجنبها .

(و) إذا لم يتم إقرار الميزانية قبل بداية سنة مالية جديدة يستمر العمل بميزانية السنة المنتهية وذلك طبقاً لما تقتضى به اللائحة المالية .

٥- يحدد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التى يؤديها المكتب الدولى لمصلحة الإتحاد ويقدم تقارير عنها إلى الجمعية واللجنة التنفيذية .

٦- (أ) يكون الإتحاد صندوق لرأس المال العامل يتكون من مبلغ يدفع لمرة واحدة من قبل كل دولة من دول الإتحاد . وتقرر الجمعية زيادة رأس المال إذا أصبح غير كاف .

(ب) يكون مقدار الدفعة الأولى الخاصة بكل دولة فى رأس المال سالف الذكر أو اشتراكها فى أية زيادة له عبارة عن نسبة من حصة تلك الدولة عن السنة التى تحدد فيها رأس المال أو تقرر فيها زيادته .

(ج) تحدد الجمعية نسبة الدفعة وشروط دفعها بناء على اقتراح المدير العام وبعد الإطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٧- (أ) ينص إتفاق المقر المبرم مع الدولة التى يكون مقر المنظمة على إقليمها على أنه عندما يكون رأس المال العامل غير كاف تقوم تلك الدولة بمنح قروض . ويكون مقدار هذه القروض وشروط منحها موضوعاً لاتفاقات منفصلة فى كل حالة



يبين تلك الدولة والمنظمة وتتمتع تلك الدولة بحكم وضعها بمقعد في اللجنة التنفيذية مادامت تظل ملتزمة بتقديم قروض .

(ب) يحق لكل من الدولة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) والمنظمة أن تنتهي الإلتزام بمنح قروض بموجب إخطار كتابي ، ويسرى مفعول الإنهاء بعد ثلاث سنوات من نهاية السنة التي تم فيها الإخطار عنه .

٨- تتم مراجعة الحسابات ، وفقاً لما تنص عليه اللائحة المالية ، من قبل دولة أو أكثر من دول الإتحاد أو من قبل مراقبي حسابات من الخارج تعيينهم الجمعية بعد أخذ موافقتهم .

مادة ٢٦<sup>(١)</sup> : ١- لأية دولة عضو في الجمعية وللجنة التنفيذية وكذلك للمدير العام التقدم باقتراحات لتعديل المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ بالإضافة للمادة الحالية . ويتقوم المدير العام بإبلاغ تلك الاقتراحات إلى الدول الأعضاء في الجمعية قبل نظرها من قبل الجمعية بسنة أشهر على الأقل<sup>(٢)</sup> .

٢- تتولى للجمعية إقرار التعديلات الخاصة بالمواد المشار إليها في الفقرة ١ . ويتطلب هذا الإقرار ثلاثة أرباع عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع ، ومع ذلك فإن أي تعديل للمادة ٢٢ وللفقرة الحالية يتطلب أربعة أخماس عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراع .

٣- يبدأ نفاذ أي تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة ١ بعد شهر من تعلم المدير العام لإخطارات كتابية بموافقة ثلاثة أرباع عدد الدول الأعضاء في الجمعية ، وذلك في وقت إقرارها للتعديل ، وعلى أن تكون تلك الموافقات قد تمت وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بهذه الدول . وتلزم أية تعديلات للمواد المذكورة ، يكون قد تم إقرارها بهذا الشكل ، جميع الدول الأعضاء في الجمعية عند بدء نفاذ التعديل أو

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٩٠ وما بعدها .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية والأبنية والفنية " ص ٩٣ وما بعدها .

التي تصبح أعضاء فيها في تاريخ لاحق ، ومع هذا فإن أى تعديل يزيد من الالتزامات المالية للدول الأعضاء في الإتحاد لا يلزم إلا تلك الدول التي قامت بالإخطار عن موافقتها على التعديل المذكور .

مادة ٢٧ : ١- تكون هذه الاتفاقية محلاً للتعديل بغرض إدخال تغييرات تهدف إلى تحسين نظام الإتحاد<sup>(١)</sup> .

٢- ولهذا الغرض تعقد مؤتمرات في دول الإتحاد على التوالي بين مندوبى هذه الدول .

٣- مع مراعاة أحكام المادة ٢٦ التي تنطبق على تعديل المواد من ٢٢ إلى ٢٦ فإن أى تعديل للوثيقة الحالية بما في ذلك الملحق ، يتطلب إجماع الأصوات التي اشتركت في الاقتراح .

مادة ٢٨ : ١- (أ) يجوز لكل دولة من دول الإتحاد الموقعة على هذه الوثيقة أن تصدق عليها ، وإذا لم تكن قد وقعت فبوسعها الانضمام إليها ، وتودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى المدير العام .

(ب) يجوز لكل دولة من دول الإتحاد أن تعلن في وثيقة التصديق أو الانضمام أن تصديقها أو انضمامها لا يسرى على المواد من ١ إلى ٢١ ولا على الملحق ، ومع هذا إذا كانت تلك الدولة قد قامت فعلاً بإعلان طبقاً للمادة السادسة ١ من الملحق ، فليس في وسعها الإعلان في الوثيقة المذكورة إلا بأن تصديقها أو انضمامها لا يسرى على المواد من ١ إلى ٢٠<sup>(٢)</sup> .

(ج) يمكن لكل دولة من دول الإتحاد تكون - طبقاً للفقرة الترخية (ب) - قد استبعدت من آثار تصديقها أو انضمامها الأحكام المنصوص عليها في الفقرة

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المفنى " ص ٣٩ وما بعدها .

المذكورة أن تعان في أى وقت لاحق بأن آثار تصديقها أو انضمامها تمتد إلى هذه الأحكام ، ويودع مثل هذا الإعلان لدى المدير العام .

٢- (أ) يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق بعد ثلاثة شهور من توافر الشرطين التاليين :

(١) تصديق خمس دول - على الأقل من دول الإتحاد على هذه الوثيقة أو انضمامها إليها دون القيام بالإعلان المنصوص عليه في الفقرة (أ) ، (ب) .

(٢) أن تصبح كل من فرنسا وأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف كما عدلت في باريس في ٢٤ يوليو ١٩٧١ .

(ب) يسرى النفاذ المنصوص عليه في الفقرة الفرعية السابقة (أ) على دول الإتحاد السّنى لودعت قبل موعد السريان المذكور بثلاثة شهور وثائق تصديق أو انضمام خالية من الإعلان المشار إليه في الفقرة (١) ، (ب) .

(ج) يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق ، بالنسبة لكل دولة من دول الإتحاد لا تطبق عليها الفقرة الفرعية (ب) وتكون قد صدقت على الوثيقة الحالية أو انضمت إليها دون القيام بالإعلان المنصوص عليه في الفقرة ١/ب ، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذى يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار عن إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام المعنية ، ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً ، ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذى حددته في تلك الوثيقة .

(د) لا تؤثر أحكام الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) على تطبيق المادة السادسة من الملحق .

(٣) يبدأ نفاذ المواد من ٢٢ إلى ٣٨ ، بالنسبة لكل دولة في الإتحاد تصديق على هذه الوثيقة أو تنضم إليها مع القيام بالإعلان المنصوص عليه في الفقرة ١/ب أو

بدونه ، بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذى يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار عن إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام المعنية ، ما لم تحدد الوثيقة المودعة تاريخاً لاحقاً ففى هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ المواد من ٢٢ إلى ٣٨ بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذى حددته فى تلك الوثيقة .

مادة ٢٩ : ١- لكل دولة خارج الاتحاد أن تنضم إلى هذه الوثيقة وأن تصبح بمقتضى ذلك طرفاً فى الاتفاقية الحالية وعضواً فى الاتحاد . وتودع وثائق الانضمام لدى المدير العام .

٢- (أ) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) ، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذى يتولى فيه المدير العام إبلاغ الإخطار عن إيداع وثيقة انضمامها ، وذلك ما لم تكن الوثيقة المودعة قد حددت تاريخاً لاحقاً ، ففى هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذى حددته فى تلك الوثيقة .

(ب) إذا كان بدء النفاذ طبقاً للفترة الفرعية (أ) يسبق بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق طبقاً للمادة ٢٨/ ٢ (أ) . فإن الدولة المذكورة تكون ملتزمة خلال هذه الفترة بالمواد من ١ إلى ٢٠ من وثيقة بروكسل للاتفاقية الحالية بدلاً من المواد من ١ إلى ٢١ والملحق<sup>(١)</sup> .

مادة ٢٩ مكرر : التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها من قبل كل دولة غير ملتزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٣٨ من وثيقة استكهولم للاتفاقية الحالية يقوم مقام التصديق على وثيقة استكهولم المذكورة أو الانضمام إليها مع التحديد المنصوص عليه فى مادتها ٢٨ (أ) (ب) (١) وذلك من أجل إمكان تطبيق المادة ٢/١٤ من اتفاقية إنشاء المنظمة لا غير .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المعدنى " ص ٣٩ وما بعدها .

مادة ٣٠ : ١- يترتب تلقائياً على التصديق أو الانضمام قبول جميع أحكام هذه الوثيقة والتمتع بجميع مزاياها ، وذلك مع مراعاة ما هو مسموح به من استثناءات في الفقرة ٢ من هذه المادة والمادة ٢٨ (١) (ب) والمادة ٢/٣٣ وكذلك الملحق .

٢- (أ) مع مراعاة المادة الخامسة ٢ من الملحق ، لكل دولة من دول الاتحاد تصدق على هذه الوثيقة أو تنضم إليها أن تتمتع بمزايا التحفظات التي أبدتها في السابق ، شريطة أن تقوم بإعلان في هذا الخصوص حين إيداع وثيقتها الخاصة بالتصديق أو الانضمام<sup>(١)</sup> .

(ب) لكل دولة خارج الاتحاد أن تعلن ، عند انضمامها إلى هذه الاتفاقية ومع مراعاة المادة الخامسة ٢ من الملحق ، أنها تنوى أن تطبق ، بصفة مؤقتة على الأقل ، أحكام المادة ٥ من اتفاقية الاتحاد لعام ١٨٨٦ ، والمكملة في باريس عام ١٨٩٦ بدلا من المادة ٨ من هذه الوثيقة المتعلقة بحق الترجمة ، على أن يكون معلوما أن هذه الأحكام لا تشمل إلا الترجمة إلى لغة عامة التداول في تلك الدولة . ومع مراعاة المادة الأولى ٦/ (ب) من الملحق ، فلكل دولة الحق في أن تطبق ، بالنسبة إلى حق ترجمة مصنفات تكون دولة منشئها دولة تطبق مثل هذا التحفظ ، حماية مماثلة لتلك التي تمنحها الدولة الأخيرة .

(ج) لكل دولة أن تسحب ، في أي وقت ، مثل هذه التحفظات بإخطار يوجه للمدير العام .

مادة ٣١ : ١- لكل دولة أن تعلن في وثيقة تصديقها أو انضمامها أو أن تخاطر المدير العام بكتابة في أي وقت لاحق ، عن سريان هذه الوثيقة على كل أو جزء من الأقاليم المحيطة في التصريح أو الإخطار التي تكون الدولة مسئولة عن علاقاتها الخارجية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنيين الحرة " ص ٥٥ وما بعدها .

٢- لكل دولة تكون قد أصدرت ذلك الإعلان أو أرسلت ذلك الإخطار أن تخطر المدير العام ، في أى وقت ، بإيقاف سريان هذه الاتفاقية على كل تلك الأقاليم أو جزء منها .

٣- (أ) يكون كل إعلان صدر بمقتضى الفقرة ١ نافذا اعتباراً من نفس التاريخ الخاص بالتصديق أو الانضمام الذى أدرج هذا الإعلان فى وثيقته ، ويكون كل إخطار أرسل بمقتضى تلك الفقرة نافذاً بعد ثلاثة شهور من قيام المدير العام بالإخطار عنه <sup>(١)</sup> .

(ب) يكون كل إخطار صدر بمقتضى الفقرة ٢ نافذاً بعد إثني عشر شهراً من تسلّم المدير العام له .

٤- يجب ألا تفسر هذه المادة بأنها تعنى الإعراف أو الموافقة الضمنية من جانب أية دولة من دول الإتحاد بالوضع الراهن المتعلق بأى إقليم تنطبق عليه هذه الاتفاقية من قبل دولة أخرى من دول الإتحاد بمقتضى تصريح تم طبقاً للفقرة ١ .

مادة ٣٢ : ١- تحل هذه الوثيقة بالنسبة للعلاقة بين دول الإتحاد ، وفى حدود سريتها ، محل اتفاقية برن المؤرخة ٩ سبتمبر ١٨٨٦ ووثائق التعديل اللاحقة . لما الوثائق التى كانت نافذة المفعول فى الماضى فتنال سارية بأكملها أو فى الحدود التى لا تحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الجملة السابقة ، وذلك بالنسبة للعلاقات مع دول الإتحاد التى لم تصدق على هذه الوثيقة أو لم تنضم إليها .

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة ٣ ، تقوم الدول التى هى خارج الإتحاد التى تصبح طرفاً فى هذه الوثيقة بتطبيقها بالنسبة لكل دولة من دول الإتحاد لا تكون ملتزمة بهذه الوثيقة أو تكون ملتزمة بها ولكنها قد قامت بالإعلان المنصوص عليه فى المادة ٢٨/ (ب) . ونقر تلك الدول أن لدولة الإتحاد المذكورة فى علاقاتها معها :

(١) انظر د. عبد الفتاح مرق " أصول أعمال المحضرين فى الاعلان والتنفيذ " ص ٨٩ وما بعدها .

أ- أن تطبق أحكام أحدث وثيقة تلزم بها .

ب- أن يكون لها الحق في تطبيق الحماية بالمستوى المنصوص عليه في هذه الوثيقة ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأولى ٦ من الملحق .

ج- لكل دولة طالبت بالتمتع بالحقوق المنصوص عليها في الملحق أن تطبق أحكام الملحق الخاصة بالحق أو الحقوق التي طالبت بالتمتع بها وذلك في علاقتها مع أية دولة أخرى من دول الاتحاد غير المترتبة بهذه الوثيقة شريطة أن تكون هذه الدولة الأخيرة قد قبلت تطبيق الأحكام المذكورة .

مادة ٣٣ : ١- كل نزاع بين اثنين أو أكثر من دول الاتحاد بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية والذي لا تتم تسويته بالمفاوضات يمكن لأي من الدول المعنية عرضه أمام محكمة العدل الدولية بحريضة تقدم وفقاً لنظام المحكمة ، وذلك ما لم تنفق الدول المعنية على طريقة أخرى للتسوية .

وتقوم الدولة التي تعرض النزاع أمام المحكمة بإخطار المكتب الدولي الذي يتولى إحاطة دول الاتحاد الأخرى علماً بالموضوع .

٢- لكل دولة أن تعلن ، عند توقيعها للوثيقة الحالية أو إيداعها لوثيقة تصديقها أو انضمامها ، أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بأحكام الفقرة (١) . ولا تسري أحكام الفقرة (١) فيما يختص بكل نزاع بين تلك الدولة وأى دولة أخرى من دول الاتحاد .

٣- لكل دولة أصدرت إعلاناً طبقاً للفقرة ٢ أن تسحب تصريحها ، في أى وقت ، بإخطار يوجه للمدير العام<sup>(١)</sup> .

مادة ٣٤<sup>(١)</sup> : ١- مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ (ثانياً) ، لا يجوز لأية دولة أن تنضم إلى وثائق سابقة لهذه الاتفاقية أو تصدق عليها ، وذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٨١ وما بعدها .

٢- لا يجوز لأية دولة أن تصدر تصريحاً طبقاً للمادة ٥ من البروتوكول الخاص بالدول النامية الملحق بوثيقة استكهولم ، وذلك بعد بدء نفاذ المواد من ١ إلى ٢١ والملحق .

مادة ٣٥ : ١- تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة .

٢- لكل دولة أن تنسحب من هذه الوثيقة بإخطار يوجه إلى المدير العام وبشكل هذا الانسحاب أيضاً تمسحاً من جميع الوثائق السابقة ولا ينتج أثره إلا بالنسبة للدولة التي قامت به ، وتظل الاتفاقية سارية وواجبة النفاذ بالنسبة لدول الإتحاد الأخرى .

٣- يكون الانسحاب نافذاً بعد سنة من تاريخ تسلم المدير العام للإخطار .

٤- لا يجوز لأية دولة أن تمارس حق الانسحاب المنصوص عليه في هذه المادة قبل انقضاء خمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه عضواً في الإتحاد .

مادة ٣٦ : ١- تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بأن تتخذ ، وفقاً لدستورها ، الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية .

٢- من المتفق عليه أنه يجب ، عندما تصبح دولة ملتزمة بهذه الاتفاقية ، أن تكون في وضع يسمح لها ، وفقاً لتشريعها الداخلي ، بأن تضع أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

مادة ٣٧ : ١- (أ) توقع هذه الوثيقة من نسخة وحيدة باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتودع لدى المدير العام مع مراعاة الفقرة (٢) .

(ب) يضع المدير العام نصوصاً رسمية باللغات العربية والألمانية والإيطالية والبرتغالية والأسبانية ولغات أخرى تحددها الجمعية ، وذلك بعد التشاور مع الحكومة المعنية .

(ج) في حالة الخلاف على تفسير النصوص المختلفة تكون الحجة للنص الفرنسي .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والاثبات والتحكيم " ص ٦٥ وما بعدها .



- ٢- تظل هذه الوثيقة مفتوحة للتوقيع حتى ٣١ يناير ١٩٧٢ . وحتى هذا التاريخ ، تكون النسخة المشار إليها فى الفقرة ١/أ) مودعة لدى حكومة الجمهورية الفرنسية.
- ٣- يرسل المدير العام نسختين معتمدين من النص الموقع لهذه الوثيقة إلى حكومات جميع دول الإتحاد وإلى حكومة أية دولة أخرى بناء على طلبها .
- ٤- يتولى المدير العام تسجيل هذه الوثيقة لدى سكرتارية الأمم المتحدة .
- ٥- يتولى المدير العام إخطار حكومات جميع دول الإتحاد بالتوقيعات وإيداعات وثائق التصديق أو الانضمام وأية إعلانات واردة فى هذه الوثائق أو صادرة طبقاً للمواد ١/٢٨ (ج) ، ٢/٣٠ ، ٢/٢٣ ، ٢/٢٣ ، ويبدأ نفاذ أية أحكام لهذه الوثيقة ، وبإخطارات الانسحاب والإخطارات التى تتم وفقاً للمواد ٢/٣٠ (ج) ، ١،٢/٣١ ، ٣/٣٣ ، ١/٣٨ ، وكذلك الإخطارات المشار إليها فى الملحق<sup>(١)</sup> .
- مادة ٢٨<sup>(٢)</sup> : ١- لدول الإتحاد التى لم تصدق على هذه الوثيقة أو لم تنضم إليها وغير الملتزمة بالمواد من ٢٢ إلى ٢٦ من وثيقة استكهولم أن تمارس ، حتى ٢٦ أبريل ١٩٧٥ ، إذا رغبت فى ذلك ، الحقوق المنصوص عليها فى هذه المواد كما لو كانت ملتزمة بها وتقوم أية دولة ترغب فى ممارسة ذلك الحقوق بإيداع إخطار كتابى بذلك لدى المدير العام ، ويكون هذا الإخطار سارياً من تاريخ تسلمه ، وتعتبر تلك الدول أعضاء فى الجمعية حتى انقضاء المدة المذكورة .
- ٢- ويمارس أيضاً المكتب الدولى للمنظمة وظيفة مكتب الإتحاد والمدير العام وظيفة مدير المكتب المذكور ما دامت جميع دول الإتحاد لم تصبح أعضاء فى المنظمة .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٨٨ وما بعدها .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٢٥ وما بعدها .

٣- تؤول حقوق والسترامات وأموال مكتب الإتحاد إلى المكتب الدولي للمنظمة بمجرد أن تصبح جميع دول الإتحاد أعضاء في المنظمة <sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "التطبيق على القانون المدني" ص ٣٩ وما بعدها .

## الفصل الثاني

### ملحق أحكام خاصة بشأن البلدان النامية

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض فى هذا الفصل لملحق الأحكام الخاصة بشأن البلدان النامية وذلك على النحو التالى :

**المادة الأولى : ١-** لكل دولة ، تعتبر دولة نامية وفقاً لما يجرى به العمل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تصدق على هذه الوثيقة ، التى يشكل هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ منها ، أو تنضم إليها ، ولتلى نظراً لوضعها الاقتصادى واحتياجاتها الاجتماعية أو الثقافية لا تعتبر نفسها فى الوقت الحاضر فى مركز يمكنها من اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان حماية كل الحقوق بالوضع الوارد فى هذه الوثيقة <sup>(١)</sup> ، أن تعلن بأنها ستستعمل الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية أو ذلك المنصوص عليه فى المادة الثالثة أو كليهما معاً وذلك بموجب إخطار تودعه لدى المدير العام عند إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ، أو مع مراعاة المادة الخامسة (١) (ج) فى أى وقت لاحق. كما يمكنها بدلاً من استعمال الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية الإدلاء بإعلان طبقاً للمادة الخامسة (١) (أ) .

**٢- (أ)** كل إعلان وفقاً للفقرة ١ يتم إخطاره قبل انقضاء فترة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بالمواد من ١ إلى ٢١ بهذا الملحق طبقاً للمادة ٢٨/٢ ، يظل نافذاً حتى نهاية المدة المذكورة . ويمكن أن يتجدد كلياً أو جزئياً لمدد أخرى متتالية طول كل منها عشر سنوات وذلك بإخطار يودع لدى المدير العام خلال مهلة لا تزيد عن

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٨٢ وما بعدها .

خمسـة عشر شهرا ولا تقل عن ثلاثة أشهر قبل انقضاء فترة العشر سنوات الجارية .

(ب) كل إعلان وفقاً للفقرة (١) يتم إخطاره بعد انتهاء فترة عشر سنوات من العمل بالمواد من ١ إلى ٢١ بهذا الملحق طبقاً للمادة ٢٨/٢ ، يظل نافذاً حتى نهاية فترة العشر سنوات الجارية ، ويمكن تجديده على النحو الوارد في الجملة الثانية من الفقرة الفرعية (أ) .

٣- لا يحق لأية دولة من دول الإتحاد لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو الموضح بالفقرة ١ أن تجدد إعلانها طبقاً لما تقتضيه الفقرة (٢) . وسواء سحبت هذه الدولة إعلانها رسمياً أو لم تسحبه ، فإنه لا يحق لها الاستفادة من الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ١ إما في نهاية فترة السنوات العشر الجارية أو بعد الكف عن اعتبارها بلداً نامياً بثلاث سنوات ، أى الأجلين أطول .

٤- إذا ما وجد مخزون من نسخ تم إنتاجها بمقتضى ترخيص ممنوح طبقاً لأحكام هذا الملحق ، وذلك عندما يكف الإعلان الصلبر طبقاً للفقرة ١ أو الفقرة ٢ عن النفاذ ، فإنه يجوز الاستمرار في توزيع مثل هذه النسخ حتى نفاذها .

٥- يجوز لكل دولة تلتزم بأحكام هذه الوثيقة وتكون قد أودعت إعلاناً أو إخطاراً طبقاً للمادة ٣١/١ بخصوص تطبيق هذه الوثيقة على إقليم معين يمكن أن تعتبر حالته مماثلة لحالة الدول المنصوص عليها بالفقرة (١) ، أن تبدى الإعلان المشار إليه في الفقرة (١) والإخطار بالتجديد المشار إليه في الفقرة ٢ بالنسبة لهذا الإقليم . وطالما ظل مثل هذا الإعلان أو الإخطار نافذاً ، فإن أحكام هذا الملحق تنطبق على الإقليم الذى يصده .

٦- (أ) إن واقعة استعمال إحدى الدول لأحد الحقوق المشار إليها في الفقرة ١ لا تجيز لدولة أخرى أن تمنح للمصنعات التى تكون دولة منشئتها هى الدولة الأولى حماية أقل مما هو مفروض عليها منحه طبقاً للمواد من ١ إلى ٢٠ .

(ب) لا يمكن ممارسة حق المعاملة بالمثل المنصوص عليه في الجملة الثانية من المادة ٢/٣٠ (ب) حتى تاريخ انقضاء الفترة الجارية وفقاً للمادة الأولى ٣ ، وذلك بالنسبة للمصنفات التي تكون دولة منشئها هي إحدى الدول التي أصدرت إعلاناً وفقاً للماد الخامسة (١) (أ) .

المادة الثانية : ١- فيما يتعلق بالمصنفات المنشورة في شكل مطبوع أو في شكل مماثل آخر من أشكال الاستساخ ، يحق لكل دولة تكون قد أعلنت بأنها ستستعمل الحق المنصوص عليه في هذه المادة أن تستبدل بالحق الاستثنائي للترجمة المنصوص عليه في المادة ٨ ، نظاماً للتراخيص غير الاستثنائية وغير قابلة للتحويل ، تمنحها السلطة المختصة وفقاً للشروط التالية وطبقاً للمادة الرابعة<sup>(١)</sup> .

٢- (أ) مع مراعاة الفقرة ٣ ، إذا ما انقضت فترة ثلاث سنوات أو أية فترة أطول يحددها التشريع الوطني للدولة المذكورة ، إعتباراً من تاريخ أول نشر لمصنف ، دون أن تنشر ترجمة لهذا المصنف بلغة عامة للتداول في هذه الدولة بواسطة صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه ، فإن أيًا من مواطني هذه الدولة يمكنه الحصول على ترخيص بترجمة المصنف إلى اللغة المذكورة ونشر هذه الترجمة في شكل مطبوع أو في أي شكل مماثل آخر من أشكال النقل .

(ب) يمكن أيضاً منح ترخيص وفقاً لهذه المادة إذا ما نفذت جميع الطباعات للترجمة المنشورة باللغة المذكورة .

٣- (أ) في حالة الترجمة إلى لغة ليست عامة التداول في دولة أو أكثر من الدول المتقدمة الأعضاء في الاتحاد تستبدل فترة الثلاث سنوات المنصوص عليها في الفقرة ٢ (أ) بفترة سنة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنيين الحرة " ص ٦١ وما بعدها .

(ب) لكل دولة مشار إليها في الفقرة ١ ، باتفاق جماعى من جانب الدول المتقدمة الأعضاء فى الاتحاد والى لها نفس اللغة المتداولة ، أن تستبدل ، فى حالة الترجمات إلى تلك اللغة ، بفترة الثلاث سنوات المشار إليها فى الفقرة ٢ (أ) فترة أقصر تحدد طبقاً للاتفاق المذكور على ألا تقل هذه الفترة عن سنة واحدة . ومع ذلك ، لا تنطبق أحكام الجملة السابقة إذا كانت اللغة المعنية هى الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية . هذا وأى اتفاق من هذا القبيل يخطر به المدير العام من جانب الحكومات التى عقده<sup>(١)</sup> .

٤- (أ) لا يمنح أى ترخيص بمقتضى هذه المادة إلا بعد انقضاء مهلة إضافية قدرها ستة أشهر فى حالة التراخيص التى يمكن الحصول عليها بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات ، وتسعة أشهر فى حالة التراخيص التى يمكن الحصول عليها بعد انقضاء عام واحد وذلك :

١- اعتباراً من التاريخ الذى يستوفى فيه الطالب الإجراءات المنصوص عليها فى المادة الرابعة (١) .

٢- أو فى حالة عدم الاستدلال على شخصية صاحب حق الترجمة أو عنوانه ، من التاريخ الذى يرسل فيه الطالب ، طبقاً لما تقتضى به المادة الرابعة ٢ ، نسخاً من طلبه المقدم للسلطة المختصة بمنح الترخيص .

(ب) لا يمنح ترخيص بمقتضى هذه المادة إذا نشرت ترجمة إلى اللغة التى قدم الطلب من أجلها من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه خلال مهلة الستة أو التسعة أشهر .

٥- لا يمنح ترخيص بمقتضى هذه المادة إلا لأغراض التعليم المدرسى أو الجامعى أو لأغراض البحوث .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلى والدولى " ص ٦٩ وما بعدها .

٦- تنتهى صلاحية كل ترخيص يكون قد منح وفقا لهذه المادة إذا نشرت ترجمة المصنف من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه بثمن مقارب للثمن المعتاد فى الدولة المعنية بالنسبة للمصنفات الممثلة ، وذلك إذا ما كانت هذه الترجمة باللغة نفسها ولها فى الجوهر ذات مضمون الترجمة المنشورة بمقتضى الترخيص . أما النسخ التى يتم إنتاجها قبل انتهاء أجل الترخيص فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها .

٧- بالنسبة للمصنفات التى تتألف أساسا من صور توضيحية ، لا يمنح ترخيص لعمل ونشر ترجمة للنص ولا لنقل ونشر الصور للتوضيحية إلا إذا استوفيت أيضا الشروط المنصوص عليها فى المادة الثالثة .

٨- لا يمنح أى ترخيص وفقا لهذه المادة عندما يسحب المؤلف من التداول جميع نسخ مصنفه<sup>(١)</sup> .

٩- (أ) يجوز أيضا منح ترخيص بترجمة مصنف يكون قد نشر فى شكل مطبوع أو فى أى شكل آخر مماثل من أشكال النقل ، لأى هيئة إذاعية يقع مقرها الرئيسى فى إحدى الدول المشار إليها فى الفقرة ١ وذلك بناء على طلب تقدمه تلك الهيئة إلى السلطة المختصة فى الدولة المذكورة بشرط مراعاة جميع الشروط التالية :

- ١- أن تتم الترجمة من نسخة منتجة ومقتناة وفقا لقوانين الدولة المذكورة<sup>(٢)</sup> .
- ٢- ألا تستخدم الترجمة إلا فى إذاعات يقتصر هدفها على خدمة أغراض التعليم وإذاعة معلومات ذات طابع علمى موجهة إلى الخبراء فى مهنة معينة .
- ٣- ألا تستخدم الترجمة إلا فى للأغراض المشار إليها فى الشرط الولد بالبند ٢ عليه ، ومن خلال إذاعات مشروعة موجهة لمستمعين فى إقليم الدولة المذكورة ،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٧٥ وما بعدها .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية فى القضاء المستعجل " ص ٨٨ وما بعدها .

بما فى تلك الإذاعات التى تتم عن طريق تسجيلات صوتية أو بصرية أعدت بطرق مشروعة من أجل هذه الإذاعات دون سواها .

٤- أن تتجرد جميع أوجه استخدام الترجمة من قصد الربح .

(ب) يجوز كذلك استعمال التسجيلات الصوتية أو البصرية لترجمة أعدتها هيئة إذاعية بمقتضى ترخيص منح وفقاً لهذه الفقرة ، وبناء على موافقة هذه الهيئة ، بواسطة أية هيئة إذاعية أخرى يكون مقرها الرئيسى فى الدولة التى منحت سلطتها المختصة الترخيص المذكور ، وذلك للأغراض المشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) .

(ج) مع مراعاة الوفاء بكل المعايير والشروط المذكورة بالفقرة الفرعية (أ) ، يجوز أيضاً الترخيص لهيئة إذاعية بترجمة أى نص مضمن فى تثبيت سمعى بصرى أعد ونشر ليستخدم فى أغراض التعليم المدرسى أو الجامعى وحدها .

(د) مع مراعاة الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج) ، تنطبق أحكام الفقرات السابقة على منح واستعمال أى ترخيص يكون قد منح طبقاً لهذه الفقرة .

المادة الثالثة<sup>(١)</sup> : ١- لكل دولة تعلن بأنها ستستعمل الحقوق المنصوص عليها فى هذه المادة أن تستبدل بالحق الاستثنائى للاستسماخ المنصوص عليه فى المادة ٩ نظام التراخيص غير الاستثنائية وغير القابلة للتحويل بل تقوم بمنحها السلطة المختصة بالشروط التالية ووفقاً للمادة الرابعة .

٢- (أ) فيما يتعلق بالمصنف الذى تنطبق عليه هذه المادة بموجب الفقرة (٧) وعند انقضاء :

(١) الفترة المحددة فى الفقرة ٣ محسوبة ابتداء من تاريخ أول نشر لطبعة معينة من هذا المصنف .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "التطبيق على قانون المراءعات والأشبات والتحكيم" ص ٣٩ وما بعدها .



(٢) أو أية فترة أطول يحددها التشريع الوطنى للدولة المشار إليها فى الفقرة ١ ومحسوبة اعتباراً من نفس التاريخ .

إذا لم تكن نسخ من تلك الطبعة قد طرحت للتداول فى هذه الدولة من جانب صاحب حق النقل أو بتصريح منه تلبية لاحتياجات عامة للجمهور أو للتعليم المدرسى والجامعى بثمن مقارب للثمن المعتاد فى الدولة المذكورة بالنسبة لمصنفات مماثلة ، فلاى من رعايا هذه الدولة أن يحصل على ترخيص لاستنساخ ونشر هذه الطبعة بالسعر المذكور أو بسعر يقل عنه تلبية لاحتياجات التعليم المدرسى والجامعى .

(ب) يجوز أيضاً منح ترخيص لنقل ونشر طبعة طرحت للتداول على النحو الوارد فى الفقرة الفرعية (أ) طبقاً للشروط الواردة فى هذه المادة وذلك إذا توقف لمدة ستة أشهر ، بعد انتهاء المدة السارية ، عرض نسخ مرخصة من هذه الطبعة للبيع فى الدولة المعنية تلبية لاحتياجات الجمهور أو للتعليم المدرسى والجامعى بسعر مقارب للسعر المعتاد فى تلك الدولة لمصنفات مماثلة .

(٣) مدة الفترة المشار إليها بالفقرة ٢/ (أ) (١) خمس سنوات ، على أن يستثنى من ذلك :

أ- المصنفات فى العلوم الرياضية والطبيعية والتكنولوجية ، فتكون الفترة بالنسبة لها ثلاث سنوات<sup>(١)</sup> .

ب- المصنفات التى تنتمى إلى عالم الخيال ، كالروايات والمؤلفات الشعرية والمسرحية والموسيقية ، وكتب الفن ، فتكون الفترة بالنسبة لها سبع سنوات .

(٤) (أ) فى حالة الترخيص الذى يمكن الحصول عليه بعد انقضاء ثلاث سنوات ، لا يمنح الترخيص إلا بعد انقضاء فترة ستة أشهر :

١- من تاريخ استيفاء الطالب للإجراءات المنصوص عليها فى المادة الرابعة ١ .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٥٦ وما بعدها .

٢- أو فى حالة عدم الاستدلال على شخصية صاحب حق النقل أو عنوانه ، من التاريخ الذى يرسل فيه الطالب ، كما تقتضى بذلك المادة الرابعة ٢ ، نسخاً من طلبه إلى السلطة المختصة بمنح الترخيص .

(ب) لا يجوز منح ترخيص فى الحالات الأخرى ، ويشترط انطباق المادة الرابعة ، قبل انقضاء فترة ثلاثة أشهر تحتسب من تاريخ إرسال نسخ الطلب .

(ج) لا يجوز منح أى ترخيص وفقاً لهذه المادة إذا حصل عرض للبيع على النحو الوارد فى الفقرة ٢/ (أ) خلال مدتى الستة أو الثلاثة أشهر المشار إليهما فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) .

(د) لا يجوز منح أى ترخيص إذا سحب المؤلف من التداول كل نسخ الطبعة التى طلب الترخيص من أجل نقلها أو نشرها<sup>(١)</sup> .

(هـ) لا يمنح بمقتضى هذه المادة ترخيص بنقل ونشر ترجمة لمصنف ما فى الحالتين التاليتين :

أ- إذا لم تكن الترجمة المشار إليها قد نشرت من جانب صاحب حق الترجمة أو بتصريح منه .

ب- إذا لم تكن الترجمة بلغة عامة التداول فى الدولة التى طلب فيها الترخيص .

(٦) إذا طرحت للتداول فى الدولة المشار إليها فى الفقرة (١) من جانب صاحب حق النقل أو بتصريح منه نسخ من طبعة لمصنف ما تلبية لإحتياجات عامة الجمهور أو التعليم المدرسى والجامعى ، بثمن مقارب للثمن المعتاد فى تلك الدولة بالنسبة لمصنفات مماثلة ، فإن كل ترخيص منح بمقتضى هذه المادة تنتهى صلاحيته إذا كانت هذه الطبعة باللغة نفسها ولها فى الجوهر ذات مضمون الطبعة المنشورة بمقتضى الترخيص . أما النسخ التى يكون قد تم إنتاجها قبل انتهاء صلاحية الترخيص فيجوز استمرار تداولها حتى نفاذها .

(٧) أ- مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) تقتصر المصنفات التي تنطبق عليها هذه المادة على المصنفات المنشورة في شكل مطبوع أو في أي شكل مماثل آخر من أشكال النقل .

ب- تنطبق هذه المادة أيضاً على النقل السمعي البصري لتسجيلات سمعية بصرية مشروعة باعتبارها تشكل أو تحتوى على أعمال محمية ، كما تنطبق على ترجمة النص المصاحب لها إلى لغة عامة التداول بالدولة التي يطلب فيها الترخيص ، وذلك بشرط أن تكون التسجيلات السمعية البصرية المعنية قد أعدت ونشرت لأغراض التعليم المدرسي والجامعي دون سواها .

المادة الرابعة : ١- لا يمنح الترخيص طبقاً للمادة للمادة الثانية أو للمادة الثالثة إلا إذا أثبت الطالب وفقاً للإجراءات المعمول بها في الدولة المعنية أنه طالب من صاحب الحق التصريح بعمل ونشر الترجمة أو بنقل ونشر الطبعة حسبما كانت الحالة فرفض طلبه ، أو أنه لم يتمكن من العثور على صاحب الحق بعد بذل الجهود اللازمة وعلى الطالب في نفس الوقت الذي يقدم فيه الطلب أن يخطر به أي مركز إعلامي وطني أو دولي مشار إليه في الفقرة (٢) .

٢- إذا لم يتسن لطالب الترخيص العثور على صاحب الحق فعليه أن يرسل بالبريد الجوي الموصى عليه صورياً من طلبه الذي تقدم به إلى السلطة المختصة بمنح الترخيص إلى الناشر الذي يظهر اسمه على المصنف وإلى أي مركز إعلامي وطني أو دولي يكون قد تعين في إخطار يودع لهذا الغرض لدى المدير العام بمعرفة حكومة الدولة التي يستند أن الناشر يمارس فيها الجانب الأكبر من نشاطه .

٣- يجب أن يذكر اسم المؤلف على جميع نسخ الترجمة أو ما ينقل وينشر من المصنف في ظل ترخيص ممنوح طبقاً لأحكام المادة الثانية أو المادة الثالثة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٧٤ وما بعدها .

ويجب أن يظهر عنوان المصنف على جميع مثل هذه النسخ ، وبالنسبة للترجمة يجب أن يظهر العنوان الأصلي للمصنف في كل الحالات على جميع النسخ المذكورة .

٤- (أ) لا يمتد الترخيص الممنوح وفقاً للمادة الثانية أو للمادة الثالثة إلى تصدير النسخ ، ولا يمسرى مثل هذا الترخيص إلا على نشر الترجمة أو من ينقل من المصنف حسب الأحوال داخل إقليم الدولة التي طلب فيها الترخيص<sup>(١)</sup> .

(ب) في تطبيق أحكام الفقرة الفرعية (أ) ، يجب أن يعتبر تصديراً إرسال نسخ من أى إقليم إلى الدولة التي أصدرت طبقاً للمادة الأولى (٥) تصريحاً بشأن ذلك الإقليم.

(ج) إذا أرسلت هيئة حكومية أو أى هيئة عامة أخرى في دولة منحت بمقتضى المادة الثانية ترخيصاً بترجمة مصنف إلى لغة غير الإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية ، نسخاً إلى بلد آخر من ترجمة نشرت بناء على هذا الترخيص ، فإن هذا الإرسال لا يعد في تطبيق الفقرة الفرعية (أ) تصديراً إذا روعيت كل الشروط الآتية:

١- أن يكون المرسل إليهم أفراداً من رعايا الدولة التي منحت سلطتها المختصة الترخيص ، أو منظمات أعضاؤها من هؤلاء الرعايا .

٢- ألا تستخدم النسخ إلا في أغراض التعليم المدرسى أو الجامعى أو لأغراض البحوث .

٣- ألا يكون الغرض من إرسال النسخ وتوزيعها بعد ذلك على المرسل إليهم تحقيق أى ربح .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٨٥ وما بعدها .

٤- أن يعقد بين البلد الذى ترسل إليه النسخ والدولة التى منحت سلطتها المختصة الترخيص إتفاقاً يسمح بالاستلام أو للتوزيع أو بهما معاً ، وأن تكون حكومة هذه الدولة التى منحت الترخيص قد أخطرت المدير العام بهذا الاتفاق .

٥- كل نسخة تنشر وفقاً لترخيص ممنوح بمقتضى المادة الثانية أو المادة الثالثة يجب أن تحمل باللغة المناسبة نصاً يفيد أن النسخة ليست مطروحة للتداول إلا فى الدولة أو الإقليم الذى ينطبق عليه الترخيص .

٦- (أ) تتخذ على المستوى الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ما يلى :

١- أن ينص الترخيص ، لمصلحة صاحب حق الترجمة أو النقل حسبما كان الحال، على مكافأة عادلة تتفق وما يستحق عادة فى حالة التراخيص التى تسفر عنها مفاوضات حرة بين ذوى الشأن فى البلدين المعنيين .

٢- أن تكف المكافأة وترسل . وإذا اعترضت ذلك لوائح وطنية لتنظيم النقد ، فعلى الجهة المختصة ألا تدخر وسعاً فى الإلتجاء إلى الأجهزة الدولية لتأمين إرسال قيمة المكافأة بعملة دولية قابلة للتحويل أو ما يعادلها .

(ب) يتخذ التشريع الوطنى التدابير الكفيلة بضمان ترجمة صحيحة للمصنف ونقل دقيق للطبعة المعنية وذلك حسبما كان الحال .

المادة الخامسة : ١- (أ) عند التصديق على هذه الوثيقة أو الانضمام إليها ، يمكن لكل دولة يكون من حقها الإعلان بأنها مستعمل الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية أن تبدي بدلاً من ذلك :

١- إذا كانت دولة تنطبق عليها المادة ٣٠ (٢) (أ) ، إعلاناً وفقاً لهذا النص فيما يتعلق بحق الترجمة .

٢- إذا كانت دولة لا تنطبق عليها المادة ٣٠ (٢) (أ) ، وحتى إذا لم تكن دولة خارج الإتحاد ، إعلاناً على النحو الوارد فى الجملة الأولى من المادة ٣٠ (٢) (ب) .

(ب) فى حالة الدولة التى لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه فى المادة الأولى (١) يظل الإعلان الصادر وصفاً لهذه الفقرة صالحاً حتى تاريخ انتهاء المدة السارية طبقاً للمادة الأولى (٣) .

(ج) لا يجوز لأية دولة تكون قد أصدرت إعلاناً طبقاً لهذه الفقرة أن تستعمل فيما بعد الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية حتى ولو سحبت الإعلان المذكور .

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة (٣) ، لا يجوز لأية دولة تكون قد استعملت الحق المنصوص عليه فى المادة الثانية أن تبدي بعد ذلك إعلاناً طبقاً للفقرة (١) .

٣- يمكن لأية دولة لم تعد تعتبر دولة نامية على النحو المشار إليه فى المادة الأولى (١) أن تبدي فى فترة أقصاها سنتان قبل انقضاء المدة السارية وفقاً للمادة الأولى (٣) إعلاناً وفقاً لمفهوم الجملة الأولى من المادة ٣٠ (٢) (ب) وذلك بالرغم من واقعة كونها دولة ليست خارج الاتحاد . ويصبح مثل هذا الإعلان نافذاً فى التاريخ الذى تنتهى فيه الفترة السارية وفقاً للمادة الأولى (٣)<sup>(١)</sup> .

المادة العاشرة : ١- تستطيع كل دولة من دول الاتحاد أن تعلن ، اعتباراً من تاريخ هذه الوثيقة وفى أى وقت قبل أن تصبح ملتزمة بأحكام المواد من ١ إلى ٢١ وبهذا الملحق ، الآتى :

أ- إذا كانت من الدول التى لو كانت ملتزمة بالمواد من ١ إلى ٢١ وبهذا الملحق لكان لها أن تستعمل الحقوق المنصوص عليها فى المادة الأولى (١) ، بأنها ستطبق أحكام المادة الثانية أو أحكام المادة الثالثة أو كليهما معاً على المصنفات التى تكون دولة منشئها دولة قد قبلت ، طبقاً لأحكام البند (٢) المذكور فيما بعد ، تطبيق هاتين المادتين على مثل هذه المصنفات أو التى تكون مرتبطة بالمواد من ١ إلى ٢١

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٤٥ وما بعدها .

وبهذا الملحق . ويمكن إستناد مثل هذا الإعلان إلى المادة الخامسة بدلاً من المادة الثانية<sup>(١)</sup>.

ب- بأنها تقبل تطبيق هذا الملحق على المصنفات التي تكون هي دولة منشئها وذلك من جانب الدول التي أصدرت إعلاناً طبقاً للبند (١) عاليه أو أودعت إخطاراً طبقاً للمادة الأولى .

٢- كل إعلان يصدر وفقاً للفقرة (١) يجب أن يكون كتابة كما يجب أن يودع لدى المدير العام . وينتج الإعلان أثره من تاريخ إيداعه .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٦٩ وما بعدها .





## الباب الثاني

### اتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات

ضد عمل نسخ غير مرخص بها لما ينتجونه من فونوجرامات

المؤرخة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١<sup>(١)</sup>

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الباب لاتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات ضد عمل نسخ غير مرخص بها لما ينتجونه من فونوجرامات المؤرخة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ وذلك على النحو التالي<sup>(٢)</sup> :

الدول المتعاقدة ،

إحصائياً منها بالقلق للانتشار الواسع والمتزايد لعمل نسخ غير مرخص بها للفونوجرامات ، والضرر الذي يسببه ذلك لصالح المؤلفين والفنانين القائمين بالأداء ومنتجي الفونوجرامات ،

وإيماناً منها بأن حماية منتجي الفونوجرامات ضد مثل هذه الأعمال سيخدم أيضاً مصالح الفنانين القائمين بالأداء والمؤلفين الذين سجلت منجزاتهم ومصنفاتهم على هذه الفونوجرامات ، وإعترافاً منها بقيمة الجهود التي بذلتها في هذا الميدان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ،

<sup>(١)</sup> نص رسمي باللغة العربية ، المنظمة العالمية للملكية الفكرية / ويسو ، جنيف سنة ١٩٧٣.

<sup>(٢)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٣٩ وما بعدها .

وحرصاً منها على عدم المساس بأى وجه بالاتفاقيات الدولية السارية المفعول وعلى وجه الخصوص عدم الوقوف بآية حال أمام قبول أوسع نطاقاً لاتفاقية روما المؤرخة ٢٦ أكتوبر ١٩٦١ التى تمنح الحماية للقائمين بالأداء والهيئات الإنشائية وكذلك منتجى الفونوجرامات .

قد إتفقت على مايلى :

مادة ١ : لأغراض هذه الاتفاقية :

(أ) "فونوجرام" يقصد به كل تثبيت صوتى دون سواء للأصوات التى مردها عملية أداء أصوات أخرى .

(ب) "منتج الفونوجرامات" يقصد به الشخص القانونى أو الاعتبارى الذى يكون أول من قام بتثبيت الأصوات التى مردها عملية أداء أو أصوات أخرى .

(ج) "نسخة" ، يقصد بها المادة التى تحوى أصوات مأخوذة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من فونوجرام والتى تتضمن كل أو جزء هام من الأصوات المثبتة على هذا الفونوجرام .

(د) "توزيع على الجمهور" ، يقصد به كل عمل من شأنه عرض نسخ من فونوجرام، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، على الجمهور عامة أو على أى جزء منه .

مادة ٢ : تلتزم كل دولة متعاقدة بحماية منتجى الفونوجرامات من مواطنى الدول المتعاقدة الأخرى ضد عمل نسخ دون رضاه المنتج وضد استيراد مثل هذه النسخ ، بشرط أن يكون مثل هذا العمل أو الاستيراد بغرض التوزيع على الجمهور ، وكذلك ضد توزيع مثل هذه النسخ على الجمهور<sup>(١)</sup> .

مادة ٣ : كحل فى اختصاص التشريعات الوطنية لكل دولة متعاقدة للوسائل التى

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٨٩ وما بعدها .

مستطبق بمقتضاها الاتفاقية الحالية والتي سوف تتضمن إحدى الوسائل التالية أو أكثر : الحماية عن طريق منح حق المؤلف أو حق آخر معين ، والحماية عن طريق القانون الخاص بالمنافسة غير المشروعة ، والحماية عن طريق الجزاءات الجنائية .

مادة ٤ : تختص التشريعات الوطنية لكل دولة متعاقدة بتحديد مدة الحماية الممنوحة. ومع ذلك فإنه يجب فى حالة ما إذا نص القانون الوطنى على مدة معينة للحماية ، ألا تقل هذه المدة عن عشرين عاماً اعتباراً من نهاية العام الذى صار فيه لأول مرة تثبيت الأصوات التى يحتوئها الفونوجرام أو السنة التى نشر فيها الفونوجرام لأول مرة<sup>(١)</sup> .

مادة ٥ : فى حالة ما إذا تطلبت الدولة المتعاقدة طبقاً لتشريعها الوطنى ، استيفاء بعض الإجراءات كشرط لحماية منتجى الفونوجرامات ، فإن هذه المتطلبات مستعبر مستوفاة إذا ما حملت كل النسخ المرخص بها للفونوجرام الموزعة على الجمهور أو عبواتها إشارة عبارة عن الرمز (p) ، مصحوبة بتاريخ سنة أول نشر ، فى وضع يبين بصورة واضحة أن الحماية محفوظة . فإذا ما كانت النسخ أو عبواتها لا تعرف المنتج أو خليفته فى الحق أو المرخص له ترخيصاً مانعاً عن طريق حمل اسمه أو علامته التجارية أو أى تمييز آخر مناسب ، فيجب أن تتضمن الإشارة أيضاً اسم المنتج أو خليفته فى الحق أو المرخص له ترخيصاً مانعاً .

مادة ٦ : لكل دولة متعاقدة تحقق الحماية عن طريق حق التأليف أو حق آخر معين أو عن طريق الجزاءات الجنائية ، أن تنص فى قانونها الوطنى على قيود فى حماية منتجى الفونوجرامات من نفس النوع المسموح به بالنسبة لحماية مؤلفى المصنفات الأدبية والفنية . على أنه لا يجوز السماح بالتريخيص الجبرى إلا إذا تم استيفاء

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٣٩ وما بعدها .

جميع الشروط التالية :

أ- أن يكون إعادة التسجيل بقصد الاستعمال فى أغراض التعليم أو البحث العلمى دون سواهما .

ب- أن تقتصر صحة الترخيص على إعادة التسجيل فى إقليم الدولة المتعاقدة التى قامت سلطاتها المختصة بمنح الترخيص ولا تمتد إلى تصدير النسخ .

ج- أن يعطى إعادة التسجيل بمقتضى الترخيص حقاً فى تعويض عادل تحددته السلطات المذكورة آخذة فى الاعتبار ضمن العوامل الأخرى عدد النسخ التى سيصير إنتاجها .

مادة ٧ : ١- لا يجوز بأى حال تفسير هذه الاتفاقية بما يحدد أو يمس بالحماية الممنوحة للمؤلفين والفنانين القائمين بالأداء ومنتجى الفونوجرامات أو الهيئات الإذاعية بمقتضى القوانين الوطنية أو الاتفاقات الدولية .

٢- يحدد القانون الوطنى لكل دولة متعاقدة نطاق الحماية ، إن وجدت ، الممنوحة للفنانين القائمين بالأداء الذين تثبت منجزاتهم على فونوجرام وكذلك الشروط للمتمتع بمثل هذه الحماية<sup>(١)</sup> .

٣- لا تلتزم أية دولة متعاقدة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على أى فونوجرام تم تتيته قبل بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لتلك الدولة .

٤- لكل دولة متعاقدة تؤمن بموجب قانونها الوطنى المعمول به فى تاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٧١ الحماية لمنتجى الفونوجرامات على أساس مكان أول تثبيت دون سواء ، أن تعلن بمقتضى إخطار يودع لدى المدير العام للمنظمة العامة لملكية الفكرية أنها ستطبق هذا المعيار بدلاً من معيار جنسية المنتج .

مادة ٨ : ١- يقوم المكتب الدولى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بتجميع ونشر

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المبنى " ص ٣٩ وما بعدها .

المعلومات الخاصة بحماية الفونوجرامات ، وتقوم كل دولة متعاقدة في أقرب وقت بإبلاغ المكتب الدولي بكل القوانين الجديدة والنصوص الرسمية المتعلقة بهذا الموضوع .

٢- يقوم المكتب الدولي بتزويد أية دولة متعاقدة ، بناء على طلبها ، بالمعلومات عن المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية ، كما يقوم بالدراسات وتقديم الخدمات بغرض تسهيل العملية المنصوص عليها في الاتفاقية .

٣- يباشر المكتب الدولي المهام المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ المشار إليهما بهما بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاص كل منهما .

مادة ٩<sup>(١)</sup> : ١- تودع هذه الاتفاقية لدى السكرتير العام للأمم المتحدة . وتظل مفتوحة للتوقيع حتى ٣٠ أبريل ١٩٧٢ من قبل أية دولة تكون عضواً في الأمم المتحدة ، أو في أية وكالة متخصصة موصل بينها وبين الأمم المتحدة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو تكون طرفاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

٢- تكون هذه الاتفاقية محلاً للتصديق أو القبول من قبل الدولة الموقعة . وهي مفتوحة لانضمام أية دولة مشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة .

٣- تودع وثائق التصديق أو القبول أو الانضمام لدى السكرتير العام للأمم المتحدة.

٤- من المستطوق عليه أنه يجب في وقت ارتباط الدولة بهذه الاتفاقية أن تكون في مركز يسمح لها ، طبقاً لقانونها الوطني ، بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

مادة ١٠ : لا يجوز إيداء أية تحفظات على هذه الاتفاقية<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٤٢ وما بعدها .

مادة ١١ : ١- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ثلاثة أشهر من إيداع خامس وثيقة صديق أو قبول أو انضمام .

٢- بالنسبة لكل دولة تقوم بالتصديق أو القبول أو الانضمام إلى هذه الاتفاقية بعد إيداع خامس وثيقة تصديق أو قبول أو انضمام ، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بعد ثلاثة أشهر من التاريخ الذى يقوم فيه المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بإخطار الدول ، طبقاً للمادة ١٣ فقرة ٤ ، بإيداع وثيقتها .

٣- لأية دولة فى وقت التصديق أو القبول أو الانضمام أو فى أى تاريخ لاحق ، أن تعلن بمقتضى إخطار موجه إلى السكرتير العام للأمم المتحدة سريان هذه الاتفاقية على كل أو أى من الأقاليم التى يعود إليها مسؤولية شؤونها الخارجية . ويصبح هذا الإخطار نافذاً بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمه .

٤- ومع ذلك ، فلا يجوز بأى حال تفسير الفقرة السابقة على أنها تتضمن الاعتراف أو القبول الضمنى من قبل أية دولة متعاقدة للأمر الواقع بالنسبة لأى إقليم امتد إليه سريان هذه الاتفاقية بواسطة دول متعاقدة أخرى طبقاً للفترة المشار إليها .

مادة ١٢ : ١- لكل دولة متعاقدة أن تنسحب من هذه الاتفاقية ، سواء باسمها الخاص أو باسم أى من الأقاليم المشار إليها فى المادة ١١ فقرة ٣ ، وذلك بإخطار تحريرى موجه إلى السكرتير العام للأمم المتحدة<sup>(١)</sup> .

٢- يكون الانسحاب نافذاً بعد اثني عشر شهراً من تاريخ تسلم السكرتير العام للأمم المتحدة للإخطار .

مادة ١٣ : ١- توقع هذه الاتفاقية من نسخة وحيدة باللغات الإنجليزية والأسبانية والفرنسية والروسية ، وتكون النصوص الأربعة نصوفاً رسمية على حد سواء .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " العولمة والتنظيم الدولى المعاصر " ص ٣٩ وما بعدها .

٢- يضع المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية نصوصاً رسمية باللغات العربية والهولندية والألمانية والإيطالية والبرتغالية ، وذلك بعد التشاور مع الحكومات المعنية<sup>(١)</sup> .

٣- يتولى السكرتير العام للأمم المتحدة إخطار المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمدير العام لمكتب العمل الدولي بما يلي :

أ- التوقيعات على هذه الاتفاقية .

ب- إيداع وثائق التصديق أو القبول أو الإضمام .

ج- بدء نفاذ هذه الاتفاقية .

د- أى تصريح تم الإخطار عنه وفقاً للمادة ١١ فقرة ٣ .

هـ- تسلم الإخطارات بالانسحاب .

٤- يتولى المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إبلاغ الدول المشار إليها في المادة ٩ فقرة ١ بالإخطارات التى تم تسلمها طبقاً للفقرة السابقة وبأية تصريحات تمت وفقاً للمادة ٧ فقرة ٤ . كما يتولى أيضاً إخطار المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والمدير العام لمكتب العمل الدولي بمثل هذه التصريحات<sup>(٢)</sup> .

٥- يرسل السكرتير العام للأمم المتحدة نمطتين معتمدين من هذه الاتفاقية إلى الدول المشار إليها في المادة (٩) فقرة (١) .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٤١ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلى والخارجى " ص ٣٩ وما بعدها .





## الباب الثالث

### اتفاقية واشنطن

#### اتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة

الموقعة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩<sup>(١)</sup>

#### تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الباب لاتفاقية واشنطن والخاصة بالملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة الموقعة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩ وذلك على النحو التالي :

**المادة الأولى :** إنشاء اتحاد : لأغراض هذه المعاهدة تنشئ الأطراف المتعاقدة اتحاداً فيما بينها

**المادة الثانية :** تعاريف : لأغراض هذه المعاهدة :

١- يقصد بعبارة ( الدائرة المتكاملة ) كل منتج تكون فيه العناصر ، على أن يكون أحد العناصر ، على أن يكون أحد هذه العناصر على الأكل عنصراً نشطاً ، وبعض الوصلات أو كلها جزءاً لا يتجزأ من المادة و/أو عليها ، في شكله النهائي أو في شكله الوسيط ، ويكون الغرض منه أداء وظيفة إلكترونية .

٢- ويقصد بمصطلح " للتصميم (الطوبوغرافية) " أى ترتيب ثلاثي الأبعاد للعناصر على أن يكون أحد العناصر على الأكل عنصراً نشطاً وبعض الوصلات أو كلها لدائرة متكاملة ، أو ذلك الترتيب ثلاثي الأبعاد المعد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع.

(١) نص رسمي باللغة العربية .

٣- ويقصد بعبارة "مالك الحق" الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يجب اعتباره وفقاً للقانون المطبق على أنه المستفيد من الحماية المشار إليها في المادة ٦ .

٤- ويقصد بعبارة "التصميم (الطبوغرافية)" المحمي كل تصميم (طبوغرافية) استوفيت شروط حمايته المشار إليها في هذه المعاهدة .

٥- ويقصد بعبارة "الطرف المتعاقد" في كل دولة ، أو في كل منظمة دولية حكومية تفي بشروط البند ١٠ ، طرف في هذه المعاهدة .

٦- ويقصد بعبارة "أراضي الطرف المتعاقد" أراضي أى دولة إذا كانت طرفاً متعاقداً ، والأراضي التي تنطبق فيها المعاهدة المنشئة لأى منظمة دولية حكومية إذا كانت طرفاً متعاقداً<sup>(١)</sup> .

٧- ويقصد بمصطلح "الاتحاد" المشار إليه في المادة الأولى .

٨- ويقصد بمصطلح "الجمعية" الجمعية المشار إليها في المادة ٩ .

٩- ويقصد بعبارة "المدير العام" المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية .

١٠- ويقصد بعبارة "المنظمة الدولية الحكومية" كل منظمة تنشئها دول أى إقليم فى العالم وتتكون من تلك الدول ، وتكون لها صلاحية النظر فى المسائل التي تحكمها هذه المعاهدة ويكون لها تشريع خاص ينص على حماية الملكية الفكرية فيما يختص بالتصميمات (الطبوغرافيات) ويلزم كل الدول الأعضاء فيها ، وتكون مفوضة تفويضاً صحيحاً وفقاً لنظامها الداخلي لتوقيع هذه المعاهدة أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها .

### المادة ٣ : موضوع المعاهدة :

١- الالتزام بحماية التصميمات ( الطبوغرافيات ) :

(أ) يلتزم كل طرف متعاقد بضمان حماية الملكية الفردية للتصميمات

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٨٧ وما بعدها .

(جيوغرافية) فى كل أراضيها ، وفقاً لهذه المعاهدة ويتعين عليه على وجه الخصوص أن ينص على التدابير الملائمة لضمان منع الأعمال التى تعد غير مشروعة بمقتضى المادة ٦ ، وعلى التدابير القانونية المناسبة إذا ارتكبت تلك الأعمال .

(ب) وينطبق حق مالك الحق فيما يخص أى دائرة متكاملة سواء أُنمجت أو لو تدمج الدائرة المتكاملة فى سلعة ما<sup>(١)</sup> .

(ج) استثناء من المادة ١٢ (١) فإن الطرف المتعاقد الذى يحصر قانونه حماية التصميمات (الطوبوغرافيات) فى تصميمات (طوبوغرافيات) الدوائر المتكاملة شبه الموصلة يكون حراً فى تطبيق ذلك الحصر طالما تضمن قانونه ذلك الحصر .

٢- شروط الأصالة :

(أ) يطبق الائتزام المشار إليه فى الفقرة (١) (أ) على التصميمات (الطوبوغرافيات) الأصلية التى هى ثمرة الجهد الفكرى الذى يبذله المبتكر بنفسه ، والتى لا تكون مألوفة لمبتكرى التصميمات (الطوبوغرافيات) وصانعى الدوائر المتكاملة عند ابتكارها .

(ب) لا يحمى التصميم (الطوبوغرافية) الذى يتكون من مجموعة من العناصر والوصلات المألوفة إلا إذا استوفت المجموعة ككل للشرطين المشار إليهما فى الفقرة الفرعية (أ) .

المادة ٤ : الشكل القانونى للحماية : كل طرف متعاقد حر فى تنفيذ التزاماته بناء على هذه المعاهدة بموجب قانون خاص بشأن التصميمات (الطوبوغرافيات) أو قانونه بشأن حق المؤلف أو البراءات أو نماذج المنفعة أو الرسوم والنماذج

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٥٥ وما بعدها .

الصناعية أو المنافسة غير المشروعة أو أى قانون آخر أو أى مجموعة من تلك القوانين .

#### المادة ٥ : المعاملة الوطنية :

١- (المعاملة الوطنية) فيما يخص حماية الملكية الفكرية للتصميمات (الطبوغرافيات) ، على كل طرف متعاقد أن يمنح فى أراضيه :

أ- للأشخاص الطبيعيين من مواطنى أى طرف من الأطراف المتعاقدة الأخرى أو للمقيمين فى أراضى ذلك الطرف<sup>(١)</sup> .

ب- وللأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الذين يملكون منشأة حقيقية وفعلية فى أراضى أى طرف من الأطراف المتعاقدة الأخرى لإبتكار تصميمات (طبوغرافيات) أول لإنتاج دوائر متكاملة .

المعاملة ذاتها التى يمنحها لمواطنيه ، شرط الوفاء بالتزاماته المشار إليها فى المادة ٣ (١) (أ) .

٢- (الوكلاء والمحل المختار والإجراءات القضائية) استثناء من أحكام الفقرة (١) ، وكل طرف متعاقد حر فى عدم تطبيق المعاملة الوطنية فيما يخص أى التزام يقضى بتعيين وكيل أو بتحديد محل مختار أو فيما يخص القواعد الخاصة المطبقة على الأجانب فى الإجراءات القضائية .

٣- (تطبيق الفقرتين ١ و ٢ على المنظمات الدولية الحكومية) إذا كان الطرف المتعاقد منظمة دولية حكومية ، فإن مصطلح (المواطنين) الوارد فى الفقرة ١ يعنى مواطنى أى دولة عضو فى تلك المنظمة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلى والخارجى " ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٥٢ وما بعدها .

١ مادة ٦ : نطاق الحماية<sup>(١)</sup> :

١- الأعمال التي تقتضى تصريح مالك الحق :

(أ) على كل طرف متعاقد أن يعتبر الأعمال التالية كاعمال غير مشروعة إذا بوشرت دون تصريح مالك الحق :

١- استنساخ تصميم (طوبوغرافية) محمى بكامله أو أى جزء منه سواء بإدماجه فى دائرة متكاملة أو بطريقة أخرى ، فيما عدا استنساخ أى جزء لا يتمشى مع شرط الأصالة المشار إليه فى المادة ٣ (٢) .

٢- استيراد أو بيع أو خلافاً لذلك توزيع تصميم (طوبوغرافية) محمى أو دائرة متكاملة أدمج فيها تصميم (طوبوغرافية) محمى ، لأغراض تجارية .

(ب) كل طرف متعاقد حر فى أن يعتبر أى عمل آخر خلاف الأعمال المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية (أ) كاعمال غير مشروعة أيضاً إذا بوشرت دون تصريح مالك الحق .

٢- الأعمال التي لا تقتضى تصريح مالك الحق :

أ- إستثناء من أحكام الفقرة (١) ، على كل طرف متعاقد ألا يعتبر مباشرة أى عمل من أعمال الاستنساخ المشار إليها فى الفقرة (١) (أ) (١) دون تصريح مالك الحق على أنها أعمال غير مشروعة إذا باشرها الغير لأغراض شخصية أو لأغراض التقييم أو التحليل أو البحث أو التعليم فقط .

ب- إذا ابتكر الغير المشار إليه فى الفقرة الفرعية (أ) تصميمًا (طوبوغرافية) يستوفى شرط الأصالة المشار إليه فى المادة ٣ (٢) " التصميم ( الطوبوغرافية ) الثانى " بالاستناد إلى تقييم أو تحليل للتصميم ( الطوبوغرافية ) المحمى " التصميم ( الطوبوغرافية ) الأول " ، جاز لذلك الغير أن يدمج التصميم ( الطوبوغرافية )

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والإثبات والتحكيم " من ٣٩ وما بعدها .

الثانى فى دائرة متكاملة أو أن يباشر أى عمل من الأعمال المشار إليها فى الفقرة (١) فيما يخص التصميم ( الطبوغرافية ) الثانى ، دون أن يعتبر أنه تعدى على حقوق مالك الحق فى تصميم ( الطبوغرافية ) الأول .

ج- لا يجوز لمالك الحق أن يمارس حقه فيما يخص تصميم (طبوغرافية) أصلى مماثل ابتكره الغير بالاعتماد على نفسه .

### ٣- التدابير المتعلقة بالاستعمال دون موافقة مالك الحق :

أ- استثناء من أحكام الفقرة (١) ، يجوز لكل طرف متعاقد أن ينص فى تشريعه على إمكانية نهوض سلطته التنفيذية أو القضائية بمنح ترخيص غير استثنائى فى أحوال غير عادية لكى يباشر الغير أى عمل من الأعمال المشار إليها فى الفقرة (١) دون تصريح مالك الحق . ( الترخيص الإجبارى ) بعد ما يكون قد بذل جهوداً فاشلة وفقاً للممارسات التجارية العادية للحصول على ذلك التصريح ، إذا رأت السلطة المانحة أن من الضرورى منح الترخيص الإجبارى للحفاظ على غاية وطنية ترى تلك السلطة أنها حيوية ، على أن يوفر الترخيص التجارى لاستغلاله فقط فى أراضى ذلك البلد ويمنح مقابل مكافأة عادلة يدفعها الغير لمالك الحق .

ب- لا تمس أحكام هذه المعاهدة بحرية كل طرف متعاقد فى تطبيق أى تدبير ، بما فى ذلك منح ترخيص إجبارى اثر إجراء رسمى تتخذه سلطته التنفيذية أو القضائية، تطبيقاً لقانونه لضمان المنافسة الحرة ومنع تجاوزات مالك الحق .

ج- تكون مسألة منح الترخيص الإجبارى المشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) أو الفقرة الفرعية (ب) موضع طعن قضائى . ويبطل الترخيص الإجبارى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (أ) إذا زالت الشروط المشار إليها فى تلك الفقرة الفرعية .

٤- بيع وتوزيع الدوائر المتكاملة غير الشرعية التى يتم الحصول عليها بحسن نية استثناء من أحكام الفقرة (١) (أ) (٢) لا يلزم أى طرف متعاقد باعتبار أن من غير المشروع مباشرة أى عمل من الأعمال المشار إليها فى تلك الفقرة فيما يخص أى

. مرة متكاملة أدمج فيها تصميم (طوبوغرافية) مسنسخ بطريقة غير مشروعة ، إذا كان لدى الشخص الذى يشر تلك الأعمال أو أمر بها على غير علم ولم يكن لديه ما يدعو إلى الاعتقاد عند حصوله على تلك الدائرة المتكاملة بأنه أدمج فيها تصميم (طوبوغرافية) استنسخ بطريقة غير مشروعة .

٥- استنفاد الحقوق : استثناء من أحكام الفقرة (١) (أ) (٢) يجوز لكل طرف متعاقد أن يعتبر أن مباشرة أى عمل من الأعمال المشار إليها فى تلك الفقرة ، دون تصريح مالك الحق ، كعمل مشروع إذا بوشر ذلك العمل بخصوص تصميم (طوبوغرافية) محمى، أو بخصوص دائرة متكاملة أدمج فيها ذلك التصميم (الطوبوغرافية) ، وعرضه أو عرضها مالك الحق فى السوق أو عرض أو عرضت بموافقة مالك الحق .

المادة ٧ : الاستغلال والتسجيل والكشف :

١- حرية المطالبة بالاستغلال : كل طرف متعاقد حر فى عدم حماية أى تصميم (طوبوغرافية) إلى أن يكون موضع استغلال تجارى عادى فى أى مكان فى العالم ، سواء كان على نحو منفصل أو مدمجاً فى دائرة متكاملة<sup>(١)</sup> .

٢- حرية المطالبة بالتسجيل والكشف :

أ- كل طرف متعاقد حر فى عدم حماية أى تصميم (طوبوغرافية) إلى أن يكون التصميم (الطوبوغرافية) موضع طلب للتسجيل مودع حسب الأصول لدى السلطة العامة المختصة ، أو يكون موضع تسجيل لدى تلك السلطة . ويجوز المطالبة بأن يصحب الطلب بإيداع صورة أو رسم للتصميم (الطوبوغرافية) وعينة من أى دائرة متكاملة كانت موضع استغلال تجارى ، فضلاً عن معلومات تعرف الوظيفة الإلكترونية التى يعترزم أن تبشرها الدائرة المتكاملة بيد أنه يجوز للطالب أن يستبعد

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المذى " ص ٣٩ وما بعدها .

أجزاء الصورة أو الرسم المتعلقة بطريقة صنع الدائرة متكاملة<sup>(١)</sup> ، شرط أن يكون الأجزاء المقدمة كافية للسماح بتحديد التصميم (طوبوغرافية) .

ب- إذا كان إيداع طلب التسجيل مطلوباً وفقاً لأحكام الفقرة الفرعية (أ) ، جاز للطرف المتعاقد أن يطلب إجراؤه خلال فترة من الزمن اعتباراً من تاريخ استغلال مالك الحق تصميم (طوبوغرافية) دائرة متكاملة استغلالاً تجارياً عادياً لأول مرة في أى مكان في العالم ، على ألا تقل تلك الفترة عن سنتين اعتباراً من ذلك التاريخ .

ج- جرى التسجيل بموجب أحكام الفقرة الفرعية (أ) مقابل دفع رسم عنه .

المادة ٨ : مدة الحماية : ثمانى سنوات على الأقل .

المادة ٩ : الجمعية :

١- التكوين :

(أ) للاتحاد جمعية تتكون من الأطراف المتعاقدة .

(ب) يمثل كل طرف متعاقد مندوب واحد ، ويجوز أن يساعده مندوبون ومناوون ومستشارون وخبراء .

(ج) مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (د) ، يتحمل كل طرف متعاقد مصاريف الوفد الذى يعينه .

(د) يجوز للجمعية أن تطلب إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تمنح مساعدتها المالية لتسيير اشتراك وفود الأطراف المتعاقدة التى تعد من البلدان النامية وفقاً للممارسة التى تتبعها الجمعية للأمم المتحدة .

٢- المهمات :

(أ) تتناول الجمعية المسائل المتعلقة بالحفاظ على الاتحاد وتطويره وتطبيق هذه المعاهدة وسرياتها .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنيين الحرة " ص ٢٥ وما بعدها .



(ب) تقرر الجمعية الدعوة إلى انعقاد أى مؤتمر دبلوماسى لمراجعة هذه المعاهدة ، وتقدم التعليمات الضرورية للمدير العام من أجل إعداد ذلك المؤتمر .

(ج) يتأشر الجمعية المهمات المخصصة لها بموجب المادة ١٤ ، وتحدد تفاصيل الإجراءات المنصوص عليها فى تلك المادة ، بما فى ذلك تمويل تلك الإجراءات .

### ٣ - التصويت :

(أ) لكل طرف متعاقد يكون دولة صوت واحد ولا يجوز له أن يصوت إلا باسمه .  
(ب) تمارس كل منظمة دولية حكومية تكون طرفاً متعاقداً حقها فى التصويت نيابة عن الدول الأعضاء فيها ، على أن يكون عدد أصوات المنظمة معادلاً لعدد الدول الأعضاء الأطراف فى هذه المعاهدة والحاضرة وقت أخذ الأصوات ولا تمارس المنظمة الدولية الحكومية حقها فى التصويت إذا اشتركت إحدى الدول الأعضاء فيها فى التصويت .

٤ - الدورات العادية : تجتمع الجمعية فى دورة عادية كل سنتين بناء على دعوة المدير العام .

٥ - النظام الداخلى : تحدد الجمعية نظامها الداخلى ، بما فى ذلك الدعوة إلى عقد الدورات الاستثنائية ، وشروط توفر النصاب القانونى ، والأغلبية المطلوبة لمختلف أنواع القرارات مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة .

المادة ١٠ : المكتب الدولى<sup>(١)</sup> :

أ- على المكتب الدولى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية :

١- أن يتأشر المهمات الإدارية المتعلقة بالاتحاد ، فضلاً عن أى مهمة توكلها إليه بخاصة الجمعية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٨٥ وما بعدها .

٢- وأن يقدم المساعدة التقنية بناء على طلب لحكومات الأطراف المتعاقدة التي تكون دولا وتعد من البلدان النامية وفقا للممارسة التي تتبعها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، شرط توفر الاعتمادات .

ب- لا تفرض على أى طرف متعاقد أية التزامات مالية على وجه الخصوص ولا يطالب بدفع أية اشتراكات للمكتب الدولي بسبب عضويته فى الإتحاد .

٢- المدير العام : المدير العام هو الرئيس التنفيذي للإتحاد وهو الذى يمثل .

المادة ١١ : تعديل بعض أحكام المعاهدة :

١- تعديل بعض الأحكام من قبل الجمعية : يجوز للجمعية أن تعدل التعاريف الواردة فى المادة ١٢ (١) و (٢) وكذلك أحكام المولد ٣ (١) (ج) و ٩ (١) (ج) و (د) ، و ٩ (٤) و ١٠ (١) (أ) و ١٤ .

٢- المبادرة إلى وضع اقتراحات التعديل وتبليغها :

أ- يجوز لكل طرف متعاقد أو للمدير العام أن يبادر بناء على هذه المادة إلى اقتراح تعديل أحكام هذه المعاهدة المشار إليها فى الفقرة (١) .

ب- يبلغ المدير العام اقتراحات التعديل للأطراف المتعاقدة ، قبل أن تنظر فيها الجمعية بسنة شهر على الأقل .

ج- لا تقدم اقتراحات التعديل قبل انقضاء خمس سنوات على تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بموجب المادة ١٦ (١) .

٣- الأغلبية المطلوبة : يتطلب اعتماد الجمعية لأى تعديل بناء على الفقرة (١) أربعة أخماس الأصوات المدلى بها<sup>(١)</sup> .

٤- نفاذ التعديلات<sup>(٢)</sup> :

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٣٩ وما بعدها

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٣٩ وما بعدها .

أ- يدخل أى تعديل لأحكام هذه المعاهدة المشار إليها فى الفقرة (١) حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من تسلم المدير العام بتليغات كتابية بالقبول تجريها وفقاً لإجراءاتها الدستورية ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة الأعضاء فى الجمعية فى الوقت الذى تعتمد فيه الجمعية التعديل . ويلزم أى تعديل لتلك الأحكام والمقبول بهذا الشكل كل الدول والمنظمات الدولية الحكومية التى كانت أطرافاً متعاقدة فى الوقت الذى اعتمدت فيه الجمعية التعديل أو التى تصبح أطرافاً متعاقدة فى تاريخ لاحق ، باستثناء الأطراف المتعاقدة التى تكون قد أرسلت إخطاراً بنقض هذه المعاهدة وفقاً للمادة ١٧ قبل نفاذ التعديل .

ب- عند تحديد ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة المشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) لا يؤخذ بتبليغ أى منظمة دولية حكومية فى الحساب إلا إذا لم ترسل أى دولة عضو فى المنظمة أى تبليغ .

المادة ١٢ : حماية اتفاقيتي باريس وبرن :

لا تمس هذه المعاهدة بالالتزامات المفروضة على أى طرف متعاقد بناء على اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية أو اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية .

المادة ١٣ : التحفظات :

لا يجوز إيداء أى تحفظ بشأن هذه المعاهدة .

المادة ١٤ : تسوية المنازعات<sup>(١)</sup> :

١- المشاورات :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والإنابات والتحكيم " من ٣٩ وما بعدها .

أ- إذا ثارت أى مسألة بخصوص تفسير أو تنفيذ هذه المعاهدة ، جاز لأى طرف متعاقد أن يلفت نظر الطرف المتعاقد الآخر إلى ذلك ويطلب إليه أن يشرع فى التشاور معه .

ب- على الطرف المتعاقد الذى يطالب بإجراء المفاوضات أن يوفر على الفور فرصة مناسبة لإجراء المشاورات المطلوبة .

ج- على الأطراف المتعاقدة المشتركة فى المشاورات أن تحاول التوصل خلال فترة معقولة من الزمن إلى حل مرض للنزاع لكل منها .

٢- وسائل التسوية الأخرى : إذا لم يتم التوصل إلى حل مرض لكل من الأطراف خلال فترة معقولة من الزمن يفضل المشاورات المشار إليها فى الفقرة (١) ، جاز للأطراف فى النزاع أن تتفق على اللجوء إلى الوسائل الأخرى الرامية إلى الوصول إلى تسوية ودية للنزاع القائم بينها ، نظير المساعى والتوفيق والوساطة والتحكيم .

### ٣- الفريق الخاص :

أ- إذا لم تتم تسوية النزاع على نحو مرض بفضل المشاورات المشار إليها فى الفقرة (١) . أو إذا لم يلجأ إلى الوسائل المشار عليها فى الفقرة (٢) ، أو لم تفرض إلى تسوية ودية خلال فترة معقولة من الزمن ، تعين على الجمعية بناء على طلب كتابى من أى طرف من أطراف النزاع أن تدعو إلى عقد اجتماع لفريق خاص يتكون من ثلاثة أعضاء للنظر فى المسألة ويجب ألا يضم الفريق أى طرف فى النزاع ، ما لم تتفق الأطراف فى النزاع على خلاف ذلك ، ويتم اختيار أعضاء الفريق من قائمة لخبراء حكوميين مختارين تضعها الجمعية . ويحدد المدير العام نصوص تفويض الفريق الخامس شرط موافقة الأطراف فى النزاع وإذا لم يتحقق ذلك فى غضون ثلاثة أشهر ، تعين على الجمعية أن تحدد نصوص تفويض الفريق الخاص بعد استشارة الأطراف فى النزاع وأعضاء الفريق الخاص . ويتعين على

الفريق الخاص أن يتح الفرصة تماماً لكل طرف في انزاع ولأى طرف متعاقد معنى آخر لعرض وجهة نظره عليه ، وعلى الفريق الخاص أن يوقف إجراءاته إذا طلبت الأطراف إليه ذلك .

ب- تعتمد الجمعية قواعد وضع قائمة الخبراء المذكورة ، وطريقة اختيار أعضاء الفريق الخاص الذين يجب أن يكونوا من بين الخبراء الحكوميين للأطراف المتعاقدة ، وتسيير إجراءات الفريق الخاص ، بما في ذلك النص على حفظ سرية الإجراءات وأى مستند سرى يحدده بهذا الشكل أى طرف مشارك في الإجراءات .

ج- ما لم تتوصل الأطراف في النزاع إلى اتفاق فيما بينها قبل اختتام الفريق الخاص لإجراءاته ، على الفريق الخاص أن يعد على الفور تقريراً كتابياً ويقدمه للأطراف في النزاع للنظر فيه ، وتتاح للأطراف في النزاع فترة معقولة من الزمن يحددها الفريق الخاص لتقديم أى تعليق على التقرير للفريق الخاص ، ما لم تنفق على فترة أطول من الزمن لمحاولة التوصل إلى حل مرض لنزاع كل منها . ويتعين على الفريق الخاص أن يأخذ التعليقات بعين الاعتبار ويرسل تقريره على الفور للجمعية . ويتعين أن يتضمن التقرير الوقائع والتوصيات لحل النزاع ، مشفوعة بأى تعليق كتابي ، إن وجد للأطراف في النزاع .

٤- توصيات الجمعية : يتعين على الجمعية أن تنتظر على الفور في تقرير الفريق الخاص ، وأن تقدم بالاتفاق العام توصياتها للأطراف في النزاع استناداً إلى تفسيرها لهذه المعاهدة وتقرير الفريق الخاص .

المادة ١٥ : الانضمام إلى المعاهدة :

١- الأهلية :

أ- يجوز لكل دولة عضو في المنظمة العالمية للملكية الفكرية أو في الأمم المتحدة أن تصبح طرفاً في هذه المعاهدة .

ب- يجوز لكل منظمة دولية حكومية تستوفى متطلبات المادة ٢ (١٠) أن تصبح طرفاً في هذه المعاهدة . ويتعين عليها أن تبلغ صلاحيتها للمدير العام ، وكذلك أى تغيير لاحق فى صلاحيتها ، فيما يخص المسائل التى تحكمها هذه المعاهدة . ويجوز لكل من المنظمة والدول الأعضاء فيها أن تقرر مسؤولياتها عن الوفاء بالتزاماتها المفروضة عليها بموجب هذه المعاهدة . دون أى تقييد مع ذلك للالتزامات المنصوص عليها بموجب المعاهدة .

٢- الانضمام : تصبح كل دولة أو منظمة دولية حكومية طرفاً في هذه المعاهدة بموجب :

أ- التوقيع ثم إيداع وثيقة التصديق أو القبول أو الموافقة .

ب- أو إيداع وثيقة الانضمام .

٣- إيداع الوثائق : تودع الوثائق المشار إليها فى الفقرة (٢) لدى المدير العام<sup>(١)</sup>.

المادة ١٦ : دخول المعاهدة حيز التنفيذ :

١- الدخول البدائى حيز التنفيذ : تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة إلى كل من الدول أو المنظمات الدولية الحكومية الخمس الأولى التى تودع وثائق تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها ، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الوثيقة الخامسة من وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام .

٢- الدول والمنظمات الدولية الحكومية التى لا ينطبق عليها الدخول البدائى حيز التنفيذ : تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، بالنسبة إلى كل دولة أو منظمة دولية حكومية لا تنطبق عليها الفقرة (١) بعد ثلاثة أشهر من التاريخ الذى تودع فيه تلك الدولة أو المنظمة الدولية الحكومية وثيقة تصديقها أو قبولها أو انضمامها ، ما لم يحدد تاريخ لاحق فى الوثيقة . وفى هذه الحالة الأخيرة ، تدخل هذه المعاهدة حيز

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الادبية والفنية " ص ٨٥ وما بعدها .

التفويض بالنسبة إلى الدولة أو المنظمة الدولية المذكورة في التاريخ المحدد بهذا الشكل .

٣- حماية التصميمات (الطوبوغرافية) الموجودة وقت دخول المعاهدة حيز التنفيذ : لكل طرف متعاقد الحق في عدم تطبيق هذه المعاهدة على أى تصميم (طوبوغرافية) موجودة وقت دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالنسبة إلى ذلك الطرف المتعاقد ، شرط ألا يمس هذا الحكم بأى حماية قد يكون ذلك التصميم (الطوبوغرافية) متمتعاً بها عندئذ في أراضي ذلك الطرف المتعاقد بموجب التزامات دولية أخرى خلاف الالتزامات الناجمة عن هذه المعاهدة أو تشريع الطرف المتعاقد المذكور .

المادة ١٧ : نقض المعاهدة :

١- الإخطار : لا يجوز لكل طرف متعاقد أن ينقض هذه المعاهدة بموجب إخطار يرسله إلى المدير العام .

٢- تاريخ النفاذ : يدخل النقص حيز التنفيذ بعد سنة من تاريخ اليوم الذى يتسلم فيه المدير العام الإخطار بالنقض<sup>(١)</sup> .

المادة ١٨ : نصوص المعاهدة :

١- النصوص الأصلية : توضع هذه المعاهدة في نسخة أصلية واحدة باللغات العربية والأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية وتعتبر النصوص متساوية في الحجية .

٢- النصوص الرسمية : يصنع المدير العام نصوماً رسمية باللغات الأخرى التي يجوز للجمعية أن تحددها ، بعد التشاور مع الحكومات المعنية<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية في القضاء المستعجل " ص ٨٨ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والإثبات والتحكيم " ص ٣٩ وما بعدها .

المادة ١٩ : أمين الإيداع :

المدير العام هو أمين إيداع هذه المعاهدة .

المادة ٢٠ : التوقيع<sup>(١)</sup> :

يظل التوقيع على هذه المعاهدة متاحاً فيما بين ٢٦/آيار ١٩٨٩ و ٢٥ أغسطس/آب ١٩٨٩ و ٢٥ مايو/آيار ١٩٩٠ فى مقر الويبو . وإثباتاً لذلك فإن الموقعين أدناه المفوضين لهذا الغرض تفويضاً صحيحاً قد وقعوا على هذه المعاهدة .  
حررت فى واشنطن ، فى اليوم السادس والعشرين من شهر مايو/آيار سنة ألف وتسعمائة وتسعة وثمانين .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والإثبات والتحكيم " ص ٣٩ وما بعدها .



## الباب الرابع

### اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة

#### من حقوق الملكية الفكرية<sup>(١)</sup>

تمهيد وتقسيم :-

سوف نعرض في هذا الباب لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وذلك على النحو التالي :

إن البلدان الأعضاء ،

رغبة منها في تخفيض التشوهات والعراقيل التي تعوق التجارة الدولية وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية ويهدف ضمان ألا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة .

وإقراراً منها لهذه الغاية بالحاجة إلى وضع قواعد ولنظمة بشأن :

أ- إمكان تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ والاتفاقيات أو المعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية ،

ب- وضع المعايير والمبادئ الكافية فيما يتعلق بتوفر ونطاق واستخدام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ،

ج- توفير للوسائل الفعالة والملائمة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة مع مراعاة الفروق بين شتى الأنظمة القانونية القومية ،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٣٩ وما بعدها .

د- إتاحة التدابير الفعالة والسريعة لمنع نشوء المنازعات بين الحكومات في هذا الخصوص وحسمها بأساليب متعددة الأطراف<sup>(١)</sup> ،

ووضع الترتيبات الانتقالية التي تستهدف تحقيق أقصى قدر من المشاركة في نتائج المفاوضات ،

وإقرارا منها بالحاجة إلى إطار متعدد الأطراف من المبادئ والقواعد والأنظمة التي تتناول التجارة الدولية في السلع المقلدة .

وإقرارا منها بأن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة .

وإقرارا منها بالأهداف الخاصة بالسياسات العامة التي تستند إليها الأنظمة القومية المعنية بحماية الملكية الفكرية بما في ذلك الأهداف الإنمائية والتكنولوجية .

وإقرارا منها أيضا بالاحتياجات الخاصة لأهل البلدان الأعضاء نموا من حيث المرونة القصوى في تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية محليا بغية تمكينها من إنشاء قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للاستمرار .

وتأكيدا منها على أهمية تخفيف التوترات عن طريق الاتفاق على التزامات معززة بحل المنازعات المتعلقة بقضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة من خلال إجراءات متعددة الأطراف .

ورغبة منها في إقامة علاقة تعاون متبادلة بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ويشار إليها في هذه الاتفاقية بالـ WIPO كذلك المنظمات الدولية الأخرى المعنية<sup>(٢)</sup> .

تعلن اتفاقها على ما يلي :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٨٧ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٢٨٣ وما بعدها .

## الباب الأول

### أحكام عامة ومبادئ أساسية

#### المادة ١

#### طبيعة ونطاق الالتزامات

١- تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية . ويجوز للبلدان الأعضاء دون إلزام أن تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية أوسع من التي تتطلبها هذه الاتفاقية شريطة عدم مخالفة هذه الحماية لأحكام هذه الاتفاقية . وللبلدان الأعضاء حرية تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في إطار أنظمتها وأساليبها القانونية<sup>(١)</sup> .

٢- في هذه الاتفاقية ، يشير اصطلاح " الملكية الفكرية " إلى جميع فئات الملكية الفكرية المنصوص عليها في الأقسام من ١ إلى ٧ من الجزء الثاني .

تطبق الأعضاء المعاملة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية على مواطني البلدان الأخرى الأعضاء وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة يعتبر من مواطني البلدان الأعضاء الأخرى الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون الذين يستوفون مقاييس الأهلية اللازمة للحماية المنصوص عليها في معاهدة باريس ١٩٦٧ ومعاهدة برن ١٩٧١ ومعاهدة روما ومعاهدة حماية الملكية الفكرية فيما يتصل بالنواثر المتكاملة . لو أن جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية كانت من البلدان الموقعة على هذه الاتفاقيات ويلتزم أي بلد عضو يستفيد من الإمكانات المنصوص عليها في الفقرة ٣ من المادة الخامسة أو الفقرة ٢ من المادة السادسة من معاهدة روما بإرسال الإخطار الذي تنص عليه تلك الأحكام إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " العولمة والتنظيم الدولي المعاصر " ص ٦٩ وما بعدها .

(٢) عند ورود اصطلاح "مواطنين" في هذه الاتفاقية

## المادة ٢

المعاهدات المبرمة بشأن الملكية الفكرية

١- فيما يتعلق بالأجزاء الثاني والثالث والرابع من الاتفاق الحالي تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة أحكام المولد من ١ حتى ١٢ والمادة ١٩ من معاهدة باريس ١٩٦٧ .

لا ينتقض أي من الأحكام المنصوص عليها في الأجزاء من الأول وحتى الرابع في هذه الاتفاقية من أي من الالتزامات الحالية التي قد تترتب على البلدان الأعضاء بعضها تجاه الأخرى بموجب معاهدة باريس ومعاهدة برن ومعاهدة روما ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة .

## المادة ٣

المعاملة الوطنية<sup>(١)</sup>

١- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بمنح مواطني البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لا تقل عن المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها بالفعل في كل من معاهدة باريس ١٩٦٧ ومعاهدة بنرن ١٩٧١ ومعاهدة روما ومعاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة . وفيما يتصل بالمؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة لا ينطبق هذا الالتزام إلا فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . ويلتزم أي بلد عضو يستفيد من الإمكانات المنصوص عليها في المادة ٦ من معاهدة برن ١٩٧١ أو الفقرة ١ (ب) من المادة ١٦ من معاهدة روما بإرسال الإخطار المنصوص عليه في تلك الأحكام إلى مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنيين الحرة ص ٦٦ وما بعدها .

٢- لا يجوز للبلدان الأعضاء الاستفادة من الاستثناءات المسموح بها بمقتضى الفقرة ١ فيما يتعلق بالإجراءات القضائية والإدارية بما في ذلك تحديد موطن مختار أو تعيين وكيل أراضي بلد عضو إلا حين تكون هذه الاستثناءات ضرورية لضمان الالتزام بمراعاة أحكام القوانين واللوائح التنظيمية التي لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وشرط ألا يكون في اللجوء لهذه الممارسات تقييد مستمر للتجارة .

#### المادة ٤

##### المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية

فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية ، فإن أي ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو لمواطني أي بلد آخر يجب أن تمنح على الفور ودون أية شروط لمواطني جميع البلدان الأعضاء الأخرى . ويستثنى من هذا الالتزام أي ميزة أو تفضيل أو امتياز أو حصانة يمنحها بلد عضو وتكون :

أ- نابعة عن اتفاقيات دولية بشأن المساعدة القضائية أو نفاذ القوانين ذات الصبغة العامة وغير المقصورة بالذات على حماية الملكية الفكرية .

ب- ممنوحة وفقاً لأحكام معاهدة برن ١٩٧١ أو معاهدة روما التي تجيز اعتبار المعاملة الممنوحة غير مرتبطة بالمعاملة الوطنية بل مرتبطة بالمعاملة الممنوحة في بلد آخر <sup>(١)</sup> .

ج- متعلقة بحقوق المؤنين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهينات الإذاعة التي لا تنص عليها أحكام الاتفاق الحالي .

نابعة من اتفاقيات دولية متعلقة بحماية الملكية الفكرية أصبحت سارية المفعول قبل سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية شريطة إخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بهذه الاتفاقيات وألا تكون تمييزاً عشوائياً أو غير مبرر ضد مواطني البلدان الأعضاء الأخرى .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٤٨ وما بعدها .

## المادة ٥

الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن اكتساب الحماية أو استمرارها<sup>(١)</sup> لا تنطبق الالتزامات المنصوص عليها في المادتين ٣ و ٤ على الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات المتعددة الأطراف المبصرة تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتعلق باكتساب حقوق الملكية الفكرية أو استمرارها .

## المادة ٦

## الانقضاء

لأغراض تسوية المنازعات بموجب هذه الاتفاقية مع مراعاة أحكام المادتين ٣ ، ٤ لا تتضمن هذه الاتفاقية ما يمكن استخدامه للتعامل مع مسألة انقضاء حقوق الملكية الفكرية .

## المادة ٧

## الأهداف

تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تشجيع روح الابتكار التكنولوجي ونقل وتعميم التكنولوجيا بما يحقق المنفعة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميهما بالأسلوب الذي يحقق الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية والتوازن بين الحقوق والواجبات .

## المادة ٨

## المبادئ

١- يجوز للبلدان الأعضاء عند وضع أو تعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية وخدمة المصلحة العامة في القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية فيها

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٦٩ وما بعدها .

شريطة اتساق هذه التدابير مع أحكام الاتفاق الحالي.

٢- قد تكون هناك حاجة لاتخاذ تدابير يشترط اتساقها مع أحكام الاتفاق الحالي لمنع حائزي حقوق الملكية الفكرية من إساءة استخدامها . أو منع اللجوء إلى ممارسات تسفر عن تقييد غير معقول للتجارة أو تؤثر سلبا على النقل الدولي للتكنولوجيا .

### الجزء الثاني

المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها واستخدامها

القسم ١ : حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها<sup>(١)</sup>

#### المادة ٩

##### العلاقة مع معاهدة برن

١- تلتزم البلدان الأعضاء بمراعاة الأحكام التي تنص عليها المواد من ١ وحتى ٢١ من معاهدة برن ١٩٧١ ، وملحقها ، غير أن البلدان الأعضاء لن تتمتع بحقوق ولن تتحمل التزامات بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في المادة ٦ مكرر من معاهدة برن أو الحقوق النابعة عنها .

٢- تسري حماية حقوق المؤلف على النتائج وليس على مجرد الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية .

#### المادة ١٠

##### برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات

١- تتمتع برامج الحاسب الآلي " الكمبيوتر " سواء أكانت بلغة المصدر أو بلغة الآلة بالحماية باعتبارها أعمالاً أدبية بموجب معاهدة برن ١٩٧١ .

٢- تتمتع بالحماية البيانات المجمعة أو المواد الأخرى سواء أكانت في شكل مقروء أو أي شكل آخر . إذا كانت تشكل خلقاً فكرياً نتيجة انتقاء أو ترتيب محتوياتها ؛ هذه الحماية لا تشمل البيانات أو المواد في حد ذاتها ولا تخل بحقوق المؤلف

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٨٥ وما بعدها .

المتعلقة بهذه البيانات أو المواد ذاتها.

## المادة ١١

### حقوق التأجير

فيما يتعلق على الأكل ببرامج الحاسب الآلي ( الكمبيوتر ) والأعمال السينمائية تلتزم البلدان الأعضاء بمنح المؤلفين وخلفاتهم حق إجازة أو حظر تأجير أعمالهم الأصلية المتمتعة بحقوق الطبع أو النسخ المنتجة عنها تأجيرا تجاريا للجمهور. ويستثنى البلد العضو من هذا الالتزام فيما يتعلق بالأعمال السينمائية ما لم يكن تأجير هذه الأعمال فيها قد أدى إلى انتشار نسخها بما يلحق ضررا ماديا بالحق المطلق في الاستساخ الممنوح في ذلك البلد العضو للمؤلفين وخلفاتهم . وفيما يتعلق ببرامج الحاسب الآلي " الكمبيوتر " لا ينطبق هذا الالتزام على تأجير البرامج حين لا يكون البرنامج نفسه الموضوع الأساسي للتأجير .

## المادة ١٢

### مدة الحماية<sup>(١)</sup>

عند حساب مدة حماية عمل من الأعمال خلاف الأعمال الفوتوغرافية أو الأعمال الفنية التطبيقية على أساس آخر غير مدة حياة الشخص الطبيعي ، لا تقل هذه المدة عن ٥٠ سنة اعتبارا من نهاية السنة التقويمية التي أجاز فيها نشر تلك الأعمال أو في حالة عدم وجود ترخيص بالنشر في غضون ٥٠ سنة اعتبارا من إنتاج العمل المعني ٥٠ سنة اعتبارا من نهاية السنة التقويمية التي تم فيها إنتاجه.

## المادة ١٣

### القيود الإستثناءات

تلتزم البلدان الأعضاء بقصر القيود أو الاستثناءات من الحقوق المطلقة على حالات

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المراءعات والإثبات والتحكيم " ص ٣٩ وما بعدها .



خاصة معينة لا تتعارض مع الاستغلال العادي للعمل الفني ولا تلحق ضررا غير معقول بالمصالح المشروعة لصاحب الحق فيه .

#### المادة ١٤

##### حماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة

١- فيما يتعلق بتسجيل المؤدين في تسجيلات صوتية يحق للمؤدين منع الأفعال التالية التي تتم دون ترخيص منهم : تسجيل أدائهم غير المسجل وعمل نسخ من هذه التسجيلات كما يحق لهم منع الأفعال التالية دون ترخيص منهم : بث أدائهم الحي على الهواء بالوسائل اللاسلكية ونقله للجمهور .

٢- يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بحق إجازة النسخ المباشر أو غير المباشر لتسجيلاتهم الصوتية ويحق منعه<sup>(١)</sup> .

٣- يحق لهيئات الإذاعة منع الأفعال التالية عندما تتم دون ترخيص منها : تسجيل البرامج الإذاعية وعمل نسخ من هذه التسجيلات وإعادة البث عبر وسائل البث اللاسلكي ونقل هذه المواد للجمهور بالتلفزيون . وحيث لا تمنح البلدان الأعضاء هذه الحقوق لهيئات الإذاعة تلتزم بمنح ملكي حقوق المؤلف على المادة موضوع البث إمكانية منع الأفعال المذكورة أعلاه مع مراعاة أحكام معاهدة برن ١٩٧١ .

٤- تطبق أحكام المادة ١١ المتعلقة ببرامج الحاسب الآلي " الكمبيوتر " مع ما يلزم من تبديل على منتجي التسجيلات الصوتية وأي أصحاب حقوق آخرين في مجال التسجيلات الصوتية حسبما تنص على تحديدها قوانين البلد العضو المعني فإن كان لدى ذلك البلد في ١٥ نيسان/إبريل ١٩٩٤ نظام يضمن المكافأة المنصفة لأصحاب الحقوق فيما يتعلق بتأجير التسجيلات الصوتية يجوز للبلد مواصلة تطبيق هذا النظام شريطة ألا يؤدي للتأجير التجاري للتسجيلات الصوتية إلى إلحاق ضرر

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلي والخارجي " ص ٨٩ وما بعدها .

مادي بحقوق النسخ المطلقة التي يتمتع بها أصحاب الحقوق .

٥- تدوم مدة الحماية المتاحة بموجب الاتفاق الحالي للمؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية على الأقل حتى نهاية فترة ٥٠ سنة تحسب اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التي تم فيها التسجيل الأصلي أو حدث فيها الأداء. أما مدة الحماية التي تمنح بموجب الفقرة ٣ فتدوم ما لا يقل عن ٢٠ سنة اعتباراً من نهاية السنة التقويمية التي حصل فيها بث المادة المعنية .

٦- فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة في الفقرات ١ و ٢ و ٣ يجوز لأي بلد عضو النص على شروط أو قيود أو استثناءات أو تحفظات إلى الحد الذي تسمح به معاهدة روما غير أن أحكام المادة ١٨ من معاهدة برن ١٩٧١ تطبق أيضاً مع ما يلزم من تبديل على حقوق المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية في تلك التسجيلات .

## القسم ٢: العلامات التجارية

### المادة ١٥

#### المواد القابلة للحماية<sup>(١)</sup>

١- تعتبر أي علامة أو مجموعة علامات تسمح بتمييز السلع والخدمات التي تنتجها منشأة ما عن تلك التي تنتجها منشآت الأخرى صالحة لأن تكون علامة تجارية وتكون هذه العلامات لاسيما الكلمات التي تشمل أسماء شخصية وحروفا وأرقاماً وأشكالاً ومجموعات ألوان وأي مزيج من هذه العلامات مؤهلة للتسجيل كعلامات تجارية وحين لا يكون في هذه العلامات ما يسمح بتمييز السلع والخدمات ذات الصلة يجوز للبلدان الأعضاء أن تجعل الصلاحية للتسجيل مشروطة بالتمييز المكتسب من خلال الاستخدام . كما يجوز لها اشتراط أن تكون العلامات المزمع تسجيلها قابلة للإدراك بالنظر كشرط لتسجيلها .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٨٧ وما بعدها .

٢- ينبغي عدم فهم الفقرة ١ على أنها تحظر على البلدان الأعضاء رفض تسجيل علامة تجارية لأسباب أخرى شريطة عدم الانتقاص من أحكام معاهدة باريس ١٩٦٧ .

٣- يجوز للبلدان الأعضاء جعل قابلية التسجيل معتمدة على الاستخدام غير أنه لا يجوز اعتبار الاستخدام الفعلي للعلامة شرطاً للتقدم بطلب لتسجيلها. ويحظر رفض طلب تسجيل لمجرد أن الاستخدام المزمع لم يحدث قبل انقضاء فترة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب .

٤- لا يجوز مطلقاً أن تكون طبيعة السلع أو الخدمات التي يراد استخدام العلامة التجارية بشأنها عبة تحول دون تسجيل العلامة .

٥- تلتزم البلدان الأعضاء بنشر كل علامة تجارية أما قبل تسجيلها أو بعده فوراً وبإعطاء فرصة معقولة لتقديم الالتماسات بإلغاء التسجيل. كما يجوز للبلدان الأعضاء إتاحة فرصة الاعتراض على تسجيل علامة تجارية.

#### المادة ١٦

##### الحقوق الممنوحة<sup>(١)</sup>

١- يتمتع صاحب العلامة التجارية المسجلة بالحق المطلق في منع جميع الأطراف الثالثة التي لم تحصل على موافقة صاحب العلامة من استخدام العلامة ذاتها أو علامة مماثلة في أعمالها التجارية بالنسبة للسلع والخدمات ذاتها أو المماثلة لتلك التي سجلت بشأنها العلامة للتجارية حين يمكن أن يسفر ذلك الاستخدام عن احتمال حدوث لبس ويفترض احتمال حدوث لبس في حالة استخدام علامة تجارية مطابقة بالنسبة لسلع وخدمات مطابقة ويحظر أن تضر الحقوق الموصوفة أعلاه بأية حقوق سابقة قائمة حالياً أو أن تؤثر في إمكانية منح البلدان الأعضاء حقوقاً في العلامات

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراك " شرح تشريعات التحكيم الداخلي والخارجي " ص ٣٩ وما بعدها .

التجارية على أساس الاستخدام .

٢- تطبق أحكام المادة ٦ مكررة من معاهدة باريس ١٩٦٧ مع ما يلزم من تعديل على الخدمات وعند تقرير ما إذا كانت العلامة التجارية معروفة جيدا تراعى البلدان الأعضاء مدى معرفة العلامة التجارية في قطاع الجمهور المعني بما في ذلك معرفتها في البلد العضو المعني نتيجة ترويج العلامة التجارية .

تطبق أحكام المادة ٦ مكررة من معاهدة باريس ١٩٦٧ مع ما يلزم من تبديل على السلع أو الخدمات غير المماثلة لتلك التي سجلت بشأنها علامة تجارية شريطة أن يدل استخدام تلك العلامة التجارية بالنسبة لتلك السلع أو الخدمات على صلة بين تلك السلع أو الخدمات وصاحب العلامة التجارية المسجلة وشريطة احتمال أن تتضرر مصالح صاحب العلامة التجارية المسجلة من جراء ذلك الاستخدام .

#### المادة ١٧

##### الاستثناءات

يجوز للبلدان الأعضاء النص على استثناءات محدودة من الحقوق الناشئة عن العلامات التجارية كالاستخدام المنصف لعبارات الوصف شريطة أن تراعى هذه الاستثناءات المصالح المشروعة لصاحب العلامة التجارية والأطراف الثالثة .

#### المادة ١٨

##### مدة الحماية

يكون التسجيل الأول للعلامة التجارية وكل تجديد لذلك التسجيل لمدة لا تقل عن سبع سنوات. ويكون تسجيل العلامة التجارية قابلا للتجديدات لمرات غير محددة.

#### المادة ١٩

##### متطلبات استخدام العلامة التجارية

١- إذا كان استخدام العلامة التجارية شرطا لاستمرار تسجيلها لا يجوز إلغاء التسجيل إلا بعد انقضاء مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متصلة من عدم استخدامها،

ما لم يثبت صاحب العلامة التجارية وجود أسباب وجيهة تستند إلى وجود عقبات تحول دون هذا الاستخدام. وتعتبر الأوضاع الناشئة بغير إرادة صاحب العلامة والتي تحول دون استخدامها كقيود الاستيراد المفروضة على السلع والخدمات التي تحميها العلامة التجارية المعينة أو الشروط الحكومية الأخرى المفروضة عليها أسباباً وجيهة لعدم استخدامها.

٢- حين تكون العلامة التجارية خاضعة لسيطرة صاحبها يعتبر استخدامها من قبل أي شخص آخر استخداماً لها لأغراض استمرار تسجيلها.

#### المادة ٢٠

##### متطلبات أخرى<sup>(١)</sup>

يحظر بدون مبرر تقييد استخدام العلامة التجارية في التجارة بشروط خاصة كاستخدامها إلى جانب علامة تجارية أخرى واستخدامها بشكل خاص أو بأسلوب ينقص من قدرتها على التمييز بين السلع والخدمات التي تنتجها منشأة معينة وتلك التي تنتجها منشآت أخرى ولا يستبعد هذا اشتراط استخدام العلامة التجارية التي تحدد المنشأة المنتجة للسلع والخدمات إلى جانب العلامة التجارية المميزة للسلع والخدمات المحددة المعينة التي تنتجها تلك المنشأة دون ارتباطها بها .

#### المادة ٢١

##### الترخيص والتنازل<sup>(٢)</sup>

يجوز للسيلدان الأعضاء تحديد شروط الترخيص باستخدام العلامات التجارية أو التنازل عنها على أن يفهم أنه غير مسموح بالترخيص الإلزامي باستخدام العلامات التجارية وبأن لصاحب العلامة التجارية حق التنازل عنها للغير مع أو بدون نقل المنشأة التي تعود العلامة التجارية إليها لصاحب العلامة الجديد .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " العولمة والتنظيم الدولي المعاصر " ص ٨٥ وما بعدها .

### حماية المؤشرات الجغرافية

١- في هذه الاتفاقية تعتبر المؤشرات الجغرافية هي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو أو في منطقة أو موقع في تلك الأراضي حين تكون النوعية أو السمعة أو السمات الأخرى لهذه السلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي .

٢- فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية تلتزم البلدان الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع :

أ- استخدام أية وسيلة في تسمية أو عرض سلعة ما توحي بأن السلعة المعنية نشأت في منطقة جغرافية غير المنشأ الحقيقي بأسلوب يضلل الجمهور بشأن المنشأ الجغرافي للسلعة .

ب- أي استخدام يشكل عملاً من أعمال المنافسة غير المنصفة حسبما يتحدد معناها في المادة ١٠ مكررة من معاهدة باريس ١٩٦٧ .

٣- تلتزم البلدان الأعضاء من تلقاء نفسها إن كانت تشريعاتها تسمح بذلك أو بناء على طلب من طرف له مصلحة في ذلك رفض أو إلغاء تسجيل علامة تجارية تشمل أو تتألف مؤشر جغرافي فيما يتعلق بسلع لم تنشأ في الأراضي المشار إليها إن كان استخدام المؤشر في العلامة التجارية بالنسبة لهذه السلع في البلد العضو ذات طبيعة تضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقي للسلع .

٤- تطبق تدابير الحماية المنصوص عليها في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ ضد المؤشرات الجغرافية التي تصور كذباً للجمهور أن السلع المعنية نشأت في أراض أخرى على الرغم من أنها صحيحة حرفياً فيما يتعلق بالأراضي أو المنطقة أو الموقع الذي نشأت فيه السلع.

### الحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية فيما

#### يتعلق بالخمور والمشروبات الكحولية<sup>(١)</sup>

١- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بتوفير الوسائل القانونية للأطراف المعنية لمنع استخدام المؤشرات الجغرافية التي تحدد منشأ الخمر لتسمية الخمر التي لم تنشأ في المكان الذي تشير إليه المؤشرات الجغرافية المعنية أو المؤشرات التي تعرف نشأة المشروبات الروحية لتسمية المشروبات الروحية التي لم تنشأ في المكان الذي تشير إليه المؤشرات الجغرافية المعنية حتى حين يبين المنشأ الحقيقي للسلع .

وحين تستخدم المؤشر الجغرافي مترجمة أو مقرونة بعبارات مثل " نوع " و " صنف " و " نسق " و " تقليد " أو ما يشابهها .

٢- تلتزم البلدان الأعضاء برفض أو إلغاء تسجيل أي علامة تجارية بشأن الخمر تشمل أو تتألف من مؤشر جغرافي يحدد منشأ الخمر أو بشأن المشروبات الروحية من تلقاء نفسها إن كانت تشريعاتها تسمح بذلك أو بناء على طلب من طرف معني فيما يتعلق بالخمر أو المشروبات الروحية التي لم تنشأ في تلك الأماكن .

٣- بالنسبة للخمر التي تحمل مؤشرات جغرافية متماثلة الاسم تمنح الحماية لكل من المؤشرات الجغرافية مع مراعاة أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢٢ ويحدد كل بلد عضو الأوضاع العملية للفرقة بين المؤشرات الاسمية المتماثلة المعنية مع مراعاة ضرورة المعاملة المنصفة للمتجنيين المعنيين وعدم تضليل المستهلكين .

٤- لتسهيل حماية المؤشرات الجغرافية الخاصة بالخمر تجري مفاوضات في مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حول إنشاء نظام دولي للأخطار بالمؤشرات الجغرافية وتسجيلها بالنسبة للخمر المؤهلة للحماية في البلدان الأعضاء المشاركة في هذا النظام .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " العولمة والتنظيم الدولي المعاصر " ص ٥٦ وما بعدها .

## المفاوضات الدولية ، الاستثناءات

١- توافق البلدان الأعضاء على الدخول في مفاوضات تستهدف زيادة الحماية الممنوحة للمؤشرات الجغرافية المنفردة بموجب المادة ٢٣ ويحظر استخدام أحكام الفقرات من رقم ٤ إلى رقم ٨ أنهاء من قبل بلد عضو لإجراء مفاوضات أو عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف وفي سياق تلك المفاوضات تلتزم البلدان الأعضاء بالاستعداد لبحث استمرار تطبيق هذه الأحكام على المؤشرات الجغرافية المنفردة التي كان استخدامها موضوع تلك المفاوضات .

٢- مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية باستمرار مراجعة تطبيق أحكام هذا القسم على أن يجري مراجعة من هذا النوع في غضون سنتين اعتباراً من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية ويجوز لفت انتباه المجلس إلى أي قضية تؤثر على التقيد بالالتزامات التي تنص عليها هذه الأحكام وعلى المجلس بناء على طلب أي بلد عضو أن يتشاور مع أي من البلدان الأعضاء منفردة أو مجتمعة بشأن أي مسألة لم يمكن إيجاد حل مرض لها من خلال المشاورات الثنائية أو الجماعية فيما بين البلدان المعنية . وعلى المجلس اتخاذ التدابير التي يتم الاتفاق عليها لتسهيل تنفيذ هذا القسم وخدمة أهدافه .

٣- يحظر على البلدان الأعضاء أثناء تنفيذ هذا القسم الانتقاص من الحماية الممنوحة للمؤشرات الجغرافية التي كانت قائمة في ذلك البلد العضو قبيل تاريخ سريان مفعول اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

٤- لا يلزم أي من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم أيًا من البلدان الأعضاء بمنع الاستخدام المستمر أو المماثل لمؤشر جغرافي معين خاص ببلد عضو آخر تعرض خمورا أو مشروبات روحية وذلك فيما يتعلق بملع أو خدمات ينتجها أي من مواطنيها أو الأشخاص المقيمين فيها الذين ظلوا يستخدمون تلك المؤشر الجغرافي



استخداما مستمرا بالنسبة للسلع أو الخدمات ذاتها أو المتصلة بها في أراضي ذلك البلد العضو إما (أ) على الأقل لمدة عشر سنوات سابقة لتاريخ ١٥ نيسان/إبريل ١٩٩٤ أو (ب) بحسن نية قبل ذلك التاريخ .

٥- حين تقديم طلب بتسجيل علامة تجارية أو تسجيلها بحسن نية أو حين تكون حقوق في ملكية علامة تجارية قد اكتسبت من خلال الاستخدام الحسن النية أما :  
(أ) قبل تاريخ تطبيق هذه الأحكام في ذلك البلد العضو حسبما يحده الجزء السادس أو

(ب) قبل منح المؤشر الجغرافي الحماية في بلد المنشأ .

فإنه لا يجوز أن تخل التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذا القسم بأهلية تسجيل العلامة التجارية أو باستمرار صلاحيتها أو بحق استخدامها على أساس أنها إما مطابقة أو مماثلة لمؤشر جغرافي .

٦- لا يلزم أي من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم أيا من البلدان الأعضاء بتطبيق هذه الأحكام فيما يتعلق بمؤشر جغرافي خاص بأي بلد عضو آخر فيما يتعلق بسلع أو خدمات يكون المؤشر الدال عليها مطابقة للعبارة المألوفة في اللغة الدارجة على أنها الاسم الدارج لهذه السلع أو الخدمات في أراضي ذلك البلد العضو . ولا يلزم أي من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم أيا من البلدان الأعضاء بتطبيق هذه الأحكام فيما يتعلق بإشارة جغرافية خاصة بأي بلد عضو آخر فيما يتعلق بإنتاج الكرمة التي تعتبر المؤشر الدال عليها مطابقة للاسم الدارج لنوع من الأعناب الموجودة في أراضي ذلك البلد العضو اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية .

٧- يجوز لأي بلد عضو اشتراط أن يكون تقديم أي طلب بموجب أحكام هذا القسم يتعلق باستخدام أو تسجيل علامة تجارية في غضون خمس سنوات اعتبارا من تاريخ أمر الاستخدام المخالف في ذلك البلد العضو أو اعتبارا من تاريخ تسجيل

العلامة التجارية في ذلك البلد العضو شرط كون العلامة التجارية قد نشرت في ذلك التاريخ وإن كان ذلك التاريخ سابقاً لتاريخ ذبوع أمر الاستخدام المخالف في ذلك البلد العضو شريطة عدم كون المؤشر الجغرافي قد استخدم أو سجل بسوء نية.

٨- لا يجوز في سياق العمل التجاري أن يخل أي من الأحكام التي ينص عليها هذا القسم بأي شكل بحق أي شخص في استخدام اسم ذلك الشخص أو اسم سلفه في العمل إلا إذا استخدم ذلك الاسم بطريقة تضلل الجمهور.

لا ينشأ بموجب هذه الاتفاقية التزام بحماية المؤشرات الجغرافية غير المحمية أو التي انتهت حمايتها في بلد منشئها أو التي لم تعد مستخدمة في ذلك البلد.

#### القسم ٤: التصميمات الصناعية

##### المادة ٢٥

##### شروط منح الحماية<sup>(١)</sup>

١- تلتزم البلدان الأعضاء بمنح الحماية للتصميمات الصناعية الجديدة أو الأصلية التي أنتجت بصورة مستقلة . ويجوز للبلدان الأعضاء اعتبار التصميمات غير جديدة أو أصلية إن لم تختلف كثيراً عن التصميمات المعروفة أو مجموعات السمات المعروفة للتصميمات . ويجوز للبلدان الأعضاء الامتناع عن منح هذه الحماية للتصميمات التي تملحها عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية العملية .

٢- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بضمان أن لا تستقر متطلبات منح الحماية لتصميمات المنسوجات لاسيما فيما يتعلق بتكالييفها أو فحصها أو نشرها عن أضعاف غير معقول لفرصة السعي للحصول على هذه الحماية . وللبلدان الأعضاء حرية الوفاء بهذا الالتزام من خلال القانون المنظم للتصميمات الصناعية أو القانون المنظم لحقوق المؤلف .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة" ص ٢٥ وما بعدها .

## الحماية

١- لصاحب التصميم الصناعي المتمتع بالحماية حق منع الأطراف الثالثة التي لم تحصل على موافقته من صنع أو بيع أو استيراد السلع المحتوية على أو المجسدة لتصميم منسوخ أو معظمه منسوخ عن التصميم المتمتع بالحماية حين يكون القيام بذلك لأغراض تجارية .

٢- يجوز للبلدان الأعضاء منح استثناءات محدودة من حماية التصميمات الصناعية شريطة أن لا تتعارض هذه الاستثناءات بصورة غير معقولة مع الاستخدام العادي للتصميمات الصناعية المتمتعة بالحماية وأن لا تخل بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب التصميم المتمتع بالحماية مع مراعاة للمصالح المشروعة للأطراف الثالثة .

تدوم مدة الحماية الممنوحة ما لا يقل عن ١٠ سنوات .

## القسم ٥ : براءات الاختراع

## المادة ٢٧

## المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع

١- مع مراعاة أحكام الفقرتين ٢ ، ٣ ، تتاح إمكانية الحصول على براءات اختراع لأي اختراعات ، سواء أكانت منتجات أم عمليات صناعية ، في كافة ميادين التكنولوجيا ، شريطة كونها جديدة وتتطوى على "خطوة إبداعية" وقابلة للاستخدام في الصناعة <sup>(١)</sup> . ومع مراعاة أحكام الفقرة ٤ من المادة ٦٥ ، والفقرة ٨ من المادة ٧٠ ، والفقرة ٣ من هذه المادة ، تمنح براءات الاختراع يتم التمتع

(١) لأغراض هذه المادة ، يجوز للبلدان الأعضاء اعتبار اصطلاحى "خطوة إبداعية" وقابلة للاستخدام في الصناعة " مرادفين لاصطلاحى " غير الواضح من تلقاء ذاته و"مفيد" على التوالي .

بحقوق ملكيتها دون تميز فيما يتعلق بمكان الاختراع أو المجال التكنولوجي أو ما إذا كانت المنتجات مستوردة أم منتجة محليا .

٢- يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثي من قابلية الحصول على براءات الاختراعات التي يكون منع استغلالها تجاريا في أراضيها ضروريا لحماية النظام العام أو الأخلاق الفاضلة ، بما في لك حماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الأضرار الشديدة بالبيئة ، شريطة أن لا يكون ذلك الاستثناء ناجما فقط عن حظر قوانينها لذلك الاستغلال .

٣- يجوز أيضا للبلدان الأعضاء أن تستثي من قابلية الحصول على براءات الاختراع ما يلي :

- أ- طرق التشخيص والعلاج والجراحة اللازمة لمعالجة البشر أو الحيوانات .
- ب- النباتات والحيوانات ، خلاف الأحياء الدقيقة ، والطرق البيولوجية في معظمها لإنتاج النباتات أو الحيوانات خلاف الأساليب والطرق غير البيولوجية والبيولوجية الدقيقة . غير أنه على البلدان الأعضاء منح الحماية لأنواع النباتات أما عن طريق براءات الاختراع أو نظام فريد فذ خاص بهذه الأنواع أو بأى مزيج منهما . ويعاد النظر في أحكام هذه الفقرة الفرعية بعد أربع سنوات من تاريخ نفاذ منظمة التجارة العالمية .

## المادة ٢٨

### الحقوق الممنوحة<sup>(١)</sup>

١- تعطى براءة الاختراع لصاحبها الحقوق التالية :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنيين " ص ٢٥ وما بعدها .

١- حين يكون موضوع البراءة منتجاً مادياً ، حق منع أطراف ثالثة لم تحصل على موافقته من هذه الأفعال : صنع أو استخدام أو عرض للبيع أو بيع أو استيراد ذلك المنتج لهذه الأغراض .

ب- حين يكون موضوع البراءة عملية صناعية ، حق منع أطراف ثالثة لم تحصل على موافقة من الاستخدام الفعلي للطريقة ، ومن هذه الأفعال : استخدام عرض للبيع أو بيع أو استيراد على الأقل المنتج الذي يتم الحصول عليه مباشرة بهذه الطريقة لهذه الأغراض<sup>(١)</sup> .

٢- لأصحاب براءات الاختراع أيضاً حق التنازل للغير عنها أو تحويلها للغير بالأيلولة أو التعاقب ، وإبرام عقود منح التراخيص .

### المادة (٢٩)

#### شروط التقدم بطلبات الحصول على براءات الاختراع

١- على البلدان الأعضاء اشتراط إقصاح المتقدم بطلب الحصول على البراءة عن الاختراع بأسلوب واضح وكامل يكفي لتمكين تنفيذ الاختراع من جانب شخص يمتلك الخبرة التخصصية في ذلك المجال ، ويجوز اشتراط أن يبين المتقدم أفضل أسلوب يعرفه المخترع لتنفيذ الاختراع في تاريخ التقدم بالطلب أو في تاريخ أسبقية الطلب المقدم حين ترعى الأسبقية<sup>(٢)</sup> .

٢- يجوز للبلدان الأعضاء اشتراط أن يقدم المتقدم بطلب الحصول على براءة اختراع المعلومات المتعلقة بطلبات مماثلة تقدم في بلدان أجنبية أو براءات منحت له فيها .

### المادة (٣٠)

(١) يخضع هذا الحق لأحكام المادة ٦ ، شأنه شأن كافة الحقوق التي تمنح بموجب هذه الاتفاقية فيما يتعلق باستخدام وبيع واستيراد السلع أو توزيعها بأشكال أخرى .

(٢) أنظر د. عهد الفتح مراد " موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٨٩ وما بعدها .

### الاستثناءات من الحقوق الممنوحة

يجوز للبلدان الأعضاء منح استثناءات محدودة من الحقوق المطلقة الممنوحة بموجب براءة اختراع ، شريطة أن لا تتعارض هذه الاستثناءات بصورة غير معقولة مع الاستخدام العادى للبراءة وأن لا تخل بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب البراءة ، مع مراعاة المصالح المشروعة للأطراف الثالثة .

#### المادة (٣١)

#### الاستخدامات الأخرى بدون الحصول على

##### موافقة صاحب الحق<sup>(١)</sup>

حين يسمح قانون أى من البلدان الأعضاء باستخدامات أخرى<sup>(٢)</sup> للاختراع موضوع البراءة الممنوحة ، دون الحصول على موافقة صاحب الحق فى البراءة ، بما فى ذلك ، الاستخدام من قبل الحكومة أو أطراف ثالثة مخولة من قبل الحكومة ، على البلدان الأعضاء احترام الأحكام التالية :

- أ- دراسة كل ترخيص بالاستخدام فى ضوء جدارته الذاتية .
- ب- لا يجوز السماح بهذا الاستخدام إلا إذا كان من ينوى الاستخدام قد بذل جهوداً قبل هذا الاستخدام للحصول على ترخيص صاحب الحق فى البراءة بأسعار وشروط تجارية معقولة ، وأن هذه الجهود لم تكال بالنجاح فى غضون فترة زمنية معقولة . ويجوز للبلدان الأعضاء منح إعفاء من هذا الشرط فى حالة وجود طوارئ قومية أو أوضاع أخرى ملحة جداً أو فى حالات الاستخدام غير التجارى لأغراض عامة . وفى حالة الطوارئ القومية الملحة أو الأوضاع الأخرى الملحة جداً ، يخطر صاحب الحق فى البراءة مع ذلك ، حالما يكون ذلك ممكناً عملياً .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "الموسوعة العقارية" ص ٢٠٥ وما بعدها .

(٢) تشير عبارة "استخدامات أخرى إلى الاستخدامات خلاف تلك المسموح بها بموجب أحكام المادة ٣٠" .

رفى حالة الاستخدام غير التجارى لأغراض عامة ، حيثما تعلم الحكومة أو المتعاقد معها ، دون إجراء بحث حول ما إذا كانت هناك براءة اختراع ، أو كانت لديها أسباب يينة لمعرفة أنه يجرى استخدام براءة صالحة أو أنها تستخدم من قبل الحكومة أو لحسابها ، فإنه يتم إخطار صاحب الحق فى براءة الاختراع فوراً .

ج- يكون نطاق ومدة هذا الاستخدام محدودين بخدمة الغرض الذى أجاز من أجله هذا الاستخدام وفى حالة تعلقه بتكنولوجيا أثباه المواصلات لا يجوز هذا الاستخدام للأغراض العامة غير التجارية أو لتصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية أنها غير تنافسية .

د- لا يجوز أن يكون مثل هذا الاستخدام مطلقاً .

هـ — لا يجوز أن يكون مثل هذا الاستخدام قابلاً للتنازل للغير منه ، إلا فيما يتعلق بذلك الجزء من المؤسسة التجارية أو السمعة التجارية المتمتع بذلك الاستخدام .

و- يجيز البلد العضو هذا الاستخدام أساساً لأغراض توفير الاختراع فى الأسواق المحلية فى ذلك البلد العضو<sup>(١)</sup> .

ز- يخضع الترخيص بهذا الاستخدام للإنتهاء ، شريطة منح حماية كافية للمصالح المشروعة للأشخاص الذين أجاز لهم ذلك الاستخدام ، إذا انتهت وعندما تنتهى الأوضاع التى أدت لذلك الترخيص ولم يكن من المرجح تكرار حدوثها ، والسلطة المختصة صلاحية النظر فى استمرار هذه الأوضاع بناء على طلب أصحاب المصلحة المعنيين .

ح- تنفع لصاحب الحق فى براءة تعويضات كافية حسب ظروف كل حالة من الحالات ، مع مراعاة القيمة الاقتصادية للترخيص .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنيين الحرة " ص ٢١ وما بعدها .

ط- تكون قانونية أى قرار متخذ بإصدار ترخيص يجيز هذا الاستخدام خاضعة للنظر فيها أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى فى ذلك البلد العضو .

ى- يكون أى قرار متعلق بتحديد التعويض المنصوص عليه فيما يتعلق بهذا الاستخدام خاضعاً للنظر فيه أمام القضاء أو للمراجعة المستقلة من قبل سلطة منفصلة أعلى فى ذلك البلد العضو .

ك- لا تلتزم البلدان الأعضاء بتطبيق الشروط المنصوص عليها فى الفقرتين الفرعيتين (ب) و(و) حين يكون السماح بهذا الاستخدام لأغراض تصحيح ممارسات تقرر بعد اتخاذ إجراءات قضائية أو إدارية وأنها غير تنافسية . ويجوز أخذ ضرورة تصحيح الممارسات غير التنافسية فى الاعتبار أثناء تحديد مبلغ التعويض فى مثل هذه الحالات . والسلطات المختصة صلاحية رفض إنهاء الترخيص إذا كان وعندما يكون من المرجح تكرار حدوث الأوضاع التى أدت لمنح الترخيص .

ل- حين يمنح الترخيص بهذا الاستخدام للمتاح باستغلال براءة اختراع (البراءة الثانية) لا يمكن استغلالها دون التعدى على براءة أخرى (البراءة الأولى) تطبق الشروط الإضافية التالية :

١- يجب أن ينطوى الاختراع المطالب بالحق فيه بموجب البراءة الثانية على تقدم تكنولوجى ذى شأن وله أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للاختراع المطالب بالحق فيه فى البراءة الأولى .

٢- يحق لصاحب البراءة الأولى الحصول على ترخيص مقابل شروط معقولة باستخدام الاختراع المزعوم فى البراءة الثانية .

٣- لا يجوز أن يكون ترخيص الاستخدام الممنوح فيما يتعلق بالبراءة الأولى قابلاً للتنازل عنه للغير إلا مع التنازل عن البراءة الثانية .



## المادة ٣٢

## الإلغاء والمصادرة

تتاح فرصة النظر أمام القضاء فى أى قرار بإلغاء أو مصادرة الحق فى براءة الاختراع .

## المادة ٣٣

## مدة الحماية

لا يجوز أن تنتهى مدة الحماية الممنوحة قبل انقضاء مدة عشرين سنة تحسب اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب للحصول على البراءة<sup>(١)</sup> .

## المادة ٣٤

## براءات اختراع العملية الصناعية : عبء الإثبات

١- لأغراض الإجراءات المدنية فيما يتعلق بالتحدى على حقوق صاحب البراءة المشار إليها فى الفقرة (١) ب من المادة ٢٨ ، للسلطات القضائية ، إذا كان موضوع البراءة طريقة تصنيع منتجات ، صلاحية إصدار الأمر للمدعى عليه بإثبات أن طريقة تصنيع منتج مطابق تختلف عن الطريقة المشمولة ببراءة اختراع. لذلك تلتزم البلدان الأعضاء بالنص على أنه فى أحد الأوضاع التالية على الأقل يعتبر أن أى منتج مطابق قد تم الحصول عليه وفق الطريقة المشمولة ببراءة الاختراع ، عندما يتم إنتاجه دون موافقة صاحب الحق فى البراءة ما لم يثبت خلاف ذلك :

أ- إذا كان المنتج الذى تم الحصول عليه وفق طريقة التصنيع المشمولة ببراءة الاختراع منتجاً جديداً .

(١) من المفهوم أن البلدان الأعضاء التى ليس لديها نظام لمنح الحماية أصلية لها أن تشترط حاصلاً مدة الحماية اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب للحصول على براءة الاختراع فى إطار نظام منح الحماية الأصلية .

ب- إذا توفر احتمال كبير في أن يكون المنتج المطابق قد صنع وفق هذه الطريقة ولم يتمكن صاحب الحق في براءة الاختراع من تحديد الطريقة التي استخدمت فعلا من خلال بذل جهود معقولة في ذلك السبيل .

٢- لأي بلد عضو حرية النص على أن عبء الإثبات المشار إليه في الفقرة ١ يقع على عاتق الشخص المتهم بالتعدي على براءة اختراع فقط إذا استوفى الشروط المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أو إذا استوفى الشرط المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب) .

٣- أثناء تقديم الدليل إثباتاً للاختلاف - تؤخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للمتهمين من حيث حماية أسرهم الصناعية والتجارية .

#### القسم ٦ : التصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية)

##### الدوائر المتكاملة

##### المادة ٣٥

#### العلاقة بمعاهدة الملكية الفكرية

##### الخاصة بالدوائر المتكاملة<sup>(١)</sup>

توافق البلدان الأعضاء على منح الحماية للتصميمات التخطيطية (الرسومات الطبوغرافية) للدوائر المتكاملة (المشار إليها في هذه الاتفاقية باسم "التصميمات التخطيطية") وفقاً لأحكام المواد من ٢ إلى ٧ (باستثناء الفقرة ٣ من المادة ٦) ، والمادة ١٢ والفقرة ٢ من المادة ١٦ من معاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة ، إضافة إلى الالتزام بالأحكام التالية .

##### المادة ٣٦

#### نطاق الحماية

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية \* ص ٨٦ ما بعدها .

مع مراعاة أحكام الفقرة ١ من المادة ٣٧ ، تلتزم البلدان الأعضاء باعتبار الأفعال التالية غير قانونية إذا نفذت دون الحصول على ترخيص من صاحب الحق<sup>(١)</sup> ، الاستيراد أو البيع أو التوزيع بشكل آخر لأغراض تجارية لتصميم تخطيطي متمتع بالحماية ، أو دائرة متكاملة تتضمن تصميمًا تخطيطيًا متمتعًا بالحماية ، أو أى سلعة تتضمن هذه الدائرة المتكاملة بقدر ما تظل متضمنة تصميمًا منسوخًا بصورة غير قانونية .

### المادة (٣٧)

الأفعال التي لا تستلزم الحصول على ترخيص من صاحب الحق

١- على الرغم من المادة ٣٦ ، لا يجوز لأى من البلدان الأعضاء اعتبار القيام بأى من الأفعال المنصوص عليها فى تلك المادة غير قانونى فى ما يتعلق بدائرة متكاملة تتضمن تصميمًا تخطيطيًا منسوخًا بصورة غير قانونية أو أى سلعة تتضمن دائرة متكاملة كهذه حين لا يكون الشخص الذى يقوم بهذه الأفعال أو يأمر بالقيام بها على علم ولم يكن لديه أسباب معقولة للعلم عند الحصول على الدائرة المتكاملة أو السلعة المتضمنة لهذه الدائرة بأنها تتضمن تصميمًا منسوخًا بصورة غير قانونية. وعلى البلدان الأعضاء النص على جواز قيام ذلك الشخص بأى من أفعال المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالكميات المخزونة أو التى تم طلبها قبل ذلك ، بعد تلقيه إخطارًا كافيًا بأن التصميم التخطيطي كان منسوخًا بصورة غير قانونية ، ولكنه يكون ملزمًا بأن يدفع لصاحب الحق فى البراءة مبلغًا يعادل العوائد المعقولة التى يمكن أن يستحقها صاحب الحق بموجب ترخيص متفاوض عليه بحرية بشأن هذا التصميم التخطيطي .

٢- تطبيق الشروط المنصوص عليها فى الفقرات الفرعية من (أ) وحتى (ك) من

(١) العبارة "صاحب الحق" فى هذا القسم المعنى نفسه الذى لعبارة "صاحب الحق" الواردة فى معاهدة الملكية الفكرية فيما يتصل بالدوائر المتكاملة .

المادة ٣١ ، مع ما يلزم من تبديل ، فى حالة حدوث أى ترخيص قسرى لتصميم تخطيطى أو لاستخدامه من قبل الحكومة المعنية دون الحصول على ترخيص من صاحب الحق .

### المادة (٣٨)

#### مدة الحماية الممنوحة

١- فى البلدان الأعضاء التى تشترط تسجيل التصميمات التخطيطية لمنح الحماية لها ، لا يجوز انتهاء مدة حماية هذه التصميمات قبل مضى مدة ١٠ سنوات تحسب اعتباراً من تاريخ التقدم بطلب التسجيل أو من تاريخ أول استغلال تجارى للتصميمات فى أى مكان فى العالم .

٢- فى البلدان الأعضاء التى لا تشترط التسجيل لمنح الحماية تكون حماية التصميمات لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ أول استغلال تجارى فى أى مكان فى العالم .

٣- على الرغم من الفقرتين ١ ، ٢ ، يجوز لأى من البلدان الأعضاء النص على انقضاء مدة الحماية بعد مضى ١٥ سنة على وضع التصميمات التخطيطية .

القسم ٧ : حماية المعلومات السرية<sup>(١)</sup>

### المادة (٣٩)

١- أثناء ضمان الحماية الفعالة للمنافسة غير المنصفة حسب ما تنص عليه المادة ١٠ مكررة من معاهدة باريس ١٩٦٧ ، تلتزم البلدان الأعضاء بحماية المعلومات السرية وفق الفقرة ٢ والبيانات المقدمة للحكومات أو الهيئات الحكومية وفقاً لأحكام الفقرة ٣ .

٣- للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين حق منح الإفصاح عن المعلومات التى تحت

(١) أنظر د. عبد الفتاح ممدوح " جمة الإنجليزية لقانون التسريعات ولائحته " ، نيفر وعقوده " ص ٨٩ وما بعدها

رقابتهم بصورة قانونية لآخرين أو حصولهم عليها أو استخدامهم لها دون الحصول إلى موافقة منهم ، بأسلوب يخالف الممارسات التجارية النزيهة <sup>(١)</sup> طالما كانت تلك المعلومات :

أ- سرية من حيث أنها ليست ، بمجموعها أو في الشكل والتجميع الدقيقين لمكوناتها، معروفة عادة أو سهلة الحصول عليها من قبل أشخاص في أوساط المتعاملين عادة في النوع المعنى من المعلومات .

ب- ذات قيمة تجارية نظراً لكونها سرية .

ج- أخضعت لإجراءات معقولة في إطار الأوضاع الراهنة من قبل الشخص الذي يقوم بالرقابة عليها من الناحية القانونية بغية الحفاظ على سريتها .

٣- تلتزم البلدان الأعضاء ، حين تشترط للموافقة على تسويق الأدوية أو المنتجات الكيماوية الزراعية التي تستخدم مواد كيماوية جديدة تقديم بيانات عن اختبارات سرية أو بولقات أخرى ينطوي إنتاجها أصلاً على بذل جهود كبيرة ، بحماية هذه البيانات من الاستخدام التجاري غير المنصف . كما تلتزم البلدان الأعضاء بحماية هذه البيانات من الإفصاح عنها إلا عند الضرورة من أجل حماية الجمهور أو ما لم تتخذ إجراءات لضمان عدم الاستخدام التجاري غير المنصف .

#### القسم ٨ : لرقابة على الممارسات غير التنافسية

##### في التراخيص التعاقدية

##### المادة ٤٠

١- توافق البلدان الأعضاء على أنه قد يكون لبعض ممارسات أو شروط منح

(١) في تطبيق هذا الحكم تعنى عبارة "أسلوب يخالف الممارسات التجارية النزيهة" على الأقل ممارسات كالإخلال بالعمود ، والإخلال بسيرة المعلومات المؤتمنة والحض على ذلك ، وتشمل الحصول على معلومات سرية من جانب أطراف ثالثة كانت تعرف أو أهملت إهمالاً جسيماً في عدم معرفة أن حصولها على هذه المعلومات أنطوى على استخدام هذه الممارسات .

التراخيص للغير فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية المقيدة للمنافسة أثار سلبية على التجارة ، وقد تعرقل نقل التكنولوجيا ونشرها .

٢- لا يمنح أى من أحكام هذا الاتفاق البلدان الأعضاء من أن تحدد فى تشريعاتها ممارسات أو شروط الترخيص للغير التى يمكن أن تشكل فى حالات معينة إساءة لاستخدام حقوق الملكية الفكرية أو التى لها أثر سلبي على المنافسة فى السوق ذات الصلة . وحسب ما تنص عليه الأحكام الواردة أعلاه ، يجوز لأى من البلدان الأعضاء اتخاذ تدابير ملائمة تتسق مع الأحكام الأخرى المنصوص عليها فى هذا الاتفاق لمنع هذه الممارسات أو مراقبتها ، ويجوز أن تشمل هذه التدابير مثلاً منع اشتراط عودة الحق فى براءات اختراع ناجمة عن التراخيص إلى المرخص وليس المرخص له ، ومنع الطعن فى قانونية الترخيص أو منع اشتراط الترخيص القسرى بمجموعة من الحقوق بدلاً من حق واحد ، فى إطار القوانين واللوائح التنظيمية المتصلة بذلك فى أى من الدول الأعضاء .

٣- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بالدخول فى مشاورات ، حين الطلب ، مع أى بلد عضو آخر لديه سبب للاعتقاد بأن صاحب حق فى ملكية فكرية من المواطنين أو المقيمين فى البلد العضو الذى قدم له طلب للتشاور يقوم بممارسات تشكل خرقاً للقوانين واللوائح التنظيمية للبلد العضو طالب التشاور فيما يتعلق بالقضايا موضوع هذا القسم ، والذي يرغب فى ضمان الامتثال لهذه التشريعات ، وذلك دون الإخلال بأى إجراء متخذ وفقاً للقانون وللحرية الكاملة لأى من البلدين العضوين فى اتخاذ قرار نهائى بذلك الخصوص ويلتزم البلد العضو الذى يقدم إليه الطلب بالموافقة على بحثه بحثاً كاملاً ومتعاطفاً وإتاحة إمكانية الفرصة للتشاور مع البلد العضو المتقدم بالطلب والتعاون معه من خلال تقديم المعلومات المعلنة المتاحة غير السرية فيما يتصل بالقضية موضوع البحث المعلومات الأخرى المتاحة للبلد العضو ، مع مراعاة القوانين المحلية وإبرام اتفاقات مرضية للطرفين المعنيين فيما يتعلق بحماية

سرية المعلومات من قبل البلد العضو المتقدم بالطلب .

٤- يمنح البلد العضو ، الذى يحاكم أحد مواطنيه أو المقيمين فيه بلد عضو آخر بزعم أنه خرق قوانين ذلك البلد العضو الآخر ولوائحه التنظيمية المتصلة بالقضايا موضوع هذا القسم ، فرصة التشاور بناء على طلبه من قبل البلد العضو الآخر . بموجب الشروط نفسها التى تنص عليها الفقرة ٣ .

### الجزء الثالث

#### إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

#### القسم ١ : الالتزامات العامة

##### المادة ٤١

١- تلتزم البلدان الأعضاء بضمان اشتغال قوانينها لإجراءات الإنفاذ المنصوص عليها فى هذا الجزء لتسهيل باتخاذ تدابير فعالة ضد أى تعد على حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها هذه الاتفاقية ، بما فى ذلك الجزاءات السريعة لمنع التعديات والجزاءات التى تشكل رادعاً لأى تعديات أخرى . وتطبق هذه الإجراءات بالأسلوب الذى يضمن تجنب إقلمة حواجز أمام التجارة المشروعة ويوفر ضمانات ضد إساءة استعمالها .

٢- تكون إجراءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية منصفة وعادلة . ولا يجوز أن تكون معقدة أو باهظة التكاليف بصورة غير ضرورية ولا أن تتطوى على حدود زمنية غير معقولة أو تأخير لا داعى له .

٣- يفضل أن تكون القرارات المتخذة بصدد موضوع أى من القضايا مكتوب ومعللة . ويتم إتاحتها على الأهل للأطراف المعنية بالقضية دون أى تأخير لا لزوم له . ولا تستند القرارات المتخذة بصدد مبررات أى من القضايا إلا على الأدلة التى أعطيت للأطراف المعنية فرصة تقديمها للنظر فيها .

٤- تتاح للأطراف محل دعوى فى قضية ما فرصة لأن تعرض على سلطة

قضائية القرارات الإدارية النهائية ، ومع مراعاة الاختصاصات التى تنص عليها قوانين البلد العضو المعنى فيما يتصل بأهمية تلك القضية ، على الأقل الجوانب القانونية للأحكام الأولى المتخذة بصدد موضوع هذه القضية ، غير أنه لا تلزم البلدان الأعضاء بإتاحة فرصة لإعادة النظر فى القضايا الجنائية التى صدرت أحكام براءة المتهمين فيها .

٥- من المفهوم أن هذا الجزء لا ينشئ أى التزام بإقامة نظام قضائى خاص بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية منفصل عن النظام الخاص بإنفاذ القوانين بصفة عامة ، ولا يؤثر على قدرة البلدان الأعضاء على إنفاذ قوانينها بصفة عامة . ولا ينشئ أى من الأحكام التى ينص عليها هذا الجزء التزاماً فيما يتصل بتوزيع المواد بين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ القوانين بصفة عامة .

#### القسم ٢ : الإجراءات والجزاءات المدنية والإدارية

##### المادة ٤٢

##### الجزاءات المنصفة والعدالة<sup>(١)</sup>

تتيح البلدان الأعضاء لأصحاب الحقوق<sup>(٢)</sup> إجراءات قضائية مدنية فيما يتصل بإنفاذ أى من حقوق الملكية الفكرية التى تغطيها هذه الاتفاقية . وللمدعى عليهم الحق فى تلقى إخطار مكتوب فى الوقت المناسب يحتوى على قدر كاف من التفاصيل ، بما فى ذلك الأساس الذى تستند إليه المطالبات . ويسمح للأطراف المتخاصمة بأن يمثلها محامون مستقلون ، ولا يجوز أن تفرض الإجراءات متطلبات مرهقة أكثر مما ينبغى فيما يتعلق بالإلزام بالحضور شخصياً . وتعطى كافة الأطراف المتخاصمة الحق فى إثبات مطالباتها وتقديم كافة الأدلة المتصلة بالقضية . وتتيح

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٩٨ وما بعدها .

(٢) فى تطبيق هذا الباب تشمل عبارة "صاحب الحق" الاتحادات والجمعيات التى لها صفة قانونية لتأكيد هذه الحقوق .



الإجراءات وسائل تحديد المعلومات السرية وحمايتها ، ما لم يكن ذلك مخالفاً لنصوص الدساتير القائمة .

### المادة (٤٣)

#### الأدلة

١- للسلطات القضائية الصلاحية ، حين يقدم طرف في خصومة أدلة معقولة تكفي لإثبات مطالباته ويحدد أيضاً من الأدلة المتصلة بإثبات أى من مطالباته يخضع لسيطرة الطرف الخصم ، فى أن تأمر الخصم بتقديم هذه الأدلة ، شريطة مراعاة ضمان حماية سرية المعلومات فى الحالات التى يلزم فيها ذلك .

٢- فى حالة رفض أحد الأطراف المتخاصمة بمحض إرادته ودون أسباب وجيهة إتاحة الحصول على المعلومات اللازمة أو عدم تقديمها فى غضون فترة زمنية معقولة أو عرقلة الإجراءات المتعلقة بإنفاذ إجراء قانونى بصور جوهرية ، يجوز للبلد العضو منح السلطات القضائية صلاحية إصدار الأحكام الأولية والنهائية ، إيجاباً أم سلباً ، على أساس المعلومات المقدمة لها ، بما فى ذلك الشكوى أو المزاعم المقدمة من الطرف المتضرر من رفض إتاحة الحصول على المعلومات ، شريطة إتاحة الفرصة للأطراف المتخاصمة لعرض وجهة نظرها بصدد المزاعم أو الأدلة .

### المادة ٤٤

#### أوامر الإذّار القضائى<sup>(١)</sup>

١- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر أى طرف معين بالامتناع عن التعدى على حق من حقوق الملكية الفكرية ، ومن بينها بغية منع دخول سلع مستوردة تنطوى على هذا التعدى حال إنجاز التخليص الجمركى لهذه السلع إلى القنوات التجارية

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده " ص ٨٩ وما بعدها .

القائمة في مناطق اختصاصاتها . ولا تلتزم البلدان الأعضاء بمنح هذه الصلاحية سيما يتصل بمواد متمتعة بالحماية حصل عليها أو طلبها شخص قبل أن يعلم أو أن تكون لديه أسباب معقولة لأن يعلم أن الاتجار في هذه المواد يشكل تعدياً على حق من حقوق الملكية الفكرية .

٢- على الرغم من الأحكام الأخرى التي تنص عليها هذا الجزء وشرطة الامتثال للأحكام التي ينص عليها الجزء الثاني بصفة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام من جانب الحكومات أو أطراف ثالثة تأذن لها الحكومات دون ترخيص من صاحب الحق ، يجوز للبلدان الأعضاء قصر الجزاءات التي تتخذ ضد ذلك الاستخدام على دفع تعويض وفق أحكام الفقرة الفرعية (ح) من المادة (٣١) . وفي حالات أخرى ، تطبق الجزاءات التي ينص عليها هذا الجزء أو حين تكون هذه الجزاءات غير متسقة مع قوانين البلد العضو المعنى تتاح أحكام تفسيرية وتعويضات كافية .

#### المادة ٤٥

##### التعويضات<sup>(١)</sup>

١- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر المتعدى بأن يدفع لصاحب الحق تعويضات مناسبة عن الضرر الذي لحق به بسبب التعدي على حقه في الملكية الفكرية من جانب متعد يعلم أو كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدي .

٢- والسلطات القضائية أيضاً صلاحية أن تأمر المتعدى بأن يدفع لصاحب الحق المصروفات التي تكسبها والتي يجوز أن تشمل أتعاب المحامي المناسبة . وفي الحالات المناسبة ، يجوز للبلدان الأعضاء تخويل السلطات القضائية صلاحية أن تأمر باسترداد الأرباح و/أو دفع تعويضات مقرر سلفاً حتى حين لا يكون المتعدى يعلم أو كانت هناك أسباب معقولة تجعله يعلم أنه قام بذلك التعدي .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ٣٩ وما بعدها .

## المادة ٤٦

## الجزاءات الأخرى

بغية إقامة رادع فعال للتعدى ، يكون للسلطات القضائية أن تأمر بالتصرف فى السلع التى تجد أنها تشكل تعدياً ، دون أى نوع من التعويضات ، خارج القنوات التجارية بما يضمن تجنب أضرارها لصاحب الحق ، أو إتلافها ما لم يكن ذلك مناقضاً للنصوص الدستورية قائمة . كما للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر بالتخلص من المواد والمعدات التى تستخدم بصورة رئيسية فى صنع السلع المتعدية، دون أى نوع من التعويضات ، خارج القنوات التجارية بما يقلل إلى أدنى حد من مخاطر حدوث المزيد ممن التعدى . وتؤخذ فى الاعتبار أثناء دراسة الطلبات المقدمة لفعل ذلك ضرورة تناسب درجة خطورة التعدى مع الجزاءات التى تأمر بها ، ومع مصالح الأطراف الثالثة . وفيما يتصل بالسلع التى تلتصق عليها علامات تجارية مقلدة ، لا يكفى مجرد إزالة العلامة التجارية الملصقة بصورة غير قانونية للسماح للإفراج عن السلع فى القنوات التجارية إلا فى حالات استثنائية .

## المادة ٤٧

## حق الحصول على المعلومات

يجوز للبلدان الأعضاء منح السلطات القضائية صلاحية أن تأمر المتعدى بأعلام صاحب الحق بهوية الأطراف الثالثة المشتركة فى إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات المتعدية وقنوات التوزيع التى تستخدمها ، ما لم يكن ذلك غير متناسب مع خطورة التعدى .

## المادة ٤٨

## تعويض المدعى عليه

١- للسلطات القضائية صلاحية أن تأمر الطرف الذى اتخذت إجراءات بناء على طلبه وأساء استعمال إجراءات الإنفاذ بأن يدفع للطرف الذى يكلف ، على سبيل

الخطأ ، بأمر أو تعويضات كافية امتناع عن الضرر الذى لحق له بسبب تلك الإساءة . كما يكون للسلطات القضائية أن تأمر المدعى بدفع المصروفات التى تكبدها المدعى عليه ، والتى يجوز أن تشمل أتعاب المحامى المناسبة .

٢- فيما يتعلق بتطبيق أى قانون يتعلق بحماية أو إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ، لا تعفى البلدان الأعضاء سوى الهيئات العامة والمسؤولين الرسميين من التعرض للإجراءات الجزائية المناسبة نتيجة اتخاذ أو نية اتخاذ إجراءات بحسن نية فى سياق تطبيق ذلك القانون .

#### المادة ٤٩

##### الإجراءات الإدارية

تتفق الإجراءات الإدارية المتبعة فى فرض أية جزاءات مدنية ، قدر إمكان فرضها ، فيما يتصل بموضوع دعوى ما مع مبادئ معادلة من حيث المضمون للمبادئ المنصوص عليها فى هذا القسم .

#### القسم ٣ : التدابير المؤقتة

#### المادة ٥٠

١- للسلطات القضائية صلاحية الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة فورية وفعالة :

أ- للحيلولة دون حدوث تعلق على أى حق من حقوق الملكية الفكرية ، لا سيما منع السلع بما فيها السلع المستوردة فور تخليصها جمركياً من دخول القنوات التجارية القائمة فى مناطق اختصاصاتها<sup>(١)</sup> .

ب- لصون الأدلة ذات الصلة فيما يتعلق بالتعدي المزعوم .

٢- للسلطات القضائية صلاحية اتخاذ تدابير مؤقتة دون علم الطرف الآخر حيثما كان ذلك ملائماً ، لا سيما إذا كان من المرجح أن يسفر أى تأخير عن إلحاق أضرار يصعب تعويضها بصاحب الحق ، أو حين يوجد احتمال واضح فى إتلاف الأدلة .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة الملكية الأدبية والفنية" ص ٨٢ وما بعدها .

٣- للسلطات القضائية صلاحية أن تطلب من المدعى تقديم أى أدلة معقولة لديه لكى تثيق بدرجة كافية ممن أن المدعى هو صاحب الحق وأن ذلك الحق متعرض للسعدى أو على وشك التعرض لذلك ، وأن تأمر المدعى بتقديم ضماناته أو كفالة معادلة بما يكفى لحماية المدعى عليه والحيلولة دون وقوع إساءة استعمال (للحقوق أو لتنفيذها) .

٤- حين تتخذ تدابير مؤقتة دون علم الطرف الأخير ، تخطر الأطراف المتأثرة من جراء ذلك دون ما تأخير عقب تنفيذ التدابير على أبعد تقدير . ويجرى مراجعة بناء على طلب المدعى عليه ، مع حقه فى عرض وجهة نظره ، بغية اتخاذ قرار فى غضون فترة معقولة عقب الإخطار بالتدابير المتخذة بشأن تعديل تلك التدابير أو إلغائها أو تثبيتها .

٥- يجوز أن يطلب من المدعى تقديم معلومات أخرى لازمة لتحديد السلع من جانب السلطة التى ستقوم بتنفيذ التدابير المؤقتة .

٦- دون الإخلال بأحكام الفقرة ( ٤ ) تلغى التدابير المتخذة بناء على أحكام الفقرتين ١ ، ٢ بناء على طلب المدعى عليه ، أو يوقف مفعولها أن لم تبدأ الإجراءات المؤدية لاتخاذ قرار بصدد موضوع الدعوى فى غضون فترة زمنية معقولة احدها السلطة القضائية التى أمرت باتخاذ التدابير إن كانت قوانين البلد العضو تسمح بذلك أو ، فى غياب أى تحديد من هذا القبيل ، فى غضون فترة لا تتجاوز ٢٠ يوم أو ٣١ يوما من أيام السنة الميلادية ، أيهما أطول .

٧- للسلطات القضائية ، حين تلغى التدابير المؤقتة المتخذة أو تنقضى مدة سرياتها نتيجة إجراء أو إهمال من جانب المدعى أو حين يتضح لاحقاً عدم حدوث أى تعد أو احتمال حدوث أى تعد على حق من حقوق الملكية الفكرية ، صلاحية أن تأمر المدعى بناء على طلب المدعى عليه بدفع تعويضات مناسبة للمدعى عليه عن أى ضرر لحق به نتيجة هذه التدابير .

٨- تتفق التدابير المؤقتة التي يؤمر باتخاذها نتيجة الإجراءات الإدارية ، قدر إمكان ذلك ، مع مبادئ معادلة من حيث المضمون للمبادئ المنصوص عليها في هذا القسم .

#### القسم ٤ : المتطلبات الخاصة فيما يتصل بالتدابير الحدودية<sup>(١)</sup>

##### المادة ٥١

##### إيقاف الإفراج عن السلع من جانب السلطات الجمركية

تعتمد البلدان الأعضاء ، وفقاً للأحكام المنصوص عليها أنذاه ، إجراءات<sup>(٢)</sup> لتمكين صاحب الحق الذي لديه أسباب مشروعة للارتياح في أن يمكن أن يحدث استيراد لسلع تحمل علامات تجارية مقلدة أو تمثل حقوق مؤلف منتحلة<sup>(٣)</sup> من التقدم بطلب مكتوب إلى السلطات المختصة فيه ، إدارياً أو قضائياً ، لإيقاف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن تلك السلع وتداولها بحرية . ويجوز للبلدان الأعضاء السماح باستقديم مثل هذه الطلبات فيما يتصل بسلع تنطوي على تعديات أخرى على حقوق الملكية الفكرية ، شريطة الوفاء بالمتطلبات التي ينص عليها هذا القسم . كما يجوز

(١) حين يكون البلد العضو قد ألغى تقريباً جميع القيود المفروضة على حركة السلع عبر حدوده مع بلد عضو آخر بشكل معه جزئياً من اتحاد جمركي لا يلتزم البلد بتطبيق أحكام هذا القسم عند تلك الحدود .

(٢) من المفهوم أنه لا يوجد التزام بتطبيق هذه التدابير على السلع المستوردة التي تطرح في السوق في بلد آخر من جانب صاحب الحق أو بموافقه أو على السلع العابرة .  
(٣) في هذه الاتفاقية :

أ- تعنى عبارة "السلع التي تحمل عمت تجارية مقلدة" أى سلع بما في ذلك العبوات ، تحصل دون إذن علامة تجارية مطابقة للعلامة التجارية المسجلة بصورة مشروعة فيما يتصل بمثل هذه السلع ، أو التي لا يمكن تمييزها في جوانبها الأساسية عن تلك العلامة التجارية ، والتي تعدى بذلك على حقوق صاحب العلامة التجارية المعنية وفقاً لقوانين البلد المستورد .

ب- تعنى عبارة "السلع التي تمثل حقوق طبع منتحلة" أى سلع تكون منسوخة دون إذن من صاحب الحق أو الشخص المفوض حسب الأصول من قبله في البلد المنتج والتي تصنع بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مواد بشكل صنع السلع المنسوخة منها تعدياً على حقوق الطبع أو حتى متصل بذلك وفقاً لقوانين البلد المستورد .

للبلدان الأعضاء إتاحة إجراءات معاملة فيما يتصل بإيقاف السلطات الجمركية إجراءات الإفراج عن السلع المتعدية المزمع تصديرها من أراضيها .

#### المادة ٥٢

##### التطبيق

يطلب من أى صاحب حق يشرع فى طلب اتخاذ الإجراءات المتصوص عليها فى المادة ٥١ أن يقدم أدلة كافية لإقناع السلطات المختصة أنه ، وفقاً لأحكام قوانين البلد المستورد ، يوجد تعد ظاهر على حقوق الملكية الفكرية لصاحب الحق ، وتقديم وصف مفصل بما فيه الكفاية للسلع المخالفة بما يسهل تعرف السلطات الجمركية عليها . وتلتزم السلطات المختصة بإبلاغ المدعى فى غضون فترة زمنية معقولة بما إذا كانت قد قبلت الطلب والمدة للزمنية لمرئان مفعول الإجراءات التى تتخذها السلطات الجمركية ، إن كان يتم تحديدها من قبل السلطات المختصة .

#### المادة ٥٣

##### الضمانات أو الكفالات المعادلة

١- للسلطات المختصة صلاحية أن تطلب من المدعى تقديم ضمانات أو كفالة معادلة تكفى لحماية المدعى عليه والسلطات المختصة والحيلولة دون إساءة استعمال الحقوق . ولا يجوز أن تشكل هذه الضمانة أو الكفالة المعادلة رادعاً غير معقول يحول دون اللجوء إلى هذه الإجراءات .

٢- حين توقف السلطات الجمركية الإفراج عن سلع تتطوى على تصميمات صناعية ، أو براءات اختراع ، أو تصميمات تخطيطية أو معلومات سرية لوضعها موضع التداول بناء على طلب يتم تقديمه وفقاً للأحكام التى ينص عليها هذا القسم ، وبناء على قرار متخذ من سلطة خلاف السلطة القضائية أو سلطة مستقلة أخرى ، وبعد انقضاء المدة الزمنية التى تنص عليها المادة ٥٥ دون إصدار السلطة المخولة بالصلاحية حسب الأصول قراراً بمنح تعويض مؤقت ، وشريطة أن يكون قد تم

**الالتزام بكافة شروط الاستيراد الأخرى ، بحق لصاحب السلع أو مستوردها أو**  
**المسلة إليه طلب الإفراج عنها لقاء تقديم ضمانات بمبلغ يكفى لحماية مصالح صاحب**  
**الحق من أى تعدد . ولا يخل دفع هذه الضمانات بأى تعويضات أخرى متاحة**  
**لصاحب الحق ، على أن يفهم أنه يفرج عن الضمانات إذا تقاعص صاحب الحق عن**  
**ممارسة حقه فى إقامة الدعوى فى غضون فترة زمنية معقولة .**

#### المادة ٥٤

##### الإخطار بوقف الإفراج عن السلع

يحب إخطار المستورد والمتقدم بطلب وقف الإفراج على الفور بقرار وقف الإفراج  
 عن السلع وفق أحكام المادة ٥١ .

#### المادة ٥٥

##### مدة إيقاف الإفراج عن السلع<sup>(١)</sup>

إذا لم يتم إبلاغ السلطات الجمركية ، فى غضون مدة لا تتجاوز ١٠ أيام عمل تلى  
 إخطار مقدم الطلب بقرار لإيقاف الإفراج عن السلع ، بأنه تم الشروع فى إجراءات  
 قضائية تؤدى إلى اتخاذ قرار حول موضوع الدعوى بناء على طلب من طرف  
 غير المدعى عليه أو بأن السلطة المخولة بالصلاحيات حسب الأصول اتخذت تدابير  
 تطيل مدة وقف الإفراج عن السلع ، يتم الإفراج عن السلع شريطة أن يكون قد تم  
 الالتزام بكافة الشروط الأخرى المتصلة باستيرادها أو تصديرها . وفى الحالات  
 الملائمة ، يجوز تمديد هذه المهلة الزمنية مدة ١٠ أيام عمل أخرى . فإذا كان قد  
 شرع فى إجراءات قضائية تؤدى إلى اتخاذ قرار حول موضوع الدعوى ، تجرى  
 عملية مراجعة بناء على طلب المدعى عليه تشمل حقه فى عرض وجهة نظره بغية  
 اتخاذ قرار فى غضون فترة زمنية معقولة حول ما إذا كان سيتم تعديل هذه التدابير  
 أو إلغاؤها أو تثبيتها . وعلى الرغم من الأحكام المنصوص عليها أعلاه ، تطبق

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٠١ وما بعدها .



أحكام الفقرة ٦ من المادة ٥٠ حين ينفذ وقف الإقراج عن السلع أو يتقرر استمراره في إطار تدبير قضائي مؤقت .

#### المادة ٥٦

##### تعويض مستورد السلع وصاحبها

تسلطات المناسبة صلاحية أن تأمر مقدم طلب وقف الإقراج عن السلع بأن يدفع لمستوردها والمرسل إليه وصاحبها التعويض المناسب عن أى أضرار تلحق بهم من خلال الاحتجاز الخاطئ للسلع أو احتجاز السلع المفرج عنها وفقاً لأحكام المادة ٥٥ .

#### المادة ٥٧

##### حق المعاينة والحصول على معلومات

دون الإخلال بحماية المعلومات السرية ، تلتزم البلدان الأعضاء بإعطاء السلطات المختصة صلاحية منح صاحب الحق فرصة كافية لمعاينة أى سلع تحتجزها السلطات الجمركية بغية إثبات ادعاءاته . وللسلطات المختصة أيضاً صلاحية منح المستورد فرصة معادلة لمعاينة أى من هذه السلع ، وحين يصدر حكم إيجابي في موضوع الدعوى ، يجوز للبلدان الأعضاء تخويل السلطات المختصة صلاحية إبلاغ صاحب الحق بأسماء وعناوين المرسل والمستورد والمرسل إليه السلع المعنية وكمياتها .

#### المادة ٥٨

##### الإجراءات التي تتخذ بدون طلب<sup>(١)</sup>

حين تقتضى البلدان الأعضاء من السلطات المختصة التصرف من تلقاء نفسها ووقف الإقراج عن السلع التي حصلت فيما يتصل بها على أدلة ظاهرية على حدوث تعد على حق من حقوق الملكية الفكرية :

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٨٨ وما بعدها .

- أ- يجوز للسلطات المختصة فى أى وقت أن تطلب من صاحب الحق تقديم أية معلومات يمكن أن تساعد فى ممارسة صلاحياتها .
- ب- يخطر المستورد وصاحب الحق على الفور بقرار الوقف . وحين يكون المستورد قد تقدم بالتماس للسلطات المختصة لاستئناف قرار الوقف ، يخضع هذا الوقف للشروط المنصوص عليها فى المادة ٥٥ مع ما يلزم من تبديل .
- ج- لا تعفى البلدان الأعضاء إلا الهيئات العامة والمسؤولين الرسميين من التعرض للتدابير الجزائية الملائمة حين تتخذ إجراءات أو ينوى اتخاذها بحسن نية .

#### المادة ٥٩

##### الجزاءات

دون الإخلال بأى حق آخر فى رفع دعوى قضائية متاح لصاحب الحق ومع مراعاة حق المدعى عليه فى أن يطلب إلى السلطات المختصة إعادة النظر ، للسلطات المختصة صلاحية لأمر بإتلاف السلع المتعدية أو التخلص منها وفقاً للمبادئ التى تنص عليها المادة ٤٦ . وفيما يتعلق بالسلع التى تلتصق عليها علامات تجارية مقلدة . تلتزم السلطات بعدم السماح بإعادة تصدير السلع المتعدية دون تغيير حالتها أو إخضاعها لإجراءات جمركية مختلفة ، إلا فى أوضاع استثنائية .

#### المادة ٦٠

##### الواردات قليلة الشأن

يجوز للبلدان أعضاء أن تستثني من تطبيق الأحكام الواردة أعلاه الكميات الضئيلة من السلع ذات الصبغة غير التجارية التى ترد ضمن أمتعة المسافرين الشخصية أو ترسل فى طرود صغيرة.

#### المادة ٦١

تلتزم البلدان الأعضاء لفرض تطبيق إجراءات وتدابير الحثائية على الأقل فى حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية المسجلة أو انتحال حقوق المؤلف على

نطاق تجاري . وتشمل الجزاءات التي يمكن فرضها الحبس و/أو الغرامات المالية بما يكفي لتوفير رادع يتناسب مع مستوي العقوبات المطبقة فيما يتعلق بالجرائم ذات الخطورة المماثلة . وفي الحالات الملائمة ، تشمل الجزاءات التي يمكن فرضها أيضاً حجز السلع المخالفة أو أية مواد ومعدات تستخدم بصورة رئيسية في ارتكاب الجرم ، ومصادرتها ، أتلقيها .

ويجوز للبلدان الأعضاء فرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية في حالات أخرى من حالات التعدي علي حقوق الملكية الفكرية ، لاسيما حين تتم التعديت عن عمد وعلى نطاق تجاري .

#### الجزء الرابع

اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستمرارها وما يتصل

بها من الإجراءات التي تؤثر في أطراف العلاقة<sup>(١)</sup>

#### المادة ٦٢

١- يجوز للبلدان الأعضاء أن تشترط لاكتساب أو استمرار حقوق الملكية الفكرية المنصوص عليها في الأقسام من ٢ وحتى ٦ من الجزء الثاني الالتزام بإجراءات وشكليات معقولة ، أن تكون هذه الإجراءات والشكليات متسقة مع أحكام هذه الاتفاقية.

٢- حين تكون اكتساب حق من حقوق الملكية الفكرية مشروطاً بمنح الحق أو تسجيله ، تلتزم البلدان الأعضاء بضمان أن إجراءات المنح أو التسجيل تتيح منح أو تسجيل الحق في غضون مدة زمنية معقولة تجنباً لتقليل مدة الحماية بغير مبرر ، مع مراعاة الشروط الجوهرية لاكتساب الحق .

٣- تطبق أحكام المادة ٤ من معاهدة باريس ١٩٦٧ ، مع ما يلزم من تبديل ، علي العلامات الخاصة بالخدمات .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٠٥ وما بعدها .

٤- تخضع الإجراءات المتعلقة باكتساب واستمرار حقوق الملكية الفكرية ، وحيثما تنص علي ذلك قوانين البلدان الأعضاء ، إجراءات الإلغاء الإداري والإجراءات التي تؤثر في عدة أطراف كالاعتراض والإبطال والإلغاء ، للمبادئ العامة المنصوص عليها في الفقرتين ٢ ، ٣ من المادة ٤١ .

٥- تخضع القرارات الإدارية النهائية المتخذة في إطار أي من الإجراءات المشار إليها في الفقرة ٤ لإعادة النظر فيها من قبل سلطة قضائية أو شبه قضائية ولكن ليس هناك ما يلزم الفرصة لإعادة النظر في هذه القرارات في حالات الاعتراض غير الساجح أو الإبطال الإداري ، شريطة إمكان كون أسباب هذه الإجراءات موضوع إجراءات إبطال مفعول .

### الجزء الخامس

#### منع المنازعات وتسويتها

##### المادة ٦٣

##### الشفافية

١- تنشر القوانين واللوائح التنظيمية ، والأحكام القضائية والقرارات الإدارية النهائية العامة التطبيق ، والتي يسري مفعولها في أي من البلدان الأعضاء فيما يتصل بموضوع هذه الاتفاقية إتاحة حقوق الملكية الفكرية ، ونطاقها ، واكتسابها ، وافتادها والحيولة دون إساءة استخدامها ، أو حين لا يكون هذا النشر ممكنا من الوجهة العملية ، متاح بصورة علنية في لغة قومية بأسلوب يمكن الحكومات وأصحاب الحقوق من التعرف عليها ، كما تنشر الاتفاقيات المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية والتي تكون سارية المفعول بين الحكومة أو هيئة حكومية في أي من البلدان الأعضاء والحكومة في بلد عضو آخر .

٢- تلتزم البلدان الأعضاء بإخطار مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالقوانين واللوائح التنظيمية المشار إليها في الفقرة ١ ، بغية مساعدة

ذلك المجلس في مراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية ، يلتزم المجلس بالسعي لتقليل الأعباء الملقاة علي عاتق البلدان الأعضاء في تنفيذ هذا الالتزام ويجوز له أن يقرر الإعفاء من الالتزام بإخطاره مباشرة بهذه القوانين واللوائح إذا تكللت بالنجاح بالمشاروات الجارية مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن إنشاء سجل مشترك يضم هذه القوانين واللوائح التنظيمية ، كما يلتزم المجلس بهذا الخصوص بدراسة أي إجراء مطلوب اتخاذه فيما يتعلق بالاضطرابات بناء علي الالتزامات التي ينص عليها الاتفاق الحالي والتابعة عن أحكام المادة ٦ مكرر ثانية من معاهدة باريس ١٩٦٧ .

٣- يلتزم كل من البلدان الأعضاء بالاستعداد لتقديم معلومات من النوع المشار إليه في الفقرة ١ ، استجابة لطلب مكتوب من بلد عضو آخر ، كما يجوز لأي من البلدان الأعضاء ، أن كان لديه أسباب تحمله علي الاعتقاد بأن حكما قضائيا أو قرارا إداريا أو اتفاقا ثنائيا محددا في مجال حقوق الملكية الفكرية يؤثر علي حقوقه المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، أن يطلب كتابة إعطاء معلومات تفصيلية أو تمكنه من الحصول عليها بشأن هذه الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية أو الاتفاقية الثنائية المحددة .

٤- لا يتطلب أي من الأحكام المنصوص عليها في الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ من البلدان الأعضاء الإقصاح عن معلومات سرية قد يؤدي الإقصاح عنها إلي عرقلة إنفاذ القوانين أو قد يكون بشكل آخر في غير المصلحة العامة أو قد يلحق الضرر بالمصالح التجارية المشروعة لمؤسسات أعمال معينة عامة أم خاصة .

#### المادة ٦٤

##### تسوية المنازعات<sup>(١)</sup>

١- تطبيق أحكام المادتين ٢٢ و ٢٣ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ وحسبما تفصل وتطبق في "الصفاهم بشأن تسوية المنازعات" علي

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق علي القانون المدني " ص ٥٠ وما بعدها .

المشاورات وتسوية المنازعات وفق أحكام هذه الاتفاقية ما لم ينص علي خلاف ذلك بالتحديد في هذه الاتفاقية .

٢- لا تطبق أحكام الفقرتين الفرعيتين ١ (ب) و ١ (ج) من المادة ٢٣ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ علي تسوية المنازعات بموجب أحكام الاتفاق الحالي لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية .

٣- خلال الفترة الزمنية المشار إليها في الفقرة ٢ ، يقوم مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بفحص نطاق الشكاوي والأساليب الإجرائية الخاصة بها ، من النوع المنصوص عليها في الفقرتين ١ (ب) و ١ (ج) من المادة ٢٣ من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام ١٩٩٤ ، المقدمة وفقا لأحكام الاتفاق الحالي ، ويرفع توصياته بشأنها إلي المؤتمر الوزاري للموافقة عليها . يتخذ المجلس الوزاري أيا من قراراته بالموافقة علي هذه التوصيات أو تحديد الفترة الزمنية التي تنص عليها الفقرة ٢ بأسلوب توافق الآراء فقط ، ويسري مفعول التوصيات التي تتم الموافقة عليها في جميع البلدان الأعضاء دون حاجة للمزيد من عمليات القبول الرسمية .

#### الجزء السادس

#### الترتيبات الانتقالية<sup>(١)</sup>

#### المادة ٦٥

١- مع مراعاة أحكام الفقرات ٢ و ٣ و ٤ ، لا يلتزم أي من البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية قبل انتهاء فترة زمنية عامة مدتها سنة واحدة تلي تاريخ نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية .

٢- يحق لأي من البلدان الأعضاء النامية تأخير تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق الحالي

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية والأبوية والفنية " ص ٤١٤ وما بعدها .

حسبما هو محدد في الفقرة ١ ، لفترة زمنية أخرى مدتها أربع سنوات ، ماعدا أحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ .

٣- يجوز أيضا لأي من البلدان الأعضاء الأخرى المانحة في طريق التي حول من النظام الاقتصادي المركزي للتخطيط إلى نظام الاقتصاد السوق الحر ، والتي تنفذ حاليا عمليات إصلاح هيكلية لنظام حقوق الملكية الفكرية فيها وتواجه مشاكل خاصة في إعداد وتنفيذ قوانين الملكية الفكرية ولوائحها التنظيمية ، الاستفادة من فترة التأخير التي تنص عليها الفقرة ٢ .

٤- بقدر ما تلزم أحكام هذه الاتفاقية أيا من البلدان الأعضاء النامية بتوسيع نطاق منح حماية للمنتجات المغطاة المتمتعة ببراءات اختراع ليشمل مجالات التكنولوجيا غير المتمتعة بمثل هذه الحماية في أراضيها اعتبارا من التاريخ العام لتطبيق أحكام الاتفاق الحالي بالنسبة لذلك البلد العضو، حسبما هو محدد في الفقرة ٢ ، يجوز لذلك البلد العضو تأخير تطبيق الأحكام المتصلة بحماية المنتجات المغطاة ببراءات اختراع الواردة في القسم ٥ من الباب الثاني على مجالات التكنولوجيا هذه لفترة إضافية مدتها خمس سنوات .

٥- يلتزم البلد العضو الذي يستفيد من فترة زمنية انتقالية بموجب أحكام الفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ بضمان أن تسفر أية تغييرات في قوانينه ولوائح التنظيمية وممارساته يجريها في غضون تلك الفترة عن درجة أقل من الاتساق مع أحكام الاتفاق الحالي.

#### المادة ٦٦

##### أقل البلدان الأعضاء نموا

١- نظرا للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لأقل البلدان الأعضاء نموا والعقبات الاقتصادية والمالية والإدارية التي تعاني منها ، وحاجتها للمرونة لخلق قاعدة تكنولوجيا قابلة للاستمرار ، لا تلتزم هذه البلدان الأعضاء تطبيق أحكام الاتفاق الحالي ، فيما عد المواد ٣ و ٤ و ٥ ، لفترة زمنية مدتها ١٠ سنوات اعتبارا من

تاريخ التطبيق المحدد في الفقرة ١ من المادة ٦٥ . ويمنح مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ، بناء على طلب وجيه يقدمه أحد أقل البلدان الأعضاء نموا ، تمديدات لهذه الفترة .

٢- تلتزم البلدان الأعضاء المتقدمة بإتاحة حوافز لمؤسسات الأعمال والهيئات في أراضيها بغية حفز وتشجيع نقل التكنولوجيا لأقل البلدان الأعضاء نموا لتمكينها من خلق قاعدة تكنولوجية سليمة قابلة للاستمرار .

#### المادة ٦٧

##### التعاون الفني

تلتزم البلدان الأعضاء المتقدمة ، بغية تسهيل تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ، بأن تقوم بناء على طلبات تقدم لها ووفقا لأحكام وشروط متفق عليها بصورة متبادلة بالتعاون الفني والمالي الذي يخدم مصالح البلدان الأعضاء النامية وأقل البلدان الأعضاء نموا. ويشمل هذا التعاون المساعدة في إعداد القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها ومنع إساءة استخدامها ، كما يشمل المساعدة فيما يتعلق بإنشاء أو تعزيز المكاتب والهيئات المحلية ذات الصلة بهذه الأمور ، بما في ذلك تدريب أجهزة موظفيها .

#### الجزء السابع

##### الترتيبات المؤسسية ، الأحكام النهائية

#### المادة ٦٨

##### مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

يتابع مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تنفيذ هذه الاتفاقية لا سيما امتثال البلدان الأعضاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق الحالي ، ويتيح للبلدان الأعضاء فرصة التشاور بشأن الأمور المتعلقة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ، كما يقوم المجلس بالمسؤوليات الأخرى التي توكلها إليه



البلدان الأعضاء، ويقدم لها بصورة خاصة أي مساعدة تطلبها في سياق إجراءات تسوية المنازعات . وأثناء تنفيذ المجلس للوظائف والمهام الملوبة به ، يجوز له التشاور مع أي مصدر يراه ملائماً والسعي للحصول على معلومات منه . ويسعى المجلس، بالتشاور مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، لوضع ترتيبات التعاون الملائمة مع أجهزة هذه المنظمة ، في غضون سنة اعتباراً من تاريخ أول اجتماع يعقده .

#### المادة ٦٩

##### التعاون الدولي

توافق البلدان الأعضاء على التعاون فيما بينها بغية إلغاء التجارة الدولية في السلع التي تستعدى على حقوق الملكية الفكرية . ولهذا الغرض ، تقيم هذه البلدان نقاط اتصال في أجهزتها الإدارية وتخطرهما بالمعلومات ، وتكون على استعداد لتبادل المعلومات بشأن التجارة في السلع المتعدية ، وتشجع البلدان الأعضاء بصورة خاصة تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات الجمركية فيما يتعلق بتجارة السلع التي تحمل علامات مقلدة والسلع التي تنتحل حقوق المؤلف .

#### المادة ٧٠

##### حماية المواد القائمة حالياً

١- لا ينشئ هذا الاتفاق التزامات فيما يتصل بأعمال حدثت قبل تاريخ تطبيق أحكامه في البلد العضو المعني .

٢- ما لم يرد في الاتفاقية الحالية نص آخر ، ينشئ الاتفاق الحالي التزامات فيما يتعلق بجميع المواد القائمة في تاريخ تطبيق الاتفاق الحالي في البلد العضو المعني والمحمية في ذلك البلد العضو في التاريخ المذكور ، أو التي تستوفي عند ذلك أو لاحقاً معايير الحماية المحددة بموجب أحكام الاتفاق الحالي . وفيما يتعلق بأحكام هذه الفقرة والفقرتين ٣ و ٤ ، يتم تحديد الالتزامات المتعلقة بحقوق المؤلف فيما

يتصل بالأعمال القائمة بموجب أحكام المادة ١٨ من معاهدة برن ١٩٧١ وحدها ، ويتم تحديد الالتزامات يتعلق بحقوق منتجي التسجيلات الصوتية وفناني الأداء في التسجيلات الصوتية القائمة بموجب المادة ١٨ من معاهدة برن ١٩٧١ وحدها حسب تطبيقها بموجب الفقرة ٦ من المادة ١٤ من الاتفاق الحالي .

٣- لا يفرض الاتفاق الحالي التزامات بإعادة الحماية للمواد التي أصبحت ملكا عاما في تاريخ تطبيقه في البلد العضو المعني<sup>(١)</sup> .

٤- فيما يتعلق بأي من الأعمال التي تتصل بأشياء محددة تتطوى علي مواد متممة بالحماية تصبح متعدي بموجب أحكام التشريعات المتسقة مع هذه الاتفاقية ، والتي شرع في القيام بها قبل تاريخ قبول البلد العضو المعني اتفاق منظمة التجارة العالمية ، أو التي نفذ استثمار كبير بشأنها ، يجوز لأي من البلدان الأعضاء النص علي فرض قيود علي التعويضات المتاحة لصاحب الحق نتيجة استمرار أداء تلك الأعمال بعد تاريخ تطبيق أحكام الاتفاق الحالي في البلد العضو المعني غير أن البلد العضو المعني يلتزم في مثل هذه الحالات علي الأقل بفرض دفع تعويضات عادلة.

٥- لا تلزم البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام المادة ١١ والفقرة ٤ من المادة ١٤ فيما يتعلق بالأصول أو النسخ المسترارة قبل تاريخ تطبيق الاتفاق الحالي في البلد العضو المعني .

٦- لا تلتزم البلدان الأعضاء بتطبيق أحكام المادة ٣١ ، أو الشرط المنصوص عليه في الفقرة ١ من المادة ٢٧ بأن يتم التمتع بحقوق براءات الاختراع دون تمييز فيما يتعلق بمجالات التكنولوجيا ، علي الاستخدام دون ترخيص من صاحب الحق حين يكون الترخيص بذلك الاستخدام قد منح من قبل الحكومة قبل تاريخ العلم بالاتفاق الحالي .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهن الحرة " ص ٩٢ وما بعدها .

٧- فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي يشترط تسجيلها لاكتسابها الحماية ، يسمح بتعديل الطلبات المقدمة لاكتساب الحماية التي لم يبت فيها حتى تاريخ تطبيق الاتفاق الحالي في البلد العضو الاتفاق الحالي المعني لطلب اكتساب أي حماية معززة ينص عليها الاتفاق الحالي . ولا يجوز أن يشمل هذا التعديل "إضافة" مواد جديدة .

٨- حيثما لا يتيح بلد عضو في تاريخ سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية حماية لبراءات الاختراع فيما يتصل بالأدوية والمنتجات الكيماوية الزراعية ، تتناسب مع التزاماته بموجب المادة ٢٧ ، علي البلد العضو المعني :

(أ) علي الرغم من أحكام الجزء السادس ، أن يتيح اعتبارا من تاريخ سريان مفعول اتفاق منظمة التجارة العالمية وسيلة تجعله من الممكن تقديم طلبات الحصول علي براءات لهذه الاختراعات .

(ب) أن يطبق علي هذه الطلبات ، في تاريخ ينص سريان مفعول الاتفاق الحالي معايير قابلية الحصول علي براءات الاختراع حسبما ينص عليها الاتفاق الحالي كما لو أن هذه المعايير كانت تطبق في تاريخ تقديم الطلبات في ذلك البلد العضو أو ، حين يكون من الممكن طلب الأسبقية وتطلب فعلا ، في تاريخ أسبقية تقديم الطلب .

(ج) منح الحماية لبراءات الاختراع بموجب الاتفاق الحالي اعتبارا من تاريخ منح البراءات ولبقية مدة سريان مفعولها محسوبة اعتبارا من تاريخ تقديم الطلبات وفق أحكام المادة ٣٣ من الاتفاق الحالي ، بالنسبة للطلبات المستوفية لمعايير الحماية المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ب) .

٩- حين يكون أحد المنتجات موضوع طلب مقدم للحصول علي براءة اختراع في بلد عضو وفقا لأحكام الفقرة ٨(أ) ، تمنح حقوق تسويقه المطلقة ، علي الرغم من أحكام الباب السادس ، لمدة خمس سنوات عقب الحصول علي الموافقة علي التسويق في ذلك البلد العضو أو حتى يتم منح أو رفض منح براءة اختراع خاصة

بهذا المنتج في ذلك البلد العضو ، أي من الفترتين أقصر ، شريطة أن يكون قد تم بعد نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية تقديم طلب الحصول علي براءة الاختراع ومنحها فيما يتعلق بذلك المنتج في بلد عضو آخر والحصول علي موافقة علي تسويقه في ذلك البلد العضو الآخر .

#### المادة ٧١

##### المراجعة والتعديل

١- يراجع مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تنفيذ الاتفاق الحالي عقب انقضاء الفترة الانتقالية المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ٦٥ . ويقوم المجلس ، بناء علي الخبرة العملية المكتسبة في تنفيذه ، بالمراجعة بعد مضي سنتين علي لك التاريخ وعلي فترات مماثلة بعد ذلك . كما يجوز للمجلس إجراء عمليات استعراض في ضوء أي تطورات جديدة ذات صلة قد تستلزم تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه<sup>(١)</sup> .

٢- يجوز أن تحال إلي المؤتمر الوزاري التعديلات التي لا تخدم سوي غرض زيادة مستويات الحماية الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية ، والمتحققة والنافذة ، في اتفاقات أخرى متعددة الأطراف ومقبولة بموجب أحكام هذه الاتفاقات من جانب كافة البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمي، لاتخاذ ما يلزم من إجراءات وفق أحكام الفقرة ٦ من المادة ١٠ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية علي أساس اقتراح يحظى بتوافق الآراء من جانب مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهني الحرة " ص ٤٠٥ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده " ص ٨٩ وما بعدها .

## المادة ٧٢

## التحفظات

لا يجوز التقدم بتحفظات فيما يتعلق بأي من أحكام هذه الاتفاقية<sup>(١)</sup> دون موافقة البلدان الأعضاء الأخرى .

## المادة ٧٣

## الاستثناءات الأمنية

ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر على أنه :

(أ) يلزم أيًا من البلدان الأعضاء بتقديم معلومات يعتبر الإفصاح عنها منافيا لمصالحه الأمنية الأساسية ، أو

(ب) يمنع أيًا من البلدان الأعضاء في اتخاذ إجراءات يعتبرها ضرورية لحماية مصالحه الأمنية الأساسية :

١- فيما يتعلق بالمواد القابلة للانفجار أو المواد التي تستق منها.

٢- فيما يتعلق بتجارة الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية والتجارة في سلع ومواد أخرى تتم التجارة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغية تزويد المؤسسات العسكرية باحتياجاتها .

٣- اتخذت في أوقات الحرب أو الطوارئ الأخرى في العلاقات الدولية أو

(ج) يمنع أيًا من الدول الأعضاء من اتخاذ أي إجراء في سياق القيام بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لصون الأمن والسلام الدوليين .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٤٥ وما بعدها .



## الكتاب الثالث

### الأصول التشريعية لقوانين الملكية الأدبية والفنية

#### في البلاد العربية

##### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتعرض في هذا الكتاب لأصول التشريعية لقوانين الملكية الأدبية والفنية في البلاد العربية وذلك في الأبواب التالية :

الباب الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف في دولة قطر .

الباب الثاني : الأصول التشريعية للمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية حقوق المؤلف في دولة البحرين <sup>(١)</sup>.

الباب الثالث : الأصول التشريعية لقانون اتحادى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف في دولة الإمارات العربية المتحدة .

الباب الرابع : الأصول التشريعية لقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية المؤلف في المملكة الأردنية الهاشمية .

الباب الخامس : الأصول التشريعية لنظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية .

الباب السادس : الأصول التشريعية للمرسوم التشريعى رقم ١٤٨ فى ٢٢ من حزيران لسنة ١٩٤٩ بقانون العقوبات فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية في الجمهورية العربية السورية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٦٥ وما بعدها .





## الباب الأول

### الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٥

#### بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف في دولة قطر<sup>(١)</sup>

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،،  
 بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المواد ٢٣ و٣٤ و٥١ منه ،  
 وعلى قانون عقوبات قطر الصادر بالقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٧١ ،  
 والقوانين المعدلة له ،  
 وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٧٩ بشأن المطبوعات والنشر .  
 وعلى المرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٢ بشأن إيداع المصنفات في  
 دار الكتب القطرية .  
 وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٠ بتنظيم وزارة الإعلام  
 والثقافة وتعيين اختصاصاتها .  
 وعلى المرسوم بقانون رقم (١٦) لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم ممارسة ،  
 أنشطة الدعاية والإعلان والعلاقات العامة والانتاج الفني والمصنفات الفنية.  
 وعلى المرسوم رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على انضمام دولة قطر  
 الى الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف .  
 وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٣) لسنة ١٩٩٣ بتعديل تنظيم بعض  
 الوحدات الإدارية التي تتألف منها وزارة الإعلام والثقافة .

(١) نشر القانون بالجريدة الرسمية لدولة قطر العدد (١٤) لسنة ٣٥ بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٩٥ م .

وعلى اقتراح وزير الإعلام والثقافة<sup>(١)</sup>.

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء .

وبعد أخذ رأى مجلس الشورى .

قررنا القانون الآتى :

### الباب الأول

#### تعريف

مادة (١) : فى تطبيق أحكام هذا القانون ، تكون للكلمات والعبارات التالية،

المعاني الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر .

الوزارة : وزارة الإعلام والثقافة .

الوزير : وزير الإعلام والثقافة .

المصنف : كل عمل أدبى أو فنى أو علمى مبتكر .

المؤلف : كل شخص نشر المصنف منسوباً إليه ، سواء بذكر اسمه على

المصنف أو بأية طريقة من الطرق المتبعة فى نسبة المصنفات لمؤلفيها ،

إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك .

النشر : نقل المصنف بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الجمهور ، سواء

بنقل المصنف ذاته ، أو استخراج نسخ أو صور منه ، أو من أى أجزائه

يمكن قراءتها أو سماعها أو رؤيتها أو أدائها .

الابتكار : العمل الذى توافر فيه عنصر الجودة أو تميز بطابع خاص غير

معروف من قبل .

الاستنساخ : إنتاج نسخة أو أكثر من أحد المصنفات الأدبية أو الفنية أو

الأدبية أو العلمية بأية صورة بما ذلك التسجيلات المسموعة أو المرئية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصري فى ريع

قرن " ص ٨٩٦ وما بعدها .

الفلكلور الوطنى : المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية ، التى تبتكرها الفئات الشعبية فى الدولة تعبيرا عن هويتها الثقافية ، والتى تنتقل من جيل الى جيل ، وتشكل جزءا من التراث التقليدى القطرى .

### الباب الثانى

#### نطاق وأحكام الحماية

مادة (٢) : يتمتع بالحماية المقررة فى هذا القانون ، مؤلفو المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم ، أيا كانت قيمة هذه المصنفات أو نوعياتها ، أو الغرض من تأليفها ، أو طريقة التعبير عنها .

مادة (٣) : تشمل الحماية بوجه عام المصنفات التى يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة . وبوجه خاص ما يلى :

- ١- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة .
- ٢- المصنفات التى تلقى شفاة كالمحاضرات والخطب والمواظ وما يماثلها ، كالشعار والأشيد .
- ٣- المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية .
- ٤- المصنفات الموسيقية سواء كانت مصحوبة بكلمات أو لم تكن .
- ٥- مصنفات تصميم الحركات الإيقاعية والتمثيل الإيمائى .
- ٦- أعمال التصوير الفوتوغرافى ، بما فى ذلك الأعمال التى يستخدم فيها أسلوب شبيه بالتصوير الفوتوغرافى ، مثل الصور الثابتة والمنقولة عن طريق التلفزيون ، وغيرها المثبتة على دعامة مادية .
- ٧- المصنفات السينمائية والتلفزيونية والإذاعية ، والأعمال الابتكارية ، السمعية والبصرية .
- ٨- أعمال الفنون التطبيقية ، سواء كانت حرفية أو صناعية .

٩- أعمال الرسم والتصوير بالخطوط والألوان ، والعمارة والتحت والفنون الزخرفية ، والحفر والتصميمات ، والمخططات والمجسمات الجغرافية والطبوغرافية .

١٠- برامج وتطبيقات الحاسب الآلى ، وأنظمة التشغيل المستوردة والمطورة محليا .

١١- الموسوعات والمنوعات والمختارات التى - تشمل من حيث انتقاء مادتها وترتيبها وتحريرها أعمالا فكرية إبداعية .

١٢- أعمال الجمع والتصنيف لمواد التراث الشعبى .

كما تشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان متميزا بطابع ابتكارى ، ولم يكن لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف .

مادة (٤) : يتمتع بالحماية المقررة بموجب أحكام هذا القانون ، من قام بإذن من المؤلف الأصلي بترجمة المصنف إلى لغة أخرى ، وكذلك من قام بتلخيص المصنف أو تحويله ، أو تعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأى صورة تظهر المصنف فى شكل جديد . ولا يخل ذلك بالحماية المقررة لمؤلفى المصنفات الأصلية .

وتنتهى حماية حق المؤلف ، ومن حق من ترجم مصنفه الى لغة أجنبية أخرى ، فى ترجمة ذلك المصنف الى اللغة العربية ، إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره ، فى مدى ثلاث سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم .

مادة (٥) : لا تشمل الحماية المقررة فى هذا القانون الأعمال الآتية :

١- القوانين والأحكام القضائية ، وقرارات الهيئات الإدارية ، والاتفاقيات الدولية ، وسائر الوثائق الرسمية ، وكذلك الترجمات الرسمية لها . ومع

ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية ، إذا كانت متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب ، أو أى مجهود شخصى يستحق الحماية .

٢- المصنفات التى تدخل الملك العام ، بعد انتهاء مدد الحماية المقررة لها قانونا .

٣- ما تنشره الصحف والمجلات والنشرات الدورية ، والاذاعة والتلفزيون من الأخبار اليومية ، أو الحوادث ذات الصبغة الإخبارية .  
مادة (٦) : تسرى أحكام هذا القانون على ما يأتى :

- ١- مصنفات المؤلفين القطريين التى تنشر داخل الدولة أو خارجها .
- ٢- مصنفات المؤلفين غير القطريين التى تنشر داخل الدولة لأول مرة .
- ٣- مصنفات مؤلفى أية دولة أجنبية تعامل مصنفات المؤلفين القطريين بالمثل .

مادة (٧) : لا يصرح بنشر أو عرض أو تداول أى مصنف - أيا كان نوعه - دون استيفاء الشروط الآتية :

١- أن يرفق مع المصنف شهادة من المنشأ ، تبين اسم المؤلف ، أو من تم التنازل له عن حق الاستغلال .

٢- أن يرفق مع المصنف تصريح ، من المورد أو مالكه ، بالعرض أو التداول ، موضحا فيه المنطقة الجغرافية والمكانية التى صرح بالعرض أو التداول فى نطاقها<sup>(١)</sup>.

٣- أن يرفق مع المصنف شهادة من المورد تؤكد دفع حقوق النشر ، سواء كان بالأداء العلنى ، أو عن طريق عمل نماذج من المصنف أو نسخه للتوزيع .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٦٥ وما بعدها .

مادة (٨) : تودع المصنفات لدى مكتب حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين ، المنصوص عليه فى المادة (٣٥) من هذا القانون . وتعتبر سجلات الإيداع مرجعا لبيانات حقوق المؤلف .

### الباب الثالث

#### حقوق المؤلف

مادة (٩) : يثبت للمؤلف وحده الحقوق التالية :

١- الحق فى أن ينسب إليه مصنفه ، وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة منه ، كلما طرح هذا المصنف على الجمهور ، إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضا فى ثنائيا تقديم إذاعى أو تليفزيونى للأحداث الجارية . وهذا الحق غير قابل للتصرف أو التقادم .

٢- الحق فى تقرير نشر مصنفه أو تسجيله أو عرضه ، وتعيين طريقة ما يتعلق بذلك من شروط وقبود .

٣- الحق فى استغلال مصنفه ، بشرط ألا يكون قد تنازل عنه للغير .

ومع ذلك لا يجوز استغلال أى مصنف عن طريق نقله للجمهور بدولة قطر ، إلا بإذن كتابى موثق من المؤلف أو من يمثله ، أو من يخلفه فى حالة وفاته .

مادة (١٠) : يتضمن حق المؤلف فى استغلال ما يأتى :

١- نقل المصنف للجمهور بأى صورة من الصور ، وبخاصة النشر والتلاوة العلنية ، أو التوزيع الموسيقى ، أو التمثيل المسرحى ، أو العرض العلنى ، أو الإذاعة أو الصوت أو الصور .

٢- نقل المصنف الى الجمهور بطريقة غير مباشرة . ويتم ذلك بصفة خاصة عن طريق الطباعة ، أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى ،

أو الصبب فى قوالب ، أو بآلة طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى .

مادة (١١) : للمؤلف وحده إدخال ما يراه من تعديل أو تحويل على مصنفه، وله حق ترجمته الى لغة أخرى ولا يجوز لغيره أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها فى المادة (٤) من هذا القانون إلا بإذن كتابى موثق منه .

مادة (١٢) : يجوز لورثة المؤلف ممارسة حق ترجمة المصنف .

مادة (١٣) : للمؤلف الحق فى دفع أى اعتداء على حقوقه ، وله أن يمنع أى حذف أو إضافة أو تغيير أو تشويه فى مصنفه . على أنه إذا تم الحذف أو الإضافة أو التغيير فى ترجمة المصنف ، فلا يكون للمؤلف الحق فى منعه ، إلا إذا أغفل المترجم الإشارة الى موطن الحذف أو الإضافة أو التغيير ، أو ترتب على ذلك مساس بسمة المؤلف ومكانته الفنية .

مادة (١٤) : للمؤلف أن ينقل أى حق من حقوقه المالية التى يرتبها له مصنفه ، وفقا لأحكام هذا القانون ، الى شخص أو أشخاص آخرين ، ويشترط لإتمام ذلك أن يكون نقل الحق مكتوبا ، وأن يحدد صراحة أى حق يكون محلا للتصرف على حدة ، مع بيان مدة ذلك التصرف أو النقل ، وكيفيةه وكميته ، والغرض منه ومكانه .

مادة (١٥) : للمؤلف وحده الحق فى نشر رسائله . ولكن لا يجوز مباشرة هذا الحق دون إذن المرسل إليه ، إذا كان من شأن النشر أن يلحق ضررا به .

مادة (١٦) : على المؤلف أن يمتنع عن أى تصرف من شأنه إعاقة المتصرف إليه فى استعمال الحق المتصرف فيه . ومع ذلك يجوز للمؤلف

سحب مصنفه من التداول ، أو إجراء أى تعديل بالحنف أو بالإضافة إليه ، بعد الاتفاق مع المتصرف إليه . وفى حالة عدم الاتفاق ، يلتزم المؤلف بأن يعرض مقدما من آلت إليه حقوق الاستغلال المالى ، تعويضا عادلا يحدده القضاء<sup>(١)</sup> .

### الباب الرابع

#### حرية استعمال المصنفات المحمية

مادة (١٧) : تعتبر الاستعمالات التالية للمصنفات المحمية مشروعة ، ولم تقترن بموافقة المؤلف :

١- الاستعانة بالمصنف للاستعمال الشخصى دون سواء ، بواسطة الاستنساخ أو الترجمة أو الاقتباس ، أو التوزيع الموسيقى أو التمثيل ، أو الاستماع الإذاعى ، أو المشاهدة التليفزيونية ، أو التصوير بأى شكل آخر .

٢- الاستعانة بالمصنف على سبيل الإيضاح فى التعليم ، بواسطة المطبوعات أو البرامج ، والتسجيلات الإذاعية أو التليفزيونية ، أو الأفلام السينمائية ، لأهداف تربوية أو تنكيفية أو دينية ، أو للتدريب المهنى ، وفى الحدود التى يقتضيها تحقيق هذا الهدف بشرط ألا يكون الاستعمال بقصد تحقيق ربح مادى ، وأن يذكر المصدر واسم المؤلف .

٣- الاستشهاد بقررات من المصنف فى مصنف آخر ، بهدف الإيضاح أو الشرح أو النقد وفى حدود العرف المتبع ، وبالقدر الذى يبرره هذا الهدف ، على أن يذكر المصدر واسم المؤلف . وينطبق ذلك أيضا على الفقرات المنقولة من المقالات الصحفية والدوريات التى تظهر على شكل خلاصات صحفية .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصري فى ريع قرن " ص ٨٩٦ وما بعدها . .



٤-إلتقاط صور جديدة لأى شىء سبق تصويره فوتوغرافيا ونشرت الصورة ، حتى ولو أخذت الصورة الجديدة فى ذات المكان ، وفى نفس الظروف التى أخذت فيها الصورة الأولى .

مادة (١٨) : يجوز بدون إذن المؤلف ، استنساخ المقالات الإخبارية ، السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الدينية ، المنشورة فى الصحف أو الدوريات ، وكذلك المصنفات الإذاعية ذات الطابع المماثل ، بشرط ذكر اسم المصدر بوضوح واسم المؤلف ، إن وجد .

ويجوز استنساخ أى مصنف يمكن مشاهدته أو سماعه خلال عرض إخبارى عن الأحداث الجارية ، بواسطة التصوير الفوتوغرافى أو التليفزيونى أو وسائل الإعلام الجماهيرية الأخرى ، بشرط أن يكون ذلك فى حدود الهدف الإعلامى المراد تحقيقه ، ومع الإشارة الى اسم المؤلف .

مادة (١٩) : يجوز للمكتبات العامة ، ولمراكز التوثيق غير التجارية ، والمعاهد التعليمية والمؤسسات العلمية ، والثقافية - بدون إذن المؤلف - استنساخ المصنفات المحمية بالتصوير الفوتوغرافى ، أو ما شابهه ، بشرط أن يكون ذلك الاستنساخ وعدد النسخ مقصورا على إحتياجات أنشطتها ، وألا يضر بالاستغلال المادى للمصنف ، ولا يتسبب بالإضرار بالمصالح المشروعة للمؤلف .

مادة (٢٠) : يجوز للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام أن تنشر - بدون إذن المؤلف الخطب والمحاضرات ، وكذلك المرافعات التى تلقى أثناء نظر المنازعات القضائية ، وغير ذلك من المصنفات المشابهة ، المعروضة علنا على الجمهور ، بشرط ذكر اسم المؤلف بوضوح . وله وحده حق نشر هذه المصنفات فى مطبوع واحد ، أو بأية طريقة يراها .

مادة (٢١) : ليس للمؤلف - بعد نشر مصنفه - أن يمنع عرضه أو أدائه ، أو تمثيله أو إلقاءه ، فى إجتماع عائلى أو جمعية أو ناد أو مدرسة ، ما دام العرض أو الأداء أو التمثيل أو الإلقاء لا يأتى بأى حصيلة مالية ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وللفرق الموسيقية التابعة للقوات العسكرية وغيرها من الفرق التابعة للدولة أو الأشخاص العامة الأخرى إيقاع أو أداء المصنف بعد نشره بدون إذن المؤلف مادام هذا الإيقاع أو الأداء لا يأتى بأى حصيلة مالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

### الباب الخامس

#### أحكام المصنف بعد وفاة المؤلف

مادة (٢٢) : حقوق المؤلف المنصوص عليها فى هذا القانون قابلة للإنتقال كلها أو بعضها ، سواء بطرق الإرث أو التصرف القانونى<sup>(١)</sup>.

مادة (٢٣) :

١- إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له ، وجب تنفيذ وصيته فى تلك الحدود .

٢- إذا توفى مؤلف المصنف ، أو توفى أحد مؤلفى المصنف المشترك بلا وارث ، فإن نصيبه يؤول إلى من يستحقه ، بحسب أحكام الشريعة الإسلامية .

مادة (٢٤) : إذا لم يباشر ورثة المؤلف ، أو من يخلفه ، الحقوق التى إنتقلت إليهم ، ورأى الوزير أن المصلحة العامة تقتضى نشر المصنف ، فيجوز له أن يطلب ، بخطاب مسجل ، من ورثة المؤلف ، القيام بنشر المصنف . ويجوز له فى حالة عدم قيامهم بذلك ، خلال سنة من تاريخ

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٦٥ وما بعدها .

الطلب ، أن يأمر بنشر المصنف ، على أن يعوض الورثة في هذه الحالة تعويضاً عادلاً .

مادة (٢٥) : تسرى حقوق المؤلف مدى حياته ، ولمدة خمسين سنة ميلادية بعد وفاته ، وتحسب مدة حماية حقوق المؤلف ، بالنسبة للمصنفات المشتركة ، من وفاة آخر من بقى حياً من مؤلفيها .

وتكون مدة سريان حقوق المؤلف خمسين سنة ميلادية من تاريخ النشر ، بالنسبة للمصنفات الأتية :

- ١- الأفلام السينمائية وأعمال الفنون التطبيقية .
- ٢- المصنفات التي ينجزها الأشخاص المعنويون .
- ٣- المصنفات التي تنشر باسم مستعار ، أو دون ذكر اسم المؤلف ، حتى يكشف عن شخصيته .

٤- المصنفات التي تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها .  
وتكون مدة سريان حق المؤلف على المصنفات الفوتوغرافية خمسا وعشرين سنة ميلادية من تاريخ إيجاز المصنف .

مادة (٢٦) : في الأحوال التي تبدأ فيها مدة الحماية ، محسوبة من تاريخ نشر المصنف وفقاً لأحكام هذا القانون ، يتخذ أول نشر للمصنف كبدائية لحساب المدة ، بغض النظر عن إعادة النشر ، إلا إذا أدخل المؤلف على مصنفه عند الإعادة ، تعديلات جوهرية بحيث يمكن اعتباره مصنفًا جيداً .

فإذا كان المصنف يتكون من عدة أجزاء أو مجلدات ، نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء أو مجلد مصنفًا مستقلاً في حساب المدد .

مادة (٢٧) : تخضع للحماية المصنفات التي ينشرها الورثة لأول مرة بعد وفاة المؤلف ، ويكون لهم حق استغلالها مالياً .

## الباب السادس

### الإشتراك فى المصنفات

مادة (٢٨) : إذا اشترك عدة أشخاص فى تأليف مصنف ، بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم فى العمل المشترك ، اعتبر الجميع شركاء بالتساوى فى ملكية المصنف ، إلا إذا اتفقوا على خلاف ذلك . ولا يجوز لأحد الشركاء منفرداً ، مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف ، إلا باتفاقهم جميعاً كتابة . وإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص القضاء . ولكل المشتركين فى التأليف الحق فى رفع الدعوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف . كما ينتقل ذلك الحق إلى ورثة أى منهم .

وإذا اشترك عدة أشخاص فى تأليف مصنف بحيث يمكن فصل دور كل منهم فى المصنف المشترك ، كان لكل منهم الحق فى استغلال الجزء الخاص به على حدة ، وبشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ، ما لم يتفقوا على غير ذلك .

مادة (٢٩) : المصنف الذى تضمه جماعة من المؤلفين ، أو يضعه مؤلف واحد بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى ، ويتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه ، يكون للشخص الطبيعى أو المعنوى - الذى وجه ابتكار هذا المصنف - وحده الحق فى مباشرة حقوق المؤلف المالية ، أى إذا نص العقد بين الطرفين على خلاف ذلك، أو اشتراط شروطاً محددة . أما الحق الأدبى فى نسبة المصنف فيبقى لمؤلفى ، أو لمؤلف ، هذا المصنف .

مادة (٣٠) : فى حالة الإشتراك فى تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية ، يكون لمؤلف اللحن الموسيقى وحده فى الترخيص بالأداء العلنى للمصنف كله ، أو تنفيذه أو نشره أو عمل نسخ منه ، مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبى .

ويسرى ذلك الحكم فى شأن المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى ، وفى الاستعراضات المصحوبة بموسيقى ، وفى جميع المصنفات المتشابهة .

كما يكون مؤلف الشطر الأدبى الحق فى نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز التصرف فى هذا الشطر ، ليكون أساساً لمصنف آخر مماثل ، ما لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك .

مادة (٣١) : يعتبر شريكاً فى تأليف المصنف المسرحى أو السينمائى ، أو المصنف المعد للإذاعة أو التلفزيون ، كل من :

١- مؤلف السيناريو ، أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعى أو التلفزيونى أو السينمائى أو المسرحى .

٢- مؤلف الحوار .

٣- من قام بتحرير المصنف الأدبى الموجود ، بشكل يجعله ملائماً للفن السينمائى أو المسرحى أو التلفزيونى أو الإذاعى .

٤- واضع الموسيقى ، إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف السينمائى أو المسرحى أو الإذاعى أو التلفزيونى.

٥- المخرج ، إذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف بأشكاله السابقة .

وإذا كان المصنف المعد للإذاعة أو التلفزيون أو السينما أو المسرح مقتبساً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه ، يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركاً فى المصنف الجديد . ويشترط ذكر اسمه بالإشارة إلى الاقتباس أو الاستخراج صراحة .

مادة (٣٢) : إذا امتنع أحد المشتركين فى تأليف مصنف سينمائى أو مسرحى ، أو مصنف معد للإذاعة أو التلفزيون عن إتمام الأعمال التى

تخصه ، فلا يترتب على ذلك منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى أنجزه . وذلك مع عدم الإخلال بما للممتع من حقوق مترتبة على اشتراكه فى التأليف ، إذا كان الامتناع راجعاً إلى إرادته المنفردة ، دون وجود أسباب ، تبرر ذلك فيحرم من أية حقوق تترتب له نظير الجزء الذى أنجزه .

مادة (٣٣) : إذا قام مؤلف أدبى ومؤلف سيناريو ومؤلف حوار ومخرج ومؤلف موسيقى مجتمعين ، كل فى مجال اختصاصه ، بابتكار عمل سينمائى أو مسرحى أو إذاعى و تليفزيونى ، فليس من حق أحد منهم منع نتاج أو عرض هذا العمل ، مع عدم الإخلال بحقوق المعارض الأدبية والمالية وبحق لمؤلف الشطر الأدبى ومؤلف الشطر الموسيقى أن ينشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو المسرح أو الإذاعة أو التليفزيون ، ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة (٣٤) : يعتبر منتجاً للمصنف المسرحى أو السينمائى أو الإذاعى أو التليفزيونى الشخص الذى يتولى تنفيذ الشريط ، ويحمل هذا التنفيذ . ويضع فى متناول مؤلفى المصنف الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاجه وتحقيق إخراجه<sup>(١)</sup>.

ويعتبر المنتج دائماً ناشراً للمصنف ، وتكون له جميع حقوق الناشر ، على الشريط وعلى نسخة . ويكون المنتج طوال مدة الاستغلال للشريط ، نائباً عن مؤلفى المصنف المسرحى أو السينمائى أو الإذاعى أو التليفزيونى وعن خلفهم ، فى الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله ، دون الإخلال

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٥٥ وما بعدها .

بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية أو الموسيقية ، فى نشر أعمالهم بطريقة أخرى ، ما لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك.

#### الباب السابع

#### مكتب حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين

مادة (٣٥) : ينشأ بإدارة الرقابة بالوزارة مكتب يسمى " مكتب حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين " يتولى تطبيق أحكام هذا القانون . وله فى سبيل ذلك القيام بما يلى :

١- توعية المؤلفين إلى الطرق المثلى لممارسة حقوقهم المادية والأدبية ومساعدتهم.

٢- وضع الأسس اللازمة لتحديد قيمة الحق المالى للمؤلف ، مراعى فى ذلك أهمية المجالات التى تستعمل فيها مصنفاته .

٣- الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المؤلفين والغير ، وفقاً لأحكام هذا القانون متى اتفق الأطراف على ذلك .

٤- دراسة ومتابعة ما يثار من قضايا تتعلق بحقوق التأليف على المستوى المحلى والعربى والدولى وتقديم الاقتراحات أو التوصيات فى هذا شأن .

٥- دراسة طلبات إيداع المصنفات الفنية ، وإيداعها وفقاً لأحكام هذا القانون .

٦- اقتراحات ما يلزم من قرارات لتنفيذ أحكام هذا القانون ، خاصة الأنظمة اللازمة لإيداع المصنفات لدى المكتب ، وكيفية الإعلان عن ذلك ، والنماذج والسجلات الخاصة بالإيداع .

مادة (٣٦) : مع عدم الإخلال بالالتزام بإيداع المصنفات فى دار الكتب القطرية ، وفقاً للمرسوم بقانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٢ المشار إليه ،

لأصحاب المصنفات الفكرية ومؤلفيها أن يتقدموا إلى المكتب بطلب إيداع مصنفاتهم لديه . على أن يرفق مع الطلب البيانات الآتية :

- ١- اسم المؤلف أو المؤلفين بالنسبة للمصنفات المشتركة .
- ٢- موضوع المصنف .
- ٣- عدد نسخ من المصنف .
- ٤- بيان شامل بمواصفات المصنف .
- ٥- إقرار مكتوب من المؤلف أو المؤلفين بملكيتهن للمصنف وفقاً لأحكام هذا القانون.

٦- إقرار من المؤلف أو المؤلفين يحدد الطريقة التي يختارونها لنشر المصنف .

٧- موافقة الإدارة المختصة بالوزارة على إجازة المصنف وفقاً لأحكام قانون المطبوعات والنشر .

مادة (٣٧) : يعطى المكتب لصاحب أو أصحاب المصنف شهادة ، تتضمن تاريخ إيداع المصنف وموضوعه ونوعه ، واسم صاحب المؤلف أو أصحابه ، بعد سداد الرسم المقرر للشهادة .

وتحدد رسوم استخراج شهادات الإيداع بقرار من وزير الإعلام والثقافة ، بعد إحاطة مجلس الوزراء علماً بقيمة هذه الرسوم .

### الباب الثامن

#### أحكام عامة

مادة (٣٨) : للوزراء الحق فى إذاعة المصنفات العامة كالتدوات العامة والمحاضرات والخطب والأمسيات الشعرية ، والأنشطة الثقافية والأدبية والدينية والمهرجانات الفنية العامة ، التي تعرض أو تؤدى فى المسارح أو فى أى مكان آخر ، وعلى المسئولين عن هذه الأمكنة ، تمكين الوزارة



وتسهيل مهمتها وتزليل أية صعوبات أمام إدارتى الإذاعة والتلفزيون ،  
بشرط إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف .

مادة (٣٩) : يعتبر الفولكلور الوطنى ملكا عاما للدولة .

وتعمل الدولة ممثلة فى الوزارة ، على حماية الفولكلور الوطنى بكل السبل  
والوسائل القانونية ، وتمارس صلاحيات المؤلف بالنسبة للمصنفات  
الفلكلورية ، فى مواجهة التشويه أو التحوير أو الاستغلال التجارى .  
ويحظر استيراد أو توزيع نسخ المصنفات الفلكلورية ، أو نسخ الترجمات  
وغيرها للفولكلور الوطنى المنتجة خارج الدولة ، دون ترخيص من  
الوزارة .

مادة (٤٠) : لا يجوز لمن قام بتصوير أو رسم أشخاص ، أن ينشر أو  
يعرض أو يوزع أصل الصورة أو نسخا منها ، دون إذن هؤلاء  
الأشخاص . ولا يصرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة أو الرسم قد تم  
بمناسبة حوادث وقعت علنا . أو كانت تتعلق بأشخاص ذوى صفة رسمية ،  
أو يتمتعون بشهرة عالمية ، أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للمصالح  
العام .

والشخص الذى تمثله الصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف والمجلات ،  
وغيرها من النشرات المماثلة ، حتى ولو لم يأذن المصور ، ما لم يوجد  
اتفاق بغير ذلك . وتسرى هذه الأحكام على الصورة أيا كانت الطريقة التى  
تمت بها .

مادة (٤١) : يقع باطلا تصرف المؤلف فى مجموع إنتاجه الفكرى  
المستقبل<sup>(١)</sup> .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصرى فى ربيع  
قرن " ص ٨٩٦ وما بعدها .

## الباب التاسع

### العقوبات

مادة (٤٢) : مع دعم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة ، وبالغرامة التى لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على مائة ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام بنشر مصنف غير مملوك له ، دون الحصول على إذن كتابى موثق من مؤلف المصنف أو ورثته أو من يمثله .  
ويعاقب بذات العقوبة كل من يدعى ، على خلاف الحقيقة ملكيته لمصنف غير مملوك له.

مادة (٤٣) : مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبالغرامة التى لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل ناشر قام عند نشر مصنف ، بالتعديل فى حقيقته أو طبيعته أو موضوعه أو عنوانه ، مخالفاً بذلك تعليمات مؤلف المصنف ورغبته .

ويعاقب بذات العقوبة كل ناشر قام بإعادة نشر المصنف دون الحصول على موافقة كتابية من المؤلف ، أو بالمخالفة أو لتعليماته .

مادة (٤٤) : لا يجوز لغير المحال أو الأشخاص المرخص لهم بالدولة نشر أى مصنف من المصنفات أو طبيعه .

ويعاقب من يخالف أحكام الفقرة السابقة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبالغرامة التى لا تزيد على عشرة آلاف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٤٥) : لا يجوز لأى من المحال التى تتولى توزيع أو بيع أو نسخ نماذج المصنفات ، أن تقوم بعملية البيع أو النسخ إلا بموافقة كتابية من المؤلف مالك المصنف ، أو من يمثله .

وبعاقب صاحب المحل الذى يخالف أحكام الفقرة السابقة ، بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وبالغرامة التى لا تقل عن ثلاثين ألف ريال ولا تزيد على خمسين ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٤٦) : فى جميع الأحوال الميينة فى هذا الباب ، يتعين الحكم بمصادرة نسخ المصنفات موضوع الجريمة . كما يجوز الحكم بإشلاق المحل .

وفى حالة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها فى هذا الباب ، كما يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر الحكم فى جريدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

### الباب العاشر

#### أحكام ختامية

مادة (٤٧) : على جميع المحال المرخص لها بنسخ أو توزيع أو بيع المصنفات فى الدولة ، أن تحتفظ بالوثائق الكتابية التى تخولها ذلك ، من صاحب المصنف أو السلطات المعنية الأخرى ، سواء كان المصنف من داخل الدولة أو من خارجها ، على أن يحدد ، بالنسبة للمصنفات المعدة خارج الدولة ، بيان يوضح مصدر هذه المصنفات ، والإذن أو الاتفاق الذى يخول له القيام بالنسخ أو التوزيع أو البيع ، ويشترط خضوعه المسبق للرقابة من قبل الجهة المختصة بالوزارة<sup>(١)</sup>.

مادة (٤٨) : مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٢٥) من هذا القانون ، تسرى أحكام هذا القانون على المصنفات الموجودة وقت العمل به .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٦٥ وما بعدها .

على أنه بالنسبة لحساب مدة حماية تلك المصنفات ، يدخل في حساب هذه المدة الفترة التي انقضت من تاريخ الواقعة المحددة لبدء سريان المدة إلى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٤٩) : يكون لموظفي مكتب حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين ، الذين ينتسبهم الوزير ، صفة مأموري الضبط القضائي في ضبط وإثبات الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون . ولهم في سبيل ذلك الحق في دخول المحال - التي تقوم بنشر المصنفات وتوزيعها ونسخها وإنتاجها - وتفتيشها ، والإطلاع على مستنداتها وسجلاتها ، وضبط المواد والنسخ والوسائل المستخدمة في ارتكاب الأفعال المخالفة لهذا القانون<sup>(١)</sup>.

مادة (٥٠) : يصدر الوزير القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة (٥١) : يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٥٢) : على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٤١٦/٢/٢٤ هـ

الموافق : ١٩٩٥/٧/٢٢ م .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٦٥ وما بعدها .

## الباب الثاني

### الأصول التشريعية للمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣

#### بشأن حماية حقوق المؤلف في دولة البحرين

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ،،

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المرافعات

المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٥ بشأن الإيداع القانوني

للمصنفات ،

وعلى المرسوم رقم (٥) لسنة ١٩٨٦ بإنشاء وتنظيم المجلس الوطني للثقافة

والفنون والآداب ،

وعلى موافقة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،

وبناء على عرض وزير الإعلام ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

#### رسمنا بالقانون الآتي :

مادة ١ : المؤلف هو الشخص الذي<sup>(١)</sup> يقوم بإعداد ، أو ابتكار مصنف ما في مجال الأدب ، أو العلوم ، أو الفنون أو أي عمل كتابي ، أو إيداعي يتصل بأي نوع من أنواع المعرفة ، وينسب إليه ذلك المصنف بذكر اسمه عليه صراحة ، أو استعارة

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

- أو بآية طريقة أخرى كانت ، إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك .
- مسألة (١)٢ : ١- يحصى هذا القانون مؤلفي المصنفات المبتكرة الأدبية والعلمية ، والفنية ، والثقافية بصفة عامة ، مهما كانت قيمة تلك المصنفات ، أو نوعها ، أو طريقة التعبير المستعملة فيها ، أو الغرض من تأليفها .
- ٢- تشمل الحماية المذكورة أعلاه مؤلفي المصنفات الآتية :
- أ- الكتب والكتيبات والبحوث وجميع المواد المكتوبة .
  - ب- الخطب والندوات والمحاضرات الأدبية والعلمية والفنية .
  - ج- جميع المؤلفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية .
  - د- كلمات الأغاني والمقطوعات الموسيقية وموسيقى الكلمات الملحنة .
  - هـ - أعمال الرسوم والنحت والزخرفة والحفر والتصوير الفوتوغرافي .
  - و- الصور والخرائط والمخططات الجغرافية والتصاميم الهندسية والمعمارية .
  - ز- الأعمال التشكيلية والمتصلة بالطوبوغرافيا وفن العمارة والعلوم .
  - ح- تصاميم الرقصات وللتمثيل الإيمائي .
  - ط- الأعمال السينمائية والإذاعية والتلفزيونية .
  - ي- برامج الحاسب الآلي المبتكرة شخصياً ، بما في ذلك قاعدة البيانات ، ويقصد بالبرامج المذكورة ، مجموع العبارات والتعليمات المعبر عنها بآية لغة ، أو رمز ، أو إشارة ، والمعدة للاستعمال في الحاسب الآلي بطريق مباشر ، أو غير مباشر ، بهدف التوصل إلى نتائج محددة .
  - ك- أعمال الجمع والتصنيف لمواد التراث الشعبي .
- وتشمل الحماية كذلك عنوان المصنف إذا كان متميزاً بطابع ابتكارى ولم يكن لفظاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

مادة ٣<sup>(١)</sup> : ١- يتمتع بحماية هذا القانون من يقوم بترجمة أو تلخيص ، أو شرح ، أو تسهيل المصنفات المذكورة في المادة الثانية ، بموافقة من أصحابها ، وبصورة تظهر المصنف بشكل جديد ، كما يتمتع بالحماية ذاتها مؤلفو الموسوعات ، وقواميس اللغة ، والمختارات الفكرية والإبداعية . على أن حقوق المصنف الفوتوغرافي لا يترتب عليها منع غيره من التقاط صور جديدة للشيء المصور ، ولو أخذت هذه الصور الجديدة من ذات المكان، وبصفة عامة في ذات الظروف التي أخذت فيها الصور الأولى .

٢- لا تخل الحماية المقررة بالفقرة السابقة بالحماية التي يتمتع بها مؤلفو المصنفات الأصلية .

مادة ٤ : ١- لا تشمل الحماية المذكورة في المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون :

- أ- الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم بمختلف درجاتها وتراجع الأحكام .
- ب- الوثائق الرسمية كتصوص القوانين والمراسيم الأميرية والقرارات الإدارية والمعاهدات الدولية وتراجعها وماتر الوثائق الرسمية .
- ج- الأخبار المنشورة أو المذاعة علناً .
- د- المصنفات التي تدخل الملك العام .

٢- ومع ذلك إذا نشرت المصنفات المنصوص عليها في الفقرة السابقة في مجموعات متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصي آخر فإنها تعتبر من المصنفات التي يحميها هذا القانون .

مادة ٥ : ١- تنسب حقوق التأليف وتثبت للمؤلف وحده ما لم يتم الاتفاق كتابة على خلاف ذلك.

٢- للمؤلف وحده الحق في تقدير نشر مصنفه وتعيين طريقة هذا النشر .

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٣٩ وما بعدها

٣- وله وحده الحق فى استغلال مصنفه مالياً وبالطريقة التى يراها مناسبة . ولا يحق لغيره مباشرة ذلك الحق إلا بإذن كتابى منه أو ممن يخلفه .

٤- ومع ذلك لا يعتبر إخلال بحقوق المؤلف ذكر المصنف عرضاً فى ثانياً تقديم إذاعى أو تليفزيونى للأحداث الجارية .

مادة ٦ : يحق للمؤلف فى سبيل استغلال مصنفه مباشرة ، أو بإذن كتابى منه القيام بما يلى :

١- استئصال المصنف بجميع الوسائل المتاحة ، بما فيها التصوير الفوتوغرافى أو السينمائى أو التسجيل الصوتى ، أو المرئى<sup>(١)</sup> .

٢- ترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو اقتباسه أو تعديله أو تحويله أو تلخيصه أو شرحه أو توزيعه موسيقياً .

٣- نقل المصنف إلى الجمهور بالأداء العلنى ، أو العرض التليفزيونى ، أو السينمائى أو التمثيل المسرحى أو النقل الإذاعى ، أو أية وسيلة أخرى ، وخاصة النشر .

٤- الاعتراض على أية إضافة ، أو حذف ، أو إجراء أى تعديل على مصنفه دون إذنه .

٥- استخدام أية طريقة أخرى يراها المؤلف ، ولا تتعارض مع المصلحة العامة أو النظام العام .

مادة ٧ : استثناء من أحكام المادة السابقة ، إذا حدث حذف أو تغيير فى ترجمة المصنف أو تحويله أو تطويره فى صورة أخرى ، فلا يكون للمؤلف أو خلفه الحق فى الاعتراض ، إلا إذا ترتب على ذلك مساس بسمعة المؤلف أو شرفه أو مكانته العلمية أو الفنية ، أو إخلال بمضمون المؤلف .

وفى جميع الأحوال يجب التنويه بما تضمنه المصنف المشتق من تعديل فى

(١) أنظر د. عهد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .



### المصنف الأصلي .

مادة ٨ : ١- يحق للوزارات ومؤسسات الدولة الرسمية ، الاستعانة بأى مصنف سبق نشره لاستخدامه للأغراض التربوية ، أو التعليمية أو الإعلامية ، أو الثقافية ، أو الدينية وذلك لخدمة المصلحة العامة ، وبشرط ذكر مصدر ذلك المصنف ، أو اسم مؤلفه، وبما لا يخل بحقوق المؤلف المالية .

٢- يجوز لوسائل الإعلام والصحف والمجلات الرسمية ، أن تنقل أو تنشر أو تذيع أجزاء أو مقتطفات من أى مصنف ، دون موافقة صاحبه إذا كان ذلك يساهم فى توعية وتنقيف رأى العام، وبشرط ذكر مصدر ذلك المصنف واسم مؤلفه ، وبما لا يخل بحقوق المؤلف المالية .

مادة ٩ : يجوز للمؤلف أو خلفه العام أو الخاص ، الاعتراض على التصرفات المذكورة فى المادة الثامنة إذا كان من شأنها المساس بسمعة المؤلف أو شهرته الأدبية أو الفنية أو الإضرار بحقوقه المالية<sup>(١)</sup> .

مادة ١٠ : ١- يحق للمعاهد والجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية ومراكز التوثيق والبحوث الرسمية والمكتبات العامة ، استئصال المصنفات الأدبية والعلمية والفنية أو تصويرها ، وذلك فى حدود العدد المطلوب لتلبية احتياجات وأنشطة تلك المؤسسات وخدمة أغراضها ، بدون إذن مسبق من المؤلف ، وبشرط أن لا يمس ذلك مصلحتها المالية المشروعة .

٢- ولموسيقى القوات العسكرية ، الحق فى إيقاع المصنفات الموسيقية ، من غير أن تلزم بدفع أى مقابل للمؤلف ما دام الإيقاع لا يأتى بآلة حصيلية مالية .

مادة ١١ : لا يحق للمؤلف بعد نشر مصنفه ، منع أى شخص إذا قام بنسخ مصنفه أو قام بترجمته ، أو تلخيصه ، أو تصويره ، أو الاقتباس منه بشرط أن يكون ذلك

(١) انظر د .عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها .

للاستعمال الشخصى الخاص ، وأن لا يجنى من ذلك عوائد مالية ، وبشرط ذكر مصدر ذلك المصنف واسم مؤلفه .

على أنه لا يجوز نشر الأعمال المشار إليها إلا بإذن من صاحبها والمؤلف الأصلي<sup>(١)</sup> .

مادة ١٢ : لأصحاب أعمال الفن التشكيلى الأصلية ومؤلفى المخطوطات الموسيقية الأصلية وإن كانوا قد تنازلوا عن ملكية مصنفاتهم لأحد بدون مقابل ، المطالبة بالتعويض الذى لا يزيد على نصف قيمة هذا العمل الفنى إذا بيع فى مزاد علنى أو حقق أرباحاً مالية من جراء بيعه أو التصرف فيه ، ولا يسرى هذا الحكم على أعمال العمارة وأعمال الفن التطبيقي<sup>(٢)</sup> .

مادة ١٣ : إذا اقتضت المصلحة العامة نشر مصنف لم يقم ورثة المؤلف بنشره ، أو إعادة نشره رغم مطالبته رسمياً من قبل المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، فإنه يجوز لوزير الإعلام ، بموجب قرار يصدره ، تكليف المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، بنشر ذلك المصنف بعد سنة واحدة من تاريخ الطلب الرسمى للورثة ، مع تعويضهم تعويضاً عادلاً ، ودون إخلال بحقوقهم فى التظلم من قرار وزير الإعلام المشار إليه أمام المحكمة الكبرى المدنية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علمهم بالقرار .

ويجوز لسوزارة الإعلام استصدار أمر من المحكمة الكبرى المدنية بإلزام الورثة بتسليم المصنف للمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، إذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ١٤ : يجوز للمؤلف القيام بأى تصرف قانونى من شأنه نقل كل أو بعض الحقوق المنصوص عليها فى هذا القانون .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٤٣ وما بعدها .

مادة ١٥ : ١- يجب أن تكون جميع التصرفات القانونية والناظرة لحقوق المؤلفين ، مدونة فى عقود مكتوبة وموثقة بين مؤلف المصنف ، أو آلت إليه حقوق المؤلف والمستفيد ، وتكون من ثلاث نسخ أو بعدد يزيد على أفراد المتعاقدين بنسخة واحدة ، ويجب أن تشمل تلك العقود على أسماء المتعاقدين الثلاثة وجنسياتهم ، ونوع المصنف والتصرف الحاصل، وما يترتب على ذلك التصرف من آثار قانونية .

٢- يجب أن تودع نسخة واحدة من كل تصرف قانوني ناقل لحقوق المؤلفين لدى مكتب حماية حقوق المؤلف بوزارة الإعلام .

٣- ويصدر وزير الإعلام قراراً بتنظيم مكتب تابع لوزارة الإعلام لحماية حقوق المؤلف ، وطريقة إيداع التصرفات القانونية وتقدير هذا الإيداع بعد موافقة مجلس الوزراء على هذه الرسوم.

مادة ١٦ : يعتبر باطلا تصرف المؤلف فى مجموع إنتاجه الفكرى المستقبل

مادة ١٧ : لا يستتبع التصرف فى ملكية النسخة الأصلية الوحيدة من المصنف ، أو عدة نسخ منه نقل حق المؤلف على ذلك المصنف<sup>(١)</sup> .

مادة ١٨ : إذا اشترك أكثر من شخص فى تأليف مصنف ، بحيث لا يمكن فصل نصيب أى منهم فى العمل المشترك عن نصيب الآخرين ، اعتبر الجميع أصحاب المصنف بالتساوى فيما بينهم ، إلا إذا اتفق على غير ذلك .

وفى هذه الحالة لا يجوز مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف ، إلا باتفاق جميع المؤلفين المشتركين ، فإذا وقع خلاف بينهم فيكون الفصل فيه من اختصاص المحكمة الكبرى المدنية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاء والباحثين والمهن الحرة " ص ٢١ وما بعدها .

ولكل من المشتركين في التأليف ، الحق في اتخاذ الإجراءات المستعجلة عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف والحق في رفع الدعوى للمطالبة بنصيبه من التعويض عن الضرر الذى لحقه .

مادة ١٩ : إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف ، بحيث يمكن فصل نصيب كل منهم، كان لكل من المشتركين الحق في استغلال الجزء الذى ساهم به على حدة ، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ، ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٠ : مع عدم الإخلال بحق مؤلف الشطر الأدبى في مصنفات الموسيقى الغنائية ، يكون لمؤلف الشطر الموسيقى وحده في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف المشترك كله ، أو بتنفيذه أو نشره أو بعمل نسخ منه .

ويكون لمؤلف الشطر الأدبى الحق في نشر الشطر الخاص به ، على أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشطر ليكون أساساً لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢١ : في المصنفات المشتركة التى تنفذ بحركات مصحوبة بموسيقى ، وفى جميع المصنفات المشابهة . يكون لمصمم الحركات الحق في الترخيص بالأداء العلنى للمصنف المشترك كله أو بتنفيذه ، أو بنسخه<sup>(١)</sup> .

ويكون لمؤلف الشطر الموسيقى ، حق التصرف في هذا الشطر وحده ، على ألا يستعمل في مصنف مشابه للمصنف المشترك ، ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٢ : يعتبر شريكا في تأليف المصنف السينماتى ، أو المصنف المعد للإذاعة أو التليفزيون :

١- مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للمصنف .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المبنى " ص ٥٨ وما بعدها.

- ٢- من قام بتحويل المصنف الأدبي بشكل يجعله ملائماً لهذا الفن .
- ٣- مؤلف الحوار .
- ٤- واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً لمثل هذه المصنفات .
- ٥- المخرج إذا بسط رقابة فعلية ، وقام بعمل إيجابى من الناحية الفكرية لتحقيق أى من هذه المصنفات .
- وإذا كان المصنف السينمائى ، أو المصنف المعد للإذاعة أو التلفزيون ، مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه ، فإن مؤلف هذا المصنف السابق يعتبر مشتركاً فى المصنف الجديد .
- مادة ٢٣ : لمؤلف السيناريو ، ولمن قام بتحويل المصنف الأدبي ، ولمؤلف الحوار وللمخرج مجتمعين ، الحق فى عرض المصنف السينمائى ، أو المعد للإذاعة والتلفزيون ، رغم معارضة واضع المصنف الأدبي الأصلي ، أو واضع الموسيقى وذلك مع عدم الإخلال بحقوق المعارضين المترتبة على اشتراكهم فى التأليف<sup>(١)</sup> .
- ولمؤلف القسط الأدبي ، أو القسط الموسيقى ، الحق فى نشر مصنفه بطريقة أخرى ، ما لم يتفق على غير ذلك .
- مادة ٢٤ : إذا امتنع أحد المشتركين فى تأليف مصنف سينمائى ، أو إذاعى أو تلفزيونى ، عن القيام بإتمام ما يخصه من العمل ، أو لم يتمكن من إتمام ما يخصه لظروف خارجة عن إرادته ، فلا يحق له منع باقى المشتركين من استعمال الجزء الذى سبق له إنجازه ، ويعتبر مؤلفاً بالنسبة لما أنجزه ويتمتع بالحقوق المترتبة على ذلك .
- مادة ٢٥ : يعتبر منتجاً للمصنف السينمائى ، أو الإذاعى أو التلفزيونى ، الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى يتولى إنجازه ، أو يتحمل مسئولية هذا الإنجاز ،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٤٣ وما بعدها .

أو الذى يضع فى متناول مؤلفى المصنف الوسائل المادية والمالية اللازمة لإنتاجه .  
وفى جميع الأحوال ، يعتبر المنتج ناشراً للمصنف ، وتكون له كافة حقوق الناشر .  
ويكون المنتج خلال مدة الاستغلال المتفق عليها نائباً عن مؤلفى المصنف ، وعن خلفهم فى الاتفاق على عرضه واستغلاله ، دون الإخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الأدبية أو الموسيقية ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٢٦ : المصنف الجماعى ، هو المصنف الذى تشترك فى وضعه جماعة بتوجيه من شخص طبيعى أو معنوى ، بحيث يكون من غير الممكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة .  
ويباشر الشخص الطبيعى ، أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف ونظمه وحده ، حقوق المؤلف على هذا المصنف .

مادة ٢٧ : إذا ابتكر المصنف لحساب شخص طبيعى أو معنوى خاص أو عام ، فإن حقوق التأليف تثبت للمبتكر ، إلا إذا نص الاتفاق على غير ذلك .

مادة ٢٨ : فى المصنفات التى تحمل اسماً مستعاراً أو المصنفات التى لا تحمل اسم المؤلف يعتبر الناشر الذى يظهر اسمه على المصنف مفوضاً من المؤلف فى مباشرة الحقوق المقررة له فى هذا القانون ، ما لم يثبت العكس .

مادة ٢٩ : لا يحق لمن قام بعمل صورة ، أن يعرض أو ينشر أو يوزع أصلها أو نسخاً منها ، دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم ، ما لم يتفق على غير ذلك<sup>(١)</sup> .

ولا يسرى هذا الحكم ، إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عامة ، أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

ومع ذلك لا يجوز فى الحالة السابقة ، عرض الصورة أو تداولها ، إذا ترتب .  
 ذلك أساس بشرف الشخص الذى تمثله ، أو بسمته ، أو بوقاره ، وللشخص .  
 تمثله الصورة ، أن يأذن بنشرها فى الصحف والمجلات وغيرها من النشر .  
 المماثلة ، حتى ولو لم يسمح بذلك المصور ، ما لم يقضى الاتفاق بغير ذلك .  
 وتسرى هذه الأحكام على الصور ، أيا كانت الطريقة التى عملت بها ، من رسم أو  
 حفر أو أية وسيلة أخرى .

مادة ٣٠ : ١- تؤول حقوق المؤلفين الفردية أو المشتركة إلى ورثتهم الشرعيين  
 بعد وفاتهم ، ما لم يوصوا بغير ذلك .

٢- يؤول نصيب المؤلف فى حق التأليف المشترك إلى شركائه فى المصنف ، إذا  
 لم يكن وارث أو موصى له ، ما لم يوجد اتفاق على خلاف ذلك .

مادة ٣١ : ١- تنتهى مدة حماية المصنف خمسين سنة ميلادية على وفاة المؤلف  
 ، وتحسب المدة فى مصنفات التأليف المشترك من تاريخ وفاة آخر من بقى حيا من  
 المؤلفين المشتركين .

٢- تنتهى مدة حماية حقوق المؤلف ، بمضى خمسين سنة ميلادية من تاريخ النشر  
 بالنسبة للمصنفات الأتية :

أ- أفلام السينما وأعمال الفنون التطبيقية والصور الفوتوغرافية .  
 ب- المصنفات التى تنشر باسم مستعار أو بدون ذكر اسم مؤلفها ما لم يتم الكشف  
 عن شخصية صاحبها خلال تلك المدة .

ج- المصنفات الخاصة بالأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة .  
 د- المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة المؤلف .

٣- تنتهى مدة الحماية بالنسبة لبرامج الحاسب الآلى ، بمضى خمسين سنة من  
 تاريخ انتهاء العمل ، أو بمضى أربعين سنة من تاريخ النشر أيهما أقرب .

٤- وفى جميع الأحوال ، إذا كان المصنف مكونا من عدة أجزاء نشرت منفصلة

وعلى فترات ، فيعتبر كل جزء مصنفًا مستقلًا في حساب مدة الحماية <sup>(١)</sup>.

مادة ٣٢ : تنتهى مدة حماية حق مؤلف المصنف بلغة أجنبية ، وحق من يترجم هذا المصنف إلى لغة أجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية بمضى خمسين سنة من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم .

على أنه يجوز للمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، بموجب قرار من وزير الإعلام ، الترخيص بترجمة المصنفات الأجنبية إلى اللغة العربية ، إذا لم يباشر المؤلف أو المترجم الحق خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأول أو المترجم بالشروط التى يحددها المجلس، على أن يراعى فى ذلك حق المؤلف أو خلفه فى التعويض العادل .

مادة ٣٣ : ١- يجب تنفيذ وصية المؤلف فيما يتعلق بمنع نشر مصنفه ، أو التقييد بشروط ذلك النشر ، والتاريخ المحدد له .

٢- يجب تنفيذ العقود المتعلقة بحقوق المؤلفين فى استغلال مصنفاتهم ، والمبرمة قبل وفاتهم مع الغير دون أى تغيير .

مادة ٣٤ : لكل من وقع الاعتداء على حق من حقوقه المبينة فى هذا القانون الحق فى التعويض.

مادة ٣٥ : مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٥ بشأن الإيداع القانونى للمصنفات ، يجب على ناشرى المصنفات الأدبية والفنية والعلمية التى تنتشر عن طريق عمل نسخ منها فى دولة البحرين ، أن يودعوا على نفقتهم قبل توزيعها ثلاث نسخ من تلك المصنفات لدى مكتب حماية حقوق المؤلف بوزارة الإعلام ، وينشر عن المصنف فى الجريدة الرسمية .

ويصدر بنظام الإيداع ، وبالرسوم التى تستحق عن هذا الإيداع ، وبعد موافقة

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٣٩ وما بعدها .



مجلس الوزراء على هذه الرسوم ، قرار من وزير الإعلام .  
ويعاقب على عدم الإيداع بغرامة لا تتجاوز مائة دينار ، دون إخلال بوجوب  
الإيداع ، ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات  
الدورية ، إلا إذا نشرت هذه المصنفات على أفراد .

مادة ٣٦ : لا يجوز الحجز على حق المؤلف استيفاء لحكم قضائي ، وإنما يجوز  
الحجز على نسخ المصنف الذي تم نشره ، كما لا يجوز الحجز على المصنفات  
التي يموت أصحابها قبل نشرها ، ما لم يثبت قاطعة أنه استهدف نشرها قبل وفاته .  
مادة ٣٧ : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، وغرامة لا تتجاوز ألف دينار ،  
أو بإحدى هاتين العقوبتين<sup>(١)</sup> :

أ- كل من اعتدى على حقوق المؤلفين المنصوص عليها في المادتين الخامسة  
والسادسة من هذا القانون .

ب- كل من أدخل إلى البلاد بقصد البيع ، أو باع أو تداول بقصد المتاجرة ، أو  
روج للجمهور بأية طريقة كانت مصنفاً مقلداً أو مزوراً .

ج- كل من كشف أو سهل كشف برامج الحاسب الآلي قبل نشرها .  
وفي حالة العود لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة خلال  
ثلاث سنوات من تاريخ الحكم بالعقوبة يجوز للمحكمة أن تقضى بالحد الأقصى  
للعقوبة .

مادة ٣٨ : يجوز للمحكمة فضلاً عن الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في المادة  
السابقة ، أن تأمر بمصادرة وإتلاف جميع المصنفات المقلدة ، والأدوات المضبوطة  
في الدعوى ، والتي استعملت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٣٩ : لقاضى الأمور المستعجلة بناء على دعوى يرفعها المؤلف أو خلفه

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " لتطبيق على القانون المنقح " ص ٥٨ وما بعدها .

وبالإجراءات المتصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية أن يأمر بالإجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بالمخالفة لأحكام هذا القانون :

- ١- إجراء وصف تفصيلى للمصنف .
  - ٢- وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .
  - ٣- توقيع الحجز على المصنف الأصيل أو نسخه ، وكذلك على المواد التى تستعمل فى إعادة نشر هذا المصنف .
  - ٤- إثبات الأداء العلنى بالنسبة لإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا .
  - ٥- تعيين حارس قضائى على المصنف محل النزاع تكون مهمته إعادة نشر أو عرض أو صناعة أو استخراج نسخ المصنف على أن يودع الإيراد الناتج خزينة المحكمة ، وتنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعا أو بحكم القضاء .
  - ٦- حصر الإيراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير بنadb لذلك ، إذا اقتضى الحال وتوقيع حجز تحفظى على الإيراد فى جميع الأحوال .
- ولقضى الأمور المستعجلة أن يأمر بنadb خبير للمعاونة فى التنفيذ ، وأن يفرض على المدعى إيداع كفالة مناسبة ، ويجب أن يرفع المدعى أصل النزاع إلى المحكمة المختصة ، خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور الحكم ، فإذا لم يرفع الدعى فى هذا الميعاد زال كل أثر للحكم .
- مادة ٤٠ : يجوز للمحكمة المطروح أمامها أصل النزاع ، بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه ، أن تقضى بإتلاف نسخ أو صور المصنف الذى نشر بوجه غير مشروع ، والمواد التى استعملت فى نشره ، بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر ، أو بتغيير معلم النسخ والصور والمواد ، أو جعلها غير صالحة للعمل ، وذلك كله على نفقة الطرف المسئول . على أنه يجوز للمحكمة إذا كان حق المؤلف سينقضى

بعد فترة تقل عن سنتين ابتداء من تاريخ صدور الحكم ، وبشرط عدم الإخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من هذا القانون ، أن تستبدل بالحكم بالإتلاف أو تغيير المعالم الحكم بتثبيت الحجز التحفظي ، وفاء لما يقضى به للمؤلف من تعويضات .

على أنه لا يجوز الحكم بالإتلاف أو تغيير المعالم ، إذا كان النزاع المطروح خاصاً بترجمة المصنف إلى اللغة العربية بالمخالفة لحكم المادة (٣٠) فقرة ٢ ، ويقتصر الحكم على تثبيت الحجز التحفظي على المصنف المترجم وفاء لما تقضى به المحكمة للمؤلف من تعويضات .

وفي كل الأحوال يكون للمؤلف بالنسبة لدينه الناشئ من حقه في التعويض ، امتياز على صافي ثمن بيع الأشياء ، وعلى النقود المحوز عليها وفاء له ، ولا يقدم عليه غير امتياز المصروفات القضائية ، والمصروفات التي تنفق لحفظ وصيانة تلك الأشياء ولتحصيل تلك المبالغ .

مادة ٤١ : للمؤلف وحده أن يطلب من المحكمة الكبرى المدنية ، إذا طرأت أسباب جدية تقدرها المحكمة ، سحب مصنفه من التداول ، أو إدخال تعديلات عليه ، وذلك بالرغم من التصرف القانوني الحاصل لحق الاستغلال مع استبعاد المؤلف لتعويض من آل إليه حق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً يدفع في غضون أجل تقدره المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم .

مادة ٤٢ : استثناء من أحكام المواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ من هذا القانون ، فإنه لا يجوز توقيع الحجز أو تغيير المعالم ، أو مصادرة ، أو إتلاف المنشآت والمباني المعمارية ، بحجة المحافظة على حقوق المؤلف المعماري ، حتى لو ثبت التعدي على حقوق الرسم والتصميم مع احتفاظ بحقه في المطالبة بالتعويض .

مادة ٤٣ : تسري أحكام هذا القانون على :

١- مصنفات المؤلفين البحرينيين التي تنشر لأول مرة في البحرين أو في خارجها.

٢- مصنفات المؤلفين الأجانب التي تنشر لأول مرة في البحرين .

٣- مصنفات المؤلفين العرب من مواطني الدول التي صادقت على الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف لعام ١٩٥٨ والى تنشر لأول مرة في إحدى الدول المصدقة على الاتفاقية .

مادة ٤٤ : مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة ، تسرى أحكام هذا القانون على كل المصنفات الموجودة وقت أصل به على أنه بالنسبة لحساب مدة الحماية هذه المصنفات ، يجب أن تدخل فيها الفترة التي انقضت من تاريخ الواقعة المحددة لبدء سريان المدة ، الى تاريخ العمل بهذا القانون<sup>(١)</sup> .

وتسرى أحكام هذا القانون على كل الوقائع والاتفاقات التالية لتاريخ العمل به ، ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو عرضت أو مثلت قبل ذلك<sup>(٢)</sup> .

أما الاتفاقات التي تمت قبل العمل بهذا القانون ، فلا تسرى عليها أحكامه بل تظل خاضعة للأحكام التي كانت سارية المفعول وقت تمامها .

يصدر وزير الإعلان القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، ويلغى كل نص يخالف أحكامه.

مادة ٤٦ : على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين

عمسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع :

بتاريخ ١٧ ذى الحجة ١٤١٣ هـ

الموافق ٧ يونيو ١٩٩٣ م

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المنفى " ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها.

## الباب الثالث

### الأصول التشريعية لقانون اتحادى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية

#### المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف فى دولة الإمارات العربية المتحدة<sup>(١)</sup>

نحن زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون الاتحادى رقم (١) لسنة ١٩٧٢ فى شأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون الاتحادى رقم (١٥) لسنة ١٩٨٠ فى شأن المطبوعات والنشر والقوانين المعدلة له ،

وبناء على ما عرضه وزير الاعلام والثقافة وموافقة مجلس الوزراء وتصديق المجلس الاعلى للاتحاد ،

اصدرنا القانون الآتى :

المادة (١): تعريفات : فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالكلمات التالية التعريفات الموضحة امام كل منها ما لم يدل سياق النص على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الاعلام والثقافة .

الوزير : وزير الاعلام والثقافة .

المصنف : أى عمل أدبى أو علمى أو فنى مبتكر .

المؤلف : أى شخص نشر المصنف منسوباً إليه سواء بذكر اسمه على المصنف أو بأى طريقة متبعة فى نسبة المصنفات لمؤلفيها الا اذا قام الدليل على عكس ذلك.

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٥٥ وما بعدها .

**النشر :** نقل المصنف بطريق مباشر أو غير مباشر الى الجمهور سواء بنقل المصنف ذاته أو استخراج نسخ أو صور منه أو من أى من اجزائه يمكن قراءتها أو سماعها أو رؤيتها أو أدائها .

**الاستنساخ :** هو إنتاج نسخة أو أكثر من احد المصنفات الادبية أو الفنية أو العلمية بأية صورة بما فى ذلك التسجيلات المرئية أو المسموعة .

**الفلكلور :** المصنفات الادبية أو الفنية أو العلمية التى تبتكرها الفئات الشعبية فى الدولة تعبيراً عن هويتها الثقافية والتى تنتقل من جيل الى جيل وتشكل أحد العناصر الأساسية فى تراثها .

## الباب الأول

### نطاق الحماية<sup>(١)</sup>

**المادة (٢) : ١-** يتمتع بالحماية المقررة فى هذا القانون مؤلفوا المصنفات الفكرية المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم أياً كانت قيمة هذه المصنفات أو نوعيتها أو الغرض من تأليفها أو طريقة التعبير عنها .

**٢-** وتشمل الحماية المصنفات الفكرية الآتية :

أ- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة .

ب- المصنفات التى تلقى شفاهاه كالمحاضرات والخطب والمواظع .

ج- المؤلفات المسرحية والممهرجات الموسيقية .

د- المصنفات الموسيقية سواء كانت مصحوبة بكلمات أو لم تكن .

هـ- مصنفات تصميم الحركات الإيقاعية والتمثيل الإيمائى .

و- أعمال التصوير الفوتوغرافى .

ز- المصنفات السينمائية والتلفزيونية والاذاعية والأعمال الابتكارية السمعية والبصرية وبرامج الحاسوب .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الانتفاقيات العربية الكبرى " ص ٨١ وما بعدها .

- ح- اعمال الفنون التطبيقية سواء كانت حرفية أو صناعية .
- ط- اعمال الرسم والتصوير بالخطوط والالوان والعمارة والنحت والفنون الزخرفية والحفر والتصميمات والمخططات والمجسمات الجغرافية والطبوغرافية .
- ى- الموسوعات والمنوعات والمختارات التى تشكل من حيث انتقاء مادتها وترتيبها وتحريرها أعمالاً فكرية إبداعية .
- ٣- كما تشمل الحماية بوجه عام المصنفات التى يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة .
- المادة (٣) : تسرى أحكام هذا القانون على ما يأتى :
- ١- مصنفات مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة التى تنشر داخل البلاد أو خارجها .
- ٢- مصنفات غير مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة التى تنشر داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لأول مرة .
- ٣- مصنفات مواطنى أى دولة أجنبية تعامل مصنفات مواطنى دولة الإمارات العربية المتحدة بالمثل .
- المادة (٤) : تودع المصنفات لدى الجهة المختصة في الوزارة وفقاً لما ينص عليه القانون ، وتعتبر سجلات الإيداع بالوزارة مرجعاً لبيانات حقوق المؤلف . ولا يترتب على عدم الإيداع الإخلال بحقوق المؤلف التى يقررها القانون .

### الباب الثامن

#### أحكام عامة

- المادة (٥) : يتمتع بالحماية من قام بإذن من المؤلف الاصلى بترجمة المصنف الى لغة أخرى وكذلك من قام بتلخيصه أو تحويله أو تعديله أو شرحه أو غير ذلك من الأوجه التى تظهر المصنف بشكل جديد ولا يخل ذلك بالحماية المقررة لمؤلفى المصنفات الاصلية .

وتنتهى حماية حق المؤلف وحق من ترجم مصنفه إلى لغة اجنبية أخرى في ترجمة ذلك المصنف إلى اللغة العربية إذا لم يباشر المؤلف هذا الحق بنفسه أو بواسطة غيره في مدى ثلاث سنوات من تاريخ أول نشر للمصنف الأصلي أو المترجم .

المادة (٦) : لا تشمل الحماية المقررة في هذا القانون الأمور الآتية :

١- القوانين والأحكام القضائية وقرارات الهيئات الإدارية والاتفاقيات الدولية وسائر الوثائق الرسمية وكذلك الترجمات الرسمية لها .

ومع ذلك تتمتع المجموعات سالفة الذكر بالحماية إذا كانت متميزة بسبب يرجع إلى الابتكار أو الترتيب أو أى مجهود شخصي آخر يستحق الحماية .

٢- الأنباء المنشورة أو المذاعة أو المبلغة علناً .

المادة (٧) : ١- للمؤلف وحده الحق في أن ينسب إليه مصنفه وإن ينكر اسمه على جميع النسخ المنتجة منه كلما طرح هذا المصنف على الجمهور ، إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضاً في تقديم إذاعي أو تليفزيوني للأحداث الجارية . وهذا الحق غير قابل للتصرف أو التقادم<sup>(١)</sup> .

٢- وللمؤلف وحده الحق في استغلال مصنفه بشرط ألا يكون قد تنازل عنه للغير .

٣- لا يجوز استغلال أى مصنف فكري عن طريق نقله إلى الجمهور بدولة الإمارات إلا بإذن كتابي موثق من المؤلف .

المادة (٨) : لا يصرح بنشر أو عرض أو تداول أى مصنف أياً كان نوعه دون استيفاء الشروط التالية :

١- أن يرفق مع المصنف شهادة من المنشأ تبين اسم المؤلف أو من تم التنازل إليه عن حق الاستغلال .

٢- أن يرفق مع المصنف تصريح من المورد أو مالكه بالعرض أو التداول

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الادبية والفنية " ص ٩٠ وما بعدها .



موضحاً فيه المنطقة الجغرافية والمكانية التي يصرح بالعرض أو التداول في نطاقها .

٣- أن يرفق مع المصنف شهادة من المورد تفيد دفع حقوق النشر سواء كان بالأداء العلني أو عن طريق عمل نماذج من المصنف أو نسخة للتوزيع .

### الباب الثالث

#### حقوق المؤلف

المادة (٩) : للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة النشر ويكون له وحده الحق في استغلال مصنفه بالطريقة التي يحددها لهذا الاستغلال . ولا يجوز لأحد غيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي موثق منه أو ممن ينوب عنه من المخولين بذلك أو من يخلفه في حالة وفاته .

المادة (١٠) : يتضمن حق المؤلف في الاستغلال ما يلي :

١- نقل المصنف للجمهور بأى صورة من الصور وخاصة النشر والتلاوة العلنية أو التوزيع الموسيقي أو التمثيل المسرحي أو العرض العلني أو الإذاعة أو الصوت أو الصور أو العرض .

٢- نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة ويتم ذلك بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأى طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي<sup>(١)</sup> .

المادة (١١) : للمؤلف وحده إدخال ما يرى من تعديل أو تحويل على مصنفه وله حق ترجمته إلى لغة أخرى ولا يجوز لغيره أن يباشر شيئاً من ذلك أو أن يباشر صورة أخرى من الصور المنصوص عليها في المادة (٥) إلا بإذن كتابي موثق

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية في القضاء المستعجل " ص ٨٨ وما بعدها .

منه .

المادة (١٢) : يجوز لورثة المؤلف ممارسة حق ترجمه المصنف .  
 المادة (١٣) : للمؤلف الحق فى دفع أى اعتداء على حقوقه وله أن يمنع أى حذف أو إضافة أو تغيير فى مصنفه . على أنه إذا حدث الحذف أو الإضافة أو التغيير فى ترجمة المصنف فلا يكون للمؤلف الحق فى منعه إلا إذا اغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو ترتب على ذلك المساس بسمعة المؤلف ومكانته الفنية .

#### الباب الرابع

##### حرية استعمال المصنفات المحمية<sup>(١)</sup>

المادة (١٤) : تعتبر الاستعمالات الآتية للمصنفات المحمية مشروعة ولو لم تقترن بموافقة المؤلف :

- ١- الاستعانة بالمصنف للاستعمال الشخصى الخاص دون سواء بواسطة الاستماع أو الترجمة أو الاقتباس أو التوزيع الموسيقى أو التمثيل أو الاستماع الإذاعى أو المشاهدة التليفزيونية أو التصوير بأى شكل آخر .
- ٢- الاستعانة بالمصنف على سبيل الإيضاح فى التعليم بواسطة المطبوعات أو البرامج أو التسجيلات الإذاعية أو التليفزيونية أو الأقلام السينمائية لاهداف تربوية أو ثقافية أو دينية أو للتدريب المهني وفى الحدود التى يقتضيها تحقيق هذا الهدف بشرط الا يكون الاستعمال بقصد تحقيق ربح مادى وأن يذكر المصدر واسم المؤلف.

- ٣- الاستشهاد بقررات من المصنف فى مصنف آخر بهدف الإيضاح أو الشرح أو النقد وفى حدود العرف المتبع والقدر الذى يبرره هذا الهدف على ان يذكر المصدر اسم المؤلف و ينطبق ذلك ايضا على الفقرات المنقولة من المقالات

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلى والدولى " ص ٧٢ وما بعدها .

الصحفية والدوريات التي تظهر على شكل خلاصات صحفية .

المادة (١٥) : ١- يجوز بدون إذن المؤلف استنساخ المقالات الإخبارية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الدينية أو الثقافية التي تعالج موضوعات الساعة أو نشرها من قبل الصحف أو الدوريات وكذلك المصنفات الإذاعية ذات الطابع المماثل بشرط ذكر المصدر .

٢- ويجوز استنساخ أى مصنف يمكن سماعه أو مشاهدته خلال عرض إخباري عن الأحداث الجارية أو نشره بواسطة التصوير الفوتوغرافي أو التليفزيوني أو وسائل الاعلام الجماهيرية الأخرى بشرط أن يكون ذلك في حدود الهدف الاعلامي المراد تحقيقه ومع الإشارة الى اسم المؤلف .

المادة (١٦) : ١- يجوز للمكتبات العامة ولمراكز التوثيق غير التجارية والمعاهد التعليمية والمؤسسات العلمية والثقافية بدون إذن المؤلف استنساخ المصنفات المحمية بالتصوير الفوتوغرافي أو ما شابه بشرط ان يكون ذلك الاستنساخ وعدد النسخ مقصوراً على احتياجات انشطتها والا يضر بالاستغلال المادي للمصنف ولا يتسبب في الاضرار بالمصالح المشروعة للمؤلف .

٢- ويجوز للهئات الإذاعية ان تعد لبرامجها وبوسائلها الخاصة تسجيلاً غير دائماً لأى مصنف يُرخص لها بان تتيحه ويجب إتلاف جميع النسخ خلال مدة لا تتجاوز سنة ميلادية اعتباراً من تاريخ صنعها وللمؤلف حق تمديد هذه المدة ويستثنى من هذا الحق التسجيلات ذات الصلة الوثائقية وبحدود نسخة واحدة .

المادة (١٧) : يجوز للصحافة وغيرها من وسائل الاعلام ان تنشر بدون إذن المؤلف الخطب والمحاضرات وكذلك المرافعات التي تلقى اثناء نظر المنازعات القضائية وغير ذلك من المصنفات المشابهة المعروضة علناً إلى الجمهور بشرط ذكر اسم المؤلف بوضوح وله وحدة حق نشر هذا المصنفات في مطبوع واحد أو بأية طريقة يراها .

## الباب الخامس

### أحكام المصنف بعد وفاة المؤلف

المادة (١٨) : يكون لورثة المؤلف بعد وفاته الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المالى للمصنف والمنصوص عليها في المادة (٧) من هذا القانون .

المادة (١٩) : اذا مات المؤلف قبل أن يقرر نشر مصنفه انتقل هذا الحق الى من يخلفونه . ولهؤلاء وحدهم مباشرة حق المؤلف . على أنه إذا كان المؤلف قد أوصى بعدم النشر أو بتعيين موعد له وجب تنفيذ ما أوصى به .

المادة (٢٠) : ١- تسرى حقوق المؤلف مدى حياته ولمدة ٢٥ سنة بعد وفاته .

٢- تكون مدة سريان حقوق المؤلف ٢٥ سنة من تاريخ النشر بالنسبة للمصنفات الآتية :

أ- أفلام السينما واعمال الفنون التطبيقية .

ب- المصنفات التى ينجزها الأشخاص الاعتباريين.

ج- المصنفات التى تنشر باسم مستعار أو دون ذكر اسم المؤلف حتى يكشف عن شخصيته .

د- المصنفات التى تنشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفها .

٣- وتكون مدة سريان حق المؤلف على المصنفات الفوتوغرافية عشر سنوات من تاريخ النشر .

٤- وتحسب مدة حماية حقوق المؤلف بالنسبة للمصنفات المشتركة من تاريخ وفاة آخر من بقي حياً من مؤلفيها .

٥- وإذا كان المصنف مكوناً من عدة أجزاء نشرت منفصلة وعلى فترات فيعتبر كل جزء مصنفًا مستقلًا بالنسبة لحساب مدة الحماية .

المادة (٢١) : تخضع للحماية المصنفات التى ينشرها الورثة لأول مرة بعد وفاة المؤلف ويكون لهم حق استغلالها مالياً .

المادة (٢٢) : إذا تقاضى ورثة المؤلف عن نشر مصنفه ورأى الوزير إن الصالح العام يقتضى نشر المصنف فله أن يطلب كتابة من الورثة نشره ، فإذا انقضت ستة أشهر من تاريخ هذا الطلب ولم يباشروا النشر فللوزير مباشرة الطبع وحق نشره ويعوض الورثة في هذه الحالة تعويضاً عادلاً .

### الباب السادس

#### الاشتراك في المصنفات

المادة (٢٣) : إذا اشترك عدة اشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في العمل المشترك اعتبر الجميع ملاكاً للمصنف بالتساوى فيما بينهم إلا إذا اتفقوا على خلاف ذلك ، ولا يجوز لأحد الشركاء مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف إلا باتفاقهم جميعاً وإذا وقع خلاف بينهم يكون الفصل فيه من اختصاص القضاء ولكل المشتركين في التأليف الحق في رفع الدعاوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف كما ينتقل هذا الحق الى ورثة أى منهم <sup>(١)</sup> .

المادة (٢٤) : للمصنف الذى تضعه جماعه من المؤلفين أو يضعه مؤلف واحد بتوجيه شخص طبيعى أو معنوى يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه يكون للشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ابتكار هذا المصنف وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف المالية إلا إذا نص العقد بين الطرفين على غير ذلك أو اشترط شروطاً محددة ، أما الحق الادبى في نسبة المصنف فيبقى لمؤلفى أو لمؤلف هذا المصنف .

المادة (٢٥) : فى حالة الاشتراك في تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية يكون لمؤلف اللحن وحده الحق في الترخيص بالاداء الطنى للمصنف كله أو نشرة أو عمل نسخ منه مع عدم الاخلال بحق مؤلف الشطر الادبى ، ويمسرى ذلك الحكم في شأن المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وفى الاستعراضات المصحوبة بالموسيقى وفى جميع المصنفات المشابهة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات الدولية الكبرى " ص ٦٦ وما بعدها .

كما يكون لمؤلف الشطر الأدبي الحق في نشر الشطر الخاص به وحده على أنه لا يجوز له التصرف في هذا الشطر ليكون أساساً لمصنف آخر مماثل ما لم يكن هناك اتفاق آخر على خلاف ذلك .

المادة (٢٦) : يعتبر شريكاً في تأليف المصنف السينمائي أو المسرحي أو المصنف المعد للإذاعة أو التلفزيون كل من :

١- مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة للبرنامج الإذاعي أو التلفزيوني أو السينمائي أو المسرحي .

٢- مؤلف الحوار .

٣- من قام بتحرير المصنف الأدبي الموجود بشكل يجعله ملائماً للفن السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني .

٤- واضع الموسيقى إذا قام بوضعها خصيصاً للمصنف السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني أو المسرحي .

٥- المخرج إذا بسط رقابة فعلية وقام بعمل إيجابي من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف بأشكاله السابقة .

وإذا كان المصنف المعد للإذاعة اللاسلكية أو التلفزيون أو السينما أو المسرح مقتبساً أو مستخرجاً من مصنف آخر سابق عليه يعتبر مؤلف هذا المصنف السابق مشتركاً في المصنف الجديد ويشترط ذكر اسمه بالإشارة إلى الاقتباس أو الاستخراج صراحة .

المادة (٢٧) : إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف مصنف سينمائي أو مسرحي أو مصنف معد للإذاعة أو التلفزيون عن القيام بإتمام الأعمال التي تخصه فلا يترتب على ذلك منع باقي المشتركين من استعمال الجزء الذي أنجزه وذلك مع عدم الإخلال بما للممتنع من حقوق مرتتبة على اشتراكه في التأليف إذا كان الامتناع راجعاً إلى أسباب مقبولة حالت دون قيامه بإتمام العمل أما إذا كان الامتناع راجعاً

الى ارادته المنفردة دون وجود اسباب تبرر ذلك فيحرم من أى حقوق تترتب له نظير الجزء الذى أنجزه .

المادة (٢٨) : إذا قام مؤلف أدبى ومؤلف سيناريو ومؤلف حوار ومخرج ومؤلف موسيقى مجتمعين كل فى مجال تخصصه بإبداع عمل سينمائى أو مسرحى أو إذاعى أو تليفزيونى فليس من حق أحد منهم منع عرض أو انتاج هذا العمل ، مع عدم الاخلال بحقوق المعارض الأدبية والمالية كما يحق لمؤلف الشطر الادبى ومؤلف الشطر الموسيقى أن ينشر مصنفه بطريقة أخرى غير السينما أو المسرح أو الاذاعة أو التليفزيون ما لم يتفق على غير ذلك .

المادة (٢٩) : يعتبر منتجاً للمصنف المسرحى أو السينمائى أو الاذاعى أو التليفزيونى الشخص الذى يتولى تنفيذ الشريط ويحمل مسؤولية هذا التنفيذ ويضع فى متناول مؤلفى المصنف الوسائل المادية والمالية الكفيلة بانتاجه وتحقيق إخراجة. ويعتبر المنتج دائماً ناشراً للمصنف وتكون له جميع حقوق الناشر على الشريط وعلى نسخة ويكون المنتج طوال مدة الاستغلال للشريط نائباً عن مؤلفى المصنف السينمائى أو الاذاعى أو المسرحى أو التليفزيونى وعن خلفهم فى الاتفاق على عرض الشريط واستغلاله دون الاخلال بحقوق مؤلفى المصنفات الادبية أو الموسيقية بنشر اعمالهم بطريقة أخرى ما لم يكن هناك اتفاق على خلاف ذلك .

### الباب السابع

#### أحكام عامة

مادة (٣٠) : للوزارة الحق فى إذاعة المصنفات العامة ، كالندوات العامة والمحاضرات والخطب والامسيات الشعرية والانشطة الثقافية والادبية والفنية التى تعرض أو تؤدى فى المسارح أو فى أى مكان عام آخر ، وعلى المسئولين عن هذه الامكنة تمكين هيئات الوزارة وتسهيل مهمتها وتكثيل أى صعوبات أمام الاذاعة والتليفزيون ، بشرط إذاعة اسم المؤلف وعنوان المصنف .

مادة (٣١) : ١- يعتبر الفلكلور الوطني لمجتمع الامارات العربية المتحدة ملكاً عاماً للدولة .

٢- وتعمل الدولة ممثلة فى الوزارة على حماية الفلكلور الوطنى بكل السبل والوسائل القانونية وتمارس صلاحيات المؤلف بالنسبة للمصنفات الفلكلورية فى مواجهة التحوير أو التشويه أو الاستغلال التجارى .

مادة (٣٢) : للمؤلف أن ينقل أى حق من حقوقه المالية التى يرتبها له مصنفه وفق أحكام هذا القانون إلى شخص أو اشخاص آخرين ويشترط لتمام ذلك أن يكون نقل الحق مكتوباً وأن يحدد صراحة كل حق على حده يكون محلاً ، للتصرف مع بيان مدة ذلك التصرف أو النقل وكيفيته والغرض منه ومكانه ، ويمتنع على المؤلف إثبات أى تصرف من شأنه اعاقا المتصرف إليه فى استعمال الحق المتصرف فيه .

مادة (٣٣) : تضع الوزارة نظاماً خاصاً لإيداع المصنفات المحمية بهذا القانون وما يطرأ عليها من تصرفات ، كما تنظم ما يلزم ذلك من نماذج و سجلات خاصة بالإيداع<sup>(١)</sup> .

مادة (٣٤) : لأصحاب المصنفات الفكرية ومؤلفيها ان يتقدموا الى الوزارة بطلب قيد مصنفاتهم على ان يرفق مع طلب القيد البيانات الآتية :

- ١- اسم المؤلف أو المؤلفين بالنسبة الى المصنفات المشتركة .
- ٢- موضوع المصنف .
- ٣- عدد عشر نسخ من المصنف .
- ٤- بيان شامل بمواصفات المصنف .
- ٥- إقرار مكتوب من المؤلف أو المؤلفين بملكيتهم للمصنف وفقاً لأحكام هذا القانون .
- ٦- إقرار من المؤلف أو المؤلفين يحدد الطريقة التى يختارونها لنشر المصنف .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٣٠٨ وما بعدها .



المادة (٣٥) : تعطى الوزارة لصاحب أو اصحاب المصنف شهادة تتضمن تاريخ قيد المصنف وموضوعه ونوعه واسم صاحب المصنف أو اصحابه .

المادة (٣٦) : يشترط فى المصنف المقدم للإيداع أن يكون مجازاً من ادارة الرقابة بالوزارة أو من المصنفات التى يجيزها قاتون المطبوعات والنشر .

المادة (٣٧) : للمؤلف وحده إذا طرأت اسباب جوهرية أن يطلب من المحكمة المختصة الحكم بسحب مصنفة من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه فى حقوق الاستغلال المالى ويلزم المؤلف فى هذه الحالة أن يعرض مقدماً من آلت اليه ملكية حقوق الاستغلال المالى تعويضاً عادلاً تحددته المحكمة .

#### الباب الثامن

##### فى العقوبات<sup>(١)</sup>

مادة (٣٨) : يعاقب بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسون ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين من قام بنشر مصنف غير مملوك له دون الحصول على إذن كتابى من مؤلف المصنف أو ورثته أو من يمثلهم ويعاقب بذات العقوبة من يدعى على خلاف الحقيقة أنه مالك مصنف من المصنفات .

مادة (٣٩) : يعاقب الناشر الذى يتولى نشر مصنف من المصنفات بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا عدل عند النشر فى حقيقة المصنف وطبيعته وموضوعه وعنوانه مخالفاً بذلك تعليمات مؤلف المصنف ورغبته .

مادة (٤٠) : لا يجوز للناشر إعادة نشر المصنف إلا بعد الحصول على موافقة المؤلف وبالتقدر المتفق عليه ، وفى حالة مخالفة الناشر ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة (٣٩) من هذا القانون .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والإنترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٣٣ وما بعدها .

مادة (٤١) : لا يجوز لغير الأشخاص أو المحلات المرخص لهم بالدولة نشر أى مصنف من المصنفات أو نسخه أو طبعه ، ويعاقب من يخالف ذلك بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبالغرامة التى لا تزيد عن (١٠٠٠٠) عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٤٢) : لا يجوز لأى من للمحلات التى تتولى توزيع أو بيع أو نسخ نماذج المصنفات أن تقوم بعملية النسخ أو البيع إلا بموافقه كتابيه من المؤلف مالك المصنف أو من يخولنه ويعاقب بالحبس وبالغرامة التى لا تقل عن (٥٠٠٠٠) خمسين ألف درهم صاحب المحل الذى يخالف ذلك .

مادة (٤٣) : فى جميع الاحوال المبينة فى هذا الباب يتعين الحكم بمصادرة نسخ المصنفات موضوع الجريمة ، كما يجوز للمحكمة أن تحكم بإغلاق المحل .

مادة (٤٤) : تطبق أحكام العقوبات المقررة فى هذا الباب على المصنفات المترجمة إذا قام الناشر أو الموزع المرخص له بإعادة نشر أو توزيع المصنف المترجم بمخالفة الاتفاق المحرر بينه وبين المؤلف .

### الباب التاسع

#### أحكام ختامية

مادة (٤٥) : على جميع المحلات المرخص لها بنسخ أو توزيع أو بيع المصنفات والمرخص لها بذلك فى الدولة أن تحتفظ بالوسائل الكتابية التى تخول لها ذلك من صاحب المصنف أو السلطات المعنية الأخرى سواء كان المصنف من داخل الدولة أو من خارجها على أن يحدد بالنسبة للمصنفات المعدة خارج الدولة بيان يوضح مصدر هذه المصنفات والإذن أو الاتفاق الذى يخول له القيام بالنسخ أو التوزيع أو البيع وبشرط خضوعه المسبق للرقابة من قبل الوزارة<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون الطبوعات والنشرىعات الجنائية الخاصة " ص ٦٩ وما بعدها .

مادة (٤٦) : ١- يصدر وزير العدل بالاتفاق مع وزير الاعلام والثقافة وبعد التشاور مع السلطة المختصة فى الامارة المعنية قراراً بتحديد الموظفين الذين يكون لهم صفة مأموري الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام هذا القانون<sup>(١)</sup> .

٢- ويكون لهؤلاء الموظفين الحق فى دخول هذه المحلات التى تقوم بنشر المصنفات وتوزيعها ونسخها وإنتاجها فى البلاد كما يحق لهم ضبط ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون ، ولهم فى سبيل ذلك ضبط المواد والنسخ والوسائل التى استخدمت فى ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وعليهم الاستعانة برجال الامن والشرطة إذا اقتضت الاحوال ذلك .

مادة (٤٧) : يصدر الوزير القرارات المنفذة لهذا القانون<sup>(٢)</sup> .

مادة (٤٨) : يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٤٩) : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ستة اشهر من تاريخ نشره .

صدر عنا بقصر الرئاسة فى أبو ظبى

بتاريخ ١ ربيع الثانى ١٤١٣ هـ .

الموافق ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ م .

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٧٠ وما بعدها .



## الباب الرابع

### الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن

#### حماية المؤلف في المملكة الأردنية الهاشمية

نحن حسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة .

المادة (١) : يسرى هذا القانون (قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) : يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك .

الوزير : وزير الثقافة<sup>(١)</sup> .

الإيداع : تسليم المصنف إلى المركز وفقا لأحكام هذا القانون .

المركز : مركز الإيداع في أي دائرة أو جهة رسمية يعتمدها الوزير .

المحكمة : محكمة البداية المختصة .

المادة (٣) : أ- تتمتع بالحماية بموجب هذا القانون المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم أيما كان نوع هذه المصنفات أو أهميتها أو الغرض من إنتاجها .

ب- تشمل هذه الحماية المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة ويوجه خاص :

(١) انظر د. عهد الفتاح مراد " التطويق على القانون المدني " ص ٥٨ وما بعدها.

- ١- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة .
- ٢- المصنفات التي تلقى شفاها كالمحاضرات والخطب والمواعظ .
- ٣- المصنفات المسرحية والمهرجيات الغنائية والموسيقية والتمثيل الإيمائي.
- ٤- المصنفات الموسيقية سواء كانت مرقمة أم لم تكن أو كانت مصحوبة بكلمات أم لم تكن .
- ٥- المصنفات السينمائية والإذاعية السمعية والبصرية<sup>(١)</sup> .
- ٦- أعمال الرسم والتصوير والنحت والحفر والعمارة والفنون التطبيقية والزخرفية.
- ٧- الصور التوضيحية والخرائط والتصميمات والمخططات والأعمال المجسمة المتعلقة بالجغرافيا والخرائط السطحية للأرض .
- ٨- برامج الحاسوب .
- ج- وتشمل الحماية عنوان المصنف إلا إذا كان العنوان لفظا جاريا للدلالة على موضوع المصنف .
- المادة (٤) : يعتبر مؤلفا الشخص الذي ينشر المصنف منسوباً إليه سواء كان ذلك بذكر اسمه على المصنف أو بأى طريقة أخرى إلا إذا قام الدليل على غير ذلك . ويسرى هذا الحكم على الاسم المستعار بشرط ألا يكون هناك أى شك فى شخصية المؤلف الحقيقية .
- المادة (٥) : مع عدم الإخلال بحقوق مؤلف المصنف الأصلي يتمتع بالحماية ويعتبر مؤلفاً لأغراض هذا القانون :
- أ- من قام بترجمة المصنف إلى لغة أخرى أو تحويله من لون من ألوان الأدب أو الفنون أو العلوم إلى لون آخر منها أو تلخيصه أو تحويله أو تعديله أو شرحه أو التعليق عليه أو فهرسته أو غير ذلك من الأوجه التى تظهره بشكل جديد .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

ب- المؤدى الذى ينقل إلى الجمهور عملاً فنياً وضعه غيره سواء كان هذا الأداء بالغناء أو العزف أو الإيقاع أو التصوير أو الرسم أو الحركات أو الخطوات أو بأى طريقة أخرى .

ج- مؤلفو الموسوعات والمختارات التى تشكل من حيث انتقاء مادتها وترتيبها أعمالاً فكرية إبداعية . وكذلك مؤلفو المجموعات التى تتضمن مقتطفات مختارة من الشعر أو النثر أو الموسيقى أو غيرها على أن يذكر فى تلك المجموعات مصدر المقتطفات ومؤلفها .

المادة (٦) : إذا تم ابتكار المصنف لحساب شخص آخر فإن حقوق التأليف تعود للمؤلف المبتكر إلا إذا اتفق خطياً على غير ذلك .

المادة (٧) : لا تشمل الحماية المنصوص عليها فى هذا القانون المصنفات التالية إلا إذا تميزت مجموعات هذه المصنفات بجهد شخصي ينطوى على الابتكار والترتيب :

أ- القوانين والأنظمة والأحكام القضائية وقرارات الهيئات الإدارية والاتفاقيات الدولية وسائر الوثائق الرسمية لهذه المصنفات أو لأى جزء منها<sup>(١)</sup>.

ب- الألباء المنشورة أو المذاعة أو المبلغة بصورة علنية .

ج- المصنفات التى آلت إلى الملكية العامة ، ويعتبر الفلكلور الوطني ملكاً عاماً لغايات هذه المادة ، على أن يمارس الوزير حقوق المؤلف بالنسبة لهذه المصنفات فى مواجهة التشويه أو التحوير أو الإضرار بالمصالح الثقافية .

المادة (٨) : للمؤلف وحده :

(١) انظر د .عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٢٠٢ وما بعدها .

أ- الحق في أن ينسب إليه مصنفه وأن يذكر اسمه على جميع النسخ المنتجة كطرح المصنف على الجمهور إلا إذا ورد ذكر المصنف عرضاً أثناء تقديم أخباري للأحداث الجارية .

ب- الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة النشر وموعده .

ج- الحق في إجراء أي تعديل على مصنفه سواء بالتغيير أو التفتيح أو الحذف أو الإضافة<sup>(١)</sup> .

د- الحق في دفع أي اعتداء على مصنفه وفي منع أي تشويه أو تحريف أو أي تعديل آخر عليه أو أي مساس به من شأنه الإضرار بسمعته وشرفه ، على أنه إذا حصل أي حذف أو تغيير أو إضافة أو أي تعديل آخر في ترجمة المصنف ، فلا يكون للمؤلف الحق في منعه إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن هذا التعديل أو ترتب على الترجمة مساس بسمعة المؤلف ومكانته الثقافية أو الفنية أو إخلال بمضمون المصنف .

هـ- الحق في سحب مصنفه من التداول إذا وجدت أسباب جدية ومشروعة لذلك ويلزم المؤلف في هذه الحالة بتعويض من آلت إليه حقوق الاستغلال المالي تعويضاً عادلاً .

المادة (٩) : للمؤلف الحق في استغلال مصنفه مادياً بأية طريقة يختارها ، ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي منه لو ممن يخلفه . ويتضمن ذلك :  
أ- الحق في أن يطبع مصنفه ويذيعه ويخرجه .

ب- الحق في استمساخ مصنفه بجميع الأشكال المادية بما في ذلك التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو التسجيل .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلي والخارجي " ص ٨٩ وما بعدها .



ج- الحق فى ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى أو اقتباسه أو توزيعه موسيقياً أو إجراء أى تحويل عليه .

د- الحق فى أن يجيز استعمال نسخة أو عدة نسخ من مصنفه للأشخاص الذين يستغلونها فى أعمال التأجير والإعارة وغير ذلك من الأعمال المتعلقة بعرض المصنف على الجمهور .

هـ- الحق فى نقل مصنفه إلى الجمهور عن طريق التلاوة أو الإلقاء أو العرض أو التمثيل أو النشر الإذاعي أو التليفزيوني أو السينمائي أو أية وسيلة أخرى<sup>(١)</sup> .

المادة (١٠) : للمؤلف وحده الحق فى نشر رسائله ، ولكن لا يجوز له أو لغيره ممارسة هذا الحق دون إذن مسبق من المرسل إليه أو ورثته إذا كان من شأن نشر تلك الرسائل أن يلحق ضرراً بالمرسل إليه .

المادة (١١) : أ- يجوز لأى شخص بترخيص من الوزير ترجمة أى منصف أجنبي إلى اللغة العربية بعد مرور سنة واحدة على تاريخ تقديم طلب تصريح ترجمته إلى المؤلف أو إلى الجهة التى قامت بترجمته إلى لغة أجنبية أخرى إذا لم يكن أى منهما قد قام بترجمته إلى اللغة العربية ، أو سمح لجهة أخرى بذلك خلال تلك المدة . وفى حالة صدور التصريح بالترجمة يستحق مؤلف المصنف أو من كان قد ترجمه بترخيص من المؤلف تعويضاً عادلاً من طالب التصريح بالترجمة .

ب- تنتهى حماية المصنف الأجنبي فى استغلاله عن طريق ترجمته إلى اللغة العربية بمضى خمس سنوات على تاريخ نشره لأول مرة باللغة التى سترجم عنها .  
المادة (١٢) : لا يجوز الحجز على حق المؤلف فى أى مصنف غير أنه يجوز الحجز على نسخ المصنف التى تم نشرها ولا يجوز الحجز على المصنف الذى يتوفى مؤلفه قبل نشره إلا إذا ثبت أنه كان قد وافق على نشره قبل وفاته .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

المادة (١٣) : للمؤلف أن يتصرف بحقوق الاستغلال المالى لمصنفه ويشترط فى هذا التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق يكون محلاً للتصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه .

المادة (١٤) : يعتبر باطلا تصرف المؤلف فى مجموع انتاجه الفكرى المستقبلى .

المادة (١٥) : إن نقل ملكية النسخة الأصلية من مصنف أو نسخه وحيدة أو عدة نسخ منه إلى الغير لا يتضمن نقل حق المؤلف على هذا المصنف إلى ذلك الغير . غير أنه يحق لمن يملك هذه النسخة أو النسخ أن يعرضها على العامة ولا يكون ملزماً بتمكين المؤلف من نسخها أو نقلها أو عرضها ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك .

المادة (١٦) : لا يترتب على حق مؤلف المصنف الفوتوغرافى منع الغير من أخذ صورة أو أكثر لذات الشيء موضوع المصنف ولو أخذت الصورة أو الصور الجديدة من المكان نفسه وفى الظروف نفسها التى أخذت فيها الصورة الفوتوغرافية الأولى للمصنف .

المادة (١٧) : يجوز استعمال المصنفات المنشورة دون إذن المؤلف وفقاً للشروط وفى الحالات الآتية :

أ- تقديم المصنف أو عرضه أو إلقاءه أو تمثيله أو إيقاعه إذا حصل فى اجتماع عاتلى أو فى اجتماع جمعية أو منتدى خاص أو مدرسة ، ويجوز للفرق الموسيقية التابعة للدولة أو لأى شخص معنى عام إيقاع المصنفات الموسيقية ويشترط فى ذلك أن لا يتأتى عنه أى مردود مالى .

ب- الاستعانة بالمصنف للاستعمال الشخصى الخاص وذلك بعمل نسخة واحدة منه بواسطة الاستنساخ أو الترجمة أو الاقتباس أو التوزيع الموسيقى أو التمثيل أو الاستماع أو المشاهدة أو التحوير بأى شكل آخر .

ج- الاعتماد على المصنف فى الإيضاح فى التعليم بواسطة المطبوعات أو البرامج

أو التسجيلات الصوتية والسمعية والبصرية أو لأهداف تربوية أو تثقيفية أو دينية أو للتدريب المهني وذلك في الحدود التي يقتضيها تحقيق تلك الأهداف على ألا يقصد من الاعتماد على المصنف في هذه الحالة تحقيق أى ربح مادي وأن يذكر المصنف واسم مؤلفه<sup>(١)</sup> .

د- الاستشهاد بفقرات من المصنف في مصنف آخر بهدف الإيضاح أو الشرح أو المناقشة أو النقد أو التثقيف أو الاختبار ، وذلك بالقدر الذى يبرره هذا الهدف على أن يذكر المصنف واسم مؤلفه .

المادة (١٨) : لا يجوز للصحف والنشرات الدورية نقل الروايات المسلسلة والقصص القصيرة وغيرها من المصنفات التى تنشر في الصحف والنشرات الدورية الأخرى دون موافقة مؤلفيها . على أنه يجوز للصحف أن تنقل ما تنشره الصحف الأخرى من المقالات ذات الطابع الإخبارى السياسى والاقتصادى والدينى، التى تشغل رأى العام ، إلا إذا ورد في الصحيفة التى نشرت فيها تلك المقالات ما يحظر نقلها صراحة . ويشترط في جميع الأحوال الإشارة إلى المصدر الذى نقلت عنه.

المادة (١٩) : يجوز للصحف وغيرها من وسائل الاعلام أن تنشر دون إذن المؤلف الخطب والمحاضرات والأحاديث وغيرها من المصنفات المماثلة التى تلقى علناً أو توجه إلى العامة ، ويشترط في جميع الحالات أن يذكر المصنف ومؤلفه على أن لمؤلف أى من هذه المصنفات نشره في مطبوع واحد أو بأى طريقة أو صورة أخرى يختارها .

المادة (٢٠) : يجوز للمكتبات العامة ومكاتب التوثيق غير التجارية والمعاهد التعليمية والمؤسسات العلمية والثقافية أن تنسخ أى مصنف بالتصوير الفوتوغرافى

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٢١ وما بعدها .

أو بغيرة وذلك دون إذن المؤلف ، ويشترط في ذلك أن يكون النسخ وعدد النسخ مقصوراً على حاجة تلك المؤسسات وأن لا يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بحقوق مؤلف المصنف .

المادة (٢١) : لورثة المؤلف وحدهم الحق في تقرير نشر مصنفة الذي لم ينشر أثناء حياته إلا إذا كان المؤلف قد أوصى بعدم نشره أو حدد الوقت الذي يجوز نشره فيه ، فيجب التقيّد بوصيته تلك .

المادة (٢٢) : لورثة المؤلف لأي مصنف وحدهم الحق في ممارسة حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها في هذا القانون لذلك المصنف على أنه إذا كان المؤلف قد تعاهد أثناء حياته مع الغير بشأن استغلال مصنفة ، فيجب تنفيذ هذا التعاهد وفقاً لشروطه . وإذا اشترك في تأليف المصنف أكثر من مؤلف وتوفي أحدهم دون أن يترك وارثاً على نصيبه في المصنف يؤول إلى باقي المشتركين في تأليفه بالتساوي ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

مادة (٢٣) : لهيئات الإذاعة والتلفزيون الرسمية الحق في إذاعة أو عرض المصنفات التي تقدم في المسارح أو في أي مكان عام آخر . وعلى مديري هذه الأمكنة تمكين الهيئات المذكورة من ترتيب الوسائل الفنية اللازمة لذلك . وعلى تلك الهيئات بيان اسم المؤلف وعنوان المصنف ودفع تعويض عادل للمؤلف أو خلفه وللمستغل المكان الذي يقدم فيه المصنف إذا كان لذلك مقتضى .

مادة (٢٤) : يجوز لهيئات الإذاعة والتلفزيون الرسمية أن تعد لبرامجها وبوسائلها الخاصة تسجيلاً غير دائم لأي مصنف يرخص لها أن تنجعه أو تعرضه على أن تقوم بإتلاف جميع نسخ المصنف خلال سنة واحدة من تاريخ إعداد تلك النسخ إلا إذا وافق المؤلف على تمديد هذه المدة . ويستثنى من ذلك نسخ المصنفات ذات الصفة الوثائقية وأن لا يتم الاحتفاظ بأكثر من نسخة واحدة من كل منها .

مادة (٢٥) : لا يحق لمن قام بعمل أي صورة أن يعرض أصل الصورة أو ينشره

أو يوزعه أو يعرض<sup>(١)</sup> أو ينشر أو يوزع نسخاً منها دون إذن من تملكه. ولا يسرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علناً أو كانت الصورة تستلحق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عامة أو صرحت السلطات العامة بنشرها خدمة للصالح العام . ويشترط في جميع الأحوال عدم عرض أى صورة أو نشرها أو توزيعها أو تداولها إذا ترتب على ذلك المساس بشرف من تملكه أو تعريض كرامته أو سمعته أو وقاره أو مركزه الاجتماعي . على أن للشخص الذى تملكه الصورة أن يأذن بنشرها فى الصحف والمجلات وغيرها من وسائل الاعلام حتى ولو لم يسمح بذلك الشخص الذى قام بعمل الصورة إلا إذا كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . وتسرى هذه الأحكام على الصور أيا كانت الطريقة التى عملت بها سواء بالرسم أو الحفر أو النحت أو بأى وسيلة أخرى .

المادة (٢٦) : إذا لم يحمل أى مصنف اسم مؤلفه أو حمل اسماً مستعاراً ، فيعتبر الناشر لذلك المصنف مفوضاً حكماً من قبل المؤلف بممارسة حقوقه المنصوص عليها فى هذا القانون إلى أن يعلن المؤلف عن شخصيته ويثبتها.

المادة (٢٧) : إذا لم يمارس ورثة المؤلف لأى مصنف أو الشخص الذى يعتبر خلفاً له حسب مقتضى الحال حقوقهم فى الاستغلال المالى فى المصنف فللوزير ممارسة تلك الحقوق بنشر المصنف أو إعادة نشره إذا لم يقم الورثة أو الخلف بذلك خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغهم خطياً من قبل الوزير ، دون أن يخل ذلك بحق الورثة أو الخلف حسب مقتضى الحال بالتعويض العادل عن نشر المصنف أو إعادة نشره .

(١) انظر د. عهد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلى والخارجى " ص ٨٩ وما بعدها .

**المادة (٢٨) :** للمؤلف التصرف في أى من حقوقه في المصنف على أساس المشاركة مع الغير بنسبة من الإيراد أو الربح الناتج عن الاستغلال المالى للمصنف من قبل ذلك الغير . ويشترط أن يكون له الحق في الحصول على جزء إضافي من ذلك الإيراد أو الربح إذا تبين أن الاتفاق على استغلال مصنفه لم يكن عادلا بحقه ، أو أصبح كذلك لظروف وأسباب كانت خافية وقت التعاقد أو طرأت بعد ذلك .

**المادة (٢٩) :** لمؤلف مصنفات الفن التشكيلي الأصلية والمخططات الموسيقية الأصلية الحق في المشاركة في حصيلة كل عملية بيع بالمزاد العلني لهذه المصنفات تلي أول تنازل عنها بجريه المؤلف ويحدد النظام شروط ممارسة هذا الحق ونسبة المشاركة في حصيلة البيع وكيفية تحصيلها ويعتبر باطلا أى اتفاق أو ترتيب يعقد أو يجرى بصورة تخالف أحكام هذه المادة على أنه يشترط في ذلك أن لا يمسرى هذا الحكم على مصنفات فن العمارة والفنون التطبيقية .

**المادة (٣٠) :** تسري مدة الحماية على حقوق المؤلف المبينة في هذا القانون طيلة حياة المؤلف ولمدة ثلاثين سنة بعد وفاته ، أو بعد وفاة آخر من بقى حيا من الذين اشتركوا في تأليف المصنف إذا كانوا أكثر من مؤلف واحد .

**المادة (٣١) :** تسرى الحماية للمصنفات التالية لمدة ثلاثين سنة من تاريخ نشرها :  
أ - مصنفات الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والتصوير الفوتوغرافي التي لا تكون ذات طابع إنشائي بحيث تقتصر على نقل المناظر نقلا آليا<sup>(١)</sup> .

ب - مصنفات الفنون التطبيقية .

ج - أى مصنف يكون مؤلفه أو صاحب الحق فيه شخصا معنويا .

د - المصنف الذي ينشر لأول مرة بعد وفاة مؤلفه .

(١) انظر د. عبد الفتاح مبرك " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها.

٥ - المصنف الذى لا يحمل اسم مؤلفه أو يحمل اسماً مستعاراً على أنه إذا كشف المؤلف عن شخصيته خلال مدة الحماية فتبدأ هذه المدة من تاريخ وفاة المؤلف .  
المادة (٣٢) : تسرى الحماية للمصنفات التالية لمدة خمس عشرة سنة بعد وفاة المؤلف :

أ - برامج الحاسوب .

ب - المصنفات المترجمة .

ج - اللوحات والمخطوطات والمنحوتات والرسوم والصور والخرائط المعمارية أو الجغرافية أو السطحية للأرض وسائر المسطحات والمجسمات.

المادة (٣٣) : أ - يعتبر المصنف منشوراً من تاريخ وضعه فى متناول الجمهور لأول مرة ، ولا ينظر فى ذلك إلى إعادة نشره ، إلا إذا أدخل المؤلف عند إعادة نشره تعديلات أساسية يمكن اعتباره معها مصنفًا جديدًا<sup>(١)</sup> .

ب - إذا كان المصنف يتكون من عدد من الأجزاء أو المجلدات نشرت منفصلة فى أوقات مختلفة فيعتبر كل جزء أو مجلد مستقلاً وذلك بالنسبة إلى تاريخ النشر .

المادة (٣٤) : أ - يعد انقضاء مدة الحماية المنصوص عليها فى هذا القانون لأى مصنف أو عند انقطاع ورثة مؤلفه أو عدم وجود أى خلف له قبل انقضاء مدة الحماية ، يؤول المصنف إلى الملكية العامة بحيث يحق لأى شخص أن يطبعه أو ينشره أو يترجمه إذا كان قد تم نشره أو طبعه أو ترجمته قبل ذلك.

ب - وأما إذا لم يكن المصنف المنصوص عليه فى الفقرة (أ) من هذه المادة قد طبع أو نشر قبل أيلولته إلى الملكية العامة فلا يجوز استغلال أى حق فيه بما فى ذلك طبعه أو نشره أو ترجمته إلا بترخيص من الوزير ويسرى هذا الترخيص لمدة خمس عشر سنة على أن يعتبر ملغى إذا لم يمارسه صاحبه خلال سنة واحدة وإذا بدأ به ثم توقف بعد ذلك عن ممارسته لسنة كاملة .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

المادة (٣٥)<sup>(١)</sup> : أ - إذا اشترك أكثر من شخص في تأليف مصنف واحد بحيث لا يمكن فصل نصيب كل منهم في التأليف فيعتبرون جميعاً مالكيين للمصنف بالتساوي إلا إذا اتفقوا على غير ذلك . ولا يجوز لأى منهم في هذه الحالة ممارسة حقوق المؤلف في المصنف إلا باتفاقهم جميعاً ولكل منهم الحق في رفع الدعوى عند وقوع أى اعتداء على حق المؤلف .

ب - وأما إذا كان من الممكن فصل نصيب كل من المشتركين في تأليف المصنف عن نصيب شركائه الآخرين فيحق لكل منهم استغلال حق المؤلف في الجزء الذى ساهم في تأليفه على أن لا يلحق ذلك أى ضرر باستغلال المصنف نفسه أو يجحف بحقوق سائر الشركاء في المصنف إلا إذا اتفق على غير ذلك .

إذا اشترك جماعة في تأليف مصنف بتوجيه من شخص طبيعى أو معنوى ويسمى المصنف الجماعى والتزم ذلك الشخص بنشرة باسمه وتحت إدارته وبحيث اندمج عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذى قصد إليه ذلك الشخص من المصنف أو الفكرة التى ابتكرها له بحيث لا يمكن فصل العمل الذى قام به كل من المشتركين في تأليف المصنف وتمييزه على حدة ، فيعتبر الشخص الذى وجه ونظم ابتكار المصنف مؤلفاً له ويكون له وحده ممارسة حق المؤلف عليه .

المادة (٣٦) : أ - في حالة اشتراك أكثر من شخص في تأليف مصنف موسيقى غنائى يكون لمؤلف الشطر الموسيقى فيه وحده الحق في الترخيص للغير بالأداء العلنى للمصنف كله أو السماح بتنفيذه أو بنشرة أو بعمل نسخ منه على أن ألا يخل ذلك بحق مؤلف الشطر الأدبى من المصنف إذ أن له الحق في نشر الشطر الخاص به وحده دون أن يكون له الحق في التصرف فيه ليكون أساساً لمصنف موسيقى آخر ما لم يتفق على غير ذلك .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المبنى " ص ٥٨ وما بعدها.



ب- وأما المصنفات التي تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى وكذلك الاستعراضات المصحوبة بالموسيقى وفي جميع المصنفات الأخرى المماثلة يكون لمؤلف الشطر غير الموسيقي من المصنف الحق في الترخيص بالأداء العلني للمصنف المشترك كله أو بتفذيده أو بنشره أو بعمل نسخ منه ، وأما مؤلف الشطر الموسيقي من المصنف فيكون له حق التصرف في الموسيقى وحدها على أن لا تستعمل هذه الموسيقى في مصنف مشابه للمصنف المشترك ما لم يتفق على غير ذلك<sup>(١)</sup> .

المادة (٣٧) : أ- يعتبر شريكا في تأليف المصنفات السينمائية والاذاعية والتلفزيونية :

- (١) مؤلف السيناريو أو صاحب الفكرة المكتوبة في البرنامج .
- (٢) من قام بتحويل المصنف الأدبي الموجود بشكل يجعله ملائماً للتنفيذ .
- (٣) مؤلف الحوار في المصنف السينمائي أو الاذاعي أو التلفزيوني .
- (٤) واضع الموسيقى للمصنف إذا قام بوضعها خصيصاً له .
- (٥) مخرج المصنف إذا باشر رقابة فعلية على تنفيذه وقام بعمل إيجابي من الناحية الفكرية لتحقيق المصنف .

ب- إذا كان المصنف مبسطاً من مصنف آخر سابق عليه أو مستخرجاً منه، فيعتبر مؤلف هذا المصنف السابق شريكاً في المصنف الجديد .

ج- لمؤلف السيناريو للمصنف الأدبي ولمن قام بتحويله ولمؤلف الحوار فيه ولمخرجه مجتمعين الحق في عرض المصنف الجديد دون أن يكون لواضع المصنف الأصلي أو واضع الموسيقى الاعتراض على ذلك . على أن لا يخل ذلك بحقوقه المترتبة له على تأليف المصنف أو وضعه . ولكل من مؤلف الشطر الأدبي

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

والشطر الموسيقى في المصنف الحق في نشر الشطر الذي يخصه بطريقة أخرى غير السينما أو الإذاعة أو التلفزيون ما لم يتفق على غير ذلك<sup>(١)</sup>.

د - إذا امتنع أحد المشتركين في تأليف المصنف عن القيام بما يجب عليه القيام به أو عن إتمام العمل المطلوب منه فلا يترتب على ذلك منع أى من المشتركين الآخرين في تأليف المصنف من استعمال الجزء الذى أنجزه منه على أن لا يخل ذلك بالحقوق التى تترتب لأى منهم بسبب اشتراكه في تأليف المصنف .

هـ - يعتبر منتجاً للمصنف السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني الشخص الذى يتولى تحقيق هذا المصنف أو يتولى مسؤولية هذا التحقيق ويضع في متناول المؤلفين له الوسائل المادية والمالية الكفيلة بإنتاج المصنف وإخراجه .

و - يعتبر المنتج ناشراً للمصنف السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني وتكون له جميع حقوق الناشر على المصنف وعلى نسخه . ويكون طيلة المدة المتفق عليها لاستغلال الصنف نائباً عن المؤلفين له وعن خلفهم في التعاقد مع الغير على عرض المصنف واستغلاله وذلك دون الإخلال بحقوق مؤلفي المصنفات الأدبية والموسيقية الأخرى المقتبسة ، إلا إذا تم الاتفاق على غير ما نص عليه في هذه الفقرة .

المادة (٣٨) : يخضع لأحكام الإيداع المنصوص عليها في هذا القانون كل مصنف ينشر أو يطبع في المملكة لمؤلف أردنى أو غير أردنى . كما يخضع لهذه الأحكام كل مصنف ينشر أو يطبع خارج المملكة لمؤلف أردنى إذا تم توزيعه بداخلها . على أن يتم الإيداع في المركز دون مقابل قبل عرض المصنف للبيع أو التوزيع في المملكة ، وأن تكون النسخ المودعة مطابقة للمصنف من جميع الوجوه ومن أجود نسخه المنتجة ويخضع المصنف عند إعادة طبعه لأحكام الإيداع بموجب هذا القانون .

(١) لنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها

المادة (٣٩) : يكون لكل من مؤلف المصنف والناشر له وصاحب المطبعة التي طبع فيها والمنشج والموزع له مسؤولاً عن الإيداع . كما يكون المستورد لأى مصنف ومن في حكمة مسؤولاً عن إيداع المصنف الذى طبع أو نشر أو انتج خارج المملكة لمؤلف أردنى .

المادة (٤٠) : يعطى كل مصنف رقم إيداع خاص ويتولى المركز استخلاص البيانات الفنية من المصنفات وذلك لغايات الفهرسة والتصنيف للمصنفات المطبوعة وفقاً للقواعد والأصول المتبعة في هذا المجال . وتسلم هذه البيانات إلى صاحب الشأن لتثبيتها على المصنف<sup>(١)</sup> .

المادة (٤١) : يكون كل من المؤلف للمصنف إذا كان كتاباً وناشره وصاحب المطبعة التي طبع فيها مسؤولاً عن تثبيت بيانات الفهرسة والتصنيف ورقم الإيداع وتاريخه على ظهر صفحة عنوان المصنف ، أما المصنفات من غير الكتب فيثبت رقم الإيداع في أى مكان ظاهر من المصنف .

المادة (٤٢) : على كل مطبعة أو جهة تتولى طبع الكتاب أو نشره أو إنتاجه أو توزيعه في المملكة أن تقدم كل ستة أشهر بياناً بالمصنفات التي طبعتها أو نشرتها أو أنتجتها أو وزعتها وفقاً للنموذج الذى يعده المركز لهذه الغاية .

المادة (٤٣) : يصدر المركز بيانات ببلوغرافية دورية على شكل قوائم أو فهارس تتضمن المصنفات التى أودعت لدى المركز . كما يتولى مهام الإعلان الببليوغرافى في هذا المجال .

المادة (٤٤) : يتولى المركز تنظيم فهرس موحد للتعريف بالمصنفات المتوفرة في المكتبات ومركز المعلومات والتوثيق في المملكة يبين فيه المكان الذى يوجد فيه كل مصنف . كما يحدد فيه المكتبات ومراكز المعلومات والتوثيق التى يشملها الفهرس الموحد والالتزامات والاجراءات المطلوبة منها بقرار من الوزير .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

المادة (٤٥) : لا تسمع الدعوى بحماية حقوق المؤلف في أى مصنف لم يتم إيداعه لدى المركز وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (٤٦) : أ - للمحكمة بناءً على طلب المؤلف أو أى من ورثته أو خلفه أن تتخذ أى من الإجراءات التالية بالنسبة لأى مصنف تعرضت حقوق المؤلف فيه أو ورثته أو خلفه للاعتداء على أن يتضمن الطلب وصفاً شاملاً ومفصلاً للمصنف :

(١) وقف طبع المصنف أو نشره أو توزيعه أو عرضه أو منع أدائه العلنى ، ويشمل هذا الحكم أى جزء اقتبس دون حق .

(٢) الحجز على المصنف الأصلي أو نسخه أو الصورة التى أخذت عنه . وكذلك المواد المستعملة في إعادة نشره على أن لا تكون صالحة لعمل آخر .

(٣) الحجز على الإيرادات الناتجة عن استغلال المصنف الذى يتم نشره عن طريق الأداء العلنى .

ب - يقدم الطلب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة مشفوعاً بكفالة تضمن ما يلحق المستدعي ضده من عطل وضرر إذا تبين أن الطالب غير محق في دعواه . ويجوز تقديم الطلب قبل إقامة الدعوى أو عند إقامتها أو أثناء رويتها . وإذا قررت المحكمة اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أو أى منها قبل إقامة الدعوى فيجب على الطالب أن يقدم دعواه خلال ثمانية أيام من تاريخ قرار المحكمة ، وإذا لم تقدم الإجراءات خلال هذه المدة تصبح الإجراءات التى اتخذتها المحكمة ملغاة حكماً .

ج - للمتضرر من أى إجراء تتخذه المحكمة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة الطعن فيه لدى المحكمة التى لها بعد سماع أقوال الطرفين تأييد قرارها السابق أو إلغائه كلياً أو جزئياً أو تعيين قيم تكون مهمته إعادة نشر المصنف أو عرضه أو أدائه العلنى على أن يودع الإيراد الناتج من ذلك فى خزنة المحكمة حتى انتهاء المحاكمة . وتقرر المحكمة الجهة التى تعود إليها تلك الإيرادات في ضوء ما يحكم

به في النواحي الأخرى من القضية .

المادة (٤٧) : أ - للمحكمة بناءً على طلب المؤلف أو أى من ورثته أو خلفه أن تحكم بإتلاف نسخ المصنف أو الصورة التى أخذت عنه الذى نشر بصورة غير مشروعة والمواد التى استعملت فى نشره بشرط أن لا تكون صالحة لعمل آخر . ولها بدلاً من إتلافها أن تحكم بتغيير معظم النسخ والصور والمواد أو جعلها غير صالحة للاستعمال . على أنه إذا تبين للمحكمة أن حق المؤلف فى المصنف ينتهى بعد سنتين من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية فلها أن تحكم بدلاً من ذلك بتثبيت الحجز وفاءً لما تقتضى به للمؤلف من تعويضات<sup>(١)</sup> .

ب - لا يجوز الحكم بإتلاف نسخ أى مصنف أو الصور المأخوذة عنه أو تغيير معالمها إذا كان النزاع يتعلق بترجمة المصنف إلى اللغة العربية ويجب أن يقتصر حكم المحكمة فى هذه الحالة على تثبيت الحجز على المصنف أو على نسخة أو على الصور المأخوذة منه حسب مقتضى الحال .

ج - للمحكمة أن تحكم بمصادرة نسخ المصنف أو الصور المأخوذة منه والمواد التى استعملت فى إخراجه وبيعها وذلك فى حدود مابقى منها بتعويض المؤلف عن الضرر الذى أصابه وذلك بدلاً من إتلاف تلك النسخ والصور أو تغيير معالمها أو إتلاف تلك النسخ .

د - لا يجوز فى أى حالة من الحالات أن تكون المباني وما يظهر فيها أو عليها من نحت ورسوم وزخارف وأشكال هندسية محل حجز . كما لا يجوز الحكم بإتلافها أو تغيير معالمها أو مصادرتها بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعماري الذى استعملت تصاميمه للبناء ورسومه فيه بصورة غير مشروعة . على أن لا يخل ذلك بحقوقه فى التعويض العادل عن ذلك .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد موسوعة الملكية الأدبية والفنية ص ٢٩٦ وما بعدها .

المادة (٤٨) : مع مراعاة أحكام المادة (٤٧) يجوز الحكم بإعادة الحال في أي مصنف تعرضت حقوق المؤلف فيه إلى الاعتداء ، إلى ما كانت عليه ، بما في ذلك إجراء أي تعديل فيه أو حذف جزء منه لتحقيق تلك الغاية .

المادة (٤٩) : للمؤلف الذي وقع الاعتداء على أي حق من الحقوق المقررة له على مصنفه بمقتضى أحكام هذا القانون الحق في الحصول على تعويض عادل عن ذلك على أن يراعى في تقديره مكانة المؤلف الثقافية وقيمة المصنف الأدبية والعلمية أو الفنية له ومدى استفادة المعتدى من استغلال المصنف . ويعتبر التعويض المحكوم به في هذه الحالة ديناً ممتازاً على صافي ثمن بيع الأشياء التي استخدمت في الاعتداء على حقه وعلى المبالغ المحجوزة في الدعوى .

المادة (٥٠) : للمحكمة بناءً على طلب المحكوم له أن تقرر نشر الحكم الذي تصدره بموجب القانون في صحيفة يومية أو أسبوعية محلية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

المادة (٥١)<sup>(١)</sup> : أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد عن ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين : كل من باشر بغير حق أحد الامتيازات المنصوص عليها في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من هذا القانون .

كل من يعرض للبيع مصنفًا مقلداً أو نسخاً عنه مع علمه بأنه مقلد أو يذيعه على لجمهور بأى طريقة كانت أو أدخله إلى المملكة أو أخرجه منها .

ب- وفي حالة التكرار لأى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة يحكم على مرتكبها بالحد الأعلى لعقوبة الحبس والمحكمة في هذه الحالة الحكم بإغلاق المؤسسة التي ارتكبت فيها الجريمة لمدة لا تزيد عن سنة أو وقف ترخيصها بصورة مؤقتة أو نهائية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الموسوعة العقارية " ص ٦٩ وما بعدها .

المادة (٥٢) : كل من خالف احكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد عن مائة دينار ولا يعفيه الحكم عليه بهذه العقوبة من تنفيذ الاحكام المنصوص عليها في تلك المواد .

المادة (٥٣) : تسرى احكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين الاردنيين والاجانب التى تنشر فى المملكة وعلى مصنفات المؤلفين التى تنشر خارج المملكة ، اما مصنفات المؤلفين الأجانب التى تنشر خارج المملكة فتراعى بشأنها الاتفاقيات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل .

المادة (٥٤) : تسرى احكام هذا القانون على المصنفات الموجودة عند العمل به ، وذلك باستثناء المواد ٤١ و ٤٢ و ٥١ و ٥٢ فان احكامها لا تسرى الا على الوقائع والافعال التى تتم بعد العمل باحكام هذا القانون .

المادة (٥٥) : تسرى احكام هذا القانون على الوقائع والاتفاقات التى تقع أو تبرم بعد العمل به ولو كانت متعلقة بمصنفات نشرت أو نفذت لأول مرة قبل ذلك ، على انه عند حساب مدة الحماية لتلك المصنفات تحسب المدة الواقعة بين سريان مدة الحماية وتاريخ العمل بهذا القانون .

المادة (٥٦) : تحسب المدد المنصوص عليها في بيان هذا القانون بالتقويم الشمسى.

المادة (٥٧) : لمجلس الوزراء أن يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة (٥٨) : يلغى قانون حق التأليف العثمانى أو أى قانون أو تشريع اخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون<sup>(١)</sup> .

المادة (٥٩) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

تحريراً فى ١٩/٣/١٩٩٢

(١) انظر د. عهد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلى والخارجى " ص ٨٩ وما بعدها .





## الباب الخامس

### الأصول التشريعية لنظام حماية حقوق المؤلف

#### في المملكة العربية السعودية<sup>(١)</sup>

##### تعريفات

مادة ١ : تدل المصطلحات التالية حيثما وردت في هذا النظام على ما يلي :

المصنف : يقصد به أى عمل أدبي أو علمي أو فني لم يسبق نشره<sup>(٢)</sup> .

المؤلف : أى شخص نشر المصنف منسوباً إليه سواء بذكر اسمه أو بآية طريقة من الطرق المتبعة في نسبة المؤلفات إلى مؤلفها إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك .

النشر : هو نقل المصنف بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الجمهور سواء بنقل المصنف ذاته أو استخراج نسخ أو صور منه أو من أى من أجزائه يمكن قراءتها أو سماعها أو رؤيتها أو أدائها .

الابتكار : هو الإتيان الذي توافرت فيه عناصر الجودة تميز بطابع خاص غير معروف من قبل .

الاستنساخ : هو إنتاج نسخة أو أكثر من أحد المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية أو أى صورة مادية بما في ذلك أى تسجيلات صوتية أو مرئية .

الفلكلور الوطني : يقصد به جميع المصنفات الأدبية أو الفنية أو العلمية التي يفترض أنها ابتكرت في الأراضى السعودية من قبل مؤلفين يفترض أنهم يعتبرون أو كانوا يعتبرون من المواطنين السعوديين ، وانتقلت من جيل إلى جيل وتشكل

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها .

جزءاً من التراث الوطني التقليدي السعودي .

الوزارة : وزارة الاعلام .

الوزير : وزير الإعلام .

## الباب الأول

### المصنفات التي يحمى مؤلفوها

مادة ٢ : يتمتع بحماية هذا النظام مؤلفو المصنفات المبتكرة في العلوم والآداب والفنون ايا كان نوع هذه المصنفات أو طريقة التعبير عنها أو أهميتها أو الغرض من تأليفها .

المادة ٣ : تشمل الحماية بوجه عام مؤلفي المصنفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة وبوجه خاص ما يأتي<sup>(١)</sup> :

١- الكتب والكتيبات وغيرها من المواد المكتوبة .

٢- المصنفات التي تلقى شفويا كالمحاضرات والخطب والمواظع وما يمثلها كالأشعار والأناشيد .

٣- المؤلفات المسرحية والتمثيلية والاستعراضات ونحو ذلك من العروض التي تؤدي بحركات.

٤- المصنفات التي تعد خصيصاً لتذاع أو تعرض بواسطة الإذاعة أو التلفزيون .

٥- أعمال الرسوم وأعمال الفن التشكيلي والعمارة والفنون الزخرفية والحياسة الفنية

٦- أعمال الفنون التطبيقية سواء كانت حرفية أو صناعية .

٧- أعمال التصوير الفوتوغرافي بما في ذلك الأعمال التي يستخدم فيها أسلوب شبيه بالتصوير الفوتوغرافي مثل الصور الثابتة المنقولة عن طريق التلفزيون

(١) انظر د .عبد الفتاح مراد "التطبيق على القانون المدني" ص ٥٨ وما بعدها.

ولكنها غير مثبتة على دعامة مادية.

٨- الصور التوضيحية والخرائط الجغرافية والتصاميم والمخططات (الرسوم الكروكية) والأعمال التشكيلية المتصلة بالجغرافية والطبوغرافيا وفن العمارة والعلوم .

٩- المصنفات المجسمة المتعلقة بالجغرافية أو الطبوغرافيا أو العمارة أو العلوم .

١٠- برامج الحاسب الآلي .

مادة ٤ : تشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان متميزاً بطابع ابتكارى ولم يكن لفظاً جارياً للدلالة على موضوع المصنف .

مادة ٥ : يتمتع بالحماية المقررة بمقتضى هذا النظام أيضاً :

١- من قام بإذن من المؤلف بترجمة المصنف إلى لغة أخرى .

٢- من قام بتحقيقه بتلخيصه أو بتحويله أو بتعديله أو بشرحه أو بالتعليق عليه بأى صورة تظهره في شكل جديد .

٣- مؤلفو الموسوعات والمختارات من الشعر أو النثر وغيرها التى تعتبر من حيث اختيار وترتيب محتوياتها أعمالاً فكرية ابتكارية .

٤- الحماية التى تتمتع بها المصنفات المذكورة فى الفقرات ١ و ٢ و ٣ لا تظل بأى حال بالحماية التى يتمتع بها مؤلفو المصنفات الأصلية<sup>(١)</sup>.

مادة ٦ : لا تشمل الحماية المقررة بموجب هذا النظام :

أ- الأنظمة والأحكام القضائية وقرارات الهيئات الإدارية والاتفاقيات الدولية وماتر الوثائق الرسمية وكذلك الترجمات الرسمية لهذه النصوص مع مراعاة الأحكام الخاصة بتداول هذه الوثائق.

ب- ما تنشره الصحف والمجلات والنشرات الدورية (والإذاعة والتلفزيون) من

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها.

الإخبار اليومية أو الحوادث ذات الصبغة الإخبارية .

## الباب الثاني

### حقوق المؤلف

مادة ٧ : ١- تكون الحقوق التي يحميها هذا النظام في الاصل ملكا للمؤلف أو المؤلفين الذين ابتكروا المصنف .

٢- يكون للمؤلف الحق في القيام بكل أو أى من التصرفات الآتية حسب طبيعة المصنفات موضوع الحق .

أ- نسبة مصنفه إلى نفسه ودفع أى اعتداء على حقه فيه ، وله كذلك الاعتراض على كل تحريف أو تشويه أو أى تعديل أو تغيير لمصنفه أو كل معاس آخر بذات المصنف يكون ضارا بشرفه أو سمعته .

ب- نشر مصنفه أو تسجيله أو عرضه أو نقله أو ترجمته وتقرير ما يتعلق بذلك من شروط وتقيود.

ج- إدخال ما يراه من تعديل أو حذف ما يراه من مصنفه .

د- سحب مصنفه من التداول .

هـ- استغلال مصنفه ماليا بأى طريقة من طرق الاستغلال المشروعة .

مادة ٨ : تعتبر أوجه الاستخدام التالية للمصنف المحمي بلغته الأصلية أو بنصه المترجم مشروعة دون الحصول على موافقة المؤلف وذلك استثناء من احكام المادة السابعة :

١- استمساخ ذلك المصنف أو ترجمته أو اقتباسه أو تحويله بأى شكل آخر وذلك للاستعمال الشخصي الخاص دون سواء .

٢- الاستشهاد بقرارات من ذلك المصنف في مصنف آخر بشرط أن يكون ذلك الاستشهاد متمشيا مع العرف وأن يكون بالقدر الذى يبرره الهدف المنشود ، وأن يذكر المصنف وأسم المؤلف في المصنف الذى يرد فيه الاستشهاد .

وينطبق ذلك على الفقرات المنقولة من المقالات الصحفية والدوريات التي على شكل خلاصات صحفية .

٣- الاستعانة بالمصنف على سبيل الإيضاح في التعليم بواسطة مطبوعات أو برامج إذاعية أو تسجيلات صوتية مرئية ، وفي الحدود التي يبررها الهدف المنشور أو بث المصنف المذاع لغايات مدرسية أو تربية أو جماعية أو لغايات التدريب المهني - بثا بفرض التعليم - بشرط أن يكون هذا الاستخدام متمشيا مع العرف ، وأن يذكر المصنف واسم مؤلف المصنف المستخدم في المطبوع أو البرنامج الإذاعي أو التسجيل<sup>(١)</sup> .

٤- استسماخ أو نشر المقالات الاخبارية المياسية أو الاقتصادية أو الدينية المنشورة في الصحف أو الدوريات ، وكذلك المصنفات الإذاعية ذات الطابع المماثل بشرط ذكر المصدر بوضوح واسم المؤلف إن وجد .

٥- استسماخ أى مصنف يمكن أن يشاهد أو يسمع بمناسبة عرض أحداث جارية عن طريق التصوير الثابت أو المتحرك بشرط أن يكون ذلك في حدود الهدف الإعلامي المراد تحقيقه مع الإشارة الى اسم المؤلف .

٦- استسماخ مصنف أدبي أو فني أو علمي بالتصوير الفوتوغرافي أو بطريقة مشابهة إذا كان قد سبق وضعه في متناول الجمهور بصورة مشروعة ، وذلك إذا تم الاستسماخ من قبل مكتبة عامة أو مركز توثيق غير تجارى أو مؤسسة علمية أو معهد تعليمي ، بشرط أن يكون ذلك الاستسماخ وعدد النسخ مقصورا على احتياجات انشطتها ويشترط ألا يضر ذلك الاستسماخ بالاستغلال المالى للمصنف أو يتسبب في ضرر لا مبرر له للمصالح المشروعة للمؤلف .

٧- استسماخ الخطب والمحاضرات والمراقات القضائية وغيرها من المصنفات المشابهة المعروضة علنا على الجمهور وذلك إذا تم الاستسماخ من قبل الصحافة أو

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

غيرها من وسائل الاعلام بشرط ذكر اسم المؤلف بوضوح . وعلى أن يحتفظ المؤلف بحق نشر هذه المصنفات بالطريقة التي يراها .

٨- عرض أو أداء أو تمثيل المصنف بعد نشره في جمعية أو ناد أو مدرسة إذا كان هذا العرض أو الأداء أو التمثيل لا يأتي بأى حيلة مالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

٩- إيقاع أو أداء المصنف بعد نشره من قبل الفرق الموسيقية التابعة للقرات المسلحة أو الفرق التابعة للدولة أو الأجهزة ذات الشخصية المعنوية العامة ما دام هذا الإيقاع أو الاداء لا يأتي بأى حيلة مالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

١٠- النقاط صور جديدة لأى شئ سبق تصويره فوتوغرافيا ونشرت الصورة حتى لو أخذت الصور الجديدة من ذات المكان وفي نفس الصورة التي أخذت فيها الصورة الأولى .

مادة ٩ : ١- إذا اشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف بحيث لا يمكن فصل دور أى منهم في المصنف يعتبرون جميعا شركاء بالتساوى في ملكية المصنف . ولا يجوز لأى منهم منفردا مباشرة حقوق المؤلف المقررة بموجب هذا النظام ما لم يتفق كتابة على خلاف ذلك <sup>(١)</sup>.

٢- إذا اشترك عدة أشخاص في تأليف مصنف بحيث يمكن فصل دور كل منهم في المصنف المشترك كان لكل منهم حق استغلال الجزء الخاص به على حده ، بشرط ألا يضر ذلك باستغلال المصنف المشترك ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

٣- المصنف الجماعي هو المصنف الذى يشترك في وضعه جماعة بتوجيه من شخص طبيعى أو معنوي يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه ويندمج عمل المشتركين فيه فى الهدف العام الذى قصد إليه هذا الشخص الطبيعى أو المعنوى ، بحيث لا

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " ص ٣٩ وما بعدها .

يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدة . ويعتبر الشخص الطبيعى أو المعنوى الذى وجه ونظم ابتكار هذا المصنف مؤلفا ويكون لو وحده الحق في مباشرة حقوق المؤلف .

مادة ١٠ : يجوز للوزارة التصريح بنشر واستمساخ المصنفات لأغراض تربوية أو تعليمية أو ثقافية أو علمية بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ نشرها لأول مرة إذا ثبت أن المؤلف أو من ينوب عنه رفض دون عذر مقبول نشر أو استمساخ المصنف . وذلك دون إخلال بحقوق المؤلف المنصوص عليها في هذا النظام . وتحدد الوزارة شروط التصريح بهذا النشر أو الاستمساخ ويجوز للمؤلف أو من ينوب عنه التظلم من قرار الوزارة أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بقرار الوزارة .

مادة ١١ : يجوز للإذاعة والتليفزيون دون إلحاق ضرر بحقوق المؤلف أن تعد لبرامجها وبوسائلها الخاصة تسجيلا في نسخة واحدة أو أكثر لأى مصنف يرخص لها بأن تنقله أو تعرضه . ويجب إتلاف جميع النسخ في فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ إعدادها أو مدة أطول يوافق عليها المؤلف . غير أنه يجوز الاحتفاظ بنسخة من هذا التسجيل ضمن محفوظات رسمية إذا كان تسجيلا وثائقيا فريدا<sup>(١)</sup> .

مادة ١٢ : لا يحق لمن قام بعمل صورة أن ينشر أو يوزع أو يعرض أصل الصورة أو نسخا منها دون إذن الأشخاص الذين قام بتصويرهم . ولا يسرى هذا الحكم إذا كان نشر الصورة قد تم بمناسبة حوادث وقعت علنا أو تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عامة أو سمحت بها السلطات العامة خدمة للصالح العام . وللشخص الذى تمثله الصورة أن يأنن بنشرها في الصحف والمجلات وغيرها من النشرات المماثلة حتى ولو لم يأنن بذلك عامل الصورة ،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٤٣ وما بعدها .

كل هذا ما لم يوجد اتفاق على خلافه . وتسرى هذه الأحكام على الصور أيا كانت الطريقة التي عملت بها.

مادة ١٣ : للمؤلف وحده الحق في نشر رسائله ، ولكن لا يجوز مباشرة هذا الحق دون إذن للمرسل إليه إذا كان من شأن النشر أن يلحق به ضرراً .

مادة ١٤ : يعتبر باطلا تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي .

مادة ١٥ : ١- يعتبر الفولكلور الوطني ملكاً عاماً للدولة . وتمارس الوزارة حقوق المؤلف .

٢- يحظر استيراد أو توزيع نسخ المصنفات الفولكلورية أو نسخ الترجمات وغيرها للفولكلور الوطني المنتجة خارج المملكة دون ترخيص من الوزارة .

### الباب الثالث

#### انتقال ملكية حقوق المؤلف<sup>(١)</sup>

مادة ١٦ : حقوق المؤلف المنصوص عليها في هذا النظام قابلة للانتقال كلها أو بعضها سواء بطريق الإرث أو التصرف القانوني . ويجب أن يكون التصرف القانوني ثابتاً بالكتابة ومحددا لنطاق الحق المنقول .

مادة ١٧ : ١- تنتقل جميع الحقوق المقررة بمقتضى هذا النظام لورثة المؤلف من بعده .

٢- إذا كان المؤلف قد أوصى بمنع النشر أو بتعيين موعد له وجب تنفيذ وصيته في تلك الحدود.

٣- إذا كان المصنف عملاً مشتركاً وتوفى أحد المؤلفين بلا وارث فإن نصيبه يؤول إلى من يستحقه حسب الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر د . عهد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر د . عهد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .



مادة ١٨ : إذا لم يباشر ورثة المؤلف أو من يخلفه الحقوق التي انتقلت إليهم بموجب المادة السابعة عشرة من هذا النظام ورأى الوزير أن المصلحة العامة تقتضى نشر المصنف . ويجوز له في حالة عدم قيامهم بذلك خلال سنة من تاريخ الطلب أن يأمر بنشر المصنف بعد سماع وجهة نظرهم أمام ديوان المظالم وأن يدفع لورثة المؤلف تعويضا عادلا .

مادة ١٩ : يجب على نور النشر التي تقوم بنشر المؤلفات المكتوبة أن تبرم عقودا كتابية مع أصحاب حق المؤلف وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك .

مادة ٢٠ : يجب على منتهج المصنفات الفنية أن يبرموا عقودا كتابية مع أصحاب حق المؤلف الذين ستستعمل مصنفاتهم في هذا الإنتاج وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط اللازمة لذلك<sup>(١)</sup> .

مادة ٢١ : على المؤلف أن يتمتع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المأذون به ، ومع ذلك يجوز للمؤلف سحب مصنفه من التداول أو إجراء أى تعديل أو حذف أو إضافة فيه بعد الاتفاق مع المأذون له بمباشرة الحق ، وفي حالة عدم الاتفاق يلزم المؤلف بتعويض المأذون له تعويضا عادلا يدفع في غضون أجل تحدده الوزارة في حالة عدم اتفاقهما عليه .

مادة ٢٢<sup>(٢)</sup> : مع مراعاة ما ورد في هذا النظام يقع باطلا كل تصرف في حقوق المؤلف من أى شخص غير مأذون له من مال حق المؤلف ، ولا يترتب على ذلك التصرف أى أثر قانوني في مواجهة مالك حق المؤلف .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلي والخارجي " ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها .

## الباب الرابع

### نطاق حماية حقوق المؤلف ومدتها

مادة ٢٣ : تسرى أحكام هذا النظام على المصنفات التالية<sup>(١)</sup> :

١ - مصنفات المؤلفين السعوديين والأجانب التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في المملكة العربية السعودية .

٢ - مصنفات المؤلفين السعوديين التي تنشر أو تمثل أو تعرض لأول مرة في بلد أجنبي .

مادة ٢٤ : ١- تستمر حماية حق المؤلف في المصنف مدى حياة المؤلف ولمدة خمسين سنة بعد وفاته .

٢- تكون مدة حماية حق المؤلف خمسا وعشرين سنة من تاريخ النشر في المصنفات الصوتية أو الصوتية المرئية والصور الفوتوغرافية وأعمال الفنون التطبيقية (سواء كانت حرفية أو صناعية) والمصنفات التي تنشر بدون ذكر اسم المؤلف . ويبدأ حساب المدة في هذه الحالة من تاريخ أول نشر للمصنف بغض النظر عن أعاده النشر .

٣- بالنسبة للمصنفات المشتركة تحسب مدة الحماية من تاريخ وفاة آخر من بقى حيا من مؤلفيها.

٤- تحسب مدة الحماية في المصنفات التي يكون المؤلف فيها شخصا معنويا من تاريخ أو نشر للمصنف<sup>(٢)</sup> .

٥- إذا كان المصنف مكونا من عدة أجزاء أو مجلدات بحيث تنشر منفصلة أو على فقرات ، فيعتبر كل جزء أو مجلد منها مصنفا مستقلا بالنسبة لحساب مدة الحماية .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلي والخارجي " ص ٨٩ وما بعدها .

مادة ٢٥ : مع عدم الإخلال بأحكام المادة الرابعة والعشرين تسرى أحكام هذا النظام على المصنفات الموجودة وقت العمل به ، وبالنسبة لحساب مدة حماية المصنفات الموجودة يدخل في حساب هذه المدة الفترة التي انقضت من تاريخ الحادث المحدد لبدء سريان المدة إلى تاريخ العمل بهذا النظام .

### الباب الخامس

#### أحكام الإيداع

مادة ٢٦ : ١- يلتزم بالتضامن مؤلفو وناشرو وطابعو المصنفات التي تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها في المملكة العربية السعودية بأن يودعوا على نفقتهم الخاصة خمس نسخ من المصنفات المكتوبة بالمكتبة الوطنية بالرياض وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر كما يلتزم منتجو المصنفات الفنية التي يتم إنتاجها عن طريق عمل نسخ منها في المملكة أن يودعوا ثلاث نسخ في مكتبة الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون بالرياض وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإنتاج . وفي حالة إعادة طبع المصنف<sup>(١)</sup> بإضافات أخرى يتجدد الالتزام بالإيداع .

وفي جميع الحالات يلزم الناشر وطابعو المصنفات أو منتجوها في المملكة بإثبات تاريخ نشر أو طباعة أو إنتاج مصنفاتهم على نفس المصنفات ، ويعتبر كل مجلد وحدة مستقلة بذاتها في المصنفات التي تعد للنشر في أكثر من مجلد .

٢- لا تنطبق إجراءات الإيداع إلا على المصنفات المستخرج منها عدد كبير من النسخ عن طريق المطبعة أو أي وسيلة أخرى للطبع أو التصوير أو الرسم أو التسجيل أو أي وسيلة أخرى مماثلة ، وتحدد اللائحة التنفيذية عدد هذه النسخ .

٣- يلتزم المؤلفون السعوديون الذين ينشرون أو ينتجون مصنفاتهم خارج المملكة بإيداع خمس نسخ من كل مصنف منشور في المكتبة الوطنية بالرياض وثلاث نسخ

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

من كل مصنف فنى منتج فى جمعية الثقافة والفنون بالرياض .

٤- يعاقب من يخالف أحكام الإيداع بغرامة مالية لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد على خمسة آلاف ريال دون إخلال بوجوب إيداع النسخ<sup>(١)</sup>.

مادة ٢٧ : مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من هذا النظام يعتبر معتديا على حق المؤلف كل من قام بدون إذن من مالك الحق بمباشرة أى تصرف من التصرفات المبينة فى المادة (٧) من هذا النظام ، أو باستخراج أو تقليد أو بيع أو إيجار أو توزيع أو استيراد أو تصدير أى مصنف اعتدى فيه على حق المؤلف .

### الباب السادس

#### العقوبات

مادة ٢٨ : ١- يعاقب المعتدى على حق المؤلف بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف ريال أو بإغلاق المؤسسة أو المطبعة التى اشتركت فى الاعتداء على حق المؤلف لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أو بهما معا ، بالإضافة إلى تعويض صاحب الحق عما لحقه من ضرر .

٢- يعاقب المعتدى على حق المؤلف فى حالة العود إلى ارتكاب الاعتداء سواء على ذات المصنف أو غيره بزيادة الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها فى الفقرة (١) من هذه المادة على ألا يتجاوز ضعف هذا الحد ، ويجوز الحكم بإغلاق المؤسسة أو المطبعة لمدة لا تتجاوز تسعين يوما أو بهما معا ، إضافة إلى التعويض المالى لصاحب الحق<sup>(٢)</sup> .

٣- يجوز للجنة المنصوص عليها فى المادة الثلاثين ، بناء على طلب من صاحب حق المؤلف أن تأمر بمصادرة أو إتلاف جميع نسخ أو صور المصنف التى ترى أنها عملت بطريق الاعتداء على حق المؤلف ، وكذا المواد المخصصة أو

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها.

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .

المستخدمة فى ارتكاب الجريمة أو بالتصرف بالطريقة التى تراها مناسبة .  
كما يجوز لها إصدار قرار مؤقت بوقف النشر أو عرض المصنف أو الحجز على  
النسخ أو الصور التى استخرجت منه أو حصر الإيراد الناتج عن النشر أو العرض  
أو أى أوامر مؤقتة تراها ضرورية لحماية حقوق المؤلف ، وذلك إلى حين الفصل  
النهائى فى التظلم .

مادة ٢٩ : يتم ضبط المخالفات والتحقيق فيها وتوقيع العقوبات وفق الإجراءات  
التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٠ : ١- تشكل بقرار من الوزير لجنة للنظر فى المخالفات لا يقل عدد  
أعضائها عن ثلاث يكون أحدهم مستشاراً قانونياً<sup>(١)</sup> .  
٢- تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية ، ولا تصبح قرارات اللجنة نافذة إلا بعد  
مصادقة الوزير عليها .

مادة ٣١ : يحق لمن صدر ضده قرار بالعقوبة أو التعويض التظلم أمام ديوان  
المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه القرار الصادر من اللجنة .

### الباب السابع

#### أحكام عامة

مادة ٣٢ : تحسب المدد المنصوص عليها فى هذا النظام بالتقويم الهجرى .  
مادة ٣٣ : يصدر وزير الأعلام اللائحة التنفيذية لهذا النظام بعد الاتفاق مع وزارة  
المعارف والرئاسة العامة لرعاية الشباب<sup>(٢)</sup> .  
مادة ٣٤ : ينشر هذا النظام فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصرى الجديد " ص ٤٣ وما  
بعدها .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٣٩ وما بعدها .



## الباب السادس

### الأصول التشريعية للمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ في ٢٢ حزيران

لسنة ١٩٤٩

### بقانون العقوبات فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية

#### في الجمهورية العربية السورية<sup>(١)</sup>

(١) المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ١٩٤٩ مع التعديلات الطارئة على بعض أحكامه بموجب :

١- القانون رقم ١٢٠ تاريخ ١٩٥١/٧/٢٠ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٤٩/٧/١٨ صفحة ٢٠٢٥ .

٢- المرسوم التشريعي رقم ٥١ بتاريخ ١٩٥٣/٣/١١ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥١/٨/٩ صفحة ٢٦١٣ .

٣- المرسوم التشريعي رقم ٨٥ تاريخ ١٩٥٣/٩/٢٨ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٥ تاريخ ١٩٥٢/١/٢٤ صفحة ٣٧٩ .

٤- القرار بقانون رقم ١٨٢ تاريخ ١٩٦٠/٦/٥ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٤ تاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦ صفحة ١٤٦٧ .

٥- القرار بقانون رقم ١٠ تاريخ ١٩٦١/٣/٨ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٥٦ تاريخ ١٩٥٣/٩/٢٤ صفحة ٤٤٥٨ .

٦- المرسوم التشريعي رقم ٨١ تاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٦١ تاريخ ١٩٥٣/١٠/٦ صفحة ٤٦٦١ .

٧- القانون رقم ١٨ تاريخ ١٩٧٤/٣/٣٠ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٧ تاريخ ١٩٦٣/٦/٦٠٣٣ .

٨- المرسوم التشريعي رقم ٤٦ تاريخ ١٩٧٤/٧/٢٣ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٣١ تاريخ ١٩٧٤/٧/٢٣ صفحة ١٦٧١ .

٩- القانون رقم ١٨ تاريخ ١٩٧٥/١١/٢٩ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٤٩ تاريخ ١٩٧٥/١١/٢٩ صفحة ٢٧١٧ .

١٠- المرسوم التشريعي رقم ١٥ تاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢١ تاريخ ١٩٧٦/٥/١٣ صفحة ١١٢٧ .

١١- القانون رقم ٣٦ تاريخ ١٩٧٨/٣/٢٦ نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ١٣ تاريخ ١٩٧٨/٣/٢٦ صفحة ٨٣٣ .

## الفصل السابع

### في الملكية الأدبية والفنية

#### ١- أحكام عامة

- المادة (٧٠٨) : يعتبر أثرا أدبيا وفنيا بالمعنى المقصود في هذا الفصل كل انتاج فكري مهما كانت قيمته وسواء أكان<sup>(١)</sup> :  
خطيا كالكتب والكراريس والجرائد .  
أو شفويا كالخطب والمحاضرات .  
أو صوتيا كالموسيقى .  
أو بالحركة كالرقص والتمثيل الصامت .  
أو صناعيا ، كالبناى والنحت والرسم ، والنقش والسينما ، والتصوير .
- المادة (٧٠٩) : يعتبر كائن أدبي أو فنى عند تطبيق الأحكام المذكورة في هذا الفصل :
- أ- الترجمة والتكليف والتزيين والنقل على ألا تمس حقوق منشئ الأثر الأصلي .  
ب- مجموعة القطع المنتخبة ومجموعة الآثار التي يكتسبها جمعها بمؤلف واحد صيغة خاصة .  
ج- نقل الخطب والمحاضرات ودروس الأساتذة وكل تعبير شفوي عن الفكر سواء بالكتابة أو بالألات الناطقة .  
د- نقل نصوص المخطوطات القديمة ونشرها على أن يكون لكل شخص حق نشرها أو نقلها مباشرة .

١٢- القانون رقم ٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٢/٧ نشر بالجريدة الرسمية للحد رقم ١٠ تاريخ ٧/١٩٧٨/٢ صفحة ٦٥٤ .

١٣- المرسوم التشريعي رقم ٥٢ تاريخ ١٩٧٩/٩/٣٠ نشر بالجريدة الرسمية للحد رقم ٤١ تاريخ ١٩٧٩/٩/٣٠ صفحة ٢٤٢٣ .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٩٦ وما بعدها .



المادة (٧١٠) : ١- أن المقالات الأدبية والسياسية والعملية غير القصص والأخبار وروايات العدد التي تنشر في الجرائد والمجلات والتي لم يمنع نقلها وترجمتها وتكييفها يمكن أن تنقل وتكيف شرط أن يذكر مصدرها واسم مؤلفها .

٢- أما الحوادث المختلفة والأنباء اليومية التي ليس لها إلا صبغة الأخبار العادية فيمكن نقلها وترجمتها بدون إذن وبدون ذكر مصدرها .

المادة (٧١١) : لا تسرى أحكام هذا الفصل على :

أ- الاقتباس عن أثر أدبي أو فني أو علمي لأجل تأليف الكتب المدرسية والتحليل ، والاستشهاد في معرض مقالة أو كتاب انتقادي شرط أن يذكر المصدر .

ب- الوثائق الرسمية الصادرة عن السلطة والقرارات القضائية والمرافعات والخطب الملقاة في المجتمعات العامة والمجالس الرسمية .

ج- على أن حق جمع الخطب والمرافعات العائدة لمؤلف واحد في نشرة واحدة يعود لهذا المؤلف وحده .

## ٢- العقوبات<sup>(١)</sup>

المادة (٧١٢) : يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من مائة<sup>(٢)</sup> الى خمسمائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أ- كل من وضع بنية الغش اسما مختصبا على أثر أدبي وفني .

ب- كل من قلّد إمضاء المؤلف أو الإشارة التي يستعملها بقصد غش المشتري أو لجنى ربح غير مشروع .

المادة (٧١٣) : يقضى بالعقوبة نفسها على كل من قلّد أثرا أدبيا أو فنيا سواء أصبح ملكا للعموم أم لم يصبح .

(١) انظر د .عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المعنى " ص ٥٨ وما بعدها.

(٢) وفق التعديل الوارد في نص القانون ٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٢/٧ وقد كان الحد الأدنى للغرامة قبل التعديل خمسين ليرة .

المادة (٧١٤) : يعاقب بالغرامة من مائة <sup>(١)</sup> الى مائتين وخمسين ليرة وبالحبس حتى سنة كل من أتى عملاً من شأنه أن يمس بحقوق الملكية الأدبية أو الفنية المضمونة بالقوانين والمعاهدات : إما بالطبع أو النقل - أو بالترجمة أو التهذيب أو الإيجار أو الإسهاب - أو بالتكليف أو بالنقل لقن آخر - أو بالتمثيل أو العزف أو التلاوة أو الإلقاء على العموم .

المادة (٧١٥) : تطبق أحكام المادتين الـ ٧٠٦ و ٧٠٧ على الجرائم المبينة أعلاه.

(١) وفق التحديل الوارد في نص القانون ٢٧ تاريخ ١٩٧٩/٢/٧ ، وقد كان الحد الأدنى للغرامة قبل التحديل خمس وعشرين ليرة .

## الكتاب الرابع

### المبادئ القانونية التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة

#### النقض المصرية بشأن الملكية الأدبية والفنية<sup>(١)</sup>

تمهيد وتقسيم :-

سوف نستعرض في هذا الباب للمبادئ القانونية التي قررتها الدوائر الجنائية بمحكمة النقض المصرية بشأن الملكية الأدبية والفنية وذلك على النحو التالي :

**الفصل الأول :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تراخيص براءة الاختراع والعلامات التجارية .

**الفصل الثاني :** المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الرقابة على المصنفات

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الأحكام الكبرى لمحكمة النقض المصرية " ص ٥٥ وما بعدها .

## الفصل الأول

### المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية

#### بشأن تراخيص براءة الاختراع والعلامات التجارية

تمهيد وتقسيم :-

سوف نتناول فى هذا الفصل المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تراخيص براءة الاختراع والعلامات التجارية وذلك على النحو التالى :

أولاً : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تراخيص براءة الاختراع<sup>(١)</sup> :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والنماذج الصناعية، أن الشرط الأساسى فى الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية ، وهذا الابتكار قد يتمثل فى فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجاً جديداً ، وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلاً آخر ينحصر فى الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة فى نظر الفن الصناعى القائم قبل الابتكار ، و قد يكون موضوع النشاط الابتكار مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررّة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الربط بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة فى غرض جديد ، وتسمى البراءة فى هذه الحالة براءة الوسيلة وهى تنصب

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الأحكام الكبرى لمحكمة النقض المصرية " ص ٥٥ وما بعدها .

على حماية التطبيق الجديد . أما المرسوم والنماذج فهي ابتكارات ذات طابع فنى يكسب المنتجات الصناعية جمالاً وذكاً أى أنها تتعلق بالفن التطبيقى أو الفن الصناعى فحسب<sup>(١)</sup> .

٢- قضت محكمة النقض المصرية بأن : يحمى القانون الاختراع ، بالبراءة التى تحمى ملكيته ، بحيث إذا لم يحصل المخترع على براءة اختراعه ، فإن تقليد هذا الاختراع يكون غير مؤثم قانوناً . أما المرسوم والنماذج فتشأ الملكية فيها من ابتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة على الملكية ، وعلى من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته<sup>(٢)</sup> .

٣- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ فى شأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية أن المادة الأولى منه اشترطت لمنح براءة الاختراع أن ينطوى الاختراع على ابتكار وأن يكون الابتكار جديداً فضلاً عن قابليته للاستغلال الصناعى كما أن المادة ٣٧ من القانون المذكور إذ نصت على أن يعتبر رسماً أو نموذجاً صناعياً كل ترتيب للخطوط أو كل شكل جسم بالوان أو بغير اللون لاستخدامه فى الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية فقد دلت على أن الرسم أو النموذج الصناعى يجب أن ينطوى على قدر من الابتكار والجدة<sup>(٣)</sup> .

٤- قضت محكمة النقض المصرية بأن : مفاد نص المادة الأولى من

(١) الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ ص ٤٨٧ .

(٢) الطعن السابق .

(٣) الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧١/١٢/٦ ص ٧٠٧ .

القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ أن الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار قد يتمثل في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجا جديدا وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلا آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكار مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جديد . وتتصب البراءة في هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد<sup>(١)</sup>.

٥- قضت محكمة النقض المصرية بأن : القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية قد أفصح في مذكرته الإيضاحية عن مراده بالمادة الثالثة منه بأن المقصود منها هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات ، الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية من هذه الاختراعات ، فجري نص تلك المادة بأن الاختراع لا يُعتبر جديدا إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق استعماله بصفة علنية في مصر أو كان قد شهِر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أذيعت في مصر ومن الواضح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله ، أو إذا كان خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عنه<sup>(٢)</sup> .

٦- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا يُفبر من اعتبار جهاز المجنى عليه " دماسة كهربائية " ابتكارا جديدا ما قال به المتهم من أن فكرة

(١) الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق ، جلسة ١٩٧٢/٤/٢ ص ٤٩٩ .

(٢) الطعن السابق .

التسخين الكهربائي معروفة من قبل، ذلك بأن الجديد فى جهاز المجنى عليه - موضوع الدعوى - هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل<sup>(١)</sup> .

٧- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا محل لما يثيره المتهم من أن المجنى عليه حسن من جهازه بحيث أصبح مماثلاً لجهازه هو ما دام أن المجنى عليه هو الذى صدرت له براءة الاختراع قبل أن يظهر جهاز المتهم " المقلد " فى الأسواق وقبل تسجيله إياه فأستحق الحماية التى يقرها القانون لبراءة الاختراع الممنوحة عن جهازه<sup>(٢)</sup> .

٨- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لا يشفع للمتهم بجريمتى تقليد اختراع منحت عنه براءة وعرض منتجات مقلدة للبيع المعاقب عليهما بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية بأن يكون قد سجل جهازه كنموذج صناعى ذلك أن القانون يحمى الاختراع بالبراءة التى تحمى ملكيته وليس من شأن ذلك التسجيل أن يغير من الحماية التى يقرها القانون لبراءة الاختراع<sup>(٣)</sup> .

٩- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : متى كانت وسيلة حماية الاختراع هى الحصول على براءة اختراع على التفصيل الوارد فى الباب الأول من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، وكان المستأنف لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية على الرغم من أنها لم تكن من هذا القبيل بل تتضمن ابتكاراً جديداً لوسيلة الصنع ، فإن تقليد المتهم لهذه القوالب - على فرض حصوله - لا يكون

(١) الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق ، جلسة ١٨/٢/١٩٧٣ ص ٢٠٦ .

(٢) الطعن السابق .

(٣) الطعن السابق .

مؤثماً ، و يكون الحكم المستأنف حين قضى برفض الدعوى المدنية قد توافرت له السلامة و يتعين تأييده<sup>(١)</sup> .

ثانياً : المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن ترخيص العلامة التجارية :

- قضت محكمة النقض المصرية بأن : الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية ضماناً للمصالح المختلفة للتجار والمنتجين مع مراعاة جمهور المستهلكين ، الأمر الذى اقتضاه أن ينشئ نظاماً خاصاً لتسجيل العلامات التجارية<sup>(٢)</sup> ، قد فرض فى المادة ٣٣ منه جزاء لحماية العلامات التجارية التى تم تسجيلها وفقاً للقانون ، كما حدد على سبيل الحصر فى المادة الخامسة ما لا يجوز - للاعتبارات التى رآها - تسجيله كعلامة تجارية ، ثم فرض عقوبة على من يسعى إلى تقويت غرضه فيقدم على استعمال ما حظر تسجيله من ذلك ، ونص على هذه العقوبة فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ ، وهى بصيغتها والفرض منها لا تشمل العلامات التى ليس فيها فى حد ذاتها ما يحول دون تسجيلها . إذا فإذا كانت واقعة الدعوى ليس فيها ما يفيد أن العلامات موضوع المحاكمة هى مما حظرت المادة الخامسة المذكورة تسجيله فإن إدانة المتهم عن استعمال علامات فى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة ٥ من المادة ٥ المذكورة تكون غير صحيحة . إلا أن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر فى سلامة الحكم من حيث العقوبة ما دام لم يحكم على المتهم إلا بعقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى التى أذانه من أجلها أيضاً .

(١) الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق ، جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ ص ٤٨٧ .

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون التجارة الجديد " ص ٦٥ وما بعدها .



## الفصل الثاني

### المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن

#### الرقابة على المصنفات<sup>(١)</sup>

تمهيد وتقسيم :-

سوف نتناول في هذا الفصل المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الرقابة على المصنفات وذلك على النحو التالي :

أولاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الاعتداء على حق المؤلف :

١- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كانت المادة الخامسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر ، وله وحده الحق في استغلال مصنفه مالياً بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه ، كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ١/٥ ، ٦ ، ١/٧ من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر ، ويشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوباً وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مده والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه ، فإن مفاد ذلك أن المشرع قد حرص على أن يكون للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه واستغلاله بأية طريقة وعلى ألا

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الأحكام الكبرى لمحكمة النقض المصرية " ص ٦٦ وما بعدها .

يكون لغيره مباشرة حقه في الاستغلال على أية صورة دون الحصول على إذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته ، وتعاقب المادة ٤٧ من ذات القانون على مخالفة ذلك بما نصت عليه من أن يعتبر مكوناً لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية : أولاً من أعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥، ٦، ٧ فقرة أولى وثلاثة من هذا القانون ، ثانياً من باع مصنف مقلد ... الخ ، ثالثاً من قلد في مصر مصنفات ... الخ<sup>(١)</sup>.

٢- قضت محكمة السنفص المصرية بأن : قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقر بمقتضى مادته الأولى حماية مصالح مؤلفي المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم ، وينص في البند ثانياً من المادة السادسة منه على أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي في السينما ، كما ينص في البند ثانياً من المادة ٤٧ منه على أن يعتبر مكوناً لجريمة التقليد بيع المصنف المقلد ، ولئن كانت جريمة التقليد تتناول مجرد بيع المصنف الذي يعتبر نشره اعتداء على حق المؤلف دون اشتراط مشاركة البائع في التقليد ، إلا أن القصد الجنائي في جريمة تقليد المصنف وهى جريمة عمدية يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علماً يقينياً بتوافر أركانها ويشمل ذلك بطبيعة الحال علم البائع بتقليد المصنف<sup>(٢)</sup>.

(١) الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق ، جلسة ١٦/١٠/١٩٨٠ ص ٨٩٩ .

(٢) الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ٤/٣/١٩٨٥ ص ٣٢٩ .

ثانياً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الترخيص بتسجيل المصنفات :

- قضت محكمة النقض المصرية بأنه : لما كانت المادتان الثانية والسادسة من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ تحظر تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يُماثلها بقصد الاستغلال وبيع الأشرطة الصوتية أو الأسطوانات أو ما يُماثلها أو عرضها للبيع بغير ترخيص من وزارة الإرشاد القومي<sup>(١)</sup> ، كما نصت المادة الثالثة من القانون سالف الذكر على أن يشمل الترخيص الوارد في البند ثانياً الترخيص بتأدية وإذاعة المصنف المرخص بتسجيله وبيع المصنف المسجل ، وكان مفاد هذين النصين أن المشرع لا يشترط في المادة الثانية من القانون المشار إليه آنفاً سوى الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وأن الترخيص بتسجيل المصنفات الفنية يتضمن طبقاً لنص المادة الثالثة منه الترخيص ببيعها دون حاجة إلى استصدار ترخيص مستقل بالبيع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ودان الطاعن عن التهمتين الأولى والثانية استناداً إلى عدم حصوله على إذن من المؤلف أو وكيله ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بالنسبة لجميع التهم المسندة إلى الطاعن ؛ لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب عن تمحوص دفاع الطاعن بالنسبة للتهمتين الأولى والثانية فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن حيازة شرائط فيديو مخلة بالآداب :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الأحكام الكبرى لمحكمة النقض المصرية " ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) الطعن رقم ٥٣٦١ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٩٩٠/٣/١١ ص ٥١٥ .

- قضت محكمة النقض المصرية بأن : نص المادة ١/١٧٨ من قانون العقوبات<sup>(١)</sup> بخصوص حيازة شرائط فيديو مخفية بالأدب متى أخذ الحكم الطاعن بها لا تستوجب للمعاملة الجنائية أن تكون الحيازة بقصد الاتجار ، بل يكفي ذلك أن تكون تلك الحيازة بقصد العرض بمقابل كان أم بغيره<sup>(٢)</sup>.

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون العقوبات " ص ٦٦ وما بعدها .  
(٢) الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٥٥ ق ، جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨ ص ٨٧٨ .

## الكتاب الخامس

### أهم الصيغ القانونية المتعلقة بحقوق الملكية

#### الأدبية والفنية<sup>(١)</sup>

##### تمهيد وتقسيم :-

سوف نتناول فى هذا الكتاب أهم الصيغ القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الأدبية والفنية وذلك على النحو التالى :

- الصيغة رقم (١) : بشأن التظلم من أمر رئيس محكمة .
- الصيغة رقم (٢) : بشأن عقد بيع براءة اختراع .
- الصيغة رقم (٣) : بشأن صيغة أخرى من عقد بيع براءة اختراع .
- الصيغة رقم (٤) : بشأن نموذج لطلب براءة الاختراع .
- الصيغة رقم (٥) : بشأن نموذج لتظلم مقدم للجنة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .
- الصيغة رقم (٦) : بشأن نموذج لإخطار بالمعارضة فى إصدار براءة اختراع .
- الصيغة رقم (٧) : بشأن نموذج لطعن إدارى فى قرار لجنة إصدار براءة اختراع عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .
- الصيغة رقم (٨) : بشأن عقد ترخيص بطبع المصحف والاحاديث .
- الصيغة رقم (٩) : بشأن عقد بيع رسم أو نموذج صناعى .
- الصيغة رقم (١٠) : بشأن عقد بيع مؤلف لناشر .
- صيغة رقم (١١) : بشأن عقد مقابلة لطبع كتاب وتجليده طبقاً للمادة

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٦٥ وما بعدها .

٥/ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٢) : بشأن صيغة طلب استصدار أمر بإثبات الأداء العلني وبمنع الأداء طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup> .

صيغة رقم (١٣) : بشأن طلب استصدار أمر بوقف نشر المصنف أو عرضة وبمنع استمراره طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٤) : بشأن عقد بيع حق تأليف طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة.

صيغة (١٥) : بشأن صيغة عقد طبع ونشر طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة.  
صيغة رقم (١٦) : بشأن صيغة دعوى بسحب المصنف من التداول طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٧) : بشأن صحيفة دعوى بطلب إتلاف نسخ المصنف طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٨) : بشأن عقد نقل تكنولوجيا متعلقة بتصنيع برنامج حاسب آلي طبقا لنص المادة ٥ / ط من قانون التجارة .

صيغة رقم (١٩) : بشأن طلب توقيع الحجز التحفظي على نسخ مؤلف .

صيغة رقم (٢٠) : بشأن تظلم من أمر الحجز على نسخ مؤلف

الصيغة رقم (٢١) : بشأن صيغة دعوى أصل النزاع حول نسخ مؤلف

صيغة رقم (٢٢) : بشأن دعوى طلب تعويض عن تقليد كتاب واستغلاله .

صيغة رقم (٢٣) : بشأن المطالبة بدین الحراسة على شركة فنان - ممثل ومنتج سينمائي .

صيغة رقم (٢٤) : بشأن التعويض عن حق الأداء العلني .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التعلق على قانون التجارة المصري الجديد" ص ٢٥ وما بعدها .

- صيغة رقم (٢٥) : بشأن المطالبة بحق الأداء العلنى لمصنف موسيقى .
- صيغة رقم (٢٦) : بشأن دعوى إبطال عقد شركة لعدم مساهمة أحد الشركاء فى أرباحها أو خسائرها<sup>(١)</sup> .
- صيغة رقم (٢٧) : بشأن رفع دعوى ضد شريك ليقدم حصته فى رأس مال الشركة.
- صيغة رقم (٢٨) : بشأن طلب فصل ( عزل ) شريك من الشركة ( م ٥٣١ مدنى ) .
- صيغة رقم (٢٩) : بشأن طلب إذن كتابى من المؤلف أو الملحن بنقل حقوق الاستغلال المالى لمصنف موسيقى غنائى .
- صيغة رقم (٣٠) : بشأن طلب إذن كتابى من المؤلف بإجراء تعديل أو تحويل على مصنفه .
- صيغة رقم (٣١) : بشأن طلب إذن كتابى من المؤلف بالموافقة على ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى .
- صيغة رقم (٣٢) : بشأن عقد استغلال صوت مطرب / مطربة فى الغناء التسجيل لمدة محددة وبأجر محدد .
- صيغة رقم (٣٣) : بشأن طلب إذن كتابى من مؤلف السيناريو والحوار بنقل حقوق الاستغلال المالى للمصنف السمعى أو السمعى والمرئى .
- صيغة رقم (٣٤) : بشأن عقد إخراج فيلم سينمائى .
- صيغة رقم (٣٥) : بشأن عقد أداء عمل فنى فى مصنف سمعى بصرى .
- صيغة رقم (٣٦) : بشأن عقد طبع ونشر واستغلال مصنفات .
- صيغة رقم (٣٧) : بشأن طلب على عريضة لاستصدار أمر بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدنى " ص ٨٥ وما بعدها .

صيفة رقم (٣٨) : بشأن أمر على عريضة بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .

صيفة رقم (٣٩) : بشأن التظلم من أمر وقى وفقا لحكم المادة ٤٤ من قانون حماية حق المؤلف .

صيفة رقم (٤٠) : بشأن دعوى موضوعية بأصل النزاع وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف .

صيفة رقم (٤١) : بشأن طلب على عريضة بالحجز التحفظى على براءة اختراع وفقا مادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ / ٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .

صيفة رقم (٤٢) : بشأن طلب على عريضة بالحجز على علامة تجارية مزورة وفقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ وبالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية<sup>(١)</sup> .

صيفة رقم (٤٣) : بشأن طلب على عريضة من مؤلف بإجراء وصف تفصيلى لمصنف وفقا للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ وبالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

صيفة رقم (٤٤) : بشأن طلب مقدم لقاضى الأمور الوقتية من مؤلف لوقف نشر كتاب أو عرضه وفقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون ٣٨ / ٩٢ .

صيفة رقم (٤٥) : بشأن طلب على عريضة مقدم لقاضى الأمور الوقتية من ورثة مؤلف بتوقيح الحجز التحفظى على مصنف وفقا للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من قانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصرى الجديد " من ٤٥ وما بعدها .



صيفة رقم (٤٦) : بشأن طلب على عريضة مقدم لقاضى الأمور الوقتية بمنع استمرار عرض مسرحى إثباتاً لحق الأداء العلنى لمؤلف وفقاً للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون ٥٤/ ٣٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

صيفة رقم (٤٧) : بشأن طلب مقدم لقاضى الأمور الوقتية لوقف صناعة مصنف مقلد وفقاً للمادتان ٢ ، ٤٢ من قانون ٥٤/٣٥٤ المعدل بالقانون ٩٢/٣٨ .

صيفة رقم (٤٨) : بشأن نذب خبير بناء على طلب مؤلف وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ / ٩٢ .

صيفة رقم (٤٩) : بشأن تظلم من أمر على عريضة صادر من قاضى الأمور الوقتية بخصوص مصنف أوقف عرضه أو نشره أو حجز عليه وفقاً للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون ٥٤/٣٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢<sup>(١)</sup> .

صيفة رقم (٥٠) : بشأن صيفة دعوى عن الاعتداء على حق أحد المؤلفين.

صيفة رقم (٥١) : بشأن نموذج تصريح قانونى بإيداع مصنف من مصنفات الحاسب الآلى طبقاً للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ وقرار وزير الثقافة رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣ .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المراءعات والاثبات والتحكيم " ص ٢٦ وما بعدها .

## الصيغة رقم (١)

### تظالم من أمر رئيس محكمة

أنه في يوم ..... الموافق ...../...../..... الساعة .....  
 بناء على طلب السيد/..... ومهنته .....  
 المقيم برقم ..... شارع ..... قسم ..... محافظة .....  
 ومحل المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي الكائن .....  
 أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت الى محل إقامة :  
 السيد/..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع .....  
 قسم ..... محافظة ..... مخاطبا .....

### وأعلنته بالآتي

بتاريخ ...../...../..... تقدم المعلن إليه بعريضة للسيد رئيس محكمة  
 ..... الابتدائية ضمنها ..... وانتهى الى طلب ..... وبتاريخ  
 ...../...../..... أصدر السيد رئيس المحكمة أمرا على هذه العريضة<sup>(١)</sup> نص على  
 ..... و لما كان هذا الأمر قد صدر في غيبة الطالب فانه يتظلم منه للأسباب  
 الآتية :

أولا : .....

ثانيا : .....

فلهذه الأسباب و لأسباب أخرى سوف يبينها الطالب بجلسة المرافعة .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه الى محل إقامة المعلن إليه وأعلنته

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والاثبات والتحكيم " ص ٤٥ وما بعدها .

بصورة من هذا و كلفته بالحضور أمام السيد رئيس الدائرة ..... مننى كلى  
 ..... بمقرها الكائن بمحكمة ..... الابتدائية بشارع ..... و  
 ذلك بالجلسة المنعقدة علنا فى يوم ..... الموافق ...../...../..... الساعة  
 ..... لىسمع المعلن إليه الحكم بإلغاء الأمر رقم ..... لسنة ..... واعتباره  
 كأن لم يكن و الزامه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ  
 المعجل بلا كفالة<sup>(١)</sup> .  
 مع حفظ كافة الحقوق .  
 ولأجل العلم ،،،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون الاجراءات الجنائية " ص ٩٥ وما بعدها .

## الصيغة رقم (٢)

### عقد بيع براءة اختراع

#### البند التمهيدي

صدر قرار وزير التجارة رقم ..... بتاريخ ...../...../..... ونشر في صحيفة براءات الاختراع بالعدد رقم ..... بتاريخ ...../...../..... متضمناً نسبة الاختراع إلى الطرف الأول وأنه المالك له وأن البراءة قيدت برقم ..... وسمى الاختراع ..... وأن المدة المحددة لحمايته هي ..... اعتباراً من ...../...../..... وأن هذه الحماية تنتهي في ...../...../..... وقابلة للتجديد مرة واحدة مدتها ..... ، وقد تأثر بمضمون هذا القرار في سجل البراءات تحت رقم .....

#### البند الأول

يعتبر هذا التمهيدي جزءاً لا يتجزأ من العقد ومكملاً له فيما تحتاجه بنوده من إيضاح.

#### البند الثاني

يساع الطرف الأول للطرف الثاني وتنازل له عن استغلال براءة الاختراع المنوه عنها فيما تقدم ، وأصبح الطرف الثاني وحده هو صاحب الحق فيها<sup>(١)</sup>.

#### البند الثالث

تم هذا البيع لقاء ثمن قدره ..... فقط ..... دفعه الطرف الثاني بمجلس هذا العقد.

#### البند الرابع

يقر الطرف الثاني بأنه تسلم من الطرف الأول شهادة الحماية المؤقتة الممنوحة من إدارة براءات الاختراع ، وأصبح هو صاحب الحق في الحماية بموجبها ويعد هذا

(١) انظر د. عهد الفتح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٧٥ وما بعدها .

العقد تتازلا من الطرف الأول له عنها ، كما يحق له اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لمنع استغلال الغير لها .

### البند الخامس

للطرف الثاني وحده الرجوع على كل من يستعمل براءة الاختراع مخالفة البيان بغير حق لمطالبته بتعويض وفقا لأحكام المسؤولية التقصيرية .

### البند السادس

يقر الطرف الثاني أنه ألم ببراءة الاختراع والأغراض التي يمكن تحقيقها باستغلالها وأنه يطلب من الطرف الأول المساعدة في الاستغلال إلا بمقابل يتم الاتفاق عليه بموجب عقد مستقل .

### البند السابع

يقر الطرف الأول بأنه لم يسبق له التصرف في براءة الاختراع محل هذا العقد وأنها لم تنته أو يقضى ببطلانها حتى اليوم ويضمن كافة التعرضات القانونية الصادرة من الغير للطرف الثاني<sup>(١)</sup> .

### البند الثامن

يقر الطرف الأول بقبوله تعديل بيانات براءة الاختراع المقيدة باسمه بجعل الطرف الثاني هو المالك لها وأن تصديقه على هذا العقد يعتبر تصديقاً على هذا التعديل يخول إدارة براءات الاختراع لإجراءه .

### البند التاسع

يعتبر العنوان الموضح بهذا العقد قرين اسم كل متعاقد موطناً مختاراً فيما يتعلق بإجراءات تنفيذه .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الخاصة " ص ٢٦٥ وما بعدها .

## البند العاشر

تختص محاكم ..... بنظر ما قد ينشأ من نزاعات فيما يتعلق بتنفيذ هذا العقد .

(الطرف الثاني)

(الطرف الأول)

.....

.....

## (معضر تصديق)

وزارة العدل مصلحة الشهر العقاري والتوثيق<sup>(١)</sup> .

مكتب توثيق .....

أنه في يوم ..... الموافق ...../...../.....

أمامنا نحن ..... الموثق بالمكتب سالف البيان ، قد تم للتوقيع على هذا العقد من

السيد/ ..... بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدنى .....

ومن السيد/ ..... بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدنى .....

وهذا تصديق منا بذلك ،،

(الموثق)

.....

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الشهر العقاري " ص ٢٥ وما بعدها .

## الصيغة رقم (٢)

### صيغة أخرى من عقد بيع براءة اختراع

إنه في يوم ..... الموافق ...../...../.....

تحرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : ..... المقيم : ..... (طرف أول بائع)

ثانياً : ..... المقيم : ..... (طرف ثاني مشتري)

وبعد أن أقر المتعاقدان بمجلس هذا العقد بأهليتهما للتعاقد اتفاقاً على الآتي :

#### البند الأول

باع الطرف الأول الى الطرف الثاني القابل لذلك براءة الاختراع الخاصة :

..... ، والممنوحة له بالقرار الصادر من السيد/ وزير التجارة والصناعة

بتاريخ ..... والممسجلة باسمه بسجل براءة الاختراع تحت رقم .....

مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً .

#### البند الثاني

يقر الطرف الثاني بأنه تسلم من الطرف الأول عند التوقيع على هذا العقد

المستندات الخاصة بتسجيل براءة الاختراع .

#### البند الثالث

يتعهد الطرف الأول بإجراء التسهيلات اللازمة للتأشير بهذا البيع بسجل براءات

الاختراع .

#### البند الرابع

يقر الطرف الأول بأنه المالك الوحيد لبراءة الاختراع محل هذا العقد وأن هذه

البراءة ليست محل نزاع كما أنه لم يسبق له التصرف بها لأي شخص .

### البند الخامس

اتفق الطرفان على أنه بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح الطرف الثاني هو المالك الوحيد لبراءة الاختراع محل هذا العقد ، ويكون من حقه استغلالها بكافة الطرق التي يراها مع منع استعمال غيره لها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاه من يخالف ذلك .

### البند السادس

تم هذا البيع نظير مبلغ أجمالى وقدره ..... جنيه فقط ..... جنيتها لا غير .  
 دفعه الطرف الثانى للطرف الأول عند التوقيع على هذا العقد ويعتبر التوقيع على هذا العقد بمثابة مخالصة نهائية عن كامل الثمن .

### البند السابع

جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه على عاتق الطرف الثانى وحده .

### البند الثامن

اتفق الطرفان على أنه فى حالة مخالفة بند من بنود هذا العقد يستحق الطرف الثانى مبلغ وقدره ..... جنيه كشرط جزائى لمخالفة أى بند من بنود العقد .

### البند التاسع

كل نزاع ينشأ بخصوص هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص محكمة .....

### البند العاشر

تحرر هذا العقد من ..... نسخة بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم .

(طرف ثان)

(طرف أول)

اسم المشتري :

اسم البائع :

رقم البطاقة :

رقم البطاقة :

التوقيع :

التوقيع :



## الميغة رقم (٤)

### نموذج لطلب براءة الاختراع

وزارة التجارة والصناعة

مصلحة الملكية الصناعية

إدارة براءات الاختراع

### طلب براءة اختراع

١- اسم طالب البراءة ولقبه واسمه التجاري أن وجد وجنسيته ومهنته ومحل إقامته وإذا كان الطالب شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عناوينها ونوعها والغرض من إنشائها وعنوان مركزها الرئيسي :

.....  
.....  
.....

٢- اسم المخترع ومهنته ومحل إقامته وجنسيته في غير الحالات المنصوص عليها في القوانين ٥٣ و ٥٥ من القانون :

.....

٣- تسمية تكل على موضوع الاختراع :

.....

٤- اسم ولقب الوكيل الذي يختاره الطالب لتقديم طلب البراءة ومباشرة الإجراءات المتعلقة بها ولقبه وعنوانه :

.....

٥- المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بطلب

## البراءة :

٦- اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها أو طلب براءة عن الاختراع وتاريخ تقديمه إليها واسم الطالب ولقبه إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون :

٧- اسم المعرض الذى عرض فيه الاختراع وتاريخ افتتاحه الرسمي إذا كان الطالب قد حصل على شهادة الحماية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٥٢ من القانون (١) :

(١) نموذج لطلب براءة الاختراع مرفقة تطبيقاً للاتحة التنفيذية يرفق بطلب البراءة ما يأتى:

١- وصف تفصيلي للاختراع ولطريقة استغلاله على وجه يمكن من تنفيذه ويجب أن يشتمل الوصف على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها بطريقة محددة واضحة .

٢- رسم للاختراع تبعاً لمقتضيات الأحوال .

٣- بيان مختصر لوصف الاختراع مشفوعاً بالرسوم التي توضح موضوعه تبعاً لمقتضيات الأحوال .

٤- إذا كان الطالب شركة أو هيئة ، فترفق بطلب البراءة مستخرجاً من صفحة قيدها بالسجل التجارى أو مستخرجاً رسمياً من عقد تأليفها أو نسخة من نظام الشركة .

٥- إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٢ من القانون فيرفق الطلب بالشهادة الخاصة بالحماية الوقفية .

٦- إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٣ من القانون فيرفق الطلب بصورة من الوصف الكامل للاختراع ورسمه وغير ذلك من المستندات التي أودعت مع طلب البراءة لدى الدولة الأجنبية مصدقاً عليها من مصلحة الملكية الصناعية لدى هذه الدولة .

وتقدم هذه المستندات مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إذا طالب صاحب الشأن بهذه المهلة .

٧- إذا كان الطلب مقدماً من ورثة المخترع أو ممن آلت إليهم حقوقه فيجب أن يرفق الطلب بالمستندات التي تثبت حق الطالب .

٨- إذا كان الطلب مقدماً عن طريق وكيل فيرفق الطلب بالتوكيل الخاص .

٩- إذا كان الطلب مقدماً بالاستناد إلى المادة ٥٥ من القانون فيرفق الطلب بالمستندات التي تثبت أن الاختراع يتمتع بالحماية القانونية في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ (تاريخ العمل بالقانون) .

٨- رقم البراءة الأصلية وتاريخ القرار الصادر بمنحها ، أو تاريخ تقديم طلب البراءة الأصلية حسب الأحوال وذلك إذا كان الطلب عن براءة إضافية بالاستناد إلى المادة ٢٢ من القانون :

٩- الأسباب التى يؤيد عدم الإعلان عن الطلب ، إذا كان الاختراع مما ينطبق عليه حكم المادة ٦٥ من القانون<sup>(١)</sup> :

حاضرة المحترم مدير إدارة البراءات بالقاهرة /  
 أنا الموقع على هذا ..... بصفتى ..... أطلب منحه  
 براءة عن الاختراع المبين أعلاه وتبدأ مدتها من ...../...../.....  
 تحريراً فى ..... سنة ٢٠٠١

التوقيع .....

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الشهر العقارى " ص ٢٥ وما بعدها .

## المسيرة رقم (٥)

**نموذج لتظلم مقدم للجنة المنصوص عليها في**

**المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩**

..... الرقم المتتابع لطلب البراءة :

..... تاريخ الطلب :

..... اسم صاحب التظلم :

حاضرة المحترم مدير إدارة البراءات :

أنا الموقع على هذا ..... بصفتي / .....

أطلب تقديم هذا التظلم إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم

١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وأرجو إخطاري بالتاريخ الذي سيحدد لنظره<sup>(١)</sup> .

ومرفق بيان من نسختين بالأسباب والوقائع المتعلقة بهذا التظلم .

تحريراً في / / ٢٠٠١

نموذج استمارة رقم ٩ "براءات" وتوزع من الإدارة بمجمع التحرير بالدور الحادى

عشر بالقاهرة .

**التوقيع**

.....

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة" ص ٢٦٥ وما بعدها .

## السياسة رقم (٦)

### نموذج لإخطار بالمعارضة أو إصدار

#### بوزارة اختراع

الرقم المتتابع لطلب البراءة ..... تاريخ الطلب  
..... اسم طالب البراءة ..... ورقم (جريدة براءات الاختراع)  
التي نشر فيها عن القبول طلب البراءة .....

اسم المعارض في إصدار البراءة ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته ، وإن كان  
شركة أو هيئة فيذكر اسمها أو عنوانها والغرض من تأليفها ومركزها الرئيسي  
.....

المحل المختار بمصر الذي ترسل إليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالمعارضة  
.....

حضره المحترم مدير إدارة البراءات :

أنا الموقع على هذا ..... بصفتي ..... أعارض في إصدار البراءة المقدم  
عنها الطلب المشار إليه أعلاه ومرفق ببيان من صورتين بالأسباب والوقائع المتعلقة  
بالمعارضة .

تحريراً في ٢٠٠١/..../....

نموذج استمارة رقم ٣ "براءات" وتوزع من الإدارة بمجمع التحرير بالدور الحادى  
عشر .

.....

ملحوظة : ووجد نماذج رقم "٤" وهى خاصة بالرد على إخطار المعارضة فى  
إصدار البراءة واستمارة رقم "٥" بشأن تنازل عن براءة الاختراع .

## الصيغة رقم (٧)

### نموذج لظعن إدارى فى قرار لجنة إصدار براءة اختراع

عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩<sup>(١)</sup>

السيد الأستاذ المستشار / .....

رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،،،

مقدمه لسيادتكم ..... والمقيم ..... ومحله المختار

..... مكتب الأستاذ / ..... المحامى .

### ضد

١- السيد / وزير الصناعة بصفته .

٢- السيد / مدير إدارة براءات الاختراع .

٣- السيد / مدير شركة .....

### الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠١ تقدمت شركة ..... للحصول على براءة اختراع لـ

..... وفيد بسجل البراءات بتاريخ / / ٢٠٠١ .

وحيث أن الطالب تقدم للجنة بإخطار كتابياً بمعارضته فى إصدار البراءة وضمنه بالأسباب .

إلا أن المعلن إليه الثانى رفض اعتراض الطالب بتاريخ / / ٢٠٠١ ، ولما كان والحالة هذه فإنه يحق للطالب عملاً بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة

١٩٤٩ أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثون يوماً من تاريخ الإخطار .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الانبية والفنية " ص ٥٥ وما بعدها .

## بناء عليه

أرجو تحديد جلسة لنظر الموضوع .

أنه في يوم ..... الموافق / / ٢٠٠١

بناء على طلب السيد / ..... المقيم في ..... ومحل المختار

مكتب الأستاذ / ..... المحامي .

إننا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت في التاريخ  
المنكور أعلاه إلى كل من :

١- وزير الصناعة بصفته ويعن بهيئة قضايا الدولة .

..... مخاطباً مع

٢- السيد / مدير إدارة براءات الاختراع بصفته ويعن بإدارة قضايا الدولة.

..... مخاطباً مع

٣- السيد / مدير شركة .....

..... مخاطباً مع

وأعلنت كل منهم بصورة من هذا وكلفتهم بالحضور أمام محكمة القضاء الإداري<sup>(١)</sup>

بمجلس الدولة الكائن مقرها ..... بجلستها التي ستعقد علناً في يوم

..... الموافق / / ٢٠٠١ من الساعة الثامنة صباحاً وما بعدها لكي

يسمعوا الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بقرار اللجنة التابعة للمعلن إليهما الأول

والثاني والصادر بتاريخ / / ٢٠٠١ والقاضي برفض اعتراض الطالب على

تسجيل براءة الاختراع المقدم من شركة ..... بتاريخ / / ٢٠٠١

مع إلزامهم بالمصاريف والأتعاب .

ولأجل العلم ،،،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح نظام غرفة المشورة ومشاكلها الصنية " ص ٢٥

وما بعدها .

## الصيغة رقم (٨)

### عقد ترخيص بطبع المصحف والاحاديث

أنه في يوم ..... الموافق ...../...../.....

تم تحرير هذا العقد بين كل من :

(١) السيد/ الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية (أو من ينوب عنه)

(طرف أول)

(٢) السيد/ ..... مقیم برقم ..... قسم ..... محافظة ..... يحمل

بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدنى .....

(طرف ثان)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفاقهما على ما يلى :

#### البند التمهيدي

لما كان الطرف الأول بصفته هو المختص دون غيره بالأشراف على طبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول (المصحف الشريف أو الأحاديث النبوية) طبقاً للمادة الأولى من القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ وكان الطرف الثانى يرغب فى طباعة (المصحف الشريف أو الأحاديث النبوية) فقد تقدم بطلبه إلى مجمع البحوث الإسلامية للموافقة على طبع ونشر وتوزيع<sup>(١)</sup> (المصحف الشريف أو الأحاديث النبوية) وكانت اللجنة المشكلة من مجمع البحوث الإسلامية قد راجعت المطبوع الشريف المراجعة الدقيقة اللازمة انتهت إلى صلاحية المطبوع بالطباعة فقد وافقت على الترخيص للطرف الثانى بطبع المطبوع وتسجيله وطرحه للتداول .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " النصب فى القوانين العربية والشرعية الإسلامية " ص ٥٥ وما بعدها .



### البند الأول

يلتزم الطرف الثاني بطبع النسخة التي يوافق عليها دون أى تحريف أو تعديل وكما  
هى مؤشر عليها من مجمع البحوث الإسلامية<sup>(١)</sup> .

### البند الثانى

من المفهوم للطرف الثانى أن أى مخالفة للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ سوف  
يعرض مرتكبها لعقوبة الجنائية الواردة بالقانون<sup>(٢)</sup> .

### البند الثالث

حرر هذا العقد من نسختين وسلمت نسخة لكل طرف .

(الطرف الثانى)

(الطرف الأول)

.....

.....

### ملحوظة :

لمزيد من المعلومات تراجع اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن  
إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المبنى " ص ٧٨ وما بعدها .  
(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " أصول أعمال المحضرين فى الاعلان والتنفيذ " ص ٤٥  
وما بعدها .

## الصيغة رقم (١)

### عقد بيع رسم أو نموذج صناعي

أنه في يوم ..... الموافق ...../...../.....

تم تحرير هذا العقد بين كل من :

(١) السيد/ ..... مقيم برقم ..... قسم ..... محافظة .....

يحمل بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدني ..... (طرف أول)

(٢) السيد/ ..... مقيم برقم ..... قسم ..... محافظة ..... يحمل

بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدني ..... (طرف ثان)

### البند الأول

بإع وتنازل الطرف الأول للطرف الثاني الرسم المعد للاستخدام في الأغراض الصناعية المتعلقة "بطباعة الأقمشة أو المشمع أو خلاقه ، وذلك بالنسبة للرسم الصناعي .

### البند الثاني

يقر الطرف الأول أنه استغل الرسم المبيع لمدة عام واحد وقد اسقط حقه في هذا الاستغلال فور التوقيع على هذا العقد ، وللطرف الثاني اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لقصر هذا الاستغلال على نفسه<sup>(١)</sup> .

### البند الثالث

يقر الطرف الأول بأنه لم يسيق له التصرف في الرسم أو السماح للغير في استغلاله ، ويضمن التعرضات القانونية التي تصدر من الغير على أن يخطره بها الطرف الثاني في الوقت المناسب .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون الإجراءات " ص ٧٥ وما بعدها .

### البند الرابع

يلتزم الطرف الأول بتسليم الطرف الثاني فور التوقيع على هذا العقد الشهادة الصادرة له من إدارة الرسوم والنماذج وسائر الأوراق المتعلقة بذلك ويعتبر هذا العقد بمثابة إقرار بتنازله عنها للطرف الثاني .

### البند الخامس

للطرف الثاني تحرير الاستمارة (٢) بإدارة الرسوم والنماذج وإرفاقها بطلب مع صورة من هذا العقد وتقديمها للإدارة سائلة الذكر للتأشير في سجل الرسوم والنماذج الصناعية بانتقال الملكية ، كما يلتزم بمباشرة إجراءات شهر انتقال الملكية في صحيفة الرسوم والنماذج .

### البند السادس

يلتزم الطرف الأول بتقديم كل ما يتطلبه نقل الملكية إلى الطرف الثاني .

### البند السابع

يلتزم الطرف الثاني بعد إتمام إجراءات نقل الملكية بتحرير طلب تجديد مدة حماية الرسم وقفا للإجراءات والمواعيد المقررة لذلك ، ولا يضمن الطرف الأول ما يترتب على عدم مراعاة ما تقدم<sup>(١)</sup> .

### البند الثامن

يقر الطرف الثاني بدرايسته الكافية فيما يتعلق باستخدام الرسم المبيع وليس له الاستعانة بالطرف الأول في ذلك إلا بموجب عقد مستقل إذا تراضى على بنوده .

### البند التاسع

تم هذا البيع لقاء ثمن قدره ..... دفعه الطرف الثاني بمجلس هذا العقد .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٢٥ وما بعدها .

### البند العاشر

يعتبر عنوان كل طرف الموضح قرين اسمه موطنًا مختارًا فيما يتعلق بتنفيذ هذا العقد .

|               |                |
|---------------|----------------|
| (الطرف الأول) | (الطرف الثاني) |
| .....         | .....          |

### (معضو تصديق)

وزارة العدل مصلحة الشهر العقاري والتوثيق<sup>(١)</sup> .

مكتب توثيق .....

أنه في يوم ..... الموافق ...../...../.....

أمامنا نحن ..... الموثق بالمكتب سالف البيان ، قد تم التوقيع على

هذا العقد من السيد/ ..... بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدنى .....

ومن السيد/ ..... بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدنى .....

وهذا تصديق منا بذلك .

### (الموثق)

.....

<sup>(١)</sup> أنظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات الشهر العقاري " ص ٨٧ وما بعدها .

## المسيغة رقم (١٠)

### عقد بيع مؤلف لناشر<sup>(١)</sup>

إنه فى يوم ..... الموافق ...../...../..... .

تحرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : .....

المقيم : ..... (طرف أول بائع)

ثانياً : .....

المقيم : ..... (طرف ثنى مشتري )

وبعد أن أقر المتعاقدان بمجلس هذا العقد بأهليتهما للتعاقد اتفاقاً على الأتى :

#### البند الأول

باع واسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية الطرف الأول الى الطرف الثانى القابل لذلك ما هو : .....

#### البند الثانى

يقر الطرف الأول بأن هذا المؤلف من بنات أفكاره وليس منقولاً من مؤلفات أخرى وغير مخالف للنظام العام والأداب ويكون مسئولاً وحده مدنياً وجنائياً إذا ظهر خلاف ذلك كما يكون من حق الطرف الثانى فى هذه الحالة اعتبار هذا العقد منسوخاً ومطالبة الأول برد ما دفع له من مبالغ فضلاً عن التعويضات .

#### البند الثالث

يقوم الطرف الثانى بطبع هذا المؤلف وبيعه واستغلاله بكافة الطرق المشروعة وتكون جميع مصروفات الطباعة والورق والنشر وخلافه على عاتقه وحده .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة جرائم قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٢٦٨ وما بعدها .

### البند الرابع

على الطرف الأول مراجعة الأصول عند طبعها وتصحيح ما يسلم له منها أول بأول في مدة ٢٤ ساعة من تسلمها وأن يعمل جهده في عدم إبدال الأصول الأصلية للمؤلف المسلم للطرف الثاني وعليه أيضا تصليح الطبعات الجديدة مع إجراء الإضافات اللازمة لمجريات الأصول وعليه وحده إعطاء التصريح بالطبع لكل جزء يتم تصحيحه .

### البند الخامس

تم هذا البيع نظير ثمن قدره ..... جنيه فقط ..... جنيتها لا غير، عند الطبعة الأولى على ألا يزيد عدد نسخها عن ..... نسخة على أن يدفع مبلغ إضافي قدره ..... جنيتها عن كل ألف نسخة من الطبعات التالية .

### البند السادس

يلتزم الطرف الثاني بتسليم ..... نسخة من كل طبعة بدون مقابل للطرف الأول ويحق له إعادها لمن يشاء .

### البند السابع

في حالة وفاة الطرف الثاني يحق للطرف الأول فسخ هذا العقد دون حاجة الى تنبيه أو إنذار وكذا إذا أقفل أو فقد أهليته .

### البند الثامن

جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه على عاتق الطرف الثاني وحده .

### البند التاسع

اتفق الطرفان على أنه في حالة مخالفة بند من بنود هذا العقد يستحق الطرف الثاني مبلغ وقدره ..... جنيه كعشر جزائي لمخالفة أى بند من بنود العقد .

البند العاشر<sup>(١)</sup>

كل نزاع ينشأ بخصوص هذا العقد يكون الفصل من اختصاص محكمة .....

## البند الحادي عشر

تحرر هذا العقد من ..... نسخة بيد كل طرف نسخة للعمل  
بموجبها عند اللزوم .

(الطرف الثاني)

اسم المشتري :

رقم البطاقة :

التوقيع :

(الطرف الأول)

اسم البائع :

رقم البطاقة :

التوقيع :

(١) انظر د. عهد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٤١ وما بعدها .

## سيغة رقم (١١)

### عقد مقابلة لطبع كتاب وتجليده

#### طبقا للمادة ٥/ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم ..... الموافق ...../...../.....

تم تحرير هذا العقد بين كل من :

١- السيد / ..... الجنسية ..... مقيم برقم ..... قسم .....  
 محافظة ..... يحمل بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدني .....  
 (طرف أول)

٢- السيد / ..... الجنسية ..... مقيم برقم ..... قسم .....  
 محافظة ..... يحمل بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدني .....  
 (طرف ثاني)

يقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفقهما على ما يلي :

#### البند الأول

يلتزم الطرف الأول بطبع كتاب للطرف الأول من عدد ..... نسخة انترتيب ،  
 على أن تتضمن كل صفحة .... سطرا ولا يقل السطر عن .... كلمة وللطرف  
 الأول الحق في حصر الكمية التي يتم طبعاها على ألا يتجاوز ذلك خمس مرات .

#### البند الثاني

تراجع البروفات بمعرفة الطرف الأول على أن يوقع على البروفة الأخيرة بما يفيد  
 موافقته على الطبع وفقا لها . ولا يكون الطرف الثاني مسئولاً عن أية أخطاء

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٤١ وما بعدها .



مطبعة طالما تطابقت الملازم التي تم طبعتها مع البروفات الموقع عليها من الطرف الأول متضمنة أمره بالطبع .

### البند الثالث

للطرف الثاني الحق في مراجعة البروفة إذا تأخر الطرف الأول عن ذلك لمدة يومين . وفي هذه الحالة يعتبر مفوضا من الطرف الأول بالمراجعة و يستحق مبلغ ..... عن كل ملزمة ولا يكون مسئولاً عن أية أخطاء مطبعية لم يدركها أثناء المراجعة .

### البند الرابع

يجب أن يتم تصحيح البروفة على أصول الكتاب التي تم للوصف وفقا لها , فإن أراد الطرف الأول إضافة عبارات غير واردة بالأصول التزم بدفع مبلغ ..... عن كل سطر , على أنه إذا تطلبت هذه الإضافة تضريب الصفحات التزم بدفع مبلغ ..... عن كل صفحة يتم تضريبها .

### البند الخامس

يجب ضبط الكبس والأحبار عند الطبع بحيث لا تظهر بروزات بظهر الصفحة أو تكون الأحبار زائدة أو خفيفة .

### البند السادس

يسرى البند السابق عند طبع الغلاف , على أن تتم طباعته على لونين : بحيث يكون اسم الكتاب واسم المؤلف والناشر والكعب باللون الأسود , أما موضوعات الكتاب فتكون باللون الأحمر , ووفقا للتنسيق الذي يقره الطرف الأول .

### البند السابع

يلتزم الطرف الثاني بالقيام بجميع الأعمال اللازمة لتجليد النسخ مراعى في ذلك الأصول الفنية المتعارف عليها خاصة فيما يتعلق بالتطبيقات والتجميع والتكسير .

### البند الثامن

يجب وضع الكتب التي يتم تجليدها في يواكى يتحمل الطرف الأول تكاليفها<sup>(١)</sup> .

### البند التاسع

يقر الطرف الأول بأن أصول الكتاب المسلمة للطرف الثاني هي صورة أما الأصل فيحتفظ به عليه الموافقات المقررة من الجهات المختصة ، ويتعهد بتقديمها في حالة طلب الطرف الثاني لها وتتكون من .....صفحة .

### البند العاشر

على الطرف الأول تقديم الملزمة الأولى للهيئة العامة للكتاب للحصول على رقم الإيداع وإخطار الطرف الثاني به أو إثباته بنهاية الأصول ، كما يلتزم بإيداع العد اللازم من النسخ بالجهات المعنية .

### البند الحادى عشر

يلتزم الطرف الأول فور الانتهاء من أعمال التجليد وإعداد البواكى بنقل جميع النسخ ، فنان تأخر في ذلك التزم بدفع مبلغ ..... عن كل يوم تأخير كأجر للوديعة.

### البند الثانى عشر

لا يجوز للطرف الأول طلب استلام عدد من النسخ قبل الأجل المحدد لتسليم الكتاب إلا مرة واحدة بعدد .....نسخة .

### البند الثالث عشر

ليس للطرف الثاني أن يطبع إلا العدد المتفق عليه وإن يضيف إليه مائة ملزمة كزيادات لحساب الهالك ، فإن أدى ذلك إلى زيادة في الكمية كانت من حق الطرف الأول بدون مقابل .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٩٨ وما بعدها .

فإن تبين مخالفة الطرف الثاني للعدد المتفق عليه على نحو ما تقدم كان للطرف الأول اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ويعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أي إجراء آخر . ويكون له تسلم الأصول والملزم التي تم طبعها وكمية الورق الباقية وأكليشبهات الكتاب على ألا يلتزم بدفع شيء عن الكمية الزائدة مهما كان عدد الملزم التي تم طبعها .

#### البند الرابع عشر

تم تحديد يوم ..... الموافق .../.../.... لتسليم الكتاب مغلقا في بواكى من الملزم الزائدة وفي حالة التأخير يلتزم الطرف الثاني بدفع مبلغ ..... عن كل يوم تأخير .

#### البند الخامس عشر

أجر الملزمة البالغ عدد صفحاتها ..... صفحة هو ..... جنبيها مقابل الصف والطبع ومبلغ ..... مليما مقابل التجليد و مبلغ ..... مليما عن كل باكو ومبلغ ..... عن طباعة الغلاف .

ويلتزم الطرف الأول بدفع .....جنبيها عند التوقيع على هذا العقد ومبلغ ..... جنبيها بعد طبع كل خمس ملازم و يصفى اجر الطبع فور الانتهاء من آخر ملزمة ويدفع مع هذه التصفية اجر التجليد وقدره ..... جنبيها وفي حالة إخلاف الطرف الأول بهذا الالتزام يكون للطرف الثاني حبس جميع النسخ حتى يستوفى حقه كاملا .

#### البند السادس عشر

يتعهد الطرف الأول بإحضار الورق اللازم للطباعة مقاس ..... فور التوقيع على هذا العقد ، وفي حالة التأخير سواء فيما يتعلق بالدفعة الأولى أو الدفعات التالية تضاف مدة التأخير للمدة المحددة للتسليم .  
وتحسب نسبة الهالك من الورق بخمسة في المائة .

## البند السابع عشر

تختص محاكم<sup>(١)</sup> ..... بنظر ما قد ينشأ من منازعات تتعلق بهذا العقد ويعتبر عنوان كل من الطرفين المبين به موطننا مختارا في هذا الصدد .

البند الثامن عشر

حرر العقد من نسختين ، لكل طرف نسخة .

(الطرف الثاني)

.....

(الطرف الأول)

.....

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والإجراءات والتحكيم " ص ١٤٣ ومذيعها .

## صيغة رقم (١٢)

**صيغة طالب استصدار أمر بإثبات الأداء العالي وبمنح الأداء**

### طبقاً للمادة ٥/ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

السيد رئيس محكمة ..... الابتدائية

مقمنه ..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع .....  
 قسم ..... محافظة ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ .....  
 المحامي الكائن .....  
 ضد

السيد/ ..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع .....  
 قسم ..... محافظة .....

### الموضوع

في عام ..... قام الطالب بتأليف ونشر كتاب ..... وبموجب عقد مؤرخ .....  
 تنازل للمقدم ضده عن حقه في استغلال كامل الطبعة ماليا لقاء مبلغ .....  
 قبض الطالب جزء منه على أن يتم الوفاء بالباقي عند نفاذ الطبعة ، مما مفاده أن  
 هذا التنازل قاصرا على عدد النسخ التي تضمنتها الطبعة محل التعاقد بحيث إذا  
 نفدت استرد الطالب كامل حقوقه الأدبية والمادية على المصنف ومتى نفذ الطرفان  
 كامل التزاماتهما انتهت العلاقة التعاقدية التي قامت بينهما وإلا استمرت حتى يتم

(١) مادة ٥/ح : تعد الأعمال الآتية تجارية إذا كتبت مزاولتها على وجه الاحتراف :-

أعمال الدور والمكتيب التي تعمل في مجالات النشر والطباعة والتصوير  
 والكتابة على الآلات للكتابة وغيرها والترجمة والإذاعة والتلفزيون والصحافة  
 ونقل الأخبار والبريد والاتصالات والإعلان .

التنفيذ وفقا لما تم الاتفاق عليه ويخضعان في ذلك كله لبنود العقد ، أما إذا اختلف أحدهما عملا خارجا عن نطاق العقد ، فإن هذا العمل يخضع لنصوص القانون التي تنظمه نصوص العقد .

ولما كان الثابت من المحضر الإداري رقم ..... لسنة ..... أن المقدم ضده قام بتصوير ذات الكتاب لدى ..... بعدد ..... نسخة بدون إذن كتابي من الطالب بالمخالفة لنص المادة السادسة من قانون حماية حق المؤلف رقم الاستغلال نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ، وكانت المادة ٤٣ من ذات القانون تنص على أن لرئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المؤلف أو من يخلقه و بمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بوقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته وبتوقيع الحجز التحفظي على نسخة بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلقه بالمخالفة لأحكام المادتين ٦ و ٧/١ من القانون .

وإذ تم تصوير الكتاب تمهيدا لنشره بتداوله بين الجمهور و من ثم يحق للطالب حفاظا على حقوقه استصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظي على نسخ المصنف الموجودة بمطبعة ..... للكائنة ..... ووقف نشره لحين الفصل في أصل النزاع .

### بناء عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع على هذا الطلب وما تضمنته حافظة المستندات المرافقة إصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على نسخ كتاب ..... وعددها ..... الموجودة بمطبعة ..... للكائنة ..... وكذلك على الأكاكشيات المتعلقة به وتعيين صاحب المطبعة حارسا عليها ووقف نشره لحين الفصل في أصل النزاع .  
تحريرا في ...../...../.....

الطالب أو وكيله

## صيغة رقم (١٣)

**طالب استصدار أمر بوقف نشر المصنف أو عرضه وبمنع استمثاره**

### طبقاً للمادة ٥/ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

السيد رئيس محكمة ..... الابتدائية

مقدمه ..... مهنته ..... المقيم برقم ..... شارع

..... قسم ..... محافظة ..... ومحل المختار مكتب

الأستاذ ..... المحامي الكائن .....

#### ضد

١- السيد/ ..... المقيم برقم ..... شارع .....

٢- السيد/ ..... المنتج المقيم برقم ..... شارع ..... قسم

..... محافظة .....

٣- السيد/ ..... مدير دار عرض ..... الكاتبة .....

#### الموضوع

في عام ..... قام الطالب بتأليف رواية أدبية باسم ..... و توجز أحداثها في

..... وتداولت بين الجمهور ولقيت رواجا كبيرا في جميع الأوساط نظرا لأهمية

الموضوع الذي تناولته بالتحليل ومدى تأثيره على الحياة الاجتماعية ، وقد علم

الطالب من أشخاص عديدين أن روايته قد تم تحويلها إلى فيلم سينمائي باسم

(١) مادة ٥/ ح : تعد الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه

الاحتراف :-

\* أعمال الدور والمكاتب التي تعمل في مجالات النشر والطباعة والتصوير  
والكتابة على الآلات للكتابة وغيرها والترجمة والإذاعة والتلفزيون والصحافة  
ونقل الأخبار والبريد والاتصالات والإعلان.

..... بمعرفة المقدم ضده الأول الذي وضع له السيناريو والحوار بعد أن نسب التأليف إلى نفسه ، وقد أنتجه الثاني بينما تولى الثالث عرضه بدار سينما ..... التي يتولى إدارتها ، وإزاء ذلك توجه الطالب بتاريخ ..... إلى هذه الدار وما أن شاهد الفيلم سالف الذكر حتى أيقن أنه هو ذاته روايته التي سبق له تأليفها .

وإذ تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على أن للمؤلف وحده إدخال ما يرى من التعديل أو التحوير على مصنفه ، كما تنص المادة ٤٣ من ذات القانون على أن لرئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المؤلف أو من يخلفه وبمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بإثبات الأداء العلني بالنسبة لإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف بين الجمهور ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلاً بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة لأحكام المادتين ٦ ، ٧/١ من القانون<sup>(١)</sup> .

وللسيد رئيس المحكمة أن يأمر بأجراء وصف تفصيلي للمصنف وفقاً لنص المادة ٤٣ سالفه البيان، وذلك بندب خبير مختص من وزارة الثقافة لمشاهدة الفيلم ومقارنته برواية الطالب وتقديم تقرير متضمناً وصفاً تفصيلياً.

### بناء عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع على هذا الطالب وما تضمنته حافظة المستندات المرافقة إصدار الأمر بإثبات الأداء العلني بالنسبة لفيلم ..... وحظر عرضه لحين الفصل في أصل النزاع .

الطالب

تحريراً في ...../...../....

.....

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الإبداعية والفنية " ص ٦٥ وما بعدها .



## صيغة رقم (١٤)

### عقد بيع حق تأليف

#### طبقاً للمادة ٥/ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم ..... الموافق .../.../...

تم تحرير هذا العقد بين كل من :

١- السيد/ ..... مقیم برقم ..... قسم ..... محافظة .....

يحمل بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدني ..... (طرف أول)

٢- السيد/ ..... مقیم برقم ..... قسم ..... محافظة .....

يحمل بطاقة عائلية رقم ..... سجل مدني ..... (طرف ثان)

#### البند الأول

باع الطرف الأول للطرف الثاني مؤلفه في ..... والمسمى .....

#### البند الثاني

يقر الطرف الثاني بأنه تسلم كافة أصول المؤلف المبين في البند السابق من الطرف

الأول وتقع في عدد ..... مكتوبة على الآلة الكاتبة .

(١) مادة ٥/ ح : تعد الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه

الاحتراف :-

أعمال الدور والمكاتب التي تعمل في مجالات النشر والطباعة والتصوير  
والكتابة على الآلات الكاتبة وغيرها والترجمة والإذاعة والتلفزيون والصحافة  
ونقل الأخبار والبريد والاتصالات والإعلان .

### البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بطبع عدد ..... فقط ..... نسخة من المؤلف على أن يكون لكل طرف منها ..... نسخة توزع بمعرفة كهلها وتستزل من الكمية التي تم الاتفاق على طبعا .

### البند الرابع

للطرف الأول في أي وقت مفاجأة المطبعة ، سواء أثناء الطباعة أو الجمع أو التجليد للوقوف على الكمية المطبوعة ، فان تبين تجاوز العدد المتفق عليه ، اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة لتبنيه أو إنذار أو إجراء آخر ، وتحمل الطرف الثاني كافة الأضرار المترتبة على ذلك ، وكان للطرف الأول إيقاف الطباعة أن لم تكن قد تمت بالنسبة لكل الأصول والرجوع على الطرف الثاني بتعويض قدره ..... فقط ..... فان كانت قد تمت حق للطرف الأول الاستيلاء على الكميات الزائدة لتوزيعها لحسابه أو الرجوع على الطرف الأول بكامل قيمتها<sup>(١)</sup> .

### البند الخامس

يقتصر هذا العقد على الكمية المحددة بالبند الثالث ، ولا يجوز للطرف الثاني إعادة الطبع أو التصوير وإلا كان للطرف الأول الرجوع عليه وفقا لاحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فيما يتعلق بالمسؤوليتين المدنية والجنائية .

### البند السادس

يلتزم الطرف الثاني بالاتفاق على المصنف في الطباعة والتجليد والتغليف وشراء الورق على أن يكون بالمواصفات ..... كما يلتزم بالتوزيع .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات الصلية في القضاء المستعجل " ص ٣٤ وما بعدها.

### البند السابع

تم هذا البيع لقاء ثمن قدره ..... فقط ..... وهو يمثل نسبة ..... من قيمة النسخ المعدة للتوزيع بواقع مبلغ ..... للنسخة الواحدة ، دفع منه الطرف الثاني للطرف الأول مبلغ ..... فقط ..... عند التوقيع على هذا العقد ويستحق نصف الباقي بعد ..... شهر من الآن ويستحق النصف الآخر بعد ..... شهر من استحقاق النصف السابق.

### البند الثامن

يلتزم الطرف الأول بعدم إعادة طبع المصنف خلال أجل انقضاء ..... ويكون له الحق في ذلك بعد انقضاء هذا الأجل ولو لم تكن الكمية التي طبعت وفقا لهذا العقد قد نفذت بوله إجراء التعديلات التي يرى إدخالها على مصنفه عند إعادة الطبع.

### البند التاسع

تختص محاكم ..... بنظر ما قد ينشأ عن ذلك من منازعات متعلقة بهذا العقد<sup>(١)</sup>.

### البند العاشر

حرر هذا العقد من نسختين ، لكل طرف نسخة .

(الطرف الثاني)

(الطرف الأول)

.....

.....

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون الإجراءات الجنائية " ص ٩٨ وما بعدها.

## صيغة (١٥)

### صيغة عقد طبع ونشر

#### طبقاً للمادة ٥/ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم ..... الموافق .../.../...

بين كل من :

أولاً : السيد/ ..... بصفته صاحب مكتبة ..... ومقرها .....

(طرف أول ناشر)

ثانياً : السيد/ ..... ومقيم .....

(طرف ثان مؤلف)

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف واتفقا على ما يأتي :

#### البند الأول

عنوان الكتاب ..... وعدد صفحاته ..... صفحة أتفق الطرفان على قيام

الطرف الأول بطبع ونشر عدد ..... من كتاب ..... وفي حدود ..... في

المتوسط تعادل ..... ملزمة تقريبا .

#### البند الثاني

سعر الكتاب ..... وحصة المؤلف منه ..... أتفق الطرفان على أن يكون

سعر الكتاب مبلغ ..... جنيهه وأن يكون حق المؤلف بواقع ..... % من سعر

(١) مادة ٥/ ح : تعد الأعمال الأدبية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف :-

"أعمال الدور والمكاتب التي تصل في مجالات النشر والطباعة والتصوير والكتابة على الآلات الكاتبة وغيرها والترجمة والإذاعة والتليفزيون والصحافة ونقل الأخبار والبريد والاتصالات والإعلان".

البيع لكل نسخة فيكون الإجمالي ..... جنيه .

### البند الثالث

مدة العقد ..... وعدد نسخ المصنف ..... مدة هذا العقد ..... يتم طبع الكتاب خلالها على دفعتين الدفعة الأولى ..... نسخة ، الدفعة الثانية ..... نسخة مع مراعاة عدم طبع أي نسخة بعد المدة المتفق عليها ولو لم تطبع الكمية المتفق عليها.

### البند الرابع

نسخ إضافية :

اتفق الطرفان على قيام الطرف الأول بطبع ..... نسخة زيادة عن المتفق عليه في كل دفعة . يخص الطرف الثاني في كل دفعة منها عدد ..... نسخة ويتم تسليم دار الكتب الوثائق المصرية من الكمية المشار إليها ..... نسخ في كل دفعة إلى جانب جهات الرقابة والدعاية والإعلان.

### البند الخامس

الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية :

اتفق الطرفان على قيام الطرف الأول بإيداع عدد ..... نسخة في دار الكتب<sup>(١)</sup> والوثائق المصرية من كل دفعة وتفيد الكتب بالدار المذكورة

### البند السادس

زينة ورق الكتاب ولونه ونوع الطباعة وغلاف الكتاب :

اتفق الطرفان على أن يكون ورق الكتاب من اللون ..... زينة ..... وأن يكون بالأوفست أو الجمع التصويري أو الأنترييب وليس بالمساتر لما يترتب على

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٧٤ وما بعدها .

الأخيرة من وجود<sup>(١)</sup> صفحات ممسوحة كما أن الكتابة تكون غير واضحة وغير مريحة للنظر وأن يكون غلاف الكتاب من الورق .....

#### البند السابع

يتعهد الطرف الثاني المؤلف أن لا يتم إعادة طبع الكتاب موضوع العقد على أي صورة كانت مكبرة / مصغرة إلا بعد استلام إخطار موصى عليه من الطرف الأول الناشر يفيد نفاذ الكمية المتفق عليها .

#### البند الثامن

اتفق الطرفان على أنه في حالة تدخل السلطات المسؤولة في تحديد سعر الكتاب، على تحمل الطرفان قيمة التخفيض كل بحسب نصيبه ونصيبه في البيع.

#### البند التاسع

عدد بروفات الكتاب وحق مراجعتها :

اتفق الطرفان على أن يكون للطرف الثاني المؤلف وحده حق مراجعة بروفات الكتاب وإعطاء أمر الطبع على ألا يقل عدد بروفات الكتاب عن بروتان .

#### البند العاشر

لا يتم عمل طبعة غير متفق عليها إلا بعقد جديد أو (إن كتابي) من المؤلف وإلا يحق للطرف الثاني المؤلف استصدار أمر على عريضة من قاضي الأمور الوقفية بتوقيع الحجز التحفظي عليها .

#### البند الحادي عشر

اتفق الطرفان على ألا يتم بيع أي نسخة من الكتاب إلا بعد التوقيع على غلاف الكتاب الداخلي من المؤلف وأي نسخة غير موقع عليها من المؤلف يحق للمؤلف مصادرتها والمطالبة بتعويض عن كل نسخة مبلغ وقدره ..... جنيه

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والإثبات والتحكيم " ص ٤٣ وما بعدها .

### البند الثاني عشر

يتم الالتزام ببند العقد وأي مخالفة لأي بند من البنود ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ٨ يعتبر العقد مفسوخ من تلقاء نفسه دون حاجة لإذار أو حكم قضائي.

### البند الثالث عشر

تتم المحاسبة بين الطرفين كل ..... شهر يعتد في إجراء المحاسبة بأوامر الطبع الموقعة من الطرفين أو بفواتير البيع أو بسجلات الطرف الأول الناشر أو ما يتم الاتفاق عليه كأساس للمحاسبة بين الطرفين .

### البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الأول الناشر<sup>(١)</sup> بنشر وطبع الكتاب بحالته التي هي عليها وفقا للنسخة الأصلية المسلمة إليه والموقعة من الطرف الثاني والتي يحتفظ الطرف الثاني بنسخة مماثلة لها تماما وموقعة من الطرف الأول وتعد النسخة التي في حيازة الطرف الثاني المؤلف هي المرجع لإجراء المطابقة عليها .

### البند الخامس عشر

يلتزم الطرف الأول الناشر بنشر هذا المصنف خلال موعد أقصاه ..... ولا يجوز تعديل هذا الموعد إلا لأعتبارات يقرها الطرف الثاني المؤلف وبإتفاق كتابي بين الطرفين في هذا الشأن .

### البند السادس عشر

جميع مصاريف الورق والطباعة والتجليد والنشر والتوزيع على عاتق الطرف الأول الناشر وكذلك جميع الضرائب التجارية وضرائب المبيعات على الطرف الأول الناشر .

(١) نظرد . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٣٨ وما بعدها .

### البند السابع عشر

ففي حالة وفاة الطرف الأول أو إفلاسه أو إفساره يحق للطرف الثاني حق فسخ هذا العقد مع إلزام وراثته بما هو مستحق أو يستحق من حقوق المؤلف البائع .

### البند الثامن عشر

أي نزاع ينشأ بين الطرفين بخصوص الاتفاق على الكتاب المذكور يكون من اختصاص محكمة<sup>(١)</sup> .....

### البند التاسع عشر

تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل من الطرفين نسخة للعمل بها عند الاقتضاء .

(الطرف الثاني)

(الطرف الأول)

(المؤلف)

(الناشر)

.....

.....

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد - التطبيق على قانون المرافعات والإثبات والتحكيم ص ٤٣ وما بعدها .



## صيغة رقم (١٦)

### صيغة دعوى بسحب المصنف من التداول

#### طبقاً للمادة ٥/ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

انه في يوم ..... الموافق ..... الساعة .....  
 بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... المقيم برقم .....  
 شارع ..... قسم ..... محافظة ..... ومحله المختار مكتب الأستاذ .....  
 المحامي الكائن .....

أنا ..... محضر محكمه ..... قد انتقلت إلى محل إقامة :  
 السيد/ ..... الناشر الكائن مقر عمله برقم ..... شارع .....  
 قسم ..... محافظة ..... مخاطباً .....  
 وأعلنته بالآتي :

بموجب عقد مؤرخ ..... قام المعلن إليه بنشر كتاب ..... من تأليف  
 الطالب عن ..... وقد استند الطالب في تأليفه إلى النظريات والآراء التي كانت  
 سائدة حينذاك والتي توجز في .....

وإذ ثبت بيقين خطأ هذه النظريات وتلك الآراء التي كان يعتقها الطالب إذ تم نشر  
 كتاب موضوعه ..... من تأليف ..... أثبت به أن جماعة من العلماء  
 المشهود لهم بمكانتهم العلمية انتهوا من أبحاثهم إلى رأى مستحدث على خلاف

(١) مادة ٥/ح : تعد الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه  
 الاحتراف :-

أعمال الدور والمكاتب التي تعمل في مجالات النشر والطباعة والتصوير والكتابة على  
 الآلات الكتبية وغيرها والترجمة والإذاعة والتليفزيون والصحافة ونقل الأخبار والبريد  
 والاتصالات والإعلان".

الآراء المسابقة وقد جاؤا بالأدلة الصحيحة على ما انتهوا إليه ، ولما كان الطالب مقتنعا بالرأي المستحدث المخالف لرأيه ومن ثم تقطع الصلة ما بينه وبين مصنفه الذى لم يعد معبرا عن حقيقة آرائه وأن وجود المصنف على هذه الصورة ينال من مكانته و يؤذى سمعته .

ولما كان نص المادة ٤٢ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل يجرى بأن للمؤلف وحده إذا طرأت أسباب خطيرة أن يطلب من المحكمة الابتدائية الحكم بسحب مصنفه من التداول أو بإدخال تعديلات جوهرية عليه برغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي ويلزم المؤلف في هذه الحالة أن يعرض مقدما من ألت حقوق الاستغلال للمالي إليه تعويضا عادلا يدفع في غضون آجال تحددها المحكمة وإلا زال كل أثر للحكم ، مما مفاده أن يكون للمؤلف الحق في سحب مصنفه من التداول إذا ما طرأت أسباب خطيرة ، ولما كان ظهور رأى مستحدث لا جدال في صحته جاء على خلاف رأى الطالب الذى ضمنه مصنفه وهو ما يتحقق به توافر السبب الخطير ويحق معه له أن يطلب سحبه من التداول لقاء تعويض عادل يدفعه للمعلن إليه ويقدره بمبلغ ..... جنبة وهو يمثل الفرق بين ما أنفقه الأخير وما حصل عليه من التوزيع الجزئي للمصنف، وسوف يقوم الطالب بعرض هذا المبلغ على المعلن إليه بالجامعة عرضا حقيقيا ، ويركن في إثبات دعواه في حالة عدم إقرار هذا المبلغ للمقد سالف البيان ولرأى أهل الخبرة لحصر كميات المصنف التي لم يتم توزيعها بعد وما تم توزيعه منه وقيمته .

### وبناء عليه

أنا المحضر<sup>(١)</sup> سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه إلى محل إقامة المعلن إليه وأعلنته بصورة من هذا وكلفته بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الدائرة .....

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتتفيذ " ص ٤٦ وما بعدها .

بمقرها الكائن بشارع ..... وذلك بجلستها المنعقدة علنا في يوم ..... الموافق ..... الساعة ..... لسماع الحكم بسحب ..... من التداول لقاء تعويض قدره ..... جنيه يدفع في الجلسة أو في الأجل الذي تحدده المحكمة مع إلزامه المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة<sup>(١)</sup> .

مع حفظ كافة الحقوق ،،،

ولاجل العلم .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " أصول أعمال المحضرين في الاعلان والتنفيذ " ص ٦٤ وما بعدها .

## صيغة وقم (١٧)

### صحيفة دعوى بطلب إتلاف نسج المصنف

#### طبقا للمادة ٥/ح من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

أنه في يوم ..... الموافق .../.../..... الساعة .....

بناء على طلب السيد/ ..... ومهنته ..... المقيم برقم ..... شارع .....

قسم ..... محافظة ..... ومحلّه المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى

الكائن ..... أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت إلى :

١- السيد/ ..... ومهنته ..... بمقره الكائن ..... مخاطبا .....

٢- السيد/ ..... صاحب مطبعة ..... بمقرها الكائن ..... مخاطبا .....

#### وأعلنتهما بالآتى

في عام ..... قام الطالب بنشر كتاب ..... من تأليفه ثم تولى توزيعه بمعرفة المكتبات ولائى راجا كبيرا وتحدد مبلغ ..... جنيتها ثمنا للنسخة الواحدة وما أن نفذت الطبعة وأثناء التمهيد لإصدار طبعة جديدة فوجئ الطالب بمصنفه معروضا بالمكتبات بعد تصويره وتقليده دون إذن كتابي منه .

وإذ تنص المادة السادسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على أن يتضمن حق المؤلف في الاستغلال نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن

(١) مادة ٥/ح : تعد الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف :-

«أعمال الدور والمكتيب التي تعمل في مجالات النشر والطباعة والتصوير والكتابة على الآلات الكاتبة وغيرها والترجمة والإذاعة والتليفزيون والصحافة ونقل الأخبار والبريد والاتصالات والإعلان».

طريق الطباعة أو التصوير ، كما تنص المادة الخامسة من ذات القانون على أن للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بآلية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه ، وجرى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٧ منه على أنه يشترط لتمام التصرف في الحق المالي للمصنف أن يكون مكتوباً .

لما كان ذلك وكان الثابت من المحضر رقم ..... لسنة ..... إدارى .... أن تصوير المصنف تم لدى المعلن إليه الثاني بناء على طلب المعلن إليه الأول الذي قام بالاتفاق عليه دون أي تدخل من الطالب وأن المعلن إليه الأول قام بهذا العمل من تلقاء نفسه بغير إذن كتابي من الطالب وإزاء ذلك فقد تقدم الطالب بتاريخ .../.../... بعريضة إلى السيد رئيس محكمة ..... الابتدائية لاستصدار أمر بالحجز التحفظي على نسخ المصنف أينما وجدت وعلى الكمية الموجودة بالمطبعة وكذلك الأكلشبهات المتعلقة به فأصدر أمره رقم ..... لسنة ..... بذلك في .../.../... .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من ذات القانون تنص على أنه يجب على من صدر هذا الأمر لصالحه أن يرفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة في خلال خمسة عشر يوماً التالية لصدور الأمر فإذا لم يرفع في هذا الميعاد زال كل أثر له والتزما بذلك فقد أودع الطالب تلك الصحيفة خلال هذا الأجل .

وإذ تنص المادة ٤٥ منه على أن تقتضى المحكمة المطروح أمامها أصل النزاع بناء على طلب المؤلف<sup>(١)</sup> أو من يقوم مقامه بتلايف نسخ المصنف الذى نشر بوجه غير مشروع والمواد التي استعملت في نشره متى كانت غير صالحة لعمل آخر على

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٨٣ وما بعدها .

نفقة الطرف المسؤول ، كما تقضى بالتعويض وفقا لاحكام المسؤولية التقصيرية ،  
ويقدر الطالب هذا التعويض بمبلغ ..... جنيه عن الأضرار الأدبية والمادية التي  
حاصرت به .

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه إلى محل إقامة المعلن إليهما  
وأعلنتهما بصورة من هذا وكلفتها بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية  
الدائرة ..... بمقرها الكائن بشارع ..... وذلك بجلستها المنعقدة علنا في يوم  
..... الموافق .../.../... الساعة ..... لسمع المعلن إليه الأول في مواجهة  
النائب الحكم بإتلاف جميع نسخ كتاب ..... والأكليشيات المتعلقة به والمحجوز  
عليها تحفظيا بتاريخ .../.../... بموجب أمر الحجز رقم ..... لسنة .../.../...  
تنفيذ ..... وإلزامه بأن يدفع للطالب مبلغ ..... جنيه على سبيل التعويض ،  
والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، مع حفظ كافة الحقوق<sup>(١)</sup> .  
ولأجل العلم ،،،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٦٧ وما بعدها .

## سياسة رقم (١٨)

### عقد نقل تكنولوجيا متعلقة بتصميم برنامج حاسب آلي

#### طبقاً لنص المادة ٥/ط من قانون التجارة<sup>(١)</sup>

إنه في يوم .../.../...

تحرر هذا العقد في دولة .....

وتم الاتفاق بين كل من :

١- شركة ..... ومقرها الرئيسي كائن بدولة ..... ويمثلها في هذا

العقد السيد/ ..... ويطلق عليها فيما يلي لفظ المرخص .

(طرف أول)

٢- شركة ..... وهي شركة مؤسسة طبقاً لقانون استثمار المال العربي

والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل ومقرها الرئيسي كائن

بالمنطقة الحرة محافظة ..... ج . م . ع .

ويمثلها في هذا العقد السيد/ ..... ويطلق عليه فيما يلي لفظ المرخص له .

(طرف ثان)

#### التعهد

حيث يمتلك المرخص له مصنعا بالمنطقة الحرة ..... محافظة .....

لإنتاج .....

وحيث يمتلك المرخص له براءات اختراع مسجلة وحقوق معرفة غير مسجلة ،

(١) مادة ٥/ط : تعد الأعمال الآكية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه

الاحتراف :-

"الاستغلال التجاري لبرنامج الحاسب الآلي والبحث الفضائي عبر الأقمار الصناعية".

ويستخدمها في إنتاج ذات السلع التي ينتجها المرخص له .  
 وحيث يرغب المرخص له في الحصول من المرخص علي براءات الاختراع  
 المسجلة باسمه وعلي حقوق المعرفة التي بحوزته بغية النهوض بمستوي إنتاجه من  
 بيث الكم والكيف وزيادة حجم ومناطق التسويق طبقا لأحكام قانون التجارة رقم  
 ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

### المادة الأولى

#### - تعريفات :

- ١- **المنتجات** : ويقصد بها جميع أنواع المنتجات التي ينتجها المرخص والمرخص  
 له حاليا وطوال مدة العقد وهي عبارة عن .....
- ٢- **المرخص** : ويقصد به مالك براءات الاختراع المسجلة وحقوق المعرفة غير  
 المسجلة والمستخدم في إنتاج المنتجات<sup>(١)</sup> .
- ٣- **المرخص له** : ويقصد به طالب التكنولوجيا .
- ٤- **لفظ Know How المعرفة الفنية** : ويقصد به طرائق التصنيع أو المعلومات  
 الفنية المتعلقة باستخدام وتطبيق قواعد فنية صناعية، أو المهارات الفنية وأسرار  
 التصنيع والعمليات ذات السرية والتركيبات والخبرة الجارية والمكتسبة والمستخدم  
 في تصنيع المنتجات .
- ٥- **حقوق الملكية الصناعية** : ويقصد بها جميع أنواع البراءات والعلامات  
 التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية .
- ٦- **التصنين** : وهو كل تطور تكنولوجي غير مشمول ببراءة ولكنه قابل لذلك ،  
 ومن شأنه إذا تم تشغيله أن يساعد علي تخفيض تكاليف المنتجات أو يزيد الإنتاجية  
 بمقدار كبير .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصري الجديد " ص ٣٤ وما  
 بعدها.



٧- الترويج : ويشمل كافة عمليات الدعاية والإعلان وترويج المنتجات وتوزيعها علي الراغبين فيها من المستهلكين أو المنتجين .

### المادة الثانية

- موضوع العقد :

١- يتكون المصنع الذي يمتلكه المرخص له من الوحدات الميينة بالجدول رقم (١) المرفق بالعقد (ويراعي صياغة هذا الجدول بالاشتراك مع الخبراء الفنيين) ويعد هذا الجدول جزءاً لا يتجزأ من العقد .

٢- يلتزم المرخص بتزويد المرخص له بكافة حقوق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية والتحسينات اللازمة لتصنيع المنتجات وتسويقها والميينة تفصيلاً بالجدول رقم (٢) المرفق بالعقد (يراعي صياغة هذا الجدول بالاشتراك مع الخبراء الفنيين).

### المادة الثالثة

- مدة العقد :

خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج ، وينتهي العقد بانتهاء مدته ، ويكون للمرخص له الحق في استخدام كافة حقوق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية والتحسينات في تصنيع المنتجات والترويج بعد انتهاء العقد دون مقابل .

### المادة الرابعة

- المقابل :

١- يلتزم المرخص له بدفع عمولة للمرخص تقدر بـ ٥ % من صافي ثمن بيع المنتجات علي أساس سعر المصنع (أي سعر بيع المنتجات من المصنع لتاجر الجملة) .

٢- يلتزم المرخص له بدفع الإثوة كل ثلاثة أشهر ، علي أن تتم الوفاء بالمقابل خلال الخمسة عشر يوما الأولى نهاية كل ثلاثة أشهر .

٣- يلتزم المرخص له بإرسال كشف شهري إلي المرخص له يوضح به جميع

المبيعات الخاصة بالمنتجات التي تحققت أثناء الشهر، وصافي سعر بيع المصنع بعد خصم ضريبة رقم المبيعات ورسوم الإنتاج .

٤- يلتزم المرخص له بمسك دفاتر<sup>(١)</sup> وسجلات منتظمة يوضح بها حركة الشراء والبيع وتسمح في ذات الوقت بالتأكد من صحة الكشف الشهرية المقدمة من المرخص له إلى المرخص .

٥- وافق الطرفان علي اعتماد مكتب المحاسبة ..... بفحص جميع الدفاتر وسجلات التي لها علاقة بالملع المنتجة والمباعة لتحديد مقدار المقابل .

#### المادة الخامسة

##### عملية الدفع :

تفنع الإتاوة بعملية دولة ..... ، ويتم تحويل العملة من الجنيه المصري إلى ..... علي أساس سعر الصرف الساري في السوق المصرية لأسعار تداول العملات الأجنبية والتي يعلنها البنك المركزي المصري .

#### المادة السادسة

##### - التفتيش الدوري وإعداد التقارير :

يحق للمرخص دخول مصنع المرخص له والاطلاع على الدفاتر والسجلات الخاصة بالحسابات ، والحصول علي تقارير دورية عن الإنتاج والمبيعات والمشتريات .

#### المادة السابعة

##### - التدريب :

١- يلتزم المرخص بتدريب عشرة أفراد من تابعي المرخص له في وحدات تصنيع مماثلة لتلك المملوكة للمرخص له والتي سيتم إنشاؤها وذلك لمدة ثلاثة أشهر .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية - طبقا لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ " ص ٢٦٤ وما بعدها .

٢- ويشمل التدريب الجوانب النظرية والعملية وكافة أعمال التركيب والتشغيل والإنتاج والتسويق والصيانة .

ويستكمل التدريب بمصانع المرخص له بمنطقة ..... بمحافظة ..... أثناء فترة استكمال الإنشاءات<sup>(١)</sup> وإخلاء التصديلات وبدء التشغيل بالموقع بواسطة ستة أفراد من خبراء المرخص .

٣- يتحمل المرخص له التأمينات وتذاكر السفر الخاصة بأفراده أثناء فترة التدريب بالخارج في حين يتكفل المرخص بنفقات أفراد المرخص له أثناء فترة التدريب المقررة من حيث السكن والتنقلات والملكل .

٤- يحق للمرخص له الاستغناء عن كل أو بعض خدمات المرخص في مجال التدريب في الوقت الذي يراه مناسباً .

#### المادة الثامنة

##### - حقوق الملكية الصناعية :

١- يقر المرخص أن المنتجات التي سينتجها المرخص له غير مغطاة بواسطة أي براءات أخرى مشمولة بحماية جارية.

٢- يلتزم المرخص بضمان وحماية المرخص له ضد كافة المطالبات أو الأضرار أو السفقات أو الإجراءات الأخرى الناشئة عن انتهاكه أي حق في براءة اختراع أو تصميم أو علامة تجارية أو صناعية أو أي حق من حقوق الملكية الصناعية أو حقوق المعرفة .

٣- يحق للمرخص له استخدام العلامة التجارية الخاصة بالمرخص ووضعها على جميع المنتجات التي ينتجها.

#### المادة التاسعة

##### - التحسينات والتطورات :

(١) أنظر د . عبد الفتاح مراد " الموسوعة العقارية " ص ٣٦ وما بعدها .

١- يلتزم المرخص بأن يمد المرخص له ، أولا بأول ، بكافة ما يدخله من تعديلات أو تطويرات أو تحسينات علي حق المعرفة أو المنتج موضوعة وكافة ما يتصل به.

٢- اتفق الطرفان علي أن يستمر هذا الالتزام علي عاتق المرخص لمدة خمسة عشر عاما لا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء مدة العقد المقرر لها مدة خمس سنوات .

٣- يلتزم المرخص بمد المرخص له بكافة التحسينات والتطويرات والتعديلات سواء أكان قد توصل إليها بنفسه أم تحصل عليها من طرف ثالث .

٤- يلتزم المرخص بنقل التحسينات والتطويرات والتعديلات إلي المرخص له دون أي مقابل إضافي بحسبان أن ثمنها يعد داخلا في ثمن حق المعرفة الأصلي .

٥- يلتزم المرخص بتقديم المستندات والوسائط والمعلومات الخاصة بالتحسينات والتطويرات والتعديلات أولا بأول بحيث يتمكن المرخص له الاستفادة منها وتطبيقها في ذات الوقت مع المرخص .

٦- يلتزم المرخص بتمكين المرخص له من زيارة مصانع (أي مصانع المرخص) من خلال مندوبين عنه من وقت لآخر طوال مدة الالتزام<sup>(١)</sup> وتقديم التحسينات والتطويرات للاطلاع عليها علي الطبيعة ومتابعة نشاط المرخص ومنتجاته والاطلاع علي النشرات الفنية المتخصصة وأن يقدم لمندوب المرخص له كافة التسهيلات اللازمة لتحقيق أغراض الزيارة .

#### المادة العاشرة

- الحقوق القصرية "الاستثنائية" :

١- يقتصر حق المرخص في استغلال حقوق الملكية الصناعية وحقوق والمعرفة موضوع العقد في حدود الإقليم .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح العقود والالتزامات التجارية " ص ٦٨ وما بعدها .

٢- للمرخص له حق استخدام حقوق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية موضوع العقد في إنتاج المنتجات واستخداماتها في أي نوع آخر من الصناعة .

٣- للمرخص له حق بيع المنتجات داخل حدود الإقليم ، ولا يجوز للمرخص أن ينافسه بالبيع في إقليم دولته سواء بطريقة مباشرة .

#### المادة الحادية عشرة

- الترخيص من الباطن وحالة العقد والترخيص للغير :

١- ليس من حق له الترخيص من الباطن أو حوالة العقد إلا بموافقة كتابية مسبقة من المرخص . ومع ذلك يجوز للمرخص له التنازل عن العقد أو الترخيص من الباطن دون أخذ موافقة المرخص متى تم ذلك لأي شركة من الشركات التابعة له وبشرط أن تكون مملوكة له .

٢- لا يجوز للمرخص تحويل العقد أو جزء منه دون موافقة كتابية مسبقة من المرخص له وحتى في حالة تحويل العقد من قبل المرخص بصفة كلية أو جزئية ، بموجب موافقة خطية مسبقة يظل المرخص مسئولاً تجاه المرخص له مسئولية مباشرة<sup>(١)</sup> .

٣- لا يجوز للمرخص الترخيص للغير في ذات إقليم الدولة التي ينتمي إليها المرخص له باستخدام كل أو بعض الحقوق المبينة بالجدول رقم (٢) المرفق .

#### المادة الثانية عشرة

- حق الإشارة إلى الترخيص :

من حق المرخص له أن يضع على المنتجات التي ينتجها ما يفيد الإشارة إلى أنها منتجة طبقاً للترخيص الممنوح له من المرخص ، وليس للمرخص أن يطلب مقابلاً لهذا الحق .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٨٤ وما بعدها.

### المادة الثالثة عشرة

#### - تسليم وسائل حق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية :

١- يلتزم المرخص بتسليم المرخص له كافة الوسائط والمستندات والرسومات والخرائط لحق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية والمبينة بالجدول رقم (٢) المرفق وذلك في ميعاد غايته خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير هذا العقد والتوقيع عليه ، وأن يتم التسليم بمنشأة المرخص له ، وأن يتم تسليم نسختين نسخة باللغة ..... وأخرى بالعربية ، وأن تشمل المستندات علي كافة المعلومات اللازمة لتمكين المرخص له من إنتاج المنتجات بالوصف والمستوي المطابق لمنتجات المرخص.

### المادة الرابعة عشرة

#### - ضمانات التسليم<sup>(١)</sup> :

١- يلتزم المرخص بتسليم المرخص له كافة المستندات والوسائط الخاصة بحقوق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية والمبينة في الجدول رقم (٢) المرفق ، وإذا امتنع المرخص عن تسليم هذه المستندات يكون للمرخص له الحق في نسخ العقد واسترداد كافة ما دفعه من مبالغ وفوائدها فضلا عن حقه في التعويض عن كافة ما لحق به من ضرر .

٢- إذا تأخر المرخص في تسليم المستندات خلال الميعاد المتفق عليه يكون من حق المرخص له الحصول علي غرامة تأخير دون حاجة إلي إنذار أو تنبيه بواقع مبلغ ..... كتأمين يكون في يد المرخص له ويخصم من هذا التأمين مبلغ غرامة التأخير ، وفي حالة تمام التسليم يلتزم المرخص له برد كامل مبلغ التأمين .

٣- في حالة انقضاء فترة عشرة أسابيع دون تسليم المستندات يكون من حق المرخص له الفسخ والتعويض الكامل إذا تجاوزت مدة التأخير الحد الأقصى

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الاتفاقيات العربية الكبرى " ص ٢٥ وما بعدها .

للغرامة ومقدارها .....

### المادة الخامسة عشرة

- ضمانات التدريب وإيفاد الخبراء :

١- إذا تأخر المرخص عن إيفاد الخبراء اللّازمين لتدريب أفراد المرخص له وتقديم المساعدة الفنية له فيما يتعلق بشرح وتطبيق حقوق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية والأضرار على تجارب الإنتاج وعلى التشغيل يكون للمرخص له فرض غرامة تأخير بواقع ..... أسبوعيا عن كل خبير ، ويكون من حق المرخص له حق التنفيذ على حساب المرخص إذا تجاوزت مدة التأخير ستة أسابيع وذلك بأن يقوم المرخص له باستخدام الخبراء اللّازمين من أي جهة ، وتخصم غرامات التأخير وكافة نفقات الخبراء البدلاء من مبلغ الإتاوة المستحق للمرخص ، ويكون للمرخص له الحق في الرجوع بالتعويض على المرخص بما تكبد من نفقات وخسائر إضافية .

٢- إذا لم يتم المرخص بتنفيذ التزاماته فيما يتعلق بالتدريب يكون من حق المرخص له التنفيذ على حسابه ، والتعاقد مع أي مصنع أو مشروع مماثل للتدريب فيه ، ويكون من حقه الرجوع على المرخص بكافة ما تكبد من نفقات .

### المادة السادسة عشرة

ضمان الالتزام بتحقيق النتائج وصحة المعلومات والمستندات :

١- يضمن المرخص له تحقيق النتائج المرجوة من استخدام حقوق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية التعاقد عليها ونجاح والإنتاج ومطابقته لذات المنتجات التي ينتجها المرخص .

٢- يضمن المرخص للمرخص له صحة المستندات والمعلومات والبيانات المكونة لحق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية والميينة بالجدول رقم (٢) المرفق وكفائتها لتحقيق الإنتاج المطلوب .

٣- يلتزم المرخص بإجراء تجارب التشغيل علي الإنتاج ، ويتم فحص وتحليل والمنتجات وللتأكد من مطابقتها لمنتجات المرخص .

٤- يلتزم المرخص له بتوفير مستلزمات الإنتاج المطلوب لإجراء تجارب الإنتاج، وإذا فشلت التجارب الأولى التزم المرخص بتصحيح الأخطاء خلال أسبوعين وعلي نفقة ، وإذا فشلت التجارب ثانية التزم المرخص بتعويض المرخص له عما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب ، ويجوز للمرخص له التنفيذ علي حساب المرخص بالتعاقد مع مرخص آخر علي كامل نفقة ومسئولية المرخص بالإضافة إلى حقه في التعويض .

#### المادة السابعة عشرة

- ضمان تقديم التحسينات والتطويرات :

- ١- يحق للمرخص له وقف الإتاوة إذا كانت سارية إذا تبين له أن المرخص لم يمدد بأي تحسين أو تطوير قام فعلا بإدخاله علي حق المعرفة .
- ٢- يحق للمرخص له وقف الإتاوات إذا منعه المرخص من زيارة مصانعة للوقوف علي التحسينات والتطويرات .
- ٣- وفي كلا الحالين يكون للمرخص له الحق في التعويض إذا كانت مدة دفع الإتاوة قد انقضت .

#### المادة الثامنة عشرة

- ضمان حسن التنفيذ :

يلتزم المرخص عند تحرير هذا العقد والتوقيع عليه بتقديم تأمين<sup>(١)</sup> للمرخص له في صورة خطاب ضمان بمبلغ ..... لضمان حسن تنفيذه لالتزاماته ، وخاصة لتحصيل غرامات التأخير منه أولاً بأول .

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح العقود والالتزامات التجارية " ص ٦٨ وما بعدها .



## المادة التسعة عشرة

### - المحافظة على السرية :

١- يلتزم الطرفان المرخص والمرخص له بالمحافظة على سرية الحقوق موضوع العقد والمبينة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق (يراعي عند صياغة الجدول رقم (٢) المرفق بالعقد الاستعانة بالخبراء الفنيين لبيان الأوصاف الدقيقة والفنية التي تتصف بها الحقوق المبينة بالجدول ، ويراعي تحديد الحقوق على وجه الدقة خاصة ما يتصف منها بالسرية ، وأن يقسم الجدول رقم (٢) المرفق بالعقد إلى قسمين : يوضح في القسم الأول الحقوق والأجزاء التي تتصف بالسرية ويوضح بالقسم الثاني الحقوق الممنوح عنها براءة أو غيرها من الحقوق المسجلة) .

٢- إذا أخل المرخص له بالتزامه بالمحافظة على السرية يكون من حق المرخص فسخ العقد والحق في التعويض أن كان له مقتضى مع وقف الإنتاج ورد المستندات .

٣- إذا أخل المرخص بالتزامه بالمحافظة على السرية يكون من حق المرخص له فسخ العقد والحق في التعويض عن كافة الأضرار التي لحقت به ، ويجوز له بدلا من الفسخ الحق في إنقاص مبلغ الإتاوة بمقدار ما لحق به من ضرر .

٤- يلتزم الطرفان بالإبقاء على سرية المعلومات حتى بعد انتهاء مدة العقد، وإذا أفشى أحد الطرفين سرية المعلومات كلها أو بعضها يجوز للطرف الآخر الحق في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب إفشاء السرية .

## المادة العشرون

### - ضمانات دفع الإتاوة :

١- إذا تأخر المرخص له في الوفاء بمبلغ الإتاوة عن الميعاد المتفق عليه يكون من حق المرخص المطالبة بغرامة تأخير بواقع ١٠% من قيمة الإتاوة المستحقة عن كل ثلاثة أشهر .

٢- يلتزم المرخص له بفتح اعتماد لصالح المرخص يخصص لصرف مبلغ الإتاوة الدورية في حدود مبلغ .....

٣- في حالة الامتناع عن الوفاء بمبلغ الإتاوة الدورية يجوز للمرخص طلب الفسخ، واسترداد مستندات حق المعرفة ووقف الإنتاج والمطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى ويكون له أيضا طلب الفسخ في حالة توقف المرخص له عن الإنتاج .

### المادة الحادية والعشرون

#### - ضمانات الجودة :

١- يلتزم المرخص له بالمحافظة علي جودة الإنتاج وفقا لما أسفرت عنه تجارب الإنتاج الأولية .

٢- إذا أخل المرخص له بالتزامه بضمان جودة الإنتاج يكون من حق المرخص رفع علامته التجارية<sup>(١)</sup> أو الإشارة إلى أسمه من علي المنتجات المطروحة للبيع ، وفي حالة تكرار المخالفة له أن يطلب من المرخص له عدم استخدام علامته التجارية مطلقا أو الإشارة إلى أسمه مع التعويض أن كان له مقتضى .

### المادة الثانية والعشرون

#### - الحماية ضد مطالبات الغير :

١- يلتزم المرخص بحماية المرخص له من أي مطالبات أو دعاوى يرفعها الغير بخصوص حقوق المعرفة وحقوق الملكية الصناعية موضوع العقد وتعويضه عن أي خسارة أو نفقات أو مصاريف أو أي إجراءات أخرى قد تتخذ أو تنتج نتيجة للاعتداء علي حق المعرفة المتعاقد عليه أو أي حق آخر من حقوق الملكية الصناعية .

٢- يلتزم المرخص له بأخطار المرخص فور توجيه أي مطالبة توجه إليه من

(١) انظر د . عبد الفتاح مراد " شرح قانون التجارة المصري الجديد " ص ٤٢٦ وما بعدها .

الغير وذلك ليتخذ ما يراه لازماً لحماية المرخص له .

### المادة الثالثة والعشرون

- تحديد الأضرار ومنع تفادئها<sup>(١)</sup> :

١- حينما يكون طرف مسئولاً عن الأضرار التي أحدثها للطرف الآخر، فإن مسئوليته عن هذه الأضرار تكون محدودة بالأضرار التي كان يمكن أن تتدخل في توقعه المعقول في وقت إبرام العقد .

٢- وعلى الطرف الذي يحدث الإخلال في العقد في مواجهته واجب اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لحصر الخسائر الناشئة عن هذا الإخلال ومنع تفاقمها ، وإذا تناسع عن اتخاذ ذلك فإن الطرف المرتكب للإخلال يمكنه أن يطالب بتخفيض التعويض .

### المادة الرابعة والعشرون

- شرط المرخص له الأكثر تفضيلاً :

١- إذا أبرم المرخص مع الغير داخل نطاق الإقليم ترخيصاً أو عقداً يتضمن شروطاً مماثلة للشروط هذا العقد واشتمل على بعض الشروط الأكثر تفضيلاً من الشروط المنصوص عليها في هذا الاتفاق ، فيكون للمرخص له تعديل شروط هذا العقد اعتباراً من تاريخ مباشرة الغير لنشاطه وفقاً للشروط الأكثر تفضيلاً .

(١) تضمنت الشروط العامة لبعض أنواع العقود الصناعية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (الشروط العامة لتوريد وتركيب المصانع والمعدات رقم ٥٧٤ ، إعداد اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة - جنيف مارس سنة ١٩٥٧ بصد ٢٦ ) نصاً بعنوان " تحديد الأضرار " وهو يتناول حدود الأضرار التي تسبب طرف في العقد في حصولها للطرف الآخر ، وأشار إلى ضرورة التزام كل طرف بمنع تفاقم الأضرار في حالة حدوثها ، ويحسن وضع هذا النص لما فيه من مصلحة مشتركة لكلا الطرفين ( راجع : دليل التواعد والشروط النموذجية لإعداد العقود الخاصة بنقل حقوق المعرفة الأجنبية واستغلالها في الصناعات العربية ، من إعداد مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧١ ص ٥١ .

٢- يستفيد المرخص له من كافة الشروط الأكثر تفضيلاً والتي ترد في العقود التي يبرمها المرخص مع الغير وتلك التي أبرمها مع الغير قبل إبرام هذا العقد .

٣- لا يجوز للمرخص له الاستفادة بالشروط الأكثر تفضيلاً دون قبول الشروط "أقل تفضيلاً التي قد ترد في ذات الاتفاق .

### المادة الخامسة والعشرون

- الضرائب والرسوم :

١- يتحمل المرخص له كافة الضرائب والرسوم والنفقات المتعلقة بهذا العقد والتي تفرضها السلطة في دولته<sup>(١)</sup> .

٢- يتحمل المرخص كافة الضرائب ورسوم والنفقات المتعلقة بهذا العقد والتي تفرضها السلطات في دولته .

### المادة السادسة والعشرون

- لغة العقد :

تحرر هذا العقد باللغتين العربية واللغة ..... ، وتعد اللغة العربية هي اللغة الأصلية للاتفاق ، ويرجع إلى اللغة ..... بصفة احتياطية ، وفي حالة نشوب أي نزاع بين الطرفين حول تفسير العقد يعول على النص العربي .

### المادة الثامنة والعشرون

- القوة القاهرة<sup>(٢)</sup> :

لا يكون أي من المرخص أو المرخص له مسئولاً عن عدم الوفاء بأي من التزاماتها إذا كان سبب ذلك حدوث حالة من حالات القوة القاهرة .

ويعنى اصطلاح (القوة القاهرة) أي حدث غير منظور خارج عن إرادة أي من

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة " ص ٥٢ وما بعدها.

(٢) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٦٥ وما بعدها.

الطرفين المتعاقدين ، يتعذر معه تنفيذ العقد ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

الحرب سواء معلقة أو غير معلقة ، الكوارث الطبيعية كالفيضانات ، البراكين ، الزلازل ، الحرائق ، الأوبئة كذلك الاضطرابات العامة المنظمة ، الانفجارات ، أو قرارات تصدرها الحكومة .

وفى حالة حدوث أي من حالات القوة القاهرة ، يتعين على الطرف المعنى أن يبادر إلى إبلاغ الطرف الآخر في أقرب وقت ممكن التلكس أو البرق بحدوثها وأن يؤكد ذلك كتابة بموجب خطاب مسجل خلال ثمانية أيام .

وعند توقف حدوث حالة القوة القاهرة يتعين على الطرف الذي تعرض لها إبلاغ الطرف الآخر بموجب خطاب مسجل بتوقف الحالة وأن يقدم خلال مدة اكتمالها ثمانية أيام شهادة صادرة عن غرفة للتجارة أو سلطة تماثلها تؤكد بيانات ومدة حالة القوة القاهرة . وتعد مثل هذه الشهادات قطعية بالنسبة لمدة حالة القوة القاهرة .

### المادة التاسعة والعشرون

- الإخطارات :

تعد الإخطارات التي يرسلها أي من الطرفين نافذة المفعول في مواجهة الطرف الآخر إذا تمت بالتلكس أو أرسلت بالبريد المسجل الموصى عليه بعلم الوصول على العنوان المبين بهذا العقد . وفى حالة تغيير العنوان يجب إخطار الطرف الآخر كتابة بالعنوان الجديد .

### المادة الثلاثون

- التعويض عن الأضرار التي تحدث بسبب استعمال التكنولوجيا المتعاقد عليها :

١- يلتزم المرخص بتعويض المرخص له وكذلك جميع تابعيه عن أي أضرار تحدث لهم بسبب استعمال المعلومات التكنولوجية موضوع العقد .

٢- يلتزم المرخص بتعويض الغير عن الأضرار التي تلحق بهم أو بممتلكاتهم والناجمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن استعمال المعلومات التكنولوجية موضوع العقد من قبل المرخص أو تابعيه ، أو عن استعمال المنتجات المصنعة .. سلطة التكنولوجيا المتعاقد عليها .

### المادة الحادية والثلاثون

- تسوية النزاعات والقانون الواجب التطبيق :

١- أي نزاع ينشأ فيما يتعلق بتنفيذ هذا العقد أو بمناسبة يتم حسمه بطريق التحكيم<sup>(١)</sup> .

٢- تشكل هيئة للتحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين كل طرف محكما واحدا ، ويعين المحكم الثالث بالاتفاق بين الطرفين ، ويكون للمحكم المختار هو رئيس الهيئة .

٣- إذا لم تشكل هيئة التحكيم خلال الستين يوما التالية لإخطار أي من الطرفين للطرف الآخر بتسمية محكمة ، يتم اختيار المحكم المرجح ومحكم للطرف الذي امتنع عن اختيار محكم له وذلك بواسطة مركز التحكيم الإقليمي بالقاهرة خلال شهر من تاريخ تقديم طلب له بذلك من أي من الطرفين .

٤- يكون من اختصاص هيئة التحكيم المشكلة باتفاق الطرفين أو بواسطة مركز التحكيم الإقليمي بالقاهرة سلطة التوفيق بين الطرفين وتوضيح النقاط محل النزاع بين الأطراف ، وعليها أن تبذل قصارى جهدها في توجيههما نحو الحل الذي يقبلانه .

٥- إذا توصل الأطراف إلى اتفاق ، تعد الهيئة محضرا بذلك يتناول عرضا لوقائع النزاع وما توصل إليه الطرفان من اتفاق ، وإذا رأت الهيئة لأي سبب من الأسباب عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق توفيق بين الطرفين تعد محضرا بذلك وتقرر فيه

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح تشريعات التحكيم الداخلي والخارجي " ص ٧٨ وما بعدها.

إنهاء إجراءات التوفيق والبدء في اتخاذ إجراءات التحكيم .

٦- يكون القانون المصري هو القانون الواجب التطبيق على جميع إجراءات التحكيم ، وإذا ثارت مسألة إجرائية لم ينص عليها في القانون المصري ، تتولى هيئة التحكيم الفصل فيها على نحو ما تراه ملائماً . ويكون مكان التحكيم بجمهورية مصر العربية .

٧- تلتزم هيئة التحكيم بعدم نشر أو إفشاء أية معلومات بخصوص النزاع المطروح عليها إلا بموافقة كتابية من الطرفين<sup>(١)</sup> .

٨- تجرى جميع إجراءات التوفيق والتحكيم وإصدار الحكم التحكيمي في سرية مقصورة على أعضاء هيئة التحكيم والأطراف والدفاع الحاضر معهم أو عنهم .

٩- يكون القانون المصري هو القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع ، إذا ثارت مسألة موضوعية لم تحظ بتنظيم تشريعي في القانون المصري تتولى هيئة التحكيم الفصل فيها طبقاً على النحو الذي تراه مناسباً .

### المادة الثانية والثلاثون

- تعديل العقد :

لا يجوز تعديل هذا العقد إلا بموجب اتفاق كتابي موقع من الطرفين

المرخص له

المرخص

الاسم .....

الاسم .....

العنوان .....

العنوان .....

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* التطبيق على القانون المعنى \* ص ٦٥ وما بعدها..

## صيفة رقم (١٩)

### طالب توقيع العيز التحفظي على نسخ مؤلف

السيد الأستاذ رئيس محكمة ..... الابتدائية

تحية طيبة وبعد ،،،

يتشرف بتقديم هذا الطلب إلى سيادتكم ..... المقيم بشارع ..... رقم

..... قسم ..... محافظة .....

ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي .

#### ضد

السيد / (أو بصفته الممثل القانوني لشركة - أو مؤسسة أو هيئة - ..... إلخ) .

المقيم بشارع ..... رقم ..... قسم ..... محافظة .....

ويعرض على سيادتكم الآتي :

#### الموضوع

عهد الطالب (أو مورثة) إلى المعارض ضده (أو بصفته ..... ) في طبع ونشر

وتوزيع مؤلفي المسمى (.....) لعدد (.....) نسخة منه ، طبعة أولى ،

وكان ذلك بموجب عقد نشر مؤرخ / ٢٠٠١ .

وبرغم نفاذ نسخ الطبعة الأولى جميعها ، فقد تجارى المعارض ضده (أو بصفته)

على عمل طبعة جديدة من الكتاب بغير إذن ولا موافقة الطالب صاحب الحق

الأبى والمادى فى استقلال مؤلفه وقام بطرحه فى سوق المكتبات عارضاً بيعه

للجمهور<sup>(١)</sup> .

ولما كان هذا التعدى على حقوق المؤلف يخول للطالب فى سبيل حمايتها أن يطلب

صدور أمركم :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٦٥ وما بعدها.



- بإجراء وصف تفصيلي للمصنف .
- وقف نشر المصنف ( أو عرضه - أو صناعته ) .
- توقيع الحجز التحفظي على المصنف ( أو النسخة ) من الكتب ( أو الصور - أو الرسومات - أو الفوتوغرافيات - أو الأسطوانات - أو الألواح - أو التماثيل - إلخ .. ) ، وكذا الحجز على المواد المستعملة في إعادة نشر المصنف ( أو استخراج نسخ منه ) وكانت تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف<sup>(١)</sup> .
- حصر الإيراد الناتج من النشر (أو العرض) بمعرفة خبير يندب لذلك ، أن اقتضى الحال وتوقيع الحجز على هذا الإيراد (في جميع الأحوال) .
- وذلك كله عملاً بالمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الشكر ،،

تحريراً في / / ٢٠٠١

مقدمة إمضاء

.....

ملحوظة : المحكمة الابتدائية المختصة هي المحكمة الكائن في دائرتها المعروض ضده .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٨٧ وما بعدها.

## صيغة رقم (٢٠) تنظام من أمر الحجز على نسخ مؤلف

إنه في يوم .....

بناء على طلب السيد / (أو بصفته) ..... المقيم بشارع ..... رقم .....  
 ..... قسم ..... محافظة .....

ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت<sup>(١)</sup> في تاريخه  
 أعلاه وأعلنت :

السيد / ..... المقيم بشارع ..... رقم ..... قسم .....  
 ..... محافظة .....

مخاطباً مع / .....  
 وأعلنته بالآتي :

### الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠١ استصدار المعلن إليه الأمر رقم ..... لسنة ..... من  
 السيد / الأستاذ رئيس محكمة ..... الابتدائية وأمرًا بتوقيع الحجز  
 التحفظي على نسخ كتاب (.....) ووصفه تفصيلياً ووقف عرضه والحجز على  
 المواد المستعملة وللصالحه لإعادة نشره وحصر الإيراد الناتج من النشر بمعرفة  
 أحد الخبراء الفنيين بالهيئة العامة للكتاب وكذا توقيع الحجز على الإيراد .

وأورد في سياق لب الأمر الزعم بأن نسخاً للطبعة الأولى من الكتاب قد نفدت ،  
 وأن الطالب قام بعمل طبعة منه بغير إذنه ولا موافقته وطرحه في سوق المكتبات

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " أصول أعمال المحضرين في الاعلان والتنفيذ " ص ٦٥ وما بعدها.

عارضاً بيعه للجمهور .

ولما كان ما زعمه المعلن إليه لا يمثل الحقيقة ولا الواقع في شيء ، وكان الأمر المشار إليه قد أجهت بحقوق الطالب والحق بها بالغ الضرر فقد حق له قانوناً - وعملاً بالمادة ٤٤ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ للخص بحماية حق المؤلف أن يتظلم في هذا الأمر للأسباب التالية :

السبب الأول : .....

السبب الثاني : .....

السبب الثالث : .....

وللأسباب الأخرى التي سيضيفها الطالب بمذكرته وجلسات المرافعة .

### بناءً عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بجميع أنواعها ومشتملاتها السابقة والحالية والمستقبلية .

أنا المحضر سالف الذكر انتقلت وأعلنت المعلن إليه بما تقدم مكلفاً إياه بالحضور أمام السيد / رئيس محكمة ..... الابتدائية (أو أمام المحكمة الابتدائية المذكورة) وذلك بتاريخ / / (أو بجلستها للمزمع انعقادها في يوم ..... الموافق / / أمام الدائرة ..... المدنية في تمام الساعة ٩ صباحاً وما بعدها) ليسمع الحكم بقبول هذا التظلم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الأمر المتظلم بجميع أجزائه ومشتملاته واعتباره كأن لم يكن ، مع إلزام المتظلم ضده بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة<sup>(١)</sup> . ولأجل العلم ،،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون الإجراءات الجنائية " ص ٧٤ وما بعدها.

## الصيغة رقم (٢١)

### صيغة دعوى أصل النزاع حول نسخ مؤلف

إنه في يوم .....

بناءً على طلب السيد / (أو بصفته) ..... المقيم بشارع .....

رقم ..... قسم ..... محافظة .....

ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت في تاريخه أعلاه إلى :

السيد / (أو بصفته الممثل القانوني - لشركة - أو مؤسسة - أو هيئة) والمقيم بشارع ..... رقم ..... قسم ..... محافظة .....

مخاطباً مع / ..... .

وأطنت بالآتي :

### الموضوع

تجاري المعلن إليه (أو بصفته الممثل القانوني لشركة أو مؤسسة أو هيئة على الاعتداء على حق الطالب (أو مورثة) على مؤلفه (.....) بأن قام بطبعه طبعه جديدة ونشره وتوزيعه في سوق المكتبات بغير إذن ولا موافقة الطالب كتابة ، وجنب من توزيعه أرباحاً متوقعة وفي سبيل محافظة الطالب على حقوقه الأدبية والمادية في استغلال مؤلفه أو مؤلف مورثة فقد استصدر من السيد / رئيس محكمة ..... الابتدائية بوصفه قاضياً للأمور الوقتية بتاريخ / ٢٠٠١ الأمر رقم ..... لسنة ٢٠٠١ بتوقييع الحجز التحفظي على نسخ الكتاب المذكور وإجراء وصف تفصيلي لهذا المصنف ووقف عرضه (أو نشره أو صناعته) والحجز على المواد المستعملة والصالحة لإعادة نشره (أو استخراج نسخ منه) وحصر الإيراد

الناتج من النشر (أو العرض بمعرفة أحد الفنانين بالهيئة العامة للكتاب كخبر وتوقيع الحجز كذلك على الإيراد وقد تنفذ هذا الأمر بجميع جوانبه بتاريخ / ٢٠٠١ .

ولما كان قد نال الطالب ضرر مادي وضرر أدبي من جراء هذا التعدي على حقوق الطالب على مؤلفه (أو مؤلف مورثه) يتمثل في :

(تذكر عناصر الضرر الأدبي وأنواعها) .

ولما كان الطالب يقدر التعويض الجابر للضرر بنوعية بمبلغ ..... قرش جنيه .....

(..... فقط ) وفقاً للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف وعمل بالمواد ١٦٣ ، ١٧٠ و ١٧١/٢ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المدني فقد أقام هذه الدعوى .

### بناء عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بجميع أنواعها ومشتملاتها السابقة والحالية والمستقبلية .

أنا المحضر سالف الذكر انتقلت في تاريخه أعلاه وأعلنت المعلن إليه (أو بصفته الممثل القانوني لشركة ..... أو مؤسسة أو هيئة ..... ) مكلفاً إياه بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية بـ ..... بجلستها المزمع انعقادها في يوم ..... الموافق /..../ ٢٠٠١ (الدائرة ..... مدني كلي) في تمام الساعة ٩ صباحاً وما بعدها ليسمع الحكم :

أولاً : بإلزامه بأن يدفع للطالب مبلغ قرش جنيه ( ..... فقط ) تعويضاً مادياً أدبياً بكافة أنواعه وعناصره .

ثانياً : مصادررة الحروف الرصاص (أو الزنك) الكلاشيهات والنسخ المطبوعة والإيراد الناتج من بيعها للجمهور لحساب الطالب .

ثالثاً : تثبيت الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ / ٢٠٠١ وجعله تنفيذاً .

رابعاً : مع إلزام المعلن إليه في جميع الأحوال بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

**ملحوظة :**

يجب أن ترفع دعوى أصل النزاع المتقدمة - إلى المحكمة المختصة في خلال  
الخمسة عشر يوماً التالية لصدور الأمر<sup>(١)</sup> ، فإذا لم ترفع في هذا الميعاد زال كل  
أثر للأمر (م ٤٣قرة أخيرة ق ١٥٤ لسنة ١٩٥٤) .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والأدلة والتحكيم " ص ٦٢ وما بعدها.

## الصيغة رقم (٢٢)

### صيغة دعوى تهويل عن تقليد كتاب واستغلاله

أنه فى يوم ..... بناء على طلب السيد / ..... الممثل  
القانونى لمكتبة ومطبعة (.....) بشارع ..... رقم  
..... قسم ..... محافظة .....  
ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى .  
أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه أعلاه  
إلى :

السيد / ..... الممثل القانونى لمطبعة ومكتبة (.....)  
بشارع ..... رقم ..... قسم ..... محافظة .....  
مخاطباً مع / .....  
وأعلنه بالأكسى :

قام الطالب بإعداد وطبع كتاب (.....) بشرح (.....) (مثلاً وهو من أكبر  
كتب السنة النبوية ويقع فى خمسة آلاف صفحة وأخرجه فى صورة مبتكرة لم  
يسبقه إليها أحد ، وبذل فى ذلك جهداً كبيراً ، فوضع للكتاب تراجم للإمام مسلم  
وللإمام النووي استقى عناصرها من بطون أمهات كتب التراجم ، كما قام بترتيب  
الكتاب ترتيباً خاصاً وبوبه وراجع مراجعة دقيقة ، وقام بتصحيحه ، واستعمل فى  
طباعته أنوات خاصة وأحرف ممتازة استوردها من الخارج ...) ، وبعد أن قام  
بنشر هذا الكتاب طم بأن المعلن إليه قام بنقله بطريق الزنكوغراف ووضع  
كلاشيهات له طبع عليها سائر الكتاب عدة طبعات مماثلة ، وقد بلغ التقليد من الدقة  
إلى حد أن المعلن إليه نقل فى هذه الطبعات خاتمة الكتاب وهى قصيدة لأحد كبار  
العلماء فى تقييد الكتاب ، مخرجه (الطالب) ، وبالجملة فلن الكتاب الذى أخرجه

المعلن إليه جاء صورة مطابقة تماماً لكتابة فيما عدا ما لجأ إليه المعلن إليه من رفع اسم الطالب واسم مطبعته على الكتاب ، ووضع اسمه هو اسم مطبعته بدلاً منها . ولما كان للطالب حق المؤلف على كتابه به سالف الذكر بما يترتب على هذا الحق من أن يكون له وحدة الحق في استغلال المصنف والتصرف فيه ، وكان ما فعله المعلن إليه بغير إذن منه يعتبر اعتداء على حقه هذا وأمرًا مخالفًا للقانون وقد ناله ضرر من جرأته ، يحقق له طلب تعويضه على أساس أن المعلن إليه قام بطبع الكتاب أربع مرات ، وأن الطبعة الواحدة مكونة من ثلاثة آلاف نسخة ، وأن ربحه من النسخة الواحدة لا يقل عن ٣,٢٠٠ ، الأمر الذي يقدر التعويض الجابر لكافة أنواع الضرر<sup>(١)</sup> المادى والأبى بجميع عناصره بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) ، الأمر الذى حدا به إلى رفع هذه الدعوى استناداً إلى أحكام القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف وإلى أحكام القانون المدنى فى المواد ١٦٣ و ١٧٠ و ١٧١/٢ و ٢٢١ و ٢٢٢ منه .

### بناء عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بجميع أنواعها ومشتملاتها السابقة والحالية والمستقبلية .

أنا المحضر سالف الذكر انتقلت وأعلنت المعلن إليه بما تقدم مكلفاً إياه بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الكائنة ..... بجلستها المدنية المزمع انعقادها فى يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها (الدائرة ..... مدنى كلى ) لیسع الحكم بإلزامه بأن يدفع للطالب مبلغ ٧٠٠٠ (سبعة آلاف جنيه) على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ولأجل العلم ،،،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية فى القضاء المستعجل " ص ٥٤ وما بعدها .



## الصيغة رقم (٢٣)

### صيغة دعوى مطالبة بدين الحراسة

#### على شركة فنان<sup>(١)</sup> (ممثل ومقيم سيماني)

إنه في يوم ..... بناء على طلب السيد / ..... بصفته  
 حارساً قضائياً على شركة الفنانون المرحوم / ..... المقيم بشارع  
 ..... رقم ..... قسم ..... محافظة ..... ومحلته المختار مكتب  
 الأستاذ / ..... المحامي .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت في تاريخه أعلاه إلى موطن  
 كل من :

أولاً : السيد / ..... المقيم .....

مخاطباً مع / .....

ثانياً : السيد / ..... المقيم .....

مخاطباً مع / .....

ثالثاً : السيد / ..... المقيم .....

مخاطباً مع / .....

رابعاً : السيد / ..... المقيم .....

مخاطباً مع / .....

خامساً : السيد / ..... المقيم .....

مخاطباً مع / ..... (وكل من يراد إعلانهم ..)

وأعلنتهم جميعاً بالآتي :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المعنى " ص ٦٥ وما بعدها.

## الموضوع

كان الطالب بصفته حارساً قضائياً على تركه الفنان المرحوم / .....  
 قد قدم طلباً إلى قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الجيزة الابتدائية ضد المعلن إليهم  
 الأول و..... لتحديد دين الحراسة مؤقتاً بمبلغ ..... جنيه حتى يفصل فى  
 الموضوع . كما طلب صدور الأمر بتوقيع الحجز التحفظى تحد يد المودع لديهم  
 النسخة الأصلية لفيلم (دكتور هانيبال) وتحت يد أصحاب دور السينما المبينة  
 بالطلب ، على جميع المبالغ المتحصلة والتي ستحصل مستقبلاً من عرض الفيلم  
 المذكور بما يفي دين الحراسة ، وثبيت الحجز التحفظى وتحديد جلسة لنظر  
 الموضوع ، وذلك تأسيساً على أن فيلم (دكتور هانيبال) ملك الفنان المرحوم /  
 ..... الذى كان أخرج قصته محورة مبتكرة فى ثوب شرقى  
 يحمل طابعة وطريقته الخاصة فى التمثيل والابتكار .

إلا أن المعلن إليه الأول اغتال حق ملكية الفنان المرحوم / .....  
 بعد وفاته بأن تواطأ مع المعلن إليهم الثانى و..... على توزيع الفيلم  
 وعرضه فى دور السينما لحسابه الخاص بما يضر بحقوق التركة ، ويجعل المعلن  
 إليهم الأول و..... مسئولين بالتضامن عن الأضرار التى لحقت التركة .

وقد صدر الأمر بتوقيع الحجز التحفظى مع تحديد جلسة / / لنظر الموضوع .  
 واستند الطالب بصفته إلى الحماية الخاصة لحق المؤلف التى نص عليها القانون  
 ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وأضاف طالباً توقيع الحجز التحفظى على المصنف الأصلي  
 لفيلم (دكتور هانيبال) ونسخة ، وتقدير دين التركة بمبلغ ..... جنيه ، وتوقيع  
 الحجز تحت يد باقى المعلن إليهم على الإرادة المتحصل والذى سوف يحصل نتيجة  
 عرض الفيلم وفاء لهذا المبلغ ، ومع ندب خير لإجراء وصف تفصيلى للفيلم  
 المعروف بتاريخ / / صدر الأمر بطلبات الطالب بصفته مع تحديد جلسة  
 لنظر الموضوع ، وتتخذ بالحجز بكافة أشكاله بتاريخ / / .

وما كان بهم الطالب بصفته محافظاً على حقوق التركة وعلى حقوق المورث على مصنفه الفني - أن يطلب التعويض الجابر للضرر الذى نجم عن التعدى على حقوق الفنان على مصنفه بكافة عناصره وأنواعه والذى يقره بمبلغ (..... فقط ) مع باقى الطلبات التى أوردت بطلب الأمر مع تثبيت الحجز التحفظى المتوقع وجعله تنفيذاً ، فقد أقام هذه الدعوى .

### بناء عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بجميع أنواعها ومشمولاتها السابقة والحالية والمستقبلية .

لنا المحضر سالف الذكر انتقلت وأعلنت المعلن إليه بما تقدم مكلفاً إياه بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الكائنة ..... بجلساتها المزمع انعقادها علناً فى يوم ..... الموافق / / الساعة ٩ صباحاً وما بعدها (الدائرة ..... مدنى كلى) ليسمع إليهم الثلاثة الأول فى مواجهة الباقيين الحكم :  
 أولاً : بتحديد دين الحراسة مؤقتاً بمبلغ ..... جنيهه (..... فقط) .

ثانياً : بصحة إجراءات الحجز التحفظى<sup>(١)</sup> على النسخة الأصلية لفيلم (دكتور هانيبال) والنسخ الفرعية ، وصحة إجراءات الحجز التحفظى المتوقع تحت يد أصحاب دور السينما دور السينما المعلن إليهم من ..... إلى العشرين على الإيراد المتحصل وما يتحصل منه مستقبلاً بقدر ما يفي بدين الحراسة وجعل هذا الحجز بنوعيه تنفيذاً .

ثالثاً : بإلزام المعلن إليهم الثلاثة الأول فى جميع الأحوال بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل طليقاً من شرط الكفالة .  
 ولأجل العلم ،،،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية فى القضاء المستعجل " ص ٣٤ وما بعدها.

## الصيغة رقم (٢٤)

### صيغة دعوى تهويض عن حق الأداء العلني<sup>(١)</sup>

أنه في يوم .....

بناء على طلب السيد / ..... الممثل القانوني لجمعية ..... ،

بشوارع ..... رقم ..... قسم .....

محافظة..... ومطه المختار مكتب الأستاذ / .....

المحامى .

أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت في تاريخه أعلاه

وأعلنت :

السيد / ..... الممثل القانوني لشركة .....

محافظة.....

مخاطباً مع / ..... .

وأعلنته بالآتى :

### الموضوع

تملك الشركة المعلن إليها فندقاً بـ ..... محافظة ..... ، وقد قامت

بتأسيس ملهى ليلي (نايت كلوب) بالدور الأول منه . وقام الملهى فى الفترة من /

/ حتى / / بالأداء العلنى لمصنفات موسيقية من تأليف أو تلحين

أعضاء ينتمون إلى الجمعية الطالبة بغير تصريح منهم أو الوفاء بمقابل هذا الأداء .

ولما كان المعلن إليه قد امتنع عن التوقيع على عقد يخصص له الأداء العلنى لتلك

المصنفات وعن دفع المقابل المستحق فى نعمتهم على الرغم من التنبيه عليهم رسمياً

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون للمنى " ص ٥٢ وما بعدها.

بتلك .

ولما كان المستحق للطالب بصفته مقابل ذلك الأداء هو مبلغ مليم جنيه (..... فقط) وأنه يستحق تعويضاً عما لحق أصحاب الحقوق في المصنفات الستى . كانت محلاً للأداء العلني من أضرار مادية وأدبية نتيجة اغتصاب حقوقهم تقدره بمبلغ مليم جنيه (.....) .  
الأمر الذي حدا بها إلى إقامة منه الدعوى .

### بناء عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب بصفته ، بجميع أنواعها ومشمولاتها السابقة والحالية والمستقبلية .

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليه بما تقدم مكلّفاً بإياد بالحضور أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية الكاتبة بمبنى الحقانية ميدان المنشية بجلستها المدنية المزمع انعقادها في يوم ..... الموافق / / الساعة ٩ صباحاً وما بعدها (الدائرة ..... مدنى كلى) ليرسم الحكم بإلزامه بأن يدفع للطالب بصفته مبلغ (.....) من ذلك مبلغ (.....) مقابل الأداء العلني لأصحاب المصنفات أعضاء الجمعية التي يمثلها الطالب ، ومبلغ (.....) تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية عما لحق بأصحاب الحقوق في المصنفات التي كانت محلاً للأداء العلني من أضرار مادية وأدبية نتيجة اغتصاب حقوقهم ، وألزمته المعلن إليه في جميع الأحوال بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة<sup>(١)</sup> .  
ولأجل العلم ،،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون الإجراءات الجزائية " ص ٣٤ وما بعدها.

## الصيغة رقم (٢٥)

### صيغة دعوى مطالبة بحق الأداء العلني

#### لمصنف موسيقى

أنه في يوم/ .....

بناءً على طلب السيد / ..... الممثل القانوني لجمعية المؤلفين والملحنين

وناشري الموسيقى بـ ..... ، ومقرها ..... بشارع .....

رقم ..... قسم ..... محافظة ..... ومحله المختار مكتب

الأستاذ / ..... المحامي .

أنا ..... المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت وأعلنت :

أولاً : السيدة / ..... بصفتها صاحبة سينما (.....)

والمقيمين بشارع ..... رقم ..... قسم .....

محافظة .....

مخاطباً مع / .....

ثانياً : السيد / ..... بصفته مديراً ومستغلاً لسينما

(.....) والمقيم بشارع ..... رقم .....

قسم ..... محافظة .....

مخاطباً مع / ..... وأعلنتها بالآتي :

#### الموضوع

كان الطالب بصفته قد تقدم بطالب إلى السيد / رئيس محكمة .....

الابتدائية (بوصفه قاضياً للأمور الوقتية) ، أورد بسياقه أن المعان إليه الثاني المائل

الذى كان يدير ويستغل دار سينما (.....) قام دون إذن من الجمعية التى يمثلها الطالب بمحافضة ..... قام بأداء مصنف موسيقى لأحد أعضائها أداء علنياً فى تلك الدار من خلال عرض فيلم (الدمر) ، وأنه لم يلبه بالتنبيه الذى وجهه إليه فى / / بضرورة الحصول على إذن من الجمعية يخلو له هذه الأداء العلنى للمصنف الموسيقى المشار إليه ودفع إليه ما يقابل هذا الحق بواقع ٢,٢% من حصيلة إيرادات رسم الدخول ، وأن المصنف الموسيقى الذى وقع الاعتداء عليه قد اندمج فى الفيلم المشار إليه الذى جاء وليداً لعمل مشترك بين الفنانين من مؤلفى السيناريو والحوار والأغاني وواضعى الموسيقى . وانتهى الطالب المائل بصفته فى طلب الأمر إلى طلب تعيين خبير لإثبات ذلك الاعتداء ، على أن تكون مهمته وصف المصنفات التى قام المعطن إليه الثانى بأدائها علناً فى دار السينما ملكة المعطن إليها الأولى ، كما طلب الأمر بتوقيع الحجز التحفظى على ما يوجد من إيرادات فى دار السينما سالفة الإشارة ، ويمنع عرض الفيلم آف الذكر .

ويتأريخ / / صدر أمر رئيس المحكمة بندب خبير لإثبات حصول الأداء العلنى لفيلم (الدمر) فى دار سينما (.....) وصف هذا الأداء ، كما أمر بتوقيع الحجز التحفظى على الإيرادات الموجودة بالسينما ويمنع عرض ذلك الفيلم .

قام الخبير بأداء مهمته وأثبت أن الفيلم الذى يجرى عرضه هو فيلم (الدمر) ، وأن الموسيقى التى تؤدى من خلاله هي من تأليف الموسيقار المصري عماد الدين العضو بجمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى<sup>(١)</sup> .

ولما كان يحق للطالب بصفته أن يقيم هذه الدعوى المتعلقة بأصل النزاع وصولاً إلى طلب الحكم بالتزام المعطن إليهما كلا بصفته متضامنين بأن يدفعاً له ٢,٢% من إيرادات تلك السينما عن الفترة التى عرض فيها الفيلم (الدمر) ومثله على سبيل

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الادبية والفنية " ص ٢٣ وما بعدها.

التعويض مقابل ما لجمعية المؤلفين من حقوق متنازل عنها من مؤلف المصنف الموسيقي في الفيلم المشار إليه ، وطلب صحة إجراءات الحجز التحفظي المتوقع في / / وجعله تنفيذاً فقد أقام هذه الدعوى .

### بناءً عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب بصفته بجميع أنواعها ومشتملاتها السابقة والحالية والمستقبلية<sup>(١)</sup> .

أنا المحضر سالف الذكر انتقلت وأعلنت المعلن إليهما كلا بصفته بما تقدم مكافأ إليهما بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية الكاتبة ..... بجلستها المزمع انعقادها في يوم ..... الموافق / / الساعة ٩ صباحاً وما بعدها (الدائرة ..... مدني كلي) ليسمع المعلن إليهما متضامنين كلا بصفته الحك بالزامهم بأن يدفعوا للطالب ٢,٢% من إيرادات دار سينما (.....) عن الفترة التي عرض فيها فيلم (المنمر) ، ومثل ذلك على سبيل التعويض مقابل ما لجمعية المؤلفين والملحنين وناشرى الموسيقى التي يمثلها الطالب ، من حقوق متنازل عنها من مؤلف المصنف الموسيقي في الفيلم المشار إليه ، وصحة إجراءات الحجز التحفظي المتوقع بتاريخ / / وجعله تنفيذاً ، مع إلزام المعلن إليهما كذلك بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم ،،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٨٨ وما بعدها.



## الصيغة رقم (٢٦)

### صيغة دعوى إبطال عقد شركة لعدم مساهمة أحد

#### الشركاء في أرباحها أو خسائرها<sup>(١)</sup>

إنه فى يوم ..... بناء على طلب السيد / ..... جنسيته .....  
 ..... والمقيم بشارع ..... رقم ..... قسم .....  
 ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامى .  
 أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت فى تاريخه  
 أعلاه وأعلنت كلا من :  
 أولاً : السيد / ..... وجنسيته ..... والمقيم .....  
 بشارع ..... رقم ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطباً مع .....  
 ثانياً : السيد / ..... وجنسيته ..... والمقيم .....  
 بشارع ..... رقم ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطباً مع .....  
 ثالثاً : السيد / ..... وجنسيته ..... والمقيم .....  
 بشارع ..... رقم ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطباً مع .....  
 وأعلنتهم بالآتى :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " شرح الأعمال والمجلد والدفتر التجارية " ص ٣٥ وما بعدها.

## الموضوع

بموجب عقد رسمي (أو عرفي) مؤرخ / / ١٩ تكونت شركة تضامن (أو توصية بسيطة) تحت اسم (..... وشركاه) كمركزها الرئيسي ..... برأس مال قدره ..... وغرضها .....

ولما كان عقد الشركة قد نص فيه على أن المعلن إليه لا يتحمل شيئاً في الخسائر التي تتكبدها الشركة (أو يحوم من أرباحها التي تجنيها) .

ولما كان هذا النص من شأنه أن يترتب عليه بطلان عقد الشركة كنص المادة ٥١٥ من القانون المدني ، فقد حق للطلاب إقامة هذه الدعوى بطلب إبطال عقد الشركة .

## بناء عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطلاب بجميع أنواعها ومشمولاتها السابقة والحالية والمستقبلية.

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليهم . بما تقدم مكلفاً إليهم بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية التجارية الكائنة ..... (الدائرة) .....

تجاري كلي) بجلساتها المزمع انعقادها له يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة ٩ صباحاً وما بعدها ليسمعوا الحكم ببطلان عقد الشركة المؤرخ / / ١٩ المنعقد

فيما بين الطالب والمعلن إليهم المشار إليه بباطن هذه الصحيفة مع ما يترتب على ذلك من الآثار ، وخاصة إعادة مركز كل من الشركاء إلى ما كان عليه من إلزامهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طبقاً من شرط الكفالة<sup>(١)</sup> .

لأجل العلم ،،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٥٦ وما بعدها.

## الصيغة رقم (٢٧)

### صيغة دعوى ضد شريك ليقوم

#### حصته في رأس مال الشركة<sup>(١)</sup>

إنه في يوم /.....  
 بناء على طلب السيد /.....  
 وجنسيته ..... والمقيم بشارع ..... رقم .....  
 قسم ..... ومحل المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي .  
 أنا ..... المحضر بمحكمة ..... الجزئية انتقلت وأعلنت :  
 السيد / ..... وجنسيته ..... والمقيم .....  
 بشارع ..... رقم ..... قسم ..... محافظة .....  
 مخاطباً مع .....  
 وأعلنته بالآتي :

#### الموضوع

انعقدت شركة تضامن (أو توصية بسيطة) بين الطالب والمعلن إليه وكل من  
 ..... و ..... تحت اسم  
 (.....) وذلك بموجب عقد رسمي (أو عرفي) مؤرخ / / ١٩ بغرض  
 ..... ورأس مال قدره (.....) ولمدة .....  
 ولما كان المعلن إليه وهو شريك متضامن (أو موصى) قد تعهد بتقديم حصته في  
 الشركة نقداً مبلغ (.....) في موعد أقصاه / / ١٩ ولكنه لم يقم

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون الاستثمار " ص ١٤٤ وما بعدها.

بتقديمها حتى الآن برغم فوات الميعاد المحدد .

ولما كان يحق للطالب بصفته أن يطال المعن بدفع المبلغ المذكور مع الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق إعمالاً لنص المادة ١٥٠ من القانون المدني ، الأمر الذي حدا به إلى إقامة هذه الدعوى .

### بناءً عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب بصفته مدير الشركة بجميع أنواعها ومشتملاتها السابقة والحالية والمستقبلية .

أنا المحضر سالف الذكر انتقلت<sup>(١)</sup> وأعلنت المعن إليه بما تقدم مكلفاً بإيادها بالحضور أمام محكمة ..... الابتدائية للتجارية الكاتبة ..... (الدائرة ..... ) جلستها المزمع انعقادها في يوم ..... الموافق / / ١٩ ..... الساعة ٩ صباحاً وما بعدها لسمع الحكم بإلزامه بأن يدفع للطالب بصفته مبلغ ..... (.....) والفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق الحاصل فيه / / ١٩ حتى تمام السداد ، مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وشمول الحكم بالنفاذ المعجل طليقاً من شرط الكفالة .  
ولأجل العلم ،،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " أصول أعمال المحضرين في الاعلان والتنفيذ " ص ٣٤ وما بعدها.

## الصيغة رقم (٢٨)

### صيغة دعوى بحالِب فصل (عزل) شريك من الشركة

(م ٥٣١ مدني<sup>(١)</sup>)

إنه في يوم / .....  
 بناء على طلب السادة / ..... و .....  
 و ..... و ..... و .....  
 المقيمون ..... ومحله المختار مكتب الأستاذ / .....  
 المحامي .  
 أنا ..... محضر محكمة ..... قد انتقلت وأعلنت كلا من :  
 ١ - السيد / ..... والمقيم ..... بشارع ..... قسم .....  
 .....  
 مخاطباً مع .....  
 ٢ - السيد / ..... والمقيم ..... بشارع .....  
 ..... قسم .....  
 .....  
 مخاطباً مع .....  
 وأعلنتهما بالآتي :

### الموضوع

الطالبون والمعلن إليه الأول شركاء في شركة الصالون الحديث أبناء عزيز إسكندر  
 وشركاءه بميدان الجمهورية بطنطا متضامنون والمعلن إليه الأول نصيبه السمس

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق علي القانون المدني " ص ٧٤ وما بعدها.

أى شريك فى الشركة بحق المدين فقط والمدعون بحق خمس أسداس ٦١٥ الشركة  
أى أن الطالبين لأصحاب الأغلبية الساحقة فى الشركة .

أن المعلن إليه الأول يؤثر القلال للشركة والشركاء وجرحهما إلى ساحة قضاء فى  
الصعيد من القضايا بلا عبور إذ أن الطالبون لا ينازعون فى أحقيته لنصيبه ولا فى  
نتيجة فى الأرباح وكانوا يقومون بدفع نصيبه فى الأرباح حتى أرباح تسليم الشركة  
للمعلن إليه الثانى بصفته الذى عين حارساً عليه أثر دعوى أقامها إليه الأول بفرض  
الحراسة إلى الشركة .

وقد داب المعلن الأول على الأضرار بالشركة وسمعتها وتعويض الشركاء  
الطالبون. إلى الوقوف أمام ساحات المحاكم زوراً وبهتاناً . فضلاً عن أنه بدد  
الكثير من أموال الشركة أبان قيامه بالحراسة على شركة نفاذاً للحكم رقم ١٠٥  
لسنة ٣٧ ق طنطا الذى أقامه المدعى عليه الأول بفرض الحراسة وبها عين  
حارساً. فما كان منه إلا أن بدد أموال الشركة وذلك على النحو المبين بمحضر  
الجرد الذى أجراه محضر محكمة ..... أبان تسليمه المحضر أنه من  
المدعى عليه الأول إلى سيادة المعلن إليه الثانى بصفته حيث استبان وجود عجز  
بلغت قيمته ..... جنبه وذلك ثابت من محضر الجرد الذى سنشرف  
بتقديمه . فضلاً عما حمله المدعى عليه الأول للشركة مكن أعباء مالية جسيمة  
سنشرف بتقديمها لعدالة المحكمة ومنه مبلغ ..... جنبه بإيقال أنها  
أتعاب حمامة نظير الجرد . مع أن عملية الجرد لا يستأهل محامياً لأنها ليست  
عملاً قانونياً حتى يوكل محامياً بها . إذ إنها عملية حصر وإثبات الموجود بضاعة  
أو نقداً . كما أنه ذهب إلى أنه اتفق مبلغ ..... جنبه أجور عمال للجرد  
مع أنه لدى إجراء الجرد بمعرفة المحضر توطئة لتسليم الشركة للمعلن إليه الثانى  
والتي استمرت أربعة أشهر لم تتكلف أجور عمال سوى مبلغ ..... جنبه  
فقط مع أن الجرد الذى أجراه المدعى عليه الأول لم يستغرق إلا ٤٠ يوماً . وهذا

كله فضلاً عن أنه كلف الشركة مبالغ طائلة بلا مبرر وأساء معاملته الزبائن بأن تقاضى من البعض مبالغ زيادة عن الثمن المستهلك . وهى كلها أمور أساءت إلى الشركة وإلى مركزها وسمعتها فى السوق . الأمر الذى يحق معه للمطالبون أصحاب أغلبية الساقطة طلب عزل المدعى عليه الأول سوياً وأنه أقام دعوى بتصفية الشركة أى أنه رغب عنها وعن الاستمرار فيها والمطالبون يطلبون بعزله ومستعدون لتسليمه أية حقوق لتمثيل الشركة أن كان لذلك محل إذ أنه مدين للشركة ديناً استغرق حصته . وقد أدخل المطالبون السيد المعن إليه الثانى بصفته ليقدم ما لديه من مستندات ويقدم تقريراً بحالة الشركة لدى تسليمه لها وما أسفر عنه الجرد من وجود عجز كبير .

### بنسأء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد سلمت كلا من المعن إليهما صورة من الصحيفة وكلفتهم بالحضور أمام محكمة ..... بجلستها التى ستعقد علناً يوم ..... الموافق / / ١٩ الساعة ..... بمسراى محكمة ..... بشارع ..... قسم ..... الدائرة ..... تجارى للمرافعة وسماع الحكم فى مواجهة المعن إليه الثانى بعزل المدعى عليه الأول من الشركة مع إلزامه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة والأمر بالتنفيذ بمسودة الحكم الأصلية<sup>(١)</sup> .

ولأجل العلم ،،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية فى القضاء المستعجل " ص ٥٢ وما بعدها.

## صيغة رقم (٢٩)

### إذن كتابي من المؤلف أو الملحن بنقل حقوق

#### الاستغلال المالي لمصنف موسيقى غنائية<sup>(١)</sup>

أقر أنا الموقع أدناه ..... وجنسيتي ..... ومهنتي .....  
 ومقيم ..... وأحمل بطاقة ش / ع / جواز سفر رقم .....  
 صادر من ..... بتاريخ / / ٢٠٠١.

وبصفتي مؤلف كلمات / ملحن الشطر الموسيقى للمصنفات الموسيقية الغنائية الآتية  
 والموضحة بالنصوص المكتوبة أو الألحان الميينة بالنوتة الموسيقية المرفقة بهذا  
 الإذن والموقع عليها مني وهي :

- ١- أغنية ..... تأليف ..... تلحين ..... غناء .....
- ٢- أغنية ..... تأليف ..... تلحين ..... غناء .....
- ٣- أغنية ..... تأليف ..... تلحين ..... غناء .....
- ٤- أغنية ..... تأليف ..... تلحين ..... غناء .....

أقر بأني قد تنازلت عن حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها في قانون حماية  
 حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢  
 للمصنفات المذكورة ونقل هذه الحقوق إلى شركة / السيد / ..... وبذلك  
 يصبح المتنازل إليه هو صاحب الحق في مباشرة جميع حقوق الاستغلال المالي  
 المنصوص عليها بالقانون المشار إليه ، بالنسبة للمصنفات سالفة الذكر وذلك في  
 مصر وفي جميع أنحاء العالم أو في الدول الآتية : ..... فقط دون سواها .  
 وعلى أن يكون هذا الاستغلال بطريقة محددة هي ..... فقط ، أو

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٧٤ وما بعدها.



بجميع طرق الاستغلال سواء المتاحة حالياً ، أو تلك التي قد تظهر مستقبلاً ومدة هذا الاستغلال هي ..... ، ويكون للمتنازل إليه الحق في نقل هذه الحقوق أو التصرف فيها دون شرط الحصول على موافقتي أو على إذن آخر مني ، وأقر بعدم سابقة تنازلي عن هذه الحقوق لأي شخص طبيعي أو معنوي ، وأتعهد بعدم نقلها أو إعادة التنازل عنها أو الإذن بها للغير مستقبلاً ، كما أتعهد بالامتناع عن أي عمل من شأنه تعطيل استعمال الحقوق المتنازل عنها ، وأقر بأنني قد حصلت من المتنازل إليه على مبلغ وقدره (.....) مقابل هذا التنازل ، وفي حالة مخالفة هذا الإذن والإقرار ألتزم بدفع مبلغ (.....) لمتنازل إليه كشرط جزائي اتفاقي ، وذلك دون الإخلال بالحق في التعويض<sup>(١)</sup> .

وقد حرر هذا إقراراً وتنازلاً مني بما تقدم .

( المتنازل )

.....

تحريراً في / / ٢٠٠١

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* المشكلات العملية في القضاء المستعجل \* ص ٢٥ وما بعدها.

## صيغة رقم (٢٠)

### إذن كتابي من المؤلف بإجراء تعديل

#### أو تحويل على مصنفه<sup>(١)</sup>

أقر أنا الموقع أدناه ..... وجنسيتي ..... ومهنتي .....  
 ومقيم ..... وأحمل بطاقة ش / ع / جواز سفر رقم .....  
 صادر من ..... بتاريخ / ٢٠٠١ .

وبصفتي مؤلف مصنف (.....) أو المصنفات الآتية :

- ١- .....
- ٢- .....
- ٣- .....
- ٤- .....

أقر بموافقتي على قيام السيد / ..... وجنسيته ..... ومهنته .....  
 بتعديل المصنفات سالفة الذكر وتحويلها من .....  
 إلى .....

أو بتحويل المصنفات سالفة الذكر وإعادة إظهارها في صورة جديدة تختلف عن  
 الصورة السابق نشرها بها وذلك عن طريق ..... على أن يتم  
 عرض هذه المصنفات على بعد تعديلها / تحويلها والحصول على موافقتي عليها  
 قبل نشرها في صورتها الجديدة أو / وأقر بموافقتي على هذا التعديل أو التحويل  
 من الآن .

كما أقر بأنني قد أذنت للمذكور بالحق في الاستغلال المالي للنسخ المعجلة أو

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٦٥ وما بعدها.

المحسورة من هذه المصنفات ، وله الحق فى استغلالها مالياً بجميع طرق الاستغلال  
 سواء كان هذا الاستغلال المالى بنفسه أو عن طريق الغير ، وذلك فى جميع أنحاء  
 العالم ، أو فى ..... فقط دون سواها من الدول .  
 وأتعهد بالامتناع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال هذه الحقوق التى شملها هذا  
 الإنن.

وأقر بأننى قد حصلت منه على مبلغ وقدره (.....) مقابل هذا الإنن<sup>(١)</sup> .  
 وقد حرر هذا الإنن والإقرار منى بما تقدم .

( المقرر )

.....

تحريراً فى / / ٢٠٠١

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " دعاوى الحساب من التلخيص القانونية والفنية " ص ٧٢ وما بعدها.

## صيغة رقم (٣١)

### إذن كتابي من المؤلف بالموافقة على

#### ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى<sup>(١)</sup>

أقر أنا الموقع أدناه ..... وجنسيتي ..... ومهنتي .....  
 ومقيم ..... وأحمل بطاقة ش / ع / جواز سفر رقم .....  
 صادر من ..... بتاريخ / / ٢٠٠١ .

وبصفتي مؤلف مصنف (.....) أو المصنفات الآتية :

- ١- .....
- ٢- .....
- ٣- .....
- ٤- .....

أقر بموافقتي على قيام السيد / ..... وجنسيته ..... ومهنته .....  
 بترجمة المصنف / المصنفات سالفة الذكر من لغته / لغتها الأصلية  
 التي نشرت بها وهي اللغة ..... إلى لغة أخرى هي اللغة .....

على أن يراعى في ذلك الترجمة المطابقة لعنوان المصنف ولمضمونه ، وعلى أن  
 يتم نشر المصنف بعد ترجمته بعنوانه الأصلي وترجمته المطابقة له دون أى تعديل  
 أو تغيير وبذلك تنتقل جميع حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها بالقانون رقم  
 ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ، بشأن هذه الترجمة إلى  
 المتنازل إليه الذى له الحق فى مباشرتها على النحو الوارد بالقانون ، وأتعهد  
 بالامتناع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحقوق التى شملها هذا الإذن .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الحجز الإدارى علماً وعملًا " ص ٢٢ وما بعدها.

وأقر بأننى قد حصلت على مبلغ وقدره (.....) من المتنازل إليه مقابل هذا  
الإنز والتنازل<sup>(١)</sup>.

وقد حرر هذا الإنز والإقرار منى بما أقدم .

( المقرر )

.....

تحريراً فى / / ٢٠٠١

---

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد "موسوعة قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٢٢٣ وما بعدها.

## صيغة رقم (٣٢)

### عقد استغلال صوت مطرب / مطربة

#### في الغناء والتسجيل لمدة محددة وبأجر محدد<sup>(١)</sup>

إنه في يوم ..... الموافق / / ١٩ حرر هذا العقد بين كل من :  
 أولاً : شركة ..... ومقرها .....  
 ويمثلها في هذا العقد السيد / ..... (طرف أول)  
 ثانياً : السيد / ..... ومهنته مطرب / مطربة  
 وجنسيته ..... ويقيم ..... ويحمل بطاقة ب . ع / ش  
 جواز سفر رقم ..... صادر من ..... بتاريخ / / ٢٠٠١ .  
 (طرف ثان)

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفقا على الآتي :

#### تمهيد

الطرف الأول منتج وناشر ومستقل للمصنفات الفنية ، ويقوم بإنتاجها وتسجيلها ،  
 ونشرها ، واستغلالها تجارياً في مصر وفي جميع أنحاء العالم على علامته التجارية  
 المعروفة بـ (.....) .

والطرف الثاني مطرب / مطربة (صاعد / مشهور) ويقوم بالغناء بصوته .  
 ورغبة من الطرفين في التعاقد فيما بينهما على العمل موضوع هذا العقد فقد اتفقا  
 على استغلال الطرف الأول لصوت الطرف الثاني في أداء وتسجيل المصنفات  
 الموسيقية الغنائية وطبعها واستغلالها تجارياً وذلك وفقاً للأحكام الآتى بيانها فيما  
 بعد .

(١) انظر د. عهد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٢٥ وما بعدها.

### المادة الأولى

يعتبر التمهيد المتقدم جزء لا يتجزأ من هذا العقد .

### المادة الثانية

يلتزم الطرف الثاني بأن يؤدي ويسجل بصوته للطرف الأول مجموعة من الأغاني على أشرطة ماستر بحد أدنى شريطين اثنين / ثلاثة أشرطة ، كل عام طوال مدة سريان هذا العقد ، بحيث لا تقل المدة الزمنية لكل شريط ماستر يتم تسجيله عن ... ق ( ... دقيقة ) وذلك لطبعها وعمل نسخ منها ، ونشرها على أشرطة الكاسيت والأسطوانات ومختلف حوامل الصوت سواء المتاحة حالياً أو التي قد تظهر مستقبلاً ، واستغلالها تجارياً في مصر وفي جميع أنحاء العالم ، على العلامة التجارية الموضحة بالتمهيد أو على أى علامة أخرى يراها .

### المادة الثالثة

يتم اختيار نصوص كلمات الأغاني والألحان التي يتم تسجيلها وفقاً لهذا العقد ، وكذا اختيار أسمائها باختيار الطرفين الاثنين (أو بمعرفة الطرف الأول وحده دون مشاركة من الطرف الثاني في هذا الاختيار) .

### المادة الرابعة

مدة هذا العقد ..... تبدأ من / / ، وتنتهى فى / / وهذه المدة قابلة للتجديد لمدة أخرى مماثلة ، ما لم يحدث إخطار من أحد الطرفين للطرف الآخر بعدم الرغبة فى التجديد قبل نهاية المدة بمئة أشهر على الأقل<sup>(١)</sup> .  
أو (هذه المدة غير قابلة للتجديد لمدة أخرى إلا باتفاق جديد وعقد جديد بين الطرفين) .

(١) انظر د. عهد الفتاح مراد " المشكلات العملية فى القضاء المستعجل " ص ٣٤ وما بعدها .

### المادة الخامسة

يدفع الطرف الأول للطرف الثاني مبلغ ... جم ( فقط .... ) عن كل شريط ماستر يتم تسجيله ولا تقل منته عن .... ق ( .... دقيقة ) ويعتبر هذا المبلغ مقابل قيام الطرف الثاني بالأداء الغنائي والتسجيل ومقابل استغلال صوته في هذا الغناء استغلالاً مالياً بجميع طرق الاستغلال ، دون أن يكون له الحق في الرجوع على الطرف الأول في عدد مبيعاته ، أو فيما يحققه من ربح من هذه المبيعات ، وقد تم الاتفاق بين الطرفين على سداد هذه المبالغ على النحو التالي :

- ١- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع في .....
- ٢- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع في .....
- ٣- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع في .....
- ٤- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع في .....

### المادة السادسة

يلتزم الطرف الأول وحده بجميع المصاريف والأجور اللازمة للتسجيل سواء كانت تكاليف أجور المؤلفين والملحنين ، أو أجور الفرقة الموسيقية ، أو أجور التسجيل بالاستديو ، أو غير ذلك من المصاريف التي لا يتحمل منها الطرف الثاني أى شئ.

### المادة السابعة

جميع الأغاني والأعمال التي يؤديها الطرف الثاني ويسجلها بصوته ، للطرف الأول نفاذاً لهذا العقد تصبح ملكاً خالصاً للطرف الأول الذي له وحده الحق في طبعها وعمل نسخ منها واستغلالها تجارياً في مصر وفي جميع أنحاء العالم بكافة طرق الاستغلال المتاحة حالياً أو التي قد تظهر مستقبلاً ، وذلك على علامته التجارية أو أى علامة أخرى يراها<sup>(١)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٣٤١ وما بعدها.



### المادة الثامنة

يقر الطرف الثانى بعدم سابقة تعاقد مع أى شخص طبيعى أو معنوى سواء فى مصر أو فى الخارج على أداء وتسجيل أى من الأغاني موضوع هذا العقد بقصد الاستغلال التجارى كما يلتزم ويتعهد بالألا يقوم بتسجيلها للغير مستقبلا ، كما يتعهد بالألا يتعاقد مع أى شخص طبيعى أو معنوى على تسجيل أى أغاني بقصد استغلالها تجارياً طوال مدة سريان هذا العقد ، حتى ولو كان هذا التعاقد على أغاني أخرى غير التى تضمنها هذا العقد ، وبصفة عامة يتمتع عليه القيام بأى تصرف يتعارض مع هذا العقد أو يعرقل تنفيذه .

### المادة التاسعة

يلتزم الطرف الأول بالقيام بعمل الدعاية اللازمة والكافية والتى تليق بالمكانة الفنية للطرف الثانى ، وبصفة خاصة المصنقات والأفشيات الدعائية ، والدعاية بالتليفزيون والصحف والمجلات وذلك على نفقة الطرف الأول وحده .

### المادة العاشرة

يلتزم الطرف الثانى طوال مدة سريان هذا العقد بالحضور فى مواعيد التسجيل التى يحددها له الطرف الأول ، على ألا يقبل من الطرف الثانى أى اعتذار عن مواعيد التسجيل ، إلا فى حالات القوة القاهرة التى تمنعه من ذلك ، على أن يتم الاعتذار فى حالة هذه القوة القاهرة للطرف الأول الذى يقدر ذلك .

### المادة الحادية عشر

فى حالة مخالفة أى من الطرفين أى من الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب هذا العقد سواء كلياً ، أو جزئياً فإنه يلتزم بأن يدفع للطرف الآخر مبلغاً وقدره ..... جم (فقط ..... ) كشرط جزائى اتفاقى ورضائى ومتفق عليه من الآن ، وذلك دون إخلال بحق الطرف الآخر فى اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ودون إخلال بالحق فى التعويض عما يترتب على ذلك من أضرار .

### المادة الثانية عشر

يقر الطرفان باتخاذهما العنوان الموضح قرين اسم كل كنهما محلاً مختاراً له تصح عليه جميع المراسلات والإعلانات .

### المادة الثالثة عشر

اتفق الطرفان على اختصاص محكمة ( ..... ) الابتدائية بالفصل فى أى نزاع قد ينشأ لا قدر الله بشأن هذا العقد ، علماً بأن القانون المصرى هو الواجب التطبيق<sup>(١)</sup> .

### المادة الرابعة عشر

حرر هذا العقد من نسختين متطابقتين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم .

( الطرف الثانى )

( الطرف الأول )

.....

.....

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المعنى " ص ٢٨ وما بعدها.

## صيغة رقم (٣٣)

### إذن كتابي من مؤلف السيناريو والحوار

### بنقل حقوق الاستغلال المالي للمصنف

### السمعي أو السمعي والمرئي

أقر أنا الموقع أدناه ..... وجنسيتي ..... ومهنتي .....  
ومقيم ..... وأحمل بطاقة ش / ع / جواز سفر  
رقم ..... صادر من ..... بتاريخ / / ٢٠٠١ .

وبصفتي مؤلف السيناريو ومؤلف الحوار للمصنف السينمائي التلفزيوني المسمى  
بـ ..... ، أقر بأنني تنازلت عن حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها  
في قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة  
١٩٩٢ للمصنف المذكور ونقل هذه الحقوق إلى شركة / السيد

..... .

وبذلك يصبح المتنازل إليه هو صاحب الحق في مباشرة جميع حقوق الاستغلال  
المالي المنصوص عليها بالقانون المشار إليه ، بالنسبة للمصنف سالف الذكر وذلك  
في مصر وفي جميع أنحاء العالم ، أو في الدول الآتية : ..... فقط دون  
سواها .

وعلى أن يكون هذا الاستغلال بطريقة محددة هي ..... فقط ، أو  
بجميع طرق الاستغلال سواء المتاحة حالياً ، أو تلك التي قد تظهر مستقبلاً ، ومدة  
هذا الاستغلال هي ..... ، ويكون للمتنازل إليه الحق في نقل هذه  
الحقوق أو التصرف فيها دون شرط الحصول على موافقتي ، أو على إذن آخر  
منى ، وأقر بعدم سابقة تنازلي عن هذه الحقوق لأي شخص طبيعي أو معنوي ،

وأتعهد بعدم نقل هذا الحق أو إعادة التنازل عنه ، أو الإنزاع به للغير مستقبلاً ، كما أتعهد بالامتناع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال هذه الحقوق التى تشملها هذا التصرف ، وأكر بأننى قد حصلت مبلغ وقدره (.....) من المتنازل إليه مقابل هذا التنازل ، وفى حالة مخالفة هذا الإنزاع والإقرار ألتزم بدفع مبلغ وقدره ..... كشرط جزائى اتفاقى ، وذلك دون الإخلال بالحق فى التعويض .

وقد حرر هذا الإقرار وتنازلاً منى بما تقدم .

( المتنازل )

.....

تحريراً فى : / / ٢٠٠١

**ملحوظة :** تستعمل هذه الصيغة فى إنزاع الملحن أو واضع الموسيقى التصويرية التى يتم وضعها خصيصاً للمصنف الإذاعى أو السينمائى أو التلفزيونى أو غيره من المصنفات التى تعد لها موسيقى تصويرية .

مع مراعاة التغيير فى الصياغة بما يتفق مع الغرض<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية فى القضاء المستعجل " ص ٦٨ وما بعدها.

## صيغة رقم (٣٤)

### عقد إخراج فيلم سينمائي

انه فى يوم ..... الموافق / / ٢٠٠١ حرر هذا العقد بين كل من :  
 أولاً : شركة ..... ومقرها .....  
 ويمثلها فى هذا العقد السيد / .....

#### ( طرف اول )

ثانياً : السيد / ..... ومهنته مخرج سينمائى ، وجنسيته .....  
 ويقيم ..... ويحمل بطاقة ع / ش جواز سفر رقم .....  
 صادر من ..... بتاريخ / / ٢٠٠١ .

#### ( طرف ثان )

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفقا على الآتى :

#### تمهيد

الطرف الأول شركة منتجة ونشرة ومستقلة للمصنفات الفنية ، وتقوم بإنتاجها ونشرها واستغلالها تجارياً فى مصر وفى جميع أنحاء العالم على علامتها التجارية المعروفة بـ (.....) ، والطرف الثانى مخرج سينمائى ، يقوم بإخراج المصنفات السمعية البصرية .

ورغبة من الطرفين فى التعاقد فيما بينهما على العمل موضوع هذا العقد فقد اتفقا على قيام الطرف الثانى بإخراج الفيلم السينمائى موضوع هذا العقد لحساب الطرف الأول وذلك وفقاً للأحكام الآتى بيانها فيما بعد<sup>(١)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية فى القضاء المستعجل " ص ٦٦ وما بعدها.

### المادة الأولى

يعتبر التمهيد المتقدم جزء لا يتجزأ من هذا العقد .

### المادة الثانية

يلتزم الطرف الثاني بالقيام بإخراج الفيلم السينمائي المعنون بـ (.....) قصة وسيناريو وحوار من تأليف ..... وبطولة ..... وموسيقى ..... وذلك لحساب الطرف الأول .

### المادة الثالثة

يقر الطرف الثاني أن أطلع على السيناريو والحوار المعد للفيلم موضوع هذا العقد ، وكذلك أسماء الممثلين الذين سيقومون بأداء الأدوار المحددة لكل منهم وفقاً للسيناريو والحوار ، ويلتزم بإخراج الفيلم وفقاً لما تقتضيه الأصول الفنية في فن الإخراج السينمائي، ويلتزم بالتواجد بصفة دائمة في الاستديو وأماكن التصوير .

### المادة الرابعة

يكون من حق الطرف الثاني بسط رقابته الفعلية لتحقيق الفيلم موضوع هذا العقد ، وبصفة خاصة اختيار الممثلين وعمل البروفات اللازمة لهم ، وكذلك بروفات التصوير والصوت ، والإشراف على الديكور اللازم ، والربط بين المناظر المختلفة الطبيعية كانت أم غير طبيعية ، وبصفة عامة تنفيذ هذا الفيلم تحت رقابته وتوجيهه وإشرافه التام .

### المادة الخامسة

مقابل قيام الطرف الثاني بتنفيذ العمل موضوع هذا العقد فإنه يستحق أجراً قدره ..... جم ( فقط ..... ) وقد تم الاتفاق على سداد هذا المبلغ على النحو التالي:-

١- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع في .....

٢- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع في .....

٣- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى .....

وهذا المبلغ يشمل أجر الطرف الثانى ، ولا يجوز له المطالبة بزيادة هذا الأجر لأى سبب من الأسباب .

#### المادة السادسة

يجوز للطرف الأول استغلال اسم الطرف الثانى ومكانته الفنية فى الدعاية للفيلم بجميع طرق الدعاية والإعلان التى تختارها .

#### المادة السابعة

يلتزم الطرف الثانى بالانتهاء من العمل المسند إليه بموجب هذا العقد فى خلال مدة أقصاها ..... من تاريخ تحرير هذا العقد .

#### المادة الثامنة

إذا امتنع الطرف الثانى عن القيام بتنفيذ الأعمال موضوع هذا العقد فإنه يلتزم برد جميع المبالغ التى حصل عليها ، كما يلتزم بأن يدفع للطرف الأول مبلغا ..... جم ( فقط ..... ) كشرط جزائى اتفاقى دون إخلال بالحق فى التعويضات ، مع أحقية الطرف الأول أن يسند مهمة استكمال هذه الأعمال إلى مخرج آخر<sup>(١)</sup> .

#### المادة التاسعة

اتفق الطرفان على اختصاص محكمة ..... بالفصل فى أى نزاع قد ينشأ لا قدر الله بشأن هذا العقد أو تنفيذه ، كما أن القانون المصرى هو الواجب التطبيق .

#### المادة العاشرة

حرر هذا العقد من نسختين متطابقتين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها .

(الطرف الثانى)

(الطرف الأول)

.....

.....

(١) انظر د. عهد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المبنى " ص ٣٥ وما بعدها.

## صيغة رقم (٣٥)

عقد أداء عمل فنى فى مصنف سمعى بصرى

إنه فى يوم ..... الموافق / / ٢٠٠١ حرر هذا العقد بين كل من :

أولاً : شركة ..... ومقرها .....

ويمثلها فى هذا العقد السيد / .....

(طرف أول)

ثانياً : السيد / ..... ومهنته .....

ومقيم .....

(طرف ثان)

أقر الطرفان بأهليتهما للعقود واتفقا على الآتى :

### تمهيد

الطرف الأول شركة منتجة وناشرة للمصنفات الفنية بجميع أنواعها ، وتقوم بتوزيعها واستغلالها تجارياً فى مصر وفى جميع أنحاء العالم على علامتها التجارية المعروفة بـ (.....) .

والطرف الثانى فنان معروف ويباشر نشاطه الفنى فى مجال ( التمثيل / أو الغناء / أو وضع الألحان الموسيقية ، ..... إلخ ) .

وقد اتفق الطرفان وتلاقت إرادتهما على أن يستند الطرف الأول للطرف الثانى العمل الموضح بهذا العقد ، وفقاً للشروط والأحكام الآتى بياتها فيما بعد<sup>(١)</sup> .

### المادة الأولى

يعتبر التمهيد المتقدم جزء لا يتجزأ من هذا العقد ، ويعد مكملاً ومتمماً له .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدنى " ص ٨٥ وما بعدها.



### المادة الثانية

عهد الطرف الأول إلى الطرف الثاني القابل لذلك مهمة القيام بدور ( البطولة / أو بدور تمثيل دور محدد / أو الغناء / أو وضع الموسيقى التصويرية ، ..... أو غير ذلك ) فى الفيلم السينمائى أو التليفزيونى / أو برنامج ..... أو حلقات ..... إلخ ، لحساب الطرف الأول وتحت إشراف المخرج ..... وذلك بقصد إعداد مصنف سمعى وبصرى عبارة عن (.....) باسم مؤقت له هو (.....)

### المادة الثالثة

يقر الطرف الثاني بأنه لم يسبق له التعاقد مع الغير بشأن موضوع هذا العقد أو إبرام تصرفاً من شأنه التعارض مع العمل الممسند إليه ، أو يحول دون إنجاز هذا العمل ، كما يلتزم بأن يضع نفسه تحت تصرف الطرف الأول كلما احتاج إليه لعمل السروقات ، أو تجربة الماكياج ، أو بروفات الملابس ، أو تمثيل الدور الممسند إليه أو غير ذلك من الأعمال بحسب نوع العمل الممسند إليه ، أو نوع المصنف المتعاقد عليه ، وذلك فى المواعيد التى يحددها الطرف الأول ولو كان ذلك ليلاً ، أو فى أيام العطلات الرسمية ، على أن يكون ذلك بموعد سابق متفق عليه بين الطرفين . وعلى الطرف الثاني أن يكون على اتصال دائم بالطرف الأول للتنسيق نحو إنجاز العمل المتفق عليه ، وعليه ألا يبتعد عن عنوانه المبين بصدر العقد فلول مدة سريانه على نحو يترتب عليه عرقلة تنفيذ هذا العمل ، أو عدم إنجازه<sup>(١)</sup> .

### المادة الرابعة

اتفق الطرفان على تحديد أجر الطرف الثاني نظير قيامه بأداء العمل المبين بهذا العقد بمبلغ إجمالى قدره (.....) ويدفع هذا المبلغ على النحو التالى :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ١٢٥ وما بعدها.

- ١- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .
- ٢- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .
- ٣- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .
- ٤- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .

ويخصم من هذا المبلغ الضرائب المستحقة عنه وتوريدها لمصلحة الضرائب وذلك النسبة المطلوب سدادهما للثقة التابع لها الطرف الثانى ، وذلك بموجب إيصالات سداد لهذه الجهات تسلم للطرف الثانى<sup>(١)</sup> .

( يضاف النص التالى فى حالة مؤلف الموسيقى التصويرية للمصنف ) .

« مقابل قيام الطرف الثانى بإنتاج العمل المسند إليه يستحق مبلغاً وقره (.....) وهذا المبلغ يمثل أجر تأليف الألحان الموسيقية ، ونقل حقوق الاستغلال المالى للمصنف المذكور والمنصوص عليها فى القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته إلى الطرف الأول الذى يصبح هو وحده صاحب الحق فى استغلالها مالياً فى جميع أنحاء العالم ، أو منطقة (.....) وأن يكون هذا الاستغلال عن طريق ( تذكر طريقة الاستغلال بالتحديد ) .

#### المادة الخامسة

جميع المصروفات اللازمة لانتقالات الطرف الثانى إلى مواقع العمل تكون على حسابه الخاص طالما أنها داخل مدينة القاهرة ، أما إذا استلزم العمل أو التصوير الانتقال إلى أماكن أخرى خارج مدينة القاهرة فإن الطرف الأول يلتزم بإعداد وسائل النقل اللازمة ونفقات الإقامة على نفقته الخاصة وبما يتناسب مع مكانة الطرف الثانى الفنية .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " دعاوى الحسب من الناحيتين الفنية والقانونية " ص ٥٦ وما بعدها.

### المادة السادسة

بند خاص بالتمثيل فقط :

يتعهد الطرف الثاني بأن يستحضر على حسابه ونفقتة جميع الملابس التي يستلزمها الدور المسند إليه في هذا الفيلم ، أما الملابس اللازمة لتمثيل الأدوار التاريخية أو الأدوار الشاذة فيلترم الطرف الأول بإحضارها على نفقته الخاصة مع احتفاظه بملكيته لهذه الملابس بعد انتهاء التصوير .

### المادة السابعة

يوافق الطرف الثاني على استعمال اسمه وصورته ومكانته الفنية للإعلان عن المصنف والدعاية له ، كما أنه يوافق من الآن على المادة المعدة للدعاية أو الإعلان على أن يكون اسمه وارداً في الترتيب بين أسماء الفنانين أو الفنيين المشاركين في المصنف بحسب مكانته الفنية .  
ويمكن وضع صباغة أخرى حسبما يتفق عليه الطرفان .

### المادة الثامنة

وهي خاصة بالنقاء فقط أو الألقان :

من المتفق عليه بين الطرفين أن جميع الأغاني ( أو الألقان ) التي يقوم الطرف الثاني بأدائها أثناء تمثيل الدور المسند إليه في هذا المصنف لا يجوز للطرف الأول استغلالها تجارياً أو طبعها أو تسجيلها على حامل الصوت منفردة ، بحيث لا يجوز له استغلالها إلا من خلال هذا المصنف باعتبارها جزء منه ، ولا يجوز له بأي حال من الأحوال استغلال هذه الأغاني أو الألقان أو تسجيلها أو نشرها منفردة أو مستقلة أو مفصلة عن أحداث المصنف إلا باتفاق كتابي جديد بين الطرفين<sup>(١)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون الإجراءات الجنائية " ص ٣٤ وما بعدها.

### المادة التاسعة

وهي خاصة بوضع الألحان أو الموسيقى التصويرية فقط .  
يلتزم الطرف الثاني بالانتهاء من تنفيذ الأعمال المسندة إليه بموجب هذا العقد  
وتسليمها للطرف الأول في خلال موعد أقصاه / ٢٠٠١ .

### المادة العاشرة

خاصة بدور التمثيل أو غيره من الأعمال الأخرى :  
من المتفق عليه بين الطرفين أن يبدأ تصوير المصنف في أول شهر (.....) سنة  
٢٠٠١ وأن الطرف الثاني قد وافق من الآن بهذا الميعاد والترتب به ، ولا يجوز  
تأجيل التصوير إلا في حالة القوة القاهرة ، أو الأسباب التي تخرج عن إرادته ،  
والتي يقرها الطرف الأول .

### المادة الحادية عشر

من المتفق عليه بين الطرفين أن المصنف موضوع هذا العقد يصبح مملوكا ملكية  
خالصة للطرف الأول ، بحيث تكون له جميع حقوق نشره واستغلاله مالياً بجميع  
طرق الاستغلال ( أو تنكر طريقة محددة للاستغلال ) وذلك في مصر أو في جميع  
أنحاء العالم ( أو تحدد الدول التي يتم استغلاله فيها ) وليس للطرف الثاني التدخل  
فيما يحققه هذا المصنف من أرباح أو مبيعات<sup>(١)</sup> .

### المادة الثانية عشر

اتفق الطرفان على أن أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق  
المؤلف تكون هي واجبة التطبيق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا العقد .

### المادة الثالثة عشر

اتفق الطرفان على أنه في حالة إخلال أى منهما بأى بند من بنود هذا العقد فإنه

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصري الجديد " ص ٢٤ وما  
بعدها .

يلتزم بدفع مبلغاً وقدره (.....) كشرط جزائي واتفاقي ورضائي متفق عليه من الآن دون إخلال بالحق في المطالبة بالتعويض إن كان له مقتضى .

#### المادة الرابعة عشر

اتفق الطرفان على أن القانون المصري هو الواجب التطبيق ، كما أن القضاء المصري هو المختص بنظر أى نزاع قد ينشأ لا قدر الله بشأن هذا العقد ، وقد اتفقا الطرفان على اختصاص محكمة (.....) بذلك<sup>(١)</sup> .

#### المادة الخامسة عشر

حرر هذا العقد من ..... نسخة بيد كل طرف من الطرفين نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم وتودع نسخة بجهة ( ..... ) حسب نوع المصنف .

( الطرف الثاني )

( الطرف الأول )

.....

.....

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية في القضاء المستعجل " ص ٥٥ وما بعدها.

## مبيغة وقم (٣٦)

### عقد طبع ونشر واستغلال مصنفات<sup>(١)</sup>

إنه في يوم ..... الموافق / / ٢٠٠١ جرت هذه العقد بين كل من :  
 أولاً : شركة ..... ومقرها .....  
 ويمثلها في هذا العقد السيد / ..... ( طرف أول )  
 ثانياً : السيد / ..... ومهنته ..... أو شركة  
 ..... ومقرها ..... ( طرف ثان )  
 أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد واتفقا على الآتى :

#### تمهيد

حيث أن الطرف الأول شركة ناشرة للمصنفات ( الفنية / أو الأدبية / أو العلمية )  
 وتقوم بطبعها ونشرها واستغلالها تجارياً في مصر وفي جميع أنحاء العالم على  
 علامتها التجارية المعروفة بـ ( ..... ) .  
 والطرف الثانى مؤلف ..... ( يذكر مجال المصنفات التى  
 يؤلفها الطرف الثانى ) وقد قام بتأليف مصنف ..... ( يذكر  
 اسم المصنف وعنوانه ) .

وحيث أن الطرف الثانى يرغب فى منح الطرف الأول حق الطبع ونشر واستغلال  
 المصنف موضوع هذا العقد ، فقد اتفقا وتراضيا على ذلك وبالشروط والأحكام  
 الآتى بيانها فيما بعد .

#### المادة الأولى

يعتر التمديد المقدم جزء لا يتجزأ من هذا العقد ويعد مكملاً ومفسراً له .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون الاستثمار " ص ١٤٦ وما بعدها.

## المادة الثانية

منح الطرف الثانى للطرف الأول القابل لذلك حقوق طبع وتوزيع وبيع ونشر المصنف (الفنى / الأدبى / العلمى) المعنون بـ (.....) يذكر اسم المصنف وعنوانه ) ، وذلك داخل جمهورية مصر العربية فقط دون سواها ، أو (فى جميع أنحاء العالم) بحيث يكون للطرف الأول حقوق استغلالها تجارياً عن طريق (.....) تذكر طريقة النشر وطريقة الاستغلال ) .

## المادة الثالثة

التزم الطرف الأول بأن يدفع للطرف الثانى مقابل حصول الأول على الحقوق موضوع هذا العقد مبلغاً وقدره ..... جم (فقط ..... ) ويسدد هذا المبلغ على النحو التالى :

- ١- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .
- ٢- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .
- ٣- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .
- ٤- مبلغ ..... جم ( فقط ..... ) يدفع فى / / ٢٠٠١ .

أو يستبدل بالنص الآتى حسب الأحوال :

تسّم هذا الاتفاق مقابل حصول الطرف الثانى على نسبة قدرها (.....) فى المائة من ثمن البيع بالجملة لنسخ المؤلف موضوع العقد ، على ألا يقل هذا الثمن عن ..... جم ( فقط ..... ) لكل نسخة<sup>(١)</sup> .

وتسّم المحاسبة بين الطرفين كل ..... شهر ، ويعتد فى إجراء هذه المحاسبة بأوامر الطبع الموقعة من الطرفين ، أو بفواتير البيع ، أو بسجلات الطرف الأول ..... إلخ ( أو ما يتم الاتفاق عليه

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " دعاوى الحسب من التأليف الفنية والقانونية " ص ٥٢ وما بعدها.

كأساس للمحاسبة بين الطرفين ) .

#### المادة الرابعة

مدة هذا العقد (.....) سنة من / / ٢٠٠١ ، وتنتهى فى / / وهذه المدة قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة ما لم يحدث إخطار من أحد الطرفين للطرف الآخر بعدم رغبته فى التجديد وذلك قبل نهاية المدة بسنة أشهر على الأقل ، أو (وهذه المدة غير قابلة للتجديد إلا باتفاق جديد وعقد جديد بين الطرفين) .

ويمكن تحديد مدة العقد بطبعة أولى أو بطبعتين أو أكثر من المصنف موضوع التعاقد ، كما يمكن تحديد المدة بعدد معين من النسخ التى يتم طبعها . ويمكن أيضا الاتفاق على أن يكون التصرف ناقلا لحق الاستغلال المالى كالبيع أو التنازل عن هذه الحقوق ونقلها للناشر مقابل ثمن إجمالى وجزافى .

#### المادة الخامسة

اتفق الطرفان على أحقية الطرف الأول فى طبع ونشر وتوزيع المصنف/المصنفات موضوع هذا العقد على علامته التجارية المعروفة بـ (.....) باعتباره صاحب حقوق الطبع والنشر والاستغلال وذلك داخل جمهورية مصر العربية ، أو فى الدول الآتية ..... وفى جميع الأحوال يلتزم الطرف الأول بأن يطبع اسم الطرف الثانى على كل نسخة من نسخ المصنف بخط واضح ومقروء، وفى مكان ظاهر منه بوصفه المؤلف للمصنف ، يلتزم الطرف الأول بهذا الالتزام أيضا فى جميع مواد الدعاية أو الإعلان عن المصنف<sup>(١)</sup> .

#### المادة السادسة

يقر الطرف الثانى بأن لم يمنح أى من حقوق موضوع هذا العقد لأى شخص طبيعى أو معنوى داخل جمهورية مصر العربية ، أو فى أى دولة من دول العالم بحسب الأحوال ، يلتزم ويتعهد بعدم منح هذا الحق لأى شخص غيره طوال مدة

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ١٣٦ وما بعدها.



سريان هذا العقد .

### المادة السابعة

يقر الطرف الأول ، بأنه قد تسلم من الطرف الثاني النسخة الأصلية من المصنف أو المصنفات موضوع هذا العقد ، موقعة من الطرف الثاني ، وهى عبارة عن :  
( تذكر هذه النسخة وتوصف بحسب نوع كل مصنف ) .

ويلتزم الطرف الأول بعدم إجراء أى تغيير أو تعديل أو تحويل على المصنف موضوع هذا العقد ، ويلتزم بطبعه ونشره بالحالة التى هى عليها وفقاً للنسخة الأصلية الممثلة إليه والموقعة من الطرف الثاني ، وتعتبر النسخة التى فى حيازة الطرف الثانى أو النسخة المودعة وفقاً لأحكام القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل هى المرجع لإجراء المطابقة عليها .

### المادة الثامنة

يقر الطرف الثانى بأن المصنف موضوع هذا العقد من بذات أفكاره ، ليس منقولاً من مؤلفات أخرى ، أو تستبدل بالنص التالى :  
« بأنه صاحب حقوق الاستغلال المالى لهذا المؤلف بموجب (يذكر التصرف الناقل لحقوق الاستغلال ، والمستندات الدالة على ذلك ترفق صور هذه المستندات المطابقة لأصولها بالعقد) ويقر بصحة هذه المستندات وصحة صدورها ممن نسبت إليه ومسئوليته المدنية والجنائية عن ذلك<sup>(١)</sup> .

كما يقر بأنه ليس مخالفاً للنظام العلم أو الآداب أو مصالح الدولة العليا ، وأنه قد استصدر التراخيص الرقابية الخاصة بها من الجهات المختصة (بحسب نوع لمصنف) كما يلتزم وعلى مسئوليته الشخصية بإيداع النسخ الواجب إيداعها من هذا المصنف ، وفقاً لأحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة " ص ٢٤٥ وما بعدها .

### المادة التاسعة

يلتزم الطرف الأول بنشر المصنف وفقاً للغلاف / أو الشكل / أو التصميم المعدل له والموقع على الماكيت الخاص به من الطرفين ولا يجوز إجراء أى تعديل أو تغيير فى هذا الماكيت إلا باتفاق الطرفين كتابة على ذلك .

### المادة العاشرة

يلتزم الطرف الأول بنشر هذا المصنف فى خلال موعد أقصاه / / ، ولا يجوز له تعديل هذا الميعاد إلا لاعتبارات يقرها الطرف الثانى وباتفاق كتابى بين الطرفين فى هذا الشأن .

### المادة الحادية عشر

من المتفق عليه بين الطرفين أن جميع مصروفات طبع ونشر هذا المصنف ، وكذلك ثمن الخامات التى تستعمل فى ذلك ، تقع كلها على عاتق الطرف الأول وحده ، كما يتحمل أيضاً بنفقات ورسوم ومصاريف التراخيص الرقابية المطلوب سدادها بشأن هذا المصنف ، وبصفة عامة يتحمل الطرف الأول جميع النفقات والمصاريف اللازمة لطبع ونشر هذا المصنف دون أن يتحمل منها الطرف الثانى أى شئ .

### المادة الثانية عشر

تم الاتفاق بين الطرفين على أن جميع الضرائب التى تفرض عن الأرباح التجارية لهذا المصنف يتحمل بها الطرف الأول وحده ، وكذلك ضريبة المبيعات ، أو أية ضرائب أو رسوم قد تفرض مستقبلاً فى هذا الشأن . ولا يتحمل الطرف الثانى أو نوع من هذه الضرائب أو الرسوم سواء المفروضة حالياً أو التى قد تفرض مستقبلاً .

### المادة الثالثة عشر

اتفق الطرفان على أنه فى حالة إخلال أى منهما بأى بند من بنود هذا العقد فإنه

يلتزم بدفع مبلغ وقدره (.....) كشرط جزائي واتفاقي  
ورضائي متفق عليه من الآن دون إخلال بالحق في المطالبة بالتعويض إن كان له  
مقتضى .

#### المادة الرابعة عشر

اتفق الطرفان على أن القانون المصرى هو الواجب التطبيق كما أن القضاء  
المصرى هو المختص بنظر أى نزاع قد ينشأ لا قدر الله بشأن هذا العقد ، وقد اتفق  
الطرفان على اختصاص محكمة (.....) بذلك<sup>(١)</sup> .

#### المادة الخامسة عشر

حرر هذا العقد من ..... نسخة بيد كل من الطرفين نسخة للعمل بموجبها  
عند اللزوم وتودع نسخة بجهة (.....) حسب نوع المصنف .

( الطرف الثانى )

( الطرف الأول )

.....

.....

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " أصول أعمال المحضرين فى الإعلان والتقليد " ص ٨٥  
وما بعدها.

## مبيغة رقم (٣٧)

### طالب علي عريضة استصدار أمر بالإجراءات المنصوص

#### عليها بالمادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف

السيد الأستاذ / رئيس محكمة ..... الابتدائية بصفته قاضيا للأمر الوقتية  
بها والمختص بإصدار الأمر بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من قانون  
حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل<sup>(١)</sup> .

تحية احترام وتقدير ... وبعد .

مقدمة لسيادتكم السيد / أو شركة ..... ومحل  
المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي .

#### ضد

السيد / أو شركة .....  
ويتشرف بعرض ما هوأت :

#### الموضوع

الطالب مؤلف للمصنف الأدبي / أو الفني / أو العلمي ، المعنون بـ .....  
( يذكر اسم المصنف ونوعه ، ومجاله ، وبيان تفصيلي عنه ) وله على هذا  
المصنف جميع الحقوق المالية والأدبية المنصوص عليها بقانون حماية حق المؤلف  
رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

أو : ( مستند رقم ..... حافظة )

الطالب هو صاحب حقوق الاستغلال المالي المنصوص عليها بقانون حماية حق

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " لتطبيق على لقانون الإجراءات الجنائية " ص ٢٥ وما بعدها.

المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، وذلك بالنسبة للمصنف الأدبي / أو  
الفني/أو العلمي ، المعنون بـ .....

( يذكر اسم المصنف ، ونوعه ، ومجاله ، وبيان تفصيلي عنه ) .

وقد انتقلت إليها هذه الحقوق المالية بموجب ( يذكر التصرف الناقل لهذه الحقوق  
وبيان المستندات الدالة على ذلك ) . ( مستند رقم ..... حافظة )

وقد قام الطالب بنشر هذا المصنف بالأسواق على العلامة التجارية المعنونة بـ  
( ..... ) عن طريق ..... أو عن طريق .....

( تذكر وسيلة نشر المصنف وقفا لطبيعة كل مصنف ونوعه ووسيلة نشره  
واستغلاله ) . ( مستند رقم ..... حافظة )

وفي حالة المصنفات الفنية تذكر العبارة التالية :

وقد استصدر الترخيص الرقابي من الإدارة العامة للرقابة على المصنفات الفنية  
بتسجيل وطبع ونشر وبيع هذا المصنف تحت رقم ..... بتاريخ / / وقفا  
لأحكام القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل . ( مستند رقم ..... حافظة )

وحيث أن الطالب وحده دون سواء هو صاحب الحق في طبع ونشر واستغلال  
المصنف سالف الذكر باعتباره مؤلفا له أو ( باعتباره خلفا للمؤلف أو صاحب الحق  
في استغلاله ماليا ) .

وإذا فوجئ الطالب أن المعروض ضده قد قام بتقليد هذا المصنف تقليدا كاملا وقام  
بنشره بالأسواق دون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة لحكم المادة  
الخامسة من القانون سالف الذكر وذلك عن طريق ( تذكر طريقة النشر وقفا لطبيعة  
كل مصنف ونوعه ووسيلة نشره واستغلاله ) . ( مستند رقم ..... حافظة )

ولما كان ذلك وكان ما أتاه المعروض ينطوي على اعتداء صارخ على حقوق  
الطالب والمملوكة له دون غيره ، والتي لا يجوز استغلالها أو التصرف فيها بأى  
صورة من الصور إلا بموافقة كتابية من المؤلف أو ممن عملا بأحكام قانون حماية

حق المؤلف سالف الذكر ، الأمر الذي تترتب عليه إصابة الطالب بأضرار مادية وأنيبة جسيمة تبرر له اللجوء إلى القضاء بطلب للحماية المقررة له بالمادة ٤٣ من القانون المشار إليه .

( وإذا كان الاعتداء واقعاً على حق من الحقوق الأدبية للمؤلف ينكر الحق محل الاعتداء ، ويبين الاعتداء الواقع عليه بالتفصيل ) .

وحيث أن المادة ٤٣ من القانون المشار إليه ، قد جرى نصها على النحو التالي :

.....

يذكر نص المادة ٤٣ سالف الذكر .

ولما كان المعروض ضده مستمر في هذا الاعتداء على حقوق الطالب على ما سلف إيضاحه ، وكان من شأن استمرار هذا الاعتداء تفاقم الضرر الذي يصيب الطالب ، وهو ما يتعدى تداركه عن طريق اللجوء إلى القضاء الموضوعي ، مما يبرر له الاعتصام بحكم هذه المادة وطلب استصدار الأمر بالإجراءات التحفظية التي كلفها القانون بالمادة سالف الذكر <sup>(١)</sup> .

#### بناء عليه

يلتمس الطالب بعد الاطلاع على هذا الطلب ، والمستندات المرفقة ، ومواد القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ، صدور أمر سيادتكم بالإجراءات التالية :

أولاً : إجراء وصف تفصيلي للمصنف المبين بصدر هذا الطلب .

ثانياً : وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .

ثالثاً : توقيع الحجز على المصنف الأصلي أو نسخه ، وكذلك على المواد التي تستعمل في إعادة النشر أو النسخ .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد \* التطبيق على قانون الإجراءات الجنائية \* ص ٥٤ وما بعدها .

رابعاً : إثبات الأداء العلني بالنسبة للمصنف ، ومنع استمرار العرض القائم وحظره مستقبلاً .

خامساً : حصر الإيراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خبير يندب لذلك ، وتوقيع الحجز على هذا الإيراد .

وذلك تمهيداً لرفع أصل النزاع إلى المحكمة المختصة في خلال الميعاد القانوني ومع حفظ جميع حقوق الطالب بسائر أنواعها<sup>(١)</sup> .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

تحريراً في / / ٢٠٠١

مقدمة

وكيل الطالب .....

المحامى

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات الفنية في القضاء المستعجل " ص ٥٣ وما بعدها.

## صيغة رقم (٣٨)

**أمر على عريضة بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣**

**من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤<sup>(١)</sup>**

باسم الشعب

محكمة ..... الابتدائية

أمر وقى رقم ..... لسنة ٢٠٠١

أنه في يوم :

نحن ..... رئيس المحكمة وقاضى الأمور الوقتية بها .

بعد الاطلاع على الطلب المقدم وعلى المستندات المرفقة به ، وعلى مواد القانون

رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن حماية حق المؤلف وتعديلاته .

**نأمر**

..... (أولاً)

..... (ثانياً)

وعلى الطالب استيفاء باقى الإجراءات القانونية .

( رئيس المحكمة )

رئيس قسم الأوامر

( إمضاء )

( إمضاء )

.....

.....

**ملحوظة :**

ينيل هذا الأمر بالصيغة التنفيذية المنصوص عليها بقانون المرافعات المدنية

والتجارية .

<sup>(١)</sup> انظر د. عبد الفتاح مراد " الموسوعة العقارية " ص ٣٠٢ وما بعدها .



## سياسة رقم (٣٩)

### تنظيم من أمر وقتي

#### وفقاً لحكم المادة ٤٤ من قانون حماية حق المؤلف

أنه في يوم :

بناء على طلب السيد أو شركة / .....

ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي

أنا ..... محضر محكمة الجزئية قد انتقلت وأعلنت :

السيد أو شركة / .....

مخاطباً مع :

وأعطته بالآتي :

تنظماً من الأمر الوقتي رقم ( ) لسنة ٢٠٠١

الصادر من رئيس محكمة ..... الابتدائية بتاريخ / / ٢٠٠١

#### الموضوع

استصدر المعن إليه الأمر الوقتي رقم ..... بتاريخ / / ٢٠٠١ ، من السيد

الأستاذ / رئيس محكمة (.....) الابتدائية ، وقد قضى منطوقه بالآتي :

.....

..... ( ينكر منطوق الأمر الوقتي المتظلم منه ) .

وقد استند المتظلم ضده في طلب استصدار الأمر المشار إليه إلى :

..... ( ينكر موجز أسانيد المتظلم ضده

في طلب استصدار الأمر المتظلم منه ) .

وحيث أن هذا الأمر قد صدر مخالفاً للواقع ولصحيح حكم القانون ، لذلك فإن الطالب يتظلم منه للأسباب الآتية :

### أسباب التظلم

السبب الأول .....

السبب الثاني .....

( تذكر أسباب التظلم ، والأسانيد القانونية التي يستند إليها المتظلم في تظلمه ) .  
فلهذه الأسباب ، وللأسباب الأخرى التي سوف يبيدها المتظلم بالمرافعة والمذكرات.

### بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعلن إليه بصورة من هذا التظلم وكلفته بالحضور أمام الأستاذ / رئيس محكمة (.....) الابتدائية بصفته قاضياً للأمور الوقتية بها بجلستها التي ستعقد ابتداء من الساعة الثامنة صباح يوم ..... الموافق / / ٢٠٠١ بمقر المحكمة الكائن بـ .....  
ليسمع المعلن إليه الحكم :

أولاً : بقبول هذا التظلم شكلاً .

ثانياً : وفي الموضوع بإلغاء الأمر للوقتي رقم ..... لسنة ٢٠٠١ ( المتظلم منه ) والقضاء

بـ .....

.....( تذكر طلبات المتظلم الموضوعية )

مع إلزام المعلن إليه بالمصروفات شاملة أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ المعجل وبغير كفالة<sup>(١)</sup> .

مع حفظ جميع حقوق المتظلم بماتر أتعابها ،

ولأجل العلم ،،،

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على القانون المدني " ص ٣٩ وما بعدها.

## صيغة رقم (٤٠)

## دعوى موضوعية بأصل النزاع وفقاً للفقرة الأخيرة

## من المادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف

أنه في يوم : .....

بناء على طلب السيد / .....

أو شركة / .....

ومحل الاختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي

أنا ..... محضر محكمة ..... الجزئية قد انتقلت

وأعلنت :

السيد / .....

أو شركة / .....

مخاطباً مع : .....

وأعلنته بالآتي :

## الموضوع

بتاريخ / ٢٠٠١ استصدر الطالب ضد المعلن إليه الأمر الوقتي رقم (.....)

من السيد الأستاذ / رئيس محكمة (.....) الابتدائية ، وقد قضى منطوقه بالآتي :

.....

.....

( ينكر منطوق الأمر الوقتي )

وقد استند الطالب في استصدار هذا الأمر إلى الأسباب والأسانيد القانونية الآتية :

.....

( تذكر الأسباب والأمانيد القانونية التي استند إليها الطالب في طلب استصدار الأمر ) .

وبتاريخ / ٢٠٠١ ، تم تنفيذ هذا الأمر بواسطة قلم محضري محكمة (.....) الجزئية وقفا لما هو ثابت من محضر التنفيذ وذلك على النحو التالي :

.....  
.....

( تذكر طريقة تنفيذ الأمر الوقتي كالنتيجه بوقف النشر ، أو توقيع الحجز ..... أو غير ذلك من إجراءات التنفيذ ) .

وحيث أن الطالب يحق له رفع أصل النزاع إلى محكمة الموضوع خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدور الأمر ، عملاً بحكم المادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته ، لذلك فإنه يقيم هذه الدعوى بالطلبات الآتية بيانها في ختام هذه الصحيفة .

وحيث أن الطالب يستند في هذه الطلبات إلى :

.....  
.....

( تذكر أسانيد المدعى في طلباته ، وهي ذاتها الأمانيد المبينة بعريضة طلب استصدار الأمر الوقتي ) .

#### بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت وأعلنت المعان إليه بصورة من هذا ، وكلفته بالحضور أمام محكمة (.....) الابتدائية بجلستها التي ستعقد علناً ابتداء من الساعة الثامنة صباح يوم ..... الموافق / ٢٠٠١ أمام الدائرة (.....) المدنية / أو التجارية بحسب الأحوال ، بمقر المحكمة الكائن بـ

..... ليسمع الحكم بقول هذه الدعوى شكلاً لرفعها في الميعاد

القانوني ، وفي الموضوع الحكم بالطلبات الآتية :

أولاً : بتأييد الأمر الوقتي رقم (.....) لسنة ..... الصادر من رئيس

محكمة (.....) الابتدائية وجعله نافذاً .

ثانياً : إتلاف النسخ أو الصور الخاصة بالمصنف المبين بصحيفة الدعوى وإتلاف

المواد التي استعملت في النشر ، والمبينة تفصيلاً بمحضر تنفيذ الأمر الوقتي

المشار إليه ، وذلك على نفقة المعلن إليه<sup>(١)</sup> .

ويمكن استبدال هذا الطلب بالصيغة التالية بحسب الأحوال :

( تتيب الحجز التحفظي المتوقع على نسخ أو صور المصنف المبين بالأوراق ،

وعلى المواد التي استعملت في النشر والمبينة بمحضر الحجز المؤرخ / ٢٠٠١

ويبيع هذه الأشياء بالمزاد العلني ، وفاءً لما تقضى به المحكمة من تعويض للطلاب

على النحو المبين بالبند التالي من الطلبات ) .

ثالثاً : إلزام المعلن إليه بأن يؤدي للطلاب مبلغ وقدره (.....) تعويضاً أدبياً

ومادياً عن الأضرار التي أصابته من جراء اعتداء المعلن إليه على حقوق الطالب .

مع إلزام المعلن إليه بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

مع حفظ جميع حقوق الطالب بماتر أنواعها ،

ولأجل العلم ،،،

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين المرافعات والاثبات والتحكيم " ص ٩٨ وما بعدها.

## صيغة رقم (٤١)

**صيغة طالب على عريضة بالعجز التحفظي على براءة اختراع**

**مادة ٤٩ من القانون رقم ٤٩/١٣٢ بشأن براءات**

### **الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية**

السيد الأستاذ المستشار :

رئيس محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،،،

مقدمة لسيادتكم ..... صاحب ومدير مصنع ..... والكائن بجهة

..... والمقيم ..... والمتخذ له .

محلا مختار مكتب الأستاذ ..... المحامي .

### **ضد**

١- السيد/ ..... صاحب مصنع ..... ومقيم .....

٢- السيد/ ..... المدير المسئول بالمصنع المذكور ومقيم .....

### **الموضوع**

الطالب حاصل على براءة الاختراع رقم ..... بتاريخ .....

لـ ..... والمسجلة بإدارة براءات الاختراع منذ ..... وقد

فوجئ بقيام المعروض ضدهما بتقليد طريقته في الإنتاج مما تحقق معه الاعتداء

على حقوق الطالب<sup>(١)</sup> وإهدار الحماية التي قررها له القانون رقم ٤٩/١٣٢

ومرتكبين بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١/٤٨ منه وقد تقدم الطالب ببلاغ

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التعليق على القانون المدني " ص ٥٤ وما بعدها.

إلى النيابة العامة التى أحالتها للمحاكمة الجنائية ويخشى من استمرار هذا الحال الذى يسبب للطلاب أقدح الأضرار .

وحيث أن المادة ٤٩ من القانون رقم ١٩٤٩/١٣٢ المعدلة بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه يجوز لصاحب براءة الاختراع أو الرسم أو النموذج أثناء نظر الدعوى الإدارية أو الجنائية أن يستصدر من رئيس محكمة القضاء الإدارى أمراً باتخاذ الإجراءات التحفظية وخاصة إعداد وصف تفصيلى عن المنتجات المقلدة والآلات والأدوات التى استخدمت أو قد تستخدم فى ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج أثر ورودها ويحجز هذه الأشياء عند الاقتضاء .

### بناء عليه

نرجو بعد الاطلاع على هذا الطلب وحافطة المستندات المرفقة ومواد القانون إصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظى ووضع الأختام على جميع البضائع والآلات مصنع المعروض ضدهما الموضح بصيب الطلب .

والسلام عليكم ورحمة الله

تحريراً فى ...../...../.....

مقدمه

.....

### حافطة المستندات :

- ١- شهادة رسمية دالة على تسجيل الاختراع أو الرسم أو النموذج الصناعى .
- ٢- أى دليل على التقليد ( كأن يكون هناك أغلفة مطبوعة أو نحو ذلك ) .
- ٣- شهادة من جدول المحكمة الجنائية تفيد أن هناك قضية جنائية مقامة ضد المعروض ضدهما بتهمة التقليد .
- ٤- إيصال بصادد الكفالة - حيث لا يجوز توقيع الحجز إلا بعد أن يقدم الطالب كفالة تكفى لتعويض المعروض ضدهما إذا ثبت أنه غير محق فى طلبه .

## مبيضة رقم (٤٢)

**مبيضة طالب على عريضة بالحجز على علامة تجارية مزورة**

**مادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل**

**بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ وبالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩**

### **بشأن العلامات والبيانات التجارية**

السيد الأستاذ قاضي الأمور الوقفية بمحكمة ..... الابتدائية

تحية طيبة وبعد ،،،

مقدمة لسيادتك ..... صاحب ومدير مصنع ..... الكائن بجهة

..... والمقيم .....

ومحله المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي

**ضد**

السيد / ..... صاحب مصنع ..... الكائن

بجهة ..... والمقيم .....

### **الموضوع**

يمتلك الطالب العلامة التجارية ..... المسجلة بإدارة تسجيل العلامات

التجارية وفقاً لأحكام المواد ٦ وما بعدها من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وقد فوجئ

بتاريخ ..... بظهور علامة مقلدة في السوق تطابق تماماً في الشكل

والاسم وعلامة الطالب ، وهذه العلامة المقلدة تحمل اسم مصنع المعروض ضده

ومسجلة على منتجاته .



وحيث أن المادة ٣٣ من القانون تعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من ١٠ جنيهات إلى ٣٠٠ أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زور علامة سبق تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء قصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره وكل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

ونصت المادة ٣٥ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ على أم مالك العلامة له الحق في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة .

### بناء عليه

أرجو بعد الاطلاع على هذا الطلب وحفظه المستندات المرافقة ومواد القانون الإنن بتوقيف الحجز على منتجات المعروض ضده التي تحمل علامة ..... المقلدة والموجودة بمصنعه الكائن بجهة ..... وكذلك بالمخازن والجهات ..... و ..... و .....

### حافضة المستندات :

١- شهادة رسمية تدل على تسجيل علامة الطالب .

٢- أغلفة من العلامة المقلدة .

ملحوظة : يجب على طالب الحجز إذا صدر الأمر لصالحه أن يبتدر إلى اتخاذ إجراءات رفع الدعوى المدنية أو الجنائية خلال العشرة أيام التالية لصدور الأمر وإلا اعتبرت الإجراءات التحفظية التي اتخذها مالك العلامة باطلة<sup>(١)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون التجارة المصري الجديد " ص ٥١ وما بعدها.

## مبينة ورقم (٤٣)

مبينة طالب على عريضة من مؤلف بإجراء وصف تفصيلي

لمصنف وفقاً للمواد ٦ و ٧ و ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ٥٤

المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ وبالقانون

ورقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢

السيد الأستاذ رئيس محكمة ..... الابتدائية بوصفه قاضياً للأمر الوقتية<sup>(١)</sup>.

تحية طيبة وبعد،،،

مقدمة لسيادتكم ..... المقيم .....

ومحله المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي .

ضد

السيد / ..... المقيم .....

### الموضوع

الطالب مؤلف اللحن مسجل على شريط التسجيل الصوتي المعروف باسم

..... وهذا المصنف مسجل بتاريخ / / طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٤٠

لسنة ١٩٥٥ وقد ثبت له الحماية بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

(مواد ١ ، ٢ ، ٣ منه) .

وقد فوجئ الطالب بأن هناك أسطوانات وأشرطة يجري تداولها تحمي الاسم

المعروف ضده على أنه صاحب حق استغلالها وهو ما يشكل اعتداء صارخ على

(١) يجب أن يرفع الطالب أصل النزاع إلى المحكمة المختصة خلال الخمسة عشر يوماً التالية .

حق الطالب .

وحيث أنه عمل بحكم المادة ٤٣ / أولا من القانون ٣٥٤ / ٥٤ مالف الإشارة بحق استصدار أمر علي عريضة بإجراء وصف تفصيلي للمصنف<sup>(١)</sup> .

### بناء عليه

أرجو بعد الإطلاع علي حافظة المستندات ومواد القانون إصدار الأمر بإجراء وصف تفصيلي لمصنف الطالب والمصنف المقلد مع حفظ كافة حقوق الطالب من أي نوع كانت .

والسلام عليكم ورحمة الله

تحريرا في ...../...../.....

مقدمه

.....

حافظة المستندات :

١- شهادة بصدق إيداع الطالب لمصنفة .

٢- ما يفيد تداول المصنف المقلد .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الأدبية والفنية " ص ٧٥ وما بعدها.

## ميخعة رقم (٤٤)

### ميخعة طلب القاضي الأمور الوقتية من مؤلف

لوقف نشر كتاب أو عرضه وفقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦

و ٧ و ٤٢ من القانون رقم ٥٤/٣٥٤ المعدل بالقانون ٩٢/٣٨

السيد / رئيس محكمة ..... بصفته قاضياً للأمور الوقتية

تحية طيبة وبعد،،،

مقدمه / ..... المقيم .....

ومحلة المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي .

### ضد

السيد / ..... المقيم .....

### الموضوع

بتاريخ / / أصدر الطالب كتاباً بعنوان ..... وثابت عليه رقم الإيداع ..... بدار الكتب وهو ..... كما ثبت علي الغلاف الترقيم الدولي وهو ..... وتاريخ / / (تاريخ لاحق) فوجئ الطالب بتداول كتاب في السوق بنفس العنوان (أو بعنوان مغاير هو ..... ) ويحمل أسم المعروض ضده باعتباره مؤلفه<sup>(١)</sup> ويتفحص الكتاب تبين أنه نقل نقلاً حرفياً صفحات كاملة وفصولاً كاملة من كتاب الطالب دون أن يشير إلي أسم الطالب ودون أن أنه من هذا القليل ما جاء بصفات ..... بعنوانين ..... وقد أساء هذا العمل الذي أتاه المعروض ضده إلي سمعة الطالب العلمية والأدبية و هو

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة قانون الطوابع والتشريعات الجنالية الخاصة " ص ١٦٩ وما بعدها.

فسي سبيل رفع دعوى<sup>(١)</sup> تعويض ضد المعروض ضده إلى أن يحق إلا أنه يحق للطالب أن يستصدر أمراً على عريضة بإجراء وقتي عملاً بحكم المادة ٤٣ / ثانياً .

### بناءً عليه

أرجو بعد الإطلاع علي حافظة المستندات ومواد القانون إصدار الأمر بوقف نشر كتاب ..... تأليف المعروض ضده ووقف عرضة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً في ...../...../.....

### مقدمه

.....

### حافطة المستندات :

١- نسخة من كتاب الطالب .

٢- نسخة من الكتاب المقلد الذي يحمل أسم المعروض ضده .

٣- إشارة إلى بعض مواطن التقليد والنقل الحرفي .

### ملحوظة :

إذا صدر الأمر فإن المنوط بتنفيذه هو الوزير المختص ويجوز اختصامه ابتداءً مع المعروض ضده .

(١) ترفع الدعوى خلال الـ ١٥ يوم التالية لصدور الأمر وإلا زال كل أثر له .

## سيخة رقم (٤٥)

**سيخة طلب علي عريضة لقاضى الأمور الوقتية من ورثة**

**مؤلف بتوقييم المحرز التحفظ علي مصنف وفقاً للمواد**

**٦ و ٧ و ٤٣ من قانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل**

**بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢**

السيد رئيس محكمة ..... الابتدائية بصفته قاضياً للأمور الوقتية .

تحية طيبة وبعد ،،،

مقنماً لسيادتكم ..... أرملة المرحوم ..... المقيمة .....

ومحلها المختار مكتب الأستاذ ..... المحامى .

**ضد**

١- السيد / ..... المقيم .....

٢- السيد / وزير الثقافة بصفته وعنوانه (هيئة قضايا الدولة )

### الموضوع

كان المرحوم زوج الطالبة قد أعد برنامجاً كاملاً للحاسب الآلى فى موضوعات ..... و ..... وقد أودع بجهة ..... التابعة

للمعروض ضده الثانى تمهيداً لعرضه على اللجان المختصة واعتماد نشره ، إلا أنه

فى أعقاب وفاة المؤلف (زوج الطالبة) فوجئت بالمعروض ضده الثانى يقدم برنامجاً

مماثلاً قام فيه بالقتباس ونقل أجزاء عديدة من برنامج مؤلفه الأصلى وهو ما يشكل

اعتداء على حق المؤلف يجوز معه لخلفائه (منهم الطالبة) أن يستصردوا أمراً على

عريضة بتوقيع المحرز على المصنف الأصلى والمصنف المقلد ريثما يفصل القضاء

الموضوعي في أصل الحق<sup>(١)</sup> .

### بناءً عليه

نرجو بعد الإطلاع على حافظة المستندات ومواد القانون إصدار الأمر بتوقيع  
الحجز التحفظي على المصنف الأصلي والمصنف المقلد والمشار إليهما بصلب  
الطلب مع حفظ كافة الحقوق الأخرى .

تحريراً في ...../...../.....

مقدمه

.....

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حافضة المستندات :

- ١- نسخة من المصنف المراد حمايته .
- ٢- شهادة رسمية بسبق إيداعه وتقديمه .
- ٣- نسخة من المصنف المقلد .

(١) يجب أن ترفع الدعوى بأصل النزاع خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدور الأمر  
فإذا لم ترفع في هذا الموعد زال كل أثر له (مادة ٣٤قرة الأخيرة) .

## مذكرة رقم (٤٦)

**مذكرة طالب على عريضة القاضي الأمور الوقتية بمنع استمرار عرض  
مسرحي إثباتا لحق الأداء العلني لمؤلف وفقاً للمواد ٦، ٧، ٤٣ من**

**القانون ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢**

المسيد/ رئيس محكمة ..... الابتدائية بصفته قاضيا للأمر الوقتية .

تحية طيبة وبعد ،،،

مقدمه /.....المقيم.....

ومحله المختار مكتب الأستاذ /.....المحامى .

**ضد**

المسيد /.....المقيم.....

### الموضوع

منذ تاريخ / / يقوم الطالب بتمثيل رواية .....على مسرح  
..... ودور الطالب كممثل معروف الجمهور على مدار ..... من  
عرض المسرحية يؤكد حقه الثابت فى الأداء العلني وهو ما ثبت لدى  
الجهات المختصة والرقابة بوزارتى الثقافة والداخلية .

وبتاريخ / / والأيام التالية فوجئ الطالب أن المعارض ضده يقوم بتمثيل  
نفس الدور على مسرح ..... فى رواية ..... مقتبسة من الرواية  
التي يمثل فيها الطالب وهو ما يشكل تعديا على حقوقه يحق له معها أن يستصدر  
أمرا بإيقاف حقه فى الأداء العلني ومنع المعارض ضده من تمثيل دور الطالب فى  
الأداء محل الحماية .



مع حفظ حق الطالب في التعويض<sup>(١)</sup> .

### بناء عليه

أرجو بعد الإطلاع على مواد القانون وحافطة المستندات إصدار الأمر بإثبات حق الأداء العلني للطالب بالنسبة لدور ..... في رواية ..... ومنع استمرار العرض القائم من جانب المعارض ضده على مسرح ..... وحظره مستقبلاً .

والسلام عليكم ورحمة الله

تحريراً في .... / .... / ....

مقدمه

.....

### حافطة المستندات :

- ١- شهادة رسمية من الرقابة على المصنفات بسبق الأداء بالنسبة للطالب .
- ٢- إثبات حالة - سواء بمحضر رسمي أو محضر تفتيش من جانب أجهزة وزارة الثقافة والرقابة على المصنفات وذلك بالنسبة لدور المعارض ضده .

(١) ترفع دعوى أصل الحق خلال ١٥ يوم التالية لصدور الأمر وإلا اعتبر كأن لم يكن .

## صيغة رقم (٤٧)

### صيغة طالب إلى قاضي الأمور الوقتية لوقف صناعة

#### مصنف مقالته وفقاً للمادتان ٢، ٤٢ من قانون

٥٤/٣٥٤ المعدل بالقانون ٩٢/٣٨

السيد/ رئيس محكمة ..... الابتدائية بصفته قاضياً للأمور الوقتية

تحية طيبة وبعد ،،،

مقدمه ..... المقسيم ..... ومحلله المختار مكتب

الأستاذ/..... المحامي .

ضد

السيد / ..... المقيم .....

#### الموضوع

الطالب يستأجر مكان بمدينة السندباد للملاهي بمصر الجديدة ذلك لصناعة فن المكياج السحري لمن يرغب من سكان المدينة ولما كان هذا الفن من ابتكار الطالب قد قام بتسجيله بإدارة الرقابة على المصنقات الفنية تحت رقم معمل ..... بتاريخ ...../...../..... وقد فوجئ بأن المعروض ضده يمارس هذا الفن بجهة ..... وذلك بطريقة مقلدة ولكنها مشوهة وتتم بدون دراية أو خبرة فنية الأمر الذي يشكل اعتداء على حق الطالب<sup>(١)</sup> .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٩٨ وما بعدها .

## بناءً عليه

أرجو بعد الاطلاع على حافظة المستندات المرفقة ومواد القانون إصدار الأمر  
بوقف صناعة المؤلفات المقلدة التي يقوم بها المعروض ضده بجهة .....  
والسلام عليكم ورحمة الله  
تحريراً في ...../...../.....

مقدمه

.....

## حافظة المستندات :

- ١- شهادة بأسبقيّة التسجيل<sup>(١)</sup> .
- ٢- نماذج من المصنفات الخاصة بالطالب .
- ٣- النماذج المقلدة .
- ٤- أى مستند يثبت الاعتداء على حق الطالب .

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الملكية الاممية والفنية " ص ٥٨ وما بعدها.

## صيغة رقم (٤٨)

صيغة طلب لقااضي الأمور الوقتية بنحسب خبر بناء

على طالب مؤلف وفقاً للمواد ١، ٢، ٣، ٦، ٧، ٤٣ من

القانون ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ / ٩٢

السيد/ رئيس محكمة ..... بصفته قاضياً للأمور الوقتية

تحية طيبة وبعد،،،

مقدمه ..... المقيم .....

ومحله المختار مكتب الأستاذ / ..... المحامي

## ضد

١- السيد/ ..... المقيم.....

٢- السيد/ ..... صاحب دار نشر .....

## الموضوع

اصدر الطالب كتاب بعنوان "....." وقد سجل عليه رقم الايداع وهو ..... وبعد طرحه في السوق فرجئ بكتاب يحمل عنوان "....." من تأليف المعروض ضده الأول وقد سطر على الغلاف عنوان المعروض ضده الثاني كناشر وموزع للكتاب الى تبين من فحصه أبواب كاملة من كتاب الطالب كما نقل فقرات منشورة بأسلوب الطالب في كتابه المقلد والذي يحمل رقم ايداع لاحق على رقم كتاب الطالب<sup>(١)</sup> .

وحيث انه إزاء هذا الاعتداء يحق للطالب أن يستصدر أمراً وقتياً بحصر الايراد الناتج من نشر الكتاب المقلد الصادر باسم المعروض ضده الأول والذي يتولى

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قانون المرافعات والاثبات والتحكيم" ص ٢٥ وما بعدها.

المعروض ضده الثاني نشره وتعيين خبير لهذا الغرض .

### بناءً عليه

أرجو بعد الاطلاع على حافظة المستندات المرفقة ومواد القانون إصدار الأمر وحصر الأيراد الناتج من نشر كتاب "....." الذى يحمل اسم المعارض ضدهما وتوقيع الحجز التحفظى على ما يوجد بمكتبة المعارض ضده الثاني والأمر بندب خبير لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ<sup>(١)</sup> مع استعداد الطالب بإيداع الكفالة التى تأمرون بها .

والسلام عليكم ورحمة الله

تحريراً فى ...../...../.....

### مقدمه

.....

### حافطة المستندات :

- ١- نسخة من كتاب الطالب .
- ٢- نسخة من الكتاب المقلد .
- ٣- بيان الموجز بمواطن النقل والتقليد .

(١) وجب رفع الدعوى بأصل النزاع خلال الخمسة عشر يوماً التالية لصدور الأمر وإلا اعتبر عديم الأثر (مادة ٤٣ فقرة ٧، ٨) .

## صيغة رقم (٤٩)

**صيغة تظالم من أمر على عريضة صادر من قاضي الأمور الوقفية**

**بخصوص مسند أو وقف عرضه أو بشره أو حجز عليه وفقاً**

**للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون ٥٤/٣٥٤ المعدل**

**بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢**

السيد/ رئيس محكمة ..... الابتدائية بوصفه قاضياً للأمور الوقفية<sup>(١)</sup>.

تحية طيبة وبعد ،،،

مقدمه ..... المقيم ..... ومحله المختار مكتب الأستاذ ..... المحامي.

**ضد**

السيد/..... المقيم .....

**الموضوع**

بتاريخ ...../...../.... صدر الأمر الوقفي رقم ..... لسنة ..... أوامر

..... محكمة ..... الابتدائية قضى بما يلي ( ..... يذكر منطوق

الأمر المتظلم منه) وقد أعلن للطالب وقام الصادر لصالحه الأمر (المعروض ضده)

بتنفيذه بتاريخ .....

وحيث أنه يحق للطالب أن يتظلم منه لما ترتب على تنفيذه من أضرار وعدم قيامه

على أساس من الواقع أو القانون على التفصيل الآتي :

**أسباب التظلم**

(١) هذه الصيغة تصلح للتظلم من أى أمر صادر طبقاً لإحدى الصيغ السابقة ويجوز أن يقدم تظلم للقاضي الأمر .

أولاً : أن المصنف المملوك للطالب والذي أوقف نشره ووقع الحجز عليه صدر بتاريخ سابق على تاريخ صدور مصنف المعارض ضده وهذا ثابت من ..... و.....

ثانياً : أنه لا يوجد أى اعتداء على حقوق المعارض ضده لأن مصنف الطالب مغاير تماماً فى أسلوبه وطريقة تبويبه كما أن بعض النقول التى نسب للطالب أنه تعدى فيها على حقوق المعارض ضده ما هى إلا نقول من مصادرها الأصلية التى يعتبر مصنف المعارض ضده ناقلاً منها وبالتالي فهى ليست حكرًا عليه ولا تتمتع بالحماية لأنها ملك لأصحاب هذه المراجع القديمة وذلك على النحو الثابت بالمستندات المرفقة<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : أنه كان يتعين ندب خبير فنى مختص لعقد المقارنة بين المصنفين حتى يمكن التوصل لما إذا كان هناك نقل واعتداء وتقليد من عنده<sup>(٢)</sup> .  
رابعاً : أن الأمر المتظلم منه صدر بلا تسبیب مع أنه كان يتعين تسمييه لأنه صادر على خلاف أمر سابق برقم ..... بتاريخ ..... قضى برفض الطلب .

### فلهذه الأسباب

ولما قد يرى الطالب إبداءه من أسباب أخرى :  
أرجو بعد الاطلاع على حافظة المستندات المرفقة ومواد القانون وسماع أقوال الطرفين إلغاء الأمر المشار إليه بصدر هذا الطلب مع ما يترتب على ذلك من آثار .  
والسلام عليكم ورحمة الله  
تحريراً فى ...../...../.....

### مقدمه

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " موسوعة الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهمن الحرة " ص ٩٨ وما بعدها .  
(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " لتطبيق على قانون المرافعات والأشهاد والتحكيم " ص ٢٥ وما بعدها .

## حافطة المستندات :

- ١- صورة الأمر المتظلم منه والمعلنة للطالب .
- ٢- نسختان من المؤلف الأصلي والمقد .
- ٣- محضر إثبات حالة .
- ٤- صورة محضر الحجز التحفظي .
- ٥- أى مستند آخر يعزز أسباب التظلم<sup>(١)</sup> .

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات العملية في القضاء المستعجل " ص ٥٦ وما بعدها.



## صيغة رقم (٥٠)

نموذج تصريح قانوني بإيداع مصنف من مصنفات الحاسب الآلي

طبقاً للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨

لسنة ١٩٩٢ وقرار وزير الثقافة رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣<sup>(١)</sup>

- التعليمات الخاصة بإيداع مصنف من مصنفات الحاسب الآلي :

١- توضع الاستمارة الخاصة بالإيداع داخل دوسيه بلاستيك ويلصق عليه من الخارج استيكر بالشكل التالي :

|                       |
|-----------------------|
| اسم المودع :          |
| اسم المؤلف :          |
| رقم التليفون :        |
| اسم أو عنوان المصنف : |
| رقم وتاريخ الإيداع :  |

٢- يجب ملء جميع البيانات الخاصة باستمارة الإيداع بلغتين العربية والإنجليزية بدقة وبخط مقروء أو بالآلة الكاتبة .

٣- يجب توقيع إقرار الإيداع الموجود بالاستمارة من مؤلف المصنف أمام الإدارة أو أن يحضر المودع الإقرار موقعاً من المؤلف ومصنفاً على توقيعه بختم البنك المتعامل معه (توقيع مطابق).

٤- يجب إيداع عدد ٣ نسخ من المصنف المراد تسجيله في الصورة النهائية له ، مع ضرورة كتابة اسم المصنف واسم المؤلف بخط مقروء

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " الكمبيوتر والانترنت للقضاة والباحثين والمهنة الحرة " ص ٢٩ وما بعدها .

علي الديسكات أو الأسطوانات أو خلافة ..... مع ضرورة وجود شرح  
بكيفية استخدام المصنف .

- الأوراق المطلوب إرفاقها بالاستمارة في الحالات التالية :

أولا : إذا كان المؤلف شخص طبيعي:

- صورة بطاقة المؤلف أو جواز سفره .

ثانياً: إذا كان المؤلف شخص معنوي :

- صورة السجل التجاري .

- صورة البطاقة الضريبية<sup>(١)</sup> .

- صورة عقد الشركة .

- صورة بطاقة المدير المسئول .

وفي الحالتين إذا كان المؤلف شخص طبيعي أو معنوي وكان الحق المالي  
لشخص آخر غير فائنه يجب إرفاق المستند الدال على انتقال الحق المالي  
لهذا الشخص ومنته .

وفي حالة تقديم الأوراق بواسطة شخص آخر غير المؤلف (المودع) فائنه  
يجب أن يرفق توكيل رسمي من المؤلف أو تفويض معتمد منه وكذا  
صورة بطاقته أو جواز سفره .

### إقرار إيداع

أقر أنا : ..... صفتي : ..... محل الإقامة :

..... بطاقة رقم : ..... ش/ع/ جواز

سفر..... صادر من : ..... بتاريخ : ..... الجنسية : .....

بأن مصنف الحاسب الآلي المودع بإدارة إيداع مصنفات الحاسب بعنوان :

(١) انظر د. عبد الفتاح مراد " التطبيق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة  
الموحدة " ص ٥٤ وما بعدها .

..... وبياناته هي .....

أقر بأن هذا المصنف من ابتكار ..... وأنه صاحب الحقوق  
الأدبية على المصنف ، وأن ..... هو صاحب الحقوق  
المالية للمصنف ، وأكون مسئولاً مدنياً جنائياً إذا ما ثبت عدم صحة ذلك  
كله أو بعضه<sup>(١)</sup> .

كما أقر بمسئوليتي المدنية والجنائية عند عدم وجود أي محتوى على  
الوسائط الممغنطة المقدمة مني للإدارة أو احتوائها على أي معلومات أو  
بيانات أو صور تخل بالأداب العامة أو الأمن والنظام العام أو المعتقدات  
الدينية والتقاليد المرعية في جمهورية مصر العربية.

وأكون مسئول كذلك مدنياً وجنائياً عن عدم صحة البيانات والمعلومات  
الواردة بالاستمارة المقدمة مني للإدارة ، ذلك كله ، دون ادني مسؤولية على  
إدارة إيداع مصنفات الحاسب بمرکز المعلومات ودعم اتخاذ القرار أو  
العاملين فيها .

وهذا إقرار مني بذلك<sup>(٢)</sup> .

الاسم : .....

التوقيع : .....

التاريخ : .....

اسم المودع : .....

التوقيع : .....

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبق على القانون المدني " ص ٧٨ وما بعدها .

(٢) أنظر د. عبد الفتاح مراد " المشكلات الصلية في القضاء المستعجل " ص ٥٦ وما  
بعدها .

## نموذج إيداع مصنفات الحاسب

- ١- عنوان المصنف : .....
- ٢- العنوان السابق أو المستبدل (إن وجد) : .....
- ٣- بيانات المؤلف (أو المؤلفون) :  
الاسم : .....
- تاريخ الميلاد : يوم ..... شهر ..... سنة .....
- تاريخ الوفاة : يوم ..... شهر ..... سنة .....
- الجنسية أو الموطن : .....
- العنوان : .....
- ٤- وصف موجز للمصنف : .....
- ٥- تاريخ أول نشر للمصنف ومكانه :  
يوم ..... شهر ..... سنة ..... المكان .....
- .....
- ٦- صاحب الحقوق المالية :  
الاسم ..... الجنسية ..... العنوان .....
- أقر أنا الموقع أدناه بصحة البيانات الواردة وبمستوليتي المدنية والجنائية<sup>(١)</sup>  
إنما ما ثبت عدم صحتها كلها أو بعضها دون أدني مسؤولية علي إدارة إيداع  
مصنفات الحاسب أو العاملين فيها .
- الاسم : .....
- التوقيع : .....
- التاريخ : .....

(١) أنظر د. عبد الفتاح مراد " التطبق على قانون العقوبات " ص ٨٤ وما بعدها .

**Computer works Deposition Form The Cabinet  
Information and Decision Support Center (IDSC)**

١- Title of this work :

٢- Previous or alternative titles (if any) :

٣- Author's Data :

٤- Name :

٥- Date of birth :

٦- Date of death :

٧- Day month year

Day month year

٨- Nationality or Domicile :

٩- Address :

١٠- Brief description of the work

١١- Date and place of this work's first publication : Day Month Year  
Place

١٢- Holder of pecuniary rights :

Name :

Nationality or Domicile :

Address :

١٣- The bond for transition of the pecuniary rights (If such holder is somebody other than the author) .

the undersigned depositor hereby certify that all the above information is correct and, undertake all civil and criminal liability should any of above information or any part there of be incorrect without any responsibility from The computer works Deposit Administration or its workers.

Name :

Signature :

Date :

٧- ملف انتقال الحقوق المالية :

(إذا لم يكن صاحب الحقوق المالية هو المؤلف )

٨- مصنف مشتق أم تجميع (تحدد المصنفات المشتقة أو المجموعة )

٩- بيانات المنتج :

الاسم ..... الجنسية أو الموطن ..... العنوان

.....

١٠- بيانات الناشر (إن اختلف عن صاحب الحق المالي أو المنتج)<sup>(١)</sup>

الاسم ..... الجنسية أو الموطن ..... العنوان

١١- بيانات المودع :

الاسم : ..... الجنسية أو الموطن ..... الصفة .....

العنوان .....

١٢- العنوان البريدي للمراسلات :

١٣- عدد النسخ المودعة :

برنامج ملحقات البرنامج

قاعدة البيانات ملحقات قاعدة البيانات

مطبوعات ملحقة بالمصنف المودع

أقر أنا الموقع أنهاء بصحة البيانات الواردة وبممسؤوليتي المدنية والجنائية إذا

ما ثبت عدم صحتها كلها أو بعضها دون أدنى مسؤولية علي إدارة إيداع

مصنفات الحاسب أو العاملين فيها .

الاسم :

التوقيع :

التاريخ :

(١) انظر د. عبد الفتاح نزال " موسوعة الملكية الادبية والفنية " ص ٥٤ وما بعدها .

٨- Is this a derivative work or compilation?

٩- producer's Data

Name                                      Nationality or Domicile      Address

١٠- Publisher's Data :

Name                                      Nationality or Domicile      Address

١١- depositor's Data : Name                      Nationality or Domicile      Capacity  
Address

١٢- Mailing address for Correspondence

E-Mail

١٣- Number of copies deposited

Software                                      Software annexes

Database                                      Database annexes

Work's documentation

the undersigned depositor hereby certify that all the above information is correct and, undertake all civil and criminal liability should any of above information or any part there of be incorrect without any responsibility from The computer works Deposit Administration or its workers.

Name:

Signature:

Date:

**جمهورية مصر العربية**  
**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات**  
**إدارة إيداع مصنفات الحاسب**

|  |  |                       |  |
|--|--|-----------------------|--|
| بطاقة ش/ع/جواز رقم :<br>صنادير من :  | <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 10%; text-align: center;">١</td> <td style="width: 90%;">بيانات المودع</td> </tr> </table> اسم المودع :<br>الصفة :<br>عنوان المودع :<br>الجنسية: | ١                     | بيانات المودع  |
| ١  | بيانات المودع  |                       |  |
| بطاقة ش/ع/جواز رقم :<br>صنادير من :  | <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 10%; text-align: center;">٢</td> <td style="width: 90%;">بيانات للمؤلف</td> </tr> </table> اسم المؤلف :<br>عنوان المؤلف :<br>الجنسية:            | ٢                     | بيانات للمؤلف  |
| ٢  | بيانات للمؤلف  |                       |  |
| <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 10%; text-align: center;">٣</td> <td style="width: 90%;">بيانات المصنف للظاهرة</td> </tr> </table> | ٣  | بيانات المصنف للظاهرة | عنوان المصنف:<br>مكان النشر الأول المصنف : الدولة : المدينة: التاريخ:<br>بيانات المصنف: .....<br>المصنف محفوظ علي : (ديسك/اسطوانة ضوئية/.....) |
| ٣  | بيانات المصنف للظاهرة  |                       |  |
| <table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td style="width: 10%; text-align: center;">٤</td> <td style="width: 90%;">بيانات التسجيل</td> </tr> </table>        | ٤  | بيانات التسجيل        | رقم الإيداع المحلي :<br>الترقيم الدولي :<br>التوقيع :<br>التاريخ :   |
| ٤  | بيانات التسجيل   |                       |  |



**Arab Republic of Egypt**

**The Cabinet**

**Information and Decision Support Center (IDSC)**

**Computer works Deposit Department**

|                                 |                     |                  |        |        |
|---------------------------------|---------------------|------------------|--------|--------|
| ١                               | Depositor's<br>Data |                  |        |        |
| Depositor's Name :              |                     | ID Card Number : |        |        |
| Capacity :                      |                     |                  |        |        |
| Depositor's Address :           |                     |                  |        |        |
| Nationality :                   |                     |                  |        |        |
| ٢                               | Author's Data       |                  |        |        |
| Author's Name :                 |                     | ID Card Number : |        |        |
| Author's Address :              |                     |                  |        |        |
| Nationality :                   |                     |                  |        |        |
| ٣                               | Work's Data         |                  |        |        |
| Title of the work :             |                     |                  |        |        |
| First Publication :             |                     | State :          | City : | Date : |
| Brief description of the work : |                     |                  |        |        |
| ٤                               | Register Data       |                  |        |        |
| National Deposit Number :       |                     |                  |        |        |
| International Deposit Number :  |                     |                  |        |        |
| Signature :                     |                     |                  |        |        |
| Date :                          |                     |                  |        |        |

## جمهورية مصر العربية

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

إدارة إيداع مصنفات الحاسب

|  |                        |                      |                      |           |
|--|------------------------|----------------------|----------------------|-----------|
| ١  | بيانات المودع          | اسم المودع :         | بطاقة ش/ع/جواز رقم : | صادر من : |
| الصفة :  |                        |                      |                      |           |
| عنوان المودع :                                       |                        |                      |                      |           |
| الجنسية:   |                        |                      |                      |           |
| ٢  | بيانات المؤلف          | اسم المؤلف :         | بطاقة ش/ع/جواز رقم : | صادر من : |
| عنوان المؤلف :                                       |                        |                      |                      |           |
| الجنسية:   |                        |                      |                      |           |
| ٣  | بيانات المصنف الظاهرية | عنوان المصنف:        |                      |           |
| مكان النشر الأول للمصنف : الدولة : المدينة: التاريخ: |                        |                      |                      |           |
| بيانات المصنف: .....                                 |                        |                      |                      |           |
| .....  |                        |                      |                      |           |
| .....  |                        |                      |                      |           |
| المصنف محفوظ علي: (ديسك/اسطوانة ضوئية/.....)         |                        |                      |                      |           |
| ٤  | بيانات التسجيل         | رقم الإيداع المحلي : |                      |           |
| التزقيم الدولي :                                     |                        |                      |                      |           |
| التوقيع :  |                        |                      |                      |           |
| التاريخ :  |                        |                      |                      |           |

**Arab Republic of Egypt**

**The Cabinet**

**Information and Decision Support Center (IDSC)**

**Computer works Deposit Department**

|                                 |                  |                  |        |        |
|---------------------------------|------------------|------------------|--------|--------|
| ١                               | Depositor's Data |                  |        |        |
| Depositor's Name :              |                  | ID Card Number : |        |        |
| Capacity :                      |                  |                  |        |        |
| Depositor's Address :           |                  |                  |        |        |
| Nationality :                   |                  |                  |        |        |
| ٢                               | Author's Data    |                  |        |        |
| Author's Name :                 |                  | ID Card Number : |        |        |
| Author's Address :              |                  |                  |        |        |
| Nationality :                   |                  |                  |        |        |
| ٣                               | Work's Data      |                  |        |        |
| Title of the work :             |                  |                  |        |        |
| First Publication :             |                  | State :          | City : | Date : |
| Brief description of the work : |                  |                  |        |        |
| ٤                               | Register Data    |                  |        |        |
| National Deposit Number :       |                  |                  |        |        |
| International Deposit Number :  |                  |                  |        |        |
| Signature :                     |                  |                  |        |        |
| Date :                          |                  |                  |        |        |

## صيغة رقم (٥١)

### صيغة دعوى عن الاعتداء على حق أحد المؤلفين

أنه فى يوم .....  
 بناء على طلب الدكتور/ ..... والمقيم .....  
 أنا ..... محضر محكمة العطارين الجزئية - بالأسكندرية  
 قد انتقلت إلى محل إقامة كل من :  
 السيد / .....  
 وأعلنتهما بالآتى :

سبق للطالب أن قام بتأليف كتاب بعنوان الاعتام البحرى وتم الاتفاق مع المدعى عليه الأول لتوزيعه لقاء نسبة من الثمن المحدد . إلا أنه علم للطالب أنه باشتراك المدعى عليه الأول مع المدعى عليه الثانى تم طبع ونشر المؤلف ضمن موسوعة القضاء والفقه للدول العربية لصاحبها المدعى عليه الثانى . وتم النشر بالدول العربية والأجنبية - وذلك كله دون إذن أو موافقة الطالب الأمر الذى يشكل اعتداء على حق الطالب الألبى والمالى (مرفق حافظة مستندات) .

### لذلك

أنا المحضر سالف الذكر قد سلمت المدعى عليهما صورة من هذا وكلفتها الحضور أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية ..... الابتدائية ..... الكائن مقرها بجهة ..... بالأسكندرية - بجلستها التى ستعقد علناً يوم ..... الموافق / / فى الساعة الثامنة صباحاً - لسمعا الحكم بإلزامهما متضامنين تعويض قدره الطالب مبدئياً بمبلغ ..... جنيه مصرى (فقط .....)  
 ومقابل أتعاب المحامين - بحكم مشمول بالنفاذ المعجل: وبلا كفالة .  
 ولأجل العلم ،،

## قائمة بأهم مراجع البحث<sup>(١)</sup>

### أولاً: الموسوعات:

- موسوعة الملكية الأدبية والفنية .
- موسوعة الاستثمار .
- موسوعة البنوك طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- موسوعة قانون التجارة الجديد " تسعة أجزاء مجلدة تجليد فاخر " .
- موسوعة القيود والأوصاف الجنائية لقانون العقوبات والتشريعات الجنائية الخاصة .
- موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصري في ربع قرن .
- الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة أجزاء مجلدة تجليد فاخر " .
- موسوعة مصطلحات لجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي - فرنسي - عربي " .
- موسوعة قانون العقوبات .
- موسوعة قانون الإجراءات الجنائية .
- موسوعة قطاع الأعمال العام .
- موسوعة القانون البحري .
- موسوعة قوانين التعليم .
- موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات إنجليزي- فرنسي-عربي .
- موسوعة ضريبة المبيعات .
- موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير .

### ثانياً:- الكتب:

- المستشار الدكتور / عبد الفتاح مراد :
- شرح النصوص العربية لاتفاقيات لجات ومنظمة التجارة العالمية .
- التعليمات الإدارية للنيابات .
- التعليمات القضائية للنيابات .
- شرح قانون التجارة المصري الجديد .
- الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .
- شرح قوانين الجمارك ومشكلاتها العملية .
- التطبيق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة .
- شرح جريمة خيانة الأمانة والجرائم الملحقة بها .
- شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات لجات ومنظمة التجارة العالمية .
- المقارنة بين قانون التجارة المصري الجديد والتشريعات السابقة عليه - دراسة مقارنة .
- شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية - طبقاً لقانون التجارة الجديد .
- شرح الأوراق التجارية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .

(١) توجد مراجع أخرى عربية ولغنية قمنا بالإشارة إليها في مواضعها من خلال حواشي البحث.

- شرح العقود التجارية والمدنية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- شرح الأعمال والسجل والدفاتر التجارية - طبقاً لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- التطبيق على قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .
- التطبيق على قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- الاتفاقيات العربية الكبرى .
- الاتفاقيات الدولية الكبرى .
- شرح تشريعات المخدرات .
- شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية .
- أصول أعمال النيابة .
- جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع .
- التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي .
- التحقيق الجنائي التطبيقي .
- أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها .
- شرح تشريعات المخدرات .
- شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .
- التطبيق على القانون المدني .
- شرح تشريعات الشهر العقاري .

### ثالثاً:- الموريات :

- الجريدة الرسمية والوقائع المصرية .
- مجلة الجمارك .
- مجلة القضاة وملاحقها .
- مجلة هيئة قضايا الدولة .
- مجلة المحاماة .
- مجموعات الأحكام الصادرة عن المكتب الفني لمحكمة النقض .
- أحكام المحاكم الجزئية الابتدائية .
- التعليمات والمنشورات والخطابات التفسيرية الصادرة من مصلحة الضرائب على المبيعات<sup>(١)</sup>.

(١) توجد مراجع أخرى عربية وأجنبية قفنا بالإشارة إليها في مواضعها من خلال حواشي البحث.

## السيرة العلمية والعملية

### للمستشار الدكتور

### عبد الفتاح مراد

### رئيس محكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية

**التعريف بالمؤلف ومؤهلاته العلمية وخبرته العملية :**

- ١- حاصل علي ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ٢- حاصل علي دبلوم للشريعة الإسلامية من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ٣- حاصل علي دبلوم القانون العام من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ٤- حاصل علي درجة الدكتوراه في القانون العام المقارن بأعلى تقدير تمنحه الجامعات وذلك من كلية الحقوق جامعة الإسكندرية في موضوع (المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة) دراسة تحليلية وتأصيلية في التشريع الفرنسي والإيطالي والأمريكي والإنجليزي وتشريعات الدول العربية والقانون المصري والشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية .
- ٥- قامت وزارة العدل بإيفاده في بعثة علمية للمدرسة الوطنية للقضاة بفرنسا ، أجرى خلالها دراسات عليا في العلوم الجنائية التطبيقية كما جمع المادة العلمية الخاصة بالتشريع الفرنسي لرسالة الدكتوراه .
- ٦- يعمل أستاذاً محاضراً بكليات الحقوق وكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر ، وغيرها من المعاهد المتخصصة وذلك بالإضافة إلى عمله القضائي .
- ٧- مارس جميع أنواع العمل القضائي في النيابة الكلية والجزئية ونيابات الاستئناف .
- ٨- مارس جميع أنواع العمل القضائي بالمحاكم الجزئية والكلية والاستئناف العالي وعمل رئيساً للدوائر المدنية والتجارية والبحرية والإقلاص والضرائب والعمال والأحوال الشخصية والمدني الكلي ، كما عمل رئيساً لدوائر لجنح المستأنفة والمدني المستأنف ، كما عمل لعدة سنوات مستشاراً بمحاكم الاستئناف العالي وما يزال يباشر جميع أنواع العمل القضائي ، بمحاكم الاستئناف العالي حتى الآن ويعمل حالياً رئيساً بمحكمة الاستئناف العالي بالإسكندرية جمهورية مصر العربية .
- ٩- حضر العديد من المؤتمرات العلمية والمحلية والدولية في مصر والخارج .
- ١٠- اشترك في عضوية عدد كبير من الجمعيات العلمية المحلية والعلمية .
- ١١- قام بإلقاء محاضرات علمية في مختلف المراكز العلمية المتخصصة مثل المعهد العالي لثقافة المحامين بالقاهرة ، ومركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، وغيرها من المراكز العلمية المحلية والعلمية .
- ١٢- قام بإعداد أبحاث ودراسات منشورة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية .

## التقرير الجماعي للجنة الرباعية المكونة من كبار الفقهاء والمتخصصين والتي تشكلت للحكم على رسالة المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة تأصيلية وتحليلية مقارنة

تقدم السيد الأستاذ المستشار لكتور / عبد الفتاح مراد برسائله عن " المسئولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة العلمية دراسة مقارنة " وتبلغ صفحات هذه الرسالة ١٦٦٢ صفحة ألف وستمئة ولتتين . وستير صفحة وهو حجم لم تصل إليه من قبل رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الأسكندرية في القانون وبالإضافة إلى الصفحات السابقة ، هناك ثبت للمراجع والفهرس وصلت به الرسالة إلى ١٧٩٢ صفحة وقد استغرق تعداد المراجع بمفردها سبعين صفحة .

وعرض الباحث لموضوعات رسالته في عصى كامل ، والتقدير واضح ولم يختر وسعاً في الاطلاع على أمهات المراجع بل لقد حرص على السفر والبحث والتتقيب ، حتى ليتمكن القول أن رسالته قد انطوت على قدر من الجدة والأصالة ، والإحاطة والشمول قل أن نجده في رسالة للدكتوراه . لقد بذل الباحث فيها جهداً جديراً بالتثوية والإشادة .

وإنه لمعمل علمي ضخم بكل المقاييس العلمية المتشددة والمعتدلة على السواء ، ولعلها المرة الأولى في فقه القانون الإداري المصري ، بل والعربي ، أن يعرض الباحث لهذا الموضوع ، بكل هذا العمق ، بكل هذا الاتساع ، وكل هذا التفصيل .

وإذا كانت رسائل الدكتوراه تنس في قيمتها العلمية بقدر ما تحتوي عليه من جدة وأصالة فإن هذه الرسالة تبلغ قمة عالية في هذا الشأن فلا شك أن كبار المتخصصين عندما يقرعونها سوف يجدون فيها حيداً يعرفونه لأول مرة . لقد أجهد الباحث نفسه في البحث والسفر والتتقيب وجاء دراساته تعرض لأول مرة في فقه القانون العام المصري والعربي . ويكفي أن يضع الإنسان على فهرس الرسالة ليدرك في وضوح كامل كيف حرص الباحث - في طموح شديد - أن يقدم علماً علمياً راقياً - ليس في عدد صفحاته - الذي قل أن تصل إليه رسالة للدكتوراه في مصر - بل في الجهد العلمي المتشعب الذي نقب فيه ودرس وبحث ليس في نظام واحد من الأنظمة المقارنة بل في العديد منها .

وعلى الرغم من أن الباحث ثبت المراجع بعشرات وعشرات من المراجع العربية والأجنبية بلغات ثلاث فإن القيمة التحفة للرسالة - أي رسالة - فيما تضمنه المتن ذاته ، فقد تعدد المراجع ولا يجد القارئ في المتن ما يشفي اللذول وقد رجع الباحث إلى العديد من المراجع ويجد القارئ من لئن ما يشبهه وما يفيد ويبقى للباحث ميزة كبرى أنه لم ينسب رأي سواء إلى نفسه ود يسطو على رسالة أو مقال يدعي أنه صاحبه بل عرض في الهامش لكل الفقه وكل الفكتيت ومن هنا فإن كل بلحث بحث قبله وكل كاتب سبقه بالبحث وجد إشارة لو عديداً من الإشارات تقول للقارئ أن الباحث قد تأثر بكل ذلك وفي ذلك تكريم عادل لمن سبقوه .

فالمهم في العمل العلمي نجد أن يشير الباحث فيه إلى المؤلفات التي تأثر بها والمراجع



التي استفاد منها فهو بذلك يعطيها حقها من السبق ، ويسترعي الانتباه إليها ، بل أنه يقيم من القارئ ، نفسه رقيباً عليه يدلّه على موطن النقص ولقد كان الباحث أميناً فيما جاء به من مراجع ، فلم يذكر المراجع للحدث - كما يميل إلى ذلك البعض وإنما ذكرها للاستفادة منها استفادة كاملة ولقد بذل في اقتناء المراجع ، وتصوير الأبحاث في عديد من اللغات جهداً يشهد به ازدهار صفحات هذا العمل الكبير بالعديد من الأفكار والدراسات والنتائج السانعة . ولم يهمل الباحث دراسة الواقع في بلاده فقد تعرض له ، وبمقابلة كبير وحرص على إبداء رأي شخصي في شتى المواضيع وقد يختلف الإنسان معه في رأي أو آخر ولكنه لا يملك إلا أن يقف أمام ما أبداه الباحث في تقدير وإشادة .

إنها حقاً رسالة من أكثر رسائل الدكتوراه ضخامة في الحجم ولكنها - بكل المعايير المتشددة والمتعقبة - من أكثرها ديمامة في المادة .

وقد تبين من قراءة الرسالة أن الباحث قد عرض لكافة الموضوعات التي تتعلق بالمسئولية التأديبية للقضاء بالمقارنة بالعاملين المدنيين بالدولة خاصة تلك التي تتعلق بالواجبات الملقاة على عاتق رجال القضاء والذنب العامة وقد جاءت دراسته متصلة بالشمول والاجتهاد فلم يترك موضوعاً من الموضوعات المتصلة بالتأديب إلا وحاول الإدلاء فيها برأي خاص كما أضفت دراسته المقارنة على الموضوع طابع العمق والجدية .

وقد كتبت الرسالة في مجموعها بأسلوب علمي أكاديمي وبلفظ قانونية سليمة واتسمت بالتحقق في البحث والجدية وصولاً إلى المعرفة . كما بذل فيها جهداً كبيراً في الكتابة والمراجعة فجاءت قليلة العثرات يندر فيها الأخطاء المادية أو اللغوية كما لاحظنا أن الباحث أجهد نفسه وأجهد فأجاد وقدم عملاً جليلاً وضخماً ، ولقد جمیع أحكام محكمة النقض المصرية التي تناولت مسئولية القضاء وأعضاء النيابة العامة وبذات القوازين عرض العديد من أحكام محكمة النقض الفرنسية والإيطالية والمحكمة العليا الأمريكية ومجالس التأديب في كثير من دول العالم مثل فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وأمريكا وغيرها فضلاً عن آراء الفقهاء في مصر وكثير من دول العالم فضلاً عن أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والمواثيق الدولية فجاءت دراسة موسوعة شاملة . إن ما بذله الباحث من عناية وتاصيل علمي لما تضمنته رسالته إنما يدل على حبه وكفائته وأمانته وإخلاصه للقضاء والفقهاء والعدالة جميعاً ...

وتأسيساً على ما تقدم فإن هذه الرسالة تستحق - وبجدارة - أعلى تقدير علمي تحلّه الجامعات المصرية جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى .

### بذلك

تقترح اللجنة منح السيد الأستاذ/ عبد الفتاح مراد درجة دكتور في الحقوق ، بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف الأولى ،  
توقيع رئيس وأعضاء لجنة الحكم على الرسالة<sup>(١)</sup>.

(١) تكونت لجنة المناقشة من أربعة من كبار الطماء برئاسة الأستاذ الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي أستاذ ورئيس قسم القانون العام بطريق الأسكندرية وزير العدل والمدعي العام الاشتراكي الأسبق والمستشار محمد يحيى رشدان مساعد أول وزير العدل للتفتيش القضائي ونائب رئيس محكمة النقض وأثنين من أساتذة قسم القانون العام بطريق الأسكندرية) ظهر ملخص الرسالة بين ملخصات الكتب التالية.

## كتب وأبحاث للمستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

رئيس محكمة الاستئناف العالي بالأسكندرية

### أ - الكتب :

| الرقم | اسم الكتاب  |
|-------|---|
| —     | أولاً : المعاجم والموسوعات :  |
| ٢٠٠   | - معجم مراد القانوني والاقتصادي والتجاري " إنجليزي - عربي " شرح تفصيلي مقارن باللغة العربية للمصطلحات الإنجليزية والشرعية في النظم القانونية والاقتصادية والتجارية المعاصرة - مجلد فاخر . |
| ٧٠    | - المعجم القانوني رباعي اللغة " فرنسي - إنجليزي - إيطالي - عربي - شرعي " .  |
| ٢٠٠   | - موسوعة التشريعات الجنائية - شرح جرائم قانون العقوبات والإجراءات والتشريعات الجنائية الخاصة - مجلد فاخر .  |
| ١٨٠   | - الموسوعة المقارنة .   |
| ١٠٠   | - موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصري في ربع قرن منذ عام ١٩٧٦ حتى ٢٠٠٠ مجلد فاخر .   |
| ٢٠٠   | - موسوعة التشريع والقضاء والفقه المصري في نصف قرن منذ عام ١٩٥٠ حتى ٢٠٠٠ مجلد فاخر .   |
| ١٥٠   | - موسوعة البتوك طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مجلد فاخر .  |
| ١٥٠   | - موسوعة الجمارك والاستيراد والتصدير في مصر والدول العربية - مجلد فاخر .  |
| ٧٠٠   | - موسوعة قانون التجارة الجديد - مجلد فاخر .   |
| ٧٠    | - موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية " إنجليزي - فرنسي - عربي " .   |
| ١٨٠   | - الموسوعة الكبرى للجات ومنظمة التجارة العالمية " ثلاثة أجزاء " إنجليزي - فرنسي - عربي .  |
| ١٦٥   | - موسوعة الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين - مجلد فاخر .   |
| ١٠٠   | - موسوعة الاستثمار - مجلد فاخر .  |
| ٥٠    | - موسوعة قانون العقوبات :   |

| الترتيب | اسم الكتاب   |
|---------|--|
| ٥٠      | - موسوعة قانون الإجراءات الجنائية .  |
| ٧٠      | - موسوعة قطاع الأعمال العام .  |
| ١٠٠     | - موسوعة ضريبة المبيعات - مُجلد فاخر .   |
| ٥٠      | - موسوعة القانون البحري .  |
| ٣٠      | - موسوعة قوانين التعليم .  |
| ١٠٠     | - موسوعة الشركات .   |
| ١٥٠     | - موسوعة مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات " إنجليزي - فرنسي - عربي " مُجلد فاخر .      |
| ١٦٠     | - موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي " شرح عربي لمصطلحات الكمبيوتر والإنترنت - مُجلد فاخر . |
| ١٠٠     | - موسوعة مصطلحات الكمبيوتر والإنترنت " إنجليزي - عربي ، عربي - إنجليزي / CD ROM .                            |
| —       | ثانياً:- القانون الجنائي :   |
| ٥٠      | - الترجمة الإنجليزية لقانون العقوبات وصيغه القانونية .   |
| ٧٠      | - الجديد في أحكام محكمة النقض المصرية .  |
| ٧٠      | - الجديد في شرح تشريعات الغش .   |
| ٩٠      | - شرح تشريعات الغش .   |
| ٢٥      | - شرح الشيك من الناحيتين الجنائية والتجارية .  |
| ١٥      | - أصول أعمال النيابة .   |
| ٣٠      | - جرائم الامتناع عن تنفيذ الأحكام وغيرها من جرائم الامتناع .   |
| ٣٥      | - التحقيق الجنائي الفني والبحث الجنائي .   |
| ٣٥      | - التحقيق الجنائي التطبيقي .   |
| ٤٠      | - أوامر وقرارات التصرف في التحقيق الجنائي وطرق الطعن فيها .  |
| ٦٠      | - شرح تشريعات المخدرات .   |
| ٣٠      | - التعليق على قانون العقوبات .   |
| ٣٥      | - التعليق على قانون الإجراءات الجنائية المعدل .  |
| ٢٥      | - التعليمات الإدارية للنيابات .  |
| ٣٠      | - التعليمات القضائية للنيابات .  |
| ٨٠      | - شرح تشريعات البيئة - مُجلد فاخر .  |
| ٣٠      | - الأحكام الكبرى الجنائية والمدنية لمحكمة النقض المصرية .  |
| ٣٠      | - شرح تشريعات المباني .  |
| ٤       | - القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية والعقوبات وأعماله التحضيرية .                    |
| ٣٠      | - شرح قانون المرور وجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف .  |

| الترتيب | اسم الكتاب   |
|---------|--|
| ٢٠      | - الأوامر الجنائية والأحكام .  |
| ١٨      | - اللجنة المباشرة والدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي .                                    |
| ٣٠      | - شرح نظام غرفة المشورة ومشكلاتها العملية .  |
| —       | ثالثاً:- القانون المدني :  |
| ٣٠      | - شرح قانون التمويل العقاري .  |
| ٥٥      | - شرح قانون إيجار الأماكن غير السكنية .  |
| ٨       | - التعليق على اتحاد الشاغلين .   |
| ١٥      | - اتحاد الملاك وملكية الشقق .  |
| ٣٥      | - دعاوى بيع العقارات في القانون المدني وقانون المرافعات وقانون الحجز الإداري - مجلد فاخر . |
| ٦٠      | - التعليق على قوانين الإجراءات .   |
| ١٥      | - النظام القانوني والقضائي في إسرائيل وفلسطين .  |
| ٤٠      | - شرح قوانين الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والشهر العقاري .                                |
| ٢٥      | - التعليق على القانون المدني .   |
| ٧٠      | - شرح تشريعات الشهر العقاري .  |
| ١٠      | - الفصـب في القوانين العربية والـشريعة الإسلامية .   |
| ٢       | - القانون ٦ لسنة ١٩٩٧ بشأن المحلات ولائحته التنفيذية.                                      |
| ٦٠      | - شرح تشريعات الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .                                |
| ٦٠      | - شرح تشريعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والأجانب - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ . |
| ٣٠      | - صيغ الأحوال الشخصية - طبقاً للقانون ١ لسنة ٢٠٠٠ .  |
| ٤٠      | - شرح تشريعات الملكية الأدبية والفنية .  |
| ١٥      | - دعوى الحبس لدين النفقة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات .                        |
| —       | رابعاً:- قانون المرافعات والإثبات :  |
| ٢       | - القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ بتعديل قوانين المرافعات والإثبات والرسوم ومنكرته الإيضاحية .        |
| ٢٠      | - الحجز الإداري علماً وعملاً .   |
| ٤٠      | - شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي .  |
| ٣٠      | - التعليق على قوانين المرافعات والإثبات والتحكيم .   |
| ٢٥      | - المشكلات العملية في القضاء المستعجل .  |
| ٥٠      | - أصول أعمال المحضرين في الإعلان والتنفيذ .  |
| ٥٠      | - دعاوى الحساب من الناحيتين القانونية والفنية .  |
| ٣٠      | - التنفيذ العملي .   |
| ٣٠      | - إدارة المحاكم في مصر والدول العربية .  |

| الترتيب | اسم الكتاب   |
|---------|--|
| —       | خامساً:- القانون الدولي العام والتجارة الدولية :   |
| ٣٠      | - الترجمة الإنجليزية لقوانين البوت B.O.O.T والصيغ والنصوص العربية المقابلة لها .               |
| ٢٠      | - العولمة والتنظيم الدولي المعاصر .  |
| ٥٠      | - شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .                                 |
| ٦٠      | - شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .                              |
| ٢٥      | - الاتفاقيات العربية الكبرى .  |
| ٣٥      | - الاتفاقيات الدولية الكبرى .  |
| —       | سادساً:- القانون التجاري والبحري والاستثمار والضرائب :   |
| ٤٠      | - الترجمة الإنجليزية لقوانين الشركات ولوائحها التنفيذية وعقودها والنصوص العربية المقابلة لها . |
| ٣٠      | - شرح ضريبة المبيعات .   |
| ٤٠      | - التعليق على ضريبة المبيعات .   |
| ١٨٠     | - شرح قانون التجارة المصري الجديد - مُجلد فاخر .   |
| ٧٠      | - المقارنة بين قانون التجارة والتشريعات السابقة عليه شرح تفصيلي مقارن لكل مادة - مُجلد فاخر .  |
| ٣٠      | - شرح الأعمال والسجل والدفتر التجارية طبقاً لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .  |
| ٤٠      | - شرح الأوراق التجارية طبقاً لقانون التجارة الجديد ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .                 |
| ٦٠      | - شرح الإفلاس من الناحيتين التجارية والجنائية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ . |
| ٦٠      | - شرح العقود التجارية والمدنية - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .   |
| ٤٠      | - الصيغ التجارية الحديثة - طبقاً لقانون التجارة الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ - مُجلد فاخر .         |
| ١٥      | - التعليق على قانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ .                                   |
| ٣٠      | - الترجمة الإنجليزية لقانون التجارة المصري الجديد وعقوده .                                     |
| ٥٠      | - شرح قوانين الجمارك .   |
| ١٥      | - قوانين وقرارات الجمارك والتعريف الجمركية .   |
| ٣       | - التعريف الجمركية الجديدة .   |
| ٥       | - القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن الاستثمار ولائحته التنفيذية .                                       |
| ١٥      | - الترجمة الإنجليزية لقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية وعقوده .                               |
| ٣٠      | - الضريبة على العقارات المبنية .   |

| الترتيب | اسم الكتاب   |
|---------|--|
| ٣٠      | - التعليق على قوانين الضرائب على الدخل والضريبة الموحدة .  |
| —       | سابعاً:- القانون الإداري والدستوري :   |
| ١٥      | - الترجمة الإنجليزية للدستور المصري والصيغ الدستورية .   |
| ١٠٠     | - المسؤولية التأديبية للقضاة وأعضاء النيابة دراسة مقارنة للمسؤولية التأديبية والجنائية والمدنية للقضاة وأعضاء النيابة في النظم القانونية المعاصرة للرسالة الحائزة على مرتبة الشرف الأولى - مجلد فاخر . |
| ٢٠      | - الأحكام الكبرى للمحكمة الإدارية العليا المصرية .   |
| ٤٠      | - شرح قانون لجان التوفيق في المنازعات بين الدولة والأفراد .  |
| ١٠      | - التعليق على قانون لجان التوفيق .   |
| ٤       | - القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠ بشأن لجان التوفيق والقرارات التنفيذية .  |
| ٢٥      | - شرح قوانين مجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية .   |
| ٤٠      | - أوامر المنع من السفر والتصرف والتخلف .   |
| —       | ثامناً : سلسلة التشريعات المصرية المنقحة والمعدلة :  |
| ٥       | - قانون العقوبات والتشريعات المكمل له .  |
| ٥       | - قانون الإجراءات الجنائية والتشريعات المكمل له .  |
| ٥       | - قانون للمرافعات المدنية والتجارية والتشريعات المكمل له .   |
| ٥       | - القانون المدني والتشريعات المكمل له .  |
| ٥       | - قانون التجارة والتشريعات المكمل له .   |
| ٥       | - قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين والتشريعات المكمل لها .  |
| ٥       | - دستور جمهورية مصر العربية والقوانين المكمل للدستور .   |
| ٥       | - قوانين الجمارك والاستيراد والتصدير والتشريعات المكمل لها .   |
| ٥       | - قوانين الضرائب والتشريعات المكمل لها .   |
| ٥       | - قانون المرور ولائحته التنفيذية والتشريعات المكمل له .  |
| ٥       | - قوانين أمن الدولة والتشريعات المكمل لها .  |
| ٥       | - قوانين البنوك والائتمان والتشريعات المكمل لها .  |
| ٥       | - قوانين التأمين والتشريعات المكمل لها .   |
| ٥       | - قانون العمل والتشريعات المكمل له .   |
| ٥       | - قانون تأجير وبيع الأماكن والتشريعات المكمل له .  |
| ٥       | - قوانين البناء والهدم والتشريعات المكمل لها .   |
| ٥       | - قانون الزراعة والتشريعات المكمل له .   |
| ٥       | - قوانين الهيئات القضائية والتشريعات المكمل لها .  |
| ٥       | - قوانين الغش والتشريعات المكمل لها .  |
| ٥       | - قانون الاستثمار والتشريعات المكمل له .   |

| الرقم | اسم الكتاب   |
|-------|--|
| ٥     | - قانون المحاماة والتشريعات المكمل له .  |
| ٥     | - قوانين التعليم العام والخاص والتشريعات المكمل لها .                                      |
| ٥     | - قوانين الملكية الأدبية والفنية والتشريعات المكمل لها .                                   |
| ٥     | - قوانين الصحافة والتشريعات المكمل لها .   |
| —     | تاسعا : المؤلفات المتعلقة بالتربية والتعليم والجامعات :                                    |
| ٢٥    | - المدارس والتعليم والجامعات على شبكة الإنترنت .   |
| —     | عاشرا :- المؤلفات المتعلقة بالكمبيوتر والإنترنت والبحث العلمي :                            |
| ٣٥    | - كيف تستخدم شبكة الإنترنت في البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات عربي إنجليزي. |
| ٢٠    | - جرائم الكمبيوتر والإنترنت .  |
| ٢٠    | - ألف سؤال وجواب عن الكمبيوتر والإنترنت .  |
| ٣٠    | - الأصول القانونية للبيع والشراء والإعلان على شبكة الإنترنت .                              |

## ب- الأبحاث العلمية والمقالات :

- ١- الموسوعة الاقتصادية : سلسلة مقالات أسبوعية نشرتها مجلة الأهرام الاقتصادي خلال عامي ١٩٩٨/٩٧ تتعلق بالمصطلحات الاقتصادية الخاصة باتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية .
- ٢- المسؤولية التأديبية لأعضاء مجلس الدولة في مصر ، محاضرة ألقيت على السادة مستشاري مجلس الدولة بمبنى مجلس الدولة بباريس يوم ١٩٨٩/١٢/٢٨ .
- ٣- المسؤولية التأديبية لرجال القضاء ورجال النيابة العامة في مصر ، محاضرة ألقيت لرجال القضاء والنيابة العامة في فرنسا بمبنى وزارة العدل بباريس يوم ١٩٩٠/١/٥ .
- ٤- السنظام القانوني والقضائي في جمهورية ألمانيا ، بحث منشور في مجلة القضاء الشهرية أعداد يناير - يونيو سنة ١٩٩٠ .
- ٥- السنظام القانوني والقضائي في النرويج بحث قدم للنشر في مجلة القضاء الفصلية .
- ٦- كيف يفكر الكمبيوتر القانوني ؟ بحث منشور في مجلة قضاء الثغر التي يصدرها نادي قضاء الإسكندرية .
- ٧- الأسباب الإجرائية والموضوعية للبرائة في جرائم المخدرات .
- ٨- الأصول القانونية لأعمال الخبراء ، بحثين قدمنا إلى دورة الطوم الجنائية التطبيقية التي نظمها مركز الخدمات القانونية بكلية الحقوق ، الإسكندرية ، يوليو ١٩٩٠ .
- ٩- الجرائم التي ترتكب باستعمال الكمبيوتر ، مجلة هيئة قضايا الدولة ع ٢ عام ١٩٩٠ .
- ١٠- جرائم الامتناع عن الحكم في الدعوى ، مجلة المحاماة المصرية ، ع ٣ ، ١٩٩٢ .
- ١١- جرائم الامتناع الماسة بنظام الأسرة ، مجلة المحاماة المصرية ع ٣ ، ٤ عام ١٩٩٠ .

- ١٢- جرائم المافيا ضد القضاء وضد الإنسانية ، مجلة المحاماة المصرية ٥٥ ، ٦ عام ١٩٩٢ .
- ١٣- أحكام المخدرات في الشريعة الإسلامية ، مجلة المحاماة ، القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٤- أصول العلاقة بين القضاء والمحاماة . محاضرة أقيمت بالمعهد العالي للمحاماة بالقاهرة ١٩٩٢ .
- ١٥- النظام القانوني للشركات القابضة في قانون الأعمال . بحث قدم للنشر بمجلة المحاماة . القاهرة ١٩٩٢ .
- ١٦- التطبيق على الأحكام الكبرى للمحكمة العليا . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٧/١ .
- ١٧- جرائم الإنترنت . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/٨/٣ .
- ١٨- جريمة الامتناع عن تنفيذ الأحكام . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٢/١٥ ١٩٩٦/ .
- ١٩- التجريم والعقاب في قانون البيئة مقال منشور في صحيفة الأهرام المصرية ٩/٢٥/ ١٩٩٨ .
- ٢٠- شبكة الإنترنت في البحث العلمي . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٠/٧/ ١٩٩٨ .
- ٢١- النصب في الشريعة الإسلامية والقانون . مقال منشور بصحيفة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١/١٧ .
- ٢٢- مصطلحات البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث . مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية ١٩٩٨/١١/١٧ .
- ٢٣- المصطلحات القانونية المقارنة . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٣/٧/ ١٩٩٦ .
- ٢٤- اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٤/١٢ .
- ٢٥- الاتفاقيات العربية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٦/٥/٥ .
- ٢٦- الاتفاقيات الدولية الكبرى . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٨/٧/١٤ .
- ٢٧- أهمية النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ١٩٩٧/٧/٢٧ .
- ٢٨- شبكة الإنترنت والبحث العلمي . مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي ٩/٢٥/ ١٩٩٨ .
- ٢٩- الإجراءات الجديدة لقيد صحيفة الدعوى أمام المحاكم طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٩ .
- ٣٠- المواعيد الجديدة للإعلان والتنفيذ في قانون إجراءات طبقاً للقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
- ٣١- جرائم الساحب طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٨/١٣ .



- ٣٢ - جرائم المسحوب عليه طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩  
مقال منشور بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣.
- ٣٣ - جرائم المستفيد طبقاً لقانون التجارة المصري الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم  
للنشر بصحيفة الأهرام المصرية .
- ٣٤ - جريمة الادعاء على خلاف الحقيقة بتزوير الشيك طبقاً لقانون التجارة المصري  
الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ مقال قدم للنشر بصحيفة الأهرام المصرية<sup>(١)</sup>.

(١) تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر على العنوان التالي :  
الأمكندرية - المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر الدور الأول تليفاكس : ٣/٤٨٤٤٤٤٨ .  
كما يمكن إرسال المؤلفات لطايبها بالبريد للمكان المطلوب ويخصم خاص .  
كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .

## فهرس تفصلى بمحتويات المؤلف

- ٢ - حقوق الطبع محفوظة للمؤلف .
- ٤ - تحذير وتنبيه .
- ٥ - قرآن كريم وإهداء .
- ٦ - حديث نبوى شريف .
- ٩ - مقمة .
- ٩ أولاً : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية .
- ١٠ ثانياً : أهمية الاتفاقيات الدولية بالنسبة للملكية الأدبية والفنية .
- ١٠ ثالثاً : منهج البحث .
- ١٠ رابعاً : خطة البحث .

### الكتاب الأول

- ١٧ الأصول التشريعية لقانون حماية حق المؤلف ومذكرته  
الإيضاحية والقوانين المكملة له
- ١٧ - تمهيد وتقسيم .

### الباب الأول

- ١٩ الأصول التشريعية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤
- بشأن حماية حق المؤلف ومذكرته الإيضاحية
- ١٩ - تمهيد وتقسيم .
- ٢٠ الفصل الأول : القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .
- ٢٠ - تمهيد وتقسيم .
- ٢٠ مادة ١ : بشأن سريان أحكام هذا القانون .
- ٢٠ مادة ٢ : بشأن تنفيذ أحكام هذا القانون .
- ٢١ الباب الأول : في المصنفات التي يحمي مؤلفوها .

- ٢١ مادة ١ : بشأن حماية مؤلفو المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم .
- ٢١ مادة ٢ : بشأن المصنفات التي يشملها القانون بالحماية .
- ٢٢ مادة ٣ : بشأن تمتع مكن قام بترجمة المصنف بالحماية المقررة في القانون .
- ٢٢ مادة ٤ : بشأن المصنفات التي لا يشملها القانون بالحماية .
- ٢٣ الباب الثاني : في حقوق المؤلف .
- ٢٣ الفصل الأول : أحكام عامة .
- ٢٣ - في حق المؤلف في استغلال مصنفه ماليا .
- ٢٣ مادة ٥ : بشأن حق المؤلف في استغلال مصنفه ماليا .
- ٢٣ مادة ٦ : بشأن ما يتضمنه حق المؤلف في الاستغلال .
- ٢٤ مادة ٧ : بشأن حق المؤلف في تعديل مؤلفه .
- ٢٤ مادة ٧ مكرر : بشأن وجوب الحصول على تصريح من وزارة الثقافة لمرضى المصنف .
- ٢٤ مادة ٨ : بشأن انتهاء حماية حق المؤلف .
- ٢٤ مادة ٩ : بشأن الحق في نسبة المصنف للمؤلف .
- ٢٥ مادة ١٠ : بشأن الحجز على حق المؤلف .
- ٢٥ مادة ١١ : بشأن عدم تمتع المؤلف بحماية مصنفه في حالة إيقاعه أو تمثيله أو إلقاءه دون مقابل .
- ٢٥ مادة ١٢ : بشأن السماح بعمل نسخة وحيدة من المصنف للاستعمال الشخصي .
- ٢٥ مادة ١٣ : بشأن عدم جواز حظر الاقتباسات والتحليلات القصيرة إذا قصد بها النقد أو المناقشة .
- ٢٥ مادة ١٤ : بشأن عدم جواز نشر المصنف في الصحف إلا بعد موافقة مؤلفه .
- ٢٦ مادة ١٥ : بشأن إمكان إذاعة المؤلف دون الحصول على إذن مؤلفه .
- ٢٦ مادة ١٦ : بشأن الأحوال التي يجوز فيها نشر المؤلف لخطبه ومقالاته .
- ٢٦ مادة ١٧ : بشأن الكتب التي يجوز الاقتباس منها دون الحصول على إذن

## مؤلفيها .

٢٧ مادة ١٨ : بشأن انتقال حق الاستغلال المالى للمصنف الى ورثة المؤلف بعد وفاته .

٢٧ مادة ١٩ : بشأن انتقال حق تقرير نشر المصنف الى ورثة المؤلف بعد وفاته .  
٢٧ - انقضاء حق المؤلف .

٢٧ مادة ٢٠ : بشأن مدة انقضاء حق الاستغلال المالى للمصنف .  
٢٨ مادة ٢١ : بشأن مدة الحماية المقررة للمصنفات التى تنشر غفلا من اسم المؤلف أو مستعار .

٢٨ مادة ٢٢ : بشأن مدة الحماية المقررة للمصنفات التى تنشر بعد وفاة المؤلف .  
٢٨ مادة ٢٣ : بشأن طلب وزير الثقافة لورثة المؤلف بنشر المصنف إذا كان الصالح العام يقتضى هذا .

٢٨ مادة ٢٤ : بشأن بدأ سريان مدة الحماية .  
٢٨ الفصل الثالث : أحكام خاصة ببعض المصنفات .

٢٨ مادة ٢٥ : بشأن اشتراك عدة أشخاص فى تأليف مصنف واحد .  
٢٩ مادة ٢٦ : بشأن حق كل مؤلف فى استغلال الجزء الخاص به على حده .

٢٩ مادة ٢٧ : بشأن المصنف الجماعى .  
٢٩ مادة ٢٨ : بشأن تفويض المؤلف لناسخ فى مباشرة الحقوق المقررة فى هذا القانون .

٢٩ مادة ٢٩ : بشأن حالة الاشتراك فى تأليف مصنفات الموسيقى الغنائية .  
٢٩ مادة ٣٠ : بشأن المصنفات التى تنفذ بحركات مصحوبة بالموسيقى .

٣٠ مادة ٣١ : بشأن من يعتبر شريكا فى تأليف المصنف السينمائى أو المصنف المعد للاذاعة اللاسلكية أو للتلفزيون .

٣٠ مادة ٣٢ : بشأن من له الحق فى عرض المصنف .

٣٠ مادة ٣٣ : بشأن ما يترتب على امتناع أحد المشتركين عن القيام باتمام ما

يخصه من عمل .

مادة ٣٤ : بشأن من يعتبر منتجاً للمصنف السينمائي أو الإذاعي أو التلفزيوني . ٣١

مادة ٣٥ : بشأن حق الهيئات الرسمية المنوط بها الإذاعة للاسلكية في إذاعة المصنفات . ٣١

مادة ٣٦ : بشأن وجوب الحصول على إذن أصحاب الصور قبل نشرها . ٣١

الفصل الثالث : نقل حقوق المؤلفين . ٣٢

مادة ٣٧ : بشأن حق المؤلف في نقل حقوق استغلال مصنفه الى الغير . ٣٢

مادة ٣٨ : بشأن سجل الرسوم والنماذج الصناعية . ٣٢

مادة ٣٩ : بشأن تصرف المؤلف في حقوقه على المصنف . ٣٢

مادة ٤٠ : بشأن بطلان تصرف المؤلف في مجموع إنتاجه الفكري المستقل . ٣٢

مادة ٤١ : بشأن عدم انتقال حقوق المؤلف بالتصرف في النسخة الأصلية . ٣٢

مادة ٤٢ : بشأن حق المؤلف في طلب حبس مصنفه من التداول أو إدخال تعديلات جوهرية عليه رغم تصرفه في حقوق الاستغلال المالي . ٣٢

مادة ٤٣ : بشأن حق المؤلف في إجراء وصف تفصيلي للمصنف أو وقف نشره وتوقيع الحجز على المصنف الأصلي وإثبات الأداء العلني وحصر الأداء ٣٣

الناجم عن النشر .

مادة ٤٤ : بشأن حق الصادر ضده الامر في التظلم . ٣٣

مادة ٤٥ : بشأن حق المؤلف في طلب اتلاف المصنف والمواد التي استعملت في نشره . ٣٤

مادة ٤٦ : بشأن عدم جواز الحجز على المباني بقصد المحافظة على حقوق المؤلف المعماري . ٣٤

مادة ٤٧ : بشأن عقوبة الاعتداء على حق من حقوق المؤلف . ٣٤

مادة ٤٨ مكرر : بشأن العقوبة على مخالفة حكم المادة (٧) مكرر . ٣٥

الباب الرابع : احكام ختامية . ٣٦

- ٣٦ - الإيداع بدار الكتب .
- ٣٦ مادة ٤٨ : بشأن التزام مؤلفو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم .
- ٣٦ مادة ٤٨ مكرر : بشأن التزام منتجوا وموزعوا الأشرطة السينمائية من الإنتاج المصرى أو الإنتاج المشترك بين مصر وغيرها بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم .
- ٣٧ مادة ٤٩ : بشأن سريان أو عدم سريان أحكام هذا القانون على مصنفات المؤلفين الأجانب .
- ٣٧ مادة ٥٠ : بشأن سريان أحكام القانون على المصنفات الموجودة قبل العمل بهذا القانون .
- ٣٧ مادة ٥١ : بشأن إلغاء المواد ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ من قانون العقوبات.
- ٣٨ الفصل الثانى : المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .
- ٣٨ - تمهيد وتقسيم .
- ٤٦ الباب الأول : المصنفات المحمية .
- ٤٨ الباب الثانى
- ٤٨ الفصل الأول : فى حقوق المؤلف .
- ٥٥ الفصل الثانى : أحكام خاصة ببعض المصنفات .
- ٥٩ الفصل الثالث : نقل حقوق المؤلفين .
- ٦٠ الباب الثالث
- ٦٠ الفصل الأول : فى الإجراءات .
- ٦٢ الفصل الثانى : فى الجزاءات .
- ٦٢ الباب الرابع : أحكام ختامية .

## الباب الثاني

الأصول التشريعية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩

٦٧

بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

المعدل بالقانون ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ و٤٧ لسنة ١٩٨١

٦٧

- تمهيد وتقسيم .

٦٧

الباب الأول : براءات الاختراع .

٦٧

الفصل الأول : أحكام عامة .

٦٧

مادة ١ : بشأن ما يمنح عنه براءة اختراع .

٦٧

مادة ٢ : بشأن ما لا يمنح عنه براءة اختراع .

٦٨

مادة ٣ : بشأن حالات عدم اعتبار الاختراع جديداً .

٦٨

مادة ٤ : بشأن قيد براءات الاختراع في سجل براءات الاختراع .

٦٨

مادة ٥ : بشأن الأشخاص الذين لهم حق طلب براءات الاختراع .

٦٩

مادة ٦ : بشأن حق المخترع في البراءة أو من ألت آلية حقوقه .

٦٩

مادة ٧ : بشأن تكليف شخص آخر بالكشف عن اختراع معين .

٦٩

مادة ٨ : بشأن حق صاحب العمل في استغلال الاختراع أو شراء البراءة .

٧٠

مادة ٩ : بشأن الطلب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع .

٧٠

مادة ١٠ : بشأن حق المخترع في استغلال الاختراع بكل الطرق .

٧٠

مادة ١١ : إستثناءات على حق المخترع في البراءة

٧٠

مادة ١٢ : بشأن مدة براءة الاختراع .

٧٠

مادة ١٣ : بشأن رسوم تقديم براءة الاختراع .

٧١

مادة ١٤ : بشأن البراءة الإضافية

٧١

مادة ١٤ مكرر : بشأن الإعفاء من الرسوم المستحقة على طلبات الاختراع

٧٢

الفصل الثاني : إجراءات طلب البراءة .

٧٢

مادة ١٥ : بشأن من له الحق في تقديم طلب براءة الاختراع .

- ٧٢ مادة ١٦ : بشأن إرفاق رسم الاختراع وأوصافه بطلب البراءة
- ٧٢ مادة ١٧ : بشأن جواز استخدام طالب البراءة للاختراع من تاريخ تقديم الطلب.
- ٧٢ مادة ١٨ : بشأن فحص إدارة براءات الاختراع لطلب البراءة .
- ٧٢ مادة ١٩ : بشأن تكليف الطالب بإجراء تعديلات على الطلب .
- ٧٣ مادة ٢٠ : بشأن الاعلان عن طلب براءة الاختراع .
- ٧٣ مادة ٢١ : بشأن جواز الاعتراض على البراءة ممن له مصلحة .
- ٧٣ مادة ٢٢ : بشأن الفصل في المعارضة .
- ٧٣ مادة ٢٣ : بشأن القرار الصادر من لجنة المعارضة .
- ٧٣ مادة ٢٤ : بشأن منح براءة الاختراع لصاحب الحق فيها .
- ٧٣ مادة ٢٥ : بشأن إطلاع وزارة الحربية على الاختراع إذا كان له قيمة عسكرية.
- ٧٤ مادة ٢٦ : بشأن تعديل مواصفات الاختراع أو رسمه .
- ٧٤ مادة ٢٧ : بشأن من له الحق في الحصول على صور من طلبات البراءات.
- ٧٤ الفصل الثالث : انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها .
- ٧٤ مادة ٢٨ : بشأن انتقال الحق في البراءة بالميراث .
- ٧٥ مادة ٢٩ : بشأن جواز الحجز على براءات الاختراع .
- ٧٥ الفصل الرابع : الترخيص الإجباري باستغلال الاختراعات ونزع ملكيتها للمنفعة العامة .
- ٧٥ مادة ٣٠ : بشأن عدم استغلال براءة الاختراع خلال المدة المحددة .
- ٧٦ مادة ٣١ : بشأن عدم استغلال براءة الاختراع خلال المدة المحددة لأسباب خارجة عن إرادته .
- ٧٦ مادة ٣٢ : بشأن الإختراعات ذات الأهمية الكبرى للصناعة الوطنية
- ٧٦ مادة ٣٣ : بشأن نزع ملكية الاختراعات .



- ٧٧ الفصل الخامس : انتهاء براءة الاختراع وبطلانها .
- ٧٧ مادة ٣٤ : بشأن انقضاء الحقوق المترتبة على براءات الاختراع .
- ٧٧ مادة ٣٥ : بشأن طلب الحكم بإبطال البراءات .
- ٧٧ مادة ٣٦ : بشأن منح كل ذي شأن الحق في طلب إلغاء البراءة إذا لم يستغل في مدى عامان من منح الرخصة الإجبارية .
- ٧٨ الباب الثاني : الرسوم والنماذج الصناعية .
- ٧٨ مادة ٣٧ : بشأن ما يعد رسماً أو نموذجاً صناعياً .
- ٧٨ مادة ٣٨ : بشأن سجل الرسوم والنماذج للصناعة .
- ٧٨ مادة ٣٩ : بشأن تقديم طلب تسجيل الرسم أو النموذج .
- ٧٨ مادة ٤٠ : بشرط عدم جواز رفض طلب التسجيل .
- ٧٨ مادة ٤١ : بشأن إعطاء الطالب شهادة تسجيل .
- ٧٩ مادة ٤٢ : بشأن من له الحق في طلب مستخرجات من السجل .
- ٧٩ مادة ٤٣ : بشأن عدم الاعتداد بنقل ملكية الرسم أو النموذج إلا بعد التأشير به في السجل .
- ٧٩ مادة ٤٤ : بشأن الحماية المترتبة على تسجيل الرسم أو النموذج .
- ٧٩ مادة ٤٥ : بشأن رسم تقديم طلب تسجيل للرسم أو النموذج .
- ٧٩ مادة ٤٦ : بشأن إلغاء اسم الشخص الذي صدر حكم قضائي بعدم أحقيته في الاختراع .
- ٨٠ مادة ٤٧ : بشأن وجوب نشر شطب التسجيل أو تجديده .
- ٨٠ الباب الثالث : أحكام مشتركة .
- ٨٠ الفصل الأول : الجرائم والجزاءات .
- ٨٠ مادة ٤٨ : عقوبة كل من قلّد موضوع لاختراع أو رسم أو نموذج أو بيع أو عرض أشياء مقلدة أو وضع علامات أو بيانات يستدلّ بأنه حاصل على براءة اختراع .

- مسادة ٤٩ : صدور أمر من رئيس محكمة القضاء الإدارى بتخاذ الإجراءات  
٨٠ التحفظية لمصاحب براءة الاختراع أثناء نظر للدعوى الإدارية أو الجنائية .
- مادة ٥٠ : الحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة من محكمة القضاء الإدارى .  
٨١
- مادة ٥١ :  
٨١
- الفصل الثانى : أحكام ختامية .  
٨٢
- مادة ٥٢ :  
٨٢
- مادة ٥٣ : بشأن تقديم طلب الحصول على براءة اختراع فى أحد البلاد التى  
٨٢ تعامل مصر معاملة المثل .
- مادة ٥٤ : استخدام مالك البراءة الاختراع فى وسائل النقل البرى والبحرى  
٨٢ والجوى .
- مادة ٥٥ : انطبق أحكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج  
٨٣ الصناعية التى تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به .
- مادة ٥٦ : بشأن عدم السماح لموظفى إدارة براءات الاختراع أو إدارة الرسوم  
والنماذج الصناعية أن يقدموا طلبات للحصول على براءات الاختراع أو طلبات  
٨٣ تسجيل الرسوم أو النماذج الصناعية .
- مادة ٥٧ : بشأن إصدار وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام  
٨٣ المتعلقة بتطبيق هذا القانون .
- مادة ٥٨ : بشأن السماح لذوى الشأن أن يطلبوا تطبيق أحكام اتفاقيات الدولية  
الخاصة بالملكية الصناعية التى تكون مصر منضمة إليها إذا كانت أكثر رعاية  
٨٣ لمصالحهم من أحكام هذا القانون .
- مادة ٥٩ : بشأن إلغاء الأحكام التى تخالف هذا القانون من قانون العقوبات .  
٨٣
- مادة ٦٠ : بشأن نشر القانون وتاريخ العمل به .  
٨٣

### الباب الثالث

٨٥

الأصول التشريعية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩

## الخاص بالعلامات والبيانات التجارية

- ٨٥ - تمهيد وتقسيم .
- ٨٥ الباب الأول : أحكام عامة .
- ٨٥ مادة ١ : بشأن ما يعتبر علامات تجارية .
- ٨٥ مادة ٢ : بشأن إعداد سجل بوزارة التجارة والصناعة يسمى سجل العلامات التجارية .
- ٨٦ مادة ٣ : بشأن ملكية العلامة التجارية .
- ٨٦ مادة ٤ : بشأن الأشخاص الذين لهم حق تسجيل علاماتهم .
- ٨٦ مادة ٥ : بشأن ما لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها .
- ٨٧ الباب الثاني : إجراءات التسجيل .
- ٨٧ مادة ٦ : بشأن طلب تسجيل العلامة .
- ٨٧ مادة ٧ : بشأن فئات المنتجات التي تسجل العلامة عنها .
- ٨٧ مادة ٨ : بشأن إذا ما طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة .
- ٨٨ مادة ٩ : بشأن السماح لإدارة تسجيل العلامات أن تفرض من القيود والتعديلات ما تري لزمه لتحديد العلامة وتوضيحها .
- ٨٨ مادة ١٠ : بشأن للتنظيم من قرار إدارة التسجيل .
- ٨٨ مادة ١١ :
- ٨٨ مادة ١٢ : بشأن الإشهار عن علامة التسجيل فور تسجيلها .
- ٨٩ مادة ١٣ : بشأن وجوب سماع الطرفين أو أحدهما قبل الفصل في المعارضة إذا طلب ذلك .
- ٨٩ مادة ١٤ : بشأن إدخال أية إضافة أو تعديل علي علامة سبق تسجيلها .
- ٨٩ مادة ١٥ : بشأن سريان أثر التسجيل من تاريخ تقديم الطلب .
- ٩٠ مادة ١٦ : بشأن إعطاء مالك العلامة شهادة بيانات بمجرد إتمام التسجيل .

- ٩٠ مادة ١٧ : بشأن السماح لكل ذي مصلحة أن يطلب مستخرجات أو صوراً من السجل .
- ٩٠ الباب الثالث : انتقال ملكية العلامة ورهنها .
- ٩٠ مادة ١٨ : بشأن عدم جواز نقل ملكية العلامة أو رهنها أو الحجز عليها إلا مع المحل التجارى أو مشروع الاستغلال .
- ٩٠ مسادة ١٩ : بشأن ارتباط العلامة بانتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال .
- ٩٠ مسادة ٢٠ : بشأن عدم جواز اعتبار نقل ملكية العلامة أو تقرير حق الانتفاع عليها أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير بذلك في السجل وشهره .
- ٩١ الباب الرابع : التجديد والشطب .
- ٩١ مادة ٢١ : بشأن مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة .
- ٩١ مادة ٢٢ : بشأن سلطة المحكمة فى الأمر بشطب التسجيل .
- ٩١ مسادة ٢٣ : بشأن عدم جواز اعادة تسجيل العلامة إذا تم شطبها لصالح الغير عن نفس المنتجات إلا بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشطب .
- ٩١ مادة ٢٤ : بشأن وجوب إشهار شطب التسجيل أو تجديده .
- ٩١ مسادة ٢٥ : بشأن حق طلب الحكم بشطب العلامات التي تكون قد سجلت بدون وجه حق .
- ٩٢ الباب الخامس : البيانات التجارية .
- ٩٢ مادة ٢٦ : بشأن ما يعتبر بياناً تجارياً .
- ٩٢ مادة ٢٧ : بشأن وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة .
- ٩٢ مادة ٢٨ : بشأن عدم كتابة اسم البائع أو عنوانه على أى منتج وارد من بلد غير الذى يحصل فيها البيع .
- ٩٣ مادة ٢٩ : بشأن عدم استعمال الصانع اسم الجهة التي يوجد له بها مصنع رئيسي فيما يصنع لحسابه من منتجات في جهة أخرى .

- ٩٣ مادة ٣٠ : بشأن جواز أن يطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت ألفاظا عامة تدل في الاصطلاح التجاري .
- ٩٣ مادة ٣١ : بشأن عدم جواز ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أي نوع كان .
- ٩٤ مادة ٣٢ : بشأن إذا كان مقدار المنتجات أو مقاسها أو كيلها أو طاققتها أو وزنها أو مصدرها أو العناصر الداخلة في تركيبها من العوامل التي لها دخل في تقدير قيمته .
- ٩٤ الباب السادس : الجرائم والجزاءات .
- ٩٤ مادة ٣٣ : بشأن جزاء كل من زور علامة تم تسجيلها أو وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره أو باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .
- ٩٥ مادة ٣٤ : بشأن الجزاء الجنائي لمخالفة أحكام هذا القانون .
- ٩٥ مادة ٣٥ : بشأن الجواز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يتخذ الإجراءات التحفظية اللازمة .
- ٩٧ مادة ٣٦ : بشأن الجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة .
- ٩٧ مادة ٣٦ مكررا : بشأن الجزاء حالة العود في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .
- ٩٧ الباب السابع : أحكام ختامية .
- ٩٧ مادة ٣٧ : بشأن الأشخاص والجمعيات سواء أكانت لهم صبغة صناعية أو تجارية أو لم تكن ، الذين يتولون مراقبة منتجات معينة أو فحصها .
- ٩٨ مادة ٣٨ : بشأن الأحكام التي تكفل الحماية الوقتية للعلامة .
- ٩٨ مادة ٣٩ : بشأن العلامات التي تكون مستعملة عند بدء العمل بهذا القانون .

- مادة ٤٠ : بشأن إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون . ٩٩
- مادة ٤٠ مكرر : بشأن الموظفين الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي . ٩٩
- مادة ٤١ : بشأن حق المطالبة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية المتعلقة بالملكية الصناعية التي تكون مصر منضمة إليها . ٩٩
- مادة ٤٢ : بشأن إلغاء بعض مواد قانون العقوبات التي تخالف أحكام المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون . ١٠٠
- مادة ٤٣ : بشأن بدأ العمل بهذا القانون . ١٠٠

### الباب الرابع

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ومذكرته الإيضاحية ١٠١
- تمهيد وتقسيم . ١٠١
- الفصل الأول : قرار رئيس جمهورية مصر العربية بمشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ١٠٢
- تمهيد وتقسيم . ١٠٢
- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية . ١٠٤
- الكتاب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها . ١٠٤
- الباب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة . ١٠٤
- الباب الثاني : التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة . ١٢٥
- الباب الثالث : المعلومات غير المفصح عنها . ١٢٨
- الكتاب الثاني : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسومات والنماذج الصناعية . ١٣٢
- الباب الأول : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية . ١٣٢

- الباب الثاني : الرسومات والنماذج الصناعية . ١٤٧
- الكتاب الثالث : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة . ١٥٣
- الكتاب الرابع : الأصناف النباتية . ١٧٦
- الفصل الثاني : المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون حماية الملكية الفكرية . ١٨١
- تمهيد وتقسيم . ١٨١
- الكتاب الأول : يمالج براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، والتصميمات للتخطيطية للدوائر المتكاملة ، والمعلومات غير المفصح عنها . ١٨٤
- الباب الأول : براءات الاختراع ونماذج المنفعة . ١٨٤
- الباب الثاني : التصميمات للتخطيطية للدوائر المتكاملة . ١٩٣
- الباب الثالث : المعلومات غير المفصح عنها . ١٩٥
- الكتاب الثاني : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسومات والنماذج الصناعية . ١٩٩
- الباب الأول : العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافيا . ١٩٩
- الباب الثاني : الرسومات والنماذج الصناعية . ٢٠٥
- الكتاب الثالث : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة . ٢٠٩
- الكتاب الرابع : الأصناف النباتية . ٢١٤

### الكتاب الثاني

- الاتفاقيات الدولية النافذة فى مصر ٢١٥
- بشأن حماية حقوق الملكية الأدبية والفنية
- تمهيد وتقسيم . ٢١٥

### الباب الأول

- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ٢١٧
- الفصل الأول : اتفاقية برن الدولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية . ٢١٨
- مادة ١ : بشأن إنشاء اتحاد . ٢١٨

- ٢١٨ مادة ٢ : بشأن المصنفات المتمتعة بالحماية .
- ٢٢٠ مادة ٢ (ثانياً) : بشأن إمكانية تحديد حماية بعض المصنفات .
- ٢٢١ مادة ٣ : بشأن معايير الحماية .
- ٢٢١ مادة ٤ : بشأن معايير حماية المصنفات السينمائية والمصنفات المعمارية وبعض مصنفات الفنون للتخطيطية والتشكيلية .
- ٢٢٢ مادة ٥ : بشأن الحقوق المضمونة .
- ٢٢٣ مادة ٦ : بشأن إمكانية تقييد الحماية بالنسبة لبعض مصنفات رعايا بعض الدول خارج الاتحاد .
- ٢٢٤ مادة ٦ (ثانياً) : بشأن الحقوق المعنوية .
- ٢٢٤ مادة ٧ : بشأن مدة الحماية .
- ٢٢٦ مادة ٧ (ثانياً) : بشأن مدة حماية المصنفات التي اشترك في وضعها أكثر من مؤلف واحد .
- ٢٢٦ مادة ٨ : بشأن حق الترجمة .
- ٢٢٦ مادة ٩ : بشأن حق النسخ .
- ٢٢٦ مادة ١٠ : بشأن حرية استعمال المصنفات في بعض الحالات .
- ٢٢٧ مادة ١٠ (ثانياً) : بشأن إمكانيات أخرى بشأن حرية استعمال المصنفات .
- ٢٢٧ مادة ١١ : بشأن بعض الحقوق المتعلقة بالمصنفات المسرحية والموسيقية .
- ٢٢٨ مادة ١١ (ثانياً) : بشأن حقوق الإذاعة والحقوق المرتبطة بها .
- ٢٢٩ مادة ١١ (ثالثاً) : بشأن الحقوق المتعلقة بالمصنفات الأدبية .
- ٢٢٩ مادة ١٢ : بشأن حق تحرير المصنفات وتعديلها وإجراء أية تحويلات أخرى عليها .
- ٢٢٩ مادة ١٣ : بشأن إمكانية تحديد حق تسجيل المصنفات الموسيقية وأية كلمات مصاحبة له .
- ٢٣٠ مادة ١٤ : بشأن الحقوق السينمائية والحقوق المرتبطة بها .



- مادة ١٤ (ثانياً) : بشأن أحكام خاصة تتعلق بالمصنفات السينمائية . ٢٣٠
- مادة ١٤ (ثالثاً) : بشأن حق تتبع المصنفات الفنية والمخطوطات . ٢٣١
- مادة ١٥ : بشأن حق المطالبة بالحقوق المتمتعة بالحماية . ٢٣٢
- مادة ١٦ : بشأن المصنفات المزورة . ٢٣٣
- مادة ١٧ : بشأن إمكانية مراقبة تداول المصنفات وتمثيلها وعرضها . ٢٣٣
- مادة ١٨ : بشأن المصنفات الموجودة عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . ٢٣٣
- مادة ١٩ : بشأن تطبيق حماية أوسع من الحماية المترتبة على الاتفاقية . ٢٣٤
- مادة ٢٠ : بشأن اتفاقات خاصة بين دول الاتحاد . ٢٣٤
- مادة ٢١ : بشأن أحكام خاصة تتعلق بالبلدان النامية . ٢٣٤
- مادة ٢٢ : بشأن الجمعية . ٢٣٤
- مادة ٢٣ : بشأن اللجنة التنفيذية . ٢٣٧
- مادة ٢٤ : بشأن المكتب الدولي . ٢٣٩
- مادة ٢٥ : بشأن الشؤون المالية . ٢٤٠
- مادة ٢٦ : بشأن التعديلات . ٢٤٣
- مادة ٢٧ : بشأن تعديل الاتفاقية . ٢٤٤
- مادة ٢٨ : بشأن قبول الوثيقة ونفاذها بالنسبة لدول الاتحاد . ٢٤٤
- مادة ٢٩ : بشأن قبول الوثيقة ونفاذها بالنسبة للدول خارج الإتحاد . ٢٤٦
- مادة ٢٩ (ثانياً) : بشأن آثار قبول الوثيقة من أجل تطبيق المادة ١٤ (٢) من اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) . ٢٤٦
- مادة ٣٠ : بشأن التحفظات . ٢٤٧
- مادة ٣١ : بشأن قابلية التطبيق على بعض الأقاليم . ٢٤٧
- مادة ٣٢ : بشأن قابلية تطبيق هذه الوثيقة والوثائق السابقة . ٢٤٨
- مادة ٣٣ : بشأن النزاع بين اثنين أو أكثر من دول الاتحاد في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية . ٢٤٩

- مادة ٣٤ : بشأن عدم جواز أى دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أن تتضمن إلى وثائق سابقة لهذه الاتفاقية أو تصديق عليها . ٢٤٩
- مادة ٣٥ : بشأن مدة الاتفاقية والانسحاب . ٢٥٠
- مادة ٣٦ : بشأن تطبيق الاتفاقية . ٢٥٠
- مادة ٣٧ : بشأن الأحكام الختامية . ٢٥٠
- مادة ٣٨ : بشأن الأحكام الانتقالية . ٢٥١
- الفصل الثاني : ملحق أحكام خاصة بشأن البلدان النامية . ٢٥٣
- تمهيد وتقسيم . ٢٥٣
- المادة الأولى : بشأن الإمكانات الممنوحة للبلدان النامية ٢٥٣
- المادة الثانية : بشأن تقييد حق الترجمة . ٢٥٥
- المادة الثالثة : بشأن تقييد حق الاستساخ . ٢٥٨
- المادة الرابعة : بشأن الأحكام المشتركة للتراخيص المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة . ٢٦١
- المادة الخامسة : بشأن إمكانية أخرى لتقييد حق الترجمة . ٢٦٣
- المادة السادسة : بشأن إمكانية تطبيق أو قبول تطبيق بعض أحكام الملحق قبل الالتزام به . ٢٦٤

### الباب الثاني

- اتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات ضد عمل نسخ غير مرخص ٢٦٧
- بها لما ينتجونه من فونوجرامات المؤرخة ٢٩ أكتوبر ١٩٧١
- تمهيد وتقسيم . ٢٦٧
- مادة ١ : بشأن أغراض هذه الاتفاقية . ٢٦٨
- مادة ٢ : بشأن التزام كل دولة متعاقدة بحماية منتجي الفونوجرامات من مواطني الدول المتعاقدة الأخرى . ٢٦٨
- مادة ٣ : بشأن إدخال الوسائل التي ستطبق بمقتضاها الاتفاقية الحالية في ٢٦٨

اختصاص التشريعات الوطنية لكل دولة متعاقدة .

مادة ٤ : بشأن اختصاص التشريعات الوطنية لكل دولة متعاقدة بتحديد مدة الحماية الممنوحة . ٢٦٩

مادة ٥ : بشأن إذا ما طلبت الدولة المتعاقدة طبقاً لتشريعها الوطنى ، استيفاء بعض الإجراءات كشرط لحماية منتجى الفونوجرامات . ٢٦٩

مادة ٦ : بشأن شروط السماح بالتريخيص الجبرى . ٢٦٩

مادة ٧ : بشأن تفسير هذا الاتفاقية . ٢٧٠

مادة ٨ : بشأن تجميع ونشر المعلومات الخاصة بحماية الفونوجرامات . ٢٧٠

مادة ٩ : بشأن إيداع هذه الاتفاقية لدى السكرتير العام للأمم المتحدة . ٢٧١

مادة ١٠ : بشأن عدم السماح بإيداع أية تحفظات على هذه الاتفاقية . ٢٧١

مادة ١١ : بشأن موعد بدأ نفاذ هذه الاتفاقية . ٢٧٢

مادة ١٢ : بشأن الانسحاب من هذه الاتفاقية . ٢٧٢

مادة ١٣ : بشأن عدد نسخ الاتفاقية ولغة كتابتها . ٢٧٢

#### الباب الثالث

اتفاقية واشنطن اتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة ٢٧٥

الموقعة فى ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٩

- تمهيد وتقسيم . ٢٧٥

المادة الأولى : بشأن إنشاء الإتحاد . ٢٧٥

المادة الثانية : بشأن تعاريف لأغراض هذه المعاهدة . ٢٧٥

المادة ٣ : بشأن موضوع المعاهدة . ٢٧٦

المادة ٤ : بشأن الشكل القانونى للحماية . ٢٧٧

المادة ٥ : بشأن المعاملة الوطنية . ٢٧٨

المادة ٦ : بشأن نطاق الحماية . ٢٧٩

المادة ٧ : بشأن الاستغلال والتسجيل والكشف . ٢٨١

- المادة ٨ : بشأن مدة الحماية . ٢٨٢
- المادة ٩ : بشأن الجمعية . ٢٨٢
- المادة ١٠ : بشأن المكتب الدولي . ٢٨٣
- المادة ١١ : بشأن تعديل بعض أحكام المعاهدة . ٢٨٤
- المادة ١٢ : بشأن حملة اتفاقية باريس وبرن . ٢٨٥
- المادة ١٣ : بشأن إيداع التحفظات . ٢٨٥
- المادة ١٤ : بشأن تسوية المنازعات . ٢٨٥
- المادة ١٥ : بشأن الانضمام إلى المعاهدة . ٢٨٧
- المادة ١٦ : بشأن دخول المعاهدة حيز التنفيذ . ٢٨٨
- المادة ١٧ : بشأن نقض المعاهدة . ٢٨٩
- المادة ١٨ : بشأن نصوص المعاهدة . ٢٨٩
- المادة ١٩ : بشأن أمين الإيداع . ٢٩٠
- المادة ٢٠ : بشأن التوقيع . ٢٩٠

#### الباب الرابع

- ٢٩١ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية
- تمهيد وتقسيم . ٢٩١
- الباب الأول : أحكام عامة ومبادئ أساسية . ٢٩٣
- المادة ١ : طبيعة ونطاق الالتزامات . ٢٩٣
- المادة ٢ : المعاهدات المبرمة بشأن الملكية الفكرية ٢٩٤
- المادة ٣ : المعاملة الوطنية . ٢٩٤
- المادة ٤ : المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية ٢٩٥
- المادة ٥ : الاتفاقيات للمتحددة الأطراف بشأن حسن لحسنه أو استمرارها . ٢٩٦
- المادة ٦ : الانتقضاء . ٢٩٦
- المادة ٧ : الأهداف . ٢٩٦

- المادة ٨ : المبادئ . ٢٩٦
- الجزء الثاني : المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها ٢٩٧
- واستخدامها .
- القسم ١ : حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها . ٢٩٧
- المادة ٩ : العلاقة مع معاهدة برن . ٢٩٧
- المادة ١٠ : برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات . ٢٩٧
- المادة ١١ : حقوق التأجير . ٢٩٨
- المادة ١٢ : مدة الحماية . ٢٩٨
- المادة ١٣ : القيود والإستثناءات ٢٩٨
- المادة ١٤ : حماية المودين ومنتجات التسجيلات الصوتية وهينات الإذاعة . ٢٩٩
- القسم ٢ : العلامات التجارية . ٣٠٠
- المادة ١٥ : المواد القابلة للحماية . ٣٠٠
- المادة ١٦ : الحقوق الممنوحة . ٣٠١
- المادة ١٧ : الاستثناءات . ٣٠٢
- المادة ١٨ : مدة الحماية . ٣٠٢
- المادة ١٩ : متطلبات استخدام العلامة للتجارية . ٣٠٢
- المادة ٢٠ : متطلبات أخرى . ٣٠٣
- المادة ٢١ : الترخيص والتنازل . ٣٠٣
- القسم ٣ : المؤشرات الجغرافية . ٣٠٤
- المادة ٢٢ : حماية المؤشرات الجغرافية . ٣٠٤
- المادة ٢٣ : الحماية الإضافية للمؤشرات الجغرافية فيما يتعلق بالخمور ٣٠٥
- والمشروبات الكحولية .
- المادة ٢٤ : المفاوضات الدولية الاستثناءات . ٣٠٦
- القسم ٤ : التصميمات الصناعية . ٣٠٨

- المادة ٢٥ : شروط منح الحماية . ٣٠٨
- المادة ٢٦ : للحماية . ٣٠٩
- القسم ٥ : براءات الاختراع . ٣٠٩
- المادة ٢٧ : المواد القابلة للحصول على براءات الاختراع . ٣٠٩
- المادة ٢٨ : للحقوق الممنوحة . ٣١٠
- المادة ٢٩ : شروط التقدم بطلبات الحصول على براءات الاختراع . ٣١١
- المادة ٣٠ : الاستثناءات من الحقوق الممنوحة . ٣١١
- المادة ٣١ : أنواع الاستخدامات الأخرى بدون الحصول على موافقة صاحب الحق . ٣١٢
- المادة ٣٢ : الإلغاء والمصادرة . ٣١٥
- المادة ٣٣ : مدة الحماية . ٣١٥
- المادة ٣٤ : براءات اختراع العملية الصناعية عبء الإثبات . ٣١٥
- القسم ٦ : التصميمات التخطيطية والرسومات الطبوغرافية للدوائر المتكاملة . ٣١٦
- المادة ٣٥ : العلاقة بمعاهدة الملكية الفكرية الخاصة بالدوائر المتكاملة . ٣١٦
- المادة ٣٦ : نطاق الحماية . ٣١٦
- المادة ٣٧ : الأعمال التي لا تستلزم الحصول على ترخيص من صاحب الحق . ٣١٧
- المادة ٣٨ : مدة الحماية . ٣١٨
- القسم ٧ : حماية المعلومات السرية . ٣١٨
- المادة ٣٩ : بشأن ضمان الحماية للفعالة للمنافسة غير المنصفة . ٣١٨
- القسم ٨ : الرقابة على الممارسات غير التنافسية في التراخيص التعاقدية ٣١٩
- المادة ٤٠ : بشأن الاتفاق على أنه قد يكون لبعض ممارسات أو شروط منح التراخيص للغير فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية المقيدة للمنافسة آثار سلبية على التجارة ، وقد تفرق نقل التكنولوجيا ونشرها . ٣١٩
- الجزء الثالث : إنفاذ حقوق الملكية الفكرية . ٣٢١

- القسم ١ : الالتزامات العامة . ٣٢١
- المادة ٤١ : بشأن التزام البلدان الأعضاء بضمان اشتغال قوانينها لإجراءات الإنفاذ . ٣٢١
- القسم ٢ : الإجراءات والجزاءات المدنية والإدارية . ٣٢٢
- المادة ٤٢ : الإجراءات المنصفة والعادلة . ٣٢٢
- المادة ٤٣ : الأدلة . ٣٢٣
- المادة ٤٤ : أوامر الإنذار القضائي . ٣٢٣
- المادة ٤٥ : التعويضات . ٣٢٤
- المادة ٤٦ : الجزاءات الأخرى . ٣٢٥
- المادة ٤٧ : حق الحصول على المعلومات . ٣٢٥
- المادة ٤٨ : تعويض المدعى عليه . ٣٢٥
- المادة ٤٩ : الإجراءات الإدارية . ٣٢٦
- القسم ٣ : التدابير المؤقتة . ٣٢٦
- المادة ٥٠ : بشأن التقرير للسلطات القضائية بصلاحيته الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة فورية وفعالة . ٣٢٦
- القسم ٤ : المتطلبات الخاصة فيما يتصل بالتدابير الحدودية . ٣٢٨
- المادة ٥١ : إيقاف الإفراج عن السلعة من جانب السلطات الجمركية . ٣٢٨
- المادة ٥٢ : التطبيق . ٣٢٩
- المادة ٥٣ : الضمانات أو الكفالات المعادلة . ٣٢٩
- المادة ٥٤ : الأخطار بوقف الإفراج عن السلعة . ٣٣٠
- المادة ٥٥ : مدة الإيقاف عن السلع . ٣٣٠
- المادة ٥٦ : تعويض مستورد السلع وصلحها . ٣٣١
- المادة ٥٧ : حق المعاينة والحصول على المعلومات . ٣٣١
- المادة ٥٨ : الإجراءات التي تتخذ بدون طلب . ٣٣١

- المادة ٥٩ : الجزاءات . ٣٣٧
- المادة ٦٠ : الواردات قليلة الشأن . ٣٣٧
- المادة ٦١ : بشأن التزام البلدان الأعضاء بفرض تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية . ٣٣٧
- الجزء الرابع : اكتساب حقوق الملكية الفكرية واستمرارها وما يتصل بها من الإجراءات التي تؤثر في أطراف العلاقة . ٣٣٣
- المادة ٦٢ : بشأن نشر القوانين واللوائح التنظيمية ، والأحكام القضائية والقرارات الإدارية النهائية العامة التطبيق . ٣٣٣
- الجزء الخامس : منع المنازعات وتسويتها . ٣٣٤
- المادة ٦٣ : الشفافية . ٣٣٤
- المادة ٦٤ : تسوية المنازعات . ٣٣٥
- الجزء السادس : للترتيبات الانتقالية . ٣٣٦
- المادة ٦٥ : الترتيبات الانتقالية . ٣٣٦
- المادة ٦٦ : أقل البلدان الأعضاء نمواً . ٣٣٧
- المادة ٦٧ : التعاون الفني . ٣٣٨
- الجزء السابع : الترتيبات المؤسسية الأحكام النهائية . ٣٣٨
- المادة ٦٨ : مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية . ٣٣٨
- المادة ٦٩ : التعاون الدولي . ٣٣٩
- المادة ٧٠ : حماية المواد القائمة حالياً . ٣٣٩
- المادة ٧١ : المراجعة والتعديل . ٣٤٢
- المادة ٧٢ : التخفيضات . ٣٤٣
- المادة ٧٣ : الاستثناءات الأمنية . ٣٤٣



### الكتاب الثالث

## الأصول التشريعية لقوانين الملكية الأدبية والفنية في الدول العربية

- ٣٤٥ - تمهيد وتقسيم .
- ٣٤٥ الباب الأول : الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن  
٣٤٧ حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف في دولة قطر .
- ٣٤٨ الباب الأول : تعاريف
- ٣٤٩ الباب الثاني : نطاق وأحكام الحماية
- ٣٥٢ الباب الثالث : حقوق المؤلف
- ٣٥٤ الباب الرابع : حرية استعمال المصنفات المحمية
- ٣٥٦ الباب الخامس : أحكام المصنف بعد وفاة المؤلف
- ٣٥٨ الباب السادس : الاشتراك في المصنفات
- ٣٦١ الباب السابع : مكتب حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلفين
- ٣٦٢ الباب الثامن : أحكام عامة
- ٣٦٤ الباب التاسع : العقوبات
- ٣٦٥ الباب العاشر : أحكام ختامية
- ٣٦٧ الباب الثاني : الأصول التشريعية للمرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣  
بشأن حماية حقوق المؤلف في دولة البحرين .
- ٣٦٧ الباب الثالث : الأصول التشريعية لقانون اتحادي رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢  
بشأن حماية المصنفات الفكرية وحقوق المؤلف في دولة الإمارات العربية  
المتحدة .
- ٣٨٤ الباب الأول : نطاق الحماية
- ٣٨٥ الباب الثاني : أحكام عامة

- ٣٨٧ الباب الثالث : حقوق المؤلف
- ٣٨٨ الباب الرابع : حرية استعمال المصنفات المحمية
- ٣٩٠ الباب الخامس : أحكام المصنف بعد وفاة المؤلف.
- ٣٩١ الباب السادس : الاشتراك في المصنفات
- ٣٩٣ الباب السابع : أحكام عامة
- ٣٩٥ الباب الثامن : في العقوبات
- ٣٩٦ الباب التاسع : أحكام ختامية
- ٣٩٩ الباب الرابع : الأصول التشريعية للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن حماية المؤلف في المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٤١٩ الباب الخامس : الأصول التشريعية لنظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية .
- ٤١٩ - تعريفات .
- ٤٢٠ الباب الأول : المصنفات التي يحمي مؤلفوها .
- ٤٢٢ الباب الثاني : حقوق المؤلف .
- ٤٢٦ الباب الثالث : انتقال ملكية حقوق المؤلف .
- ٤٢٨ الباب الرابع : نطاق حماية حقوق المؤلف ومدتها .
- ٤٢٩ الباب الخامس : أحكام الإيداع .
- ٤٣٠ الباب السادس : العقوبات .
- ٤٣١ الباب السابع : أحكام عامة .
- الباب السادس : الأصول التشريعية للمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ في ٢٢ من حزيران لسنة ١٩٤٩ بقانون العقوبات فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية في الجمهورية العربية السورية .
- ٤٣٤ الفصل السابع : في الملكية الأدبية والفنية .
- ٤٣٤ ١- أحكام عامة .

## الكتاب الرابع

## ٤٣٧ المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية

## بشأن الملكية الأدبية والفنية

## ٤٣٨ الفصل الأول : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن

تراخيص براءة الاختراع والعلامات التجارية .

٤٣٨ - تمهيد وتقسيم .

٤٣٨ أولاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن تراخيص

براءة الاختراع .

٤٤٢ ثانياً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن ترخيص

العلامة التجارية .

٤٤٣ الفصل الثاني : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن

الرقابة على المصنفات .

٤٤٣ - تمهيد وتقسيم .

٤٤٣ أولاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الاعتداء

على حق المؤلف .

٤٤٥ ثانياً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن التراخيص

بتسجيل المصنفات .

٤٤٥ ثالثاً : المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن حيازة

شرائط فيديو مخلة بالأداب .

## الكتاب الخامس

## أهم الصيغ القانونية المتعلقة بالحقوق الفكرية

٤٤٧ - تمهيد وتقسيم .

٤٥٢ الصيغة رقم (١) : بشأن التظلم من أمر رئيس محكمة .

- ٤٥٤ الصيغة رقم (٢) : بشأن عقد بيع براءة اختراع .
- ٤٥٧ الصيغة رقم (٣) : بشأن صيغة أخرى من عقد بيع براءة اختراع .
- ٤٥٩ الصيغة رقم (٤) : بشأن نموذج لطلب براءة الاختراع .
- ٤٦٢ الصيغة رقم (٥) : بشأن نموذج لتظلم مقدم اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .
- ٤٦٣ الصيغة رقم (٦) : بشأن نموذج لإخطار بالمعارضة في إصدار براءة اختراع.
- ٤٦٤ الصيغة رقم (٧) : بشأن نموذج لظعن إدلى في قرار لجنة إصدار براءة اختراع عملا بنص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .
- ٤٦٦ الصيغة رقم (٨) : بشأن عقد ترخيص بطبع المصحف والاحاديث .
- ٤٦٨ الصيغة رقم (٩) : بشأن عقد بيع رسم أو نموذج صناعى .
- ٤٧١ الصيغة رقم (١٠) : بشأن عقد بيع مؤلف لنشر .
- ٤٧٤ صيغة رقم (١١) : بشأن عقد مقالة لطبع كتاب وتجليده طبقا للمادة ٥/ح من قانون التجارة .
- ٤٧٩ صيغة رقم (١٢) : بشأن صيغة طلب استصدار أمر بإثبات الأداء العلنى وبمنع الأداء طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .
- ٤٨١ صيغة رقم (١٣) : بشأن طلب استصدار أمر بوقف نشر المصنف أو عرضه وبمنع استمراره طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .
- ٤٨٣ صيغة رقم (١٤) : بشأن عقد بيع حق تأليف طبقا للمادة ٥/ح من قانون التجارة
- ٤٨٦ صيغة (١٥) : بشأن صيغة عقد طبع ونشر طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .
- ٤٩١ صيغة رقم (١٦) : بشأن صيغة دعوى بسحب المصنف من التداول طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .
- ٤٩٤ صيغة رقم (١٧) : بشأن صحيفة دعوى بطلب إتلاف نسخ المصنف طبقا للمادة ٥ / ح من قانون التجارة .

- ٤٩٧ صيغة رقم (١٨) : بشأن عقد نقل تكنولوجيا متعلقة بتصنيع برنامج حاسب الي طبقاً لنص المادة ٥ / ط من قانون التجارة .
- ٥١٤ صيغة رقم (١٩) : بشأن طلب توقيع الحجز التحفظي على نسخ مؤلف .
- ٥١٦ صيغة رقم (٢٠) : بشأن تظلم من أمر الحجز على نسخ مؤلف
- ٥١٨ الصيغة رقم (٢١) : بشأن صيغة دعوى أصل النزاع حول نسخ مؤلف
- ٥٢١ صيغة رقم (٢٢) : بشأن دعوى طلب تعويض عن تكليد كتاب واستغلاله .
- ٥٢٣ صيغة رقم (٢٣) : بشأن المطالبة بدین الحراسة على تركة فنان - ممثل وممثل سينمائي .
- ٥٢٦ صيغة رقم (٢٤) : بشأن التعويض عن حق الأداء العلني .
- ٥٢٨ صيغة رقم (٢٥) : بشأن المطالبة بحق الأداء العلني لمصنف موسيقى .
- ٥٣١ صيغة رقم (٢٦) : بشأن دعوى إبطال عقد شركة لعدم مساهمة أحد الشركاء في أرباحها أو خسائرها .
- ٥٣٣ صيغة رقم (٢٧) : بشأن رفع دعوى ضد شريك ليقدم حصته في رأس مال الشركة .
- ٥٣٥ صيغة رقم (٢٨) : بشأن طلب فصل (عزل) شريك من الشركة (م ٥٣١ منقذ)
- ٥٣٨ صيغة رقم (٢٩) : بشأن طلب إذن كتابي من المؤلف أو الملحن بنقل حقوق الاستغلال المالي لمصنف موسيقى غنائي .
- ٥٤٠ صيغة رقم (٣٠) : بشأن طلب إذن كتابي من المؤلف بإجراء تعديل أو تحرير على مصنفه .
- ٥٤٢ صيغة رقم (٣١) : بشأن طلب إذن كتابي من المؤلف بالموافقة على ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى .
- ٥٤٤ صيغة رقم (٣٢) : بشأن عقد استغلال صوت مطرب / مطربة في الغناء التسجيل لمدة محددة وبأجر محدد .
- ٥٤٩ صيغة رقم (٣٣) : بشأن كتابي من مؤلف السيناريو والحوار بنقل حقوق

الاستغلال المالى للمصنف السمعى أو السمعى والمرئى .

- ٥٥١ صيغة رقم (٣٤) : بشأن عقد إخراج فيلم سينمائى .
- ٥٥٤ صيغة رقم (٣٥) : بشأن عقد أداء عمل فنى فى مصنف سمعى بصرى .
- ٥٦٠ صيغة رقم (٣٦) : بشأن عقد طبع ونشر واستغلال مصنفات .
- ٥٦٦ صيغة رقم (٣٧) : بشأن طلب على عريضة لاستصدار أمر بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف .
- ٥٧٠ صيغة رقم (٣٨) : بشأن أمر على عريضة بالإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ .
- ٥٧١ صيغة رقم (٣٩) : بشأن التظلم من أمر وقضى وفقاً لحكم المادة ٤٤ من قانون حماية حق المؤلف .
- ٥٧٣ صيغة رقم (٤٠) : بشأن دعوى موضوعية بأصل النزاع وفقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قانون حماية حق المؤلف .
- ٥٧٦ صيغة رقم (٤١) : بشأن طلب على عريضة بالحجز التحفظى على براءة اختراع وفقاً لمادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ / ٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .
- ٥٧٨ صيغة رقم (٤٢) : بشأن طلب على عريضة بالحجز على علامة تجارية مزورة وفقاً للمادة ٣٥ من القانون ١٩٣٩/٥٧ المعدل بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ وبالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية .
- ٥٨٠ صيغة رقم (٤٣) : بشأن طلب على عريضة من مؤلف بإجراء وصف تفصيلى لمصنف وفقاً للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٥ وبالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .
- ٥٨٢ صيغة رقم (٤٤) : بشأن طلب مقدم لقاضى الأمور الوقتية من مؤلف لوقف نشر كتاب أو عرضه وفقاً للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون ٣٨ / ٩٢ .

- صيغة رقم (٤٥) : بشأن طلب علي عريضة مقدم لقاضى الأمور الوقتية من ورثة مؤلف بتوقيع الحجز التحفظى علي مصنف وفقا للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من قانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .
- صيغة رقم (٤٦) : بشأن طلب علي عريضة مقدم لقاضى الأمور الوقتية بمنع استمرار عرض مسرحى إثباتا لحق الأداء العلنى لمؤلف وفقا للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون ٣٥٤ / ٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .
- صيغة رقم (٤٧) : بشأن طلب مقدم لقاضى الأمور الوقتية لوقف صناعة مصنف مقلد وفقا للمادتان ٤٣ ، ٧ من قانون ٥٤ / ٣٥٤ المعدل بق ٣٨ / ٩٢ .
- صيغة رقم (٤٨) : بشأن ندى خبير بناء على طلب مؤلف وفقا للمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٤٣ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٨ / ٩٢ .
- صيغة رقم (٤٩) : بشأن تظلم من أمر على عريضة صادر من قاضى الأمور الوقتية بخصوص مصنف لوقف عرضه أو نشره أو حجز عليه وفقا للمواد ٦ ، ٧ ، ٤٣ ، ٤٤ من القانون ٥٤ / ٣٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .
- صيغة رقم (٥٠) : بشأن صيغة دعوى عن الاعتداء على حق أحد المؤلفين .
- صيغة رقم (٥١) : بشأن نموذج تصريح قانونى بإيداع مصنف من مصنفات الحاسب الآلى طبقا للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ وقرار وزير الثقافة رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٣ .
- ٦٠٧ - قائمة بأهم مراجع البحث .
- ٦٠٩ - كتب وأبحاث للمؤلف .
- ٦٢٠ - فهرس تفصيلي بمحتويات المؤلف .

رقم الإيداع بالهيئة القومية لدار الكتب والوثائق المصرية

١٤٣٢٦

# التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

COMMENTARY ON INTELLECTUAL  
PROPERTY, PATENTS AND  
ARTISTIC COPY RIGHTS LAWS

يتضمن هذا المؤلف ما يأتي:

التعليق على القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف طبقاً لأحدث التعديلات ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له وهي القانون ١٩٤٩/١٣٢ بشأن براءات الاختراع والقانون ١٩٣٩/٥٧ بشأن العلامات التجارية ومواد مشروع القانون الجديد لحماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته الإيضاحية والاتفاقيات الدولية وقوانين الملكية الأدبية والفنية في الدول العربية ومبادئ محكمة النقض والصيغ القانونية وذلك فيما يلي :

أولاً : الأصول التشريعية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف طبقاً لأحدث التعديلات ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له ومواد مشروع القانون الجديد لحماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته الإيضاحية .

ثانياً : الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر بشأن الملكية الأدبية والفنية وهي اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية جنيف لحماية منتجي الفونوجرامات واتفاقية واشنطن واتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص بالدوائر المتكاملة واتفاقية الجات والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ثالثاً : قوانين الملكية الأدبية والفنية في الدول العربية ومبادئ النقض والصيغ.

الثمان أربعون جنيهاً





## بطاقة تقييم كتاب التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية

حرصاً على تلبية رغبات القارئ الكريم ، فإننا نرحب بأرائك ومقترحاتك لأخذها في الاعتبار عند إصدارنا مؤلفات أخرى ، لذلك نرجو ملء هذه البطاقة ونزعها أو تصويرها وإعادتها إلينا بالبريد دون غيره على عنواننا<sup>(١)</sup>، وسنقوم بعمل خصم ١٥% على مؤلفاتنا في حالة طلبها منا بالبريد ، كما سيمكننا من إطلاعك بكل ما يصدر من مؤلفاتنا أولاً بأول.

الاسم : ..... العمر : ..... ت : .....  
 المؤلف : ..... تاريخ الحصول عليه : .....  
 الوظيفة الحالية : .....  
 جهة العمل : .....  
 عنوان المراسلة : .....

ضع علامة ✓ في مربع الإجابة المختارة :

١- التخصص الذي ترغب القراءة فيه : (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ معاجم وموسوعات ☐ قوانين باختلاف أنواعها ☐ بحث علمي  
☐ كمبيوتر وإنترنت ☐ تربية وتعليم وجامعات ☐ متنوع

٢- كيف علمت بصدر هذا الكتاب

☐ بناء على إعلان ☐ عن طريق حديث مع شخص ما  
☐ وجدته معروضاً أمامك في أحد الأماكن (انكر المكان) .....

٣- من أين حصلت على هذا الكتاب : .....

٤- ما هو الدافع لشرائك هذا الكتاب (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

☐ بناء على توصية شخص ما ☐ بناء على ما هو مكتوب في الإعلان  
☐ ما يتناوله من مواضيع ☐ اسم الكتاب والمعلومات التي يحتويها الغلاف  
 ٥- ما رأيك في الكتاب بالنسبة لآتي :

السعر : ☐ مناسب ☐ رخيص ☐ غالي  
 درجة تناول الموضوعات : ☐ تحتاج إلى تفصيل ☐ تحتاج إلى اختصار ☐ كافية  
 ٦- هل قرأت مؤلفات أخرى لنفس المؤلف :

☐ نعم ☐ لا

إذا كانت الإجابة بنعم يمكنك ذكر أمثلة منها : .....

٦- انكر ما أعجبك في الكتاب : .....

٧- انكر ملاحظتك واقتراحاتك الأخرى بالنسبة إلى ما تحب أن تراه في الطبعة القادمة  
 إن شاء الله تعالى : .....

(١) تطلب هذه المؤلفات من شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الإلكتروني

(بي . بي . سي - B. P. C. CO) على العنوان التالي :

الأسكندرية - ميدان المنشية - ٤٨ شارع القائد جوهر النور الأول شقة رقم ٣

تليفاكس : ٠٣/٤٨٤٤٤٤٨

كما يمكن إرسال المؤلفات لطلبيتها بالبريد للمكان المطلوب وبخصم خاص .

كما تطلب هذه المؤلفات من المكتبات الكبرى في مصر والدول العربية .



# التعليق على قوانين الملكية الأدبية والفنية

للمستشار الدكتور عبد الفتاح مراد

COMMENTARY ON INTELLECTUAL  
PROPERTY, PATENTS AND  
ARTISTIC COPY RIGHTS LAWS

يتضمن هذا المؤلف ما يأتي :

التعليق على القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف طبقاً لأحدث التعديلات ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له وهي القانون ١٩٤٩/١٣٢ بشأن براءات الاختراع والقانون ١٩٣٩/٥٧ بشأن العلامات التجارية ومواد مشروع القانون الجديد لحماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته الإيضاحية والاتفاقيات الدولية وقوانين الملكية الأدبية والفنية في الدول العربية ومبادئ محكمة النقض والصيغ القانونية وذلك فيما يلي :

أولاً : الأصول التشريعية للقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حقوق المؤلف طبقاً لأحدث التعديلات ومذكرته الإيضاحية والقوانين المكملة له ومواد مشروع القانون الجديد لحماية الملكية الأدبية والفنية ومذكرته الإيضاحية .  
ثانياً : الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر بشأن الملكية الأدبية والفنية وهي اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية واتفاقية جنيف لحماية الفونوجرامات واتفاقية واشنطن واتفاقية الملكية الفكرية فيما يختص المتكاملة واتفاقية الجات والجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية ثالثاً : قوانين الملكية الأدبية والفنية في الدول العربية ومبادئ النقض و

الثمن أربعون جنيهاً

